د. خالد الصمدي

مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

جذورها - آثارها - مناهجها

الجزء الأول

المملكة المغربية - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1427هـ - 2006م

الكتاب: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري
جذورها -آثارها- مناهجها

المؤلف: الدكتور خالد الصمدي

الطبعة الأولى 2006

الإيداع القانوني: 2006/1688

ردمك : 9954-0-5068-X

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط
الهاتف : 83 75 20 037 الفاكس: 89 75 20 037

مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

جذورها - آثارها - مناهجها

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

وبعد فإن الاشتغال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، لمن أجلّ الأعمال، و أعظمها أجرا، وإن علماء الحديث الذين نضر الله وجوههم وزادهم عزًا وفخرًا، قد قدموا للأمة - مشرقا ومغربا - منهلا صافيا للفقه والتشريع عذبا زلالا، لا تكدره الدلاء، التقطوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلوه سطرا وصدرا، وانتقوا رواته ومحصوهم عقيدة وفكرا، ثم اشتغلوا - بعد الجمع والتصنيف والتدقيق - بالشرح والتفسير والاستنباط في مجالس العلم التي وصفها الإمام مالك رضي الله عنه بقوله" وأيم الله إنا كنا لنلتقط السنن من أهل الفقه والثقة ونتعلمها شبيها بتعلمنا آي القرآن".

وقد خص الله تعالى الغرب الإسلامي بصفوة من مثل هؤلاء الفقهاء، الذين نذروا أنفسهم لخدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ رحلوا في جمع مصنفاتها والجلوس إلى رجالها، وأفنوا أعمارهم في تقريب معانيها واستنباط أحكامها، اشتهر منهم أعلام لا يذكر الغرب الإسلامي دون أن يذكروا، كابن عبد البر والباجي وابن حزم والقاضي عياض وابن العربي وابن القطان الفاسي وغيرهم.

وقد بقي الكثير منهم مغمورا طواهم الزمان، وبقي تراثهم حبيس الرفوف، وإن كنا نجد آثارهم واضحة جلية في مؤلفات فقه الحديث المشرقية، حتى ليكاد المطلع عليها أن يجزم أن المشارقة في هذا الفن عيال على المغاربة، خاصة في ماألف بالمشرق بعد منتصف القرن السادس الهجري، ويكفي أن تنظر إلى شرح الإمام النووي لصحيح مسلم، لتجد نقولا كثيرة عن الإمام المازري في المعلم، والقاضي عياض في إكماله، وأبي العباس القرطبي في المفهم وغيرهم، وقل مثل ذلك في شرح ابن حجر لصحيح البخاري، إذ تجد مآت النقول عن ابن التين السفاقصي والمهلب بن أبي صفرة، وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، وابن بطال، وغيرهم من شراح البخاري المغاربة، لما اشتهروا به من اجتهادات في فقه الحديث، حيث تجد في كثير من الأحيان الإحتكام إلى آرائهم والوقوف عندها والترجيح بها، ومع ذلك اشتهرت هذه الشروح المشرقية وبقيت الأصول المغربية المعتمدة في النقل مغمورة غير معروفة.

ومن نعم الله علينا وعلى الناس، أنه بين الفينة والأخرى نعلم بتحقيق مخطوط أو دراسة جهود علم من أعلام فقه الحديث بالغرب الإسلامي، فنسارع إلى التقاطها دررا متناثرة عزيزة هنا وهناك. وظل شغفنا يتجدد إلى دراسة جامعة تعرف بتراث فقه الحديث بالغرب الإسلامي تاريخا وأعلاما ومؤلفات ومناهج، وتضع كل ذلك بين أيدى الباحثين في عقد منتظم الحلقات، حتى تظهر الصورة جلية بارزة توضح معالم إسهام علماء الغرب الإسلامي في فقه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأثر ذلك في المدرسة المشرقية.

وقد يسر الله تعالى للباحث المغربي الدكتور خالد الصمدي سبل القيام بهذا الجهد العلمي الناظم لتاريخ وأعلام مؤلفات فقه الحديث والدارس لمناهج التاليف فيها، فقدم للخزانة الحديثية والفقهية والتاريخية، عملا جديدا وجيدا من الناحيتين العلمية والمنهجية ركز فيه على جوانب أربعة منها ما يتطرق إلى

التاريخ لمدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، ومنها ما يتعلق بسير فقهاء الحديث، كما تطرق إلى مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي بابا أعتبره زبدة هذا البحث وغرته، عرف فيه بمائة وعشرين مؤلفا، وهو تراث ضخم زاخر، كان معظمه مجهولا، خاصة المخطوط منه والمفقود.

فقدم للباحثين مادة علمية جيدة تفتح أمامهم آفاقا للبحث تحقيقا ودراسة، وأسهم بذلك في التعريف بتراث زاخر سلكه في عقد نظيم، ورتبه ترتيبا تاريخيا.

ويسعد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إطار مشروعها العلمي للتعريف بتراث الغرب الإسلامي ونشره، أن تقدم هذا العمل إلى العلماء المتخصصين وعموم الباحثين والقراء والطلبة تعريفا بجهود علماء الغرب الإسلامي وبمناهجهم في فقه الحديث الشريف.

ونسأل الله تعالى أن يجعل ثواب طبع هذا العمل في صحيفة الأعمال الصالحة لمولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد أزره بشقيقه الأمجد مولاي رشيد، وحفظه في سائر أفراد أسرته الملكية الكريمة إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

أحمد التوفيق

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

مدخل

الحمد لله الهادي المبين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد خاتم المرسلين وعلى آل بيته الطاهرين، وصحابته المقربين وفقهاء السنة المبجلين الشارحين لها والمبينين من الخلف أجمعين.

وبعد: فقد شاءت قدرة الخالق أن تقيض لكل زمن عدولا كما أرسل في كل أمة رسولا، وجعل عبء خدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقهم شيوخا وكهولا، وخاطبهم بقوله جل وعلا : ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾[1] فأناط بهم مهمة كشف انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بقوله : "نضر الله أمرءا سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ولرب حامل فقه ليس بفقيه"[2].

أما بعد فقد رأيت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أوتيت في زماننا هذا من جانب الفقه والفهم بعد أن حسم علماؤنا رضي الله عنهم تدوين نصوصها وتصنيفها غاية الحسم. إذ تفتأ تظهر على ألسنة الناس وكتاباتهم ودروسهم ومواعظهم فهوم مبنية على الحديث الواحد، لا يراعى فيها ناسخ من منسوخ ولا مطلق من مقيد، ولا خاص من عام، ولا دراية بطرق الجمع بين ما صح من نصوص السنة، ولا علم بما كان تشريعا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن كذلك، ولا فهم للغة الحديث ومصطلحاته بأدوات اللغة وشواهدها، ولا علم بأسباب ورود كثير من نصوص السنة، ولا علم بكيفية عرض العلماء لنصوص السنة على القرآن، ولا كيف تشرح نصوص السنة بعضها، ولا علم بأقوال الصحابة والتابعين من فطاحل فقهاء الحديث وتوجيهاتهم وتأويلاتهم المبنية على سعة من المعرفة وورع من سوء التأويل فكثر بذلك اللغط، واشتغل بأمر السنة من لا

---

(1) الآية التوبة : 122.

(2) رواه الترمذي في كتاب العلم وقال حديث حسن.

قبل له بعلومها، فأساء من حيث أراد الإحسان، فاختلطت الأفهام والألوان، نسأل الله العصمة من الزلل والهوان.

وقد تنبه علماؤنا على مر التاريخ الإسلامي إلى هذا الخلل، فحذروا من التفريق بين الحديث والفقه، وشددوا على ضرورة الجمع بين الرواية والدراية، فقد روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل قال : "حدثنا أبو عمر سهيل ابن الفقيه بن محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الأصبهاني بمكة حدثنا مصعب الزبيري قال سمعت مالك بن أنس وقد قال لابن أخته أبي بكر وإسماعيل إبني أبي أويس: أراكما تحبان هذا الشأن وتطلبانه –يعني الحديث- قالا : نعم، قال : إن أحببتما أن تنتفعا به وينفع الله بكما فأقلا منه وتفقها"[1] وعقد الحاكم في معرفة علوم الحديث باب قال فيه "النوع العشرون من علم الحديث، معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة" وذكر جملة من العلماء

الذين عرفوا بالجمع بين الحديث والفقه ونماذج من أفهامهم وشروحهم لنصوص السنة، ومنهم محمد بن مسلم الزهري الذي قال فيه "ما رأيت أحدا أعلم بسنة ماضية من الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري الذي قال فيه عبد الله بن عمر "كان يحيى يحدث كأنما ينسج من لؤلؤ" وعبد الرحمان الأوزاعي الذي قال فيه بعض معاصريه "ما رأيت أحدا قط أحد نظرا ولا أنفى للغل عن الإسلام من الأوزاعي، وقال يحيى بن خشرم "كنا في مجلس سفيان بن عيينة قال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث لا يقهركم أصحاب الرأي ما قال أبو حنيفة شيئا إلا ونروي فيه حديثا أو حديثين"[2].

وقد قبل علماءنا رضي الله عنهم رواية ظاهر الصدق المشهود له بالعدالة ولم يقبلوا فقه الحديث عنه إذا لم يعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب، قال الخطيب في الكفاية:"ومن لم يرو غير حديث أو حديثين ولم يعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب غير أنه ظاهر الصدق مشهود له بالعدالة قبل حديثه حرا كان أو عبدا، وكذلك إن لم يكن من أهل العلم

---

[1] المحدث الفاصل : الرامهرمزي، ص 242 .
[2] معرفة علوم الحديث : الحاكم النيسابوري، ص 63 وما بعدها .

بمعنى ما روى لم يكن بذلك مجروحا، لأنه ليس يؤخذ عنه فقه الحديث وإنما يؤخذ منه لفظه ويرجع في معناه إلى الفقهاء فيجتهدون فيه بآرائهم[1].

وقد رأينا علماءنا رضوان الله عليهم يقدمون رواية الفقيه على من ليس بفقيه، فقد ذكر الخطيب بسنده إلى علي بن خشرم " قال لنا وكيع : أي الإسنادين أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا : الأعمش عن أبي وائل، فقال يا سبحان الله الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه، إبراهيم وعلقمة فقيه، وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ". وبسنده إلى وكيع قال:"حديث العلماء أحب إليَّ من حديث المشايخ"[2].

وعن مالك عن شيخه أبي الزناد عبد الله بن ذكوان قال : "وأيم الله إنا كنا لنلتقط السنن من أهل الفقه والثقة ونتعلمها شبيها بتعلمنا آي القرآن"[3].

وفي كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي روي بسنده أن المغيرة الضبي تأخر عن مجلس إبراهيم فقال له:"يا مغيرة ما أبطأ بك؟ قال: قدم علينا شيخ فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم : لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث فيحرف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله، وهو لا يشعر[4].

وقال عبد الله بن وهب: الحديث فضلة إلا للعلماء" قال القاضي عياض"يريد أن غيرهم قد يحمل شيئا على ظاهره وله تأويل من حديث غيره أو دليل يخفى عليه أو متروك أوجب تركه غير شيء مما لا يقوم به إلا من استبحر وتفقه"[5].

وقال أبو الحسن القابسي في مقدمة الملخِّص "لا ينبغي لمن وقف على صحة نقل الحديث وعلى صحة ألفاظه أن يتعاطى تأويله، ولا يستعمل منصوصه في إباحة ولا حظر، إلا بعلم هو غير علم الرواية وذلك يوجد في مساءلة أهل الفقه والمعرفة بالسنة والعلم

---

(1) الخطيب في الكفاية، ص 54 .
(2) الخطيب في الكفاية، ص 436 .
(3) جامع بيان العلم وفضله : ابن عبد البر، ج2، ص 98.
(4) الفقيه والمتفقه للخطيب : ص 61.
(5) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 1، ص : 96.

التام بسيرة الأئمة فإن الحديث فيه ناسخ ومنسوخ، والمنسوخ لا يجوز استعماله إذ قد نسخ وللحديث معان يعرفها العلماء"[1].

هذه المقدمات والنصوص توجيه واضح المعالم من فقهاء الحديث إلى ضرورة تلازم الرواية والدراية بقواعد التعامل مع السنة، وقد حفل تاريخ الأمة بعلماء خدموا السنة فقها، واستنبطوا منها بما فتح الله عليهم من أدوات الاستنباط التي استقرأوها من أصول الوحي ومن توجيهات المعصوم عليه أفضل الصلاة والسلام في شرح سننه قولا وعملا وتقريرا، ومن أفهام شهود الوحي من صحابته الكرام، فأنتجوا من المؤلفات في فقه السنة على مر العصور موسوعات في فقه الموطأ والبخاري ومسلم وكتب السنن والمصنفات والمسانيد والمستخرجات وغيرها.

وبدراستنا لهذه الشروح نلمس قواعد ومناهج في التعامل مع لغة الحديث ومعانيه والاستنباط الفقهي منه حري بنا أن نجمع جزئياتها ونستقري تفاصيلها لنصوغ من ذلك منهجا قويما للتعامل مع السنة النبوية. وقد وجدنا علماء الحديث يؤلفون في مجال القواعد الحديثية ككتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للإمام محمد بن خلاد الرامهرمزي ت 360 هـ ومعرفة علوم الحديث للحاكم النسابوري ت405هـ والخطيب البغدادي ت 463هـ في الكفاية والرحلة، وابن عبد البر النمري 468هـ في جامع بيان العلم وفضله، والقاضي عياض في الإلماع، والسيوطي في تدريب الراوي وغيرهم.

ولكننا لم نقف في مصادرهم هذه إلا على إشارات وتوجيهات في العناية بفقه الحديث، إذ لا توجد فيها قواعد مفصلة ومناهج مدققة، وإن كان هؤلاء من فقهاء الحديث، فقد شرح على سبيل المثال القاضي عياض صحيح مسلم في كتاب الإكمال، وشرح ابن عبد البر موطأ مالك في كتاب التمهيد، ولكن قواعدهم في الفقه لم تظهر كلها في الإلماع وجامع بيان العلم، إذ الكثير منها مبثوث في التمهيد والإكمال تحتاج إلى الاستقراء والتتبع، فذاك هو السبيل لاستخراج مناهج فقه السنة منهما ومن غيرهما. خاصة وقد عشنا في زمننا هذا اتجاها إلى التأصيل المنهجي في غالب العلوم ومنها علوم الحديث إذ الاشتغال بالمنهج أقصر

---

[1] الملخص : القابسي، ص : 47.

طريق للوصول إلى الغرض والمقصد، وذلك لما كان لمنهج فقه الحديث الشريف من أثر في اختلاف الفقهاء . وحسم الخلاف أو على الأقل تقريب شقته، يكون في الغالب بالبحث في مناهج هؤلاء في مصادرهم مبنى ومعنى وليس بتتبع الجزئيات والفروع الفقهية.

وكلنا عايش ودرس الكتابات المتأخرة التي مست منهج التعامل مع السنة وخاصة كتاب الشيخ الغزالي "السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث" وما أسال من مداد لمناقشة جزئياته وجمله والرد عليها، وما وجدت دراسة حاولت أن تجلي الموضوع وتوضحه أفضل من الدراسة المنهجية التي صاغها الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه "كيف نتعامل مع السنة" محددا ثمانية معالم وضوابط لحسن فهم السنة النبوية. أولها فهم السنة في ضوء القرآن، ثم جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد، ثم الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث، ثم فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها، ثم التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث، ثم التفريق بين الغيب والشهادة، ثم التأكد من مدلولات ألفاظ الحديث.

والحق أن هذا الكتاب هو مشروع عمل أكثر منه كتاب في المنهج، لأنه ينتقي النصوص من مظان فقه الحديث بحسب ما تيسر له وحسبه أنه وضع للناس إشارات في الطريق يسترشدون بها لدراسة أعمق لضوابط حسن التعامل مع السنة.

والحق أن البحث عن مثل هذه الضوابط- التي لا تنحصر بالتأكيد في ثمانية وإنما هي أوسع من ذلك بكثير- من الآكد اللازم في عناية المسلمين في عصرنا بالسنة النبوية. ومن البحوث التي ينبغي أن تحظى بنصيب وافر من الجهد فذاك هو السبيل الحق في وقتنا لفهم السنة، والثغر الذي ينبغي أن يقف عليه العلماء لينفوا انتحال المبطلين وتحريف الغالين وسوء تأويل المتأولين.

وبقراءة في حصيلة البحث في فقه الحديث بالغرب الإسلامي نجد أن الدراسات والبحوث تتركز على أعلام بارزة أو مصادر مشهورة دون ربطها بالسابق واللاحق ودون وضعها في إطارها التاريخي ودون تنسيق للجهود، فقد يدرس ابن حزم والقاضي عياض أو الباجي ويغفل الداودي والأصيلي وابن الفخار وغيرهم.

وكل هذه الدراسات لا تسلك في عقد منتظم، وإنما يتم العمل فيها على أساس أهمية العلم أو شهرة الكتاب. وهذه الأبحاث والدراسات الموجودة الآن هي على كل حل أثر مهم وخطوات في الاتجاه الصحيح، فمادتها صالحة لأن تدمج مع بعضها في سياق عمل متكامل تأخذ مكانها منه، ثم ينظر إلى ما بقي من خطوات يشرع في إنجازها. وأرى والله أعلم أن الاشتغال بمثل هذه القضايا المنهجية في فهم السنة النبوية يقتضي صياغة مشروع متكامل الجوانب، واضح المعالم، محدد المراحل، تتوزع جهوده ثلة من الباحثين المخلصين في تنسيق متكامل حتى لا تتكرر الجهود، يراقبون الله في عملهم، ويرتكز هذا المشروع في اعتقادي على التصور الآتي :

❄ مشروع صياغة منهج لفقه السنة النبوية

يهدف المشروع إلى البحث في مصادر السنة وشروحها عن القواعد والطرق والوسائل التي أعملها علماء الأمة في فقه سنة رسول الله ﷺ وصياغتها في أسس منهجية واضحة المعالم تكون هاديا للمشتغلين بفقه الحديث.

ويسلك المشتغلون بهذا المشروع المراحل الآتية :

1 – رصد البحوث والدراسات المنجزة حول فقهاء الحديث أو مصنفات فقه الحديث وجمعها، لتكون مادة أولية لانطلاق المشروع.

2 – البحث في كتب التراجم والفهارس عن أعلام فقه الحديث وتصنيفهم تصنيفا تاريخيا في معجم موحد مشرقا ومغربا يتضمن كل العلومات المتعلقة بشخصهم وتكوينهم ورحلاتهم ومجالس علمهم وتآليفهم ومروياتهم في هذا المجال لأن ذلك مفيد جدا في جمع المادة العلمية المتعلقة بحركة فقه الحديث ودرجة الاهتمام به.

3 – استخراج أسماء المؤلفات في فقه الحديث من هذه التراجم ونظمها في معجم تاريخي ثم جمع المادة العلمية المعرفة بكل مؤلف من حيث موضوعه ومنهجه وكونه مطبوعا أو مخطوطا ومكان وجود نسخه وكافة المعلومات المتعلقة بقيمته العلمية من خلال كلام العلماء عنه وتناوله بالاهتمام والدراسة من طرف التلاميذ في عصر المؤلف أو الدارسين بعده.

4 – الانكباب على تحقيق ما كان مخطوطا من هذه المؤلفات تحقيقا علميا مشفوعا بدراسة عن الكتاب ومنهجه وصاحبه وعصره وأهميته في فقه الحديث.

5 – إنجاز دراسات وبحوث تتناول الجانب المنهجي في أمهات مصادر فقه الحديث لاستخراج منهج الكتاب من حيث المبنى والمعنى، وتتبع القواعد والأدوات التي أعملها في فقه الحديث على وجه التفصيل.

6 – جمع الدراسات والبحوث المختصة في منهج فقه الحديث من خلال المصادر الأصلية واستخراج قواعد فقه الحديث منها، وجمع ما كان من القواعد محط اتفاق بين العلماء لتكون المادة الأساسية لصياغة منهج لفقه الحديث مشفوعة بالأمثلة التوضيحية والتطبيقات العملية واعتبارها قواعد أساسية ومحجة بيضاء في فقه السنة لا يزيغ عنها إلا هالك.

واعتبار القواعد المختلف فيها قواعد مكملة ومدعمة لفهم السنة يلجأ إليها على سبيل الاختيار. ويرجح بها عند التعارض .

7 – نشر نتائج هذا المجهود على أوسع نطاق بواسطة الطبع والمجامع العلمية والندوات والمحاضرات والعروض المنشورة في المجلات المتخصصة والتقنيات الحديثة (الإعلاميات، والوسائل السمعية البصرية وغيرها).

❄ وسائل تنفيذ المشروع

لم يعد في عصرنا العمل الفردي ذا قيمة علمية كبيرة ما لم يكن جزءا من مشروع، تتبناه مؤسسة علمية ساهرة على التنفيذ ووضع الخطط والبرامج ورصد أدوات تمويل البحث وتنسيق الجهود. وتوفير الوثائق والمخطوطات وترتيب الأوليات وجمع الدراسات المنجزة.

لذلك لابد أن يتبنى هذا المشروع مؤسسة مختصة في دراسة السنة مثل مركز دراسة السنة والسيرة في قطر، أو أي مؤسسة أخرى تخدم نفس الهدف في شرق العالم الإسلامي أو في غربه.

ولتنسيق جهود البلحثين في هذا المجال لابد وأن يتوفر المركز أو المؤسسة على باحثين مختصين عن طريق ربط العلاقات الوثيقة بمراكز البحث في الدراسات الإسلامية، وأن يضع

هذا المركز خطة للعمل يركز فيها على عصر الازدهار في حركة التأليف في فقه الحديث، وعلى المصادر الأصلية التي أنتجها كبار العلماء والمراكز العلمية الكبرى كبغداد والاسكندرية والقيروان وقرطبة وغرناطة وفاس ومراكش وغيرها.

❄ موقع عملي من المشروع

وفق هذا التصور الكبير والواسع رأيت أنه لابد من بداية إنتاج حلقة من حلقات هذا المشروع، إيمانا مني بأن أي كلام نظري لا يمكن أن يستوعب إلا من خلال نموذج تطبيقي، فنظرت فيما حولي من دراسات وبحوث في موضوع فقه الحديث من حيث تاريخه وأعلامه فوجدت أن منطقة الغرب الإسلامي قد ضربت بسهم وافر في فقه سنة رسول الله ﷺ لا يظهر قدره للعيان إلا من خلال جمع جزئياته من رجال ومؤلفات ومناهج ورصد عوامل النشأة والتطور في مؤلف جامع، ثم نظرت فإذا عصر الازدهار في الاشتغال بفقه الحديث في هذه المنطقة هو من أواسط القرن الثاني إلى نهاية السابع الهجري، فاستعنت بالله وقررت بفضله وتوفيقه أن أنجز هذه الدراسة الماسحة لجهود أبناء هذا الثغر من العالم الإسلامي في فقه الحديث رجالا ومؤلفات وتاريخا مع نماذج من المناهج، عسى أن تنبري جهود أخرى مكملة ترصد واقع الدراسات في فقه الحديث بالمشرق الإسلامي حتى نصوغ قاعدة علمية لانطلاق هذا المشروع الضخم إذ من هذه القاعدة ستتعرف على أهم رجالات مدرسة فقه الحديث وأهم المؤلفات القمينة بالبحث عنها إن كانت مخطوطة والعمل على تحقيقها. ومن ثم دراسة منهجها واستخراج قواعدها وجمعها وفق الخطة المقترحة في هذا المشروع.

مقدمة

I- عنوان البحث

إن عنوان هذا البحث محدد زمانا ومكانا وعلما، فهو من حيث العلم الذي يدرسه يختص في فقه الحديث، ومن حيث الزمان فهو بحث في الفترة الممتدة من القرن الثاني الهجري إلى نهاية السابع ومن حيث المكان فهو يغطي منطقة الغرب الإسلامي ولذلك كانت صيغته "مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري".

1- المدرسة

فلفظ المدرسة لفظ حديث ينتشر أكثر في الدراسات الأدبية والفلسفية وإن كانت جذوره اللغوية تتكون من مادة درس، فالدراسة والمدارسة والدرس والتدارس أصول في اللغة العربية قال ابن منظور في اللسان "درست الكتاب أدرسه درسا أي ذللته بكثرة القراءة حتى خف حفظه علي، والمدارس الذي قرأ الكتب ودرسها والمدارس : البيت الذي يدرس فيه القرآن، وتدارسوا القرآن أي أقرأوه وتعهدوه، وأصل الدراسة الرياضة والتعهد للشيء، والدرس الطريق الخفي[1].

ولعل إطلاق الدرس على الطريق هو الذي ينسجم والاطلاقات الحديثة للفظ المدرسة التي تعني الاتجاه أو المذهب، فقد ورد في المعجم الأدبي لجبور عبد النور، "المدرسة مذهب فلسفي أو فني ينتمي إليه أنصار ومجندون يتقيدون بتعاليمه ويسعون إلى تحقيق الغاية منه[2].

وفي قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية "المدارس الأدبية والفنية هي مناهج وتيارات تتجه فيها الأعمال الأدبية والفنية وجهات ذات طابع مميز[3].

---

[1] لسان العرب، مادة درس : ابن منظور، ج 6، ص : 79 وما بعدها.

[2] جبور عبد النور، المعجم الأدبي، ص : 245.

[3] قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية : د.إميل يعقوب/ د. بسام بركة/مي شيخاني، ص : 349.

وهذا هو الإطلاق الذي يقصده كثير من الكاتبين في الفكر الإسلامي حينما يتحدثون عن مدرسة الحديث ومدرسة الرأي في المشرق، أو يتحدثون عن مدرسة الفقه ومدرسة التصوف ومدارس علم الكلام وغيرها.

وعليه فإن المدرسة يقصد بها "حركة علمية متميزة وظاهرة يجمعها مجال علمي وخصائص ومميزات في الزمان أو المكان والإنتاج العلمي تؤثر في غيرها وتتأثر بما حولها وتتفاعل معه".

وقد اعتمدنا هذا المصطلح في عنوان البحث بعد دراسة لواقع فقه الحديث بالغرب الإسلامي إذ وجدنا في ذلك حركة علمية لها بوادر تأسيس وجذور نشأة في المدرسة المالكية بالمشرق، ومنها انطلقت جهود علماء الغرب الإسلامي في الحديث، ولهذه الحركة العلمية رجالها ومؤلفاتها وخصائصها ومميزاتها وتأثرت كسائر الحركات العلمية بمؤشرات علمية وسياسية وأثرت في غيرها أثناء إشعاعها ووجدنا لها أثرا في ما بعدها بعد أفول نجمها على نحو سنبسطه بتفصيل في نشأة المدرسة وخصائصها وتطورها.

2 – فقه الحديث

لفظ مركب من فقه وحديث.

فالفقه يطلق على العلم بالشيء يقال فقهته أفقهه : أي علمته، وكل علم بشيء فهو فقه، ثم اختص به علم الشريعة فقيل لكل عالم بها فقيها فإذا قيل "فقه" بضم القاف فمعناه صار فقيها، وقوله تعالى "ليتفقهوا في الدين" أي ليكونوا علماء وفي الدعاء، اللهم فقهه أي فهمه"[1].

فالفقه إذن العلم بالشيء وفهمه.

والحديث معروف عند المحدثين "بما أثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية". فهو أوسع من تعريفات الفقهاء والأصوليين. وهو بذلك مرادف للسنة عندهم قال ابن حجر : "والحديث ما جاء عن النبي ﷺ"[2].

[1] تفسير غريب في الصحيحين : الحميدي، ص : 154.
[2] نزهة النظر بشرح نخبة الفكر : ابن حجر، ص : 23.

وقد ورد هذا اللفظ مركبا (فقه الحديث)عند علمائنا قال الحاكم في معرفة علوم الحديث"النوع العشرون فقه الحديث"[1]. وقد أخرج الرامهرمزي عن علي بن المديني قال:"التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم"[2] وقال الحافظ السخاوي في فتح المغيث بعد الكلام عن علوم الحديث المختلفة "ووراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه[3] وذكر جملة من شروح السنة.

وعليه فإن مصطلح فقه الحديث يقصد به "فهم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقريراته وذلك بمعرفة لغته وغريبه وناسخه ومنسوخه ومختلفه ومشكله واستنباط حكمه وأحكامه وآدابه في ضوء سياقه أو في ضوء القرآن أو السنة أو في ضوء أسباب الورود، أو أقوال الصحابة شهود الوحي أو اجتهادات العلماء واستنباطاتهم وتأويلاتهم ممن رزقه الله بصيرة الاجتهاد أو الجمع بين هذه الوسائل كلها في شرح السنة والاستنباط منها" وهذا هو المعنى الذي اعتمدناه في هذا البحث، فكل اشتغال بفن من هذه الفنون داخل في شرطنا.

3 – الغرب الإسلامي

بعد سرد الدكتور مختار عبادي في تاريخ المغرب والأندلس لتطور استعمال هذا المصطلح في مراحل تاريخية متعددة من الحكم الإسلامي قال :"ورغم كل هذه التقسيمات فإن جمهرة المؤرخين والجغرافيين العرب اتفقوا على تحديد كلمة مغرب بالأراضي الإسلامية الممتدة غربي مصر إلى المحيط الأطلسي بالمغرب الإفريقي، وهناك المغرب الأندلسي، ولهذا فإن كلمة مغرب أو مغاربة تعني أيضا الأندلس وأهله.

ولقد اصطلح على تقسيم المغرب إلى ثلاثة أقسام كبيرة بحسب قربها أو بعدها من مركز الخلافة بالمشرق.

---

[1] معرفة علوم الحديث : الحاكم النيسابوري، ص : 63.
[2] المحدث الفاصل : الرامهرمزي، ص : 320.
[3] فتح المغيث : السخاوي، ج 3، ص : 50.

المغرب الأدنى: ويسمى أيضا إفريقية، وكان يشمل جمهورية تونس الحالية وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر، وكانت عاصمته مدينة القيروان أيام حكم الأغالبة ثم المهدية أيام الفاطميين ثم مدينة تونس منذ عهد الحفصيين، إلى اليوم والمغرب الأوسط ويشمل بلاد الجزائر وقد انتقلت عاصمته من تاهرت إلى مدينة أشير إلى تلمسان فجزائر بني مزغنة وهي مدينة الجزائر الحالية.

المغرب الأقصى: ويعتبر امتدادا للمغرب الأوسط لمجموعة الفواصل التي بينهما ولذا نجدهما في معظم العصور التاريخية يكونان دولة واحدة"[1].

انطلاقا من هذه التحديدات الجغرافية فإن مصطلح الغرب الإسلامي الذي اعتمدناه في هذا البحث يعني جغرافيا "ما امتد من القيروان شرقا إلى المغرب الأقصى فأرض الأندلس غربا".

فكل الأعلام الذين عاشوا في هذه المنطقة، وكل مراكز العلم المنتمية لها من القيروان إلى تلمسان فقرطبة وغرناطة فمراكش وفاس تدخل في شرط هذه الدراسة.

4 – من النشأة إلى نهاية القرن7هـ

تعود نشأة المدرسة إلى القرن الثاني الهجري حيث رحل أفواج من طلبة العلم بالغرب الإسلامي إلى الإمام مالك قبل أن تتوسع الرحلة إلى غيره من علماء الحديث والفقه بالمشرق، وعادوا إلى بلدانهم بالزاد الوفير والعلم الغزير، وقد عرفت المدرسة منذ ذلك الحين مراحل متلاحقة اشتد فيها عود الدراسات الحديثية بالغرب الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع هـ واستوت على سوقها في القرن الخامس الهجري، واكتملت واتسعت في القرن السادس والسابع الهجري، وأصابها الركود في نصفه الثاني والنصف الأول من الثامن الهجري، وبذلك كان الوصف الملائم لهذه المرحلة من القرن الثاني الهجري إلى نهاية السابع أن نقول :"مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى الاكتمال" فقد كان القرن الثامن الهجري بداية انحسار الاهتمام بفقه الحديث في الغرب الإسلامي كما انحسر الاهتمام بباقي العلوم الأخرى لظروف سياسية واجتماعية أبرزها سقوط مراكز العلم في

---

[1] في تاريخ المغرب والأندلس : د. مختار عبادي، ص : 9 وما بعدها.

الأندلس، وضعف الحركة العلمية في المغرب بعد عصر الموحدين والمرينيين حيث كاد جو الركود أن يعم العالم الإسلامي كله بعد هذا العصر.

وعليه فإن الفترة المحصورة للدراسة هي التي عرفت إنتاجا علميا زاخرا في فقه الحديث يستحق التنقيب والبحث والدراسة، إذ انتقل الاهتمام بفقه الحديث بعد ذلك إلى المشرق مع النووي في شرح صحيح مسلم، وابن حجر في الفتح، وقد كان للمدرسة المغربية الأثر البالغ في شروح المشارقة للسنة النبوية بعد هذا العصر، إذ لا يكاد مؤلف منها يخلو من عشرات النقول عن علماء الغرب الإسلامي في مصادرهم التي خلفوها إبان فترة الازدهار، وهذا موضوع ينبغي أن تفرد له دراسة خاصة تبحث في أثر مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي في المدرسة المشرقية بعد القرن السابع الهجري.

II – أهداف البحث

بعد فراغي من كتابي حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري[1] وبعد اشتغالي بعده في مقالات وبحوث وندوات علمية مختصة في تاريخ العلوم الإسلامية بالمغرب والأندلس، فتحت أمامي آفاق جيدة للبحث في تاريخ مدرسة الحديث بالغرب الإسلامي، إذ وقفت من خلال هذه المسيرة المتواضعة على أعلام في الظل ومؤلفات في الرفوف، ومناهج في فهم السنة قمينة بالبحث والدراسة، ولما كان فقه الحديث لم ينل حظه من الدراسة مثل الرواية والسند والرجال، ولما كانت حاجة الأمة ماسة إلى بناء منهج للتعامل مع السنة وبعد استشارة ثلة من الأساتذة الأجلاء مشرقا ومغربا وبعد قراءة لكثير من مقالاتهم وتصوراتهم في كيفية بناء منهج للتعامل مع السنة سطرت لبحثي هذا الأهداف التالية:

1 – الرغبة في الاطلاع على مناهج العلماء في فهم السنة بقصد الفقه والتفقه.

2 – الإسهام في وضع منهج لفهم السنة يرجع إليه عند الخلاف، يجمع ما تشتت من القواعد في كتب أصول الحديث نظريا ومن كتب شروح السنة عمليا وتطبيقيا.

---

(1) حركة الحديث بقرطبة خلال القرن 5 الهجري أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجا : خالد الصمدي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في السنة وعلومها تحت إشراف د. فاروق حمادة كلية الآداب الرباط 1991 طبعة وزارة الأوقاف، 1995.

3 – كشف اللثام عن كثير من تراث الغرب الإسلامي المغمور رجالا ومؤلفات وتحفيز الباحثين للاشتغال به دراسة وتحقيقا.

4 – تسليط الضوء على جهود علماء الغرب الإسلامي في خدمة فقه السنة النبوية التي بقيت مغمورة عقودا من الزمن.

5 – معرفة المراحل التاريخية والعلمية التي مرت منها مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي طيلة ستة قرون، ومعرفة العوامل الفاعلة فيها ازدهارا وركودا.

6 – قراءة في الأدوات المنهجية التي أعملها مشاهير علماء الغرب الإسلامي في فهم السنة النبوية من خلال نماذج من كتبهم ومؤلفاتهم المختصة في فقه الحديث.

وهكذا رسمت لبحثي منهجا جمعت من خلاله مادة علمية ودرستها وحللتها وناقشنها ونظمتها وعرضتها بين أيدي الباحثين المهتمين.

1 – المادة العلمية للبحث

إن جمع المادة العلمية لمثل هذا الموضوع -الذي أحسبه جديدا في بابه- يقتضي جولة واسعة جدا في كتب التواريخ والفهارس، وكتب التراجم والأعلام، وفهارس المكتبات المختصة في التراث المخطوط والمطبوع، والأبحاث والدراسات التي أنجزت في مدرسة الغرب الإسلامي في الفقه والحديث سواء كانت مؤلفات حققت أو أعلام درست مسيرتها العلمية أو غيرها.

وقد وطنت نفسي لخوض غمار هذا البحر اللجي مستعينا بالله تعالى ثم بتوجيهات ثلة من العلماء المختصين في تراث الغرب الإسلامي، وهكذا استقيت مادتي العلمية المصوغة في هذا البحث من:

أ – الرحلة والمجالس العلمية والمراسلات

بالإضافة إلى الخزائن المغربية زرت بعض المكتبات خارج المغرب كالمكتبة الوطنية بمدريد التي تحفظ كثيرا من تراث الحديث والفقه الإسلامي المخطوط، ودير الأسكوريال الذي يضم في دهاليزه نفائس الثرات الإسلامي، ومعهد التعاون مع العالم العربي بمدريد

أيضا الذي يتيح للباحث الاطلاع على بيليوغرافيا المخطوطات والمطبوعات العربية الأندلسية والدراسات المنجزة في تحقيق هذا الثرات ودراسته، والأكاديمية الملكية للتاريخ بمدريد التي تحفظ مآت الوثائق عن إسبانيا الإسلامية، والمعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد المختص في الدراسات الأندلسية الذي يتابع الجديد الصادر فيها في كل الميادين عبر مجلته.

وقد عقدت بفضل الله تعالى رحلتين إلى المعهد العالي للحضارة الإسلامية بوهران حيث التقيت مع مختصين في تراث الجزائر المخطوط وعلى رأسهم الأستاذ مختار اسكندر عضو المجلس الإسلامي الأعلى ومركز الدراسات التاريخية بالجزائر صاحب مشروع الحديث والمحدثون بالجزائر، ومع مهتمين آخرين بتراث الجزائر المخطوط الذي مازال أغلبه مبعثرا في الخزائن الخاصة في مناطق نائية من صحاري البلد وبواديه وعلى رأسهم الدكتور يحيى بو عزيز أستاذ معهد التاريخ بجامعة وهران، وفي مثل هذه المناسبات كنت أعقد جلسات علمية في الموضوع مع كافة الأساتذة المختصين والمهتمين، وممن كان الأثر له البالغ في مسيرة هذا البحث بإشاراته وتوجيهاته، فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي الذي التقيت به في الجزائر والمغرب في غير ما مناسبة فأفادني بتجربته وتوجيهاته. وفضيلة الأستاذ الدكتور فاروق حمادة الذي بدأت تحت إشرافه اشتغالي بمدرسة الحديث بالأندلس، وفضيلة العلامة الفقيه محمد بوخبزة التطواني الذي أطلعني على عشرات المخطوطات في مكتبته العامرة وزودني بزاد وفير من المعلومات في موضوع الثرات المغربي الأندلسي المخطوط والمطبوع، وفضيلة الأستاذ كمال الدين أوزدمير المهتم بالدراسات الحديثة بجامعة ساقاريا بتركيا، والذي التقيت به بالجزائر، والدكتورشامل الشاهين المختص في التراث العربي المخطوط بتركيا، الذي جالسته في دورة علمية بفاس حول منهجية التعامل مع التراث الإسلامي، والدكتور عياد الثبيتي مدير مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كما جمعتني جلسة مطولة في الموضوع مع الصديق المحترم الدكتور فتحي ملكاوي المدير التنفيذي للمعهد العالي للفكر الإسلامي، كما جمعتني مناقشات علمية في الموضوع مع الأستاذ ميكلوش موراني المستشرق الألماني الباحث في مصادر الفقه المالكي بجامعة بون حين زار المغرب للمشاركة في جامعة الصحوة الإسلامية، وفضيلة الدكتور محمد مفتاح في لقاءات

علمية بمركز الدراسات الأندلسية بشفشاون، والدكتور محمد قرقزان مسؤول المكتبة وبرنامج المخطوطات بالإسيسكو، والأستاذ جمعة شيخة أستاذ الحضارة الإسلامية بجامعة تونس الذي التقيت به بشفشاون وتبادلت معه مراسلات علمية وغير هؤلاء كثير. وقد ساير فصولا من هذا البحث مادة علمية ومنهجا الإخوة الباحثون : الدكتور فريد الأنصاري، والدكتور حسن العلمي والدكتور توفيق الغلبزوري فلكل هؤلاء بعد الله تعالى أجزل شكري وامتناني.

ب – المصادر العلمية

وقد جمعت مادتي العلمية لهذا البحث بالإضافة إلى الرحلة ومجالس العلم من:

- كتب التاريخ السياسي والاجتماعي للغرب الإسلامي
- وثائق ونصوص مستخرجة من كتب التراجم والفهارس والأثبات والمعاجم المختصة.
- الدراسات والبحوث المنجزة في تراث الحديث بالغرب الإسلامي رجالا ومؤلفات ومناهج.
- الدراسات والإصدارات البيليوغرافية المختصة في تراث الغرب الإسلامي المخطوط والمطبوع الصادرة عن مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء بالمغرب.
- فهارس المخطوطات في التراث الإسلامي الصادرة عن المكتبات والمعاهد المختصة.
- شروح السنة المغربية والأندلسية المخطوطة والمطبوعة .
- مصادر السنة الكبرى من جوامع ومسانيد ومصنفات .
- كتب علوم الحديث في الناسخ والمنسوخ والمختلف والتخريج والغريب والمشكل وغيرها.
- كتب اللغة ومعاجمها.
- كتب تاريخ الفقه الإسلامي ومذاهبه.

- كتب الفقه والنوازل الفقهية.

- كتب السيرة ومصادرها.

وقد مكنتني هذه الجولات ولله الحمد من توسيع مداركي العلمية ومن جمع مادة علمية غزيرة وعزيزة كان زبدتها هذا البحث حول مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع من حيث تاريخها وأعلامها ومؤلفاتها ومناهجها، كشفت فيه عن حقائق علمية جديدة وصححت بعضا مما كان سائدا في الدراسات السابقة من آراء وعقبت عليها بما أحسبه مفيدا بإذن الله.

2 – دراسة المادة العلمية ومنهج توظيفها في البحث

من هذه المصادر والرحلات والمراسلات ومجالس العلم صغت التصور العام لهذا البحث الذي قسمته إلى أربعة أبواب رئيسة:

1 – تاريخ مدرسة فقه الحديث من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري وقد قسمت هذا الباب إلى فصول خمسة:

أ – مرحلة النشأة والميلاد في القرنين الثاني والثالث الهجري .

ب – مرحلة الجمع والبناء خلال القرن الرابع الهجري.

ج – مرحلة النضج والاستواء خلال القرن الخامس الهجري.

د – مرحلة الاكتمال والتوسع خلال القرن السادس إلى منتصف السابع الهجري.

هـ – مرحلة بداية الركود والانحسار في النصف الثاني من القرن السابع وبعده.

وقد أثبتت لكل مرحلة من هذه المراحل ما طبعها من خصائص ومميزات في الرحلة ومجالس العلم وحركة التأليف، والمؤثرات الفكرية والاجتماعية والسياسية، وقد مكنتني هذه القراءة التاريخية من بسط الكلام على كثير مما كان غامضا في تاريخ المدرسة أو كان يشار إليه على استحياء في كثير من الدراسات نظرا لشح المادة العلمية، كما وضعت يدي على الظروف التي حكمت تطور المدرسة من النشأة إلى الركود، وصوبت بعضا من النظرات التي كانت تعتبر مسلمات في تاريخ مدرسة الحديث بالغرب الإسلامي إلى حدود هذه

الدراسة فيما أعلم. كحقيقة الخلاف بين الفقهاء والمحدثين في القرن الثاني الهجري بالأندلس، وموقف المرابطين من الاشتغال بفقه الحديث، وموقف الموحدين من مذهب مالك وغيرها.

2 – أعلام مدرسة فقه الحديث بالمغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

وقد خصصت هذا الباب لتصريف المادة العلمية التي جمعتها من كتب الفهارس والتراجم والمعاجم أعمل فيها منقاش البحث منقبا عن علماء فقه الحديث بالغرب الإسلامي معياري في ذلك الشروط التالية :

1 – أن يكون من علماء الغرب الإسلامي من القيروان إلى الأندلس

2 – أن يكون ضمن مرحلة الدراسة من القرن الثاني إلى نهاية السابع الهجري.

3 – أن يحلى بالاشتغال بفقه الحديث مدارسة أو تأليفا.

وقد اجتمع لدي ولله الحمد مادة علمية تعرف بمائة وعشرين عالما برزوا في هذا المجال وأفادوا، رتبتهم ترتيبا تاريخيا وجمعت في كل ترجمة ما اجتمع لدي من معلومات من مصادر مختلفة، ركزت فيها على ما تعلق بالاشتغال بفن فقه الحديث، رحلة ومرويات ومجالس علم ومؤلفات وإجازات وغيرها. وقد جعلت لهذا الباب مدخلا تحدثت فيه بتفصيل عن كيفية تنسيق المادة العلمية داخل المعجم وأهمية ذلك في فتح باب البحث العلمي أمام الطلبة الباحثين الراغبين في دراسة علم من أعلام هذه المدرسة.

3 – مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

وقد صرفت فيه المادة العلمية التي جمعتها من فهارس المخطوطات والمطبوعات ومن خلال الاطلاع على بعض من المخطوطات في مكان وجودها، والمجلات والدوريات المختصة في تحقيق التراث ومؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي المطبوعة والمحققة، والكتب المختصة في حركة التأليف والمؤلفين وغيرها.

وهكذا رتبت المؤلفات ترتيبا تاريخيا من القرن الثاني إلى نهاية السابع الهجري. وجمعت لكل مؤلَّف ما اجتمع لدي من مادة علمية عنه فتحدثت عن اسم الكتاب وتحقيقه ونسبته إلى مؤلفه وعناية العلماء والتلاميذ به في مجالس العلم والرواية وقيمته في فقه الحديث ومنهج صاحبه فيه باختصار، وشروحه إن كانت أو مختصراته، وإن كان مطبوعا بينت ذلك بالكلام عن محققه ودار طبعه وتاريخ ذلك وإن كان مخطوطا ذكرت نسخه وأماكن وجودها وحالتها، كل ذلك بحسب ما توفر لدي من معلومات عن كل كتاب وقد أثمر ذلك ما يلي:

- وصف لما يزيد عن مائة وعشرين مؤلفا في مختلف فنون فقه الحديث مخطوطه ومطبوعه أو مفقودة، من خلال جمع معلومات متناثرة وإشارات حائرة، ووضعها مصنفة مدققة بين أيدي الباحثين الذين يريدون الاشتغال بالدراسة والتحقيق.

- معرفة تطور حركة التأليف في فقه الحديث على مر عصر الدراسة. وهذا مكنني من معرفة الأسباب التي أدت إلى التركيز على فقه الموطأ في وقت مبكر مثلا، وتأخير الاهتمام بفقه صحيح مسلم، ومتى بدأ التأليف في أحاديث الأحكام؟ وغير ذلك من الأسئلة، كما مكنني من ضبط مسالك في التأليف ظاهرة وبارزة أفردتها بالدراسة في الباب الرابع.

- إبراز جهود علماء الغرب الإسلامي في العناية بفقه الحديث والتصنيف فيه على نحو لم يجاروا فيه.

- الكشف عن كثير من الكتب والأجزاء المخطوطة والمطبوعة والتي غمرها النسيان وطواها الحدثان.

وقد وضعت لهذا الباب أيضا مدخلا منهجيا أبسط فيه المنهج الذي سلكته في جمع مادته وترتيبها وأهميتها وكيفية البحث فيها.

4 - مسالك فقه الحديث بالغرب الإسلامي تأليفا ومنهجا

وقد مكنتني هذه الجولات في حركة التأليف والمؤلفات أن أرصد خمسة مسالك كبرى في التأليف في فقه الحديث صنفتها كالتالي :

- فقه حديث مصادر السنة الكبرى.

- التأليف في أحاديث الأحكام وتأصيل الأحكام الفقهية .
- التصنيف الموضوعي في السنة النبوية والاشتغال بفقهه.
- فقه الأفراد من الحديث
- التصنيف في علوم الدراية المعينة على الاستنباط.

وقد جمعت في كل مسلك من هذه المسالك الكبرى المؤلفات المتعلقة به، ثم اخترت من هذه المؤلفات في كل مسلك نموذجا عكفت على قراءته بتمعن وتدقيق وتنقيب لكشف أصول منهجه من حيث المبنى والمعنى، وقد راعيت في هذه المؤلفات أن تكون غير مسبوقة بالدراسة أو توجد فيها دراسات غير كافية.

وهكذا اخترت مثالا للمسلك الأول ثلاثة من أمهات كتب فقه الحديث هي:

- كتاب المنتقى لأبي الوليد الباجي في شرح الموطأ
- كتاب المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم لأبي العباس القرطبي
- كتاب بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها لابن أبي جمرة

واخترت مثالا للمسلك الثاني دراسة منهجية :

- لكتاب "أقضية الرسول" لابن الطلاع القرطبي **498**هـ

واخترت مثالا للمسلك الثالث دراسة منهجية :

- لكتاب ابن دحية الكلبي "الابتهاج في أحاديث المعراج".

واخترت مثالا للمسلك الرابع دراسة منهجية :

- لكتاب القاضي عياض "بغية الرائد بما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد".

واخترت مثالا للمسلك الخامس دراسة منهجية :

- لكتاب "غريب ما في الصحيحين" للإمام الحميدي.

وقد وضعت في بداية الكلام عن منهجية كل كتاب أسباب اختياري له نموذجا للدراسة، ثم بسطت الكلام على منهجه من حيث المبنى وقواعده في استنباط المعنى والأحكام الشرعية .

وقد مكنني كل ذلك ولله الحمد من وضع اليد على قواعد مهمة جدا في فقه سنة رسول الله ﷺ تتعلق بـ :

1 – مناهج في التعامل مع لغة الحديث وغريبه.

2 – مناهج في استنباط معاني الحديث .

3 – قواعد في استنباط الأحكام الشرعية من نصوص السنة.

4 – مناهج في التعامل مع الخلاف الفقهي.

5 – مناهج في بناء الاختيارات الفقهية.

وقد ختمت هذا البحث بخاتمة ضمنتها عصارته وحصاده وذيلت كل ذلك بفهارس معينة على البحث فيه وتتبع جزئياته وتفاصيله ومصادره.



الباب الأول

مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من النشأة إلى نهاية ق 7 هـ
نشأتها وتطورها وخصائصها



الفصل الأول : نهاية القرن الثاني والقرن الثالث الهجري

I - مرحلة الميلاد والنشأة

1- جذور المدرسة في القرن الثاني الهجري

إن الصلات العلمية بين أقطار العالم الإسلامي المفتوحة إبان القرن الأول والثاني وبداية الثالث الهجري كانت غزيرة وقوية، إذ أقبل الناس على دراسة القرآن والسنة بفهم معانيها والاستنباط منها، ووضع قواعد الفقه والأصول واللغة، وكانت المذاهب الفقهية تعيش في هذا الوقت فترة زهورها، والمدارس الفكرية والكلامية تعقد مجالسها في بغداد ودمشق، والمحدثون يشتغلون بالرحلة لجمع الحديث من أفواه الرجال فيؤلفون منها الصحاح والمسانيد والمصنفات.

في هذا الجو العلمي كان الإمام مالك عليه رحمة الله يعقد مجالس العلم بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مفرقا بين مجالس المسائل ومجالس الحديث، ويفد إليه الطلبة من المشرق والمغرب ينهلون من علمه ويعودون بالزاد الوفير من الفقه والحديث إلى بلدانهم ينشرون بها أحكام الشريعة ويجيبون عما يمليه عليهم واقعهم من قضايا ومسائل مختلفة المشارب والسمات.

وكان الإمام مالك رحمه الله حين يقصده طلبة العلم يرسل الجارية تسألهم عن بغيتهم، فإن هم أرادوا المسائل خرج إليهم فأفتاهم، وإن هم أرادوا الحديث قال لهم اجلسوا، ودخل مغسلته فاغتسل وتطيب، ولبس ثيابا جددا ولبس ساجة، وتعمم وتلقى له المنصة فيخرج إليهم وقد لبس وتطيب وعليه الخشوع، ويوضع عود فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان الإمام مالك يوجه طلبته إلى رواية الحديث دون الإكثار منه، مع التفقه فيه. وفي هذا يقول لابني أخته "أراكما تحبان هذا الشأن –جمع الحديث وسماعه– وتطلبانه؟ قالا : نعم، قال:"فإن أحببتما أن تنتفعا به وينفع الله بكما فأقلا منه وتفقها"[1].

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج1، ص 124 .

وكان رحمه الله لا يدارس في المجلس الواحد إلا الحديث والحديثين حرصا منه على ربط الرواية بالفقه، وكان كما قال سفيان بن عينية : "لا يبلغ من الحديث إلا صحيحا ولا يحدث إلا عن ثقات الناس"[1].

وقد جلس إلى الإمام مالك ثلة من علماء إفريقية والأندلس إبان القرن الثاني الهجري وأشهرهــم :

أبو الحسن علي بن زياد التونسي الثقة الحافظ المرجوع إليه في الفتوى الجـامع بـين العلم والورع، سمع من مالك والليث والثوري وهو أول من أدخل الموطأ إلى المغرب، ومنه سمع البهلول بن راشد وأسد بن الفرات وسحنون وجماعة، وتوفي سنة 183 هـ[2].

وأبو عبد الله بن زياد بن عبد الرحمان القرطبي المعروف بشبطون فقيه الأندلس، سمع الموطأ من مالك وهو الذي قالت فيه التراجم :"هو أول من أدخل الموطأ متفقها بالسماع إلى الأندلس وعنه أخذ يحيى بن يحيى الليثي وغيره مات سنة 193هـ[3] .

وأبو محمد غازي بن قيس الأموي القرطبي، الذي وصفته التراجم بالفقيه المحدث، سمع من مالك الموطأ ومن ابن جريج والأوزاعي، وروى عن عبد الملك بن حبيب وأصبغ بن خليل ت195هـ[4] وغيرهم.

أ - اتجاهان في مدرسة الإمام مالك

وقد نبغ من مجالس مالك وهو يفرق بين المسائل والحديث، تياران في مدرسـته بعـد وفاته رحمه الله فقد وجد من تلاميذه من حفظ الرأي والمسائل واشتغل بهما وخير من يمثل هذا الاتجاه تلميذه ابن القاسم ت 191هـ، ومنهم من اشتغل بالحديث وفقهه بمنهج الإمام رحمه الله أي التقليل من الرواية حتى يتم التفقه فيها، وخير من يمثل هذا الاتجاه تلميذه أبو عبد الله بن وهب ت 197هـ . وقد مثل هذان العلمان مذهب مالـك في مصـر بعـد أن

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج1، ص 129 .

(2) شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 60 .

(3) شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 63، انظر ترجمة مفصلة لزياد عند ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس حيث ذكر هناك أنه أول من دخل الأندلس بالفقه والحلال والحرام، الترجمة 104، ص91.

(4) شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 64.

انتقلا إليها من مجالس علم مالك بالمدينة، ولئن كان مذهب مالك رحمه الله قد انتشر نهاية القرن الثاني الهجري باليمن وبلاد العراق، فقد أخذ طريقه إلى الغرب الإسلامي من مصر.

وقد وجدنا أثرا لهذين الاتجاهين في مدرسة مالك (اتجاه الأثر، واتجاه الرأي والمسائل) في أصول نشأة مدرسة فقه الحديث بهذه البلاد، وقد كان للإتجاه الأول خصوصا الأثر البارز في نشأة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، نستمد ذلك من مجموعة من النصوص التي وقفنا عليها في كتب تراجم أعلام المالكية.

فقد كان الراحلون من المغاربة إلى علماء المذهب في مصر يختارون مجالس الرأي أو مجالس الحديث كما كان الأمر على عهد مالك رحمه الله، قال القاضي عياض:"جمع أسد بن الفرات علم المدينة والعراق، قال سليمان بن خالد لما سمع أسد الموطأ عن مالك قال له: زدني علما. قال: حسبك ما للناس، وكان مالك إذا تكلم بمسألة كتبها أصحابه، غير أن أسدا رأى أن الأمر يطول، فرحل إلى العراق، قال"فلما أتيت الكوفة فأتيت أبا يوسف وجدته جالسا ومعه شاب وهو يملي عليه مسألة، فلما فرغ منها قال: ليت شعري ما يقول مالك فيها؟ قلت كذا وكذا"وهذا الشاب هو محمد بن الحسن.

قال سليمان بن خالد: إن أسدا لما دخل مصر اجتمع مع عبد الله بن وهب فسأله عن مسألة فأجابه بالرواية، فأراد أن يدخل عليه فقال له: حسبك أنا أدينا إليك الرواية. فرجع إلى ابن القاسم فسأله فأجابه فأدخل عليه فأجابه حتى انقطع أسد في السؤال، فكان يسأله كل يوم حتى دون عنه ستين كتابا[1].

فانظر من خلال هذا النص كيف تشكل الاتجاهان في مدرسة مالك في الديار المصرية التي قوي فيها المذهب وانتشر حتى صار أقوى من الموطن الذي نشأ فيه.

وقد انتقل هذان الاتجاهان إلى القيروان بوابة الغرب الإسلامي وأشهر مراكزه العلمية نهاية القرن الثاني الهجري. فقد غمر مذهب مالك هذا المركز لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا كلهم لقي مالك بن أنس وسمع منه وإن كان الفقه والفتيا كان في القليل

---

[1] ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج3، ص 297.

منهم[1]. وهذا العدد من الراحلين إلى الإمام مالك تلقوا عنه العلم بمنهجي الأثر والرأي وعادوا إلى القيروان، فكان لكل اتجاه أعلامه، نلمس من خلال النصوص تدافعا بينهم، ولكن اتجاه الأثر كان أثبت وأرسخ، كما يظهر من خلال النص الذي احتفظ لنا به القاضي أبو الفضل عياض في ترتيب المدارك وهو يحدثنا عن عودة أسد بن الفرات إلى القيروان من رحلته إلى المشرق، قال رحمه الله "فلما عرض إنتاجه هناك، قال أبو إسحاق : حصلت لأسد بتلك الكتب في القيروان رئاسة، وقال غيره وأنكر عليه الناس إذ جاء بهذه الكتب وقالوا جئتنا بـ أخال وأظن وأحسب وتركت الآثار وما عليه السلف"[2].

"وحيث إن سحنون كان قد تمكن من دراسة الموطأ على تلاميذ مالك الذين لقوه وأخذوا عنه تفقها كعلي بن زياد وابن أبي حسان وابن غانم وغيرهم، فقد طلب من أسد ابن الفرات أسديته فمنعه منها، ولكنه تلطف حتى وصلت إليه وكان هدفه من ذلك أن يقرأها بواسطة منهج أهل الأثر، فرحل بها توا إلى مصر فزامل ابن وهب لترسيخ منهجه في الفقه، وسأل ابن القاسم عن كثير من آرائه الواردة في مدونته وكان سؤاله له سؤال فقيه في موطأ مالك ومذهبه، قال ابن الحارث "رحل سحنون إلى ابن القاسم وقد تفقه في علم مالك فكاشف ابن القاسم عن هذه الكتب مكاشفة فقيه يفهم فهذبها مع سحنون"[3].

"ونظر فيها سحنون نظرا آخر فهذبها وبوبها ودونها وألحق بها من خلال كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره وذيل أبوابها بالحديث والأثر إلا كتبا بقيت على أصل اختلاطها في السماع، فهذه هي كتب سحنون المدونة والمختلطة[4].

وقد نسيت الأسدية بعد دخول سحنون إلى إفريقية بعلمه وكتبه فلم يعد بعد لها ذكر، لكن بعض تلاميذ سحنون اشتغلوا بعده بكتبه خلافا لمنهجه الذي رسمه، والذي كان يقرأ به فقه الفروع في ضوء الدليل من السنة وآثار السلف كما سبق أن رأينا. فأصبحت المدونة والمختلطة مدار تأليف علماء الغرب الإسلامي فاختصرها مختصروهم وشرحها شراحهم وكانت بها مناظراتهم ومذكراتهم، الشيء الذي أثار حفيظة أهل الحديث فكان رد فعلهم

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ص 51 .
(2) نفسه : ج3، ص 298 .
(3) نفسه : ج3، ص 298 .
(4) نفسه : ج3، ص 199 .

إحراق مدونة سحنون، كما فعل عباس الفارسي الذي قال فيه القاضي عياض "وكان عباس هذا محدثا يبغض أهل الفقه والرأي، ويقع في أسد وابن القاسم"[1].

وهكذا كانت النشأة الأولى لبوادر مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي بين أحضان المذهب المالكي عن طريق اتجاه أهل الأثر فيه.

ويستفاد من خلال هذه النصوص أن التدافع الفكري بين اتجاهي مدرسة مالك في مصر والقيروان دليل على وجودهما مستقلين وإن كانا يخرجان من مشكاة واحدة.

ب – مدرسة مالك بالأندلس خلال نهاية القرن الثاني الهجري وبداية الثالث:

"منذ دخل الإسلام الأندلس وأهلها على مذهب الأوزاعي إلى أن رحل طلبتها إلى الحجاز، وعادوا بمذهب مالك ينشرونه في بلادهم وفي مقدمة هؤلاء، زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون المتوفي عام 193 هـ الذي يذكر الحميدي أنه أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، قرعوس بن العباس القرطبي ت 220هـ والغازي قيس ت 199هـ وأبو عبد الله بن سعيد بن بشير بن شراحيل ت 198هـ ويحيى بن يحيى الليثي ت 234 هـ وأبو محمد عيسى بن دينار القرطبي ت212هـ فجاءوا بعلم مالك، وأبانوا للناس فضله، واقتداء الأمة به وأخذ به الأمير هشام بن عبد الرحمن بن معاوية وأمر الناس باتباعه وصير القضاء والفتيا عليه وذلك سنة 170هـ"[2].

فقد تبنى كثير من الراحلين إلى المشرق اتجاه الأثر في مدرسة مالك ومالوا إليه فقد وجدنا النص على ذلك صريحا في تراجمهم، إذ كان أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن القرطبي المعروف بشبطون ت 193هـ أول من أدخل الموطأ متفقها بالسماع إلى الأندلس[3] وإن كان الموطأ دخل الأندلس قبله ولكن صنيع شبطون تميز بفقه الموطأ.

وقال الضبي في عيسى بن دينار الغافقي الطليطلي "فقيه الأندلس في عصره وكان أفقه من يحيى على جلالة قدر يحيى وعظمته... كان يعجبه ترك الرأي والأخذ بالحديث،

---

(1) نفسه:ج3، ص301.

(2) تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص24.

(3) الشجرة : ابن مخلوف، ص 63 .

وكان قد أجمع في آخر أيامه على أن يدع الفتيا بالرأي ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيره حتى أعجلته المنية عن ذلك"[1].

وقد لزم الإمام يحيى بن يحيى الليثي مالكا مرتين وقدم إلى الأندلس بعلم كثير فعادت الفتيا إليه بعد ابن دينار، وقد شهر عنه كما ذكر ابن الفرضي "أنه خالف رأي مالك في القنوت في الصبح لحديث عن رسول الله ﷺ سمعه من الليث بن سعد، وترك رأي مالك في اليمين مع الشاهد، وأخذ بقول الليث في ذلك بإيجاب شاهدين، وقد انصرف إلى الأندلس فكان إمام وقته[2].

وإذا كان الإمام سحنون قد ركز اتجاه أهل الأثر في مدرسة مالك بالقيروان فإن ابنه أبا عبد الله محمد بن سحنون شيخ الإسلام وعلم الأعلام، قد دخل الأندلس حاملا لواء هذا الاتجاه فاشتغل بالحديث تأليفا ودارسة، قال القاضي عياض "وقد غلب على ابن سحنون الفقه والمناظرة وكان يحسن الحجة والذب عن السنة والمذهب"[3]. وقال خالد بن سعد في ثابت القرطبي:"كان رجلا مذهبه الميل إلى الحديث"[4].

إن استقراء هذه النصوص وغيرها مما حفلت به كتب التراجم يجلي بوضوح ظهور اتجاهين في التعامل مع مذهب مالك وكتاب الموطأ وهذان الاتجاهان ترسخا في الغرب الإسلامي خلال هذه المرحلة (ق 2-3 هـ) واستمرا في البروز والظهور بعد ذلك فيما استقبل من قرون، وقد أثر اتجاه الأثر بشكل كبير في نشأة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي في مركزيه آنذاك القيروان و قرطبة.

2- رحلة محمد بن وضاح وبقي بن مخلد وأثرها في نشأة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي

نعترف أن الأندلس صارت دار حديث بمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد، لكن هذا الذي شاع على ألسنة الباحثين واستفاض في كتاباتهم، غمط كثيراً من السابقين حقهم

---

[1] بغية الملتمس : الضبي، ج2، ص525، وتاريخ علماء الأندلس : لابن الفرضي، ج2، ص556.
[2] الشجرة : ابن مخلوف، ص 63 .
[3] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج4، ص204.
[4] أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 64، ص67.

وطمس أثرهم وجعل كل من اتجه إلى التاريخ لحركة الحديث لا يلتفت إلى من كان قبلهما و لا يكاد يبين جهود غيرهما.

وقد استمدت شهرة بقي بن مخلد وابن وضاح وقودها من أمرين:

1 – المادة الحديثية الجديدة والغزيرة التي أدخلاها إلى الأندلس.

2 – تعرضهما للنقد والتجريح من طرف أهل البلد، وقد كتبت المصادر عن ذلك وأسهبت في وصفه.

ولعل صدى هذا التدافع هو الذي جعل الدارسين يقولون إن الأندلس قبلهما لم تكن دار حديث، ولو كانت كذلك لما وقع ما وقع من خلاف بين الفقهاء والمحدثين.

وحتى الدراسات التي تذهب إلى أن الأندلس عرفت الحديث قبلهما أغفلت أعلام الحديث بالغرب الإسلامي الذين تبنوا اتجاه الأثر في مدرسة مالك، واكتفوا بالقول أن الحديث دخل مع أعلام من المشارقة كمعاوية بن صالح الحضرمي، وداود بن جعفر الصغير، وحبيب بن الوليد، وصعصعة بن سلام. وغيرهم وأن علماء الأندلس وطلبتها لم يجمعوا علم هؤلاء، وساقوا اعتراف ابن وضاح بهذا ليحيى بن معين حين سأله هل جمعتم حديث معاوية بن صالح؟ فقال: لا، فقال ما منعكم من ذلك؟ قال ابن وضاح: قدم بلدا لم يكن أهله يومئذ أهل علم، قال ابن معين: أضعتم والله علما عظيما[1]. والقارئ لهذا النص يكاد يجزم أن البلد لم تعرف محدثا واحدا تلقف هذا العلم وصانه، والواقع أن أهل الأندلس جمعوا حديث هؤلاء وإن كان ابن وضاح لم يتمكن من ذلك، فقد قال زيد بن الحباب "دخلت الأندلس وكتبت عن معاوية بن صالح[2] وقال الخشني متحدثا عن قدوم معاوية بن صالح إلى الأندلس": وفي سفرته تلك كتب عنه وجوه أهل العلم"[3].

---

(1) قضاة قرطبة : الخشني، ص 50 وما بعدها .

(2) المصدر نفسه، ص 52 .

(3) المصدر نفسه، ص 53 . وقد ذكر ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس أن معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي تولى القضاء مدة طويلة بالأندلس أيام الإمام عبد الرحمان، وتداول هذه الخطة مع القاضي عمر بن شرحيل سنة بسنة إلى أن توفي بالأندلس رحمه الله سنة 158 هـ، أنظر الترجمة رقم 231، ص 185 وما بعدها.

وإذا أضفنا إلى هذا ما تحدثنا عنه في كلامنا عن دخول اتجاه الأثر في مدرسة مالك إلى القيروان والأندلس، علمنا أن البلد كانت دار حديث قبل بقي وابن وضاح مع خلاف في المنهج كما سنوضح.

فما هو الجديد في رحلة ابن وضاح وبقي؟؟ وما هو أثر ذلك في نشأة مدرسة فقه الحديث؟

وللجواب نقول : إذا كان علماء اتجاه الأثر في مدرسة مالك اقتصروا على ما روي عن مالك بفعل الصلات العلمية التي ربطت أغلب الراحلين إلى المشرق بالمدينة فقد تميزت رحلة الرجلين (بقي وابن وضاح) بما يلي :

1 – استمداد الحديث من مصادر أخرى اشتغلت بأدق علومه كالجرح والتعديل وتدوين الحديث، فقد أخذ ابن وضاح في رحلته الأولى سنة 228 هجرية عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وسعيد بن منصور، وغيرهم حيث أربى عدد شيوخه عن المائة والسبعين، وأنه سمع في رحلته الثانية بإفريقية، من سحنون بن سعيد، وعوف بن يوسف، وسعيد بن عبدوس في جماعة كثيرة من البغداديين والمكيين والشاميين والمصريين والقرويين[1].

وأخذ بقي بن مخلد عن جماعة من أئمة المحدثين وكبار المسندين وعلى رأسهم أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة، وسمع بإفريقية عن سحنون بن سعيد وعون بن يوسف وغيرهم، حتى وصل عدد شيوخه إلى مائتين وأربع وثمانين رجلا. وقد أفرد لهم أستاذنا الدكتور نوري معمر حفظه الله مصنفاً خاصا سماه معجم شيوخ عبد الرحمن بقي بن مخلد صدر عن مطبعة الهداية بتطوان عام 1996 فأجاد فيه وأفاد.

2 – صياغة جديدة لفقه الحديث بفعل إدخال مصادر جديدة في الحديث إلى الأندلس كمصنف ابن أبي شيبة، وهذا أثر في مصادر الفتوى حيث انتقلت من اعتماد مصدر واحد وهو موطأ مالك وشروحه وأقوال تلامينه إلى التخير من مصادر عدة، قال ابن بشكوال في بقي بن مخلد"وكان متخيرا لا يقلد أحدا وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجاريا على

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص : 651، البغية : الضبي، ص : 504.

مضمار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمن النسائي عليهم رحمة الله"[1].

ولكن اختياره هذا لم يمنعه من الأخذ بمذهب مالك والإفتاء به بل والبراعة في استحضار الفتوى من مصادره، فقد قال فيه ابنه أحمد "كان رحمه الله لا يتعدى مذهب مالك رحمه الله إلى غيره ولا يخالف أصحابه فيه، وقد يمكن أن يكون هذا منه في حين الشورى وعند مقاطع الأحكام، إذ كان بقي يعلم أن الأحكام تجري على مذهب مالك رحمه الله، وأما مذهب بقي الذي كان يتقلده، فالحديث والنظر لا يقلد أحدا من أهل العلم ما يظهر له الحق في غيره[2].

3 – حقيقة الخلاف بين المحدثين والفقهاء بالأندلس بعد عودتهما وأثر ذلك في مدرسة فقه الحديث

إن الذي يعتقد أن الأندلس لم تكن دار حديث قبل هذين العلمين –والذي أكدنا خلافه فيما سبق– يصف أهل الأندلس بالجمود على الاشتغال بفقه الفروع وعقد الشروط على مذهب مالك، وأن علم الحديث لم يكن من شأنهم ولا كانوا يدرسونه كما ذكر ابن الفرضي[3]. ولذلك كان هذا الصراع بين فقهاء الفروع وهؤلاء الذين أدخلوا الحديث إلى الأندلس لأول مرة.

وهذا الكلام وإن كان فيه قدر كبير من الصحة إلا أنه يحتوي على كثير من المبالغة في نفي الاشتغال بالحديث.

فقد كان أهل الأندلس مشتغلين بالفتوى في الفروع على رأي مالك ولكنهم اشتغلوا بالأثر والحديث إلى جانب ذلك، وقد أكدنا بالنصوص وجود الاتجاهين معا. وسيظهر ذلك أكثر حينما سنرصد حركة التأليف في الحديث وعلومه قبل بقي وابن وضاح.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 117.

(2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 58 ص 149 وما بعدها. وهناك ذكر مناظرة بين بقي وبعض فقهاء المالكية حيث خالفهم في الفتوى ودلهم على مصدرها في المدونة، من حفظه وقت الطلب بالمشرق.

(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج1، ص 171.

فحين أدخل ابن وضاح وبقي ابن مخلد المادة الحديثية التي قدما بها من رحلتهما المشرقية وجدا الاتجاهين قد ترسخ منهجهما كما ذكرنا في الفتيا ومجالس العلم والرواية وغيرها.

فلم يكن الخلاف إذا بين فقهاء وفروع ومحدثين فقط لغياب الاشتغال بالحديث كما اشتهر، وإنما كان بين منهجين في التعامل مع الحديث سادا الأندلس آنذاك وتوضيح ذلك في التالي:

قال ابن الفرضي : "في حكاية النازلة الواقعة بين علماء المالكية بالأندلس وبقي بن مخلد "وأنكر عليه أصحابه الأندلسيون عبد الله بن خالد ومحمد بن الحارث وأبو زيد ما أدخله من كتب الاختلاف وغرائب الحديث وأغروا به السلطان وأخافوه به"[1]. وقال المقري في النفح "فلما دخل بقي بن مخلد الأندلس بمصنف ابن أبي شيبة وقرئ عليه أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستبشعوه وقام جماعة من العامة عليه، ومنعوه من قراءته فاستحضره الأمير محمد وإياهم وتصفح الكتاب جزءا جزءا حتى أتى على آخره، ثم قال لخازن كتبه هذا الكتاب لا تستغني خزائننا عنه فانظر في نسخه لنا، وقال لبقي انشر علمك وارو ما عندك، ونهاهم أن يتعرضوا له"[2]. وقد نقل ابن حارث الخشني صورا من مناظرة بين بقي بن مخلد وأصبغ بن خليل في قضية رفع اليدين في الصلاة، ونقل صورا من خلط أصبغ واحتجاجه بما لا يحتج به، مما يدل على حضور آراء بقي في مجالس العلم بعد إذن السلطان.

---

[1] نفسه : ج1، ص 119 وما بعدها - أخبار الفقهاء والمحدثين : الترجمة رقم 58، ص 157 و158 : وقال ابن حارث الخشني في ترجمة بقي بن مخلد : "وكانت لبقي بن مخلد مع من كان في وقته من أهل العلم بقرطبة حادثة غراء ونازلة شنعاء طار ذكرها في الآفاق ةتحدثت بها في الأمصار، وذلك أنهم سعوا في حتفه وحرصوا على سفك دمه أنفة منهم لما أدخله عندهم من الروايات المخالفة لرأيهم ولما استعمله من المذاهب المضادة لمذاهبهم فألبوا كبرا وعقدوا الشهادات وأوقعوا البيانات" ثم ذكر صورا من استظهارهم له إلى أن قال : "وكان عند الخليفة محمد رحمه الله من كمال الفطنة وصحة النظر ومن جودة الإدراك ما يكون عند مثله من الأئمة المهديين، فلما اشتد الأمر على بقبي رفع هاشم ابن عبد العزيز إلى الخليفة محمد رحمه الله كتاب الرسالة من كتب محمد بن إدريس الشافعي ويقال مصنف ابن أبي شيبة وقال له : "على ما في هذا الكتاب يريد القوم قتل بقي ابن مخلد ؟ فلما تصفحه الخليفة رحمه الله امتعض لبقي أشد امتعاض وعزل عمر بن عبد الله قاضي الجماعة واظهر فضل بقي ورفع من قدره وعرف بحقه وأخسأ القائمين عليه واستخف احلامهم وازرى على عقولهم وصار كل من شهد عليه إلى الاعتذار إليه.

[2] نفح الطيب : المقري، ج 2، ص : 519.

قال ابن الفرضي "ثم إن الله بمنه وفضله أظهره عليهم وخصه منهم فنشر حديثه وأقرأ الناس روايته" وقال قبل ذلك "وبقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثا ورواية"[1].

وينقل القاضي عياض وهو يحكي صورا من هذا الخلاف عن الفقيه المالكي أصبغ بن خليل القرطبي كلاما صادرا عن تعصب أعمى قال فيه "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة"[2] مع العلم أنه كتاب جمع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم

وإذا علمنا أن اتجاه الأثر في مدرسة مالك كان يميل –عملا بتوجيهات الإمام مالك رحمه الله– إلى الإقلال من الرواية حتى تُفْقَهَ فإننا نستنتج من كل ذلك ما يلي:

أ – ألف فقهاء الفروع في مدرسة مالك نبذ الخلاف والابتعاد عن تعدد الآراء والاقتصار على ما أفتى به مالك وتلاميذه، وكان ذلك في نظرهم أساس تماسك المجتمع الإسلامي في الأندلس والذي كانت تحرص عليه الخلافة الأموية بعد انفصالها عن المشرق لذلك اتجهوا إلى السلطان مباشرة لتحكيمه في رواج مصادر أخرى للحديث والفقه تتضمن آراء وخلافات ومذاهب، يؤيد هذا قول ابن الفرضي "أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستبشعوه" إلى حد التعصب كما رأينا في موقف أصبغ بن خليل.

ب – كان مذهب اتجاه الأثر في مدرسة مالك بالأندلس الإقلال من الرواية إلى أن تُفْقَه وهذا منهج يخالف منهج بقي الذي "ملأ الأندلس حديثا ورواية" كما قال ابن الفرضي.

فقد خشي أهل هذا الاتجاه من المحدثين أن يضل الناس بكثرة الرواية دون الفقه، وقد كان مؤسس هذا الاتجاه عبد الله بن وهب بمصر يقول "لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت فقيل له كيف ذلك ؟ قال أكثرت من الحديث فحيرني فكنت أعرض ذلك على مالك والليث فيقولان لي خذ هذا ودع هذا"[3].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص : 169 وما بعدها.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص : 252.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2، ص : 427.

وهذا الاختلاف بين المنهجين كان سببا في الخلاف الذي بين بقي وعلماء المالكية من الاتجاه الحديثي الأثري، وعليه فإن الخلاف لم يكن بين المحدثين وفقهاء الفروع فقط كما تصوره كثير من الدراسات التي استنتجت من ذلك أن الأندلس لم تكن دار حديث، وإنما كان أيضا بين منهجين في التعامل مع الحديث إلتقيا في الأندلس وتلاقحا.

أحدهما موجود منتشر بالأندلس وهو اتجاه الأثر في مدرسة مالك له اتباعه وأعلامه. والذي يميل إلى التقليل من الرواية والإكثار من الفقه.

والثاني طارئ جديد وهو اتجاه الحديث الذي بدأ بعودة بقي وابن وضاح من رحلتهما. والذي ينشر الرواية على نطاق واسع بغيرشرط الفقه.

ج – أثر هذا التلاقح في نشأة مدرسة فقه الحديث

بعد تدخل الخليفة محمد انطلق بقي في نشر معارفه الحديثية بعقد المجالس، والصحيح أن نقول إنه وصاحبه محمد بن وضاح أسسا لاتجاه الحديث المتحرر من المذهبية والذي مال إليه كثير من العلماء بعدهما بعد أن كان جل المشتغلين بالحديث من أهل الأندلس مرتبطين بمذهب مالك، فقد كان بقي "متخيرا لا يقلد أحدا وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجاريا على مضمار

أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمان النسائي عليهم رحمة الله"[1].

وكان قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار البياني ت 278 هـ يذهب مذهب الحجة والنظر في هذا العصر وهو من أعلام المحدثين[2] وله كتاب في الرد على المقلدين[3]. وقال

---

[1] بغية الملتمس : الضبي، ص 301.

[2] [3] - تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 599-600.

- أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : الترجمة رقم 411، ص 301، أورد ابن الحارث الخشني صورة من مناظرة بين قاسم بن سيار وبعض فقهاء المالكية، ظهر فيها ميل قاسم إلى الاحتجاج بالسنة ونبذ التأويل بلا دليل، قال : "سمعت جماعة من أصحاب قاسم منهم محمد بن محمد بن لبابة يقول : "سمعت قاسم بن محمد يقول : قال لي المزني "من أين لك قال مالك : من لمس لشهوة إن وضوءه منتقض ومن لمس لغير شهوة وضوءه غير منتقض؟... قال : فقلت : "أما من لمس بشهوة فظاهر القرآن، قال الله عز وجل : أو لا مستم النساء" وأما من مس لغير شهوة فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال المزني : وأين السنة في ذلك، فقلت له : "حديث عائشة إذ قامت من الليل فوضعت يديها على قدميه، وتمادى في سجوده. دل ذلك على ان الملامس لغير شهوة وضوءه غير منتقض، قال المزني : ...فإنني أقول انه كان على قدميه حائل من ثوب او غيره، قد تقول دخلت الدار إذا قربت من دخولها" قال قاسم : فقلت له : ليس تؤخذ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمجازات. يديها على قدميه دون حائل حتى يثبت الحائل.

فيه الذهبي "شيخ الفقهاء والمحدثين بالأندلس مع بقي وابن وضاح لازم بن عبد الحكم حتى برع في الفقه وصار إماما مجتهدا لا يقلد أحدا... ولم يكن بالأندلس مثله في حسن النظر والبصر بالحجة"[1].

ولعل الأمير محمد استعان برأيه حينما رخص لبقي في نشر الحديث بالأندلس فقد كان بن سيار هذا بالإضافة إلى بلوغه درجة الاجتهاد، يلي وثائق الأمير محمد طول أيامه[2].

وبلغ في درجة حكمته أن سأله أحمد بن خالد قائلا أراك تفتي الناس بما لا تعتقد وهذا لا يحل لك، قال إنما سألوني عن مذهب جرى في البلد فأفتيتهم، ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم"[3].

والعباس القيرواني الفارسي المحدث الذي أحرق بنفسه المدونة وكتب الرأي على مرأى ومسمع من الناس في وسط القيروان أوائل القرن الثالث الهجري حتى أدبه أسد بن الفرات ت 213هـعلى صنيعه وكان يقع في ابن القاسم وأضرابه من فقهاء الفروع" [4].

وقد أسهم التدافع الذي ذكرنا بين المنهجيين في خلق منهج جديد في التأليف يجمع بين الرواية والدراية، فقد استوعب بقي بن مخلد مناهج التأليف المشرقية وخاصة منها منهج الإمام أحمد في مسنده وابن أبي شيبة في مصنفه، فصاغ من كل ذلك مصنفه الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة والذي روى فيه عن ألف وثلاثمائة من الصحابة، ثم رتب حديث كل صحابي على أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند، وليست هذه الرتبة لأحد قبله مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه بالحديث، وجودة شيوخه وقد ذكر هذا الكلام كل من ترجم لبقي كالضبي في البغية والحميدي في الجذوة.

وقد أفاد علماء الحديث في مدرسة مالك من هذه المادة العلمية الغزيرة التي دخلت الأندلس بسبب رحلة ابن وضاح وابن مخلد، فوسعوا مداركهم الحديثية ورسخوا مبادئهم في اعتماد الأثر وتأصيل آراء المدرسة المالكية بالحجة والدليل، وسنجد أثر ذلك في حركة التأليف في فقه الحديث خلال القرنين الرابع والخامس وما بعدهما.

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 2، ص : 648.
[2] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 399.
[3] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 143.

4 – حركة التأليف في فقه الحديث سماتها وخصائصها خلال القرنين الثاني والثالث الهجري

خلال مرحلة النشأة أنتج علماء الغرب الإسلامي كتبا ومؤلفات عكست التيارات الكبرى التي أثرت في نشأة المدرسة وقد تنوعت حسب تصنفها إلى ما يلي :

- كتب في فقه الفروع على مذهب مالك مختلطة بالحديث
- كتب في فقه الموطأ جمعت بين الحديث والمسائل
- كتب في تأصيل فتاوى مذهب مالك
- كتب في الحديث وعلومه معينة على الاستنباط

أ –كتب في فقه الفروع على مذهب مالك مختلطة بالحديث

كالأسدية والمدونة والمختلطة وقد جمعت هذا المؤلف أطراف الفقه المالكي أصولا وفروعا. واشتغل الناس بها فكانت عمدة القضاء والإفتاء بالقيروان وقرطبة "ولعل أي كتاب من كتب المذهب لم يحظ بمثل ما حظيت به المدونة، فلقد افتتن الناس بها افتتانا، وحفظوها استظهروها على كبر حجمها وأكثروا من شروحها والتعليق عليها واختصارها فكثرت نسخها وتطايرت شرقا وغربا واهتبل الناس بها عامة وخاصة، وشرحوا غريبها ونبهوا على مشكلاتها، ويظهر أن منسقها سحنون كان معجبا بها، لذلك رأيناه يوصي طلابه بالاعتناء بها والاعتماد عليها ويقول عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح وروايته[1].

ولم تكن المدونة لتخلو من الاستشهاد بنصوص السنة وإعمالها في الاستنباط، خاصة وأن أساسها هو موطأ مالك وإن كان موضوعها فقه الفروع على مذهبه.

ب – كتب في فقه الموطأ جمعت بين الحديث والمسائل

وقد كانت المؤلفات التي تركها علماء هذه المرحلة مرتبطة بالموطأ لم ينفصل فيها الحديث عن الفقه والمسائل فألف عبد الملك بن حبيب كتاب الواضحة الذي قال فيه الضبي "وله في الفقه كتاب كبير سمي بالواضحة في الحديث والمسائل على أبواب الفقه"[2].

---

(1) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص : 177.

(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص : 490.

قال ابن خير واصفا محتوى الكتاب "كتاب شرح الحديث لعبد الملك بن حبيب رحمه الله ... وهو عشرة أجزاء الأول منها شرح الموطأ والثاني شرح جامع الموطأ والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي ﷺ ثم ذكر على هذا النحو أحاديث الصحابة والتابعين وختم كتب الشرح وهو العاشر منها بكتاب سماه طبقات العلماء وشرح من زن منهم بالأهواء وهو كتاب صغير"[1] وألف أبو عبد الله محمد ابن سحنون الإمام ت **256** هـ تفسير الموطأ في أربعة أجزاء، والكتب التي رد فيها على الشاميين وأهل العراق[2] وألف يحيى بن إبراهيم بن مزين ت **259** هـ كتابا حسنا في تفسير الموطأ[3].

ج – كتب في تأصيل فتاوى مذهب مالك

بعد انتشار الحديث بالأندلس من مصادر مختلفة بعد عودة بقي وابن وضاح، نشطت مجالس الإفتاءِ والمناظرة فكان الإحتكام في الغالب للحجة والدليل من السنة، وهذا الأمر دفع كثيرا من أعلام مذهب مالك إلى التأليف في تأصيل فتاوي المذهب، وقد وجدنا هذا الاتجاه عند أبي مروان عبد الملك بن القاضي بن محمد بن بكر السعدي ت **303** هـ حين ألف كتابه الدلائل والأعلام على أصول الأحكام، ألفه في نصرة مذهب مالك وكان الرجل يميل إلى النظر والحجة[4].

د – مصنفات في الحديث وعلومه المُعِينَةُ على الاستنباط

وهي مصنفات تدل على توسع حركة الحديث والاهتمام به خاصة خلال القرن الثالث الهجري فألف علماء الغرب الإسلامي كتبا في غريب الحديث كما فعل ابن حبيب ت 238 هـ في كتابه "غريب الحديث" الذي ذكره ابن فرحون في الديباج[5] وألف أبو عبد الله محمد بن سحنون كتابه في غريب الحديث وهو كتاب كبير[6]. وألف يحيى بن إبراهيم بن مزين ت 259 هـ كتاب المستقصية "استقصى فيه علل الموطأ[7]. وألف قاسم بن ثابت

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص : 201-202.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص : 204 وما بعدها.
(3) نفسه
(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 16/15.
(5) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 11.
(6) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص : 204 وما بعدها.
(7) الفهرست : ابن خير، ص : 92.

بن جزم السرقسطي ت 302 هـ كتاب الدلائل في غريب الحديث بلغ فيه الغاية والإتقان، وألف أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد كتابه المسند المصنف الذي أسهبت المؤلفات في ذكر أهميته ورتبه على أسماء الفقه وأبواب الأحكام[1].

كما ظهر في هذه المرحلة نوع جديد من التأليف يتخذ من التصنيف الموضوعي للحديث منهجا في التأليف، بحيث يجمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد، وهذا المنهج معين على الاستنباط، ومنه تأليف "ما روي في الحوض والكوثر" لبقي بن مخلد، وكتاب ابن وضاح "ما جاء في البدع والنهي عنها" و"ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى" أيضا وغيرها.

وهكذا نشأت مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي في أحضان المذهب المالكي التي لم ينفصل فيها الحديث عن الفقه، واستفادت من الحالة الفكرية المزدهرة في الأندلس، ولتنصهر مع اتجاه الأثر والحديث المتحرر من المذهبية بعد دخول مصادر الحديث الأخرى بفعل رحلات العلماء ومروياتهم، ولتعقد مجالس العلم والمناظرة التي أسست لاستواء المدرسة على سوقها خلال القرن الرابع الهجري قرن الجمع والبناء.

---

[1] الصلة : ابن شكوال، ج 1 ، ص : 121.

الفصل الثاني (القرن الرابع الهجري) مرحلة الجمع والبناء

إذا كانت سمات النشأة قد بينت بالاستقراء والتحليل أن حركة الميلاد كانت مختلفة المشارب، وتدفقت من منابع مختلفة أساسها فقه الموطأ فإنها استوت حسب ما خلصها إليه على اتجاهات ثلاثة :

1 – اتجاه فقه الفروع على مذهب مالك؛

2 – اتجاه الأثر في المدرسة المالكية؛

3 – الاتجاه الأثري المتحرر من المذهبية.

والاتجاهان الأخيران اشتد عودهما خلال القرن الرابع الهجري واستوى، وأخذت معالمهما ومناهجهما تتضح، وأعلامهما يتميزون ومؤلفاتهما ومروياتهما تتدارس، وطلابهما يملأون مجالس العلم والراحلون مشرقا يجددون في ضوء ذلك تفقهم ومشربهم، فكانا عملة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي خلال مسيرتهما الممتدة في الحقب الآتية، وهكذا سأتحدث خلال هذه المرحلة عن ازدهار الرحلة إلى المشرق، والجلوس إلى علماء الحديث، والرواية عنهم، كما سأتحدث عن رجالات المدرسة خلال هذا القرن وجهودهم في تثبيت دعائمها، كما سأتحدث عن دخول مصادر الحديث الكبرى إلى الغرب الإسلامي وأثرها في حركة التأليف، وأختم ببعض المؤثرات العلمية والاجتماعية التي أثرت في سير المدرسة.

1 – الرحلة وأثرها في نشر المعارف الحديثية بالغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري

لئن تميز القرن الثاني والثالث بهجرة العلماء إلى المدينة المنورة للأخذ عن مالك رضي الله عنه وعن رجالات مدرسته بعده بمصر والعراق، فإن القرن الرابع اتسعت فيه دائرة الرحلة لتشمل المشرق كله، كما اتسعت دائرة العلماء المقصودين بالرحلة بالأندلس للرواية عنهم خاصة بعد اطلاعهم على الزاد الوافر من الحديث الذي عاد به بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح من رحلتهما، وكان من أبرز الراحلين إلى المشرق الذين اشتغلوا بالحديث

وفقهه وعادوا إلى الغرب الإسلامي بالزاد الوفير من علوم الرواية والدراية. قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي ت 302 هـ الذي رحل مع أبيه فسمع بمصر من أحمد بن شعيب النسائي، وأحمد بن محمد البزار، وسمع بمكة من عبد الله بن الجارود ومحمد بن علي الجوهري وغيرهما فأدخلا الأندلس علما كثيرا[1].

ورحل عبد الملك بن القاضي بن محمد بن بكر السعدي أبو مروان ت 303 هـ بعد أن أخذ عن علماء قرطبة في عصره وعن علماء القيروان في طريقه فسمع بمصر والشام التي تولى بها القضاء، وبمكة وبغداد، وشهد مجالس المناظرة مدة ثلاثة أعوام، وأقام في رحلته بضعة عشر عاما وأدخل الأندلس علما كثيرا وقد مال إلى النظر والحجة[2].

وكانت رحلة عبد الله بن خشين محمد بن أخي ربيع القرطبي ت 318 أول 319 هـ فكانت رحلة أخذ وعطاء، فقد حج وسمع بمصر من جماعة منهم محمد بن زيان وغيره وسمع بها منه أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الحافظ وأبو إسحاق إبراهيم النسائي القاضي وغير واحد، وكان معتنيا بالحديث إماما فيه بصيرا بعلله حسن التأليف فيه، قال فيه أحمد بن سعيد "لم أر مثله وقارا وحلما وسعة في الحديث ومعانيه وكتب الناس عنه بالمشرق[3].

ومن علماء القرن الرابع الذين رحلوا في وقت مبكر إلى المشرق محمد بن فطيس بن واصل الغافقي ت 319هـ والذي ولد سنة 229هـ ورحل سنة 257 هـ الذي كان لرحلته أثر كبير في مجالس الحديث بألبيرة بالأندلس بعد عودته بعلم غزير تلقاه عن مائتي شيخ بمصر ومكة وطرابلس وإفريقية، وكان ضابطا لكتبه ثقة في روايته صدوقا في حديثه، فنال علو الدرجة ورياسة الإسناد وتوفي بعد أن عمر في التسعين من عمره رحمه الله[4].

وعاد أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي ت 322 هـ من رحلته إلى صنعاء باليمن فكان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث، وسمع منه خلق كثير بقرطبة، وهو الذي قال

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 605.
(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص : 16/15.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص : 386، وانظر ابن فرحون في الديباج : ج 1، ص : 436.
(4) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي، ج 3، ص : 802.

فيه ابن عبد البر "لم يكن بالأندلس أفقه منه"[1]. وكان يميز بين أهل الفقه وأهل الحديث ويرى التكامل بينهم واجبا[2].

وفي رفقة علمية رحل قاسم بن أصبغ مع محمد بن عبد الملك بن أيمن ومحمد بن زكرياء بن أبي عبد الأعلى، فسمع بمكة وبغداد التي أخذ بها عن زهير ابن أبي خيثمة، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الله بن أحمد وعبد الله ابن مسلم بن قتيبة سمع منه كثيرا من كتبه وسمع بمصر والقيروان وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير ومال إليه الناس في تاريخ أحمد بن زهير (ابن أبي خيثمة) وكتب ابن قتيبة وطال به العمر فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث ولحق الصغار الكبار في الأخذ عنه[3].

ورحل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي ت 347 هـ بعد أن سمع من قاسم بن أصبغ كثيرا وغيره من علماء وقته بالأندلس، فلزم ابن الأعرابي بمكة حتى مات، وأخذ في رحلته عن نحو مائتين وثلاثين شيخا، وعنه أخذ كبار علماء الأندلس كأبي محمد الطلمنكي وأبي الوليد بن الفرضي وغيرهما، وقد وصف بالإمام الفقيه المحدث الراوية[4].

وقد عقد أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ت 392 هـ مجالس الحديث، فقرئ عليه كتاب البخاري بعد عودته من رحلة واسعة منتصف القرن الرابع الهجري إلى بغداد والكوفة والبصرة ومكة ومصر والقيروان، قال الحميدي "وأكثر الجمع والرواية ورجع إلى الأندلس فَسَادَ في ذلك وكان متقنا للفقه والحديث"[5].

ووسع شيخ ابن عبد البر أبو القاسم خلف بن قاسم بن الدباغ القرطبي في الرحلة إذ وصل إلى ما لم تصله الركبان قبله، فأخذ بعسقلان وبيت المقدس ودمشق ومكة وأكثر من جمع الحديث، فكان كما وصفه ابن الفرضي محدثا مكثرا حافظا عالما بطرق الحديث منسوبا إلى فهمه محدث الأندلس في وقته إذ كان ابن عبد البر لا يقدم عليه أحدا"[6].

---

(1) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص : 159.

(2) أنظر ما نقلنا عن ابن حارث الخشني في اخبار الفقهاء والمحدثين من كلام لابن الجباب في ص من هذا البحث.

(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 611.

(4) شجرة النور الزكية : ابن مخلوف، ص : 89.

(5) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص : 400.

(6) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص : 250.

وكان الإمام علي بن محمد بن خلف القابسي ت 403 هـ واسع الرواية عالما بالحديث وعلله ورجاله وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية بعد أن دارس علماء القيروان ومصر، وكانت كتبه في نهاية الصحة، وقد نقل ابن حجر من كتابه "الملخص في شرح الموطأ"[1].

وعن طريق المعارف الحديثية التي نقلها هؤلاء وأمثالهم من مختلف مراكز العلم بالمشرق أصبحت المادة الحديثية متوفرة بالغرب الإسلامي، مما جعل بعض من برز من علماء هذا الجزء من العالم الإسلامي يستغنون عن الرحلة ويكتفون بدراسة هذا التراث الضخم الذي نقل من المشرق، فنالوا بذلك شهرة كبيرة، فقد ألف بن أبي زمنين محمد بن عبد الله المري ت 399هـ كتابا في أصول السنة يوجد اليوم مطبوعا متداولا، وكان من كبار المحدثين الراسخين، وأجل أهل وقته قدرا في العلم والرواية والحفظ للرأي والتمييز للحديث إلا أن المصادر المترجمة لم تذكر له رحلة[2].

وألف أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر الطرابلسي التلمساني ت 402هـ أول كتاب في شرح صحيح البخاري، وهو كتاب "النصيحة"، وهو الذي قال فيه ابن فرحون "كان درسه وحده لم يتفقه في أكثر علمه على فقيه مشهور وإنما وصل بعلمه"[3].

وهكذا سيعرف القرن الخامس الهجري انحسارا في الرحلة إلى المشرق وسيعكف علماء الغرب الإسلامي على دراسة الزاد الحديثي الذي أدخله الراحلون خلال القرن الرابع الذي سميناه عصر الجمع والبناء، إذ فيه دخلت أغلب مصادر السنة إلى الغرب الإسلامي بالسند والرواية، واشتغل الناس بها في مجالس العلم التي ازدهرت وازدانت واتسعت نهاية القرن الرابع الهجري، وقد حفظت لنا كتب التراجم نصوصا تصف هذه الحركة المباركة . ومنها قول ابن بشكوال في ترجمة عبد الرحمن بن محمد القرطبي المعروف بابن فطيس ت 402هـ "وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء المسندين حافظا للحديث وعلله منسوبا إلى فهمه وإتقانه عارفا بأسماء رجاله ونقلته، يبصر المعدلين منهم والمجرحين، وله مشاركة في

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص : 1080.
[2] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 232.
[3] الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 1، ص : 165، وفي الشجرة : لابن مخلوف: ص 110.

سائر العلوم وتقدم في معرفة الآثار والسير والأخبار، وعناية كاملة بتقييد السنن والأحاديث المشهورة، والحكايات المسندة جامعا لها مجتهدا في سماعها وروايتها، وكان حسن الخط جيد الضبط، جمع من الكتب في أنواع العلم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره بالأندلس، مع سعة الرواية والحفظ والدراية، وكان يملي الحديث من حفظه بمسجده ومستمل بين يديه على ما يفعله كبار المحدثين بالمشرق، والناس يكتبون عنه وكان له ستة وراقين ينسخون له دائما، وكان قد رتب لهم على ذلك راتبا معلوما، وقد أخبر حفيده أبو سليمان أنه سمع عمه وغير واحد يحكون أن أهل قرطبة اجتمعوا لبيع كتب جده مدة عام كامل في مسجده في الفتنة والغلاء، وأنه اجتمع منها أربعون ألف دينار قاسمية، وأخبر أيضا أنه كان لا يعير كتابا من أصوله البتة، وكان إذا سأله أحد ذلك وألحف عليه أعطاه للناسخ فنسخه وقابله ودفعه إلى المستعير فإن صرفه وإلا تركه عنده"[1] وعن هذا العَلَم أخذ أغلب محدثي القرن الخامس الهجري، وقد أَهَّلَهُ علمه هذا ليؤلف عشرات المؤلفات.

وهكذا كان للرحلة أثر مهم جدا في مسيرةِ المدرسة إبان القرن الرابع الهجري تجلى ذلك في:

أ – دخول مصادر الحديث وآثاره المشرقية إلى الغرب الإسلامي؛

ب – اتساع مجالس الرواية والسماع والدراية بإفريقية والأندلس؛

ج – تنوع معارف العلماء من الحديث وعلومه إذ تجد الرجل عالما بالرواية والدراية وبسائر فنون الحديث وعلومه من رجال وعلل وغريب ومؤتلف ومختلف وغيرها.

2 – حركة التأليف في فقه الحديث إبان القرن الرابع الهجري سماتها وخصائصها

بتتبع حركة التأليف في فقه الحديث خلال هذه المرحلة نقف أمام سمات ومميزات وخصائص كبرى تتمثل فيما يلي:

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 309-310.

أ – الاشتغال بفقه الموطأ بصورة جديدة

علمنا من خلال ما سبق في القرنين الثاني والثالث أن هذا المؤلف كان مدار حركة الرحلة والتأليف، ونال حظا وافرا من الشرح والمدارسة، ولكن تجدد المعارف الحديثية في الغرب الإسلامي ودخول أدوات جديدة في التفكير والفهم الواردة من مختلف مراكز العلم المشرقية أثرت في دراسة الموطأ فاشتغل العلماء به بصور جديدة، فانتقل التأليف فيه من الشرح والرواية إلى وصل أسانيده وتوجيه أحاديثه، ومن المؤلفات في ذلك كتاب "توجيه حديث الموطأ" لمحمد بن عبد الله بن عيشون الطيطلي ت 341 هـ ذكره ابن الفرضي في تاريخه و"توجيه حديث الموطأ" ليحيى بن شراحيل البلنسي ت 372 هـ.

وألف في مسند الموطأ قبله خالد بن الجباب القرطبي ت 322 هـ ومعاصره قاسم بن أصبغ البياني ت 340 هـ وبعده محمد بن مفرج القرطبي القاضي ت 347 هـ وأبو القاسم خلف بن قاسم بن الدباغ القرطبي ت 393 هـ.

ولعل إسناد مصادر الحديث التي دخلت الأندلس وإعمال ذلك في الفقه والفتوى هو الذي دفع هؤلاء العلماء إلى الاشتغال بإسناد الموطأ الذي غلب على أحاديثه الإرسال كما هو معروف. وقد ختم هذا النوع من الدراسة لأحاديث الموطأ أبو عمر بن عبد البر الذي أسند جل أحاديث الموطأ في كتاب التمهيد.

ومن صور الاشتغال الجديدة بموطأ مالك كتاب "الوصل لما ليس في الموطأ" لأبي بكر محمد بن إسحاق بن السليم ت 367 هـ والذي قال فيه أبو الوليد الباجي "ما رأيت في المحدثين مثله "ولم تذكر المصادر التي ذكرت الكتاب منهجه ومحتواه سوى أنها ذكرته بهذا الاسم (الوصل) أو التوصيل لما ليس في الموطأ" وبعد استقراء تراجم المؤلف وأقوال العلماء فيه يرجح أن يكون محتواه أحد أمرين:

– أن يكون قد اشتمل على تأصيل للأحكام الشرعية وربطها بمواطن الاستدلال من السنة حين يعز الدليل من الموطأ وذلك بناء على كون مؤلفه تولى منصب القضاء بقرطبة بعد منذر بن سعيد البلوطي.

- أن يكون قد اشتمل على مروياته من الحديث التي تلقاها في رحلاته وتجواله كما ذكر ابن الفرضي[1] في مكة ومصر والمدينة والتي لم ترد في الموطأ.

ب - الاشتغال على منهج أبي داود في السنن

إن دخول مصادر الحديث الكبرى إلى الغرب الإسلامي أدى إلى ظهور مناهج جديدة في التأليف وقد عرف عن علماء الأندلس بالخصوص أنهم اهتموا بسنن أبي داود لأنه من أول ما دخل إليهم، فقد نقل ابن خير عن ابن يربوع قوله "وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود فاهتموا به وأما كتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بآخرة"[2].

ولذلك كان من مميزات هذه المرحلة بداية الاشتغال بكتاب أبي داود في السنن، وأشهر ما وصلنا منها كتاب"المصنف على سنن أبي داود" لمحمد بن عبد الملك بن أيمن ت330 هـ وقد ربط ابن أيمن بتأليفه هذا بين الفتوى والدليل فقد كان فقيها عالما حافظا للمسائل والأقضية نبيلا في الرأي مشاورا في الأحكام، وقد أخذ الناس عنه مصنفه هذا وتلقوه بالقبول، والمتفحص في سنن أبي داود يلحظ ترتيبه على أبواب الفقه مما يسهل الرجوع إلى موطن الاستدلال فيه عند الإفتاء، وكلام ابن الفرضي[3] يفيد أن الجامع بين سنن أبي داود وكتاب ابن أيمن هو المنهج فقط، وإن كان الكتاني في الرسالة المستطرفة قد جعله مستخرجا عليه[4].

ج - الاشتغال على منهج ابن الجارود في المنتقى

ومما ألف في ذلك كتاب "المجتبى" لقاسم بن أصبغ البياني إمام وقته في الحديث صاحب الرحلة والتأليف والذي أسهبت المصادر في تقريضه وبيان فضله قال الحميدي في المجتبي "وهو على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى[5] وقد حققنا اسمه في معجم مؤلفات فقه

---

(1) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي : ج 2، ص 749.
(2) الفهرست : ابن خير، ص : 107.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 704.
(4) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص : 30، وقد حققنا المسألة في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي فلتنظر.
(5) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص : 528.

الحديث بالغرب الإسلامي وقد قارن ابن حزم بين صنيع ابن الجارود وصنيع قاسم وقال فيما نقله الحميدي عنه "هو خير منه انتقاء وأنقى حديثا وأعلى سندا وأكثر فائدة"[1].

د – ظهور منهج الفقه المقارن في شرح الحديث

وخير من مثل هذا المنهج وأسسه الفقيه المحدث أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ت 392هـ وكان الأصيلي لا يرى من خلا علمه من الحديث فقيها بحال، وقد أهله علمه وتكامل منهجه الجامع بين الفقه والدليل، إلى أن يرقى بحركة التأليف إلى شرح حديث رسول الله في ضوء أقوال الأئمة ومقارنتها فصنف كتابه العظيم "الدلائل على أمهات المسائل" الذي ينقل منه ابن الطلاع القرطبي ت 498 هـ كثيرا في كتاب أقضية الرسول الذي بسطنا منهجه في هذا الكتاب، وقد ذكرت كتاب الدلائل جل المصادر المترجمة للأصيلي وذكرت أنه شرح فيه موطأ مالك وذكر فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي[2].

والظاهر من خلال جمع ما وصف به كتاب الدلائل أن الأصيلي قصد به من حيث المنهج رد فتاوى المذهب إلى أصولها من السنة حتى تقوى بها الحجة عند الخلاف والمناظرة خاصة وأن الإمام الأصيلي اشتغل بذلك وفق مذهب مالك.

هـ – الاستدراك على مؤلفات مشرقية في غريب الحديث في هذه الفترة

وقد بلغ علم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي بعد استيعابهم لتراث الحديث الوارد من المشرق أن بدأوا في الاشتغال عليه بالتعليق والاستدراك، وقد وقفنا في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري على صنيع قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي ت 302 هـ في كتابه "الدلائل في غريب الحديث" قال فيه ابن الفرضي "ألف في شرح الحديث كتابا سماه "كتاب الدلائل" بلغ فيه الغاية في الإتقان ومات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت بعده أخبرني العباس بن عمر الوراق قال سمعت إسماعيل ابن القاسم البغدادي يقول: "كتبت كتاب الدلائل وما أعلم وضع في الأندلس مثله" ولو قال أنه ما وضع بالمشرق مثله ما أبعد"[3].

---

[1] المرجع السابق.

[2] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص : 139.

[3] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 605.

ولئن كان يعتقد – بعد أن أتم أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري تأليفه الذي ذيل به كتاب غريب الحديث والأثار ..لأبي عبيد– ألا يكون بعد هذين الكتابين في غريب الحديث لأحد مقال"، فقد كان لأهل الغرب الإسلامي استدراك على ذلك في كتاب ابن ثابت السرقسطي، واسمه الكامل "الدلائل فيما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث" وقد تحدثت عن ما تبقى من قطع هذا الكتاب النفيس المخطوطة في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي فلتنظر.

و – علم الكلام وأثره في حركة التأليف في فقه الحديث في هذه الفترة

لقد كان للصلات العلمية بين المشرق والمغرب أثر في الحياة الفكرية عموما بالغرب الإسلامي، فإلى جانب ما دخل من مصادر الحديث والفقه، نقلت إلى هذا البلد أصول علم الكلام، كما عرفت في المشرق، فاشتغل الناس بها خلال القرنين الثالث والرابع الهجري، والذي يهمنا هنا هو أننا وجدنا أثرا لذلك في حركة التأليف في فقه الحديث، إذ سعى علماء الأثر إلى رصد الأفهام المتعلقة بالذات الإلاهية والصفات والنظر إليه سبحانه وتعالى وغير ذلك من المواضيع التي خاض فيها علماء الكلام وعرضها على الأثر من سنة رسول الله ﷺ، وقد تجلى هذا منذ نهاية القرن الثالث الهجري حين ألف محمد بن وضاح كتابين أولهما "ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى" والثاني "ما جاء في البدع والنهي عنها".

وقد وجدنا أثرا لهذا التناظر بين المتكلمين والمحدثين إذ اشتغل أهل الأندلس بمقارعة أهل الجدل خلال هذه المرحلة منذ أن اتهم محمد بن عبد الله ابن مسرة بن نجيح القرطبي ت 319 هـ بالزندقة فخرج فارا وتردد بالمشرق مدة فاشتغل بملاقاة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم انصرف إلى الأندلس فاظهر نسكا وورعا، واغتر الناس بظاهره فلختلفوا إليه وسمعوا منه، ثم ظهر الناس على سوء معتقده وقبح مذهبه كما يقول ابن الفرضي "فانقبض عنه من كان له إدراك وعلم، وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجدل فدانوا بنحلته"... قال ابن الحارث "الناس في ابن مسرة فرقتان فرقة تبلغ به مبلغ

الإمامة في العلم والزهد، وفرقة تطعن عليه بالبدع، لما ظهر من كلامه في الوعد والوعيد وخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم"[1].

وقد انبرى علماء الحديث لمثل هذا الخلط يضعون الناس على صراط السنة وهديها فألف وهب بن مسرة بن مفرج بن حكيم التميمي أبو الحزم الحجاري ت **346** هـ كتابه في "السنة وإثبات الرؤية والقدر والقرآن" وكان ابن مسرة هذا حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث واللغة وقد تربع على كرسي الحديث بقرطبة وقرئت عليه أصول بن وضاح وابن أبي شيبة[2].

وقد رد على محمد بن عبد الله بن مسرة ت 319 هـ كذلك عبد الله بن محمد بن ثابت القرطبي ت 399 هـ قال ابن شكوال في ترجمته "وعني بجمع الحديث وتقييده وضبطه وجمع كتابا في الرد على محمد بن مسرة أكثر فيه من الحديث والشواهد وهو كتاب كبير حفيل"[3].

ومما وصلنا من تراث هذه المرحلة في الرد على علماء الكلام بالحديث وفقهه كتاب "أصول السنة" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زمنين ت 399 هـ والذي قال في مقدمته "وبعد فإن بعض أهل الرغبة في اتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث تشرف على مذاهب الأئمة في اتباع السنة والجماعة الذين يقتدى بهم، وينتهي إلى رأيهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به في الإيمان بالقدر وعذاب القبر والحوض والميزان والصراط وخلق الجنة والنار والطاعة والشفاعة والنظر إلى الله عز وجل يوم القيامة"[4] وقد جمع في كل موضوع من هذه المواضيع ما وقف عليه من الأحاديث المسندة وأقوال الأئمة من أهل العلم بالأندلس معلقا على ذلك بما عن له من صواب في الرأي، وترجيح بالدليل وفهم سديد، على منهج أهل السنة والجماعة في قضايا الاعتقاد، والكتاب

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 287. وزاد ابن حارث في أخبار الفقهاء والمحدثين "ولتأويله أي القرآن" الترجمة 209، ص 178.

[2] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 350.

[3] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 349.

[4] طبع الكتاب بتحقيق عبد الله بن عبد الرحيم بن حسين البخاري وصدر في طبعته الأولى سنة 1415 هـ من مكتبة الغرباء الأثرسة بالمدينة المنورة.

جدير بدراسة ضافية لمنهجه وأصول الاجتهاد في فهم نصوص السنة فيه. إذ يمثل ذروة ما وصلته ردود المحدثين على المتكلمين سعة وعلما.

تلكم هي السمات الأساسية لمدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي إبان مرحلة الجمع والبناء في القرن الرابع الهجري، وقد ساعد على توفير ظروف الاستواء جو الاستقرار السياسي في الحكم الأموي بالأندلس، وتشجيع الأمراء على الرحلة وجلب المؤلفات من المشرق، وحضور مجالس العلم في كثير من الأحيان وتقريب العلماء وتقليدهم مناصب الإفتاء والشورى، وقد شهدت نهاية هذا القرن زعزعة هذا الاستقرار إذ ذر قرن الفتنة ودخلت الأندلس عصر الطوائف الأول الذي أحرق الأخضر واليابس، فتفرق جسم الخلافة الأموية شذر مذر، وانزوى الطوائف في إماراتهم يترقبون هجوم المسيحيين من الشمال، لولا أن الله أنقذ الأندلس بالمرابطين في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري بعد معركة الزلاقة فأعادوا للإسلام بريقه بالأندلس واتسعت سيطرة الحكم المركزي في مراكش لتصل إلى حدود بجاية غربا، وضم الأندلس إلى حكمه شمالا، ووصل إلى تخوم الصحراء جنوبا وبقي الغرب الأوسط والقيروان تحت حكم إمارات زناتة وصنهاجة.

وقد كان لهذا الوضع الجديد أثره الكبير في الحركة العلمية بالغرب الإسلامي عموما ودخلت مدرسة فقه الحديث مرحلة جديدة . فما هي السمات والخصائص الأساسية التي ميزت تاريخ مدرسة فقه الحديث بعد هذا المنعطف خلال القرنين الخامس والسادس الهجري ؟



الفصل الثالث:القرن الخامس الهجري(مرحلة النضج والاستواء)

بعد مرحلة جمع التراث الحديثي المشرقي وإدخاله إلى المراكز العلمية بالغرب الإسلامي عن طريق العلماء الراحلين خلال القرون السابقة. بدأت حركة مدرسة فقه الحديث بهذه الربوع ترسم معالمها الكبرى رغم الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفها الغرب الإسلامي خلال هذه المرحلة.

وسنحاول رصد أهم المميزات والخصائص التي ميزت مسيرة فقه الحديث من حيث رحلة العلماء وظهور مراكز علمية جديدة، وأثر توجهات الدولة المرابطية الداعمة لفقهاء الفروع في الاشتغال بالأثر، وكتب الحديث المتداولة بالغرب الإسلامي خلال هذه الفترة وأثرها في فقه الحديث، وحركة التأليف وأهم سماتها وغير ذلك.

1 – فتنة الطوائف وأثرها في الحركة الحديثية قبيل الحكم المرابطي

أسهبت كتب التاريخ في الحديث عن أسباب سقوط الخلافة الأموية وظهور عصر الطوائف والتي كان لها آثارا واسعة على الحياة العامة بالغرب الإسلامي عموما والأندلس على وجه الخصوص وكان أهم ما خلفه هذا المنعطف في حركة فقه الحديث ما يلي:

أ- أثرها في العلماء

قتل عدد كبير من فقهاء الحديث ضمن من قتل من العلماء بقرطبة مسرح الفتنة، ونهبت دورهم وخزائنهم، والمتصفح لكتاب الصلة لابن بشكوال يقف على نصوص توضح ما لاقاه العلماء من عنت ومشاق وهول وتقتيل وتشريد نورد منها على سبيل المثال :

– محمد بن سعيد بن السري الحرار القرطبي ت 403 هـ شيخ أبي حفص الزهراوي وصاحب كتاب "عمل اليوم والليلة" وكتاب "جامع واضح الدلائل"، الذي قتله البربر يوم دخولهم قرطبة، وكان قد استقبلهم شاهرا سيفه يناديهم: إلي يا حطب النار طوبى لي إن كنت من قتلاكم حتى قتلوه رحمه الله يوم الاثنين لست خلون من شوال سنة 403هـ[1].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص : 430.

- العالم المحدث الحافظ أبو الوليد بن الفرضي الذي لم ير مثله في قرطبة سعة في الرواية وحفظا للحديث ومعرفة الرجال قال أبو مروان ابن حيان : كان ممن قتل يوم قرطبة سنة 403هـ[1].

- أحمد بن الحباب بن محمد بن مسعود كانت له عناية بالعلم قتلته البربر يوم دخولهم قرطبة سنة 403هـ[2].

راشد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن راشد من أهل قرطبة كان من أهل العناية بالعلم والجمع له خرج فارا من قرطبة يريد الجوف فذبح في الطريق سنة 404هـ[3].

- الحسين بن حيى بن عبد الملك بن حيى التجيبي صدر المفتين بقرطبة توفي صدر الفتنة البربرية يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة سنة 401 هـ بعد اختفاء ومحنة عظيمة نالته[4].

وممن جلا عن وطنه زمن الفتنة:

- الفقيه الجليل أبو عمر بن الحذاء الذي جلا عن وطنه قرطبة إذ وقعت الفتنة وافترقت الجماعة فسكن مدينة سرقسطة وألمرية ثم انصرف في آخر عمره إلى قرطبة إلى أن توفي سنة 467 هـ بإشبيلية[5].

- الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الذي خرج عن قرطبة إذ وقعت الفتنة سنة 399 هـ ولم يرجع إليها وبقي متنقلا بين ألمرية وشاطبة ودانية إلى أن توفي بها سنة 463 هـ[6].

- أحمد بن قاسم بن عيسى بن فرج بن عيسى اللخمي أبو العباس الذي سكن قرطبة وانتقل في الفتنة إلى طليطة وأقرأ الناس بها إلى أن توفي بها في رجب 410 هـ[7].

---

(1) نفسه : ج 1 ص 251.
(2) نفسه : ج 1، ص 29.
(3) نفسه : ج 1، ص 186.
(4) نفسه : ج 1، ص 140.
(5) نفسه : ج 1 ص 63.
(6) نفسه : ج 2، ص 679.
(7) نفسه : ج 1، ص 31-32.

ب – أثر الفتنة في مجالس الحديث وفقهه

ولم يقتصر تأثير الفتنة على حياة العلماء، وإنما امتد ليشمل الجلوس لطلب الحديث وتدريسه فهذا عبد الرحمن بن محمد الأزدي المصري أبو القاسم قدم الأندلس سنة 394 هـ وكان حافظا للحديث حدث عنه أبو عمر بن الحذاء حين سكن قرطبة إلى أن وقعت الفتنة فخرج من الأندلس ومات بمصر[1].

كما أثرت الفتنة في بعض مجالس الحديث التي انتقلت من العلن إلى السر إذ إن بعض العلماء لزم بيته وأغلق على نفسه باب الرواية قال أبو عبد الله بن عتاب، "كان لأبي عثمان (سعيد بن رشيق الزاهد) رواية كثيرة ودراية إلا أنه أغلق على نفسه باب الرواية والاجتماع إليه، وإنما كان ذلك لمن قصده مفردا وعلم صحة مقصده واعتزل الناس وأقبل على العبادة، قرأت عليه في مسجد أبي علاقه منفردا إذ لم يكن يجتمع إليه"[2].

ج – أثر الفتنة في المكتبات وأماكن العلم

إن رحلة العلماء كما رأينا خلال القرن الرابع الهجري مكنتهم من أن يدخلوا إلى الأندلس نفائس المؤلفات في سائر العلوم، بما في ذلك مؤلفات الحديث ومصنفاته المشرقية، وكان الأمراء الأمويون يشجعون جلب المؤلفات فلما سقطت الخلافة الأموية لم ينج هذا التراث الضخم من التصانيف والتآليف من تأثير الفتنة فقد نهبت مكتبة المستنصر التي لا يدرك قيمتها إلا من قرأ قول المقري عن المستنصر ومكتبته "وكان محبا للعلوم مكرما لأهلها جماعا للكتب في أنواعها ما لم يجمعه أحد من الملوك قبله، وتذكر كتب التاريخ أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر الدواوين" ويقول : "واجتمعت بالأندلس خزائن من الكتب لم تكن لأحد قبله ولا بعده، ولم تزل هذه الكتب بقصر قرطبة إلى أن بيع أكثرها في حصار البربر، وأمر بإخراجها وبيعها الحاجب واضح من موالي المنصور بن أبي عامر، وانتهب ما بقي منها عند دخول البربر قرطبة واقتحامهم إياها عنوة"[3].

---

(1) نفسه : ج 2، ص 354.

(2) نفسه : ج 1، ص : 215.

(3) نفح الطيب : المقري، ج 1، ص 386/385.

وذكر ابن بشكوال أنه "قرأ بخط أبي مروان الطبني قال : أخبرني أبو حفص الزهراوي قال : شددت في داري بالربض الغربي ثمانية أحمال من كتب لإخراجها إلى مكان غيره ولم يتم لي العزم حتى انتهبها البربر"[1]. وطالت الفتنة أماكن العلم إذ خرج عامة قرطبة إلى الزهراء فنهبوا ما وجدوا فيها من آلات البربر وقتلوا من وجدوا بها ودخلوا الجامع ونهبوا حصره وقناديله ومصاحفه وسلاسل قناديله وصفائح أبوابه[2]. وانتهكت الجيوش غير ما مرة والعامة معهم حرمة المسجد الجامع بقرطبة لتنصيب أمير أو خلع آخر.

2 -- حالة مجالس فقه الحديث بعد عصر الفتنة

بعد ركود الفتنة في ظل حكم بني جهور بقرطبة وتأسيس مملكة بني عباد بإشبيلية عرفت الحركة العلمية انفراجا تمثل في:

- عودة كثير من علماء قرطبة إلى بلادهم بعد أن سكت عنها الغضب وهدأ الروع.

- عودة النشاط من جديد إلى المساجد والحوانيت والدكاكين والدور بعد أن دب الدفء إلى كثير من الأسر العلمية المعروفة بقرطبة كأسرة ابن عتاب وعلى رأسهم أبو عبد الله الأب وأبو محمد عبد الرحمن الراوية المحدث المكثر (الذي تكلمت عنه بتفصيل في رسالتي لنيل دبلوم الدراسات العليا) وأبو القاسم عبد العزيز بن عتاب[3].

وأسرة ابن أصبغ التي تستمد جذورها من قاسم بن أصبغ محدث الأندلس في القرن الرابع هـ ، وقد برز منهم في هذه الفترة أحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ البياني الذي ذكره الحميدي وقال فيه : "محدث من أهل بيت حديث"[4].

- تشجيع ابن جهور حاكم قرطبة لعلماء الحديث بحضوره في مجالسهم وشغفه بالحديث والأثر حيث جلس إلى أبي بكر بن أصبغ البياني وأبي محمد الأصيلي والقاضي

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 399.

(2) البيان المعرب : ابن عذاري، ج 3، ص 95.

(3) خالد الصمدي : حركة الحديث بقرطبة خلال القرن 5 هـ ، أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجا، ط . وزارة الأوقاف المغربية 1995. وفيه تجد هذه العوامل بتفصيل.

(4) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1 ص 131.

أبي عبد الله بن المفرج وغيرهم، وكان بدوره يعقد مجالس العلم حيث أخذ عنه أبو عبد الله بن عتاب وقال "ثقة من الشيوخ الأكابر"[1].

- سعى ملوك الطوائف لتدعيم إماراتهم بدعوة العلماء إليها جلبا لود العامة بتنشيط حركة العلم، فقد راسل المعتمد بن عباد أبا عمر بن عبد البر يدعوه إلى أن يشرف مغرب الأندلس كما شرف مشرقها[2].

- عودة الناس إلى التنافس في اقتناء الكتب وجمع الدواوين وشراء ما عز من النسخ الأصلية بعد أن تفرقت في أنحاء الأندلس زمن الفتنة[3].

3 – قوة اتجاه المحدثين وأهل الأثر في عصر الطوائف

بعد تفرق العلماء في الأمصار زمن الفتنة ظهرت مراكز علمية جديدة في دانية وألمرية وطليطة وشاطبة وغيرها، وتحرر العلماء من توجهات الدولة، فظهر فيهم المتحررون من المذهبية والتقليد وكثر الاجتهاد والاشتغال على الأصول من كتب السنة والأثر. ولم يعرف عن ملوك الطوائف دعوتهم لمذهب معين، إنما كان همهم توسيع مجالس العلم في إماراتهم وتوفير قدر من الحرية لازدهار الحركة العلمية لأن في ذلك تثبيتا لأركان الإمارة.

ففي الدولة الصمادحية كان محمد بن معن الذي لقب بالمعتصم بالله، والواثق بفضل الله يعقد المجالس في قصره للمذاكرة ويجلس يوما في كل جمعة للفقهاء والخواص فيتناظرون بين يديه في كتب التفسير والحديث[4].

وكان صاحب دانية والجزائر الشرقية مجاهد العامري، أديب ملوك عصره "لمشاركته في علم اللسان ونفوذه في علم القرآن ... وجمع من دفاتر العلم خزائن جمة، وكانت دولته أكثر الدول خاصة، وأسراها صحابة لانتحاله الفهم والعلم، فأمه جلة العلماء، وأنسوا بمكانه، وخيموا في سلطانه، واجتمع عنده من علماء قرطبة وغيرها جملة وافرة وجلبة ظاهرة، منهم محدث الأندلس أبو عمر بن عبد البر وأبو عمرو المقرئ وغيرهم"[5].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 47.

(2) ابن عبد البر وجهوده في التاريخ : ليث سعود الجاسم، ص : 81.

(3) انظر المكتبات التي أنشأت في الأندلس في المنتصف الأول من القرن5 هـ من كتاب تاريخ الأدب الأندلسي عصر الطوائف لإحسان عباس، ص 56 .

(4) تاريخ الأدب الأندلسي عصر الطوائف والمرابطين : إحسان عباس، ص 71.

(5) نفسه : ص 73.

وقد ولّى مجاهد على جزيرة ميورقة أبا العباس أحمد بن رشيق، وكان هذا الرجل كاتبا بارعا مشاركا في مختلف العلوم، ميالا بوجه خاص إلى الحديث والفقه، ولذلك جمع حوله في تلك الجزيرة حلقة من العلماء والصالحين، وهو الذي آوى الفقيه ابن حزم حين ضاقت به بلدان الأندلس الأخرى وبين يديه جرت المناظرة بين ابن حزم وأبي الوليد الباجي[1].

وفي هذا العصر ظهر فطاحل المحدثين وكبار المسندين الذين عكفوا على دراسة أصول السنة واشتغلوا بالمناظرة فيها وفي فقهها بمجالس العلم، وقد حفلت كتب التراجم بذكر عدد من هؤلاء ممن مالوا إلى الأثر سواء في بلاد الأندلس أو خارجها من مراكز العلم في الغرب الإسلامي.

فقد كان علي بن محمد بن خلف القابسي محدث القيروان ت **403** هـ حافظا للحديث والعلل، بصيرا بالرجال عارفا بالأصلين، رأسا في الفقه، وكان ضريرا وكتبه غاية في الصحة، وكان يضبطها له ثقات أصحابه كالإمام أبي محمد الأصيلي، وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية"[2].

وقد ذكر أبو علي الغساني أن أبا عبد الله محمد بن يحيى بن داود التميمي المعروف بابن الحذاء ت 416 وقال فيه "كان أحد رجال الأندلس فقها وعلما ونباهة، متقنا للعلوم يقظا ممن عني بالآثار وأتقن حملها وميز طرقها وعللها، وكان حافظا للفقه بصيرا بالأحكام، إلا أن علم الأثر كان أغلب عليه"[3].

وكان أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف ابن الفخار المالكي أفقه الناس باختلاف العلماء وترجيح المذاهب حافظا للحديث والأثر مائلا إلى الحجة والنظر[4].

وممن شهر في هذا العصر باتباع السنة والأثر، الشيخ أبو عمر أحمد بن عمر الطلمنكي ت 429هـ الذي جمع كتبا كثيرة جدا على مذهب أهل السنة ظهر فيها علمه،

---

[1] نفسه : ص 73-74.
[2] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1080.
[3] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 505.
[4] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 230.

واستبان فيها فهمه، وكانت له عناية كاملة بعلم الحديث ونقله وروايته وضبطه ومعرفة برجاله وحملته، حافظا للسنن ضابطا لها أقرأ الناس محتسبا بمسجد متعة[1].

قال الذهبي :"كان ذا عناية تامة بالحديث ومعرفة الرجال حافظا للسنن إماما عارفا بأصول الديانة على الإسناد، ذا هدي وسمت، وكان فاضلا ضابطا شديدا في السنة"[2].

ومن المحدثين بالقيروان في هذه المرحلة موسى بن عيسى بن أبي حاج الغفجومي القيرواني الفاسي أبو عمران ت 430 هـ قال فيه ابن بشكوال "وكان قد جمع حفظ المذهب المالكي وحفظ حديث النبي ﷺ والمعرفة بمعانيه"[3].

وقد عكف أبو عبد الملك مروان البوني على التدريس والتأليف بعنابة بالجزائر بعد أن شهد مجالس العلم بالقيروان، وكان رجلا حافظا نافذا في الفقه والحديث وله كتاب كبير في شرح الموطأ[4].

وعاد أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الصدفي السفاقصي المعروف بابن الضابط من رحلته إلى أصفهان التي روى فيها عن أبي نعيم، وصَحِبَه وكتب عنه نحو مائة ألف حديث، وأخذ بالعراق ومصر والشام والحجاز ودخل قرطبة سنة 436هـ وحدث عنه علماؤها وطوف بسائر بلاد الأندلس نحو عامين، وكان حافظا للحديث وطرقه وأسماء رجاله منسوبا إلى فهمه ومعرفته وكان يملي الحديث من حفظه ويتكلم على أسانيده ومعانيه، قال ابن بشكوال في الصلة : "وحدث عن أبي عمرو علماء الأندلس قاطبة في كل بلد دخله من بلدانها وهو أول من أدخل كتاب غريب الحديث إلى الأندلس، وتوفي رحمه الله بعد 440هـ"[5]. واشتغل علي بن خلف بن بطال القرطبي ت 449 هـ بصحيح البخاري وألف في شرحه وكان من أهل العلم والمعرفة، مليح الخط حسن الضبط، عني بالحديث ومعانيه العناية التامة، وحدث عنه جماعة من العلماء[6]. و وقد ذكرالحميدي أن القاسم بن

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 45.
[2] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1098.
[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 2، ص 611.
[4] معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 192.
[5] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 411.
[6] نفسه : ج 2، ص 414.

الفتح بن الأريوالي الحجاري ت 451هـ "فقيه مشهور عالم زاهد يتفقه بالحديث ويتكلم على معانيه. وكان رحمه الله إماما مختارا ولم يكن يقلد أحدا، وكان عاملا بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ متبعا للآثار الصحاح متمسكا بها[1].

ومن أعلام هذه الفترة المؤثرين في حركة الحديث وفقهه، عالم الأندلس والمغرب الفقيه علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي ت 456هـ الذي قال فيه الحميدي:"كان حافظاعالما بعلوم الحديث وفقهه مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة متفننا في علوم جمة ذا تآليف في كل ما تحقق له من العلوم وجمع في علم الحديث والمصنفات والمسندات كثيرا[2] وقد كان لمذهبه الظاهري أثر بارز في مدرسة فقه الحديث خاصة على عصر الموحدين كما سنبين ذلك في موضعه.

ومفخرة عصره أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري صاحب التمهيد والاستذكار، الذي قال فيه الباجي "لم يكن في الأندلس مثل أبي عمر أعلم من ابن عبد البر في الحديث "وقال ابن حزم في شأن كتاب التمهيد "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه"[3].

ورغم أن ابن حزم وابن عبد البر لم يرحلا فقد جمعا علم الراحلين إلى المشرق وعكفا على دراسته فانتفعا ونفعا رحمهما الله.

وقد أفاد أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ت 474 هـ من رحلته الواسعة إلى المشرق التي استغرقت ثلاثة عشر عاما لازم خلالها فطاحل المحدثين والفقهاء ونقل عنهم، وعلى رأسهم أبو ذر الهروي الذي لازمه ثلاثة أعوام بمكة، ومكث في بغداد ثلاثة أعوام أخرى يدرس الحديث والفقه، وأقام بالموصل وغيرها في التطواف والتجوال لجمع فقه الحنفية والشافعية وأصول السنة فبرع في الحديث وعلله ورجاله وفقهه فروى عنه أبو بكر الخطيب وأبو عمر ابن عبد البر وهما أكبر منه[4] وعاد إلى الأندلس بعلم وفير فألف

(1) نفسه : ج 2 ص 470.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 491.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 677.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 201، والقاضي عياض في ترتيب المدارك، ج 2، ص 117، والذهبي في التذكرة: ج 3، ص 1178.

وناظر ودرس على مذهب مالك الذي عرف بالمنافحة عنه في المجالس خاصة مع أقطاب مدرسة الظاهر كابن حزم. الذي شهرت مناظرته له فكان لذلك الأثر الكبير في مدرسته فقه الحديث إبان هذه الفترة وبعدها.

ومن أشهر الراحلين إلى المشرق في نهاية القرن 4 هـ أحمد بن دلهات المري الدلائي ت 478هـ الذي رحل مع أبويه ووصل إلى بيت الله الحرام وجاور به أعواما، وصحب أبا ذر الهروي وسمع من جماعة غيره من المحدثين من أهل العراق وخراسان والشام الواردين على مكة من أهل الرواية.

بهؤلاء ومثلهم حيي اتجاه فقه الحديث والأثر بالغرب الإسلامي قبل عصر المرابطين الذي سترسم فيه الدولة منهجا في الفتوى والقضاء وعقد الشروط يركز على الفروع في مذهب مالك، فقرب المشتغلون به من مركز القرار فنفقت سوق فقه الفروع وانحسر النظر والحجة والأثر وكان بين الاتجاهين أخذ ورد.

* مجالس الحجاج والمناظرة وأثرها في فقه الحديث

نشطت مجالس المناظرة إبان القرن الرابع الهجري وخاصة بعد عودة أبي الوليد الباجي من رحلته المشرقية، وظهور الاتجاه الظاهري بالأندلس مع ابن حزم الذي جادل فقهاء المالكية وتفوق عليهم بالأثر والحجة في غير ما موقع قال القاضي عياض... "لما قدم (يعني الباجي) الأندلس وجد لكلام ابن حزم طلاوة إلا أنه كان خارجا عن المذهب ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل، وحل بجزيرة ميورقة فرأس بها واتبعه أهلها فلما قدم أبو الوليد كلموه في ذلك فرحل إليه وناظره وشهر باطله وله معه مجالس كثيرة"[1].

قلت وقول القاضي عياض "واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل" فيه نظر، فقد تأثر بابن حزم عدد كبير من المشتغلين بالحديث والأثر من العلماء، فقد قال القاضي عياض نفسه في ترجمة أحمد بن طاهر بن علي بن شبرين ت 520هـ "من كبار أصحابنا كان علم الحديث أغلب عليه ويميل في فقهه إلى الظاهر"[2].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2، ص 117.
(2) الغنية : القاضي عياض، ص 118.

وكان أبو عبد الله الحميدي الذي قال فيه الذهبي "صاحب حديث كما ينبغي علما وعملا" ظاهريا يتعصب لابن حزم ويميل إلى قوله[1].

وكان ابن عبد البر نفسه ظاهريا في البدء كما قال الذهبي في التذكرة ثم صار مالكيا[2] وغير هؤلاء كثير.

والحقيقة أن خلطا كبيرا وقع في نسبة كثير من العلماء إلى مذهب الظاهر لأنهم كانوا مجتهدين يتبعون الأثر فالقول بالظاهر والعمل بالحديث شبه على كثير من الناس، فنسبوا كثيرا من أهل الظاهر إلى اتجاه الحديث ونسبوا كثيرا من أهل الحديث إلى مذهب الظاهر، والسبب أنهما يلتقيان في الرجوع بدءا إلى النصوص والتحرر من التقليد ويختلفون بعد ذلك في كيفية فهمها، وتلك كانت بداية دعوة ابن حزم الذي بدأ أثريا ثم صار مالكيا فشافعيا فظاهريا.

وفي حادثة أخرى تظهر أثر الجدل والمناظرة في فقه الحديث قال القاضي عياض"ولما تكلم أبو الوليد الباجي في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في البخاري قال:بظاهر لفظه، فأنكر ذلك عليه الفقيه أبو بكر ابن الصائغ وكفره بإجازة الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب بالقرآن فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام حتى أطلقوا عليه الفتنة وقبحوا عند العامة ما أتى به وتكلم، فصنف أبو الوليد رسالة بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة فرجع بها جماعة[3].

وقد أدرك الباجي خلال مسيرته العلمية أن الخلل لا يكمن في الاختلاف في فهم النص وإنما يكمن في قواعد فهمه وأصول المناظرة فيه فألف كتابا نفيسا في ترتيب الحجاج والمناظرة ذكر فيه من قواعد فقه السنة ما لم يسبق إليه سماه "المنهاج في ترتيب الحجاج". وقد أورد فيه بابا بعنوان:

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4 ص 1218.
[2] نفسه : ج 3 ص 1128.
[3] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2 ص 117.

- باب وجوه الاعتراض على متن السنة:

"قد ذكرنا أن الكلام في الاعتراض على السنة من طريقين أحدهما الاعتراض على السند والآخر الاعتراض على المتن، وقد مضى الكلام في الاعتراض على الإسناد بما فيه الكفاية والكلام ها هنا في الاعتراض على المتن وجملته أن الاعتراض على متن السنة من سبعة أوجه :

- أحدها الاعتراض عليه بأن المستدل عليه لا يقول به
- والثاني الاعتراض عليه بالمنازعة في مقتضاه
- والثالث الاعتراض عليه بالمشاركة في الدليل
- والرابع الاعتراض عليه بلختلاف الرواية
- والخامس الاعتراض عليه بدعوى النسخ
- والسادس اعتراض عليه من جهة التأويل
- والسابع الاعتراض عليه من جهة المعارضة.

وقد ساق لكل من هذه الوجوه أمثلة من الفروع الفقهية من مختلف المذاهب وأدرج تحت كل باب من الفصول الجزئية المتعلقة به ما يشفي غلة السائل من قواعد فقه الحديث، والاحتجاج بالسنة، وكان هذا ثمرة مجالس المناظرة والحجاج . وإنك لتجد هذه القواعد مبثوثة في كتب الفقه وفقه الحديث والتفسير وسائر العلوم الإسلامية قبل الباجي، لكنها لم تفرد بالتصنيف والتأليف . وإفرادهابالتأليف هو الطريق الصواب لتوجيه مجالس العلم إلى ما يفيد دون أن تغرق في مناقشة القضايا الفرعية التي ملأت كتب الفقه وكراريس الطلبة، والتي سببها في الغالب خلاف في المنهج وأصوله، وكانت المناظرات في الأندلس قبل ابن حزم والباجي لا تخرج عن مذهب مالك، إذ كان مجلس المناظرة ينعقد بحضور جمع من الطلبة النبغاء وشيوخ الفتوى يرأسه شيخ مناظر عليه، وقد حفظ لنا صاحب الصلة نموذجا من ذلك في ترجمة عبد الله بن أحمد بن عثمان أبي محمد ابن القشاوي حيث قال : "وكان يبدأ في المناظرة بذكر الله عز وجل والصلاة والسلام على محمد ﷺ ثم يورد الحديث والحديثين

والثلاثة والموعظة ثم يبدأ بطرح المسائل من غير الكتاب الذي كانوا يناظرون عليه فيه"[1].

واتسع مجلس ابن المطرف عبد الرحمن ابن الحصار لما علم أنه يتكلم عن الموطأ، قال أبو عبد الله ابن عتاب "كنا نجتمع عنده مع شيوخ الفتوى في ذلك فيشاور في المسألة فيختلفون فيها ويخالفون فيها مذهبه فلا يزال يحاجهم ويستظهر عليهم بالرواية والكتب حتى ينصرفوا ويقولوا بقوله"[2].

وقد اشتهر جمع من العلماء بمجالس المناظرة كأبي جعفر أحمد بن محمد بن رزق الأموي[3] ومحمد بن أحمد بن الحاج كبير المفتين بقرطبة الذي كان يناظر عليه في المدونة[4] وأصبغ بن محمد بن أصبغ أبو القاسم الذي سمع منه الناس وناظروا عليه[5]. وقد نقل المحدثون كابن عبد البر وابن حزم والباجي مجالس المناظرة من المناظرة في الفروع إلى مناقشة المنهج كما رأينا عند الباجي في كتاب "المنهاج في ترتيب الحجاج" وكما عرف عن ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" الذي عقد فيه بابا سماه "إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة" وقد ضمن كتابه هذا كثيرا من التوجيهات في فقه السنة.

على هذه الحال كان فقه الحديث ومجالسه بالغرب الإسلامي قبل عصر المرابطين الذي سترسم فيه الدولة منهجا في الفتوى والقضاء وعقد الشروط يركز على فقه الفروع في مذهب مالك، فقرب المشتغلون به وتبوأوا مراكز القرار، فنفقت بضاعتهم وساد منطقهم، وانشغل أهل الأثر والحجة والنظر بمجالس العلم بعيدا عن مجالس السلطان.

*توجه الدولة المرابطية نحو فقه الفروع وأثره في الاشتغال بفقه الحديث

قال عبد الواحد المراكشي في المعجب في حديثه عن ولاية علي بن يوسف بن تاشفين "واشتد إيثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء،

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 262.
(2) نفسه : ج 2، ص 327.
(3) نفسه : ج 1، ص 66.
(4) معجم أصحاب أبي علي الصدفي : ابن الأبار، ص 114.
(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 109.

فكان إذا ولى أحدا من قضاته كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمرا ولا يبث حكمه في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس.

ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم، طول مدته، فعظم أمر الفقهاء كما ذكرنا وانصرفت وجوه الناس إليهم"[1]. وقال "ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلم علم الفروع أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله تعالى وحديث رسول الله ﷺ فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بها كل الاعتناء"[2].

وفي اعتقادي أن عبارة "حتى نسي النظر في كتاب الله تعالى وحديث رسول الله ﷺ" فيها كثير من المبالغة.

وحقيقة الأمر أن سوق فقه الفروع ازدهرت وانحصر الأثر والنظر في مجالس السلطان إذ أن أهل الاجتهاد والأثر اعتزلوا خطة الدولة ودواليبها ووجهوا اهتمامهم لمجالس العلم، أو عزلوا من مناصب الفتوى والقضاء كما هو الشأن بالنسبة لمحمد بن فرح بن الطلاع القرطبي صاحب كتاب "أقضية الرسول" والذي نبه في مقدمته إلى شروط تولي القضاء بما يخالف مذهب المرابطين يقول موجها كلامه إلى فقهاء الفروع من القضاة : "لا يحل لمن تقلد الحكم من الناس أن يحكم إلا بما أمر الله عز وجل في كتابه أو ثبت عن رسول الله ﷺ أنه حكم به، أو بما أجمع العلماء عليه، أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة واتفق مالك وأبو جنيفة والشافعي رحمهم الله أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقه مع عقل وورع"[3].

---

[1] المعجب : عبد الواحد المراكشي، ص 252-253.
[2] نفسه : ص 254.
[3] أقضية الرسول مقدمة الكتاب : ابن الطلاع : (مطبوع عدة مرات) أنظر معجم المؤلفات في فقه الحديث من هذا البحث.

وقد عرف الرجل بأنه كان قوالا للحق شديدا على أهل البدع غير هيوب للأمراء[1] فلم يكن وهو المتصدر للفتوى والشورى العاقد لمجالس العلم طوال حياته، أن يخضع لخطة المرابطين في الإكتفاء بالقضاء بفقه الفروع.

وقد مال بعض كبار الفقهاء إلى اتخاذ مذاهب لأنفسهم يميلون فيها إلى العمل والأثر إذا خالف مذهب مالك من غير أن يلزموا غيرهم بذلك حتى لا تثار الفتنة ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن عتاب الذي شهر عنه انشغاله بالفقه والحديث دهره، قال ابن بشكوال "كانت له اختيارات من أقاويل العلماء يأخذ بها لخاصة نفسه لا يعدو بها إلى غيره منها أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاة الجنائز على إثر التكبيرة الأولى الإحرام اتباعا للحديث الثابت في ذلك عن النبي ﷺ"[2].

وقد بالغ المراكشي في المعجب حين قال "حتى نسي النظر في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ" ولعل الصواب أن نضيف عبارة (في بلاطات السلطان ومجالس قضائه وحكمه) إلى نصه، فقد وجدنا في هذه المرحلة (نهاية القرن الخامس الهجري) عشرات المشتغلين بالحديث وفقهه لم ينضب معينهم ولم تجف محابرهم بل حملوا مشعل الحجة والنظر في مجالس علمهم ومؤلفاتهم، ومنهم أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب (ولد 433 هـ توفي 520 هـ) والذي عاش في فترة المرابطين يعقد مجالس الحديث قال تلميذه ابن بشكوال "وكانت الرحلة في وقته إليه ومدار أصحاب الحديث عليه لتفقهه وجلالته وعلو سنده وصحة كتبه، وكان صابرا على القعود للناس مواظبا على الإسماع يجلس لهم يومه كله وبين العشاءين وطال عمره وسمع منه الآباء والأبناء والكبار والصغار وكثر أخذ الناس عنه وانتفاعهم بـه"[3].

وقد ذكرت في كتابي (حركة الحديث بقرطبة أبو محمد بن عبد الرحمن بن عتاب نموذجا) أن هذا الرجل حمل علم ابن عبد البر والباجي وغيرهما من أعلام الحديث في القرن الخامس إلى جيل القاضي عياض في القرن السادس. وذكرت هناك عشرات المحدثين مثل ابن عتاب ممن نسجوا على منواله[4].

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8 ص 181.
[2] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 544.
[3] نفسه : ج 2، ص 348.
[4] حركة الحديث بقرطبة خلال ق 5 هـ : خالد الصمدي.

وانظر إلى نص جميل نقله ابن الخطيب في الإحاطة في ترجمة ابن ورد التميمي أبو القاسم ت 540هـ يعكس ازدهار مجالس المناظرة في الحديث قل : "قال الملاحي كان (يعني ابن ورد) من جلة الفقهاء المحدثين يقال إن علم المالكية انتهت إليه الرئاسة فيه وإلى القاضي أبي بكر ابن العربي في وقتهما لم يتقدمهما في الأندلس أحد بعد وفاة أبي الوليد بن رشد أخبرني الثقة أبو عبد الله بن جويبر عن أبي عمر بن عات قال : حدثت أن ابن العربي اجتمع بابن ورد وتبايتا ليلة وأخذا في التناظر والتذاكر، فكان عجبا يتكلم أبو بكر فيظن السامع أنه ما ترك شيئا إلا أتى به ثم يجيبه أبو القاسم بأبدع جواب ينسي السامعين ما سمعوا قبله وكانا أعجوبتي دهرهما وكان له (ابن الورد) مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الأخمسة بالتفسير"[1].

*حركة التأليف في فقه الحديث إبان هذه المرحلة سماتها وخصائصها

إذا كان القرن الرابع الهجري عرف رحلة واسعة لطلب الحديث من المشرق فإن القرون بعده كانت قرون الإشتغال الموسوعي بمصادر السنة شرحا ودراسة، وقد تميز القرن الخامس الهجري في حركة التأليف بميزات ثلاث :

1 – الاشتغال الموسوعي بشرح موطأ مالك

إذ وجدت في هذا العصر موسوعات في شرح موطأ مالك فاقت ما عرف في القرن الرابع وهكذا ألف في شرحه أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ت 413 هـ وأبو عبد الله بن محمد بن مغيث ابن الصفار القرطبي ت 429 هـ في كتاب "الموعب في شرح الموطأ"، وأبو عمر أحمد بن عمر الطلمنكي ت 429 هـ الذي شرح الموطأ ولم يتمه، والمهلب بن أبي صفرة المري المتوفي 435هـ ومروان البوني أبو عبد الله ت 439 هـ والذي علق على كتابه وأتمه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب ت 520 هـ وشرح الموطأ لعلي بن أحمد ابن حزم ت 456 هـ والذي سماه "الإملاء في شرح الموطأ".

وسطع في سماء هذا القرن نجم كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري ت 436 هـ الذي قال فيه ابن حزم "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف بأحسن منه" ومن الموسوعات في شرح الموطأ كتاب

---

[1] الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170.

"الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار" وهو أكبر موسوعة وصلتنا في شرح الموطأ بالفقه المقارن، ثم عمل القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ت 474هـ في كتاب الاستيفاء ومختصره المنتقى الذي ألفه لما لاحظ عزوف الناس عن الإشتغال به لطوله.

2 – بداية الاشتغال بشرح صحيح البخاري

وكانت البداية على يد أحمد بن نصر الداودي أبا جعفر المتوفى سنة 402هـ والذي سمى كتابه "بالنصيحة في شرح البخاري"، وهشام بن عبد الرحمن الصابوني ت 423 هـ الذي ألف في شرح صحيح البخاري كتابا رتبه على حروف المعجم، وأبي القاسم المهلب بن أبي صفرة المري ت 435 هـ والذي به حيي كتاب البخاري بالأندلس، والذي سمى كتابه "التصحيح في اختصار الصحيح" ثم شرحه، وابن بطال على بن خلف القرطبي ت 449 هـ الذي ألف في شرح البخاري كتابا في عدة أسفار رواه الناس عنه، وقد شرح البخاري في هذا القرن أيضا محمد بن علي بن قرديال الطليطي ت479 هـ ومحمد بن خلف بن المرابط المري ت 485 هـ الذي اختصر شرح البخاري للمهلب بن أبي صفرة السالف الذكر، وقد اهتم أحمد بن رشيق المرسي الكاتب ت بعد 440 هـ بتراجم البخاري وشرح ما أشكل منها، كما ألف أبو علي الغساني كتابه المشهور "تقييد المهمل وتمييز المشكل".

وهكذا وجدنا في المغرب والأندلس اشتغالا بشرح صحيح البخاري قبل بداية الاشتغال بصحيح مسلم، الشيء الذي يجعلنا نعيد النظر في قول من قال أن المغاربة كانوا يقدمون صحيح مسلم على صحيح البخاري. إذ لم نجد شروحا لصحيح مسلم إلا في النصف الأول من القرن السادس الهجري مع الإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد المازري ت 536 هـ كما سيأتي.

3 – ظهور موسوعات الحديث الظاهرية

وأولها كتاب "الخصال الجامعة لمحجل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام" لابن حزم الظاهري ت 456 هـ وشرحه في الكتاب الموسوم "بالإيصال إلى فهم كتاب

الخصال" الذي قال فيه الحميدي "ألف في فقه الحديث كتابا كبيرا سماه "الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع" أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسائل الفقه والحجة لكل طائفة وعليها والأحاديث الواردة في ذلك من الصحيح والسقيم بالأسانيد وبيان ذلك كله وتحقيق القول فيه"[1].

وكان ابن حزم قد ألف كتابا سماه "الجامع في صحيح الحديث"، رتب فيه الأحاديث وتكلم على فوائدها ومعانيها، وقد ورد عند المقري في النفح بعنوان "كتاب الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والاقتصار على أصحها واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها"[2].

وكان ابن حزم بهذه المؤلفات يضع أصول مذهب الظاهر من السنة تثبيتا لمذهبه في ساحة تعج بالحديث وموسوعاته على مذهب مالك.

---

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 491.
(2) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 79.

الفصل الرابع : القرن السادس إلى منتصف السابع الهجري مرحلة التوسع والاكتمال

1 – السمات السياسية والعلمية في النصف الأول من القرن 6 هـ

تميزت بداية القرن السادس الهجري بسمات سياسية وعلمية أثرت في الحركة العلمية عموما والاشتغال بالحديث وفقهه والاتجاه إلى الأثر خصوصا بالغرب الإسلامي، فمن الناحية السياسية عرفت بداية هذا القرن علامات الاضطراب في الحكم المرابطي الذي ذكرنا تشجيعه لفقه الفروع وتقريبه للمشتغلين به إلى أن قامت دعوة الموحدين بداية من سنة 515 هـ يقول المراكشي في المعجب "واختلف حال أمير المسلمين رحمه الله بعد الخمسمائة اختلافا شديدا فظهرت في بلاده مناكر كثيرة، وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد ودعواهم الاستبداد، وانتهوا في ذلك إلى التصريح، فصار كل واحد منهم يصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين وأحق بالأمر منه"[1].

وهكذا قضى أمير المسلمين علي بن يوسف فترة ولايته في إخماد الفتن التي ذرت بقرنها حتى إذا ادلهم الأمر وأمير المسلمين في ذلك كله يتزايد تغافله ويقوى ضعفه وقنع باسم إمرة المسلمين، وبما يرفع إليه من الخراج عكف على العبادة والتبتل، فكان يقوم الليل ويصوم النهار، مشتهرا عنه ذلك، وأهمل أمور الرعية غاية الإهمال فاختل لذلك عليه كثير من بلاد الأندلس وكادت تعود إلى حالها الأول لا سيما منذ قامت دعوة ابن تومرت بالسوس"[2].

وقد تمزقت أوصال الدولة وكثرت الثورات ضدها في الأندلس وإفريقية ومراكش إلى أن انتهى عهدهم بمقتل آخر أمرائهم تاشفين بن علي بن يوسف ابن تاشفين بمدينة وهران سنة 540 هـ.

---

(1) المعجب : المراكشي، ص 260.
(2) نفسه : ص 261.

وقضى بعده مؤسسا دولة الموحدين عبد المومن بن علي وابنه يوسف بن عبد المومن أواسط القرن السادس في استتباب الأمن وترتيب أمور الدولة واسترجاع أطرافها ووحدتها، فخاضوا في ذلك الحروب من طرابلس الغرب شرقا إلى الأندلس شمالا. ولم تقو الدولة وتستو وتظهر خططها العلمية والاقتصادية والسياسية إلا زمن يعقوب المنصور الموحدي الذي تولى الخلافة سنة 580 هـ.

هذه التقلبات السياسية التي واكبت اضمحلال دولة المرابطين وقيام دولة الموحدين أثرت الحركة العلمية وتوجهاتها بالغرب الإسلامي فهذه فترة لم تعد فيها سياسة المرابطين العلمية واضحة فقد قويت حركات التصوف وثار المريدون بالأندلس[1] وواجه الفقهاء ما جاء من المشرق من آراء صوفية وفلسفية وكلامية واختلفوا في شأن كتاب الإحياء رغم ما عرف في هذا العصر من إحراقه وإصدار أمر بذلك من أمير المسلمين فكثرت الاتجاهات والتوجهات العلمية.

وفي المقابل لم تكن السياسة العلمية للموحدين قد اتضحت بعد في الواقع، وإن كانت أصولها واضحة في شعارات الدولة الموحدية الداعية إلى نبذ التقليد والدعوة إلى الاجتهاد ومحاربة المنكر، والقول بالعصمة، إلا أن الدولة في مرحلة الإنشاء لم تكن لتملك سلطة تفرض بها توجهاتها العلمية إلا زمن يعقوب المصور الموحدي بعد 580 هـ

2 – وضع مدرسة فقه الحديث في هذه الفترة

رحل كثير من طلبة العلم في نهاية القرن الخامس وبداية السادس إلى المشرق الإسلامي ينهلون مما بقي هناك من علوم الحديث والتفسير والكلام والتصوف والفلسفة وما شابه ذلك.

وعاد أغلبهم إبان هذه الفترة فازدهرت بهم الحياة العلمية بالمغرب والأندلس رغم ما اكتنفها من اضطراب سياسي، فقويت بذلك شوكة المحدثين وفقهاء الأثر واتسع تأثيرهم في الحياة العلمية، وكان هذا العصر بحق عصر قوة الاتجاه الأثري في مدرسة مالك خاصة بعد

---

(1) أنظر دراسة عن ثورة المريدين في مقدمة التحقيق لكتاب مفتاح السعادة لأبي العباس ابن العريف أحد المعاصرين لهذه المرحلة (481-536 هـ) دراسة وتحقيق د. عصمت عبد اللطيف دندش، ط. دار الغرب الإسلامي 1993.

عودة أبي الوليد الباجي وأبي بكر بن العربي من رحلتهما إلى المشرق، وبزوغ نجم القاضي عياض بسبتة والإمام المازري بتونس، فكان لهؤلاء الفقهاء المحدثين أثرهم في الحركة العلمية التي عرفها الغرب الإسلامي في النصف الأول من القرن السادس الهجري، فانبروا للتأليف في فقه الحديث وعلومه وعقدوا مجالس العلم لذلك، وقوموا كثيرا مما اعوج من اتجاهات وآراء فكرية سادت في عصرهم بعقد مجالس المناظرة والحجاج فرسخوا اتجاه الأثر ووسعوا مدارك طلبة العلم في اتباع الحجة والنظر، وسنحاول باختصار أن نرصد بعض مظاهر هذا الإكتمال والتوسع في حركة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من خلال حديثنا عن الرحلة ومجالس الحديث في هذا العصر.

3 – الرحلة ومجالس فقه الحديث في هذا العصر

خفت حركة الرحلة نحو المشرق في بداية القرن الخامس الهجري وجلس الناس خلاله إلى أعلام من المحدثين جمعوا علم المشرق والمغرب كابن عبد البر وابن حزم وأبي محمد عبد الرحمن بن عتاب وأبي علي الغساني رحمهم الله.

ثم تاقت النفوس مجددا إلى طلب الحديث والاطلاع على ما جد من مباحثه وأصوله ومصادره فعقد الطلبة في نهاية القرن الخامس الهجري العزم على التجوال في مراكز العلم وتزودت لذلك بخير الزاد، وكان من أبرز من رحل إلى الأندلس في هذه المرحلة ممن برز في فقه الحديث.

أبو علي حسين بن محمد بن فيره بن سكرة الصدفي السرقسطي ت 514هـ الذي رحل سنة481 هـ فأخذ بمكة والبصرة ثم بغداد التي دخلها يوم الأحد 16 جمادى الآخرة سنة 482 هـ وأقام بها خمس سنين كاملة فسمع من علمائها ثم رحل عنها سنة 487 هـ فسمع بدمشق من الإسفراييني وسمع بمصر وأجاز له بها أبو إسحاق الحبال مسند مصر في وقته ومكثرها، وسمع بالإسكندرية وعاد إلى الأندلس في صفر سنة 490 هـ وقصد مرسية فاستوطنها وقعد يحدث الناس بجامعها، ورحل الناس من البلدان إليه وكثر سماعهم عنه[1]قال الذهبي : "له باع طويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل مليح الخط

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 144.

متقن الضبط حافظ للمتن والإسناد قائم على إقراء الصحيحين وجامع أبي عيسى"[1].
وقال الضبي "لم يكن بمشرق الأندلس في وقته مثله في تقييد الحديث وضبطه والعلو في روايته مع دينه وفضله وزهده وورعه"[2] ت 514هـ.

ومنهم غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي ت 518هـ الذي قال ابن بشكوال فيه "كان من أهل الرواية والدراية" رحل إلى المشرق سنة 476 هـ فأخذ بمكة عن أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري نزيل مكة صحيح مسلم وأجاز له وأخذ بمصر وبالمهدية عن أبي عبد الله محمد بن معاذ التميمي، وأخذ عنه صحيح البخاري عن أبي ذر وغيره، وعاد من رحلته حافظا للحديث وطرقه وعلله عارفا بأسماء رجاله ونقلته منسوبا إلى فهمه ذاكرا لمتونه ومعانيه[3].

وكانت رحلة أبي بكر بن العربي المعافري ت 543 هـ واسطة العقد إذ طالت مدتها وتنوعت علومها فأدخل الأندلس "علما شريفا وإسنادا منيفا" بعد أن أخذ بمصر وبيت المقدس وعسقلان ودمشق والعراق والحجاز ومكة قال القاضي : "وقد تجولت في تلك الأقطار الكريمة ودخلت تلك الأمصار العظيمة وجبت الأقطار القاصية نيفا على عشرة أعوام" وقد نقل المقري عنه قوله في تقييم رحلته "كل من رحل لم يأت بمثل ما أتيت به أنا والقاضي أبي الوليد الباجي أو قال : لم يرحل غيري وغير الباجي وأما غيرنا فقد تعب"[4].

وبالفعل فقد كان لعودة ابن العربي إلى مراكش ومنها إلى إشبيلية التي تولى بها القضاء لمدة يسيرة ثم رحل إلى قرطبة وتفرغ بها لمجالس العلم الأثر البالغ في حركة فقه الحديث، إذ ألف ما لم يؤلفه غيره وناظر ونافح عن السنة وحارب البدعة وكان رحمه الله ثاقب الذهن قوي الحجة كثرت مناظراته ومؤلفاته، فكان ذلك مثار خلاف في مواقف الناس من صنيعه في القضاء والفتوى والقرب من السلطان، وقد ذكر الذهبي هذه المواقف وبسطها في التذكرة. فلتنظر هناك بتفصيل[5].

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 253.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ص 81.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 457.
(4) أنظر كلاما مفصلا عن رحلة ابن العربي إلى المشرق في مقدمة المحقق لكتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس د. محمد ابن عبد الله ولد كريم ط. دار الغرب الإسلامي 1992
(5) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1294.

ولئن كان هؤلاء قد رحلوا في طلب الحديث، فقد اكتفى بعض العلماء بالرحلة الداخلية بين أطراف ومراكز العلم بالغرب الإسلامي التي كانت تعج بمجالس العلم وتقرأ فيها أمهات مصادر السنة، فتخرجوا منها أعلاما في فقه الحديث طبقت شهرتهم المشرق والمغرب وأذكر من هؤلاء ثلاثة أعلام بزوا أقرانهم بداية القرن السادس وقادوا مسيرة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي وكانوا ندا للراحلين إلى المشرق في سعة العلم والرواية والدراية.

وأولهم الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري ت 536 هـ صاحب أول مصنف في شرح صحيح مسلم الموسوم "بالمعلم بفوائد مسلم".

فقد كان هذا الرجل "إمام بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب وآخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر، لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم، سمع الحديث وطالع معانيه .. فكان أحد رجال الكمال في وقته... كان قلمه في العلم أبلغ من لسانه"[1] وألف في الحديث والفقه والأصول وغير ذلك من العلم مؤلفات جليلة ذكرتها المصادر المترجمة له وأجلها قدرا كتاب المعلم السالف الذكر.

وثانيهم قرين أبي بكر بن العربي "أبو القاسم أحمد بن محمد بن ورد التميمي ت 510 هـ الذي قال فيه ابن الخطيب في الإحاطة "قال الملاحي : كان من جلة الفقهاء المحدثين يقال إن علم المالكية انتهى إليه الرئاسة فيه وإلى القاضي أبي بكر بن العربي في وقتهما ولم يتقدمهما في الأندلس أحد بعد وفاة أبي الوليد بن رشد، كان له مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الأخمسة بالتفسير ولي قضاء غرناطة سنة 20 (يعني وخمسمائة) فعدل وأحسن السيرة وبه تفقه طلبتها"[2].

والثالث حجة عصره ومفخرة المغرب في وقته صاحب التآليف والتصانيف أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي ت 544 الذي رحل من المغرب إلى الأندلس

---

[1] الغنية : القاضي عياض، ص 65.

[2] الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170.

فأخذ عن فطاحل علمائها كأبي الحسين ابن سراج وأبي محمد عبد الرحمن بن عتاب وقد كان بعض علمائها قد كاتبه قبل رحلته كأبي علي الغساني، فجمع من الحديث علما كثيرا وجلس للمناظرة ثمانا وعشرين سنة، وصنف تصانيف سار بها الركبان واشتهر بها اسمه وبعد صيته ومنها "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" وإكمال المعلم في شرح صحيح مسلم وهو الذي أكمل به كتاب المازري المعلم في شرح صحيح مسلم، ولذلك قيل فيه الكلام المشهور "لولا عياض لما ذكر المغرب".

ويكفي هذا العصر فخرا أن تسطع فيه هذه النجوم الزاهرة والأعلام الباهرة التي قوت اتجاه الأثر في مدرسة مالك بعد أن كادت تغرق في الفروع على عهد المرابطين، فكان لذلك أثر كبير في توسع اتجاه الأثر والحديث في مدرسة مالك من القيروان إلى سبتة فمراكش. فكان هذا العصر بحق عصر سيادة لهذا الاتجاه قبل عصر يعقوب المنصور الموحدي في الثلث الأخير من الخلافة الموحدية والتي عرفت تحولات في السياسة العلمية للدولة كان لها بالغ الأثر في مدرسة فقه الحديث أيضا.

4 – السياسة العلمية للدولة زمن يعقوب المنصور الموحدي وأثرها في الاشتغال بفقه الحديث

عرف النصف الثاني من القرن السادس الهجري بظروف سياسية واجتماعية وعلمية جديدة بعد أن بسط الموحدون سلطتهم زمن عبد المومن على المغرب الأوسط وإفريقية[1]، وخرجوا إلى الأندلس، فدان الغرب الإسلامي لسلطانهم السياسي والعلمي، واصطبغ بتوجيهاتهم وأصول مذهبهم في الحكم والقضاء والإفتاء المبنية على الرجوع إلى أصول الأدلة الشرعية والعمل بالأثر والاجتهاد ونفي التقليد.

وقد أثرت توجهات الدولة الموحدية ودعوتها ومنهجها في الحكم كثيرا في الحركة العلمية عموما بهذه المنطقة وحركة الحديث وفقهه بصفة أخص، إذ سال مداد غزير من طرف الباحثين في الكلام عن عناية سلاطين الموحدين بالحديث والمحدثين ومجالس الحديث،

(1) قال المراكشي في المعجب : "وتم لعبد المومن رحمه الله ملك إفريقية كلها منتظما إلى مملكة المغرب فملك في حياته من طرابلس الغرب إلى سوس الأقصى من بلاد المصامدة وأكثر جزيرة الأندلس وهذه مملكة لم أعلمها انتظمت لأحد قبله منذ اختلت دولة بني أمية إلى وقته. ص : 337.

وتباينت آراؤهم حول ظاهرية الدولة (أي أخذها بالمذهب الظاهري) نظرا لحدود التماس الدقيقة بين أهل الظاهر وأهل الأثر إذ يلتقون في الدعوة للرجوع إلى الأصل والاجتهاد ونبذ الرأي والتقليد.

ولقد عرفت حركة الحديث في هذا العصر نشاطا مكثفا، إذ ازدهرت سوقه واستدعي إلى بلاطات الحكم علماؤه وأشياعه ونبذ من سواهم ممن سلك طريق الرأي والمسائل، بل ونكل ببعضهم وعذب وأحرقت كتبه، وهذا الوضع أجمعت على إظهاره وبسطه أمهات مصادر العصر الوسيط في تاريخ المغرب كالمراكشي في المعجب وابن أبي زرع في القرطاس، وابن عبد الملك في الذيل والتكملة والمقري في النفح، وغيرهم، وتناولته بالتحليل دراسات الباحثين المعاصرين كأبي زهرة في تاريخ المذاهب الإسلامية، وعبد الهادي احسيسن في مظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدي، ومقدمة عمنا إدريس الصمدي في تحقيقه لكتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان الفاسي، وعبد الله عنان في دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين.

وخلاصة ذلك أن الأثر العلمي للدولة المرابطية كان لا يزال قائما في بداية عصر الموحدين فكان الناس يشتغلون بفقه الفروع وفقه الأثر على مذهب مالك، واستمرت للفقهاء مكانتهم ومنزلتهم عند العامة، وهذا الذي يفسر الهدنة التي كانت بينهم وبين عبد المومن، ولم يظهر الصراع العلني بين الفريقين إلا زمن أبي يوسف المنصور يقول المراكشي في المعجب موضحا خط الدولة الموحدية العلمي وتوجهها إلى الأخذ بفقه الحديث والأثر تحت عنوان "دعوه أبي يوسف إلى الأخذ بالكتاب والسنة.."وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله ﷺ والقرآن، ففعل ذلك فأحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون وكتاب ابن يونس، ونوادر بن أبي زيد ومختصره، وكتاب تهذيب البراذعي وواضحة ابن حبيب وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدت منها وأنا يومئذ بفاس، (يقول صاحب المعجب) يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن كان عنده من

العلماء والمحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة (الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي، وسنن البزار، ومسند ابن أبي شيبة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي في الصلاة وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك، وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السني من الكسا والأموال، وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا. يشهد لذلك عندي ما أخبرني غير واحد ممن لقي الحافظ أبا بكر بن الجد أنه أخبرهم قال : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لي: يا أبا بكر انظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، أرأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأي هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخذ بها المقلد ؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك، فقال لي وقطع كلامي : يا أبا بكر ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف أو هذا، وأشار إلى سنن أبي داود، وكان على يمينه أو السيف! فظهر في أيام يعقوب هذا ما خفي في أيام أبيه وجده"[1].

الواضح من كلام مؤرخ الموحدين ومعاصر ملكهم عبد الواحد المراكشي أن مذهب الدولة كان الرجوع إلى الأصول من الكتاب والسنة ونبذ فقه الفروع.

وقد وجدنا في النص دعوة إلى بناء مصادر جديدة في الفقه عن طريق جمع النصوص الواردة من الحديث في الصلاة والطهارة والجهاد، ويقول صاحب المعجب في النص أن المجموع الذي أمر أبو يوسف المنصور بجمعه من مصادر السنة هو الذي سهر على نشره في جميع الغرب الإسلامي.

وقد وجدنا أيضا أن الغالب على العلماء المدعويين إلى مجالس العلم في مركز خلافة الموحدين الاتجاه إلى الحديث والأثر والاجتهاد كأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن خلف

---

[1] المعجب : عبد الواحد المراكشي، ص 401-402.

المعروف بابن الفخار المالقي ت 590 هـ شيخ ابن القطان الفاسي، الذي استدعاه الخليفة يعقوب المنصور سنة 580 هـ إلى عاصمته مراكش من أجل تدريس الحديث للناس وكان ابن الفخار هذا حافظا للحديث والفقه إماما فيهما[1].

وأبو العباس أحمد بن سلمة الأنصاري المعروف بابن الصيقل ت 608 الذي استدعي من تلمسان لأنه كان محدثا كامل العناية بالحديث.

وطار صيت كثير من العلماء المجتهدين المحدثين البارعين في هذا العصر كأبي بكر بن خلف الأنصاري القرطبي ت 590 هـ الذي عني بالحديث على جهة التفقه والتعليل، ومفخرة عصره الإمام الحافظ المجتهد أبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي رئيس المحدثين زمن الموحدين ت 628 هـ وغيرهم.

5 – هل رام يعقوب المنصور القضاء على المذهب المالكي بالمغرب ؟

إذا علمنا من كلام المراكشي الذي نقلناه من المعجب أن كتب فقه الفروع قد أحرقت وحرم الاشتغال بها ودعي الناس إلى النظر في الأصول، فهل معنى ذلك أن الخليفة يعقوب المنصور كان قصده محو المذهب المالكي من المغرب عموما بأصوله وفروعه كما ذهب إلى ذلك صراحة صاحب المعجب ؟

لقد تحدث المراكشي في المعجب عن دعوة أبي يوسف إلى الأخذ بالكتاب والسنة بعد أن تحدث عن إحراق كتب فقه الفروع وتعويضها بالمجموع في الحديث الذي أمر بتأليفه من مصادر السنة وعمل على نشره في ربوع المغرب، وقال"وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من الكتاب والسنة وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده".[2]

والذي يقرأ النص بطوله يجد عنتا كبيرا في حكم المراكشي على نية وقصد يعقوب المنصور وأبيه وجده حيث نسب إليهم سعيهم إلى القضاء على مذهب ترسخت جذوره قبلهم بقرون وعايشت دولتهم أزهى أيامه مع فطاحل المحدثين من المدرسة المالكية الذي

---

(1) المعجب : المراكشي، ص 401-402.

(2) العجب للمراكشي ص 402.

وسعوا أثرها وبلغوا بها ما لم تبلغه قبلهم كالمازري وابن العربي والقاضي عياض وابن الورد وغيرهم من الذين عاشوا أيام قيام دولة الموحدين كما وضحنا ذلك في حديثنا عن حالة فقه الحديث في بداية القرن السادس الهجري زمن سقوط دولة المرابطين واستواء دولة الموحدين.

ولعل ثورة يعقوب المنصور على فقه الفروع وصرامته في التعامل مع رجاله المالكية، هي التي جعلت عبد الواحد المراكشي يحكم هذا الحكم. والحال أن مذهب مالك في هذه الفترة لم يكن فيه اتجاه فقه الفروع فقط، بل استوى عود اتجاه الأثر فيه وقوي، فقصد الرجل إذن أن يحمل الناس على الأثر حيث كان ولم يكن قصده استئصال مذهب مالك بعامة. ودليلنا على ذلك وجود مشاهير علماء مذهب مالك من المشتغلين بالأثر في نهاية القرن السادس الهجري وبداية السابع يزاحمون سوق المحدثين من اتجاه الأثر واتجاه الظاهر الذين سنذكر نماذج منهم ويؤلفون في شرح موطأ مالك وفي الجمع بين ما ألف قبله من شروحه كالمنتقى والاستذكار وغيرهما. ويعقدون مجالس العلم ينافحون فيها عن المذهب بالدليل والأثر تمشيا مع ما ساد في عصرهم من الدعوة إلى تأصيل الفقه، بل إن منهم من تقلد مناصب القضاء والشورى في الدولة، ولو كان قصد يعقوب المنصور القضاء على مذهب مالك لمنع تدريس تآليفهم ولأمر بإحراقها كما أحرق كتب الفروع ومنع مجالس علمهم. ولكن الذي وجدناه في سياسة الرجل هو التوجيه إلى التأصيل والنهي عن التفريع لما فيه من التشعيب على العامة، وإليك نماذج من هؤلاء المشتغلين بفقه الأثر على مذهب مالك تأليفا ومدارسة إبان هذه الفترة برهانا ساطعا على خطأ المراكشي ومبالغته وخلطه.

فقد كان الناس يرحلون إلى محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي ت 586هـ للأخذ عنه والسماع منه لعلو روايته وهو من تلاميذ القاضي عياض واختص به، وجلسوا إلى فطاحل المالكية كأبي محمد بن عتاب، وأبي عبد الله بن الحاج الذي تولى قضاء سبتة وشلب فحمدت سيرته وألف في الجمع بين المنتقى والاستذكار[1].

---

[1] ابن الأبار : التكملة، ج2، ص 63، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

ومحمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي ت 599 هـ الذي تقلد قضاء مرسية وبلنسية وشاطبة وأريولة في مدد مختلفة وكان فقيها حافظا بصيرا بمذهب مالك عاكفا على تدريسه وله تآليف منها كتاب "نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار" ألفه بعد الثمانين وخمسمائة بعد أن أوقع السلطان حينئذ بأهل الرأي وأمر بإحراق المدونة[1].

فها أنت ترى أن الرجل يعقد مجالس علمه ويتولى مناصب في الدولة ويؤلف في فقه الأثر ما يساير توجهات الدولة في عصره.

وقد ألف في هذا العصر أبو الحسن بن أحمد بن مروان الواد آشي ت 609هـ كتابه "نهج السالك للتفقه في مذهب مالك" في عشر مجلدات[2].

وقال الرعيني في ترجمة أبي الحسين محمد بن القاضي أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن زرقون السالف الذكر "شيخنا رحمه الله الفقيه السني المالكي الجليل ترددت إليه أعواما لم أرِمْهُ فيها صباحا ومساء حضورا والتزاما، وقرأت عليه كثيرا وتفقهت به .. وهو آخر من كان في إشبيلية متصدرا بهذا الرسم صابرا على الإفادة والتروية ملازما لذلك إلى حين وفاته رحمه الله"[3].

وهذا الرجل كما هو واضح من مصادر ترجمته رد على المحلى في كتاب "المعلى في الرد على المحلى والمجلى" ودرس الحديث وألف في فقهه على مذهب مالك كتاب "تهذيب المسالك إلى تحصيل مذهب مالك" بل وبلحث طلبته في مسائل جمة من مختصر بن أبي زيد. وكل هذا معروف في مجالس علمه بعاصمة العلم الأندلس إشبيلية، ولم نجد تدخلا للدولة الموحدية في توجيه مسيرته العلمية إلا حين أراد التأليف فيما اعتقده السلطان كتابا في الفروع قال الرعيني "وكان قد شرع في تأليف يسميه "أزهار السنن وإيضاح السنن" في الفقه ثم تركه حين امتحن فسألته عنه وأسفت لكونه لم يؤلفه فأنشدني:

إن الخليفة قد أبى وإذا أبى شيئا أبيته[4].

---

(1) نفسه : ج 2، ص 79 ت.ر 222 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 118.
(3) البرنامج : الرعيني، ص 31 وما بعدها.
(4) المرجع السابق.

ووجدنا في هذا العصر محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفـرني ت 625 هـ قاضي تلمسان يؤلف في غريب الموطأ وإعرابه ويجمع بـين المنتقـى والاسـتذكار في كتابـه (المختار)، وغير هؤلاء ممن حملوا مشعل المذهب وطافوا به بلاد المغـرب، وهكـذا اسـتمر الاشتغال بمذهب مالك وأصوله المبنية على الأثر والحديث من غير عنت ولا تضييق.

أضف إلى كل هذا أننا لم نجد من النصوص ما يفيد إحراق أو منع تدريس كتب فقـه الحديث على مذهب مالك كالقبس والمسالك لابن العربي، والمنتقى للباجي، أو كتب ابن عبد البر، بل كانت هذه الكتب على العكس من ذلك مادة مجالس الحديث وحركة التأليف تدريسا واختصارا وجمعا كما رأينا.

وكل هذا يؤكد أن يعقوب المنصور خصوصا ومنهج الدولة الموحدية عموما كان محاربة فقه الفروع في مدرسة مالك لا مذهب مالك، وذلك لما في الاشتغال بـالفروع مـن الآراء المتشبعة التي تشغل الناس ولا تفيدهم، قال ابن خلدون في تعليمها وتعلمها "وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، ثم فيه –مع ذلك– شغل كبير عن التعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل مـن بينهـا .. فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت فقصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين فأركبوهم صعبا يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة"[1].

وقد وجدنا من أعلام مذهب مالك من ينقم على الإغراق في الفروع ونبذ الاشتغال بالأصول حتى قبل عصر الموحدين، يقول ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله معيبـا على أهل الأندلس إغفالهم المسنن والآثار وانشغالهم بالرأي "واعلم رحمك الله أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم... قد اطرحوا علم السنن والآثار وزهدوا فيهما وأضربوا عنهما بل عولوا علـى حفظ ما دون لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيـان"[2]، وإن الفروع لا حد لها تنتهي إليه ولذلك شعبت فمن رام أن يحفظ آراء الرجال فقد رام ما لا سبيل له[3].

---

[1] المقدمة : ابن خلدون، ط. التجارية، ص 522.
[2] جامع بيان العلم وفضله : ابن عبد البر، ج 2، ص 405.
[3] نفسه : ج 2، ص 406.

وهكذا تلتقي توجيهات يعقوب المنصور في الدعوة إلى الأثر مع دعوة فقهاء مـذهب مالك من فقهاء الحديث قبله فإذا نسبنا إليه بهذه الدعوة قصد القضاء على مذهب مالك نسبنا هذه الدعوة لهؤلاء أيضا من فطاحل المالكية وهو ما لم يكن من قصدهم ولا من نيتهم إنما نقيض ذلك هو القصد والمراد.

وهكذا استمر مذهب مالك إلى ما بعد عصر الموحدين مدارسة وتأليفا" ولله الأمر من قبل ومن بعد.

6- انتشار العمل بالظاهر والأثر في فقه الحديث في عصر الموحدين

الحقيقة أن حدود التماس بين التمذهب بالظاهر والعمل بالأثر دقيقة ولا تكاد تتميز في كثير من أعمال المحدثين ومجالس علمهم ومؤلفاتهم وما عرفوا به عند من تـرجم لهـم، فكلا الاتجاهين قصدهما العودة إلى النص والاستنباط منه وفي ضوئه، والدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التقليد وعدم الغلو في إعمال الرأي والنظر، وإن كان مذهب الظـاهر يتميـز بنفـي القياس، لذلك وجدنا في كثير من التراجم نسبة العلماء إلى مذهب الظاهر وهم من أهل الأثر لأنهم يقولون بظاهر الكتاب والسنة، ونسبة أهل الظاهر إلى اتجـاه الأثـر لكـونهم يشتغلون به وبفقهه، والذي يهمنا هنا هو امتـزاج الاتجـاهين في توجـه الموحـدين وبـروز أعلامها وشهرتهم بمجالس الحديث والتأليف.

فممن اشتهر في هذا العصر من فقهاء الحديث بالميل إلى مذهب الظاهرية أحمد بـن طاهر بن علي ابن شبرين بن علي بن عيسى الأنصاري ت 520 هـ الذي قال فيه القاضي عياض: "ممن عني بالحديث والرواية ورحل فيه، وفهم الطريقة وأتقن الضبط واتسـع في الأخذ والسماع، وكان علم الحديث أغلب عليه ويميل في فقهه إلى الظاهر"[1].

ومحمد بن حسين بن أحمد بن محمد الأنصاري أبو عبد الله ت 523 هـــ الـذي كـان معتنيا بالحديث ونقله منسوبا إلى معرفته، عالما بأسماء رجاله وحملته، له كتاب حسن في الجمع

---

[1] الغنية : القاضي عياض، ص 181.

بين البخاري ومسلم أخذه الناس عنه وكان دينا عفيفا متواضعا متبعا للآثار والسنن ظاهري المذهب[1].

وقد كان أحمد بن عبد الملك الأنصاري المعروف بابن أبي مروان ت 549هـ حافظا عارفا بالحديث ورجاله فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم، وله تأليف مفيد في الحديث سماه "المنتخب المنتقى" جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع، وعليه بنى أبو محمد عبد الحق الإشبيلي كتابه في الأحكام ومنه استفاد[2].

وقد اشتهر عن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي المعروف بابن الكماد ت 663هـ "أنه كان أحفظ أهل زمانه لحديث رسول الله وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف العالي، يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم عن أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الظاهر"[3].

وإلى جانب هؤلاء الذين امتلأت بهم أركان الدولة الموحدية وجدنا من كان مذهبه الأثر والحجة والنظر والتحرر من المذهبية والتقليد، حتى إن بعضهم بلغ درجة الاجتهاد وقد كان هؤلاء أيضا في بلاطات الدولة يتقلدون مفاتيح حكمها في القضاء والشورى.

ومن أبرز هؤلاء عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي ت 581هـ الذي قيل فيه "كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة"[4] والذي ألف كتبه في الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى.

وأحمد بن عبد الصمد الخزرجي القرطبي ثم الفاسي ت 582 هـ الذي بلغ به التنقير عن الأثر أن ألف كتابه آفاق الشموس وأعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية"[5].

والقاضي محمد بن عبد الله بن طاهر الحسني الفاسي أبو عبد الله بن الصيقل ت 608 هـ الذي عني بالحديث وتدريسه واستدرك على الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 581.
(2) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 54، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(3) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 5.
(4) عنوان الدراية : الغبريني، ص 42.
(5) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 85، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

أحاديث كثيرة في أكثر الكتب رأى أن أبا محمد أغفلها وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في الأحكام، دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره، وقد ولاه الناصر من بني عبد المومن قضاء الجماعة فكان محمود السيرة مشكور الأحوال صادعا بالحق[1].

وواسطة عقد المحدثين المجتهدين في هذا العصر أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي الذي "كان مستبصرا في الحديث وعلومه عارفا بطرقه ورجاله عاكفا على خدمته ناقدا مميزا صحيحه من سقيمه صاحب المؤلفات الغزيرة في فقه الحديث والعلل والرجال، وكان المنصور الموحدي يؤثره على غيره من طبقته فعينه لقراءة الحديث الذي كان يقرأ بين يديه، ولي قضاء الجماعة أثناء تقلب الدولة فنقمت فيه أغراض وانتهكت فيها أعراض وكانت وفاته رحمه الله سنة 628 هـ"[2].

وغير هؤلاء ممن عرفوا بالاشتغال بالأثر والميل إلى النظر والذين قادوا الحركة الحديثية زمن الموحدين لما نبذوا فقه الفروع واحرقوا كتبه.

انطلاقا من هذا فقد اختلفت الدراسات والأبحاث في فكرة ظاهرية الدولة الموحدية أو ميلها إلى الاجتهاد والأثر مطلقا، ويكفيك أن تقرأ ما كتبه الأستاذ عبد الهادي احسيسن في كتابه "مظاهر النهضة الحديثية في عصر يعقوب المنصور الموحدي"، إذ خصص فصلا لهذه القضية تحت عنوان "أبو يعقوب المنصور والمذهب الظاهري" ساق فيه حجج المذهبين ومال باستنتاجاته من النصوص إلى نفي ظاهرية الدولة الموحدية، وتمسكها بالاجتهاد والأثر[3].

والذي يهمنا نحن في بحثنا هذا هو القول بأن عصر الموحدين كان عصر حديث توسعت فيه مجالسه وقرب علماؤه، وشجع طلبته، واتسعت مراكزه في أنحاء الغرب الإسلامي، من إفريقية إلى تلمسان فمراكش وفاس فالأندلس. وهذا هو المقصد والهدف،

---

(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، ج 1، ص 308.
(2) نفسه : ص 165 وما بعدها، ج 1 ترجمة رقم 10.
(3) مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي : عبد الهادي احسيسن، ج 1، ص 177 وما بعدها. ط. وزارة الأوقاف

ويبقى على عاتق البلحثين النبش في النصوص والوثائق لكشف اللثام عما غمض من جوانب في توجهات الدولة الموحدية. وإن كنا نميل بحسب ما توفر لدينا من نصوص إلى أن التوجه كان إلى الاجتهاد والأثر في الأعم الغالب، مما جعل هذه الفترة بحق مرحلة اكتمال وتوسع طبعت بسمات لم تعرف من قبل، نسوق أبرزها وأهمها :

أ – ظهور مصطلح "طريقة الحديث" في مصادر التراجم لهذا العصر :

لقد أصبحت "طريقة الحديث" مسلكا قائم الذات، واضح المعالم، وصفة في ترجمة غير ما محدث إبان هذه المرحلة الشيء الذي لم نعرفه في كتب تراجم القرون السابقة. وهذا مما نحسبه جديدا على الأسماع، فقد قال القاضي عياض في ترجمة ابن فتحون الأريولي "صاحبنا لقيته وقت رحلتي إلى شرق الأندلس فكان ذكيا نبيلا قد فهم طريقة الحديث"[1] وقال فيه الضبي "فقيه حافظ محدث متقدم في الحفظ والذكاء عني بطريقة الحديث"[2].

وقال القاضي عياض أيضا في ترجمة ابن شبرين "من أهل دانية ومن كبراء أصحابنا وممن عني بالحديث والرواية ورحل فيه وفهم الطريقة"[3].

وفي ترجمة أبي الوليد يوسف بن عبد العزيز بن الدباغ ت **546**هـ قال ابن بشكوال. وكان من أنبل أصحابنا وأعرفهم بطريقة الحديث"[4].

ويقصدون بالطريقة ما كان سائدا في مجالس الحديث من الكلام عن مصادر السنة رواية ودراية بدراسة السند والتنقير عن المعاني واستخراج الفقه، وسنذكر صورا من مجالس الحديث إبان هذه الفترة. حين خلت من فقه الفروع وحضر فيها فقه الحديث من الأصول.

ب – صور من تدخل الدولة في توجيه مجالس العلم وحركة التأليف

ومن ذلك تعيين نائب للحديث في مجلس السلطان تعرض عليه المؤلفات والكتب والفتاوي فيبت فيها بحضرة العلماء، ويرفع ذلك إلى أمير المؤمنين، قال الغبريني في عنوان

---

(1) الغنية : القاضي عياض، ص 81.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 102.
(3) الغنية : القاضي عياض، ص 181.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 682.

الدراية في ترجمة أبي محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الحسيني "ولما كان من أمر الفقيه أبي زكرياء الزواوي في شأن ابن حزم ما قد اشتهر، وتعصب له ناس ورفعوا القضية للخليفة بمراكش اقتضى نظر الفقيه أبي زكرياء رضي الله عنه أن يتوجه عند الفقيه أبي محمد عبد الكريم بمراكش، فتوجه وحمل تأليف الفقيه ورده على ابن حزم المسمى "حجة الأيام وقدوة الأنام"، ولما وصل حضرة مراكش استحضره أمير المؤمنين وقف بين يديه بمحضر الفقهاء وعرض تآليف الفقيه عليهم، وكان الفقيه أبو محمد عبد الكريم هو النائب في الحديث، فأحسن وأجاد وأطلع أمير المؤمنين ومن حضر من الفقهاء على كلام الفقيه رضي الله عنه ما دله على فضله ودينه وعلمه، فكان قول الخليفة ترك الرجل على اختياره فإن شاء أعلن وإن شاء سكت، وانقلب أبو محمد عبد الكريم وهو المبرور وسعيه المشكور رضي الله عنه وأرضاه"[1].

وكان قد تبوأ هذا المنصب أيام الموحدين فطاحل المجتهدين من أهل الحديث كأبي الحسن بن القطان الفاسي الذي اشتهر بقراءة الحديث بين يدي المنصور الذي كان يؤثره على غيره من طبقية ونال بذلك عنده الحظوة التي أثارت نفسية خصومه من أقرانه[2].

وقد وجدنا أثرا للدولة في توجيه حركة التأليف في ترجمة أبي الحسين محمد ابن القاضي أبي عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر الأنصاري ابن زرقون ت 621هـ قال الرعيني في برنامجه "شيخنا رحمه الله الفقيه السني المالكي الجليل، ترددت إليه أعواما وتفقهت به وأخذت عنه معظم تواليفه ... وله اختصار كتاب الأموال لأبي عبيد .. وقد شرع في تأليف كتاب يسميه "أزهار السنن وإيضاح السنن" في الفقه ثم تركه حين امتحن فسألته عنه وأسفت لكونه لم يؤلفه فأنشدني :

إن الخليفة قد أبى ✿ وإذا أبى شيئا أبيته[3]

---

(1) عنوان الدراية : الغبريني، ص 247.

(2) أنظر صورا من ذلك في مقدمة تحقيق كتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان الفاسي والتي وضعها عمنا ذ. إدريس الصمدي، فقد جمع مختلف الآراء وناقشها .

(3) البرنامج : الرعيني، ص 31 وما بعدها.

ويبدو أن الخليفة كان حريصا على عدم العودة إلى التأليف في فقه الفروع إذ لم يمنع ابن زرقون من كتابة مؤلفاته المشهورة في فقه الحديث، وإن كان معروفا بمالكيته فقد ألف في فقه حديث بريرة وجابر، والجمع بين الصحيحين الذي سماه "قطب الشريعة" وكتاب "تسهيل المسالك إلى تحصيل مذهب مالك" و"المعلى في الرد على المحلى" ودرس الموطأ والبخاري ومسلم وسنن الترمذي[1].

ورغم هذا التقنين فقد عرف هذا العصر انتشار مجالس الحديث على أوسع نطاق في مختلف أرجاء حكم الموحدين.

فقد عرف أبو علي الصدفي ت 514 هـ بكونه قائما على إقراء الصحيحين وجامع الترمذي[2].

وكان لمحمد بن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي ت 529 هـ مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة يسمع الناس فيه وكان معتنيا بالحديث والآثار وجامعا لها مقيدا لما أشكل من معانيها ضابطا لأسماء رجالها ورواتها ذاكرا للغريب والأنساب"[3].

وكان لأبي القاسم أحمد بن محمد بن ورد التميمي ت 540 هـ مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الأخمسة بالتفسير[4].

وقال الغبريني في ترجمة أبي علي حسن بن علي بن محمد المسيلي ت نحو 580 هـ "كان له رحمه الله وللفقيه أبي محمد عبد الحق الإشبيلي، وللفقيه العالم أبي عبد الله محمد بن عمر القريشي المعروف بابن قرشية، مجلس أظنهم يجلسون فيه للحديث، وكثيرا ما كانوا يجلسون بالحانوت الذي هو بطرف حارة المقديسي وهو المقابل للطالع للحارة المذكورة، وكان الحانوت المذكور يسمى مدينة العلم لاجتماع هؤلاء الثلاثة فيه الفقيه أبو علي المسيلي، والفقيه أبو محمد عبد الحق، والفقيه أبو عبد الله القرشي[5].

---

(1) المرجع السابق.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 331.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 580.
(4) الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170.
(5) عنوان الدراية : الغبريني، ص 36.

ومثل هذه المظاهر من مجالس الحديث تجدها مبثوتة بكثرة في كتب تراجم هذا العصر. تنبئي عن حركة دؤوبة ونشاط مستمر في الاشتغال بفقه حديث رسول الله ﷺ وقد وجدنا نصا مهما يحدد حتى طريقة تدريس فقه الحديث بدءا ونهاية، ففي ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري الإشبيلي ت 659 هـ قال الغبريني "وكان راوية حافظا للحديث عارفا برجاله وبأسمائهم وتاريخ وفاتهم .. وكان يقوم على البخاري قياما حسنا، وكان يقرأ الحديث بسنده إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ، ثم إذا انتهى الإسناد رجع إلى ذكر رجاله، فيبدأ من الصحابي رضي الله عنه فيذكر اسمه ونسبه وصفته وتاريخ ولادته ووفاته وحكاية إن عرفت عنه، ثم يتلوه بالتابعين كذلك ولا يزال يتبعهم واحدا فواحدا إلى أن ينتهي إلى شيخه فيقول أما شيخنا فلان فيقول (ويذكر ما ذكره فيمن تقدم ويزيد على ذلك بأنه لقيه وقرأ عليه كذا وسمع منه كذا) وبعد الفراغ من ذلك يذكر الحديث وعربيته ويعرض لما قيد فيه من الفقه والخلاف العالي ودقائقه ورقائقه والمستفادات منه، كل ذلك بفصاحة لسان وجودة بيان"[1].

وقد كانت كثير من التآليف التي خلفها علماء هذا العصر إملاءات من العلماء في مجالس العلم كتبت عنهم ثم قرئت عليهم فتناولوها بالتهذيب والتشذيب مما يكون قد علق بها من شذرات وكلمات وضعها الطلبة، ثم يأذنون بروايتها، وهذا مما نقف عليه كثيرا في دواعي التأليف في مقدمة غير ما مصنف في الحديث نكتفي بإيراد مثال على ذلك من مقدمة كتاب المعلم بفوائد مسلم، إذ نجد فيها بعد الحمد والصلاة على رسول الله ﷺ "هذا كتاب قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن علي المازري رضي الله عنه حين القراءة عليه لكتاب مسلم بن الحجاج رحمه الله في شهر رمضان المكرم من سنة 499 هـ منقولا ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيده الله والأكثر بمعناه"[2].

---

(1) نفسه : ص 293.

(2) مقدمة المعلم بفوائد مسلم للإمام المازري تحقيق محمد الشاذلي النيفر، ص 181.

7 – حركة التأليف في فقه الحديث إبان هذه المرحلة سماتها وخصائصها

وقد تميزت حركة التأليف في هذا العصر بالسمات الآتية :

أ – بداية الاشتغال بفقه حديث صحيح مسلم وسنن النسائي وسنن الترمذي

فرغم أن هذه الكتب دخلت الأندلس قبل هذا الوقت، فإن الاشتغال بشرحها تأليفا لم يبدأ إلا مع بداية هذا القرن، فقد ألف في صحيح مسلم محمد ابن أحمد بن الحاج التجيبي ت 529 هـ كتابه المسمى "بالإيجاز والبيان لشرح خطبة مسلم بن الحجاج مع كتاب الإيمان"، وعبد الله بن عيسى الشيباني السرقسطي ت 530هـ الذي ألف على صحيح مسلم كتابا لم يكمله، وتوج ذلك كله أبو عبد الله محمد بن علي المازري في كتابه المطبوع المسمى "المعلم بفوائد مسلم" ت **536** هـ وأكمله القاضي عياض بعده ت 544 هـ في كتابه "إكمال المعلم في شرح مسلم" وتناول غريبه مع غريب البخاري وموطأ مالك في كتابه "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" وعلى هذا الكتاب بنى إبراهيم ابن يوسف بن إبراهيم الوهراني الحمزي المعروف بابن قرقول ت 569 هـ كتابه المسمى "مطالع الأنوار على صحاح الآثار" أو "فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري".

وشرح صحيح مسلم في النصف الأول من القرن السابع الهجري أحمد بن عتيق بن الحسن بن زياد المري الذهبي ت 601 هـ في كتاب سماه "الإعلام بفوائد مسلم للمهدي الإمام".

وألف في شرح مقدمة مسلم بعده أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي المعروف بابن صاف ت 642 هـ

ومما وصلنا من شروح مسلم مطبوعا كتاب "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم" لأبي العباس القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم ت 656 هـ وذلك بعد أن اختصره وبوبه ورتبه .

وألف في شرح سنن الترمذي الإمام الحجة أبو بكر بن عبد الله بن العربي المعافري ت 543هـ كتابه الجليل المطبوع "عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي" والذي يعتبر أوفى شرح وصلنا لهذا الكتاب.

وألف في شرح سنن النسائي أبو العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد الإمام الإبن ت 563 هـ وعلي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري ت 576 هـ كتاب الإمعان في شرح مصنف أبي عبد الرحمن.

وألف في شرح سنن أبي داود أبو الحسن ابن القطان الفاسي ت 628هـ في كتاب سماه نقع الغلل ونفع العلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود في ثلاثة أسفار ضخمة.

وخلال هذا العصر ظهر الاهتمام بمصنفات حديث مشرقية أخرى "كتهذيب معاني الآثار للطحاوي" والذي صنفه أبو الوليد بن رشد الجد ت 520 هـ وشرح المنتقى لابن الجارود في كتاب "المرتضى" ليوسف بن عبد الله ابن عياد الريبي ت 575 هـ .

ب – الاشتغال بأحاديث الأحكام

وقد ظهر هذا الاتجاه بقوة مع ظهور دعوة الموحدين على يد المهدي بن تومرت، وإن كانت بوادره الأولى قد بدأت مع ابن الطلاع في "أقضية الرسول"، وابن حزم في كتابه "الجامع في الحديث"، فقد جمع المهدي أحاديث الطهارة وتحريم الخمر وأحاديث المهدي، وألف أحمد بن محمد الأقليشي التجيبي ت 550 هـ كتابه المسمى "الكوكب الذري المستخرج من أحاديث النبي ﷺ" وألف رزين بن معاوية العبدري السرقسطي (ت 524 هـ) كتابه "تجريد صحاح أصول الدين" وألف أحمد بن عبد الصمد الخزرجي ت 582 هـ كتابه "آفاق الشموس وأعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية" وقد نظم عقد هذا النوع من التأليف عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي ت 581 في كتبه الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى، وقد عرفت كتبه هذه اهتماما كبيرا من العلماء بعده إذ ألف أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي ت 628 هـ كتاب "بيان الوهم

والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام لعبد الحق الإشبيلي"[1]. كما ألف محمد بن علي بن حماد الصنهاجي القلعي ت 628 هـ كتابه المسمى "الإعلام بفوائد الأحكام" لعبد الحق الإشبيلي.

وألف أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي ت 624 هـ كتابه "المآخذ الحفال السامية من مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال".

وألف محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي ت 655 هـ شرحا لكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي سماه "أنوار الأفهام في شرح الأحكام".

وقد ألف علماء الغرب الإسلامي في هذه الفترات مصنفات في مواضيع بعينها استقصوا أحكامها ونصوصها ونظموها في عقد واحد ودرسوها بعناية، ومن ذلك صنيع أبي الحسن ابن القطان الفاسي ت 627 هـ في كتابه "النظر في أحكام النظر" والذي صدر مطبوعا بتحقيق عمنا إدريس الصمدي حفظه الله، وكتاب ابن عتيق اللآردي ت 646 هـ النكت الكافية في أحاديث مسائل الخلاف، وكتاب أبي الخطاب بن دحية ت 633 هـ "المنهاج في أحاديث المعراج" و"الأربعون المختارة في فضل الحج والزيارة" لأبي بكر محمد بن يوسف بن محمد بن الغرناطي ت 663 هـ .

ج – الجمع والاختصار لشروح الموطأ

وقد استمر اشتغال علماء الغرب الإسلامي بفقه حديث موطأ مالك شرحا وجمعا واختصارا. ومن المؤلفات التي خلفتها فترة القرن السادس هـ إلى منتصف السابع. المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت 521 هـ وكتاب "تاج الحلية وسراج البغية في تعليل جميع آثار الموطآت" لعبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي ت 522 هـ

---

(1) الذي درسه بإتقان أستاذنا الفاضل الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله وصدرت هذه الدراسة مطبوعة سنة 1995 عن وزارة الأوقاف المغربية تحت عنوان "علم العلل بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي".

وجمع علي بن عبد الله اللمائي المري المالطي ت 537 كتابه (الجمع بين المنتقى والإستذكار)

وألف أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري ت 543 هـ كتابين في شرح موطأ مالك هما "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس" وهو مطبوع والثاني سماه "ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك".

وشرح القاضي عياض اليحصبي السبتي ت 544 غريب الموطأ إلى جانب غريب البخاري ومسلم في كتابه المعلوم "مشارق الأنوار على صحاح الآثار".

وجمع محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي ت 586 هـ بين كتابي المنتقى والإستذكار في كتاب سماه "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار".

وألف في هذه الفترة في شرح موطأ مالك، أبو الحسن علي بن أحمد بن مروان الودياشي كتابه "نهج السالك للتفقه في مذهب مالك".

كما ألف في شرحه أيضا أبو جعفر أحمد بن محمد المليوط الجياني ت بعد 627 هـ واختصر كل من أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الفرطبي ت 630 هـ وعلي بن إبراهيم وبن القفاص الجذامي الغرناطي ت 632 كتاب الاستذكار لأبي عمر بن عبد البر، وشرح الموطأ في أواخر عصر الموحدين أبو الحسين علي بن أحمد التجيبي ت 637 هـ وأبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي ت 642 هـ وبه ختمت شروح الموطأ في هذا العصر.

وهكذا اتسعت حركة التأليف في فقه الحديث لتشمل جل مصادر السنة وإفراد أحاديث الأحكام بالتأليف والاشتغال بشرحها. وقد حددت مصادري في إيراد هذه المؤلفات كلها في معجم المؤلفات في فقه الحديث فلتنظر هناك بتفصيل.

تلكم هي السمات الأساسية لحركة فقه الحديث خلال القرن السادس الهجري وبداية السابع نلمس من خلالها ازدهار اتجاهات الأثر والحديث مما جعل هذا العصر بحق عصر اكتمال وتوسع.

وبعد سقوط الحكم الموحدي عرفت الأوضاع السياسية تدهورا وتمزقا في جسم الغرب الإسلامي، صاحب ذلك اختلال في الحركة العلمية خاصة بعد سقوط مراكزها في الأندلس، وضعف مركز الحكم بمراكش التي كانت تعج بالحركة العلمية، وهجرة العلماء إلى مراكز لم تكن مشهورة بالعلم هربا من الصراع السياسي فضاعت في رحلاتهم كتبهم ومؤلفاتهم ونهبت، وهذه كلها بوادر الركود بعد منتصف القرن السابع الهجري بداية الحكم المريني.

الفصل الخامس:منتصف القرن السابع الهجري وبداية الثامن مرحلة بداية الانحسار والركود

1 – أسباب الركود والانحسار في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي نهاية القرن 7 الهجري

أ – الأوضاع السياسية غداة انهيار الدولة الموحدية

وخلاصة هذه الأوضاع ذلك التمزق الذي عرفته الدولة الموحدية في النصف الثاني من القرن السابع الهجري حيث سقطت قرطبة سنة 633 هـ في يد المسيحيين وتناثر على إثرها تباعا عقد المراكز العلمية بالأندلس، وانحصر الوجود الإسلامي بها في إمارتي بني هود وبني الأحمر، وانقسم المغرب إلى جزء في إفريقية يحكمه الحفصيون وجزء في تلمسان يحكمه بنو عبد الواد، وجزء في المغرب الأقصى يتنازعه بقايا الموحدين وطلائع المرينيين.

وقد قضى المرينيون بقية هذا القرن في محاولة توحيد الغرب الإسلامي كما فعل الموحدون إلا أنهم لم يستطيعوا ذلك.

ب – غياب توجهات علمية للدولة المرينية غداة قيامها

يقول الأستاذ إبراهيم حركات "لم تكن لدولتهم لدى قيامها دوافع علمية "فقد اختلفت العوامل التي أدت إلى تأسيس دولة بني مرين عنها في تأسيس الدول المغربية السابقة فإذا كانت هناك عوامل دينية أو مذهبية حدت بهذه الدول إلى إقامة حكومة (ملكية)، إلى جانب عوامل اقتصادية واجتماعية فإن العامل الديني والمذهبي لم يكن له أثر في تكوين دولة بني مرين، فلم يكن بالإمكان إقامة مذهب جديد أو عقائد مستحدثة، حيث أن مذهب مالك قد تركز بالمغرب عند المرابطين وفشلت جهود الموحدين بعدهم في إرغام الناس على اعتناق مذهب المهدي بن تومرت بصورة نهائية"[1].

---

(1) المغرب عبر التاريخ : د. إبراهيم حركات، ج 2، بداية المرينيين إلى نهاية السعديين، ص 10.

3 – سقوط مراكز علمية كبرى في الغرب الإسلامي

إذ سقطت قرطبة مهد الحضارة الإسلامية في الأندلس سنة 633 هـ في يد النصارى وسقطت بعدها اشبيلية مهد علوم الحديث أيام الموحدين واضطرب أمر مراكش بعد تعاقب الخلافات وانعدم الأمن وأصبحت سبتة وتلمسان وبجاية والقيروان أماكن يحتمى بها من عاصفة عصر الطوائف الثالث فازدهرت الحركة الحديثية بهذه المراكز نسبيا بفضل ما دخلها من علم الأندلس ورجالها قبل أن يواصل الكثير منهم رحلته إلى مصر بالمشرق كما سنرى.

4 – عودة انتشار الاشتغال بفقه الفروع في المذهب المالكي وتشجيعه من طرف الدولة ببناء المدارس والمساجد والرباطات العلمية واستنساخ كتبه ومؤلفاته كما كان الشأن زمن المرابطين.

5 – رحل كثير ممن عني بفقه الحديث عن موطنهم واستقروا في مدن وحواضر المشرق ولم يرجعوا مفضلين المجاورة والتدريس هناك إلى أن حضرتهم الوفاة.

6 – نكبة العلم والعلماء والأمة جمعاء التي قضى الله بها حين غرق أسطول أبي الحسن المريني الذي كان يصحب في عودته من إفريقية متوجها إلى تلمسان نحو أربعمائة من العلماء فلم ينج سواه وبعض الحريم.

هذه هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور حالة الانحسار والركود في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي والتي سنرصد أثرها من خلال صور ونماذج من مجالس العلم السائدة في هذا العصر وحركة التأليف في فقه الحديث وعلمائه.

2 – أشهر من عرف بفقه الحديث في هذه الفترة

رغم سيطرة حالة الركود في مدرسة فقه الحديث التي ذكرنا أسبابها بإيجاز، ورغم رحلة كثير من علماء فقه الحديث إلى المشرق، فقد بقي في القوس منزع –كما يقال–، إذ لا يمكن

أن يخلو جسم هذا الجزء من الأمة من الطائفة القائمة على الحق مصداقا لقول رسول الله ﷺ" لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون"[1].

وأشهر من عرف من فقهاء الحديث في هذه الفترة:

- الإمام محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي أبو عبد الله ت 655هـ الذي كانت له مجالس علم بفاس وسبتة، واشتغل بشرح أحكام عبد الحق الإشبيلي في كتاب سماه"أنوار الأفهام في شرح الأحكام" انتهى فيه إلى كتاب الأقضية[2].

- أبو العباس أحمد بن عمر بن المزين القرطبي ت 656 هـ الذي انتقل إلى الاسكندرية وحدث بها ودرس وأخذ الناس عنه وانتفعوا بكتبه وقد شهر عنه اختصاره لصحيح البخاري وشرحه لصحيح مسلم في كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم[3].

- إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي ابن الكماد ت 663 هـ الذي كان أحفظ أهل زمانه للحديث وأذكر هم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف العالي، يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم عن أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الظاهر، خرج من إشبيلية قبل خروج أهلها واستقر بسبتة يتكلم عن الحديث وفقهه كل يوم" قال فيه الذهبي "الحافظ الحجة محدث المغرب"[4].

- عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي المحدث الراوية العمدة المقرئ الولي الصالح الزاهد العارف بالله مؤلف مختصر البخاري وشرحه بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها، المتوفي بمصر سنة 695 هـ[5].

أحمد بن فرح اللخمي الاشبيلي نزيل دمشق الفقيه الشافعي من علماء الحديث الذي شرح الأربعين النووية ت 699 هـ[6].

---

(1) رواه البخاري في كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة.
(2) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، ج 1، ص 365.
(3) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 241.
(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج4، ص 1459 .
(5) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص : 140.
(6) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 194.

محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي ت 700 هـ صاحب كتاب "حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" و"الروض الأنيق في شرح الموطأ"[1].

- عمر بن علي بن الزهراء الورياغلي الفاسي ت بعد 710 هـ صاحب كتاب "الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار وذكر الرواة البررة الأخيار" الذي ألفه في خمس سنين وسبعة أشهر وانتهى منه سنة وفاته[2].

وآخر من اشتهر في هذا العصر، هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي صاحب الرحله ومؤلف كتاب "السنن الأبين في السند المعنعن" و"ترجمان التراجم في وجه مناسبة تراجم البخاري" و"إفادة النصيح" تـ 721هـ[3].

3 – صور من مجالس العلم السائدة في هذه المرحلة

حين انحسر دور المحدثين في الحركة العلمية في هذا العصر، انتصب فيها فقهاء الفروع على مذهب مالك الذي عادوا إلى سيرتهم الأولى زمن المرابطين.

كما انتصب فيها للوعظ من بضاعته في الحديث مزجاة، فأكثر من الرقائق الممزوجة بما ضعف وشذ من الأحاديث والأخبار، ومثل هؤلاء انصاع لهم العامة وملأوا مجالسهم، لولا أن الله كان يبعث بين الفينة والأخرى من يرد الأمر إلى نصابه.

وقد حفظت لنا المصادر صورا من واقع مجالس العلم في هذا العصر نورد منها النماذج الآتية.

ففي ترجمة أبي العباس أحمد بن عيسى بن عبد الرحمن الغماري ت **682**هـ يقول صاحب عنوان الدراية "وكان ممن يستفاد بالنظر إليه والمثول بين يديه، وكانت دروسه منفتحة الإيراد عذبة المورد بقريب ما يستفاد. حضرت دروسه وشاهدتها، كان يبدأ بين يديه

(1) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 216.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 56.
(3) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 2، ص 289.

رحمه الله بقراءة الرقائق أولا وبعد ذلك بالفقه وأصول الفقه، وكان يقرأ التهذيب في اختصار المدونة لابن البراذعي عليه، ويقرأ الجلاب (كتاب التفريع للجلاب ت 378 هـ) فيكثر البحث، وتحتد القرائح ويجيء بالمسألة الخلافية فيرتضي أحد وجهيها فيبحث عليه إلى أن يظهر الرجحان ويقع التسليم، ثم يأخذ الطرف الآخر ويلزم أصحابه ما كان هو يناظر عليه، فلا يزال إلى أن يظهر الرجحان في ذلك الطرف ويقع التسليم أيضا، وهذه من حدة فكره وجودة نظره"[1].

وفي ترجمة أبي العباس أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي ت 678 هـ قال "ولما دخلت حاضره إفريقية اجتمع جمع من الطلبة وكلفوني بالجلوس للإقراء فأسعفتهم بذلك، وسرت إليه فأعلمته بالقضية وسألته هل تقع البداية في السبت أو يوم الأحد فقال لي رحمه الله : "من أشياخي رحمهم الله من كان يختار البداية يوم السبت ومنهم من كان يوم الأحد ولم يجبني بالتعيين، وخرج عن خاطري في الوقت أن أسأله عن اختياره لنفسه كيف كان، وسألته رحمه الله عن اختيارات أصحابنا المتأخرين من الفقهاء كاللخمي وابن بشير وغيرهما. هل تُحكى أقوالا عن المذهب فيقال مثلا في المذهب ثلاثة أقوال بما يقوله اللخمي أولا؟ فقال لي إنما تكون الحكاية بحسب الواقع، فيقال في المذهب قولان وقال اللخمي كذا. أو فلان يعزى إليه ما قال، وسألت عن هذه القضية شيخنا الفقيه أبا القاسم بن زيتون فقال لي : نعم يحكى قول اللخمي وغيره قولا في المذهب كما يحكى قول من تقدم من الفقهاء قولا في المذهب، وهذان الجوابان جيدان، أما جواب الفقيه أبي العباس فإنه مبني على سبيل النظر كأنه رأى أن كل جواب مبني على أصول مذهب مالك طريقته بأنه من مذهبه المفتي به إنما أفتى على مذهبه فيصح أن تضاف هذه الأقوال إلى المذهب وتعد منه"[2].

وكان أبو عبد الله الودلاوي يدرس المدونة في مسجد مقبرة (زجلو) بسبتة، ويتحرى نقل الشيوخ فكان الطلبة يمسكون الشروحات بين يديه ويملي هو من حفظه كاللخمي وابن يونس والمقدمات وما في معنى ذلك[3].

---

(1) عنوان الدراية : الغبريني، ص 23.
(2) عنوان الدراية : الغبريني، ص 99.
(3) الحركة العلمية في سبتة خلال القرن 7 هـ : إسماعيل الخطيب، ص 95.

ولما قدم الواعظ أبو نعيم بن راضية قافلا من المشرق "مرتبكا في وعظه طرائف تلحينية يركبها على أثبات رقائق أرق من النسيم، ويقرأ بين يديه قراء قد أحكم تدريبهم، فاستجابت العامة له فلما وعظ بإشبيلية وبها ابن الكماد، أنكر ذلك وأبدأ فيها وأعاد، وحمله ذلك على أن وعظ على المنبر على سنن السلف وفعله إلى أن مات فحضرت مجالسه وسمعته يسرد أحاديث ويتبعها بفقه وبيان لما يعرض فيها ويورد من الخلاف ما يلائم الحال"[1].

ولكني أقول إن تيار الرقائق والفروع كان أقوى من تيار ابن الكماد وأترابه في هذا الزمان، فكانت مجالس العلم في الغالب الأعم على ما رأيت من الصور المغرقة في الفروع والجزئيات.

ويكفينا في تقويم حالة الحديث وفقهه ومجالسته في الغرب الإسلامي خلال هذه الفترة التي أسميناها فترة بداية الركود والانحسار، قول ابن رشيد السبتي وهو أحد محدثي هذا العصر "عَلَى أَنيِّ لَمْ أُوَافِ هَذَا العِلْمَ بِأُفُقِنَا إلاَّ كَاسِدَةً سوقه غامرة سوقه متقلصة بسوقه، قد تلفت بضائعه، ودرست صنائعه وقطع الجهل أسلاكه، ولم يملك العلماء في بلادنا ملاكه، حتى توقفت أنفاسه إشعاعا، وكسفت شموسه، وخسفت بدوره، فلم يلتمحوا له نورا ولا التمعوا شعاعا، فعطلت فوائله، ونثرت فرائله، وتنوسيت مقاصده ومعانيه، وأقفرت معاهده ومغانيه، وكره معانيه، وأحب مناويه، وأخلفت نجومه، ولم تتوقف غيومه، فصوحت حضرته، وصرحت بشكوى الظمأ روضته وغاب عن المتوسد أبراده، وغاصت فلم تبض ببرض بُرْآدَهُ"[2] (هكذا في النص).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في هذا العصر "وقد قل من يعتني بالآثار ومعرفتها في هذا الوقت من مشارق الأرض ومغاربها على رأس السبعمائة، أما المشرق وأقاليمه فقد غلق الباب وانقطع الخطاب والله المستعان، أما بالمغرب وما بقي من جزيرة الأندلس فيندر من يعتني بالرواية فضلا عن الدراية"[3].

---

[1] جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 5.
[2] إفادة النصيح : ابن رشيد، ص 4 و 5.
[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1485.

4 - حركة التأليف في فقه الحديث خلال هذه الفترة

أ – الاشتغال بالجمع والتعليق والإكمال والاختصار

لقد خف في هذا العصر ذلك التأليف الموسوعي في فقه حديث مصادر السنة والتي غالبا ما كانت ثمرة مجالس العلم زمن الازدهار والاستقرار إذا ما استثنينا كتاب الممهد الكبير في شرح الموطأ لابن الزهراء الورياغلي ت 710هـ، وطبعت حركة التأليف في فقه الحديث بالغرب الإسلامي عوض ذلك بالإضافة والاختصار والتعليق على ما اشتهر من مؤلفات في فقه الحديث فيما سبق من العصور.

وكان المحدثون الراحلون إلى المشرق قد وجدوا ظروفا ساعدتهم على الاستقرار والتأليف فألف أبو العباس القرطبي ت 656 هـ كتابه الجليل "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم" في الاسكندرية وألف بن أبي جمرة ت 699 هـ كتابه "بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها" يشرح فيه مختصره لصحيح البخاري، وكلا الكتابين مطبوع متداول اليوم، وشرح ابن فرح اللخمي الإشبيلي نزيل دمشق كتاب "الأربعين النووية"، وقد عكف علماء الغرب الإسلامي على مدارسة المؤلفات السابقة كما ذكرنا بالتعليق والاختصار والإكمال والتأليف في الأجزاء من الحديث المتفرقة هنا وهناك. فقد جمع محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ت 703هـ بين عبد الحق الإشبيلي في أحكامه وابن القطان في تعليقه عليه في كتاب "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" وكتاب المآخذ الحفال السامية سن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من إتمام وإكمال"لابن المواق، وألف في إكمال هذا الأخير ابن رشيد السبتي ت 721 هـ في"بغية النقاد النقلة في ما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فلا تممه ولا أكمله".

وشرح محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي ت655هـ كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي وهو أول شرح وقفت عليه لها إلا أنه مفقود لحد الساعة، وألف محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي "حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" و"الروض الأنيق في شرح الموطأ وشرح الشهاب للقضاعي".

وأكمل محمد بن إبراهيم اليقوري المراكشي ت 707 هـ كتاب الإكمال للقاضي عياض في كتاب سماه إكمال إكمال المعلم.

وشرح الأربعين حديثا موصوله الأسانيد في الرقائق، محمد بن عبد الله بن منظور القيسي الغرناطي ت 750 هـ.

ب – الإشتغال بفقه الأفراد من الأحاديث

ومن أصناف التأليف التي كثر الاهتمام بها في هذه الفترة فقه الأفراد من الحديث، وفي هذا الشأن ألف محمد بن أحمد بن الحاج اللخمي الإشبيلي ت 654 هـ مقالة في معنى حديث "قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" وألف صالح بن يزيد بن شريف النفزي جزءا في حديث جبريل، وعرف عن ابن أبي جمرة صاحب بهجة النفوس ت 695 هـ تأليفه في شرح حديث عبادة "بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا" و"شرح حديث الإفك" و"شرح حديث الإسراء"، وألف محمد بن محمد الصباغ الخزرجي المكناسي ت 749 هـ "الفوائد المستنبطة من حديث يا أبا عمير ما فعل النغير" وبمثل هذه التآليف في فقه الحديث ختمت مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي إنتاجها نهاية القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن الهجري بعد أن انتقل إشعاعها إلى المشرق فأثرت في تآليف فقه الحديث أيما أثر.

5 - انتقال إشعاع مدرسة فقه الحديث المغربية إلى المشرق بعد القرن السابع الهجري

نظرا للأوضاع السياسية والعلمية التي ذكرنا رحل كثير من علماء الحديث المغاربة إلى المشرق وإن كانت أوضاعه ليست بأحسن حال، وهناك سطع نجمهم بالتدريس والإقراء، كما فعل أبو العباس القرطبي ت 656 هـ الذي قال المقري في رحلته : "انتقل إلى المشرق واشتهر وطار صيته وأخذ الناس عنه وانتفعوا بكتبه وقدم مصر وحدث بها واختصر الصحيحين"[1].

[1] نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 615.

وكما فعل تلميذه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي المفسر ت 671هـ الذي خرج عن قرطبة واستقر بمنية الخصيب شمال أسيوط إلى أن توفي بها[1].

وكانت وفاة ابن أبي جمرة صاحب بهجة النفوس بمصر أيضا سنة 695هـ[2].

ونزل أحمد بن الفرج اللخمي الإشبيلي بدمشق إلى أن توفي سنة 699هـ[3].

واستقر عيسى بن مسعود شرف الدين الزواوي الفقيه المالكي المحدث بالقاهرة فدرس بالأزهر ومنها رحل إلى دمشق سنة 707 هـ وعاد بعدها إلى مصر فولي نيابة القضاء بها وولي تدريس الفقه بزاوية المالكية إلى أن توفي بها سنة 743 هـ[4].

و"انتقل أبو بكر بن يوسف الغرناطي ت 663 هـ إلى مكة، وجاور بها إلى أن توفي هناك، وكان من بحور العلم وكبار الحفاظ" وهو صاحب كتاب المسند الغريب الذي جمع فيه مذاهب علماء الحديث"[5].

وهذه الهجرات نحو المشرق والاستقرار به كانت سيفا ذا حدين، فهي من جهة أثرت سلبا في الغرب الإسلامي حين غادر هؤلاء مجالس علمه ومراكزه، ومن جهة ثانية ساهمت بشكل كبير في نقل تراث فقه الحديث المغربي إلى المدرسة المشرقية التي تأثرت كثيرا بنتاج علماء الغرب الإسلامي في شرح البخاري ومسلم وباقي كتب السنة. ويكفي للقارئ أن يتفحص شرح مسلم لشرف الدين النووي ت 676 هـ ليقف على مادة علمية غزيرة منقولة عن الشروح المغربية لصحيح مسلم كالمعلم للمازري وإكماله للقاضي عياض والمفهم لأبي العباس القرطبي والتي دخلت إلى المشرق عن طريق الرحلات العلمية التي قام بها علماء الغرب الإسلامي إلى المشرق ومجالس العلم التي عقدوها هناك على مر العصور.

والمتصفح أيضا لفتح الباري لابن حجر العسقلاني ت 852 هـ يقف على مادة علمية غزيرة منقولة من أصول علماء الغرب الإسلامي في فقه صحيح البخاري كأبي جعفر

---

(1) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 322.
(2) نفسه : ج 4، ص 89.
(3) نفسه : ج 1، ص 194.
(4) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 128.
(5) الأعلام : الزركلي، ج 7، ص 150.

الداودي والمهلب بن أبي صفرة المري، وابن التين الصفاقسي، وغيرهم . وعلى هذا قس مؤلفات مشرقية أخرى مما ينبغي أن تعقد له دراسة مستقلة.

وهذه دعوة موجهة إلى الباحثين لدراسة أثر مدرسة فقه الحديث المغربية في المشرق في بحوث معمقة محررة مدققة ففي ذلك الزاد الوفير من العلم الذي يكشف جهود علماء الغرب الإسلامي وأثرهم في خدمة سنة رسول الله ﷺ.

خلاصة الباب

إن هذه الجولة العلمية في تاريخ مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي مكنتنا من أن نرصد الخلاصات والنتائج الآتية :

- إن مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي نشأت وتطورت في أحضان مذهب الإمام مالك. ومن مجالس علمه خرجت بوادرها الأولى.

- عرف في هذه المدرسة اتجاه إلى الأثر المستقل عن المذهبية شق طريقه فيها على مر تاريخها.

- أسهم مذهب ابن حزم الظاهري ومناظراته لعلماء مذهب مالك من المحدثين في ازدهار المدرسة وزيادة إنتاجها العلمي.

- عرفت حركة التأليف جهودا حثيثة من طرف علماء الغرب الإسلامي فكانوا سباقين إلى التأليف في أحاديث الأحكام والاشتغال الموسوعي بفقه مصادر السنة.

- تأثرت المدرسة بالسياسة العلمية للدول المتعاقبة على الغرب الإسلامي فعرفت محطات بين المد والجزر، ولكنها تكيفت مع مختلف الأحوال وأثر فقهاء الحديث في المسيرة العلمية لهذه الدول.

- انتقل الإنتاج العلمي في فقه الحديث إلى المشرق الإسلامي وأثر في المؤلفات المشرقية خلال هذه الفترة وبعد القرن السابع الهجري.

- برز في هذه المسيرة علماء كبار ذاع صيتهم بالرحلة ومجالس العلم والقضاء والفتوى والتأليف وقد ذكرنا بعضهم في معرض كلامنا عن تاريخ المدرسة عرضا وقد أفردنا لهم معجما تاريخيا في الباب الثاني من هذا البحث نستقصي فيه تراجمهم بتفصيل وترتيب والله المستعان.



الباب الثاني

أعلام فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من القرن ا لثاني إلى نهاية السابع الهجري
ترجمة وتصنيف

مدخل

إذا ما نظرنا إلى كتب التراجم في المكتبة المغربية الأندلسية فإننا نجد مناهج التصنيف تركز على المكان، كتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي وذيوله، وقضاة قرطبة لابن حارث الخشني، والبستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان لابن مريم، وبغية الملتمس للضبي، والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم، وجذوة الاقتباس لابن القاضي وغيرها. أو تركز على تراجم شيوخ المؤلف ومروياته، كالغنية للقاضي عياض ومعجم أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار، أو فهرست ابن عطية وغيرها.

أو تركز على تراجم علماء المذهب، كترتيب المدارك للقاضي عياض والديباج المذهب لابن فرحون وشجرة النور الزكية لابن مخلوف.

ولهذا يحتاج الباحث المختص في نوع محدد من العلوم الشرعية أن يطوف بكل هذه المصادر كي يجمع مادته العلمية، فنحن في حاجة ماسة اليوم إلى معاجم مرتبة بحسب فنون العلم مثل معجم المحدثين ومعجم للمفسرين، ومعجم للفقهاء، ومعجم للمتصوفة بالغرب الإسلامي على مر التاريخ فمثل هذه المعاجم مفيدة جدا في تتبع تطور حركة العلوم الإسلامية.

ولئن كان العالم عندنا مفسرا ومحدثا وفقيها وأديبا ومتكلما في آن، فان هذا لا يمنع من أن يتكرر في غير ما تصنيف شريطة أن يبرز في كل معجم متخصص كافة الشذرات المتفرقة في المصادر المتعلقة بالفن المصنف فيه، ويساعد عصر المعلوميات اليوم على مثل هذا النوع من التصنيف إذ يسهل الفائدة وييسر المادة العلمية لمن أراد أن يختص في دراسة علم من العلوم (أعلامه ومؤلفاته). وقد بدأ التأليف مؤخرا وقف هذا المنهج، ومن ذلك معجم الفقهاء والمحدثين والمفسرين بالمغرب الأقصى ومعلمه القرءان والحديث بالمغرب الأقصى لعبد العزيز بن عبد الله، وهذا الذي سعينا بحمد الله إلى الضرب فيه بسهم، فقررنا أن ننجز معجما لفقهاء الحديث بالغرب

الإسلامي من القرن الثاني إلى نهاية القرن السابع الهجري. حتى نبرز جهودهم في حركة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، وننبه الدارسين والباحثين إلى أعلام مغمورين فتتجه إليهم أقلامهم بالبحث والتنقيب، فكثير من تراث المسلمين في الحديث غائر ليس بظاهر، تكون أولى خطوات البحث فيه قراءة كتب التراجم، التي تجمع فيها المادة العلمية المتعلقة بحياتهم ورحلاتهم ومروياتهم ومجالس علمهم ومؤلفاتهم وتلاميذهم.

* محددات المعجم

"معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى نهاية القرن السابع الهجري" معجم محدد زمانا ومكانا وفنا، فهو معجم لفقهاء الحديث قصدنا منه أن نجمع تراجم المشتغلين بفهم سنه رسول الله ﷺ شرحا وتأليفا ورواية ومجالس علم ، فكل من أسهم في هذا الفن بنصيب فهو داخل في شرطنا، ومن اقتصر على رواية مصادر السنة أو الاشتغال بفنون الحديث الأخرى فهو أوسع من أن يدخل في هذا المعجم.

وهو معجم محدد بداية ونهاية فالبداية هي القرن الثاني الهجري المرحلة التي انتشر فيها الإسلام وتمكن في الغرب الإسلامي من القيروان إلى الأندلس، ونهاية القرن السابع الهجري هي المرحلة التي شهدت بداية انحسار الاهتمام بالاجتهاد في فهم سنة رسول الله ﷺ وخاصة بعد سقوط آخر حاضرة في الأندلس (غرناطة) وبداية ضعف الحركة العلمية في المغرب. كما وضحنا ذلك في بابه.

وهو معجم محدد مكانا بمنطقة الغرب الإسلامي من القيروان إلى الأندلس، ومن قرطبة إلى مراكش. فهي المنطقة التي ضرب أهلها بسهم وافر في فقه الحديث فألفوا شروح السنة الكبرى وخلفوا تراثا لا يضاهي.

*4 منهجي في جمع مادة المعجم وترتيبه

1 - جمع مادة المعجم

لجمع مادة المعجم قمت بدءا بحصر لائحة طويلة من كتب التراجم المتخصصه في الغرب الإسلامي أصالة، والمظان التي قد تحمل تراجم لعلماء الغرب الإسلامي تبعا، ثم اقتفيت أثر ترجمة كل عالم يدخل في شرطي – حسب محددات المعجم- في أغلب الكتب والمصنفات التي وقفت عليها

فاستخرجت أسماء الأعلام المشتغلين بفقه الحديث، واستخرجت معها من المادة العلمية التي تفيد في هذا المجال الشيء الكثير، فاتسعت المادة العلمية عندي، واحتاجت إلى إعمال منهج للتصنيف والترتيب.

2 - معايير انتقاء مصادر الترجمة

تجد للعالم الواحد في المصادر تراجم قلت أو كثرت معلوماتها، فاتخذت معايير لانتقاء مصادر الترجمة بحسب ما يحقق الغرض الذي هو جمع ترجمة متكاملة للعلم تكون منارا للباحثين، فاعتبرت بدءا المصدر الأقرب إلى عصر المؤلف إن وجد، فكل ما كان المصدر قديما كلما كانت المعلومات الموجودة في كتب التراجم المتأخرة عنه عالة عليه.

ثم اعتبرت بعد ذلك المصادر المختصة في المكان (الغرب الإسلامي) لأن كتب التراجم العامة عالة على الخاصة التي ألفت قبلها في الغالب، ثم بعد ذلك وعلى سبيل التوسع اعتبرت مصادر الترجمة العامة الأخرى غير المختصة زمانا ومكانا مجالا للتوسع والإضافة.

3 - عملي في ترتيب المادة العلمية داخل الترجمة

تبعا للمادة العلمية التي جمعتها من المصادر بناء على الترتيب الذي ذكرت فإني أجعل ترجمة المصدر الأقرب إلى عصر المؤلف أصلا ثم أضيف إلى فقراتها ما قد يتوفر في باقي مصادر الترجمة الأخرى القديمة أو الحديثة من معلومات، مركزا على ما يتعلق بفقه الحديث على وجه الخصوص (مجالس علمه- مؤلفاته - مروياته -شيوخه - تلاميذه - رحلاته - مواقفه وغيرها) دون استطراد، لأن مثل هذه المادة العلمية مفيدة جدا في تتبع حركة فقه الحديث في الغرب الإسلامي) وما لا يفيد في ذلك مما يرد عادة في كثير من التراجم كالحكايات والمواقف والأشعار وغيرها استغنيت عنه ولم أذكره حتى لا أخرج عن المقصود.

وكل التراجم التي لا أجد فيها جديدا على ما قد سجل في المصادر المتقدمة لا أحيل عليها في مصادر الترجمة، وهكذا أصوغ الترجمة في قالب جديد مركب أدمج فيه المادة العلمية التي وقفت عليها في سياق واحد مرتبة بحسب الفائدة وبحسب المادة العلمية المتوفرة بدءا باسم المؤلف وكنيته ولقبه وأصله ثم بعض شيوخه فرحلته ومؤلفاته وبعض من أخذ عنه من

تلاميذ وصور من حياته ومجالس علمه ومواقفه إن كانت وأقوال العلماء فيه وهذا هو الترتيب الذي سرت عليه في الغالب الأعم من تراجم هذا المعجم.

4 - عملي في ترتيب التراجم داخل المعجم

اخترت لهذا المعجم ترتيبا تاريخيا يسهل على الباحث الرجوع إلى الترجمة بمجرد معرفته لتاريخ الوفاة . وإن كان الترتيب حسب حروف المعجم أسهل في البحث لأن العثور على الإسم هو المتيسر في الغالب فإن الترتيب التاريخي في مثل هذا المقام أفيد إذ يمكننا من:

أ - معرفة الشيوخ ومن أخذ عنهم من التلاميذ.

ب - معرفة المرويات وأسانيدها وطرق دخولها إلى الغرب الإسلامي والاهتمام بها عبر العصور والأماكن والبلدان مدارسة ورواية.

ج - معرفة تطور الاشتغال بفقه الحديث عبر العصور نشأة وازدهارا وركودا.

د - تصنيف علماء كل عصر زمانا ومكانا.

وهذا المنهج هو الذي مكننا من جمع كثير من المادة العلمية التي اعتمدناها في هذا البحث (فقه الحديث بالغرب الإسلامي) . وإليكم المعجم الذي أحسب أنه جمع مالا يغفل من فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي والله ولي التوفيق.

المعجم

أبو محمد عبد الله بن فروخ الفارسي توفي 175 هجرية

فقيه القيروان في وقته ذكر أبو بكر المالكي في كتاب رياض النفوس أن مولده بالأندلس سنه 115هـ ثم انتقل إلى إفريقية فسكن القيروان وأوطنها. قال القاضي: وإن اسمه كان بالأندلس عبدوسا.. رحل إلى المشرق فلقي جماعه من العلماء والمحدثين كزكريا بن أبي زائدة، وهشام بن حسان، وعبد الملك بن جريج، والأعمش والثوري ومالك بن أنس وأبي حنيفة وغيرهم، فسمع منهم وتفقه بهم، قال أبو بكر: كان اعتماده في الحديث والفقه على مالك بن أنس وبصحبته اشتهر وبه تفقه لكنه كان يميل الى النظر والاستدلال، فربما مال إلى قول أهل العراق فيما تبين له منه الصواب، ثم انصرف إلى إفريقية فأقام بالقيروان يعلم الناس العلم ويحدثهم فانتفع به خلق ثم رحل ثانيا إلى مصر . قال أبو بكر كان رجلا صالحا فاضلا ورعا متواضعا قليل الهيبة للملوك لا يخاف في الله لومة لائم مباينا لأهل البدع حافظا للحديث والفقه . قال أبو العرب كان ممن رحل في طلب العلم فلقي مالكا وسفيان الثوري وغيرهما وكان يكاتب مالكا فيجيبه عن مسائله ، وكان ثقه في حديثه واستعفى من القضاء . وقد خرج له مسلم في صحيحه، وقال البخاري عبد الله بن فروخ سمع منه ابن أبي مريم تعرف وتنكر خراساني وقع بالمغرب . من أخباره أنه أتى مالكا فأجلسه معه في دكان فأتاه سائل من أهل المغرب بمسائل في الجنايات فقرئت عليه قال له مالك أجبهم يا محمد فهم أهل بلدك فقال له ابن فروخ :بحضرتك ؟ قال نعم عزمت عليك.

توفي رحمه الله بمصر إثر منصرفه من الحج وذلك في سنه 175 هـ وقيل سنه ست وسبعين ومائة ودفن بالمقطم[1].

أبو الحسن علي بن زياد التونسي توفي 183 هجرية

أبو الحسن علي بن زياد التونسي ولد بطرابلس ثم انتقل إلى تونس فسكنها "قال أبو العرب علي بن زياد من أهل تونس ثقة مأمون خيار متعبد بارع في الفقه ممن يخشى الله تعالى مع علوه في الفقه سمع مالكا وسفيان الثوري والليث بن سعد وابن لهيعة وغيرهم، وسمع بإفريقية قبل هذا من خالد بن أبي عمران لم يكن بعصره بإفريقية مثله سمع منه البهلول بن راشد وسحنون وأسد ابن الفرات روى عن مالك الموطأ.

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3، ص 544 .

قال أبو سعيد بن يونس هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان المغرب وفسر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه، وكان قد دخل الحجاز والعراق في طلب العلم وهو معلم سحنون الفقه.

قال الشيرازي به تفقه سحنون وله كتب على مذهبه وتفقه بمالك وله " كتاب خير من زنته ذهبا " وهو ثلاثة كتب بيوع ونكاح وطلاق وسماعه من مالك ثلاثة كتب . قال البلخي لم يكن في عصر علي بن زياد أفقه منه ولا أورع، ولم يكن سحنون يعدل به أحدا من علماء إفريقية.

مات علي بن زياد والبهلول بن راشد سنه 183هـ قال ابن مخلوف في الشجرة[1]وقبره بتونس قرب سوق الترك "[2].

أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمان الملقب بشبطون توفي199 هـ

قرطبي سمع من مالك الموطأ وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد، وسمع من القاضي معاوية بن صالح وعبد الله بن عقبة والليث بن سعد وسليمان بن بلال....وسفيان بن عيينة وعمر بن قيس وابن أبي حازم وغيرهم.

وروى عنه يحي بن يحي الموطأ قبل رحيله من الأندلس فأشار عليه زياد بالرحيل الى مالك ما دام حيا وأخذه عنه ففعل. وكان زياد أول من أدخل الى الأندلس موطأ مالك متفقها بالسماع منه ثم تلاه يحي بن يحي ، قال يحي بن يحي: زياد أول من أدخل الأندلس علم السنن ومسائل الحلال والحرام ووجوه الفقه والأحكام، وهو أول من عرف بالسنة في تحويل الأردية عند الاستسقاء، وصاحب الصلاة إذ ذاك المصعب بن عمران فأنكر ذلك وقال هذا نشوة . قال يحي فخرجت بعد ذلك إلى المشرق، ولقيت مالك بن أنس والليث بن سعد ومن دونهما فوجدت سنة تحويل الأردية معروفة عندهم فاشية قال الشيرازي كان أهل المدينة يسمون زيادا فقيه الأندلس.

وله سماع من مالك وكتاب الجامع له. قال ابن عتاب وهو كتاب غريب يشتمل على علم كثير.

توفي سنه ثلاث وقيل أربع وقيل تسع وتسعين ومائة ، ونجب ولده بقرطبة وكان فيهم عدة من أهل الجلالة والفضل والقضاء والعلم والخير [3].

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3 ص 80وما بعدها .

[2] شجرة النور الزكية : ابن مخلوف، ص60.

[3] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3 ص 116 وما بعدها. وقد وردت ترجمة مفصلة لزياد عند ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ترجمة رقم 104، ص91، وسير أعلام النبلاء:ج9، ص311. قال فيه الذهبي:"كان عالما ورعا، مهيبا كبير الشأن، أنظر سير أعلام النبلاء ج9، ص 311 وما بعدها. وذكر هناك بعض مظان ترجمته.

أبو محمد الغازي بن قيس الأموي القرطبي توفي سنة199 هـ

من أهل قرطبة أموي يكنى أبا محمد رحل قديما، فسمع من مالك الموطأ، وسمع من ابن أبي ذئب وابن جريج والأوزاعي وثور بن زيد ومحمد بن وردان وهو أول من أدخل موطأ مالك وقراءة نافع الأندلس فيما قاله أبو عمرو المقرئ.

قال: وشهد مالكا وهو يؤلف الموطأ، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ المدينة وكان يحفظ الموطأ ظاهرا وانصرف إلى الأندلس بعلم عظيم نفع الله به أهلها.

وكان القارئ يقدم ويؤخر فيرد عليه ذلك، وقصد قارئ يوما أن يقدم من أبواب الموطأ ويؤخرها ليرى الناس حفظ الغازي، فأنكر ذلك عليه.

قال أحمد بن عبد البر كان عاقلا نبيلا يروي حديثا كثيرا ويتفقه في المسائل رأسا في علم القرآن روى عنه ابنه وابن حبيب وأصبغ بن خليل وعثمان بن أيوب توفي فيما قبل سنة 199 هـ [1].

قال محمد بن حارث الخشني في ذكر فضل الغازي بن قيس وعلمه "قال أحمد بن خالد، سمعت أصبغ بن خليل يقول: سمعت الغازي بن قيس يقول : "دخلنا المدينة فأتيت مسجد رسول الله ﷺ فركعت ركعتين ثم جلست، فدخل إلي رجل مصروم الشعر –يريد محلوق الشعر– فقعد عند سارية ولم يركع، فقمت إليه وقلت:"يا هذا لو ركعت ركعتين، فإنهما من السنة عند دخول المسجد" قال: فقام وركع ركعتين وجلس وأتى الناس فتحلقوا حواليه، وسألت عنه، فقيل لي:"هذا ابن أبي ذئب" فقلت في نفسي:"إنا لله وإنا إليه راجعون، أنا أعلم بن أبي ذئب السنة"، وقمت إليه معتذرا، وقلت إني والله لم أعرفك، فقال لي:"وأي بأس كان منك ؟ أمرتنا بخير فأطعناك"، قال أحمد: "هكذا يكون العالم المتدين"[2].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3، ص 114 وما بعدها. وانظر شجرة النور الزكية: لابن مخلوف، ص 63.

(2) الفقهاء والمحدثون بالأندلس: ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 393، ص 291، وأعلام النبلاء للذهبي، ج9، ص321 وما بعدها قال فيه:"حفظ الموطأ وقرأ على نافع وضبط عنه اختياره، وهو أول من أدخل قراءة نافع وموطأ مالك إلى الأندلس.



فقهاء الحديث

خلال القرن الثالث الهجري

عيسى بن دينار بن واقد الغافقي الطليطلي توفي 212 هجرية

عيسى بن دينار الغافقي أبو عبد الله : فقيه الأندلس في عصره وأحد علمائها المشهورين أصله من طليطلة سكن قرطبة وقام برحلة في طلب الحديث وعاد فكانت الفتيا تدور عليه بالأندلس لا يتقدمه أحد وكان ورعا عابدا توفي بطليطلة[1]، قال ابن الفرضي "رحل فسمع من ابن القاسم وصحبه وعول عليه وانصرف إلى الأندلس فكانت الفتيا تدور عليه لا يتقدمه أحد في وقته ، قال يحي ابن مالك بن عائذ سمعت محمد بن عبد الملك بن أيمن يقول : كان عيسى بن دينار عالما متفننا مفتقا، وهو الذي علم مسائل أهل مصرنا وفتقها وكان أفقه من يحي على جلالة قدر يحي بن يحي وعظمته، وأخبرني عبد الله بن محمد بن علي قال سمعت محمد بن عمر بن لبابة يقول سمعت أبا زيد عبد الرحمان بن إبراهيم يقول :خرجت إلى المشرق ومعي كتاب البيوع من سماع عيسى بن دينار فأريته ابن الملجشون وقرأته عليه فصلا فصلا فكان لا يمر بفصل إلا قال أحسن والله عيساك هذا.

وكان محمد بن عمر بن لبابة يقول فقيه الأندلس عيسى بن دينار وعالمها عبد الملك بن حبيب، وعاقلها يحي بن يحي(2).

قال الضبي. كان إماما في الفقه على مذهب مالك بن أنس وعلى طريقه عالية من الزهد والعبادة يقال إنه صلى أربعين سنة الصبح بوضوء العتمة، وكان يعجبه ترك الرأي والأخذ بالحديث.

أخبرنا أبو محمد علي بن أحمد قال نا الكناني قال أخبرني أحمد بن حنبل قال نا خالد بن سعد قال أخبرني محمد بن عمر بن لبابة عن أبان بن عيسى بن دينار أن أباه عيسى بن دينار كان قد أجمع في آخر أيامه على أن يدع الفتيا بالرأي ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيرها حتى أعجلته المنية عن ذلك[3].

واتهم عيسى يوم الهيج فاستخفى وأمنه الحكم بن هشام فرجع، نقل ابن حارث الخشني نث الرسالة التي أمن بها الأمير الحكم ابن هشام عيسى بن دينار الغافقي جاء فيها "كتاب من الحكم ابن هشام لعيسى بن دينار، أني أمنته على دمه وماله وشعره وبشره، وأذنت له في اللحاق ببلده أو حيث أحب المقام من جميع كورنا وجعلت له بذلك عهد الله عز وجل وذمته، وذمة النبيئين، وذمة محمد ﷺ، وذمة الخلفاء رضي الله عنهم، أن لا أتعقبه بمكروه ، ولا أقدم له في سوء ولا أؤخر، ما وفى واستقام وناصح، ولم يحدث حدثا ينقض به

---

(1) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 102.

(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج2، ص 556.

(3) بغية الملتمس : للضبي، ج2، ص 525 .

ما فعلت به، والله عز وجل على ذلك شهيد وبه وكيل[1]. وكان عيسى عابدا فاضلا ورعا كانوا يرون أنه مجاب الدعوة. قال أحمد توفي عيسى بن دينار سنة **212** هـ بطليطلة وقبره هناك[2].

عبد الملك بن حبيب الإلبيري توفي 238 هجرية

عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن هاجمة[3] بن عباس بن مردان بن عامر السلمي يكنى أبا مروان، كان بإلبيرة وسكن قرطبة روى عن صعصعة بن سلام والغازي بن قيس وزياد بن عبد الرحمن ورحل فسمع من عبد الملك بن الماجشون، ومطرف بن عبد الله وإبراهيم بن المنذر الجذامي وأصبغ بن الفرج وأسد بن موسى وجماعة سواهم كثير، وانصرف إلى الأندلس وقد جمع علما عظيما، وكان مشاورا مع يحي بن يحي وسعيد بن حسان وكان حافظا للفقه على مذهب المدنيين نبيلا فيه، وله مؤلفات في الفقه والتواريخ والأدب كثيرة حسان منها كتاب الواضحة لم يؤلف مثلها[4]، قال الضبي"وله في الفقه كتاب كبير يسمى بالواضحة في الحديث والمسائل على أبواب الفقه[5].

قال ابن خير في فهرسته "كتاب شرح الحديث لعبد الملك بن حبيب رحمه الله وذكر سنده في رواية المؤلف ثم قال: وهو عشرة أجزاء الأول منها شرح الموطأ والثاني شرح جامع الموطأ والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي عليه السلام، وأخذ كتب أبي عبيد إلا أنه خلطها بتقديم وتأخير وانتحلها ورد على أبي عبيد في أشياء أكثرها تحامل فيها عليه، ثم ذكر على هذا النحو أحاديث الصحابة والتابعين وختم كتب الشرح وهو العاشر منها بكتاب سماه طبقات العلماء وشرح من زن منهم بالأهواء وهو كتاب صغير . ذكر ذلك كله أبو عبد الله محمد بن عتاب[6]وله أيضا كتاب الجوامع وكتاب فضل الصحابة وكتاب غريب الحديث وكتاب تفسير الموطأ، وكتاب حروب الإسلام، وكتاب المسجدين، وكتاب سيرة الإمام في الملحدين، وكتاب طبقات الفقهاء والتابعين، وكتاب مصابيح الهدى. وغير ذلك من الكتب المشهورة. ولم يكن لعبد الملك علم بالحديث ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه

---

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 352، ص 271.

(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج1، ص 556. وانظر القاضي عياض في ترتيب المدارك، ج 4، ص 105. وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج 10، ص 439. قال فيه "كان من أوعية الفقه ولكنه قليل الحديث".

(3) وفي أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس لابن حارث الخشني : ابن هلجمة باللام، وذكر له ترجمة مفصلة واسعة. أنظر الترجمة رقم 328، ص 245 وما بعدها.

(4) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 269.

(5) بغية الملتمس : الضبي، ج2 ص490.

(6) الفهرست: ابن خير، ص 201 /202

وذكر عنه أنه كان يتساهل ويحمل على سبيل الإجازة أكثر رواياته (وذكر ابن الفرضي صورا من ذلك).

أخبرنا أحمد بن محمد الجزار الرجل الصالح قال سعيد بن مخلوف قال :سمعت إبراهيم بن قاسم ابن هلال يقول رحم الله عبد الملك بن حبيب فقد كان دابا عن قول مالك . وكان عمر بن عمر بن لبابة يقول عبد الملك بن حبيب عالم الأندلس) ...وذكر ابن الفرضي نصوصا أخرى تبين فضله وعلمه) وقال توفي عبد الملك بن حبيب رحمه الله في أول ولاية الأمير محمد رحمه الله سنة 238[1].

ترجم له الزركلي وقال"له تصانيف كثيرة قيل تزيد على ألف منها ، حروب الإسلام وطبقات الفقهاء والتابعين وطبقات المحدثين وتفسير موطأ مالك والواضحة (مخطوط الخزانة العامة بالرباط) ومصابيح الهدى والفرائض ومكارم الأخلاق والورع (مخطوط) واستفتاح الأندلس (مطبوع) ووصف الفردوس (مخطوط في الأزهرية) ومختصر في الطب مخطوط الخزانة العامة الرباط)والغاية والنهاية (مخطوط) رسالة في24 ورقة أولها ما جاء في فضل المرأة الصالحة (انظر مخطوطات الرباط.) وغير ذلك[2]. وقد صدر هذا الكتاب مطبوعا بتحقيق بد المجيد التركي سنة 1992 تحت عنوان "كتاب أدب النساء الموسوم بكتاب الغاية والنهاية"[3].

أبو عبد الله محمد بن سحنون الإمام توفي 256 هجرية

تفقه بأبيه وسمع من بن أبي حسان وموسى بن معاوية وعبد العزيز بن يحي المدني وغيرهم. ورحل إلى المشرق فلقي بالمدينة أبا مصعب الزهري وابن كاسب وسمع من سلمة بن شبيب.

قال أبو العرب: وكان إماما في الفقه ثقة، وكان عالما بالذب عن مذاهب أهل المدينة عالما بالآثار صحيح الكتاب لم يكن أحذق بفنون العلم منه فيمن علمت. قال ابن دليم وكان الغالب عليه المناظرة وكان يحسن الحجة والذب عن السنة والمذهب قال يحي بن عمر:

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1 ص 459 وقد ذكر ابن فرحون في الديباج كل هذه المؤلفات وترجم للمؤلف ترجمة واسعة وذكر تحامل العلماء عليه : انظر ج 2 ص8 وما بعدها . وانظر الأعلام للزركلي ج 4 ص157. وقد جمع الدكتور محمد حجي ترجمته من الخشني في قضاه قرطبة ص 80 وما بعدها. وترتيب المدارك للقاضي عياض، ج 4، ص 122 وما بعدها. والنباهي في المرقبة العليا : ص 55 وما بعده. والذهبي في تذكرة الحفاظ : ج 2، ص 537 وغيرها. أنظر تراث الأندلس تكشيف وتقديم، ج 1، ص 17 وما بعدها. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي : ج 12، ص 102، قال فيه "كان موصوفا بالحذق في الفقه كبير الشأن بعيد الصيت كثير التصانيف إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن".

(2) الأعلام : الزركلي، ج 4 ص 157 . وانظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص 74

(3) ذكر المحقق أنه اعتمد على نسخة الرباط الوحيدة وصدر الكتاب في طبعته الأولى عند دار الغرب الإسلامي.

كان ابن سحنون من أكثر الناس حجة وألقنهم بها، وكان يناظر أباه، وكان يسمع بعض كتب أبيه في حياته يأخذها الناس عنه قبل خروج أبيه فإذا خرج أبوه قعد مع الناس يسمع معهم من أبيه.

قال ابن الجزار: كان ابن سحنون إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب جامعا لخلال قلما اجتمعت في غيره من الفقه البارع والعلم بالأثر والجدل والحديث والذب عن مذهب أهل الحجاز.

وألف ابن سحنون عشرين كتابا ، منها كتابه في المعلمين ورسالته في السنة وكتاب في تحريم المسكر ورسالة فيمن سب النبي ﷺ ورسالة في أدب المتناظرين جزءان وكتاب تفسير الموطأ أربعة أجزاء وغريب الحديث ثلاثة كتب ومؤلفات أخرى في الرد على أهل البدع والشرك .

توفي محمد بن سحنون رحمه الله رضي عنه بالساحل سنة 256هـ بعد موت أبيه بست عشر سنة [1]. قال الذهبي "لما مات ضربت الخيام على قبره فأقاموا شهرا واقيمت هناك أسواق الطعام ورثته الشعراء وتأسفوا عليه"[2].

يحي بن إبراهيم بن مزين الطليطلي توفي 259 هجرية

قال ابن الفرضي: "يحي بن إبراهيم بن مزين مولى رملة بنت عثمان بن عفان رضي الله عنهم من أهل قرطبة وأصله من طليطلة يكنى أبا زكريا، روى عن عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى ويحي بن يحي وغازي بن قيس ونظرائهم، ورحل إلى المشرق في أيام الأمير عبد الرحمان بن الحكم رحمه الله فلقي بالمدينة مطرف بن عبد الله صاحب مالك بن أنس روى عنه الموطأ ورواه أيضا عن حبيب كاتب مالك، ودخل العراق، فسمع من القعنبي عبد الله بن مسلمة ومن أحمد بن عبد الله بن يونس وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج، وغيره.

وكان حافظا للموطأ، فقيها فيه، وكان مشاورا مع العتبي وابن خالد ونظرائهم، وكان له حظ من علم العربية وألف كتبا حسانا منها. كتاب تفسير الموطأ، وكتاب تسمية الرجال المذكورين فيه وكتاب استقصى فيه علل الموطأ، سماه كتاب المستقصية، وكتاب في فضائل العلم، وكتاب في فضائل القرءان ولم يكن عنده علم بالحديث"/ قلت : وهذا كلام يتناقض

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص 204 وما بعدها . وانظر شجرة النور الزكية ص 70.

[2] انظر ترجمة ابن سحنون عند الذهبي في السير، ج 13، ص 60 وما بعدها قال فيه : "كان محدثا بصيرا بالآثار واسع العلم متحريا متقنا علامة كبير القدر، وكان يناظر أباه".

مع عموم الترجمة /توفي رحمه الله يوم الثلاثاء لإحدى عشر ليلة خلت من جمادى الأولى سنة تسع وخمسين ومائتين.(1)

أبو عبد الرحمان بقي بن مخلد القرطبي ت 276 هجرية

قال ابن الفرضي"من أهل قرطبة سمع من محمد بن عيسى الأعشى ومن يحي بن يحي ورحل إلى المشرق فلقي جماعة من أئمة المحدثين وكبار المسندين منهم إبراهيم بن محمد الشافعي صاحب ابن عيينة وأبو المصعب الزهري وإبراهيم بن المنذر الحزامي ويحي بن عبد الله بن بكير صاحب مالك..

وعبد الله ابن أبي شيبة ..وأحمد بن محمد بن حنبل..وأبو ثور صاحب الشافعي ومحمد بن عمر العدني صاحب بن عيينة وسمع بإفريقية من سحنون ابن سعيد وعون بن يوسف وغيرهم جماعة.

وروي بسنده أن بقيا أخذ عن مائتين وأربعة وثمانين رجلا، قال ابن أبي خيثمة "ما كنا نسميه إلا المكنسة وهل أَحتاج بلد فيه بقي أن يأتي إلى هنا منه أحد، أو كما قال. قال طاهر بن عبد العزيز..حملت مع نفسي جزءا من مسند أبي عبد الرحمان بقي بن مخلد إلى المشرق فأريته محمد بن إسماعيل الصائغ فقال ما اغترف هذا إلا من بحر علم وعجب من كثرة علمه. وذكر بقي أنه لما قدم العراق سمع منه يحي بن بكير سبعة أحاديث وقال "قدمت على سحنون فكان ابنه محمد يسمع علي في داخل بيت سحنون بمحضره.

وبقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثا ورواية. وأنكر عليه أصحابه الأندلسيون عبد الله بن خالد ومحمد بن الحارث وأبو زيد . ما أدخله من كتب الاختلاف وغرائب الحديث وأغروا به السلطان وأخافوه به ثم إن الله بمنه وفضله أظهره عليهم وعصمه منهم فنشر حديثه وقرأ للناس روايته، فمن يومئذ انتشر الحديث بالأندلس ثم تلاه بن وضاح فصارت الأندلس دار حديث وإسناد وانما كان الغالب عليها قبل ذلك حفظ رأي مالك وأصحابه.

وكان مما انفرد به بقي بن مخلد ولم يدخله سواه . مصنف أبي بكر بن أبي شيبه بتمامه وكتاب التاريخ لخليفه بن خياط وكتابه في الطبقات وكتاب سيرة عمر بن عبد العزيز رحمه الله للدورقي، ولبقي بن مخلد تفسير القرءان ومسند النبي ﷺ ليس لأحد مثله.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2 ص 901. وانظر أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس لابن حارث الخشني، ص 370 وما بعدها، قال فيه : "ولم يكن بالأندلس أحفظ لموطأ مالك ومعانيه من يحيى بن إبراهيم بن مزين".
وانظر مؤلفات ابن مزين في فهرسة ابن خير 86-92
وانظر ابن فرحون في الديباج ج 2 ص 361
وانظر الأعلام للزركلي ج 8 ص 134
وانظر شجرة النور الزكية ص 75 وقد وهم في تسميته فسماه يحي بن زكريا .

وكان آخر أصحابه المحدثين عنه عبد الله بن يونس والحسن بن سعد وكان المشاهير من أصحاب ابن وضاح لا يسمعون من بقي للذي كان بين ابن وضاح وبقي من الوحشة.توفي رحمه الله سنه276 هـ"[1].

قال ابن بشكوال "بقي بن مخلد أبو عبد الرحمان من الحفاظ المحدثين وأئمة الدين والزهاد الصالحين رحل إلى المشرق وروى عن الأئمة وأعلام السنة (وذكر جملة منهم) وكتب المصنفات الكبار والمنثور الكثير وبالغ في الجمع والرواية وألف كتبا حسانا تدل على احتفاله واستكثاره. ومنها كتابه في تفسير القرءان الذي قال فيه أبو محمد عن أحمد"اقطع قطعا لا استثناء فيه أنه لم يؤلف في الإسلام مثله ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره"، ومنها في الحديث مصنفه الكبير صنفه على أسماء الصحابة فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ولا بعده مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه في الحديث وجودة شيوخه فإنه روى عن مائتين وأربعة وثمانين رجلا ليس فيهم عشرة ضعفاء وسائرهم أعلام مشاهير، ومنها مصنفه في فتاوى الصحابة والتابعين ومن دونهم الذي أربى فيه علي "مصنف"أبي بكر بن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق بن همام ومصنف سعيد بن منصور وغيرها، فصارت تواليف هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها، وكان متخيرا لا يقلد أحد وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجاريا في مضمار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمان النسائي رحمة الله عليهم. قال أبو سعيد بن يونس في تاريخه أن بقي بن مخلد مات بالأندلس سنه 276هـ (وذكر الاختلاف في ذلك) روي عن بقي جماعة منهم أسلم بن عبد العزيز ومحمد بن القاسم بن محمد والحسن بن سعد بن إدريس ابن رزين الكتامي من أهل المغرب وعبد القادر بن أبي شيبة الأندلسي وعبد الله بن يونس المرادي، وكان مختصا به مكثرا عنه وعنه انتشرت كتب الكبار ولعله آخر من حدث عنه من أصحابه .(ثم ذكر جملة من كراماته رحمه الله في استجابة الدعاء"[2].

---

(1) تاريخ علماء ا لمغرب : ابن الفرضي، ج 1 ص 169 وما بعدها. وانظر ترجمة مفصلة لبقي، في كتاب أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس لابن حارث الخشني حيث ذكر هناك أنه "كان يلتزم مذهب مالك في الفتوى، وإن كان يميل في خاصة نفسه إلى الحديث والنظر"، انظر ترجمة رقم 58 ص 149 وما بعدها.
وذكره الذهبي في السير وقال فيه : "القدوة شيخ الإسلام أبو عبد الرحمان الأندلسي القرطبي الحافظ صاحب التفسير والمسند اللذان لا نظير لهما" ج 13، ص 275 وما بعدها، أنظر بعض مصادر ترجمته الأخرى هناك في هامش التحقيق.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج1 ص 117 وما بعدها. جذوة المقتبس : والحميدي، ج1 ص 275 وما بعدها. بغية الملتمس : والضبي، ص 301 والغريب أن الذهبي رغم أنه ترجم له في تذكرة الحفاظ إلا أنه لم يذكر له كتابا ج2 ص 629.

قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار البياني توفي 278 هجرية

قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك من أهل قرطبة يكنى أبا محمد، رحل فسمع من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبي إبراهيم المزني، ومحمد بن عبد الرحيم الرقي وإبراهيم بن محمد الشافعي، والحارث بن مسكين وأبي الطاهر أحمد بن عمر بن السرح ويونس بن عبد الأعلى وإبراهيم بن المنذر الحزامي وغيرهم ، ولزم محمد بن عبد الله بن الحكم للتفقه والمناظرة وصحبه وتحقق به وبالمزني وكان يذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد ويميل إلى مذهب الشافعي . أخبرني العباس بن أصبغ قال حدثني محمد بن قاسم قال: قلت لأبي يا أبت أوصني فقال أوصيك بكتاب الله فلا تنس حظك منه، واقرأ منه كل يوم جزءا واجعل ذلك عليك واجبا، وإذا أردت أن تأخذ من هذا الأمر بحظ –يعني الفقه – فعليك برأي الشافعي فإني رأيته أقل خطأ. ولم يكن بالأندلس مثل قاسم بن محمد في حسن النظر والبصر والحجة.

قال أحمد: سمعت أحمد بن خالد ومحمد بن عمر بن لبابة يقولان: ما رأينا أفقه من قاسم بن محمد ممن دخل الأندلس من أهل الرحل، وقال بقي بن مخلد..قاسم بن محمد أعلم من محمد بن عبد الله بن الحكم الذي كان يقول "لم يقدم علينا من الأندلس أحدا أعلم من قاسم بن محمد ولقد عاتبته في حين انصرافه إلى الأندلس فقلت له أقم عندنا فإنها تعقد لك هاهنا رياسة ويحتاج الناس إليك فقال: لا بد لي من الوطن. وأخبرني إسماعيل قال أخبرني خالد قال سمعت سعيد بن عثمان الأعناقي يقول قال لي أحمد ابن صالح الكوفي: قدم علينا من بلدكم رجل يسمى قاسم بن محمد، فرأيت رجلا فقيها. وألف قاسم بن محمد في الرد على يحيى بن إبراهيم بن مزين وعبد الله بن خالد والعتبي. كتابا نبيلا يدل على علم، وله كتاب في خبر الواحد شريف، وكان يلي وثائق الأمير محمد رحمه الله طول أيامه روى عنه محمد بن عمر بن لبابة وسعيد بن عثمان الأعناقي وأحمد بن خالد ومحمد بن عبد الملك بن أيمن وابن الزراد وابنه محمد بن قاسم في جماعة سواهم. قال الرازي: توفي قاسم بن محمد سنه سبع وسبعين ومائتين [1]. قال الزركلي من أعلام الفقهاء والمحدثين في الأندلس كان مولى للخليفة الوليد بن عبد الملك وهو أحد المجتهدين. يذهب مذهب الحجة والنظر. له كتاب الإيضاح في الرد على المقلدين، نسبته إلى بيانة بالأندلس ومولده ووفاته بقرطبة رحل إلى مصر رحلتين [2].

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 599- 600.
[2] الأعلام : الزركلي، ج 5 ، ص 181.

قال الحميدي "محدث يميل إلى قول أبي عبد الله الشافعي رحمه الله ".

ولقاسم بن محمد هذا تواليف في الرد على مخالفيه منها كتاب الإيضاح في الرد على المقلدين، وغيره ويعرف بصاحب الوثائق وهو أشهر به روى عنه ابنه محمد ومحمد بن عمر بن لبابة وأسلم بن عبد العزيز وأحمد بن خالد توفي رحمه الله سنه **278** هـ وقيل سنه ست أو سبع[1].

قال الذهبي "شيخ الفقهاء والمحدثين بالأندلس مع بقي وابن وضاح ..لازم ابن عبد الحكم حتى برع في الفقه وصار إماما مجتهدا لا يقلد أحدا وهو مصنف كتاب الإيضاح في الرد على المقلدين..

ولم يكن بالأندلس مثله في حسن النظر والبصر بالحجة[2]. وقال أحمد بن خالد قلت له أراك تفتي الناس بما لا تعتقد وهذا لا يحل لك قال : إنما سألوني عن مذهب جرى في البلد بعرف فأفتيهم به ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم[3].

محمد بن وضاح القرطبي توفي 278 هـجرية

محمد بن وضاح بن بزيع أبو عبد الله مولى عبد الرحمان بن معاوية بن هشام: محدث من أهل قرطبة رحل إلى المشرق. وأخذ عن كثير من العلماء وعاد إلى الأندلس فحدث مدة طويلة، وانتشر بها عنه علم جم كما يقول الضبي وصنف كتبا منها "العباد والعوابد في الزهد والرقائق، والقطعان في الحديث والبدع والنهي عنها (مطبوع)ومكنون السر ومستخرج العلم، في فقه المالكية، وكتاب ما جاء من الحديث في النظر الى الله تعالى (مخطوط) منه نسخة بخزانة حسين حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي[4].

ذكره ابن الفرضي وقال"رحل الى المشرق رحلتين إحداهما سنه **218** هـ لقي فيها سعيد بن منصور وآدم بن أبي إياس العسقلاني ويحي بن معين وأحمد ابن حنبل وزهير بن حرب وابراهيم بن حسان الأطرابلسي وغيرهم ولم يكن مذهبه في رحلته هذه طلب الحديث وإنما كان من شأنه الزهد وطلب العباد ،ولو سمع في رحلته هذه لكان أرفع أهل زمانه درجة وأعلاهم إسنادا وكانت رحلته هذه قبل رحلة بقي بن مخلد ورحل رحلة ثانية (وذكر جملة من روى عنهم) وسمع بإفريقية من سحنون بن سعيد وعون بن يوسف وسعيد

---

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 524.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج2، ص 648 .

(3) وانظر في الديباج : لابن فرحون، ج2 ص134.

(4) الأعلام : الزركلي، ج5 ص 133 - الفهرست : ابن خير، ص 150و 223 و 255 وبغية الملتمس : للضبي، ج1 ص173.

ابن عبدوس في جماعة كثيرة من البغداديين والمكيين والشاميين والمصريين والقرويين وعدة الرجال الذين سمع منهم في الأمصار **175** رجلا.

وبمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث. وكان عالما بالحديث بصيرا بطرقه متكلما على علله كثير الحكاية عن العباد ورعا زاهدا فقيرا متعففا صابرا على الإسماح محتسبا في نشر علمه سمع الناس منه كثيرا ونفع الله به أهل الأندلس. قال أحمد كان أحمد بن خالد لا يقدم على ابن وضاح أحدا ممن أدرك بالأندلس، وكان يعظمه جدا ويصف عقله وفضله وورعه غير أنه كان ينكر عليه كثرة رده لكثير من الأحاديث، وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول، ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء وهو ثابت من كلامه ﷺ.

وله خطأ كثير محفوظ عنه وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها وكان لا علم عنده بالفقه ولا بالعربية قال ابن وضاح ولدت سنه تسع – يعني وتسعين ومائه أو سنه مائتين وأذكر من الهيج على أشياء (والهيج سنه **202**) وتوفي رحمه الله ليله السبت لأربع بقين من المحرم سنة **287** هـ [1].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 651 وما بعدها. وانظر جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 153 وما بعدها.وابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ت ر 137 ص 122 وما بعدها، حيث ذكر هناك صورا من أغلاطه المنقولة عنه، في ثنايا ترجمة واسعة ذكر فيها أيضا صورا من ورعه وتقواه وصبره في طلب العلم.

فقهاء الحديث
خلال القرن الرابع الهجري

قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي توفي سنة 302 هجرية

قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمان بن مطرف بن سليمان بن يحي العوفي من أهل سرقسطة يكنى أبا محمد. رحل مع أبيه فسمع بمصر من أحمد ابن شعيب النسائي وأحمد بن عمر البزار. وسمع بمكة من عبد الله بن علي بن الجارود ومحمد بن علي الجوهري وغيرهما. وعني بجمع الحديث واللغة هو وأبوه فأدخلا الأندلس علما كثيرا، ويقال إنهما أول من أدخل إلينا كتاب العين. وألف كتابا في شرح الحديث سماه كتاب الدلائل. بلغ فيه الغاية في الإتقان ومات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت بعده. أخبرني العباس بن عمر الوراق قال سمعت إسماعيل بن القاسم البغدادي، يقول. كتبت كتاب الدلائل وما أعلم أنه وضع بالأندلس مثله ولو قال إسماعيل أنه ما وضع في المشرق مثله ما أبعد.

وكان قاسم عالما بالحديث والفقه، متقدما في معرفة الغريب والنحو والشعر وكان مع ذلك ورعا ناسكا بلي بالقضاء بسرقسطة فامتنع عن ذلك ..توفي رحمه الله سنة 302هـ بسرقسطة[1] وفي معرض حديثه عن كتب غريب الحديث قال الكتاني في الرسالة المستطرفة. "وذيل ابن قتيبة لأبي محمد (قاسم بن ثابت) بن حزم العوفي السرقسطي، (نسبة الى سرقسطة" الأندلسي الفقيه المالكي المحدث المشارك لأبيه في رحلته وشيوخه الورع الناسك المجاب الدعوة والمتوفي سنة 302 هـ وهو المسمى بالدلائل فيما أغفله أبو عبيلة وابن قتيبة من غريب الحديث، وفيه قال أبو علي القالي: ما أعلم أنه وضع بالأندلس مثل كتاب الدلائل. قال ابن الفرضي"ولو قال ما وضع مثله في المشرق ما أبعد" مات ولم يكمله فأتمه أبوه أبو القاسم ثابت بن حزم ابن عبد الرحمان بن مطرف السرقسطي الحافظ المشهور. وأفاد منه ابن حجر [2]. ذكر الزركلي أنه توفي سنه 313 هـ وهو خطأ وذكر أن كتاب الدلائل توجد منه نسخة مخطوطة بدمشق [3].

عبد الملك ابن القاضي بن محمد بن بكر السعدي أبو مروان توفي سنة 303 هجرية

قرطبي أصله من طليطلة، وقيل من قلعة رباح نشأ بقرطبة وسمع بها من ابن لبابة وأسلم القاضي والحسن بن سعد وأحمد بن خالد، رحل فسمع بالقيروان من البجلي وأحمد

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي، ج2 ص 605- وانظر جذوة المقتبس : الحميدي، ج2 ص 528هـ

(2) الرسالة المستطرفة: الكتاني، ص 155- عبد العزيز بنعبد الله معلمه القرءان والحديث بالمغرب الأقصى، ص127و180 وانظر نفس المؤلف في معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى ص 41- الذهبي في تذكرة الحفاظ ص 869

(3) الأعلام: الزركلي، ج2 ص 97-الضبي بغية الملتمس ج2 ص 591. وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 19، ص 562. قال فيه : "العلامة الإمام الحافظ أبو القاسم السرقسطي الأندلسي اللغوي صاحب كتاب الدلائل" وانظر مصادر أخرى للترجمة في هامش التحقيق.

بن زياد وسمع بمصر من عبد الرحمان بن محمد اللواز ومحمد ابن زياد ودخل الشام فاستخلفه القاضي ابن المنتاب على القضاء وسمع بمكة من ابن المنذر كثيرا وببغداد من ابن صاعد وغيره وشهد بها مجالس المناظرة وأقام بها ثلاثة أعوام وأقام في رحلته بضعة عشر عاما وأدخل الأندلس علما كثيرا وكان حافظا متفننا نظارا متصرفا في علم الرأي حسن النظر والحجة، ألف في نصرة مذهب مالك تآليف منها كتاب الذريعة إلى علم الشريعة وكتاب الدلائل والأعلام على أصول الأحكام وغيرها من مؤلفاته توفي رحمه الله سنة 303هـ وهو ابن أربع وأربعين سنة ونصف[1].

ثابت بن زيد القرطبي توفي 318 هجرية

ثابت بن زيد بن يحي من أهل قرطبة. عني بالعلم وطلبه. سمع من ابن وضاح والخشني وأحمد ابن إبراهيم الفرضي والأعناقي، وسعيد بن خمير وعمر ابن أبي تمام وليد الأعرج وعبيد الله بن يحي، وغيره.

وله كتاب في فضل الجهاد حسن. وكان يفتي في المسائل، ويعقد الشروط وكان مائلا إلى الحديث توفي رحمه الله سنة 318هـ ذكره خالد [2].

عبد الله بن محمد بن أخي ربيع القرطبي توفي 318 هجرية

عبد الله بن محمد بن حسين يكنى أبا محمد ويعرف بابن أخي ربيع سمع من عبيد الله بن يحي، وأبي صالح وسعيد عثمان الأعناقي وأسلم بن عبد العزيز ومحمد بن عمر بن لبابة وابن أبي تمام وأحمد بن خالد وابن أيمن وغيرهم كثير.

وحج في آخر عمره، فسمع بمصر من جماعة منهم محمد بن زبان وغيره. وسمع بها منه أبو سعيد عبد الرحمان بن أحمد بن يونس الحافظ وأبو إسحاق إبراهيم النسائي القاضي، وغير واحد وكان معتنيا بالحديث، إماما فيه، بصيرا بعلله حسن التأليف للكتب له مؤلفات. روى الناس عنه بالمشرق والأندلس، سمعت أبا محمد عبد الله بن محمد يوثقه ويثني عليه. توفي رحمه الله يوم الثلاثاء سنه 318هـ[3] قال ابن فرحون في الديباج "كان معتنيا بالحديث إماما فيه بصيرا بعلله حسن التأليف فيه وله تآليف في معرفة الرجال وعلل الحديث واختصر مسند بقي الدين بن مخلد وكتاب التفسير له وهو المبتدئ بتأليف كتاب الاستيعاب لأقوال مالك مجردة دون أقوال أصحابه الذي تممه أبو عمر بن المكوي وأبو بكر

---

[1] الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 15 / 16.
[2] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 185.
[3] ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ج 1 ص 386

المعيطي، وثقه أبو محمد الباجي وأثنى عليه وقال أحمد بن سعيد "لم أر مثله وقارا وحلما وسعة في الحديث ومعانيه. وكتب الناس عنه بالمشرق[1].

قال الزركلي"اختصر مسند بقي بن مخلد و تفسيره وله تصانيف[2].

محمد بن فطيس بن واصل الغافقي الالبيري توفي 319 هـ[3]

الإمام الحافظ محدث الأندلس أبوعبد الله محمد بن فطيس بن واصل الغافقي الأندلسي الإليبري. ولد سنة تسع وعشرين ومائتين. وسمع إياد بن عيسى ومحمد بن أحمد العتبي الفقيه وابن مزين وارتحل كما ذكر ابن الفرضي وغيره سنة 57 يعني ومائتين فسمع يونس بن عبد الأعلى وأحمد بن أخي ابن وهب ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وكان يقول لقيت في رحلتي مائتي شيخ، وما رأيت فيهم مثل ابن عبد الحكم، وأخذ بافريقية عن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي وشجرة بن عيسى ويحي بن عون، وأكثر عن أهل الحرم وأهل مصر والقيروان وتفقه بالمزني فأدخل الأندلس علما غزيرا وكان بصيرا بفقه مالك وصارت الرحلة إليه من البلاد وعمر دهرا. صنف كتاب الروع والأهوال، وكتاب الدعاء[4] قال ابن الفرضي كان ضابطا نبيلا صدوقا كانت الرحلة اليه حدثنا عند غير واحد وتوفي سنة 319 هـ

وجملة من مشايخه بمصر – ومكة – وطرابلس – وإفريقية وقال كان محمد بن فطيس نبيلا ضابطا لكتبه ثقة في روايته صدوقا في حديثه. وكانت الرحلة إليه في أليبرة وإلى أحمد بن منصور ثم مات أحمد بن منصور فانصرف بعلو الدرجة ورياسة الإسناد وكان يقصد إليه للسماع بقرطبة وغيرها وقال حدثنا عنه غير واحد توفي وهو ابن تسعين سنة [5].

ذكره ابن فرحون وقال "كان شيخا نبيلا ضابطا لكتبه ثقه صدوقا وإليه كانت الرحلة بألبيرة كان من حفاظ المذهب المتفقهين فيه الجامعين للكتب، إماما، وألف كتاب"الورع عن الربا والأموال" و"تحذير الفتن" وكتاب "الدعاء والذكر". ت سنة 319 هـ[6].

أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي توفي 322 هجرية

أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم بن سليمان يعرف بابن الجباب من أهل قرطبة يكنى أبا عمر سمع من محمد بن وضاح وقاسم بن محمد والخشني وإبراهيم بن قاسم

---

(1) ابن فرحون : الديباج، ج 1، ص 436.

(2) الزركلي في الأعلام، ج 4، ص 112.

(3) أنظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : لابن حارث الخشني، ص 153/152 وما بعدها.

(4) الذهبي تذكرة الحفاظ ج3 ص 802 / الزركلي الأعلام ج6 ص 332 (ذكر مؤلفاته) . وانظر ترجمته عند الذهبي أيضا في سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 79 وما بعدها قال فيه : "الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو عبد الله محدث الأندلس".

(5) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 690.

(6) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 191.

وإبراهيم بن محمد بن باز وجماعة سواهم، ورحل فسمع من علي بن عبد العزيز ومن محمد بن علي الصائغ وأبي بكر أحمد بن عمرو المكي، ودخل صنعاء فسمع بها من الدبري أبي يعقوب، ومن عبيد الله بن محمد الكيشوري وأبي جعفر بن الأعجم والحسن بن عبد الأعلى اليوسي (اليمني) ومحمد بن يوسف الحذاقي ثم قدم الأندلس فكان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث، والعبادة. ت رحمه الله سنة 322هـ[1].

قال الذهبي"الحافظ العلامة شيخ الأندلس أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي المعروف بابن الجباب نسبة إلى بيع الجباب سمع من بقي بن مخلد (وذكر جملة ممن ذكر ابن الفرضي) وسمع منه ابنه محمد ومحمد بن أحمد بن أبي دليم، وعبد الله بن محمد بن علي الباجي وأهل قرطبة، ولد سنة 246هـ وكان فريد عصره ذكره القاضي عياض فقال: كان إماما في فقه مالك وكان في الحديث لا ينازع، سمع منه خلق كثير، وصنف مسند مالك وكتاب الصلاة، وكتاب الإيمان وكتاب قصص الأنبياء[2] وذكر الزركلي كل هذه المؤلفات بعد أن أورد له ترجمة مختصرة[3].

قال الحميدي : جياني الأصل سكن قرطبة كان حافظا متقنا وراوية للحديث مكثرا[4] وذكره ابن فرحون في الديباج وذكر تآليفه التي ذكرت، غير أنه وسم كتاب الصلاة باسم "كتاب فضائل الوضوء والصلاة". وقال كان بالأندلس إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث والعبادة ونقل عن ابن عبد البر قوله فيه" لم يكن في الأندلس أفقه منه [5].

قاسم بن أصبغ البياني توفي 340 هجرية

"قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن واضح بن عطاء مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك بن مروان رحمه الله من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد ويعرف بالبياني. سمع بقرطبة من بقي بن مخلد وأبي عبد الله الخشني ومحمد بن وضاح، ومطرف بن قيس وأصبغ بن خليل وعبد الله بن قاسم بن هلال وعبد الله بن مسرة ومحمد بن عبد الله الغازي.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 76.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 815 .

(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 120.

(4) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 192.وذكره ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس وقال: "كان راوية للحديث جماعا للكتب، حافظا رأي مالك رحمه الله، حسن الفطنة دقيق الذهن في الفقه"، ثم نقل عنه قوله "شبه بعض الناس أصحاب الفقه الذين يميزون الحديث بأصحاب العقاقير والأدوية مع أهل الطب الذين يفصلون فيها ويعرفون لم يصلح كل عقار" الترجمة رقم 15، ص 17.

(5) الديباج المذهب: ابن فرحون، ج 1، ص 159- انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص87 . قال فيه الإمام الفقيه المحدث الحافظ".

ورحل الى المشرق مع محمد بن عبد الملك بن أيمن ومحمد بن زكريا بن أبي عبد الأعلى سنة 274 هـ في إمارة المنذر رحمه الله.

فسمع بمكة من محمد بن إسماعيل الصائغ وعلي بن عبد العزيز وعبد الله ابـن أبـي مسرة، ودخل العراق فلقي من أهل الكوفة. إبراهيم بن أبي العنبس قاضيها وإبراهيم بن عبد الله العبسي القصار. حدثهم عن وكيع . وسمع ببغداد من إسماعيل بن إسحاق قاضـي القضاة وأحمد بن محمد البريني القاضي وأحمد بن زهير بن أبي خيثمة كتـب عنـه تاريخه ومحمد بن إسماعيل الترمذي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلم بن قتيبة سمع منه كثيرا من كتبه.

وسمع بمصر من محمد بن عبد الله العمري ومطلب بن شعيب وغيرهما.

وسمع بالقيروان من أحمد بن يزيد بن المعلم وبكر بن حماد التاهرتي الشاعر وعـدد سواهما كثير مما أذكرهم في الكتاب الكبير الذي أؤمل جمعه على المدن وأتقاصهم فيه إن شاء الله.

وانصرف قاسم إلى الأندلس بعلم كثير ومال إليه الناس في تاريخ أحمد بن زهير (ابن أبي خيثمة) وكتب ابن قتيبة وكانت الموردة عليه في هذه الكتب دون صاحبيه، محمد بن أيمن وابن أبي عبد الأعلى وسمع منه كثيرا من هذه الكتب أمير المؤمنين عبد الرحمان بن محمد قبل ولايته الخلافة ثم سمع منه ولي عهده الحكم –رحمه الله – وإخوته. وطال عمره فسـمع منه الشيوخ والكهول والأحداث ولحق الصغار الكبار في الأخذ عنه وكانت الرحلة إليه في الأندلس وفي المشرق إلى أبي سعيد ابن الأعرابي، وكانا متكافئين في السن. كان مولده سنة 244 وتوفي رحمه الله سنة 340هـ"[1]

قال الذهبي"صنف سننا على منوال سنن أبي داود وصنف مسند مالـك وكتـاب بـر الوالدين وكتاب الصحيح على هيئة صحيح مسلم وله مصنف في الأنساب بديع الحسن، وله كتاب المنتقى في الآثار وغير ذلك وذكروا أنه كان بصيرا بالحـديث ورجالـه رأسـا في العربية. فقيها مشاورا وفي آخر عمره كثر نسيانه ولما اختلط وأحس بذلك قطـع الروايـة صونا لعلمه[2].

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 611 . الضبي : بغية الملتمس، ج 2، ص 589.
[2] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 803 .

ذكره الحميدي وقال:"إمام من أئمة الحديث حافظ مكثر مصنف "صنف في السنن كتابا حسنا، وفي أحكام القرءان على أبواب كتاب إسماعيل بن إسحاق القاضي كتابا جليلا، وله كتاب المجتبى على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى، قل لنا أبو محمد علي بن أحمد وهو خير منه انتقاء وأنقى حديثا وأعلى سندا وأكثر فائدة. وله كتاب في فضائل قريش ، وكتاب في الناسخ والمنسوخ ، وكتاب غرائب حديث مالك بن أنس مما ليس في الموطأ وكتاب في الأنساب في غاية الحسن والإيعاب ..كان أصله من بيانة وسكن قرطبة وبها مات سنة 340هـ عن سن عالية ويقال إنه لم يسمع منه قبل موته بسنين[1].

وفي الرسالة المستطرفة "كتاب المنتقى لأبي محمد قاسم بن أصبغ ..وهو على نحو كتاب المنتقى لابن الجار ود وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات فألفه على أبواب كتابه بأحاديث خرجها عن شيوخه قال أبو محمد بن حزم "وهو خير انتقاء منه "[2]وذكر له المستخرج على الصحيحين[3] واختصره (لأنه لا يحكم بصحة جميع الأحاديث الواردة في المستخرج) وسماه المجتنى بالنون، فيه من الأحاديث المسندة ألفان وأربعمائة وتسعون حديثا في سبعة أجزاء[4]وذكر له غرائب مالك مما ليس في الموطأ[5].

محمد بن عبد الله بن عيشون الطليطلي توفي 341 هجرية

محمد بن عبد الله بن عيشون من أهل طليطلة يكنى أبا عبد الله : كان فقيها حافظا للمسائل وله مختصر في الفقه – وكتاب في توجيه حديث الموطأ.

سمع بطليطلة من وسيم بن سعدون، ووهب بن عيسى، وسمع بقرطبة من أحمد بن خالد ومحمد بن عبد الملك بن أيمن وقاسم بن أصبغ وغيرهم. وله رحلة إلى المشرق لقي فيها جماعة من المحدثين وروى فيها موطأ أبي المصعب عن ابن يزيد الوداني عن أبي المصعب. ورأس بالعلم و شهر به وحمل عنه وتوفي رحمه الله بحاضرة طليطلة يوم الاثنين لتسع خلون من صفر سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة 341هـ[6] ذكره ابن فرحون في الحفاظ المتقدمين في مذهب مالك وقال "وله مختصر مشهور وألف أحاديث مسند مالك ومسندات

---

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 528.
(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25.
(3) المرجع نفسه : ص27.
(4) المرجع نفسه : ص 30 .
(5) المرجع نفسه : ص 130. وانظر ترجمة قاسم أيضا عند ابن فرحون في الديباج، ج 2، ص 145، وابن مخلوف في الشجرة، ص 88 .وقال فيه الإمام الذهبي في السير : "الإمام الحافظ العلامة محدث الأندلس أبو محمد القرطبي مولى بني أمية" أنظر الجزء 15، ص 472 وما بعدها.
(6) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 723.

الحديث وكتاب الإملاء واختصر المدونة [1] ذكره صاحب الإعلام قال "عالم بالحديث من كبار المالكية في عصره أندلسي من أهل طليطلة ووفاته بها له كتب منها. مسند في الحديث وكتاب الإملاء ومختصر وصفه القاضي عياض بأنه مشهور ولعله اختصار المدونة فانه أحد كتبه وله شعر حسن وفي العلماء من يرى أنه أخذ كتب ابن قادم القروي الحنفي ونسبها إلى نفسه [2].

وهب بن مسرة بن مفرج بن حكيم التميمي الحجاري (بالراء) أبو الحزم توفي 346 هجرية

سمع بقرطبة من بن وضاح وابن الفرضي والأعناقي وأحمد بن خالد وقاسم ابن أصبغ والخشني وببلده وادي الحجارة من ابن وهب وابن أبي لخيلة وغيرهم [3].

كان حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث واللغة بصرا حسنا، ضابطا لكتبه مع ورع وفضل، أفتى بموضعه وله أوضاع حسنة واستقدم بكتبه إلى قرطبة وأخرجت إليه أصول ابن وضاح اللائي سمع فيها فسمعت عليه وسمع منه علم كثير. وهو إمام ثقة مأمون وإليه كانت الرحلة حياته ثم انصرف إلى بلده حدث عنه أبو محمد القلعي وأثنى عليه وحدث عنه غير واحد، وكان يتكلم في الحديث وعلله وكان خيرا فاضلا وله كتاب في السنة وإثبات القدر والرؤية والقرءان [4] قال الذهبي"حدث بمسند أبي بكر ابن أبي شيبة، بدت منه هفوة في القدر مات في شعبان سنة 346 رحمه الله تعالى [5].

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي توفي 347 هـ

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي المعروف والده بالقبتوري، الإمام الفقيه الحافظ المحدث الراوية، سمع من قاسم بن أصبغ كثيرا وابن دليم والخشني ورحل للمشرق سنة 337 هـ فسمع بمكة من ابن الأعرابي ولزمه حتى مات والبرقي وأحمد السرافي وغيرهم من شيوخه نحو مائتين وثلاثين شيخا وروى عنه أبو عمر الطلمنكي وأبو الوليد بن الفرضي وغيرهما وكتب تاريخ مصر عن مؤلفه أبي سعيد يونس المذكور وهو من أقرانه وعاد إلى الأندلس سنة 345 هـ وصنف كتابا في الحديث والفقه وفقه التابعين منها فقه الحسن البصري في سبع مجلدات وفقه الزهري في أجزاء كثيرة توفي في رجب سنة 347هـ [6].

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 204.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 224 .
(3) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3، ص 890.
(4) الديباج: ابن فرحون، ج 2، ص 350.
(5) التذكرة: الذهبي، ج 3، ص 890 وانظر الأعلام: الزركلي، ج 8، ص125.
(6) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 89 .

محمد بن اسحاق بن السليم الشذوني توفي 367 هـ

محمد بن إسحاق بن منذر بن إبراهيم بن محمد بن السليم بن أبي عكرمة الداخل إلى الأندلس قاضي الجماعة بقرطبة، قرطبي جليل يكنى أبا بكر. سمع من أحمد بن خالد صغيرا ومن محمد بن عبد الملك بن أيمن ومحمد بن قاسم وعبد الله بن يونس وقاسم بن أصبغ وسعيد بن جابر وأحمد بن دحيم بن خليل.

ورحل سنة اثنتين وثلاثين فسمع بمكة من أبي سعيد ابن الأعرابي وبالمدينة من أبي مروان القاضي المرواني وأبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس النحوي وابن بهزاد الفارسي وأبي العباس السكري ومحمد ابن أيوب الرقي وجماعة سواهم.

وانصرف إلى الأندلس فأقبل على الزهد ودراسة العلم. ثم قدم إلى أحكام المظالم ثم لما مات منذر بن سعيد ولي قضاء قرطبة وذلك سنة 356 هـ وكان حافظا للفقه بصيرا بالاختلاف عالما بالحديث ضابطا لما رواه متصرفا في علم النحو واللغة حسن الخطابة والبلاغة سمعته مرة يخطب فيجيد وكان لين الكلمة سهل الخلق متواضعا وكان مع ذلك ذا غور ونكراء، حدث وسمع منه الناس كثيرا توفي رحمه الله سنة 367هـ وكان يذكر أن مولده سنة 302هـ[1].

ذكره القاضي عياض في الترتيب ونقل أقوال العلماء فيه كابن الفرضي والحميدي وابن مفرج الذي قال فيه:"كان ابن السليم راسخا في العلم مجتهدا في طلبه عالما بالحديث والفقه وقال أبو محمد الباجي : ما رأيت في المحدثين مثله.

ثم قال: وله كتاب التوصيل لما ليس في الموطأ ومختصر كتاب المروزي في الاختلاف وكتاب الخمس في الحديث[2].

يحيى بن شراحيل البلنسي توفي 372 هجرية

يحيى بن شراحيل من أهل بلنسية من ساكني بقيرة يكنى أبا زكريا. كان حافظا للمسائل على مذهب مالك عاقدا للشروط ولم تكن له رواية تشهر عنه، وكان موصوفا بالعلم معدودا في أهله وله كتاب في توجيه حديث الموطأ توفي سنة 372 هـ أو نحوها[3].

يمن بن أحمد بن يمن التجيبي الطليطلي توفي 390 هجرية

قال ابن بشكوال "يمن بن أحمد بن يمن التجيبي من أهل طليطلة يكنى أبا موسى روى عن عبد الرحمن بن عيسى ووهب بن عيسى ومحمد بن وسيم وأخذ بقرطبة عن ابن أبي دليم وابن عون الله وكان بصيرا بالوثائق والإعراب والفرض، وله كتاب التوبة من

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 749 . وجذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 81 .

[2] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 6، ص 280.

[3] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 921 . الأعلام : الزركلي، ج 8، ص 149.

تأليفه وكتاب بر الوالدين خمسة أجزاء توفي يوم الجمعة أول شهر ذي الحجة سنة 390 هـ ذكره ابن شنظير وروى عنه[1].

أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي توفي 392 هجرية

قال ابن الفرضي "عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي من أهل أصيلة يكنى أبـا محمد سمعته يقول: قدمت قرطبة سنة 342 هـ فسمعت بها من أحمد بن مطرف وأحمد بن سعيد ومحمد بن معاوية القرشي وأبو بكر اللؤلـؤي وأبـي إبـراهيم، ورحلـت إلى وادي الحجارة إلى وهب بن مسرة فسمعت منه وأقمت عنله سبعة أشهر.

وكانت رحلتي إلى المشرق في المحرم سنة 351 هـ ودخلت بغداد وصاحب الدولة بها أحمد بن بوية الأقطع، فسمعت بها من أبي بكر الشافعي وأبي علي الصواف وأبي بكـر الأبهري وآخرين، وتفقه هناك بمالك بن أنس ثم وصل إلى الأندلس في آخر أيام المستنصر بالله رحمه الله وقرأ عليه الناس كتاب البخاري رواية أبي زيد المروزي وغير ذلك، وكان حرج الصدر ضيق الخلق وكان عالما بالكلام والنظر منسوبا إلى معرفة الحديث، وجمـع كتابـا في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه كتاب الدلائل على أمهات المسائل وقد حفظت عليه أشياء وقف عليها أصحابنا وعرفوها ت سنة 392 هـ [2].

قال فيه الزركلي عالم بالفقه والحديث من أهل أصيلة (في المغرب) أصله مـن كـورة شذونة ولد فيها ورحل به أبوه إلى أصيلا ويقال ولد بها[3].

ذكره الحميدي وقال فيه من كبار أصحاب الحديث والفقه رحل إلى القيروان ومصـر ومكة من أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي الفقيه صحيح البخاري عن محمد بن يوسف الفربري عنه ثم إلى العراق فسمع في بغداد والكوفة والبصرة وواسـط وأكثر الجمع والرواية. ورجع إلى الأندلس فساد في ذلك، وكان متقنا للفقه والحديث ألف كتابا كبيرا في الدلائل على المسائل فما قصر.

روى عنه أبو محمد علي بن أحمد والمهلب بن أبي صفرة[4].

قال الدارقطني في كتاب الدلائل ما رأيت مثله[5] وترجم له ابن فرحـون في الـديباج وذكر رحلاته وشيوخه وسمى كتابه "بالدليل" وليس الدلائل كما ذكرت كتـب التراجـم

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ، ص 690 وانظر في الأعلام للزركلي، ج 8، ص 209.

(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 426.

(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 63.

(4) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 400.

(5) معجم المحدثين والمفسرين : عبد العزيز بن عبد الله، ص 24. وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 16، ص 560. ونقل أقواله العلماء في تعديله وقال "وله كتاب الدلائل في اختلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي وليس "الدليل" كما ذكر ابن فرحون في الديباج ج1، ص 433.

الأخرى وقال فيه كان متفننا عارفا بالحديث والسنة[1] وكتاب الدلائل هذا شرح فيه الموطأ وذكر فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي[2].

أبو القاسم خلف بن قاسم بن الدباغ القرطبي توفي سنة 393 هجرية يقال له ابن سهلون

خلف بن قاسم بن سهل بن محمد يونس بن الأسود الأزدي من أهل قرطبة يعرف بابن الدباغ يكنى أبا القاسم، سمع بقرطبة... ورحل إلى المشرق سنة 345 هـ فتردد هناك نحو 15 سنة فسمع بمصر من مجموعة من المحدثين بها ... وسمع في كور الشام من جماعة وبعسقلان وبيت المقدس وسمع بدمشق ومكة... وعدد الشيوخ الذين كتب عنهم ولقيهم 236 شيخا.

وعني على ذلك بالقرآن فقرأه على جماعة من أهل القراءات وجوده واستوسع في اكتتاب الحديث، وكان حافظا للحديث عالما بطرقه منسوبا إلى فهمه وسمع الناس منه قديما وألف كتبا حسانا في الزهد وخرج من حديث الأئمة حديث مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج رحمهما الله وغير ذلك. مولده سنة 325 هـ وتوفي سنة 393 هـ[3].

قال فيه الحميدي بعد أن ذكر جملة كبيرة من مشايخه "كان محدثا مكثرا حافظا،... جمع مسند حديث مالك بن أنس ومسند حديث شعبة بن الحجاج وأسماء المعروفين بالكنى من الصحابة والتابعين وسائر المحدثين، وكتاب الخائفين، وأقضية شريح، وزهد بشر بن الحارث وغير ذلك. كان من أعلم الناس برجال الحديث وأكتبهم له وأجمعهم لذلك وللتواريخ وللتفاسير ولم يكن له بصر بالرأي.. وهو محدث الأندلس في وقته[4].

قال الضبي روى عنه أبو عمر بن عبد البر الحافظ فأكثر وكان لا يقدم عليه من شيوخه أحدا قال أبو عمر "أما خلف بن القاسم بن سهل الحافظ فشيخ لنا وشيخ لشيوخنا أبي الوليد ابن الفرضي وغيره[5]. وقد ترجم له الزركلي وذكر كل المؤلفات السابقة[6].

محمد بن عبد الله بن أبي زمنين توفي 399 هجرية

محمد بن عبد الله بن أبي زمنين أبو عبد الله الإلبيري فقيه مقدم وزاهد متبتل، له تواليف متداولة في المواعظ والزهد وأخبار الصالحين على طريقة كتب ابن أبي الدنيا،

---

(1) الديباج : ابن فرحون، ج1، ص 433.
(2) شجرة النور الزكية : ج 1، ص 101.
(3) تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي، ج 1، ص 250.
(4) جذوة المقتبس: الحميدي، ج 1، ص 326.
(5) بغية الملتمس: الضبي، ج 1، ص 354.
(6) الأعلام: الزركلي، ج 2، ص 311.

وأشعاره كثيرة في نحو ذلك وله كتاب في الشروط على مذهب مالك بن أنس روى عنه أبو عبد الله بن عوف وأبو عمر عثمان بن سعيد الأموي (وذكر أبياتا من شعره)[1].

فقيه مالكي من الوعاظ والأدباء، من أهل ألبيرة سكن قرطبة ثم عاد إلى ألبيرة، فتوفي بها سئل لم قيل لكم ابن أبي زمنين فقال لا أدري، له كتب كثيرة في الفقه والمواعظ منها:

أصول السنة مخطوط (قلت وقد طبع)

منتخب الأحكام (مطبوع) زمخطوطاته متعددة منها نسخة بتمكروث رقم **2816**.

تفسير القرآن مخطوط في القرويين رقم **34/40** اختصره من تفسير يحيى بن سلام التميمي كتب سنة **611**هـ والمغرب في اختصار المدونة وشرح مشكلها[2].

وحياة القلوب في الزهد والنصائح المنظومة شعرا، وآداب الإسلام والمهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ والمشتمل في علم الوثائق[3]. قال ابن فرحون "كان من كبار المحدثين والعلماء الراسخين وأجل أهل وقته قدرا في العلم والرواية والحفظ للرأي والتميز للحديث والمعرفة باختلاف العلماء، وكان من كبار الفقهاء والمحدثين الراسخين في العلم إلى زهد وورع واقتفاء لآثار السلف. وكان حسن التأليف ككتاب المنتخب في الأحكام الذي ذاع صيته شرقا وغربا وكتاب المهذب، واختصار شرح ابن مزين للموطأ، وكتاب آداب الإسلام وكتاب أصول السنة وكتاب منتخب الدعاء وغيرها، توفي رحمه الله سنة **399** هـ[4].

عبد الله بن محمد بن ثابت القرطبي توفي 399 هجرية

عبد الله بن محمد بن نصر بن أبيض بن محبوب بن ثابت الأموي النحوي من أهل طليطلة سكن قرطبة واستوطنها، يكنى أبا محمد، روى عن أبي جعفر ابن عون الله وأبي عبد الله بن مفرج، وخلف بن القاسم وعباس بن أصبغ وأبي الحسن علي بن مصلح وهاشم بن يحيى وأبي محمد بن حرب وأبي غالب تمام بن عبد الله وغيرهم كثير، وأجاز أبو العباس تميم بن محمد القيرواني وأبو الحسن زياد بن عبد الرحمن اللؤلؤي القيرواني ومحمد بن القاسم بن مسعدة الحجاري، وأبو ميمونة والصديني[5] الفاسيان وغيرهم.

---

[1] بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 119.
[2] وهو الذي سماه التليدي خطأ (المغرب في شرح الموطأ) انظر تراث المغاربة في الحديث، ص 269.
[3] الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 227.
[4] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 232.
[5] قال إبراهيم الأبياري محقق كتاب الصلة: أن اسم أبي ميمونة هو دارس بن إسماعيل واسم الصديني موسى بن يحيى

وعني بالحديث وجمعه وتقييده وضبطه كان أديبا حافظا نبيلا سمع الناس منه وجمع كتابا في الرد على محمد بن عبد الله بن مسرة أكثر فيه من الحديث والشواهد وهو كتاب كـبير حفيل حدث عنه القاضي أبو عمر بن سميق وحكم ابن محمد وأبو إسحاق وصـاحبه أبـو جعفر وقالا مولده في شعبان سنة **320** هـ وسكناه بمقبرة أبي العباس الوزير بزقاق دحيم وصلاته بمسجد الأمير هشام بن عبد الرحمن توفي رحمه الله سنة **399** هـ أو **400** ذكر ذلك الصاحبان ابن شنظير وابن ميمون[1].

---

(1) ابن بشكوال : الصلة، ج 1، ص 249.

فقهاء الحديث
خلال القرن الخامس الهجري



أحمد بن عبد الملك أبو عمر المعروف بابن المكوي توفي401 هـ

مولى بني أمية شيخ الأندلس في وقته تفقه بأبي إبراهيم وانتهت إليه رئاسة الفقه في الأندلس حتى صار فيها بمنزلة يحيى بن يحيى، واعتلى على الفقهاء ونفذت الأحكام برأيه، وكان لا يداهن السلطان ولا يدع قول الحق، القريب والبعيد عنده في الحق سواء، وكان أحفظ الناس لقول مالك وأصحابه، جمع للحكم أمير المؤمنين كتابا حفيلا في رأي مالك سماه كتاب الاستيعاب، وكان جمعه له مع أبي بكر محمد بن عبد الله القرشي المعيطي، ورفع إلى الحكم فوصلهما بجائزة كبيرة وقدمهما للشورى وانتفع الناس به رحمه الله.

سمع أبو محمد بن الشقاق على قبره يقول:"رحمك الله يا أبا عمر فلقد فضحت الفقهاء في حياتك بقوة حفظك ولتفضحنهم بعد مماتك، أشهد أني ما رأيت قط أحفظ للسنة منك، ولا علم أحد من وجوهها ما علمت، توفي رحمه الله أول انبعاث الفتنة البربرية بقرطبة سنة 401 رضي الله عنه"[1].

أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر الطرابلسي التلمساني توفي 402 هجرية

قال القاضي عياض "أبو جعفر أحد أئمة المالكية بالمغرب كان بطرابلس وبها أملى[2] كتابه في شرح الموطأ ثم انتقل إلى تلمسان وكان فقيها فاضلا متقنا مؤلفا مجيدا له الحظ من الحديث واللسان والنظر ألف كتابه النامي في شرح الموطأ، والواعي في الفقه، والنصيحة في شرح البخاري، والإيضاح في الرد على القدرية، وكان درسه وحده لم يتفقه في أكثر علمه على فقيه مشهور وإنما وصل بإدراكه، حمل عنه أبو عبد الملك البوني وأبو بكر بن محمد بن أبي زيد توفي بتلمسان سنة 402 هـ وقبره عند باب القصبة"[3].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وذكر تآليفه، وعلى خلاف من ترجم له ذكر أن وفاته كانت سنة 440 هـ وقبره عند باب العقبة (كذا) عوض القصبة ولم يذكر كعادته مستنده في ذلك[4].

---

[1] الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 176.

[2] وقد ذكر هناك أن أبا جعفر "أصل" كتابة في شرح الموطأ بطرابلس عوض "أملى" الواردة عند ابن مخلوف في الشجرة. وكلا اللفظين دال على تحقيق أصل الكتاب وتدقيقه والذي يدرج في مجالس العلم والرواية وهو لفظ "أملى".

[3] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص 102، وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 165.

[4] شجرة النور: ابن مخلوف، ص 110 وما بعدها، ومعجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 40.

قال عبد العزيز بن عبد الله في معرض الحديث عن كتبه "صنف كتاب النصيحة على صحيح البخاري وقد نقل عنه ابن عبد البر وابن حجر الذي كان يسميه بالشارح لأنه أول من شرح البخاري، ولكنه انتقده وتتبع زلقاته وغرائبه، نظرا لتفسيره الالفاظ الغريبة بلوازمها دون معانيها الأصلية.

وله أيضا كتاب النامي وهو شرح لموطأ مالك توجد نسخة منه بجامع القرويين رقم **528** ينقصها القليل، ومنه نسخة بالخزانة الحسنية رقم **8178** وقد ألفه بطرابلس الغرب قبل كتابه النصيحة، ولعله أول من شرح البخاري وإن كان كلام القسطلاني (إرشاد الساري ج **1** ص**41**) قد يدل على أنه مسبوق بشرح عصرية أبي سليمان الخطابي ت عام **388** هـ ويوجد كتاب له في الخزانة الحسنية بعنوان الأسئلة والأجوبة **8178** [1].

عبد الرحمن بن فطيس القرطبي توفي 402 هجرية

عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ بن فطيس بن سليمان يكنى أبا المطرف قاضي الجماعة بقرطبة، روى عن أبي جعفر بن عون الله، وأبي عبد الله بن مفرج، وأبي الحسن الأنطاكي المقرئ وغيرهم. وكتب إليه من أهل المشرق أبو يعقوب بن الدخيل من مكة وأبو محمد الحسن بن رشيق من مصر وأبو القاسم الجوهري وغيرهما، وكتب إليه من أهل بغداد أبو الطيب أحمد بن سليمان الحريري وأبو الحسن بن علي بن عمر الدارقطني وأبو بكر الأبهري، وحدث عن جماعة كثيرة سوى من تقدم ذكرهم من رجال الأندلس من القادمين عليها سمع الحديث منهم وكتب عنهم وتكرر عليهم ووالى الاختلاف إليهم (وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء والمسندين حافظا للحديث وعلله منسوبا إلى فهمه وإتقانه عارفا بأسماء رجاله ونقلته يبصر المعدلين منهم والمجرحين، وله مشاركة في سائر العلوم وتقدم في معرفة الآثار والسير والأخبار وعناية كاملة بتقييد السنن والأحاديث المشهورة والحكايات المسندة جامعا لها مجتهدا في سماعها وروايتها وكان حسن الخط جيد الضبط جمع من الكتب في أنواع العلم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره بالأندلس، مع سعة الرواية والحفظ والدراية، وكان يملي الحديث في مسجده ومستمل بين يديه على ما يفعله كبار المحدثين بالمشرق والناس يكتبون عنه، وكان له ستة وراقين ينسخون له دائما، وكان قد رتب لهم راتبا معلوما، وقد أخبر حفيده أنه سمع عمه وغير واحد يقول أن أهل قرطبة اجتمعوا لبيع كتب جده هذا مدة عام كامل في مسجده في الفتنة والغلاء، وانه اجتمع فيها أربعون ألف دينارا قاسمية.

---

[1] معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 165، انظر الحديث عن كتاب النصيحة في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب ليوسف الكتاني، ج 2، ص 579.

وأخبر أيضا أنه كان لا يعير كتابا من أصوله البتة وكان إذا سأله أحد وألحف عليه أعطاه للناسخ فنسخه وقابله ودفعه إلى المستعير فإن صرفه وإلا تركه عنده.

حدث عنه كبار العلماء منهم أبو عمر بن عبد البر، وأبو عبد الله بن عابد، وأبو عمر بن سميق وأبو حفص الزهراوي والطلمنكي وحاتم بن محمد وأبو عمر بن الحذاء، وجمع كتبا حسانا منها القصص والأسباب التي من أجلها نزل القرآن، وكتاب المصابيح في تراجم الصحابة في مائة جزء، وفضائل التابعين لهم بإحسان مائة وخمسون جزءا والناسخ والمنسوخ ثلاثون جزءا وكتاب الإخوة من المحدثين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين. وأعلام النبوة ودلالات الرسالة، وكرامات الصالحين ومعجزاتهم، ومسند حديث محمد بن فطيس، ومسند قاسم بن أصبغ (العوالي) ستون جزءا والكلام على الإجازة والمناولة عدة أجزاء وغير ذلك من تواليفه.

قال أبو مروان بن حيان توفي الوزير القاضي الراوية أبو المطرف بن فطيس صدر الفتنة البربرية 402 هـ وكان مولده سنة 348 هـ [1].

أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي القرطبي توفي403 هـ

عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي يكنى أبا الوليد ويكنى أبا محمد مولده سنة خمسين وثلاثمائة بقرطبة وبها نشأ وتلقى من مشايخ كثر، منهم محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي وأبو محمد بن أسد وخلف ابن قاسم وغيرهم من علماء الأندلس، ثم رحل إلى المشرق سنة 382 هـ للحج فأخذ بمكة عن أبي يعقوب ابن الدخيل وأبي الحسن ابن جهضم، ثم عرج على مصر فأخذ عن أبي بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس، وأبي بكر الخطيبي وأبي محمد الحسن بن إسماعيل الضراب، ومنها إلى القيروان حيث أخذ عن بن أبي زيد الفقيه وأحمد بن نصر الداودي وأبو جعفر أحمد بن دحمون، وعاد بعدها إلى قرطبة وقد تزود الزاد الكثير فأخذ عنه من أهل الأندلس أبو عبد الله الخولاني وأبو عمر بن عبد البر الذي قال في حق شيخه: كان فقيها عالما بجميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجل.

---

(1) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 296. ومعلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 145، والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 105. والديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 478.

انصرف إلى قرطبة وقد جمع علما كثيرا في فنون العلم فصنف كتابه في تاريخ علماء الأندلس بلغ فيه النهاية والغاية من الحفل والإتقان، وجمع كتابا حفيلا في أخبار شعراء الأندلس، وجمع في المؤتلف والمختلف كتابا حسنا وفي مشتبه النسبة كذلك، إلى غير ذلك من جمعه وتصنفه –حدث عنه ابن عبد البر وقال : كان فقيها عالما في جميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجال وله تواليف حسان وكان صاحبي ونظيري، أخذت معه عن أكثر شيوخه وأدرك من الشيوخ ما لم أدركه أنا (وذكر جملة من أشعاره)[1].

قال الضبي:له تاريخ العلماء والرواة في الأندلس وكتاب كبير في المؤتلف والمختلف، كان حافظا متقنا عالما ذا حظ وافر من الأدب[2].

علي بن محمد بن خلف القابسي توفي 403 هجرية

الحافظ المحدث الفقيه الإمام علامة المغرب أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي أخذ بإفريقية عن ابن مسرور الدباغ ودراس ابن إسماعيل الفاسي، وبمصر عن حمزة بن محمد الحافظ وأبي زيد المروزي وهذه الطبقة، ولد سنة **334** هـ وكان حافظا للحديث والعلل بصيرا بالرجال عارفا بالأصلين رأسا في الفقه وكان ضريرا، وكتبه في نهاية الصحة وكان يضبطها له ثقات أصحابه والذي ضبط له الصحيح بمكة على أبي زيد صاحبه أبو محمد الأصيلي.

ذكره حاتم الطرابلسي فقال كان زاهدا ورعا لم أر بالقيروان أحدا إلا معترفا بفضله تفقه عليه أبو عمران الفاسي وأبو القاسم اللبيدي وعتيق السوسي وغيرهم. وله تآليف بديعة ككتاب الممهد في الفقه وأحكام الديانة، والمنقذ من شبه التأويل، وكتاب المنبه للفطن عن غوائل الفتن، وملخص الموطأ وكتاب المناسك والعقائد، وسوى ذلك وإنما قيل له القابسي لأن عمه كان يشد عمامته شدة أهل قابس.

وكان رحمه الله واسع الرواية عالما بالحديث ورجاله وعلله وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية له ملخص الموطأ ينقل عنها بن حجر[3].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 251.

(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 433. جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 396.

(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1080. معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 175. وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 101 وما بعدها. ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص 92.

روى عنه أبو محمد عبد الله بن الوليد بن سعد الأنصاري شيخ الرازي والحافظ أبو عمر الداني.. وعليه كان اعتماد قراء القيروان ثم قطع الإقراء لما بلغه أن تلميذا له أقرأ الوالي، ثم أكمل نفسه في الفقه حتى صار إمام زمانه ت سنة **403** هـ بمدينة القيروان وبات عند قبره خلق كثير رحمه الله تعالى.

أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي توفي 413 هجرية

عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري المعروف بالقنازعي يكنى أبا المطرف، من أهل قرطبة روى عن أبي عيسى الليثي وأبي عبد الله بن الخراز وأبي جعفر ابن عون الله وغيرهم.

رحل إلى المشرق سنة **367** هـ فسمع بالقيروان من أبي عقبة التميمي وأجاز له، ولقي بمصر أبا محمد الحسن بن رشيق العدل فأكثر عنه وأجاز له وذكر عنه أنه روى عن سبعمائة محدث.

ورحل من مصر إلى مكة ولقي بها أبا أحمد الحسن بن علي النيسابوري، وأبا يعقوب يوسف بن إبراهيم، ثم انصرف إلى القيروان فسمع من ابن أبي زيد جملة من تواليفه وأجازه سائرها، وقدم قرطبة سنة **371** هـ ونشر العلم وبثه، وكان عالما وفقيها حافظا متيقظا عالما بتفسير القرآن وأحكامه حلاله وحرامه بصيرا بالحديث حافظا للرأي عارفا بعقد الشروط وله فيها كتاب مختصر حسن، وجمع أيضا في تفسير الموطأ كتابا حسنا[1] ضمنه ما نقله يحيى بن يحيى في موطئه ويحيى بن بكير أيضا في موطئه واختصر تفسير ابن سلام في القرآن.

قال بن بشكوال"قرأت بخط أبي عمر بن مهدي المقرئ قال : كان القنازعي رحمه الله من أهل العلم بالحديث والفقه متكلما على الموطأ مجودا للقرآن توفي رحمه الله سنة **413** هـ قال غيره ومولده سنة **341** هـ[2].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وذكر مؤلفاته مضيفا إليها مختصر وثائق ابن الهندي وله فهرسة[3].

---

(1) الفهرست: ابن خير، ص 87.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 322.
(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 111-112.

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن داود التميمي المعروف بابن الحذاء توفي 416 هجرية

"أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن داود التميمي يعرف بابن الحذاء من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله، روى بقرطبة عن شيوخ كثر ورحل إلى المشرق فحج وسمع بمكة والمدينة ومصر عن جملة من العلماء منهم أبو العلاء بن ماهان الذي سمع منه صحيح البخاري وأخذ بدمياط ولقي بالقيروان ابن أبي زيد القيرواني، فسمع منه وأجاز له ما رواه.

قال أبو علي الغساني كان أبو عبد الله بن الحذاء أحد رجال الأندلس فقها وعلما ونباهة متفننا في العلوم يقظا ممن عني بالآثار وأتقن حملها وميز طرقها وعللها وكان حافظا للفقه بصيرا بالأحكام إلا أن علم الأثر كان أغلب عليه، وكانت له خاصة بالقاضي أبي بكر بن زرب وتفقه معه في الرأي والأحكام وعقد الوثائق وطلب العلم من تاريخ 362هـ ولزم أبا محمد الأصيلي واختص به وانتفع بحجته.

قال ابنه أبو عمر أحمد بن محمد، كان لأبي رحمه الله علم بالحديث والفقه وعبارة الرؤيا ومن تآليفه كتاب التعريف بمن ذكر في موطأ مالك من الرجال والنساء، وكتاب الإنباء على أسماء الله وكتاب البشرى في تأويل الرؤيا عشرة أسفار، وكتاب الخطب في سفرين وغير ذلك، وكان في عداد المشاورين بقرطبة تولى خطة الوثائق السلطانية وتنقل في مدن الأندلس قاضيا ومحدثا إلى أن توفي رحمه الله سنة 416 هـ[1].

قال ابن فرحون كان أبو عبد الله حافظا للرأي متفننا مميزا للحديث ورجاله وغلب عليه الحديث له شرح على الموطأ سماه كتاب الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ ثم ذكر كتبه الآنفة الذكر وقال وتوفي سنة 410 هـ ومولده سنة 347 هـ[2].

قلت : والصواب أن وفاته كانت سنة 416 هـ كما ذكر ابن بشكوال في الصلة ناقلا ذلك عن ابنه أبي عمر أحمد بن محمد بن الحذاء.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج2، ص 505.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 237، وقد ذكر الكتاب القاضي عياض في ترتيب المدارك، ج 8، ص 5.
- الشجرة لابن مخلوف، ص 112،
- الأعلام للزركلي، ج 7، ص 136.

أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف المالكي الحافظ يعرف بابن الفخار توفي 419 هجرية

من أهل قرطبة روى عن أبي عيسى الليثي وأبي جعفر ابن عون الله وأبي جعفر التميمي وأبي محمد الباجي وغيرهم، رحل إلى المشرق وسكن مدينة النبي ﷺ دار مالك بن أنس ومكان شوراه ولقي جماعة من العلماء فذاكرهم وأخذ عنهم، وكان من أهل العلم والذكاء والحفظ والفهم عارفا بمذاهب الأئمة وأقوال العلماء، آكد الروايات، قال الشيخ أبو عمر المقري هو آخر الفقهاء الراسخين العالمين بكتاب الله والسنة بالأندلس توفي رحمه الله سنة **419** هـ.

له رحلة إلى المشرق سمع فيها من أبي الفضل أحمد بن محمد المكي وأبي إسحاق الدينوري وغيرهم حدث عنه ابن أخيه محمد بن عبد الله وقال : فضائله جمة لا تحصى قديم الطلب لقي شيوخا جلة وأخذ عنهم وسمع منهم بالأندلس والمشرق، وحدث عنه أيضا أبو محمد ابن خزرج قال : كان حافظا للحديث حسن الفهم ضابطا لما روى منه ثقة ثبتا فيه، خرج من إشبيلية سنة **410** هـ إلى المشرق وسنه نحو السبعين وتوفي بعسقلان رحمه الله[1].

قال ابن فرحون في ترجمته "قرطبي أحفظ الناس وأحضرهم علما وأسرعهم جوابا وأفقههم باختلاف العلماء وترجيح المذاهب كان حافظا للحديث والأثر مائلا إلى الحجة والنظر، وكان يميل إلى المذهب الشافعي ثم تركه، وكانت له مذاهب أخذ بها في خاصة نفسه خالف فيها أهل قطره فكان يصلي الأشفاع خمسا ويعجل صلاة العصر ولا يرى غسل الذكر كله من المني توفي ببلنسية سنة **419**هـ[2].

قال الزركلي في "الأعلام عالم الأندلس في زمانه ومن أئمة المالكية بقرطبة رحل إلى المشرق فحج وجاور سكن المدينة المنورة، وعاد إلى الأندلس وفر عن قرطبة عند غلبة البربر عليها ونذروا دمه فاستقر ببلنسية إلى أن توفي عن نحو ثمانين سنة له كتب منها :

- التبصرة في الرد على ابن أبي زيد القيرواني
- الرد على أبي عبد الله بن العطار في وثائقه

وكانت له مذاهب أخذ بها في خاصة نفسه خالف فيها أهل قطره"[3].

---

(1) الصلـة : ابن بشكوال، ج 2، ص 510.
(2) الديبـاج : ابن فرحون، ج 2، ص 230.
(3) الأعـلام : الزركلي، ج 6، ص 312.

محمد بن مروان بن زهر الأيادي أبو بكر توفي 422 هجرية

محمد بن مروان بن زهر الأيادي من أهل إشبيلية يكنى أبا بكر، روى بقرطبة عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي، وأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، وأبـي بكـر بـن زرب القاضي، وأبي علي البغدادي، ومحمد بن حارث القروي، وأبي عبيد القاسم الحميري، وأبي محمد الباجي وغيرهم، وكان فقيها حافظا للرأي حاذقا بالفتوى، مقدما في الشورى، من أهل الرواية والدراية، سمع الناس منه كثيرا وحدث عنه جماعة من العلماء مـنهم أبـو عبـد الله الخولاني وقال: كان من أهل العلم والحفظ للمسائل قائما بها مطبوع الفتيا على الأصول وحدث عنه أيضا أبو محمد ابن خزرج وقال : كان فقيها عالما بالحديث والرأي واقفا علـى المسائل مطبوع الفتيا معتنيا بطلب العلم قديما واسع الرواية عن علماء الأنـدلس، تـوفي بطلبيرة سنة422 هـ، وهو ابن ست وثمانين سنة[1].

هشام بن عبد الرحمن بن الصابوني القرطبي توفي سنة423هـ

أبو الوليد هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله يعرف بابن الصابوني من أهل قرطبـة رحل إلى المشرق فأدى الفريضة وروى هناك عن أبي الحسن القابسي وأبي الفضل الهروي وأحمد بن نصر الداودي وغيرهم وكان جيد المعرفة حسن الشروع في الفقه والحديث دؤوبا على النسخ جماعة للكتب جيد الخط وله كتاب في تفسير البخاري على حروف المعجم كثير الفائدة توفي سنة 23 هـ[2] .

أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن الصفار القرطبي توفي 429 هجرية

يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد بن عبد الله أبو الوليد المعروف بابن الصفار[3] قاضي الجماعة بقرطبة روى عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي، وأبي جعفر ابن عون الله وابن مفرج وأبي محمد الباجي وابن عائذ وأبي بكر الزبيدي، وغيرهم كثير، سمع منهم وكتب عنهم العلم.

وكتب إليه من أهل المشرق أبو يعقوب ابن الدخيل وأبو الحسن بن جهضم المكيان، والحسن بن رشيق وأبو الحسن الدارقطني الحافظ.

---

(1) الصلــة : ابن بشكوال، ج 2، ص 514.

(2) الصلــة : ابن بشكوال، ج 2، ص 650.

- الأعــلام : الزركلي، ج 8، ص 86.

(3) الديباج المذهب : (ابن القصار) ج 2، ص 374 والصواب عند ابن بشكوال فهو التقدم.

تقلد عدة مهام كالقضاء والشورى والوزارة، قال صاحبه أبو محمد مهلي، كان نفعه الله من أهل العلم بالحديث والفقه كثير الأخذ عن الشيوخ، ومن تآليفه كتاب فضائل المنقطعين إلى الله عز وجل، وكتاب التسلي عن الدنيا بتأميل خير الآخرة، وكتاب فضائل المتهجدين وغيرهما من كتب الزهد والرقائق.

روى عنه مشاهير العلماء كمكي بن أبي طالب وابن عائذ وأبو عمر بن الحذاء وأبو عمر بن سميق وأبو محمد بن حزم وأبو القاسم حاتم وأبو الوليد الباجي وأبو عبد الله الخولاني وابن الفرح وغيرهم كثير توفي رحمه الله سنة **429** هـ وكان مولده سنة **338**هـ[1].

قال الضبي.. كان زاهدا فاضلا يميل إلى التحقيق في التصوف، وله فيه مصنفات منها كتاب المنقطعين إلى الله عز وجل وكتاب المتهجدين وكتاب التسبيب والتقريب (وذكر له أشعارا في الزهد والرقائق)[2].

ذكر له عبد العزيز بن عبد الله كتاب الموعب في شرح الموطأ [3] وذكر له نفس المؤلف في معجم المحدثين والمفسرين[4].

قال الزركلي "قاضي أندلسي من أهل قرطبة من المتصوفة العلماء بالحديث كان قاضيا ببطليوس وأعمالها فخطيبا بجامع الزهراء مع خطة الشورى، وقلده الخليفة هشام بن محمد المرواني القضاء بقرطبة مع الوزارة سنة **419** هـ ثم اقتصر على القضاء إلى أن مات، صنف كتبا منها الموعب في شرح الموطأ وفضائل المنقطعين إلى الله عز وجل، والتسلي عن الدنيا بتأميل خير الآخرة، والابتهاج بمحبة الله تعالى والتيسير والاختصار والتقريب، وفضائل التهجد وجمع مسائل ابن زرب وله نظم حسن في الزهد وما شابهه[5].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وأضاف إلى مؤلفاته في الحديث والزهد والرقائق، كتاب التفسير[6].

أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي توفي 429 هجرية

أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى لب بن يحيى بن محمد بن قرلمان المعافري المقرئ الطلمنكي يكنى أبا عمر أصله منها، سكن قرطبة وروى بها عن أبي جعفر أحمد بن

---

[1] الصلة : بن بشكوال، ج 2، ص 684.
[2] بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 688.
[3] معلمة القرآن والحديث : بنعبد الله، ص 138.
[4] معجم المحدثين والمفسرين : بنعبد الله، ص 42.
[5] الأعلام : الزركلي، ج 8، ص 262.
[6] الشجرة : ابن مخلوف، ص 114.

عون الله وأكثر عنه وعن أبي عبد الله ابن مفرج القاضي وعن أبي محمد الباجي وغيرهم من علماء قرطبة وسائر بلاد الأندلس، رحل إلى المشرق فأخذ بمكة عن شيوخ وقته وبالمدينة ومصر ودمياط والقيروان وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير وكان أحد الأئمة في علم القرآن العظيم قراءاته وإعرابه وأحكامه وناسخه ومنسوخه ومعانيه وجمع كتبا حسانا كثيرة النفع على مذاهب أهل السنة ظهر فيها علمه واستبان فيها فهمه. وكانت له عناية كاملة بعلم الحديث ونقله وروايته وضبطه ومعرفة برجاله وحملته، حافظا للسنن جامعا لها، إماما فيها عارفا بأصول الديانات قديم الطلب للعلم سكن قرطبة وأقرأ الناس بها محتسبا بمسجد متعة منها، ثم خرج إلى الثغر فتجول فيه وانتفع الناس بعلمه وقصد طلمنكة بلده في آخر عمره فتوفي بها قال حاتم بن محمد توفي سنة429هـ وكان مولده سنة 340هـ[1].

ذكره الذهبي وقال "كان رأسا في علم القرآن وحروفه وإعرابه وناسخه ومنسوخه وأحكامه ومعانيه وكان ذا عناية تامة بالحديث ومعرفة الرجال حافظا للسنن إماما عارفا بأصول الديانة عالي الإسناد ذا هدي وسمت .. وكان قاضيا ضابطا شديدا في السنة ونقل عن ابن بشكوال قوله "كان سيفا مجردا على أهل الأهواء والبدع قامعا لهم غيورا على الشريعة شديدا في ذات الله اقرأ الناس الحديث محتسبا وأم بمسجد متعة ..[2].

وذكر له ابن خير كتاب "الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة" وذكر ما درج عليه الصحابة والتابعون وخيار الأئمة[3] والدليل إلى طاعة الجليل فيما تنطوي عليه الجوانح وتباشره بالعمل الجوارح وهو كتاب يوم وليلة[4] والوصول إلى معرفة الأصول[5].

موسى بن عيسى بن أبي حاج الغفجومي يكنى أبا عمران القيرواني توفي 430 هجرية

موسى بن عيسى بن أبي حاج واسمه نجح الغفجومي الفاسي يكنى أبا عمر قدم الأندلس طالبا للعلم فسمع بقرطبة من أبي محمد الأصيلي وأبي عثمان سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان وأبي الفضل أحمد بن قاسم البزار وغيرهم، قال أبو عمر بن عبد البر وكان صاحبي عندهم وأنا دللته عليهم ورحل إلى المشرق فحج حججا وأخذ القراءة عرضا عن أبي الحسن علي بن عمر الحمامي المقرئ وغيره، وسمع بمكة وبمصر والقيروان

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 45. وانظر ترجمته في الديباج المذهب لابن فرحون، ج 1، ص 178.
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1098.
(3) الفهرست : ابن خير، ص 259، وقد ذكر أيضا ابن مخلوف في الشجرة هذا المؤلف ضمن مؤلفاته وأضاف إلى ذلك تفسير القرآن انظر ص 113.
(4) الفهرست : ابن خير، ص 288.
(5) الفهرست : ابن خير، ص 259.

وتوجه إلى بغداد سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وأقرأ بها القرآن أشهرا وشاهد مجلس القاضي أبي بكر بن الطيب، ثم انصرف إلى القيروان وأقرأ الناس بها مدة ثم ترك الإقراء ودارس الفقه وأسمع بها الحديث..

ذكره أبو القاسم حاتم بن محمد وقال لقيته بالقروان في رحلتي سنة اثنتين وأربعمائة وكان من أحفظ الناس وأعلمهم، وكان قد جمع حفظ المذهب المالكي وحفظ حديث النبيﷺ والمعرفة بمعانيه توفي سنة **430** هـ قال بن عبد البر ولدت مع أبي عمران في عام واحد سنة **368** هجرية[1].

ذكره ابن فرحون وقال: أخذ عنه الناس من أقطار المغرب والأندلس واستجازه من لم يلقه وله كتاب التعليق على المدونة كتاب جليل لم يكمله وغير ذلك، وخرج من عوالي حديثه نحو مائة ورقة قال حاتم، "لم ألق أحدا أوسع علما منه ولا أكثر رواية وذكر أن الباقلاني كان يعجبه حفظه ويقول له لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب وكان إذ ذاك بالموصل لاجتمع علم مالك أنت تحفظه وهو ينصره قال توفي أبو عمران سنة **430** هجرية وهو ابن خمس وستين سنة [2].

يحيى بن سعيد بن يحيى بن بكر الرصافي يعرف بابن الطواف توفي سنة 433 هجرية

يحيى بن سعيد بن يحيى بن بكر الرصافي يعرف بابن الطواف من أهل قرطبة يكنى أبا بكر روى عن أبي عبد الله بن مفرج وغيره وسمع بالمشرق من أبي بكر بن إسماعيل وغيره حدث عنه الخولاني وقال: كان من أهل القرآن طالبا للعلم مع الضبط والفهم للحديث والتكرر على الشيوخ بالأندلس والمشرق وقت رحلته وحجه وروايته كثيرة وعنايته مشهورة وكان من أهل السنة مجانبا لأهل البدع وتاركا لها ولأهلها وتوفي بتطيلة سنة **433** هـ وولد في صفر من سنة **355** هـ[3].

المهلب بن أحمد بن أبي صفرة المري توفي 435 هـ

المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة أبو القاسم التميمي فقيه محدث سمع أبا محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي وأبا القاسم يحيى بن علي بن محمد الحضرمي المصري وعبد الوهاب بن الحسن بن منير وغيرهم.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 611.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج2، ص 337.
(3) ابن بشكوال : الصلة، ج 2، ص 666.

له كلام في شرح الموطأ، وفي كتاب الجامع لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مات بعد العشرين والأربعمائة[1].

قال ابن بشكوال "سمع بقرطبة من أبي محمد الأصيلي ورحل إلى المشرق وروى عن أبي ذر الهروي وأبي الحسن علي بن فهر وأبي الحسن علي بن محمد ابن بندار القزويني وأبي الحسن القابسي وغيرهم، حدث عنه أبو عمر بن الحذاء وقال كان أذهن من لقيته وأفصحهم وحدث عنه أيضا أبو عبد الله بن عابد وحاتم بن محمد وغيرهما كثير، وكان من أهل العلم والمعرفة والذكاء والفهم من أهل التفنن في العلوم والعناية الكاملة بها وله كتاب في شرح البخاري أخذه الناس عنه واستقضي بالمرية.

قال ابن مدير توفي المهلب سنة 436 هـ وذكر أنه استقضي بمالقة[2].

ذكره ابن فرحون فقال "سكن المرية، من أهل العلم الراسخين المتقنين في الفقه والحديث والعبادة والنظر ونقل عن أبي الأصبغ بن سهل قوله "كان أبو القاسم من كبار أصحاب الأصيلي وبه حيي كتاب البخاري بالأندلس لأنه قرأه تفقها أيام قراءته وشرحه واختصره اختصارا مشهورا سماه النصيح في اختصار الصحيح علق عنه تعليقا حسنا على البخاري، وسمع منه ابن المرابط وأبو عمر ابن الحذاء وأبو العباس الدلائي وحاتم بن محمد توفي سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة هـ[3]

شك ابن مخلوف في وفاته فقال مات سنة 436 والصواب 435[4] لعدم وجود اختلاف حول هذه السنة عند من ترجموا له قبله.

أحمد بن رشيق المرسي الكاتب توفي بعد 440 هجرية

أحمد بن رشيق الكاتب أبو العباس، كان أبوه من موالي بني شهيد ونشأ هو بمرسيه وانتقل إلى قرطبة وطلب الأدب فبرز فيه وبسق في صناعة الرسائل مع حسن الخط المتفق على نهايته، وتقدم فيهما وشارك في سائر العلوم ومال إلى الفقه والحديث وبلغ من رياسة الدنيا أرفع منزلة، وقدمه الأمير الموفق أبو الجيش مجاهد بن عبد الله العامري على كل من في دولته، لأسباب أكدت له ذلك عنده من المودة والثقة والنصيحة، والصحبة في النشأة، فكان ينظر في أمور الجهة التي كان فيها نظر العدل والسياسة، ويشتغل بالفقه والحديث، ويجمع العلماء الصالحين ويؤثرهم ويصلح الأمور جهده، وما رأينا من أهل الرئاسة من

---

(1) الحميدي : جذوة المقتبس، ج 2، ص 563.
(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 626.
(3) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 346.
(4) الشجرة : ابن مخلوف، ص 114.

يجري مجراه، مع هيبة مفرطة، وتواضع وعلم عرف به مع القدرة مات بعد **440** عن سن عالية.

وله رسائل مجموعة متداولة، منها الرسالة إلى أبي عمران موسى بن عيسى ابن أبي نجح الفاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فقيهي القيروان، في الإصلاح بينهما، وله كلام مدون على تراجم كتاب الصحيح لأبي عبد الله البخاري ومعاني ما أشكل من ذلك، وقد رأيته غير مرة إذا غضب في مجلس الحكم أطرق ثم قام ولم يتكلم بين اثنين، فظننته كان يذهب إلى حديث أبي بكر عن رسول الله ﷺ لا يحكم حاكم بين اثنين وهو غضبان[1].

أبو عبد الملك مروان البوني القرطبي توفي قبل 440 هجرية

مروان بن علي الأسدي القطان من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الملك ويعرف بالبوني وهو خال أبي عمر بن القطان الفقيه فيما أخبرني به أبو الحسن بن مغيث روى بقرطبة عن أبي محمد الأصيلي والقاضي أبي المطرف عبد الرحمن ابن محمد بن فطيس وغيرهما، ورحل إلى المشرق وأخذ عن أبي الحسن القابسي وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي وصحبه مدة خمسة أعوام وأخذ عنه معظم ما عنده من روايته وتواليفه وله كتاب مختصر في تفسير الموطأ هو كثير بأيدي الناس.

روى عنه أبو القاسم حاتم بن محمد وقال "لقيته بالقيروان وشهد معنا المجالس عند أهل العلم بها وكان رجلا حافظا ناقدا في الفقه والحديث وأصله من الأندلس من قرطبة، وقال قرأت عليه تفسيره في الموطأ بعضه وأجاز لي سائره وسائر ما رواه[2].. وذكره الحميدي وقال"كان فقيها محدثا وله كتاب كبير شرح فيه الموطأ، مات قبل **440** هـ[3].

قال ابن فرحون سكن بونه من بلاد إفريقية وكان من الفقهاء المتفننين وذكر تأليفه في شرح الموطأ قال فيه مشهور حسن، رواه عند حاتم الطرابلسي وابن الحذاء[4] عاد إلى عنابة وعكف على التدريس والتأليف إلى أن مات سنة **439** هـ[5].

---

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 195. والبغية للضبي، ج 1، ص 224، والأعلام للزركلي، ج 1، ص 125. والحديث رواه البخاري في كتاب الأحكام، ومسلم في الأقضية، وأحمد في مسند البصريين، والترمذي في كتاب الأحكام، والنسائي في كتاب آداب القضاة، وأبو داود في كتاب الأقضية.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 616 . ابن خير : الفهرست، ص 90.

(3) وانظر جذوة المقتبس : للحميدي، ج 2، ص 546.

(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 339.

(5) انظر : معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 192.

عثمان بن أبي بكر بن حمود بن أحمد الصدفي يكنى أبا عمر ويعرف بالسفاقسي المعروف بابن الضابط توفي 440 هجرية

قدم الأندلس وأسمع الناس بها بعد أن تجول بالمشرق وأخذ عن علمائها ومحدثيها روى عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ، وهو أجل من لقيه من شيوخه وقال : صحبته بأصبهان وكتبت عنه نحو مائة ألف حديث بخطي، وقال لم ألق مثله في العلم والعمل، وعن أبي عبد الله محمد بن علي الحافظ الفسوي، وعن أبي الفضل مبارك بن علي الهراس وعن أبي الحسن محمد بن علي بن صخر وعن أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني وأبي الطيب طاهر ابن عبد الله الطبري وأبي الحسين عبد الملك بن سياوش الكازاروني وأبي بكر المفيد وأبي ذر الهروي وجماعة يطول ذكرهم سمع منهم وكتب عنهم الحديث.

قدم إلى الأندلس سنة ست وثلاثين ودخل قرطبة في هذا التاريخ وحدث عنه علماؤها ومشايخها، وتطوف بسائر بلاد الأندلس نحو العامين، وقدم أيضا قرطبة مرة ثانية سنة 38 فسمع منه.

وكان حافظا للحديث وطرقه وأسماء رجاله ورواته منسوبا إلى معرفته وفهمه، وكان يملي الحديث من حفظة ويتكلم على أسانيده ومعانيه وكان عارفا باللغة والإعراب ذاكر للغريب والآداب وممن عني بالرواية وشهر بالفهم والدراية.

ذكره أبو عمر بن الحذاء في كتاب رجاله الذين لقيهم فقال قدم علينا طليطلة وسنه يومئذ نحو الخمسين وكانت له رواية واسعة ومعه كتب كثيرة من روايته بالعراق والشام والحجاز ومصر وحدث عن أبي عمر علماء الأندلس قاطبة في كل بلد دخله من بلدانها، وهو أول من أدخل كتاب غريب الحديث للخطابي إلى الأندلس ت رحمه الله بعد 440 هـ[1].

علي بن خلف بن بطال القرطبي توفي 444 هجرية

علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال يعرف بابن اللحام يكنى أبا الحسن من أهل قرطبة روى عن أبي المطرف القنازعي، وأبي الوليد يونس بن عبد الله القاضي وأبي محمد بن يونس وغيرهم كان من أهل العلم والمعرفة والفهم مليح الخط حسن الضبط عني

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 408.

بالحديث العناية التامة وأتقن ما قيد منه، شرح صحيح البخاري في عدة أسفار[1] رواه الناس عنه وحدث عنه جماعة من العلماء توفي سنة 449هـ [2].

ذكر الزركلي أن الجزء الأول والثالث والرابع من هذا الشرح يوجد في الأزهرية والثاني في خزانة القروين بفاس والخامس (والأخير منه) في شستربيتي تحت رقم 4785 ومنه قطعة مخطوطة في استنبول أولها باب زيادة الإيمان ونقصانه[3].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وقال: الإمام العالم الحافظ المحدث الراوية الفقيه روى عن ابن أبي صفرة والقنازعي والقاضي يونس بن عبد الله وغيرهم وأخذ عنه جماعة، ألف شرحه المعروف على البخاري والاعتصام في الحديث توفي سنة 444 هـ أو سنة 449"[4]

قلت والثاني أصح لوروده عند ابن بشكوال بدون شك منه.

قاسم بن إبراهيم بن الصابوني القرطبي توفي 446 هجرية

قاسم بن إبراهيم بن قاسم بن يزيد بن يوسف بن يزيد بن معاوية بن إبراهيم بن أغلب بن عبادة بن سعيد بن حارث بن عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي يعرف بابن الصابوني من أهل قرطبة سكن إشبيلية يكنى أبا محمد.

روى بقرطبة عن شيوخها في وقته قال بن خزرج كان من أهل العلم بالقراءات وذا حظ وافر من الفقه والأدب متقدما في فهمه حسن الخط والأدوات ثقة صدوقا توفي بمدينة لبلة وهو حاكمها وخطيبها في عقب شعبان سنة ست وأربعين وأربعمائة ومولده في رمضان سنة 388 هـ ذكره الخولاني وقال: كان من أهل العلم والقرآن والطلب للحديث مع الفهم والتقدم في ذلك والعناية بهذا الصنف قديما وحديثا حسن الخط والأدوات يشبه النقاد وله تواليف حسان في الزهد منها:

كتاب الخمول والتواضع وكتاب اختيار الجليس والصاحب وفضل العلم وفضل الأذان وفضل عاشوراء:وكتاب في المناولة والإجازة في نقل الحديث إلى غير ذلك من تواليفه[5].

---

(1) معجم المحدثين: بنعبد الله، ص 42.

(2) الصلة: ابن بشكوال، 414/2.

وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: للذهبي، ج 18، ص 47، قال فيه: "شارح صحيح البخاري العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري" ونقل كلام ابن بشكوال في تعديله باختصار.

وذكر محقق السير مصادر أخرى لترجمة ابن بطال في الهامش فلتنظر على سبيل التوسع.

(3) الأعلام: للزركلي، ج 4، ص 285.

(4) الشجرة: ابن مخلوف، ص 115.

(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 469. الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 171.

القاسم بن الفتح بن الريولي الحجاري توفي 451 هجرية

القاسم بن الفتح بن محمد بن يوسف من أهل مدينة الفرج يكنى أبا محمد ويعـرف بابن الريولي روى عن أبيه وأبي عمر الطلمنكي وأبي محمد الشنتجيالي ورحل إلى المشرق وأدى الفريضة وروى عن أبي عمران الفاسي وغيره وكان عالما بالحديث ضابطا له عارفـا باختلاف الأئمة، عالما بكتاب الله تعالى عالما بالقراءات السبع متكلما في أنـواع العلـم لم يكن يرى التقليد بل كان مختارا، وله رسائل حسنة، وشرع في جمع الحديث في كتـاب سمـاه الاستيعاب فقطعت عن إتمامه منيته، وكان شاعرا أديبا متقدما في المعارف كلها صادقا ورعا .. قال القاضي أبو القاسم بن صاعد كان أبو محمد القاسم بن الفتح واحد الناس في وقته في العلم والعمل سالكا سبيل السلف في الورع والصدق والبعد عن الهزل، متقدما في علم اللسان والقرآن وأصول الفقه وفروعه ذا حظ جليل من البلاغة ونصيب صالح من قرض الشعر جميل المذهب سديد الطريقة عديم النظير، قال الحميدي "أبو محمد الأريوالي فقيه مشهور عالم زاهد يتفقه الحديث ويتكلم على معانيه (وذكر له أشعارا) قال بن صاعد توفي رحمه الله سنة 450 هـ وهو ابن 63 سنة وكان رحمه الله إماما مختارا ولم يكن مقلدا وكـان عاملا بكتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ متبعا للآثار الصحاح متمسكا بها لا يرى الأخذ على شيء من العلم والدين وثيقة، وكان يقول بالعلة المنصـوص عليهـا والمعقولـة ولا يقـول بالمستنبطة، ومضى عليه دهر يقول بدليل الخطاب، ثم ظهر إليـه فسـاد القـول فيـه فنبـذه وطرحه، توفي في بلده بعد مطالبة جرت عليه من جهة القضاء بها رحمه الله[2].

قاسم بن محمد بن هلال القيسي أبو محمد من أهل طليطلة توفي 458 هجرية

روى من عبدوس بن محمد وأبي إسحاق بن شنظير وأبي جعفر بن ميمون وأبي محمد بن عباس وأبي الحسن التبريزي وابن الفرضي وجماعة كثيرة من أهل الأندلس ورحل إلى المشرق وحج وأخذ عن أبي الحسن بن جهضم وأبـي ذر وغيرهمـا عـني بـالعلم وجمعـه والاجتهاد فيه مع صلاح الحال والفضل المتقدم والانقباض ولزوم المساجد وكثرة الصـلاة

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 470.

قال فيه الذهبي : "كان من أوعية العلم عالما بالحديث بصيرا بالاختلاف والتفسير والقراءات، لم يكن يرى التقليد، وله تآليف كثيرة ونظم وبلاغة، وكان ينطوي على دين وورع وعفة وتقلل، ونقل عن الحميدي قوله : فقيه مشهور عالم زاهد يتفقه بالحديث وله أشعار في الزهد" سير أعلام النبلاء : ج 18، ص 115، وقد ذكر المحقق مصادر أخرى للترجمة في الهامش.

وكان كثير الكتب في الفقه والآثار وحسن الضبط لها ثقة في روايته وكانت لـه حلقـة في الجامع يعظ فيها الناس وكان لا يذكر عنده شيء من أمور الدنيا.

وكان إمـامـا في السنة وسيفا على الأهواء مباينـا لهـم وكـان صليبـا في الحـق تـوفي سنة 458 هـ[1].

علي بن أحمد بن حزم القرطبي توفي سنة 456 هجرية

علي بن أحمد بن حزم بن سعيد بن حزم بن الفارسي يكنى أبا محمد من أهل قرطبة تجول بالأندلس روى عن القاضي يونس بن عبد الله وأبي عمر بن الجسور وغيرهما، قال القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد كان أبو محمد بن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والمعرفـة بالسير والأخبار، ذكر ابنه أبو رافع الفضل ابن علي أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو 400 مجلد تشتمل على قريب من 800 ألف ورقة.

قال الحميدي "كان حافظا لعلوم الحديث وفقهه مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة متفننا في علوم جمة، ذو تآليف كثيرة في كل ما تحقق به في العلوم وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمسندات كثيرا.

قال صاعد كتب إلى أبو محمد بن حزم يقول بخطه "ولدت بقرطبة في الجانب الشرقي سنة 384 هـ ونقلت من خط ابنه أبي رافع أن أباه رحمه الله توفي سنة 456 هـ[2].

قال الحميدي "سمع سماعا جما وأول سماعه من أبي عمر أحمد بن محمد بن الجسور قبل 400هـ وألف في فقه الحديث كتابا كبيرا سماه الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع" أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسـائل الفقه، والحجة لكل طائفة وعليها، والأحاديث الواردة في ذلـك مـن الصـحيح والسـقيم بالأسانيد وبيان ذلك كله وتحقيق القول فيه وله كتاب الإحكام في أصول الأحكام في غاية التقصي وإيراد الحجاج، وكتاب "الفَصْلُ في الملل والأهواء والنحل" وكتـاب في الإجمـاع ومسائله على أبواب الفقه، وكتاب في مراتب العلوم وكيفية طلبها وتعلق بعضها ببعض"

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 473.

[2] الصلة : ابن بشكوال، 415/2. وقد ترجم له الذهبي في السير ترجمة واسعة جمعها من مصادر مختلفة، حيث ذكر أقوال العلماء فيه، وساق كثيرا من آرائه في فقه السنة. ومصادر ترجمته أكثر من أن تحصى، ذكر منها محققوا السير للذهبي حوالي عشرين مصدرا من المشرق والمغرب، انظر ج18، ص 183. وقد جمع ابن عقيل الظاهري ما تعلق بابن حزم من تراجم ودراسات وأبحاث في كتاب سماه : "ابن حزم خلال ألف عام"، مطبوع متداول، وقد اعتمدناه في هذا البحث.

وكتاب إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل وبيان تناقض ما بأيديهم من ذلك مما يحتمل التأويل) وهذا مما سبق إليه وكذلك كتاب التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية فإنه سلك في بيانه وإزالة سوء الظن عنه وتكذيب الممخرقين به، طريقة لم يسلكها أحد قبله فيما علمناه وغير ذلك وذكر له جملة من الأشعار[1].

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ "الإمام العلامة الحافظ المجتهد أبو محمد علي ابن أحمد بن سعيد ابن حزم (وذكر أصله وشيوخه وجملة من تلاميذه) ثم قال : كان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، كان شافعيا ثم انتقل إلى القول بالظاهر ونفى القول بالقياس وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية، وكان صاحب فنون، فيه دين وتورع وتزهد وتحر للصدق وكان أبوه وزيرا جليلا محتشما كبير الشأن، وكان لأبي محمد كتب عظيمة لاسيما كتب الحديث والفقه وقد صنف كتابا كبيرا في فقه الحديث سماه الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول وهو كبير جدا وله كتاب الأحكام في أصول الأحكام مجلدان وكتاب المجلى في الفقه على مذهبه واجتهاده (مجلد) وشرحه هو المحلى في ثمان مجلدات وكتاب الفصل في الملل والنحل ثلاث مجلدات وكتاب إظهار تبديل اليهود والنصارى للكتابين التوراة والإنجيل وكتاب التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بألفاظ أهل العلم لا بألفاظ أهل الفلسفة ومثله بالأمثلة الفقهية .. قال أبو حامد الغزالي، وجدت في أسماء الله تعالى كتابا ألفه أبو محمد بن جزم يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه، وقال صاعد بن أحمد كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان.. ومعرفة بالآثار والأخبار ... قال اليسع بن حزم الغافقي، "أما محفوظ أبي محمد فبحر عجاج وماء ثجاج يخرج من بحره مرجان الحكم وينبت بثجاجه ألفاف النعم في رياض الهمم، لقد حفظ علوم المسلمين وأربى على أهل كل دين ..."

حدثني عنه عمر بن واجب قال "بينما نحن عند أبي ببلنسية وهو يدرس المذهب إذا بأبي محمد بن حزم يسمعنا، ويتعجب ثم سأل الحاضرين عن شيء من الفقه فجاوب عليه فاعترض عليه فقال له بعض الحضار هذا العلم ليس من منتحلاتك، فقام وقعد ودخل منزله فعكف ووكف منه وابل فما كف، وما كان بعد أشهر قريبة حتى قصدنا إلى ذلك الوضع فناظر أحسن من مناظرة قال فيها "أنا أتبع الحق وأجتهد ولا أتقيد بمذهب (ثم نقل

---

[1] جذوة المقتبس : الحميدي، 491/2.

نصوصا عن ابن العربي من العواصم فيها نكران على الظاهرية وابن حزم وفيها ذم وتقريع) فلننظر هناك بتفصيل(1).

أبو عمرو يوسف بن عبد البر النمري توفي 463 هجرية

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري إمام عصره وواحد دهره يكنى أبا عمرو روى بقرطبة، وكتب إليه من أهل المشرق جملة من مشايخ المحدثين قال الباجي : لم يكن بالأندلس مثل أبي عمرو بن عبد البر في الحديث .. وقال أبو عمر أحفظ أهل المغرب ..

لزم أبا الوليد ابن الفرضي الحافظ وعنه أخذ كثيرا من علم الحديث ودأب أبو عمر في طلب العلم وفتن فيه وبرع براعة فاق بها من تقدمه من رجال الأندلس، وألف في الموطأ كتبا مفيدة منها كتاب "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله وهو سبعون جزءا، قال أبو محمد ابن حزم "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه" ثم صنع كتاب "الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه موطأ مالك من معاني الرأي والآثار" شرح فيه الموطأ على وجهه ونسق أبوابه، وجمع في أسماء الصحابة كتابا جليلا مفيدا سماه كتاب الاستيعاب في أسماء الصحابة رضي الله عنهم. وله كتاب "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله".

وغير ذلك من تواليفه وكان موفقا في التأليف معانا عليه ونفع الله بتواليفه وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصر بالفقه ومعاني الحديث له بسطة كبيرة في علم النسب والخبر.

جلى عن وطنه ومنشئه قرطبة فكان في الغرب مدة ثم تحول إلى شرق الأندلس وسكن منه دانية وبلنسية وشاطبة وبها توفي رحمه الله سنة 463 (2).

قال الضبي: فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات وبالخلاف في الفقه وبعلوم الحديث والرجال قديم السماع كثير الشيوخ، على أنه لم يخرج عن الأندلس لكنه سمع عن أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها ومن الغرباء القادمين عليها وألف مما جمع تواليف نافعة، سارت عنه وكان يميل في الفقه إلى قول الشافعي رحمه الله.

من مجموعاته كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في 10 أسفار ومنها كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب... وهو كتاب حسن كثير الفائدة رأيت أهل المشرق

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1146.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 677.

يستحسنونه جدا ويقدمونه على ما ألف في بابه ومنها كتاب جامع بيان العلم وفضله وكتاب الدرر في اختصار المعاني والسير وكتاب "الشواهد في إثبات خبر الواحد" وكتاب "التقصي لما في الموطأ من حديث رسول الله " ﷺ وكتاب "الفقه على مذهب أهل المدينة"، وكتاب "اختلاف أصحاب مالك واختلاف رواياتهم عنه" روى عنه غير واحد توفي بشاطبة سنة **460**هـ (قلت الصواب ما ذكر في الصلة **463** هـ)[1].

ذكر له الذهبي في تذكرة الحفاظ كتاب الانتقاء لمذاهب الثلاثة العلماء مالك وأبي حنيفة والشافعي، وقال كان دينا ثقة صاحب سنة واتباع وكان أولا ظاهريا ثم صار مالكيا مع ميل كثير إلى فقه الشافعي[2].

محمد بن عتاب بن محسن أبو عبد الله توفي 462 هجرية

ذكره ابن بشكوال فقال: "محمد بن عتاب بن محسن مولى عبد الملك بن سليمان بن أبي عتاب الجذامي من أهل قرطبة وكبير المفتين بها يكنى أبا عبد الله، (وذكر جملة من شيوخه) وقال:وكان فقيها عالما عاملا عاقلا بصيرا بالحديث وطرقه عالما بالوثائق وعللها مدققا لمعانيها لا يجارى فيها.. كان من أهل الشورى في زمانه وعليه كان مدار الفتوى في وقته...

كانت له اختيارات فقهية من أقاويل العلماء يأخذ بها خاصة لنفسه لا يعدو بها إلى غيره منها أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاة الجنازة على إثر التكبيرة الأولى اتباعا للحديث الثابت في ذلك عن النبي ﷺ ومن قال بذلك من العلماء رحمهم الله، وكان يقرأ بها في صلاة الجمعة إذا لم يسمع قراءة الإمام وكان إذا لم يسمع الخطبة في الجمعة والعيدين لبعده عن الإمام أقبل على الذكر والدعاء والاستغفار والقراءة، وكان يبدأ في التكبير في العيدين من مساء ليلتهما إلى خروج الإمام وانقضاء الصلاة، وكان يتقي المسح على الخفين ما أمكنه ولم تدعه الضرورة إلى ذلك، ويقول أنا لا أعيب المسح عليهما وأصلي وراء من يمسح ... وكان يقول فيمن ترك عندنا القضاء باليمين مع الشاهد : إني لو وجدت من يقضي بذلك لأفتيته به، ذكره أبو علي الغساني وقال : كان ممن عني بالفقه وسماع الحديث

---

(1) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 659. وانظر أسماء مؤلفات ابن عبد البر في فهرست بن خير ص (470-471-475-477-482-483-485-490-513-512-519) وانظر مؤلفاته كلها في الرسالة المستطرفة للكتاني ص 75-96-113-121-128-195-197.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1128 وانظر عبد العزيز عبد الله ، معلمة القرآن والحديث، ص 139، وانظر الديباج المذهب لابن فرحون، ج 2، ص 367 وما بعدها. وانظر ابن مخلوف في الشجرة، ص 119. والذهبي في سير أعلام النبلاء ج18، ص 153 الذي قال في تعديله "الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام صاحب التعاليق الفائقة".

دهره وقيله فأتقنه وكتب بخطه علما كثيرا وكان حسن الخط جيد التقييد وتقدم في المعرفة بالأحكام وعقد الشروط وعللها بز في ذلك أقرانه وكان على سنن أهل الفضل جزل الرأي حصيف العقل على منهج السلف المتقدم، ولد سنة 383هـ وتوفي سنة 462 هـ[1].

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي 474 هجرية

سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي الباجي المالكي الحافظ من أهل قرطبة سكن شرق الأندلس يكنى أبا الوليد روى بقرطبة عن القاضي يونس بن عبد الله وأبي محمد مكي بن أبي طالب وأبي سعيد الجعفري، وغيرهم ورحل إلى المشرق فحج سنة 426هـ فأقام بمكة ثلاثة أعوام وحج فيها أربع حجج ملازما لأبي ذر الهروي الحافظ وكان يسافر معه إلى سراة بني شبانة ويتصرف له في جميع حوائجه، ثم رحل إلى بغداد فأقام فيها ثلاثة أعوام يتدارس الفقه ويكتب الحديث ولقي فيها جلة من الفقهاء كأبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري رئيس الشافعية وأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشافعي الشيرازي والقاضي أبي عبد الله الحسن بن علي إمام الحنفية وأبي الفضل ابن عمروس المالكي، وأقام بالموصل مع أبي جعفر السمناني عاما كاملا يدرس علم الفقه فبرع في الحديث وعلله ورجاله وفي الفقه وغوامضه وخلافه وفي الكلام ومضايقه ورجع إلى الأندلس بعد 13 عاما بعلم جم حصله مع الفقر والتعفف روى عنه الحافظان أبو بكر الخطيب وأبو عمر بن عبد البر وهما أكبر منه، وولي القضاء بمواضع من الأندلس وصنف كتاب المنتقى في الفقه، وكتاب المعاني في شرح الموطأ جاء في عشرين مجلدا عديم النظر، وقد كان صنف كتابا كبيرا بلغ فيه الغاية سماه كتاب الاستيفاء، وله كتاب الإيماء في الفقه خمس مجلدات، وكتاب السراج في الخلاف لم يتم، ومختصر المختصر في مسائل المدونة، وله كتاب اختلاف الموطآت، وكتاب في الجرح والتعديل، وكتاب التسديد إلى معرفة التوحيد، وكتاب الإشارة في أصول الفقه وكتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول، وكتاب الحدود وكتاب شرح المنهاج، وكتاب سنن الصالحين وسنن العابدين، وكتاب سبيل المهتدين، وكتاب فرق الفقهاء وكتاب التفسير لم يتمه وكتاب سنن المنهاج في ترتيب الحجاج.

قال القاضي عياض لما قدم (يعني الباجي) الأندلس وجد لكلام ابن حزم طلاوة، إلا أنه كان خارجا عن المذهب ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل، وحل بجزيرة ميورقة فرأس بها واتبعه أهلها فلما قدم أبو الوليد كلموه في ذلك فرحل إليه وناظره وشهر باطله وله معه

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 544 . الضبي : بغية الملتمس، ج 1، ص 152.

مجالس كثيرة، ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في البخاري قال بظاهر لفظه فأنكر عليه الفقيه أبو بكر بن الصائغ وكفره بإجازه الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي وأنه تكذيب بالقرآن فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام حتى أطلقوا عليه الفتنة وقبحوا عند العامة ما أتى به وتكلم به خطباؤهم في الجمع وقال شاعرهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة … وقال إن رسول الله قد كتبا

وصنف أبو الوليد رسالة بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة فرجع بها جماعة.

أما الحافظ بن عساكر فقد ذكر أن أبا الوليد قد كان أتى من بلجة القيروان تاجرا يختلف إلى الأندلس، قال ابن سكرة مات بالمرية في تاسع عشر رجب سنة أربع وسبعين وأربعمائة 474 هـ (ثم ذكر حديثا سنده إلى رسول الله ﷺ (وجملة من طبقته الذين توفوا في هذا التاريخ)[1].

أحمد بن عمر بن دلهاث المري الدلائي توفي 478 هجرية

أحمد بن عمر بن أنس بن دلهات بن أنس بن فلذان ابن عمران بن منيب ابن زغيبة بن قطبة العذري كذا قرأت نسبه بخطه يعرف بابن الدلائي من أهل ألمرية يكنى أبا العباس رحل إلى المشرق مع أبويه سنة 407هـ، ووصلوا إلى بيت الله الحرام في شهر رمضان سنة ثمان وجاوروا به أعواما جمة وانصرف عن مكة سنة ست عشرة فسمع بالحجاز سماعا كثيرا من أبي العباس الرازي وأبي الحسن ابن جهضم وأبي بكر بن نوح الأصبهاني وعلي بن بندار القزويني وصحب الشيخ الحافظ أبا ذر الهروي وسمع منه صحيح البخاري مرات وسمع من جماعة غيرهم من المحدثين من أهل العراق وخراسان والشام الواردين على مكة من أهل الرواية والعلم ولم يكن له بمصر سماع.

وكتب بالأندلس عن أبي علي البجائي وأبي عمر بن عفيف والقاضي يونس بن عبد الله والمهلب بن أبي صفرة وأبي عمر السفاقصي وأبي محمد بن حزم وغيرهم، وكان معتنيا بالحديث ونقله وروايته وضبطه مع ثقته وجلالة قدره وعلو إسناده.

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 201. القاضي عياض : ترتيب المدارك، ج 2، ص 117. الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 1178 وانظر مؤلفات الباجي في فهرست بن خير ص 467-471-479-480-481-487-493-495-511-524-532-537. الضبي : بغية الملتمس، ج 2، ص 385 . ابن فرحون : الديباج المذهب، ج 1، ص 377.والذهبي في سير أعلام النبلاء، ج18، ص 535 وقد ذكر محققوا الكتاب كثيرا من مظان ترجمته هناك. غير الذي ذكرنا من المصادر، وقد نقل الذهبي منها أقوال العلماء فيه وفي فضله وعلمه ورحلاته ومؤلفاته بتفصيل.

سمع الناس منه كثيرا وحدث عنه من كبار العلماء أبو عمر بن عبد البر وأبو محمد بن حزم... وجماعة من كبار شيوخنا قال أبو علي أخبرني أبو العباس أن مولده في 393هـ وتوفي رحمه الله في آخر شعبان سنة 478 هـ[1].

قال الزركلي له كتاب "المسالك" (مطبوع) قسم منه قيل إنه من أجل ما صنف في موضوعه، ودلائل النبوة[2].

محمد بن علي بن قرديال الطليطلي توفي 480 هجرية

محمد بن علي بن إبراهيم الأموي يعرف بابن قرديال من أهل طليطلة يكنى أبا عبد الله سمع من جماعة من رجال بلده وكان يناظر عليه في الفقه، وله تأليف في شرح كتاب البخاري وتوفي سنة تسع وسبعين وأربعمائة 479هـ وقيل سنة ثمانين وأربعمائة 480 هـ[3].

محمد بن خلف بن المرابط المري توفي سنة 485 هجرية

محمد بن خلف بن سعيد بن وهب يعرف بابن المرابط من أهل ألمرية ويكنى أبا عبد الله، روى عن أبي محمد أحمد بن محمد الطلمنكي، والمهلب بن أبي صفرة، وأبي الوليد بن ميقل وأبي عمر المقري وخلف الجعفري، ومحمد بن عباس القيرواني، وله تأليف في شرح البخاري[4] سمع منه وكان من أهل العلم والرواية والفهم والتفنن في العلوم، أخبرنا عنه غير واحد من شيوخنا، وقرأت بخط أبي الوليد سليمان بن عبد الملك صاحبنا، قال قرأت على قبر القاضي أبي عبد الله ابن المرابط مكتوبا في رخامة عند رأسه على قارعة الطريق عند باب بجانة، هذا قبر القاضي أبي عبد الله ابن المرابط توفي رحمه الله ونضر الله وجهه يوم الأحد لأربع خلون من شوال سنة 485 هـ[5].

أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي توفي سنة 486 هجرية

عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي سكن قرطبة وأصله من جيان من وادي عبد الله من عملها يكنى أبا الأصبغ، روى عن أبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله محمد بن عتاب الفقيه وتفقه منه وانتفع بصحبته وعن أبي القطان، وأبي مروان بن مالك وأبي

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 66.

(2) الإعلام : الزركلي، ج 1، ص 185. وانظر ترجمته عند الذهبي، التي جمعها من المصادر التي سبقته وذكرها المحققون في الهامش، قال فيه "الإمام الحافظ المحدث الثقة"، وذكر له كتاب المسالك والممالك، ودلائل النبوة انظر ج 18، ص 567.

(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 555.

(4) قال فيه القاضي عياض : كتاب كبير حسن : ترتيب المدارك، ج 8، ص 184.

(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 557 . معلمة القرآن والحديث: بنعبد الله، ص 199. وانظر الشجرة: لابن مخلوف، ص122. وسير أعلام النبلاء : للذهبي، ج19، ص 66.

القاسم حاتم بن محمد وابن شماخ وأبي زكرياء القليعي وأبي بكر بن الغـراب وغيرهـم، وكان من جلة الفقهاء وكبار العلماء حافظا للرأي ذاكرا للمسائل عارفا بالنوازل بصـيرا بالأحكام مقدما في معرفتها وجمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول الحكام عليه وكتب للقاضي أبي زيد الحشا بطليطلة، ثم للقاضي أبي بكر بن منظور بقرطبة وتولى الشورى بها مدة ثم ولى القضاء بالعدوة ثم استقضي بغرناطة وتوفي مصروفا عن ذلك يوم الجمعة ودفن يوم السبت الخامس من محرم سنة **486** هـ ومولده سنة **413**هـ[1].

قال الزركلي "له كتاب الإعلام بنوازل الأحكام في الفتاوي وغيرها منه نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (86 أوقاف) عمل على تحقيقه وتهيئته للطبع الـدكتور نصوح النجار، وفيه فصل قصير عنوانه (تسمية الفقهاء وتاريخ وفاتهم) في التراجم[2].

ذكر ابن عقيل الظاهري أن نوازل ابن سهل يقوم بتحقيقها د. رشيد التميمي وهو في طريقه إلى الطبع[3]. وذكر لي الدكتور محمد مفتاح أن الأحكام الكبرى لابن سهل اشتغل بتحقيقها أيضا الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف وهي قيد الطبع.

أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحميدي توفي سنة 488 هجرية

محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي من أهل جزيرة ميورقة وأصله من قرطبة من ربض الرصافة منها يكنى أبا عبد الله.

روى عن أبي محمد علي بن محمد بن حزم الظاهري واختص به وأكثر عنـه وشـهر بصحبته وعن أبي العباس العذري وأبي عمر بن عبد البر وغيرهم ورحل إلى المشرق سنة **448** فحج ولقي بمكة كريمة المروزية وغيرها وسمع بمصـر وإفريقيـة كـثيرا وسمـع بالشـام والعراق واستوطن بغداد، من شيوخه أبو بكر الخطيب وأبي نصر بن ماكولا والقاضي أبي بكر بن إسحاق وأبي عبد الله القضاعي وأبي إسحاق الحبال وابن بقا الوراق وجماعة يكثر تعدادهم.

قال أبو علي "سمعت أبا بكر ابن الحاضية يقول ما سمعت الحميدي ذكـر الـدنيا قـط وذكره ابن ماكولا فقال: "أخبرنا صديقنا أبو عبد الله الحميدي وهو من أهل العلم والفضل والتيقظ". وقال "لم أر مثله في عفته ونزاهته وورعه وتشاغله بالعلم".

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 438 . الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 70.
(2) الأعلام : الزركلي،ج 5، ص103.
(3) ابن عقيل الظاهري: ابن حزم خلال ألف عام ص 179.وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي،ج19، ص 25.

ولأبي عبد الله كتاب حسن جمع فيه بين صحيحي البخاري ومسلم أخذه الناس عنه وله كتاب في علماء الأندلس نقلنا منه في كتابنا هذا ما نسبناه إليه.

وأخبرنا القاضي الإمام بلفظه قال سمعت أبا بكر ابن طرخان ببغداد يقول سمعت أبا عبد الله الحميدي يقول: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الاهتمام بها كتاب العلل وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني وكتاب المؤتلف والمختلف وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الأمير بن ماكولا وكتاب وفيات الشيوخ وليس فيه كتاب وقد كنت أردت أن أجمع في ذلك كتابا فقال لي الأمير رتبه على حروف المعجم بعد أن ترتبه على السنين قال ابن طرخان فشغله عنه الصحيحان وتوفي رحمه الله ببغداد سنة 488 هـ[1].

قال يحيى بن إبراهيم السجلماسي: قال أبي: لم تر عيني مثل الحميدي في فضله ونبله .. وكان ورعا ثقة إماما في الحديث وعلله ورواته متحققا في علم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب أو السنة، وذكر من كتبه كتاب حفظ الجار، وذم النميمة، والذهب المسبوك في وعظ الملوك، قال السلفي : سألت أبا عمر العبدري عن الحميدي فقال لا يرى قط مثله وعن مثله لا يسأل جمع بين الفقه والحديث. قال القاضي عياض : سمع من ابن حزم قديما وكان يتعصب له ويميل إلى قوله وكان قد أصابته فيه فتنة، ولما شدد على ابن حزم خرج الحميدي إلى المشرق.

قال الذهبي: كان الحميدي صاحب حديث كما ينبغي علما وعملا وكان ظاهريا[2].

ذكر له صاحب المعلمة تفسير غريب ما في الصحيحين[3] وهو مطبوع.

عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج توفي سنة 489 هجرية

"عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج مولى بني أمية من أهل قرطبة يكنى أبا مروان، إمام اللغة بالأندلس غير مدافع، روى عن أبيه وعن جماعة (ذكر اسمهم) قال أبو علي: هذا أكثر من لقيته علما بضروب الآداب ومعاني القرآن والحديث وكانت الرحلة في وقته إليه ومدار أصحاب الآداب واللغات عليه وكان وقور المجلس لا يجسر أحد على الكلام فيه لمهابته وعلو مكانته. قال القاضي أبو عبد الله بن الحجاج رحمه الله كان شيخنا

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 560. ذكر محقق كتاب جذوة المقتبس للحميدي إبراهيم الأبياري أغلب المصادر التي ترجمت للحميدي وجمع منها بترجمة واسعة ضمنها مقدمة التحقيق لكتاب الجذوة تحدث فيها عن تحقيق اسمه ونسبه ورحلاته وكتبه، وقارن بين المعلومات الواردة في هذه المصادر وجمع بين الأقوال ورجح فأغنى.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1218. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي، الذي قال فيه : "قلت كان الحميدي يقصد كثيرا في رواية كتاب الشهاب عن مؤلفه فقال صيرني الشهاب شهابا" ج19، ص 120. وقال في ص 125 "قال محمد بن طرخان : اشتغل الحميدي بالصحيحين إلى أن مات".

(3) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : بنعبد الله، ص 192.

أبو مروان ابن سراج يقول أخبرنا وحدثنا واحد ويحتج بقوله تعالى "يومئذ تحدث أخبارها" فجعل الحديث والخبر واحدا.

قال أبو الحسن بن مغيث اختلفت إليه كثيرا ولازمته طويلا وكان واسع المعرفة حافل الرواية بحر علم، عالما بالتفسير ومعاني القرآن ومعاني الحديث ... عنده يسقط حفظ الحفاظ ودونه يكون علم العلماء فاق الناس في وقته وكان حسنة من حسنات الزمان وبقية من الأشراف والأعيان توفي رحمه الله سنة 489هـ[1].

ذكر له ابن خير برنامجه وفهرست شيوخه [2].

قال فيه الذهبي في السير: "الشيخ الإمام المحدث اللغوي الوزير الأكمل محبة العرب أبو مروان عبد الملك بن قاضي الجماعة أب القاسم سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج الأموي مولاهم القرطبي إمام اللغة غير مدافع"، وذكر أقوال العلماء فيه منها قول ابن سكرة الصدفي "هو أكثر من لقيته علما بالآداب ومعاني القرآن والحديث"[3].

محمد بن فرج الطلاع القرطبي توفي سنة 497 هجرية

محمد بن فرج مولي محمد بن يحيى البكري يعرف بابن الطلاع أو ابن الطلاء على خلاف[4] من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله بقية الشيوخ الأكابر في وقته وزعيم المفتين بحضرته.

روى عن جماعة من العلماء وكان فقيها عالما حافظا للفقه على مذهب مالك وأصحابه حاذقا بالفتوى مقدما في الشورى عارفا بعقد الشروط وعللها مقدما ذاكرا لأخبار شيوخ بلده وفتاويهم مشاركا في أشياء من العلم حسنة.

ولي الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة وأسمع الناس به وأفتاهم فيه وعمر وأسن حتى سمع منه الآباء والأبناء وكانت الرحلة في وقته إليه جمع كتابا حسنا في أحكام النبي ﷺ وتوفي رحمه الله سنة 497 هـ ومولده في ذي القعدة من سنة 404 هـ [5].

ذكر له ابن خير إلى جانب أحكام الرسول كتاب زوائد ابن أبي زيد دون أن يذكر طبيعته ولا موضوعه وكتاب الوثائق المختصرة[6].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 363.
(2) الفهرست : ابن خير، ص 476-512.
(3) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج19، ص 133 وما بعدها.
(4) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان : لابن هشام اللخمي، ج2، ص 345.
(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 564 كتاب أحكام الرسول مطبوع بتحقيق الدكتور الأعظمي، بيروت 1398.
(6) الفهرست : ابن خير، ص 246 / 537.

وقال ابن عطية في شأن الزوائد السابق الذكر تأليف في زوائد مختصر ابن أبي زيد على المدونة لخصها وأخرجها[1] وذكره ابن مخلوف في الشجرة، ونسب إليه كتاب الشروط إلى جانب ما ذكر من مؤلفاته[2]. وترجم له الذهبي في السير وذكر أقوال العلماء فيه وقال في تعديله "الشيخ الإمام العلامة القدوة مفتي الأندلس ومحدثها ولقبه بالطلاعي"[3].

أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني توفي 498 هـ

"الحسين بن محمد بن أحمد الغساني رئيس المحدثين بقرطبة يكنى أبا علي ويعرف بالجياني وليس منها إنما نزلها أبوه في الفتنة وأصلهم من الزهراء روى عن جماعة وكتب الحديث عنهم.

وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء المفسرين وعني بالحديث وكتبه وروايته وضبطه وكان حسن الخط جيد الضبط وكان له بصر باللغة والإعراب ومعرفة الغريب والشعر والأنساب وجمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحد في وقته ورحل الناس إليه وعولوا في الدراية عليه، وجلس لذلك بالمسجد الجامع بقرطبة وسمع منه أعلام قرطبة وكبارها وفقهاؤها وجلتها، ذكره شيخنا أبو الحسن ابن مغيث فقال كان من أكمل من رأيت علما بالحديث ومعرفة بطرقه وحفظا لرجاله.. جمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه، وصحح من الكتب ما لم يصححه أحد غيره من الحفاظ كتبه حجة بالغة وجمع كتابا في رجال الصحيحين سماه تقييد المهمل وتمييز المشكل وهو كتاب حسن مفيد[4] أخذه الناس عنه. وتوفي رحمه الله سنة 498 هـ ودفن بمقبرة الربض عند الشريعة القديمة ومولده في المحرم من سنة 427 هـ[5].

---

(1) الفهرست : ابن عطية، ص 91 . بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 160. وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 242. وترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2، ص 180.

(2) الشجرة : ابن مخلوف، ص 123.وانظر المغرب في حلى المغرب : ابن سعيد، ج1، ص 165 في البرنامج ص 56 والوادياشي في برنامجه ص 187والذهبي في سير أعلام النبلاء ج 19،ص 199والصفدي في الوافي بالوفيات،ج 4 ص 319 والمقر

(3) سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج 19، ص 199وما بعدها. وذكر المحققون في الهامش خلافا في كنيته بين ابن الطلاع وابن الطلاء.

(4) الفهرست : ابن خير، ص 220 والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 118 منه نسخة مخطوطة في الجامع الكبير بمكناس وخزانة الأزاريفية بسوس ومكتبة با يزيد بإسطنبول (211-2) انظر الأعلام : للزركلي، ج 2، ص 255. وقد طبعته وزارة الأوقاف المغربية بتحقيق د. محمد أبو الفضل.

(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 143. بغية الملتمس : الضبي، ص 327.

ذكر له ابن خير من تواليفه، جزءاً فيه فوائد في مسائل الحديث في قوله عليه السلام "لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة"[1] إضافة إلى تقيد المهمل.

ذكر القاضي عياض في الغنية أحاديث بسنده المتصل إلى رسول الله ﷺ وقال فيها هذه أحاديث عالية في شيخنا أبي علي بينها وبين النبي ﷺ ستة رجال[2].

ذكره ابن عطية وذكر رواياته عنه وقال فيه "أحد من انتهت إليه الرئاسة بالأندلس في علم الحديث وإتقانه والمعرفة بعلله ورجاله مع تصرف في علم النحو والغريب والأدب والشعر وذكر من مؤلفاته" تقييد المهمل[3]ولم يترجم له صاحب تذكرة الحفاظ.

محمد بن سليمان بن خليفة الإشبيلي توفي سنة 500 هجرية

أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة ولي قضاء بلده وكان من أهل العلم والنظر وألف كتابا في شرح الموطأ سماه كتاب المحلى عرض على الفقيه أبي المطرف الشعبي فأمر أن يجعل على الحاء نقطة من فوق ولم ينفق هذا الكتاب عند الناس ولا وقع منهم باستحسان روى عنه أبو إسحاق وكان من أهل العلم وولى الشورى بإشبيلية ثم أسقط عنها وتوفي أبو عبد الله سنة 500هـ[4].

مالك بن يحيى بن وهيب الأندلسي عاش في القرن الخامس الهجري

"فقيه حافظ مشهور حسن الخط اختصر كتاب التمهيد لأبي عمر بن عبد البر اختصارا أجاد فيه وسمى مختصره "كتاب التبصير" وجعله على التراجم وهو كتاب كثير الفائدة[5].

شارك في جميع العلوم إلا أنه كان لا يظهر إلا ما ينفق في ذلك الزمان، وكانت لديه فنون من العلم رأيت له كتابا سماه "قراضة الذهب في ذكر لئام العرب" ضمنه لئام العرب في الجاهلية والإسلام وضم إلى ذلك ما يتعلق به من الآداب فجاء الكتاب لا نظير له في فنه، رأيته في خزانة عبد المومن، ولمالك بن وهيب هذا تحقق بكثير من أجزاء الفلسفة رأيت

---

[1] الفهرست : ابن خير، ص 158.
[2] الغنية : القاضي عياض، ص 138 وترتيب المدارك، ج 8، ص 191.
[3] الفهرست : ابن عطية، ص 77 وما بعدها.
[4] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 187. وابن فرحون : في الديباج، ج 2، ص 243.
[5] بغية الملتمس : الضبي، 619 القسم 2.

بخطه كتاب الثمرة لبطليموس في الأحكام وكتاب المجسطي في علم الهيئة وعليه حواش بتقييده أيام قراءته إياه على رجل من أهل قرطبة اسمه أحمد الذهبي"[1].

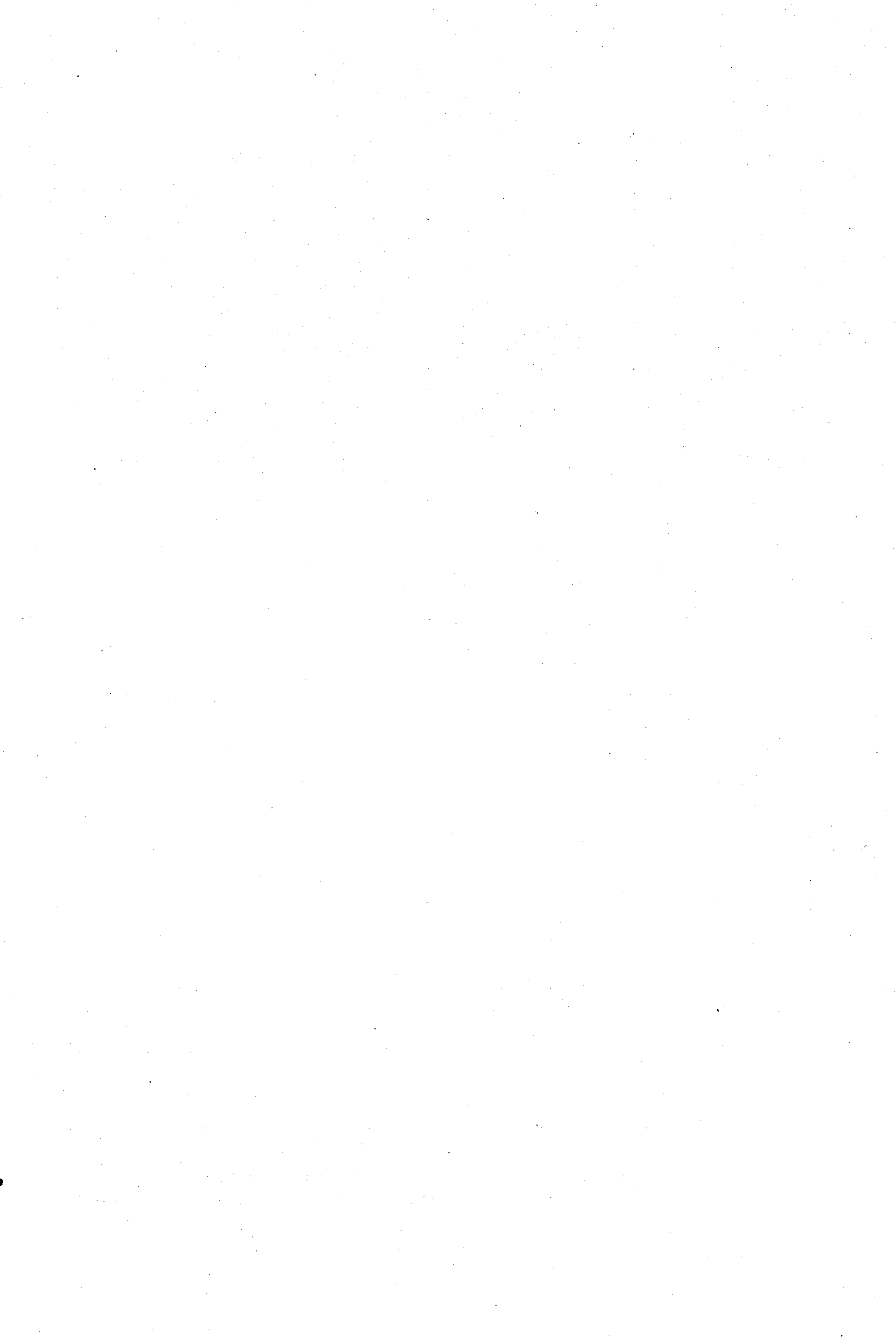
محمد بن علي يعرف بابن الصيقل الشاطبي توفي بعد500 هـ

محمد بن علي يعرف بابن الصيقل الشاطبي من أهل صناعة الحديث وممن يفهم هذا العلم صحب أبا الحسن ابن مفوز وبه انتفع وسمع بن سعدون والجياني ودخل سجلماسة فسمع من بكار بن الغرديس صاحب أبي ذر الهروي وقد شاركنا في بعض شيوخنا وسمع منه الناس وأخبرني (يقول القاضي عياض) بحكايات واستوطن فاس وبها توفي بعد سنة 500 هـ[2].

---

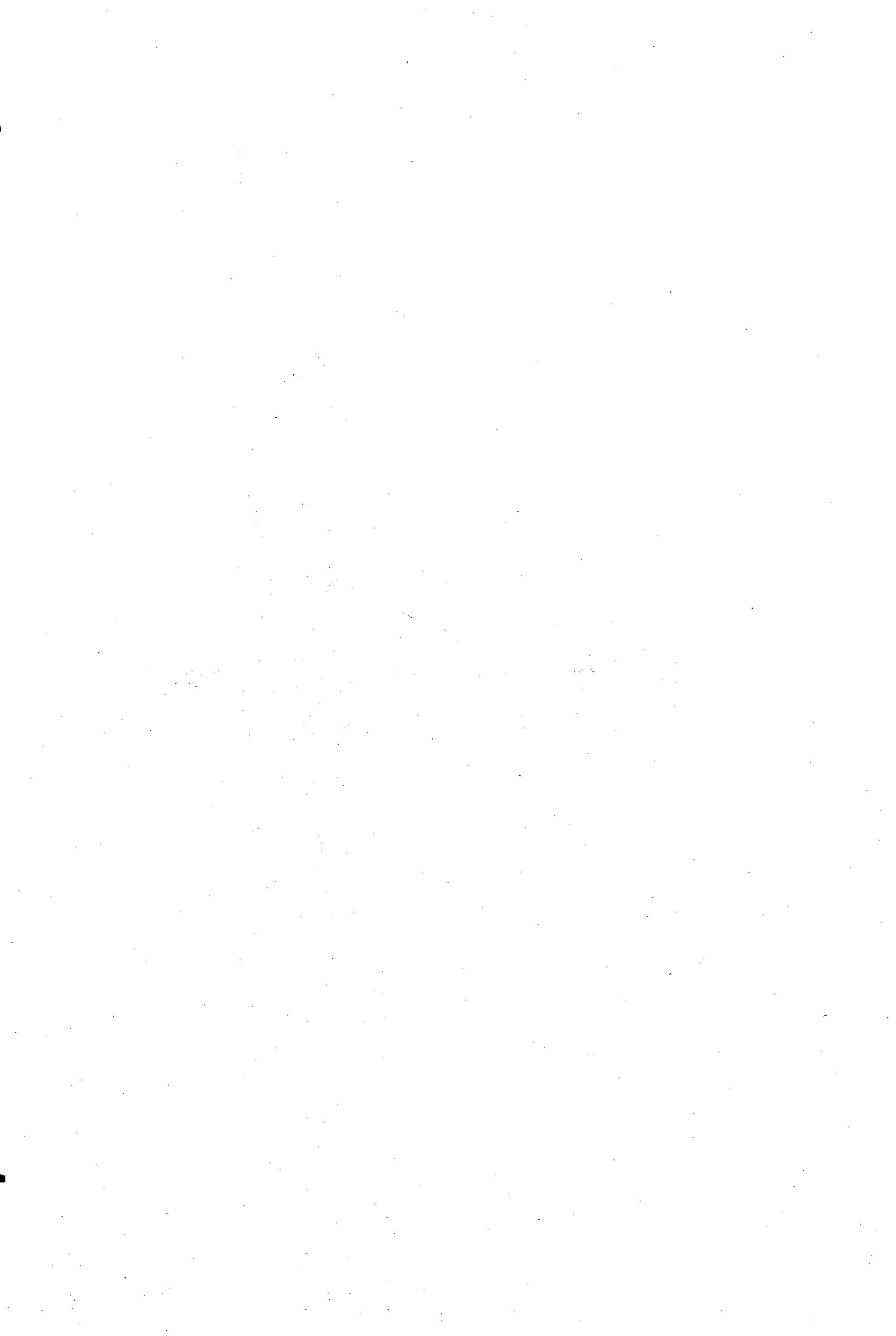
(1) المعجب : للمراكشي، ص 271 وما بعدها.

(2) الغنية : القاضي عياض، ص 92. جذوة الاقتباس : أحمد بن القاضي، القسم 1، ص 251. والتكملة : لابن الأباري، ج 1، ص 331 والنفح : للمقري، ج2، ص 72.



فقهاء الحديث

خلال القرن السادس الهجري



عبد الله بن يحيى بن الوحشي التجيبي الأقليشي توفي502 هـ

عبد الله بن يحيى التجيبي من أهل أقليش يكنى أبا محمد ويعرف بابن الوحشي، أخذ بطليطلة عن أبي عبد الله المغامي المقرئ القراءات وسمع بها أيضا من أبي بكر محمد بن محمد بن جماهر وأبي بكر حازم بن محمد وغيرهم وكان من أهل المعرفة والنبل والذكاء وله كتاب حسن في شرح الشهاب يدل على احتفال في معرفته واختصر كتاب مشكل القرآن لابن فورك إلى غير ذلك من مجموعاته وتولى أحكام بلده أقليش في آخر عمره وأقام به مدة يسيرة وتوفي به سنة 502 [1].

يحيى بن عبد الله بن الجد الفهري أبو بكر توفي سنة 507 هجرية

يحيى بن عبد الله بن الجد الفهري من أهل لبلة وسكن إشبيلية يكنى أبا بكر كان جامعا لفنون من المعارف وكان مذهبه النظر في الحديث والتفقه فيه وله رواية عن أبي القاسم الهوزني وغيره بإشبيلية وتوفي في جمادى الأولى سنة 507 هـ [2].

هشام بن أحمد بن العواد القرطبي توفي سنة 509 هجرية

هشام بن أحمد الفقيه أبو الوليد القرطبي المعروف بابن العواد أحد مقدمي فقهائها ومفتيها في وقته في الخير والعلم والحفظ للحديث والفقه، والإتقان والانقباض والزهد تفقه بأبي جعفر ابن رزق وابن الطلاع وغيرهما من القرطبيين وسمع منهم ومن الجياني وأبي مروان ابن سراج وسواهم وشرع في جمع كتابي أبي عمر بن عبد البر على الموطأ التمهيد والاستذكار وتم له من ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه المنية رحمه الله لقيته بقرطبة (وذكر جملة من المؤلفات التي رواها عنه)[3].

قال ابن بشكوال كان من جلة الفقهاء وكبارهم وعلمائهم وخيارهم حافظا للرأي مقدما فيه على جميع أصحابه بصيرا بالفتيا اختلف إليه خلق كثير على سبيل التفقه عنده والمدارسة فنفع الله به كل من أخذ عنه توفي رحمه الله سنة 509هـ وكان مولده سنة 452 هـ[4].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 291.
(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 672.
(3) الغنية : القاضي عياض، ص 217 وترتيب المدارك، ج 8، ص 195.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 654.

أبو علي حسين بن محمد بن فيرة بن سكرة الصدفي السرقسطي توفي 514 هـ

"حسين بن محمد بن فيرة بن حيون بن سكرة الصدفي: من أهل سرقسطة سكن ألمرية يكنى أبا علي روى بسرقسطة عن الباجي وسمع ببلنسية وألمرية (عن جماعة ذكرهم) ورحل إلى المشرق سنة 481 هـ فأخذ بمكة والبصرة ثم بغداد التي دخلها يوم الأحد 16 جمادى الآخرة سنة 482هـ وأقام بها خمس سنين كاملة فسمع من علمائها ثم رحل عنها سنة 487هـ فسمع بدمشق من الاسفراييني وسمع بمصر وأجاز له بها أبو إسحاق الحبال مسند مصر في وقته، وسمع بالإسكندرية من أبي القاسم مهدي بن يونس الوراق وغيره.

ووصل إلى الأندلس في صفر سنة 490 هـ وقصد مرسية فاستوطنها وقعد يحدث الناس بجامعها ورحل الناس من البلدان إليه وكثر سماعهم عنه، وكان عالما بالحديث وطرقه عارفا بعلله وأسماء رجاله ونقلته يبصر المعدلين منهم والمجرحين وكان حسن الخط جيد الضبط وكتب بخطه علما كثيرا وقيده وكان حافظا لمصنفات الحديث قائما عليها ذاكرا لمتونها وأسانيدها ورواتها وكتب منها صحيح البخاري في سفر وصحيح مسلم في سفر وكان قائما على الكتابين مع مصنف أبي عيسى الترمذي وكان فاصلا دينا استقضى بمرسية ثم استعفي من القضاء فأعفي، وأقبل على نشر العلم وبثه واستشهد رحمه الله في وقعة قتنلة بثغر الأندلس سنة 514 هـ"[1].

قال الذهبي:"وله الباع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل مليح الخط متقن الضبط حافظا للمتن والإسناد قائما على إقراء الصحيحين وجامع أبي عيسى"[2].

ذكره الضبي وقال "لم يكن بمشرق الأندلس في وقته مثله في تقييد الحديث وضبطه والعلو في روايته مع دينه وفضله وورعه وزهده"[3].

غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي توفي 518 هجرية

قال بن بشكوال "من أهل غرناطة يكنى أبا بكر وكان من أهل الدراية والرواية (ذكر جملة من شيوخه بالأندلس ثم قال ورحل إلى المشرق سنة ست وتسعين وأربعمائة فحج

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 144 وانظر الغنية : للقاضي عياض، ص 131. والسير : للذهبي، ج 19، ص 376 وما بعدها، وانظر مصادر أخرى في هامش التحقيق.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1253.

(3) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 331. والأعلام : للزركلي، ج 2، ص 255.

ولقي أبا عبد الله الحسين بن علي الطبري نزيل مكة فسمع منه صحيح مسلم وأجاز له وأبا عبد الله محمد بن أحمد النحوي ولقي بمصر أبا الفضل عبد الله بن حسين الجوهري، ولقي بالمهدية أبا عبد الله محمد ابن معاذ التميمي وأخذ عنه صحيح البخاري عن أبي ذر وغيره.

وكان حافظا للحديث وطرقه وعلله عارفا بأسماء رجاله ونقلته منسوبا إلى فهمه ذاكرا لمتونه ومعانيه، وقرأت بخط بعض أصحابنا أنه سمع أبا بكر بن عطية يذكر أنه كرر صحيح البخاري سبعمائة مرة... توفي رحمه الله بغرناطة سنة 518 ومولده سنة 441 هـ[1].

الفقيه أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأريولي توفي 519 هجرية

قال القاضي عياض: من بيت علم وفضل، صاحبنا لقيته وقت رحلتي إلى مشرق الأندلس فكان ذكيا نبيلا خيرا قد فهم طريقة الحديث (ذكر شيوخه) وقال: وقد أخذ هو عني رحمه الله أشياء أفدناها إيله وذكرها في تصانيفه، أجاز لي كتابيه المؤلفين على كتاب الصحابة لأبي عمر بن عبد البر، كتاب التنبيه وكتاب الذيل[2].

قال ابن بشكوال : كان معتنيا بالحديث منسوبا إلى فهمه عارفا بأسماء رجاله ونقلته وله استلحاق علي أبي عمر بن عبد البر في كتاب الصحابة له في سفرين وهو كتاب حسن حفيل وكتاب آخر أيضا في أوهام كتاب الصحابة المذكور وأصلح أيضا أوهام المعجم لابن قانع في جزء، كتب إلينا بإجازة جميع ما رواه وعني به توفي رحمه الله سنة 520 هـ، وقيل في سنة 519 قبلها[3].

قال الضبي: فقيه حافظ محدث متقدم في الحفظ والذكاء عني بطريقة الحديث (وذكر كتبه السابقة) وقل كان كثير الانقباض دعله شيخه قاضي القضاة أن يوليه قضاء دانية فأبى ذلك وعزم عليه في أمرها وأشهد بتقديمه وأخرج إليها مع أعلام أهل دانية فهرب عنهم في أول ليلة (وبقي مختفيا لا يعلم مكانه حتى أعفي وحينئذ خرج[4] وذكر وفاته سنة 519 هـ

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد توفي520 هـ

محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد المالكي قاضي الجماعة بقرطبة وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها يكنى أبا الوليد.

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 457. والإحاطة : لابن الخطيب، ج4، ص 237-238.
[2] الغنية : القاضي عياض، ص 81.
[3] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 577.
[4] بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 102، ترجمة رقم 108.

روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه وتفقه معه، وعن أبي مروان بن سراج وأبي عبد الله محمد بن خيرة وأبي عبد الله محمد بن فرج وأبي عبد الله الغساني وأجاز له أبو العباس العذري ما رواه.

وكان فقيها عالما حافظا للفقه مقدما فيه على جميع أهل عصره عارفا بالفتوى على مذهب مالك وأصحابه بصيرا بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم نافذا في علم الفرائض والأصول من أهل الرياسة في العلم والبراعة والفهم مع الدين والفضل والوقار... من تواليفه كتاب المقدمات الأوائل وكتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، واختصار المبسوطة واختصار مشكل الآثار للطحاوي إلى غير ذلك من تواليفه ... توفي رحمه الله **520** هـ [1].

قال القاضي عياض" زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب ومقدمهم المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه ... بصيرا بالأصول والفروع والفرائض والتفنن في العلوم وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية كثير التصنيف مطبوعه (وذكر مؤلفاته السابقة)[2].

قال ابن فرحون وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية كثير التصانيف مطبوعها[3].

عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي توفي 521 هجرية

عبد الله بن محمد بن السيد النحوي من أهل بطليوس يكنى أبا محمد سكن بلنسية روى عن أخيه علي بن محمد من أهل بطليوس وأبي بكر عاصم بن أيوب الأديب، وعن أبي سعيد الوراق وأبي علي الغساني وغيرهم كان عالما بالآداب واللغات مستبحرا فيهما مقدما في معرفتهما واتفاقهما يجتمع الناس إليه ويقرأون عليه ويقتبسون منه وكان حسن التعليم جيد التلقين ثقة ضابطا وألف كتبا حسانا منها كتاب "الاقتضاب في شرح أدب الكتابة" وكتاب "التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة" وكتابا في "شرح الموطأ" إلى غير ذلك من تواليفه توفي رحمه الله سنة **521**هـ ومولده سنة **444**هـ[4]. قال الضبي تواليفه دالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه ولم يذكر هذه المؤلفات[5] وذكر صاحب المعلمة منها شرح الموطأ الآنف الذكر[6] ومن كلامه :

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 576.
(2) الغنية : القاضي عياض، ص 54 وانظر جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 255.
(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 250 وانظر الشجرة لابن مخلوف، ص 129.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 292.
(5) انظر البغية : للضبي، ج 1، ص 436.
(6) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 135.

أخـــو العلم حي خالـد بـعـد موتـه   وأوصاله تحت التراب رميم
ذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى   يظن من الأحياء وهو عديم[1].

قال الذهبي في السير "أقرأ الآداب وشرح الموطأ، وله كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب الأسباب الموجبة للأئمة، وأشياء ونظم فائق[2].

عبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي توفي 522 هجرية

عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع بن سليمان يكنى أبا محمد من أهل إشبيلية سكن قرطبة وأصله من شنتمرية من الغرب روى ببلده عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن منظور سمع عنه صحيح البخاري عن أبي ذر الهروي، وسمع من أبي محمد بن خزرج كثيرا من رواياته وسمع بقرطبة من أبي القاسم حاتم بن محمد وأبي مروان بن سراج وأبي علي الغساني وكتب إليه أبو العباس العذري بإجازة ما رواه، وكان حافظا للحديث وعلله عارفا بأسماء رجاله وثقاته يبصر المعدلين منهم والمجرحين، ضابطا لما كتبه ثقة فيما رواه، وكتب بخطه علما كثيرا وصحب أبا علي الغساني كثيرا واختص به وانتفع بصحبته، وكان أبو علي يكرمه ويفضله ويعرف حقه ويصفه بالمعرفة والذكاء وجمع أبو محمد هذا كتبا حسانا منها:

- كتاب الإقليد في بيان الأسانيد
- كتاب تاج الحلية وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ
- وكتاب لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكلاباذي من الإغفال والنقصان
- وكتاب المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج وغير ذلك، وقد ذكر له ابن خير من هذه الكتب جزءا في الوجوه المحصورة في حديث بريرة[3] وذكر "تاج الحلية السابق الذكر بعنوان تاج الحلية وسراج البغية في تعليل جميع آثار الموطآت"[4] توفي رحمه الله سنة 522هـ ومولده سنة 444هـ[5].

القاضي أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل الطليطلي توفي 523 هجرية

قال القاضي عياض : أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الطليطلي كان يفهم صنعة الحديث كثير السماع والجمع أخذ عن القاضي أبي عبد

---

[1] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 130، وانظر الأعلام : للزركلي، ج 4، ص 123.
[2] سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج19، ص 532.
[3] الفهرست ابن خير، ص 222 وانظر معجم أصحاب أبي علي الصدفي : لابن الأبار، ص 212.
[4] الفهرست : ابن خير، ص 222 والأعلام : الزركلي، ج 4، ص 668.
[5] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 293. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي، ج19، ص 578.

الله بن السقاط وأبي المطرف بن أسد وأبي بكر محمد بن جماهر وأبي الوليد بن مسلمة وأبي المطرف بن سلمة وأجازه جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر وأبو الوليد الباجي والعذري وغيرهم، وكان صاحب أصول عنده أعلاق من أصول شيوخ بلده وكان عارفا برجال بلده وأخبارهم.

قرأت عليه كتاب الإخوان لابن الأعرابي في أصل جماهر ... وقرأت عليه كتاب "التحبير عما في حديث جابر بن عبد الله في حجة الوداع من السنن والفوائد" تأليف أبي بكر بن المنذر وذلك مائة وثلاثة وخمسون فائدة ... وسمعت عليه كتاب الأماني المنتجزة جمع أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي.. وتوفي بقرطبة سنة 523 هـ ومولده سنة 456 هـ[1].

رزين بن معاوية العبدري السرقسطي توفي 524 هجرية

رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي أبو الحسن إمام الحرمين نسبته إلى سرقسطة من بلاد الأندلس جاور بمكة زمنا طويلا وتوفي بها له تصانيف منها التجريد للصحاح الستة[2] ذكره ابن خير وقال : "تجريد أصول الدين مما اشتمل عليه الصحاح الستة الدواوين بحذف الأسانيد وتقعيد المسائل مع استقصاء مضمون الحديث"، وذكر قبله في نفس الموضع كتابا آخر سماه "الكتاب الجامع لما في كتاب الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث وهو المسمى بتجريد الصحاح".

وقد ذكر ابن خير أنه رحمه الله كان يقرأه كتبه هذه بالمسجد الحرام تجاه الكعبة عام حج وذلك عام 505 هـ.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء "أدخل بالكتاب زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد وهذه الصحاح هي البخاري ومسلم والموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي وهو أول من عد الموطأ سادس الكتب الستة وتبعه ابن الأثير في جامع الأصول"[3] توفي سنة 524 هـ.

محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي توفي 529 هجرية

محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن لب بن بيطر التجيبي يعرف بابن الحاج قاضي الجماعة بقرطبة يكنى أبا عبد الله، روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه وتفقه عنده وقيد الغريب واللغة والأدب على أبي مروان عبد الملك بن سراج وسمع من أبي عبد

---

(1) الغنية : القاضي عياض، ص 72.

(2) الفهرست : ابن خير، ص 123-124، وبغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 369. وانظر الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص173، والأعلام : للزركلي، ج 3، ص 20.

(3) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 20، ص 205.

الله بن فرج الفقيه ومن أبي علي الغساني وأكثر عنه وأبي القاسم خلف بن مدير الخطيب وحازم بن محمد وأبي الحسن العبسي وأبي الحسن بن الخشاب البغدادي وغيرهم وكان من جلة الفقهاء وكبار العلماء معدودا في المحدثين والأدباء بصيرا بالفتيا رأسا في الشورى، وكانت الفتيا في وقته تدور عليه لمعرفته وثقته وديانته.

وكان معتنيا بالحديث والآثار جامعا لها مقيدا لما أشكل من معانيها، ضابطا لأسماء رجالها ورواتها، ذاكرا للغريب والأنساب واللغة والإعراب، وعالما بمعاني الأشعار والسير والأخبار قيد العلم عمره كله وعني به عناية كاملة ما أعلم أحدا في وقته عني به كعنايته، قرأت عليه وسمعت وأجاز لي بخطه وكان له مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة يسمع الناس فيه وتقلد القضاء بقرطبة مرتين وكان في ذاته لينا صابرا طاهرا حليما متواضعا لم يحفظ له جور في قضية ولا ميل بهوادة، ولا أصغى إلى عناية، ولم يزل آخر مدته يتولى القضاء بقرطبة إلى أن قتل ظلما بالمسجد الجامع بقرطبة يوم الجمعة وهو ساجد لأربع بقين من صفر سنة **529** هـ ومولده في صفر سنة **458** هـ[(1)].

ذكر ابن خير من مؤلفاته الكتاب الكافي في بيان العلم، وكتاب الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم رحمه الله مع كتاب الإيمان[(2)]، وله كتاب في الفتاوى والنوازل يعمل الأستاذ أحمد اليوسفي من كلية الآداب بتطوان على تحقيقه في إطار دكتوراه الدولة.

ذكر ابن مخلوف في الشجرة هذا العالم وقال كان يدور القضاء بينه وبين ابن رشد في خلافة يوسف بن تاشفين وابنه.. وذكر مؤلفاته[(3)].

عبد الله بن عيسى الشيباني السرقسطي توفي 530 هجرية

عبد الله بن عيسى الشيباني من أهل قلنة حوز سرقسطة يكنى أبا محمد، محدث حافظ متقن كان يحفظ صحيح البخاري وسنن أبي داود عن ظهر قلب فيما بلغني وله اتساع في علم اللسان وحفظ اللغة وأخذ نفسه باستظهار صحيح مسلم وله علية تأليف حسن لم يكمله وتوفي ببلنسية عام **530**هـ[(4)].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 580. وانظر سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج 19، ص 614.
(2) الفهرست : ابن خير، ص 216.
(3) الشجرة : ابن مخلوف، ص 132 والأعلام : الزركلي، ج 5، 317.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 295 .

هشام بن أحمد بن هشام الهلالي يعرف بابن البقوي من أهل غرناطة يكنى أبا الوليد توفي 530 هجرية

هشام بن أحمد بن هشام الهلالي يعرف بابن البقوي من أهل غرناطة يكنى أبا الوليد سكن ألمرية وسمع من عامة شيوخها ... ومن الطارئين عليها كأبي الوليد الباجي وخرج من ألمرية وسكن غرناطة وولي الأحكام بها مدة وبغيرها من جهاتها وكان رحمه الله من حفاظ الحديث المعتنين بالتنقير عن معانيه واستخراج الفقه منه مع التقدم في حفظ مسائل الرأي والبصر بعقد الوثائق والتقدم في معرفة أصول الدين ولد سنة 444 هـ وتوفي رحمه الله بغرناطة سنة 530 هـ [1].

أحمد بن طاهر بن علي بن اشترمني بن علي بن عيسى الأنصاري توفي 532 هـجرية

قال ابن الأبار في التكملة : "أحمد ابن طاهر بن علي بن عيسى بن محمد بن اشترمني بن رصيص بن فلخر بن فرج بن وليد بن عبد الله بن نعم الخلف بن حسان بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا العباس، وأصل سلفه من شارقة عمل بلنسية، وهي قلعة الأشراف" وقد تنبه محقق كتاب "التكملة" الدكتور عبد السلام الهراس إلى أن ترجمة الرجل في الطبعة المصرية لكتاب التكملة غير المحققة، قد وقعت من الكتاب موقعين الأول في ج 1 ص 39 تحت اسم "أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى بن محمد بن اشترمني بن رصيص" والثانية في جزء 1 ص 44 تحت اسم "أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى بن عبادة الأنصاري الخزرجي يكنى أبا العباس"، وبعد البحث والتحقيق والمقارنة بالنسخ المخطوطة الأقرب إلى عصر المؤلف تبين أنهما واحد، فجمع بين الترجمتين في ترجمة واحدة في الجزء الأول من النسخة المحققة ص 13 ترجمة رقم 28 وذيل الترجمة بمصادرها الأصلية فرد الحق إلى نصابه وتلك فائدة التحقيق والتدقيق.

قال القاضي عياض:"من أهل دانية من كبراء أصحابنا وممن عني بالحديث وبالرواية ورحل فيه وفهم الطريقة وأتقن الضبط واتسع في الأخذ والسماع، أخذ عن الجياني والصدفي وابن بشير وأبي محمد بن العسال وأبي داود المقري وغير واحد من مشايخ الأندلس وعن أبي عبد الله المازري وأبي مروان الحمداني وغيرهما من مشايخ إفريقية وكان علم الحديث أغلب عليه ويميل في فقهه إلى الظاهر. وله تصانيف في الحديث منها أطراف الموطأ ورجال مسلم وغير ذلك وقلد الشورى ببلده وطلب لقضائه فامتنع، وكان فاضلا

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 655.

خيرا صينا أخذ عنه الناس لقيته ببلدنا وجالسته كثيرا وسمعت منه فوائد توفي في نحو 520هـ[1].

ذكره الضبي وقال فيه "فقيه مشهور يروى عن القاضي أبي علي ابن سكرة وغيره توفي بدانية سنة 531 هـ".

قال ابن الأبار "كان عالما بالمسائل محدثا ضابطا حسن التقييد معتنيا بلقاء الرجال ورعا فاضلا وله تصنيف على الموطأ سماه كتاب "الإيماء" ضاهى به أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي وعرضه على شيخه أبي على الصدفي، وأمره ببسطه فزاد فيه وله أيضا مجموع في رجال مسلم بن الحجاج (وذكر حديثا بسنده إلى رسول الله ﷺ"البيعان بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا"[2].

قال ابن الأبار في وفاته:"ذكره ابن بشكوال ولم يجوده ولا استوفى خبره وغلط في تاريخ وفاته غلطا لا خفاء به بجعلها في نحو 520 هـ كما جعلها القاضي عياض، وعنه نقل في ما أحسب، وأنا قرأت بالسماع منه لصحيح مسلم بدانية في جمادى الأولى سنة 532 هـ وتوفي بعد عام كامل من تاريخ هذا السماع وكذا قال ابن حبيش في وفاته ومولده سنة 467 هـ ومولده في الساعة الرابعة من يوم السبت السابع عشر من شوال سنة سبع وستين وأربعمائة قرأت ذلك وبعض خبره بخط ابن عباد[3].

محمد بن حسن بن أحمد بن محمد الأنصاري أبو عبد الله توفي 532 هجرية

محمد بن حسين بن أحمد بن محمد الأنصاري من أهل ألمرية يكنى أبا عبد الله روى عن أبي علي الغساني وأبي محمد بن أبي قحافة ويزيد مولى المعتصم وعبد الباقي بن محمد وغيرهم صحب أبا عمر ابن اليمنالش الزاهد وتحقق به وكان معتنيا بالحديث ونقله منسوبا إلى معرفته عالما بأسماء رجاله وحملته له كتاب حسن في الجمع بين البخاري ومسلم أخذه الناس عنه وكان دينيا عفيفا متواضعا متبعا للآثار والسنن ظاهري المذهب توفي رحمه الله في سنة 532 هـ وكان مولده سنة 456 هـ [4].

---

[1] الغنية : القاضي عياض، ص 118.

[2] بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 226 و 406.

[3] التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 13، ترجمة رقم 28 . وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 479.والشجرة : لابن مخلوف، ص132.

[4] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 581.

أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري توفي 536 هجرية

الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري مستوطن المهدية إمام بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب وآخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر أخذ عن اللخمي وأبي محمد بن عبد الحميد السوسي وغيرهما من شيوخ إفريقية، ودرس أصول الفقه والدين وتقدم في ذلك فجاء سابقا لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم، وسمع الحديث وطالع معانيه واطلع على علوم كثيرة من الطب والحساب والآداب وغير ذلك فكان أحد رجال الكمال في العلم في وقته وإليه كان يفزع في الفتوى في الطب في بلده كما يفزع إليه في الفتوى في الفقه.. كان قلمه في العلم أبلغ من لسانه، وألف في الفقه والأصول، وشرح كتاب مسلم وكتاب التلقين للقاضي أبي محمد، وليس للمالكية كتاب مثله وشرح البرهان لأبي المعالي الجويني[1] قلت (وهو في أصول الفقه مطبوع بتحقيق د.عبد العظيم الديب قطر 1399هـ).

قال ابن عطية كان رحمه الله من أئمة العلم المتقنين فيه ألف كتابا سماه المعلم بفوائد مسلم كتب إلي يحدثني به وبجميع تواليفه سنة 504 هـ [2] توفي رحمه الله سنة 536هـ .

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وقال في حقه "خاتمة العلماء المحققين والأئمة الأعلام المجتهدين الحافظ النظار ... بلغ درجة الاجتهاد وبلغ من العمر نيفا وثمانين سنة، ولم يُفت بغير مشهور مذهب مالك ... له تآليف تدل على فضله وتبصره في العلوم منها شرح التلقين ليس للمالكية مثله وشرح البرهان لأبي المعالي سماه "إيضاح المحصول من برهان الأصول" وشرحه لهذين الكتابين يدل أنه بلغ درجة الاجتهاد "والمعلم في شرح صحيح مسلم" قال ابن خلدون اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون وحكى بن عيشون أنه سمع الإمام يقول "كان السبب في تأليفه أنه قرئ علي صحيح مسلم في رمضان فتكلمت على نقط منه فلما انتهت قراءته عرض علي الأصحاب ما أمليته فيه وهذبته" وكتابه الكبير التعليق على المدونة وكتاب الرد على الإحياء للغزالي المسمى بالكشف، والأنباء على المترجم بالأحياء وغيرها [3].

---

(1) الغنية:القاضي عياض، ج 65.

(2) الفهرست:ابن عطية، ص 138 وقد صدر كتاب المعلم محققا من طرف فضيلة الشيخ الشاذلي النيفر وفي مقدمته فصل كامل للتعريف بالمؤلف وعصره ومؤلفاته فليراجع.

(3) الشجرة:ابن مخلوف، ص 127. والسير للذهبي قال فيه : "كان بصيرا بعلم الحديث" ونقل أقواله العلماء فيه وذكر مؤلفاته انظر ج 20، ص 104 وما بعدها وتجد في الهامش مصادر أخرى لترجمته.

محمد بن خلف بن موسى الإلبيري توفي 537 هجرية

محمد بن خلف بن موسى الأنصاري المتكلم سكن قرطبة يكنى أبا عبد الله ويعرف بالإلبيري لأن أصله منها، روى عن أبي بكر محمد بن الحسن المرادي وأبي الحجاج يوسف بن موسى الكلبي وأخذ علم الكلام عنهما.

وكان حافظا لكتب الأصول والاعتقادات واقفا على مذهب أبي الحسن الأشعري وأصحابه مع مشاركة في الأدب وله تآليف منها:

كتاب النكت الأمالي في النقض على الغزالي

رسالة الانتصار على مذاهب الأئمة الأخيار

رسالة البيان عن حقيقة الإيمان

شرح مشكل ما وقع في الموطأ وكتاب البخاري

اختصار كتاب الرعاية للمحاسبي

ولد سنة 457 هـ وتوفي سنة 537 هـ[1].

ذكره ابن فرحون في الديباج وذكر مؤلفاته السابقة الذكر وأضاف إليها الرد على أبي الوليد بن رشد في مسألة الاستقراء الواقعة في الجزء الأول من مقدماته[2].

وأضاف إلى كل ذلك ابن مخلوف في الشجرة كتاب مداواة العين قال فيه جليل الفائدة[3].

علي بن عبد الله اللمائي المري المالطي توفي 537 هجرية

علي بن عبد الله بن داود اللمائي أبو الحسن المعروف بالمالطي القيرواني نزيل ألمرية سمع بها من أبي علي كتاب اختصار الطريق لابن الأعرابي وغير ذلك وروى عن عبد القادر بن الحناط أيضا وله رواية بالقيروان عن أبي علي الحسن بن مكي اللواتي من أصحاب أبي بكر المالكي القرشي وأبي القاسم اللبيدي، وكان فقيها مشاورا مقرئا متفننا وله جمع بين الاستذكار والمنتقى وشرح في رقائق ابن المبارك سماه زهر الحدائق. وتوفي بألمرية يوم السبت غرة جمادى الأولى سنة 537 هـ وصلى عليه القاضي أبو محمد بن عطية من الغد يوم الأحد[4].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 358، ت 1278 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. وانظر معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 129 والأعلام : للزركلي، ج 6، ص 115. والذيل والتكملة : ابن عبد الملك الأنصاري، ج 6 ص193 والإحاطة : ابن الخطيب، ج 3 ص 165-166.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 302.

(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 134.

(4) معجم أصحاب أبي علي الصدفي : ابن الأبار، ص 287.

أبو القاسم أحمد بن محمد بن ورد التميمي توفي 540 هجرية

أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمي أبو القاسم فقيه حافظ مشهور محدث ألف في شرح البخاري كتابا كبيرا ظهر علمه فيه وكان أوحد زمانه فقها وعلما ومعرفة وفهما وذكاء.

مولده في جمادى الآخرة سنة 465 هـ وتوفي عام 540 هـ يروي عن أبي علي الغساني وأبي علي بن سكرة وغيرهما [1].

قال ابن الخطيب في الإحاطة "قال الملاحي: كان من جلة الفقهاء المحدثين يقال إن علم المالكية انتهت إليه الرئاسة فيه وإلى القاضي أبي بكر بن العربي في وقتهما ولم يتقدمهما في الأندلس أحد بعد وفاة أبي الوليد ابن رشد، كان له مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الأخمسة بالتفسير ولي قضاء غرناطة سنة 20 (يعني وخمسمائة) فعدل وأحسن السيرة وبه تفقه طلبتها إذ ذاك روى عن أبي علي الغساني وأبي الحسن بن سراج وأكثر عنه وأبي بكر ابن سابق الصقلي وأبي محمد بن فرج المعروف بالعسال الزاهد ولازمه وهو آخر من روى عنه ورحل إلى سجلماسة وناظر عند ابن العواد وروى أيضا عن أبي الحسن المبارك المعروف بالخشاب وكان الخشاب يحمل عن أبي بكر بن ثابت الخطيب.

روى عنه جماعة كأبي جعفر بن الباذش وأبي عبيد الله وابن رفاعة وابن عبد الرحيم وابن حكيم وغيرهم وآخر من روى عنه أبو القاسم بن عمران الخزرجي بفاس توفي بألمرية في الثاني من رمضان سنة 540 هـ [2].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وأضاف إلى ما ذكر من مؤلفاته الأجوبة الحسان[3].

محمد بن مسعود بن أبي الخصال الغافقي توفي 540 هجرية

محمد بن مسعود بن أبي الخصال الغافقي من أهل شقورة سكن قرطبة يكنى أبا عبد الله مفخرة وقته وجمال جماعته.

روى عن أبي الحسين بن سراج وجماعة من شيوخ أهل قرطبة أجاز له أبو علي الغساني ما رواه وكان متفننا في العلوم مستبحرا في الآداب واللغات قوي المعرفة بهما مقدما في معرفتهما وإتقانهما وكان كاتبا بليغا عالما بالأخبار ومعاني الحديث والآثار والسير والأشعار له تواليف حسان ظهر فيها نبله واستبان فيها فهمه استشهد رحمه الله ودفن يوم الأحد 13 ذي الحجة من سنة 540 هـ وكان مولده رحمه الله سنة 465هـ[4].

---

(1) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 210 ترجمة رقم 363.

(2) الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170 وما بعدها.

(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 134.

(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 588.

ذكر ابن خير جملة من مؤلفاته ليس منها في الحديث شيء[1] وقال فيه ابن الخطيب نقلا عن ابن الزبير في صلة الصلة "ذو الوزارتين كان من أهل المعارف الجمة والإتقان لصناعة الحديث والمعرفة برجاله والتقييد لغريبه وإتقان ضبطه ولم يذكر شيئا من مؤلفاته[2]. وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنها مشهورة متداولة.

محمد بن أحمد بن أبي خيثمة الجياني توفي 540 هجرية

محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي خيثمة الجبائي سكن غرناطة يكنى أبا الحسن كان مبرزا في علوم اللسان نحوا ولغة وأدبا متقدما في الكتابة والفصاحة جامعا فنونا الفضائل على غفلة كانت فيه.

روى عن أبي الحسن بن سهل وأبي بكر بن سابق وأبي الحسن ابن الباذش وأبي علي الغساني وغيرهم، وصحب أبا الحسين بن سراج صحبة مؤاخاة.

صنف في شرح غريب البخاري مصنفا مفيدا توفي ليلة السبت، الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة 540هـ.

أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري توفي سنة543هـ

العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي ولد سنة 468هـ ورحل مع أبيه إلى المشرق وسمع أبا عبد الله بن طلحة النعالي وطراد بن محمد الزيني.. وطائفة بالأندلس وذكر ابن بشكوال رحلته إلى مصر وبيت المقدس ومكة ودمشق قال وتخرج بالإمام أبي حامد الغزالي والعلامة أبي زكرياء التبريزي.. وجمع وصنف وبرع في الأدب والبلاغة وبعد صيته .. ثم ذكر جملة ممن روى عنه، ثم قال.وأدخل الأندلس علما شريفا وإسنادا منيفا وكان متبحرا في العلم ثاقب الذهن عذب العبارة موطأ الأكناف كريم الشمائل كثير الأموال ولي قضاء إشبيلية فحمد وأجاد السياسة وكان ذا شدة وسطوة ثم عزل فأقبل على التصنيف ونشر العلم أثنى عليه ابن بشكوال كثيرا وقال "أخبرني أنه رحل إلى المشرق سنة 485 هـ وسمعت منه بإشبيلية وقرطبة كثيرا.

وقال غيره: كان أبوه من علماء الوزراء فصيحا مفوها شاعرا ماهرا اتفق موته بمصر في أول سنة 93 وأربعمائة) فرجع ولده أبو بكر إلى الأندلس وكان أبو بكر أحد من بلغ رتبه الاجتهاد فيما قيل قال ابن النجار حدث ببغداد بيسير وصنف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتواريخ واتسع حاله وكثرت أفضاله ومدحه الشعراء وبنى

---

[1] الفهرست : ابن خير، انظر أرقام 486-469-492-493-504-515-520-531-532.
[2] الإحاطة : لسان الدين بن الخطيب، ج 2، ص 388.

على إشبيلية سورا أنشأه من ماله. وقد ذكر الذهبي نقولا عـن مجموعـة مـن المترجمـين في تعديله وتجريحه وعلق عليها بما يراه صوابا[1].

قال ابن بشكوال توفي ابن العربي بالعدوة بفاس سنة **543** هـ وسألته عن مولـده فقال لي سنة **468** هـ [2].

ولم يذكر له ابن بشكوال ولا الذهبي ما ألفه من كتب ورسائل غير أن مصادر أخرى ذكرت من مؤلفاته ما يلي :

القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، والمسالك في شرح موطأ مالك.

وعارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي (مطبوع) ورسائل أخري صغيرة في الكلام عن بعض الأحاديث بعينها[3].

ذكره القاضي عياض وقال درس الفقه والأصول وجلس للوعظ والتفسير ورحل إليه للسماع وصنف في غير فن تصانيف كثيرة حسنة مفيده وولي القضاء ثم صرف ... ولكثرة حديثه وأخباره وغرائب حكاياته ورواياته أكثر الناس فيه الكلام وطعنوا في حديثه[4].

ذكر له ابن خير في الفهرست من المؤلفات ما يلي :

- أحكام القرآن
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس
- المتوسط في الاعتقاد، والمسقط في شرح المتوسط
- مصافحة البخاري ومسلم
- ناسخ القرآن ومنسوخه [5]

وقد ذكر ابن مخلوف مؤلفاته وقال في ترجمته "له تآليف تدل على على غزارة علمـه وفضله منها عارضة الأحوذي في شرح الترمذي والقبس في شرح موطأ مالـك بـن أنـس، وترتيب المسالك في شرح موطأ مالك وأحكام القرآن ومراقي الزلف، وكتاب الخلافيـات وكتاب المريدين وكتاب مشكل الكتاب والسنة، والناسخ والمنسوخ وقانون التأويل وكتاب النيرين في الصحيحين، وسراج المهتدين والأمل الأقصى في أسمـاء الله الحسـنى، والعقـل الأكبر للقلب الأصغر وتبيين الصحيح في تعيين الذبيح، والتوسط في معرفة صحة الاعتقاد،

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1294.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 590.

(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 254، والشجرة : لابن مخلوف، ص 136 وما بعدها. والأعلام : للزركلي، ج6، ص 230. وكتاب القبس مطبوع متداول .

(4) الغنية : القاضي عياض، ص 66.

(5) الفهرست : ابن خير، ص 54-88-258-527- ص 51 وانظر الديباج : لابن فرحون، ج 2، ص 252.

والرد على من خالف السنة من أهل البدع والإلحاد، والإنصاف في مسائل الخلاف، وشرح حديث جابر ﷺ في الشفاعة وشرح حديث أم زرع وشرح غريب الرسالة والمحصول في علم الأصول، وكتاب العواصم من القواصم، وترتيب الرحلة وفيه من الفوائد ما لا يوصف، وذكر في ترجمة مطولة رئاسة لوفد إشبيلية الوافد على الأمير عبد المومن وسفره في البحر من المهدية إلى الإسكندرية نقلا عن حاشية الرهوني على خليل[1].

محمد بن عبد الرحمن النميري الغرناطي توفي 544 هجرية

محمد بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن صقالة النميري من أهل غرناطة أبو عبد الله كان من حذاق المحدثين عارفا بعلل الحديث وأسماء رجاله صدرا في روايته ولم يكن في عصره مثله أخذ عن الحافظ أبي بكر بن عطية وعياض بن موسى وابن عتاب وأبي بكر بن العربي وغيرهم وله تآليف مفيدة ولد سنة **500** هـ توفي سنة **544** هـ [2].

أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي توفي 544 هـ

القاضي العلامة عالم المغرب أبو الفضل اليحصبي السبتي الحافظ مولده بسبتة سنة **476** هـ وأصله أندلسي تحول جده إلى فاس ثم سكن سبتة، أجازه القاضي أبو علي الغساني، وكان يمكنه السماع منه وهو ابن عشرين سنة وإنما دخل القاضي إلى الأندلس بعد موته فأخذ عن محمد بن حمدين وأبي علي بن سكرة وأبي الحسين بن سراج وأبي محمد بن عتاب وهشام بن أحمد وأبي بحر ابن العاصي وخلق، وتفقه بأبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي والقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله المسيلي وصنف التصانيف التي سار بها الركبان واشتهر اسمه وبعد صيته[3].

قال ابن بشكوال:"وعني بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم وجمع من الحديث كثيرا وله عناية كثيرة به واهتمام بجمعه وتقييده وهو من أهل التفنن في العلم والذكاء واليقظة والفهم".

وقال الفقيه بن حمادة السبتي جلس القاضي للمناظرة وله نحو ثمان وعشرين سنة وولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة فسار بأحسن سيرة كان هينا من غير ضعف صليبا في الحق وله كتاب "الشفا في شرف المصطفى" وكتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك وكتاب العقيدة وكتاب شرح حديث أم زرع، وكتاب جامع التاريخ، الذي

---

[1] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 136 وما بعدها. وانظر كتاب آراء أبي بكر بن العربي الكلامية لعمار الطالبي، طبعة الجزائر 1974، ففيه مزيد من التفصيل.

[2] الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 1، ص 303.

[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1305، انظر مؤلفاته في فهرست بن خير، ص 474-487-497-512، والرسالة المستطرفة، ص 141-143-157. وسير أعلام النبلاء : ج20، ص 212 وقد ذكر محققوا هذا الكتاب أغلب مظان ترجمة القاضي.

أربي على جميع المؤلفات جمع فيه من أخبار الأندلس والمغرب واستوعب فيه أخبار سبتة وعلمائها وله كتاب مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار من الموطأ والصحيحين

قال القاضي شمس الدين بن خلكان: هو إمام الحديث في وقته وأعرف الناس بعلومه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم قال ومن تصانيفه كتاب الإكمال في شرح مسلم كمل به كتاب المعلم للمازري وذكر المشارق وقال:"في تفسير غرائب الحديث" وكتاب التنبيهات فيه غرائب وفوائد وكل تواليفه بديعة".

قال الذهبي وروى عنه خلق كثير منهم عبد الله بن محمد الأشيري وأبو جعفر بن القصير الغرناطي وأبو القاسم خلف بن بشكوال وأبو محمد بن عبيد الله الحجري ومحمد بن الحسن الجابري قال ابن بشكوال توفي رحمه الله بمراكش مغربا عن وطنه سنة 544هـ[1].

أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز بن الدباغ توفي 546 هجرية

قال بن بشكوال:"يوسف بن عبد العزيز يوسف بن عمر بن فيرة اللخمي من أهل أنلة نزل مرسية روى عن أبي علي الصدفي كثيرا ولازمه طويلا وأخذ عن جماعة من شيوخنا وصحبنا عند بعضهم وكان من أنبل أصحابنا وأعرفهم بطريقة الحديث وأسماء الرجال وأزمانهم وثقاتهم وضعفائهم وأعمارهم وآثارهم ومن أهل العناية الكاملة بتقييد العلم ولقاء الشيوخ لقي منهم كثيرا وكتب عنهم وسمع منهم وشور ببلده ثم خطب به وقتا وتوفي رحمه الله سنة 546 هـ وقال لي مولده سنة 482 هـ[2].

ذكره عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة وقال محدث الأندلس في عصره من أهل أنلة عمل بلنسية له طبقات المحدثين والفقهاء[3]. وذكر له ابن خير كتاب الغوامض والمبهمات[4].

أحمد بن عبد الملك بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك الأنصاري توفي سنة 549 هجرية

يعرف بابن أبي مروان يكنى أبا عمر وأبا جعفر، من إشبيلية سمع من أبي الحسين شريح بن محمد وأبي بكر بن طاهر وأبي الحكم بن حجاج وأبي الحسن مفرج بن سعادة وأبي إسحاق بن جيش البزاز وغيرهم.

---

(1) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 453، وانظر ترجمة مفصلة عند ابن فرحون في الديباج، ج 2، ص 46 وما بعدها.وانظر تعريف مفصلا في التعريف بالقاضي عياض لابنه محمد، ومقدمة تحقيق كتاب الغنية لماهر جرار.

(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 682. وانظر السير: للذهبي وقال رأيت برنامجه، وقد سمع كتبا كبارا، وله تأليف صغير في تسمية الحفاظ، ونقل أقوال العلماء فيه. انظر ج20، ص 220-221.

(3) المعلمة: عبد العزيز بنعبد الله، ص 130.

(4) الفهرست: ابن خير، ص 219.

وكان حافظا عارفا بالحديث ورجاله فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم وله تأليف مفيد في الحديث سماه "المنتخب المنتقى" جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام ومنه استفاد، وكان صاحبا لأبي جعفر هذا وملازما له واستشهد بلبلة عند ثورة أهلها والتغلب عليهم يوم الأربعاء الحادي عشر من شعبان سنة 549 هـ[1].

أحمد بن معد الأقليشي التجيبي توفي سنة 550 هجرية

أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي أبو العباس بن الاقليشي عالم بالحديث أصله من أقليش بالأندلس ولد ونشأ بدانية ورحل إلى المشرق فجاور بمكة سنين وعاد يريد المغرب فتوفي بقوص من صعيد مصر.

من كتبه النجم من كلام سيد العرب والعجم مرتب على عشرة أبواب وجعل الباب العاشر مختصا بأدعية مأثورة عن النبيﷺفي مجلد[2].

والغرر من كلام سيد البشر، وضياء الأولياء عدة أجزاء

والكوكب الدري المستخرج من كلام النبي العربي

وتفسير العلوم والمعاني وتفسير سورة الفاتحة مخطوط في الأزهرية

والحقائق الواضحات مخطوط الخزانة العامة بالرباط (رقم 316 الأوقاف)

توفي رحمه الله سنة 550 هـ[3].

ذكره ابن الأبار وترجم له ترجمة واسعة وقال أصل أبيه من أقليش وسكن دانية وبها ولد ونشأ وذكر جملة من مشايخه الذين روى عنهم وجلس إليهم ورحل إلى المشرق سنة 542 هـ فأدى الفريضة وجاور في مكة سنين وسمع بها من أبي الفتح الكروخي جامع الترمذي برباط أم الخليفة العباسي سنة 47 ثم كر راجعا إلى المغرب فقبض في طريقه.

حدث بالأندلس والمشرق وكان:عالما عاملا متصوفا شاعرا مجودا مع التقدم والصلاح والزهد والعزوف عن الدنيا وأهلها والإقبال على العلم والعبادة وله تصانيف كثيرة منها كتاب الكوكب وكتاب النجم من كلام سيد العرب والعجم، عارض به كتاب الشهاب للقضاعي وكتاب الغرر من كلام سيد البشر وكتاب ضياء الأولياء ... توفي في صدره عن المشرق في مدينة قوص من صعيد مصر في عشر الخمسين وخمسمائة ودفن عند الجميزة التي

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج1، ص 54 ت ر 163، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. والأعلام : للزركلي، ج1، ص 164.

(2) الرسالة المستطرفة: الكتاني، ص 182.

(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 259. وترجم له الذهبي في السير ترجمة مختصرة، ج2، ص 358.

في المقبرة التالية لسوق العرب وقد نيف على الستين[1]. وقال أبو عبد الله بن عياد توفي سنة خمسين أو وإحدى وخمسين بعدها وقد نيف على الستين.

علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن الضحاك الفزاري توفي سنة 557 هجرية

من أهل غرناطة يكنى أبا الحسن ويعرف بابن النفزي قال أبو القاسم الغافقي، فقيه مشاور بغرناطة راوية محدث متكلم أخذ عن الحسن شريح وعن الإمام أبي الحسن علي بن الباذش وعن أبي القاسم بن ورد والقاضي عياض والإمام أبي عبد الله المازري وعن أبي الطاهر السلفي وعن أبي مروان ابن مسرة وعن أبي محمد بن سماك القاضي وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

وله تآليف في أنواع العلم: منها كتاب "نزهة الأصفياء و سلوة الأولياء في فضل الصلاة على خاتم الأنبياءﷺ" إثنا عشر جزءا وشمائل النبيﷺسفران كبيران" ومنهج السداد في شرح الرشاد ثلاثون جزءا وكتاب مدارك الحقائق في أصول الفقه خمسة عشر جزءا، وكتاب تحقيق المقصد السني في معرفة الصمد العلي سفر، وكتاب نتائج الأفكار في إيضاح ما يتعلق بمسائل الأقوال من الغوامض والأسرار، وكتاب تبيين مسالك العلماء في مدارك الأسماء وكتاب رسائل الأبرار وذخائر أهل الخطوة والإيثار في انتخاب الأدعية المستخرجة من الأخبار والآثار وكتاب الإعلام في استيعاب الرواية عن الأئمة الأعلام سفران توفي سنة 557 هـ[2].

أحمد بن أبي الوليد بن رشد القرطبي توفي 563 هجرية

أبو العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد الإمام المتفنن الفقيه العالم المتقن المعروف بالجلالة والدين المتين أخذ عن والده وبه تفقه ولازم أبا بكر البطليوسي وسمع أبا محمد بن عتاب وابن مغيث وابن بقي أبا القاسم وأبا الحسن وابن العربي والصدفي وابن تليد وجماعة وعنه ابنه أبو الوليد المعروف بالحفيد وأبو القاسم بن مضا وغيرهما له برنامج حفيل وتفسير في أسفار وله شرح على سنن النسائي حفيل للغاية مولده سنة 487 هـ توفي سنة 536 هـ[3].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 60 ترجمة رقم 168 وانظر ترجمة له عند ابن فرحون في الديباج، ج 1، ص 246، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج2، ص 116/115.

(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 146.

علي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري المري توفي 567 هجرية

ابن النعمة علي بن عبد الله بن خلف بن محمد الأنصاري الأندلسي رئيس الفتوى والإقراء في بلنسية المتوفي 567هـ له :

- ري الظمآن في علوم القرآن في عدة مجلدات
- الإمعان في شرح سنن النسائي عبد الرحمن عشرة مجلدات [1].

قال الضبي: علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة أبو الحسن فقيه حافظ محدث زاهد فاضل أديب، روى فأكثر، وألف فأحسن، شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار شرحا لم يتقدمه أحد وقفت عليه بلنسية وعلى كتاب التفسير له وهو أيضا كتاب كبير جمع علوما جمة سماه كتاب ري الظمآن في علوم القرآن توفي في حدود السبعين وخمسمائة[2].

قال الزركلي: حافظ مفسر من العلماء بالعربية من أهل الأندلس ولد بألمرية وسكن بلنسية فكان خطيبا بها وانتهت إليه الرئاسة في الإقراء والإفتاء له كتب منها ري الظمآن في علوم القرآن تفسير كانت منه في درعة بالمغرب نسخة كاملة في57 جزءا تحدث عنها الأستاذ المنوني في دعوة الحق، والإمعان في شرح سنن النسائي عبد الرحمن عشرة مجلدات[3].

قال ابن مخلوف في شأنه لم يتقدمه أحد بمثله بلغ الغاية احتفالا وإكثارا[4].

إبراهيم بن يوسف بن قرقول الفاسي توفي 569 هجرية

قال ابن الأبار"إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله باديس بن القائد القائلي الوهراني كذا قرأت اسمه بخطه وشهر بالحمزي لأن أصله من حمزة موضع بناحية المسيلة عمل بجاية يكنى أبا إسحاق ويعرف بابن قرقول.

ولد بألمرية ونشأ بها وسمع من جده لأمه أبي القاسم بن ورد ومن أبي الحسن بن نافع، وروى عن جماعة كبيرة وطائفة جليلة (وذكر جماعة كبيرة منهم) وقال:وكان رحالا في طلب العلم حريصا على لقاء الشيوخ فقيها نظارا أديبا حافظا يبصر الحديث ورجاله وقد صنف وألف مع براعة الخط وحسن الوراقة حدث وأخذ الناس عنه ولم يزل بمالقة إلى انتقل منها إلى سبتة في سنة 64 ثم إلى سلا وتوفي بمدينة فاس سنة 569 هـ ودفن قريبا من برج الكواكب خارجها ومولده بألمرية سنة خمس وخمسمائة [5].

---

(1) معجم المفسرين والمحدثين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله : ص 44.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 552.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 304.
(4) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 150.
(5) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 130، الترجمة رقم 394 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

قال الكتاني: له كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي المعروف بابن قرقول (كعصفور) المتوفي بفاس سنة 569 هـ وهو من تلامذة عياض صنفه على مثل المشارق له مختصرا منه مع زيادة البعض وخصه أيضا بالكتب المذكورة[1].

قال ابن القاضي في جذوة الاقتباس، "وقد تكلم فيه بعضهم من جهة كتاب المطالع، وهو لابد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض كان القاضي قد تركه في مبيضته فاستعارها وجدد منها ما أمكن نقله لاستعمائها وصعوبتها ثم نقل الناس من كتابه". قال بن خاتمة ولم يتصل بنا أنه نسب الكتاب إلى نفسه [2].

حسن بن عبد الله بن حسن الأشيري التلمساني توفي 569 هـ

حسن بن عبد الله بن حسن الكاتب يعرف بابن الأشيري ويكنى أبا علي من أهل تلمسان نشأ بها وأخذ عن الأستاذ أبي علي بن الخراز وأخذ بألمرية عن أبي الحجاج بن يسعون سنة 540هـ

وكان من أهل العلم بالقراءات واللغة والغريب يغلب عليه الأدب وكان ناظما وناثرا وله مجموع في غريب الموطأ وقفت عليه بخطه، ومختصر في التاريخ سماه "بنظم اللآلئ" وقصيدة في غزوة السبطاط مستجادة وكانت سنة 569هـ[3].

أبو بكر محمد بن خير اللمتوني الإشبيلي توفي سنة 575 هـ

الإمام الحافظ شيخ القراء أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الإشبيلي، أتقن القراءات على شريح بن محمد واختص به حتى ساد أهل بلده وسمع منه ومن أبي مروان الباجي والقاضي أبي بكر بن العربي، وبقرطبة من أبي جعفر بن عبد العزيز وابن عمه أبي بكر، وأبي القاسم بن بقي، وابن مغيث، وابن الخصال، وطائفة سواهم قال ابن الأبار : كان مكثرا للغاية بحيث أنه سمع من رفاقه وشيوخه أكثر من مائة نفس لا نعلم أحدا من طبقته مثله، وتصدر بإشبيلية للإقراء والإسماع وحمل الناس عنه كثيرا وكان مقرءا مجودا ومحدثا متقنا أديبا نحويا لغويا واسع المعرفة رضى مأمونا، لمامات بيعت كتبه بأغلى الأثمان لصحتها ولم يكن له نظير في هذا الشأن من الحظ الأوفر من علم

---

(1) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 157. وقد ذكره الذهبي في السير وقال فيه "غزير الفوائد" ج20، ص 520.
(2) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ص 89، ج 1، ترجمة رقم 12. وانظر شجرة النور : ابن مخلوف، ص 146.
(3) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 218، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

اللسان توفي في ربيع الأول سنة 575 هـ وكانت جنازته مشهودة وعاش ثلاثا وسبعين سنة[1].

قال الضبي: فقيه محدث من أهل الإتقان وجودة الضبط مقرئ مجود[2].

يوسف بن عبد الله بن عياد اللريي توفي سنة 575 هجرية

يوسف بن عبد الله بن سعيد ابن أبي زيد الأستاذ المحدث الحافظ أبو عمر الأندلسي اللريي المقرئ أحد الأعلام، أخذ القراءة عن أبي عبد الله بن أبي إسحاق وقدم بلنسية سنة ثمان وعشرين وخمس مائة ولقي بها أعلام المقرئين أبا مروان ابن الصيقل وأبا الحسن بن هذيل وأبا الحسن ابن النعمة وسمع من أبي الوليد الدباغ وطارق بن يعيش وعدة.

وأجاز له أبو القاسم بن ورد وأبو محمد بن عطية وكان معنيا بصناعة الحديث جماعة الأجزاء والدواوين معدودا في الرواة المكثرين، كتب العالي والنازل ولقي الكبار ولو اعتنى بهذا من أوائل عمره لبذ الأقران وفاق الأصحاب وكان يحفظ أخبار المشايخ وينقب عنهم ويضبط وفياتهم ويدون قصصهم أنفق عمره في ذلك.

وكان قد شرع في تذييل "صلة ابن بشكوال" وصنف "كتاب الكفاية في مراتب الرواية" وكتاب "المرتضى في شرح المنتقى" لابن الجارود وشرح "الشهاب" والأربعين في النشر وأهوال الحشر، والأربعين في آداب الصحبة والعبادات وغير ذلك، روي عنه ابنه أبو عبد الله محمد وأبو الحجاج بن عبلة وأبو محمد بن غلبون وغيرهم، وكان من أهل التواضع والخير والعلم، استشهد عند كبسة العدولرية يوم العيد سنة خمس وسبعين وعاش سبعين سنة، ذكره الأبار [3].

عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي توفي سنة 581 هجرية

"عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد الحافظ العلامة الحجة أبو محمد الأزدي الإشبيلي يعرف بابن الخراط روى عن شريح بن محمد وأبي الحكم ابن برجان ومحمد بن أيوب وأبي بكر بن مدير وأبي الحسن طارق بن يعيش وطاهر بن عطية وجماعة كتب إليه بالإجازة الحافظ أبو بكر بن عساكر وجماعة سكن بجاية وقت الفتنة التي زالت

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 1، ص 1366.

[2] بغية الملتمس : الضبي : ج 1، ص 104.

[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1366-1367 . الأعلام : الزركلي، ج 8، ص 240 . وانظر شجرة النور الزكية: لابن مخلوف، ص 153.

منها الدولة المتونية فنشر بها علمه وصنف التصانيف وأشتهر اسمه وبعد صيته ولي خطابه بجاية.

ذكره الحافظ بن الأبار فقال: كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا مشاركا في الأدب وقول الشعر. صنف في الأحكام نسختين كبرى وصغرى سبقه إلى مثل ذلك أبو العباس مروان الشهيد بلبلة، وله في الجمع بين الصحيحين مصنف، وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة وله كتاب المعتل من الحديث وكتاب في الرقائق ومصنفات أخرى إلى أن قال وله في اللغة كتاب حافل ضاهى به كتاب الغريبين للهروي حدثنا عنه جماعة من شيوخنا ولد سنة **510** هـ وقال ابن الزبير سنة **514** هـ وتوفي ببجاية بعد محنة نالته من قبل الدولة في ربيع الآخر سنة **581** هـ وممن روى عنه خطيب القدس أبو الحسن علي بن محمد المعافري وأبو الحجاج بن الشيخ أبو عبد الله بن يقميش وآخرون[1].

قال الكتاني "كتاب الأحكام الشرعية الكبرى انتقاها من كتب الأحاديث ثم قال وله أيضا الأحكام الوسطى في مجلدين وهي المشهورة اليوم بالكبرى ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته فيما نعلم، والأحكام الصغرى في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والتهذيب وذكر الثواب والعقاب أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة الموطأ والستة، وفيها أحاديث من كتب أخرى ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد فنقلها الإثبات وتناولها التقات، وذكر له أيضا كتاب المعتل من الحديث وكتاب في الرقائق" قال ابن فرحون في الديباج، ومن جملة تآليفه : ما نقله محمد بن حسن بن عبد الله بن خلف بن يوسف الأنصاري عن المؤلف إملاء منه عليه : قال كتاب المرشد يتضمن حديث مسلم كله وما زاد البخاري على مسلم وما أضاف إلى ذلك أحاديث حسانا وصحاحا من كتاب أبي داود وكتاب النسائي وكتاب الترمذي وغير ذلك، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم ولا في البخاري وهو أكبر من صحيح مسلم، وكتاب الجامع الكبير في الحديث ومقصوده فيه الكتب الستة وأضاف إليه كثيرا من مسند البزار وغيره، منه صحيح ومعتل تكلم على علله ونهب منه في دخلة البلد في الفتنة،

---

[1] الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 4، ص 350. وانظر ابن عبد الله : المعلمة، ص 128 حيث ذكر من مؤلفاته "المعتل في الحديث" 6 مجلدات والجامع الكبير 20 مجلدا وغريب القرآن والحديث والجمع بين الصحيحين وقال : يوجد منه الجزء الأخير بخزانة القرويين (189) وانظر هذه المؤلفات في الرسالة المستطرفة للكتاني ص 178-179-180 وانظر مؤلفاته بتفصيل في الديباج المذهب لابن فرحون، ج 2، ص 59 وما بعدها، وانظر ترجمته عند ابن مخلوف في شجرة النور ص 155. والتكملة : لابن الأبار، ج3، ص 120 ت ر 299 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

وكتاب بيان الحديث المعتل، وهو قدر صحيح مسلم وقد تقدم ذكره وذكر جامع الكتب الستة، نهب منه أيضا في الدخلة المذكورة وكتاب التوبة في سفرين ومعجزات الرسول ﷺ في سفر ومقالة الفقر والغنى وكتاب الصلاة والتهجد في سفر وكتاب العاقبة، وتضمن ذكر الموت وما بعده وكتاب "تلقين الوليد" في الحديث سفر صغير وكتاب المنير وكتاب الرقائق، والأنيس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب في كلام النبي ﷺ والصالحين ومختصر كتاب الكفاية في علم الرواية، وكتاب فضل الحج والزيارة تغمده الله برحمته [1].

أحمد بن عبد الصمد الخزرجي القرطبي ثم الفاسي توفي 582 هجرية

أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحق الخزرجي من أهل قرطبة ونزل بجاية وقد سكن غرناطة وقتا يكنى أبا جعفر روى عن أبي عبد الله بن مكي وأبي جعفر البطروجي وعبد الرحيم الحجاري وأبي بكر بن العربي وشريح بن محمد وابن ورد وابن أبي الخصال وغيرهم كان معتنيا بالحديث وروايته، وكف بصره في آخر عمره وله تأليف في أحكام النبي ﷺ وسماه "آفاق الشموس وإعلاق النفوس" وتأليف آخر سماه مقالع الصلبان ومراتع رياض أهل الإيمان، حدثنا عنه أبو القاسم بن بقي وأبو سليمان بن حوط الله وتوفي بمدينة فاس عقب ذي الحجة سنة اثنين وثمانين وخمسمائة ومولده سنة تسع عشرة وخمسمائة [2].

محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي توفي 586 هـ

محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري من أهل إشبيلية وسكن بعض سلفه بطليوس يكنى أبا عبد الله ويعرف بابن زرقون وسعيد بن عبد البر هو الملقب بذلك لحمرة وجهه.

سمع أباه وأبا محمد بن عبدون وأبا بكر بن القبطورنة، وأبا الفضل بن عياض واختص به ولازمه كثيرا وكتب له أيام قضائه بغرناطة وأجاز له أبو عبد الله الخولاني ومن طريقه علا إسناده وأبو محمد بن عتاب وأبو عبد الله بن الحاج الشهيد وأبو مروان الباجي وأبو الحسن شريح بن محمد وأجاز له أبو عبد الله بن شبرين تواليف أبي الوليد الباجي خاصة عنه، وولي قضاء شلب وقضاء سبتة فحمدت سيرته وعرفت نزاهته وكان أحد سروات الرجال، حافظا للفقه مبرزا فيه يعترف له أبو بكر بن الجد بذلك مع براعة في

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 59 وما بعدها والغبريني في عنوان الدراية، ص 42.

(2) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 76، تحقيق د. عبد السلام الهراس، وانظر أحمد بابا التنبوكتي في المنهاج في تطريز الديباج لابن فرحون على هامشه، ص 59. وجذوة الاقتباس : لابن القاضي، ج 1، ص 141.

الأدب والمشاركة في قرض الشعر والتصرف في طرفي النظم والنثر، لين الجانب حسن الشارة والهيئة ... من تواليفه كتاب الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار وجمع أيضا بين مصنف الترمذي وسنن أبي داود السجستاني وكان الناس يرحلون إليه في الأخذ عنه والسماع منه لعلو روايته وإن لم يكن له سماع كثير وهو آخر من حدث من الأندلسيين بالإجازة عن الخولاني وتوفي بإشبيلية في منتصف رجب سنة 586هـ ومولده سنة 501 [1].

أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي المرسي توفي599 هجرية

أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي من أهل مرسية يكنى أبا جعفر وأبا العباس أخذ عن أبي عبد الله بن حميد وهو أول من قرأ عليه وسنه دون العشر، وصحب أبا القاسم بن حبيش مدة طويلة وسمع من ابن عبيد الله بسبتة وابن الفخار بمراكش وأبا جعفر عبد الرحمن بن القصير وأبا الحسن بن كوثر وابن عم أبيه أبا جعفر أحمد بن عبد الملك بن عميرة وأجاز له ابن بشكوال وغيره.

ثم رحل حاجا فلقي في طريقه ببجاية عبد الحق الإشبيلي وبالإسكندرية أبا الطاهر بن عوف وأبا عبد الله الحضرمي.. ولقي بمكة الميانشي وغيره، وكان حسن الخط صحيح النقل والضبط ثقة صدوقا جلدا على الوراقة محترفا بها تأثل منها مالا كثيرا وكتب بخطه علما كثيرا وربما تسور على النظم وروى عنه جماعة من شيوخنا وكبار أصحابنا توفي بمرسية شهيدا سقط عليه هدم فأخرج منه وبه رمق فني بسرعة وهو ابن بضع وأربعين سنة 599، وقال ابن حوط الله توفي في جمادى الأولى من السنة وهو وهم منه[2].

وهذا العمر القليل الذي قضى أكثره أحمد في التجوال لم يتسع لتأليف كثير، لهذا يذكر ابن جبير له : كتاب الأربعين من أربعين والمسلسلات النبوية، ومطلع الأنوار لصحيح الآثار وهو كتاب يجمع بين صحيح البخاري ومسلم ثم بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس[3].

محمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي توفي سنة 599 هجرية

محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن عبد الملك بن وليد ابن أبي جمرة من أهل مرسية يكنى أبا بكر، سمع من أبيه كثيرا وتفقه به وعرض عليه المدونة لسحنون ومن قريبه

---

[1] التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 63، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وذكر هناك المحقق أغلب مظان ترجمته. وانظر مؤلفاته في المعلمة لعبد العزيز بن عبد الله ص 131. ومعجم المحدثين له أيضا ص 31. وانظر الديباج : لابن فرحون، ج 2، ص 259. والسير : للذهبي، ج21، ص 147.

[2] التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 83، الترجمة رقم 242 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

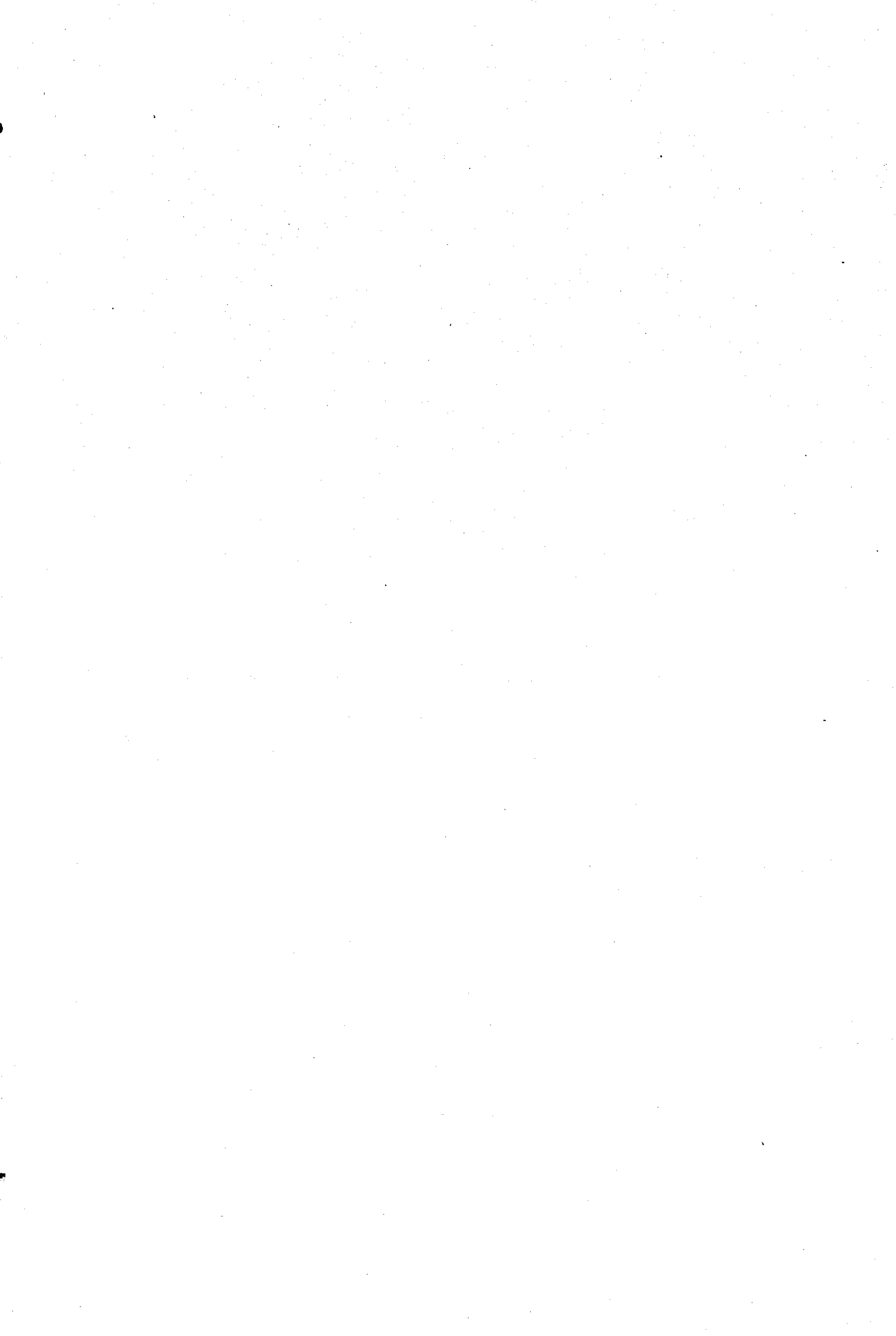
[3] مقدمة المحقق لكتاب بغية الملتمس : إبراهيم الأبياري، ص 18، وقد ترجم له هناك ترجمة واسعة.

أبي القاسم محمد بن هشام بن أحمد بن وليد ومن القاضي أبي بكر بن أسود وناوله تأليفه في تفسير القرآن وقرأ سور المفصل على أبي محمد بن أبي جعفر الخشني وسمع منه أحاديث... واستجاز له قريبه أبو القاسم المذكور أبا الوليد بن رشد وأبا بحر الأسدي واستجاز هو لنفسه أبا القاسم بن ورد وأبا بكر بن العربي وأبا الفضل عياض ومن غير الأندلسيين أبا عبد الله المازري وأبا طاهر السلفي.

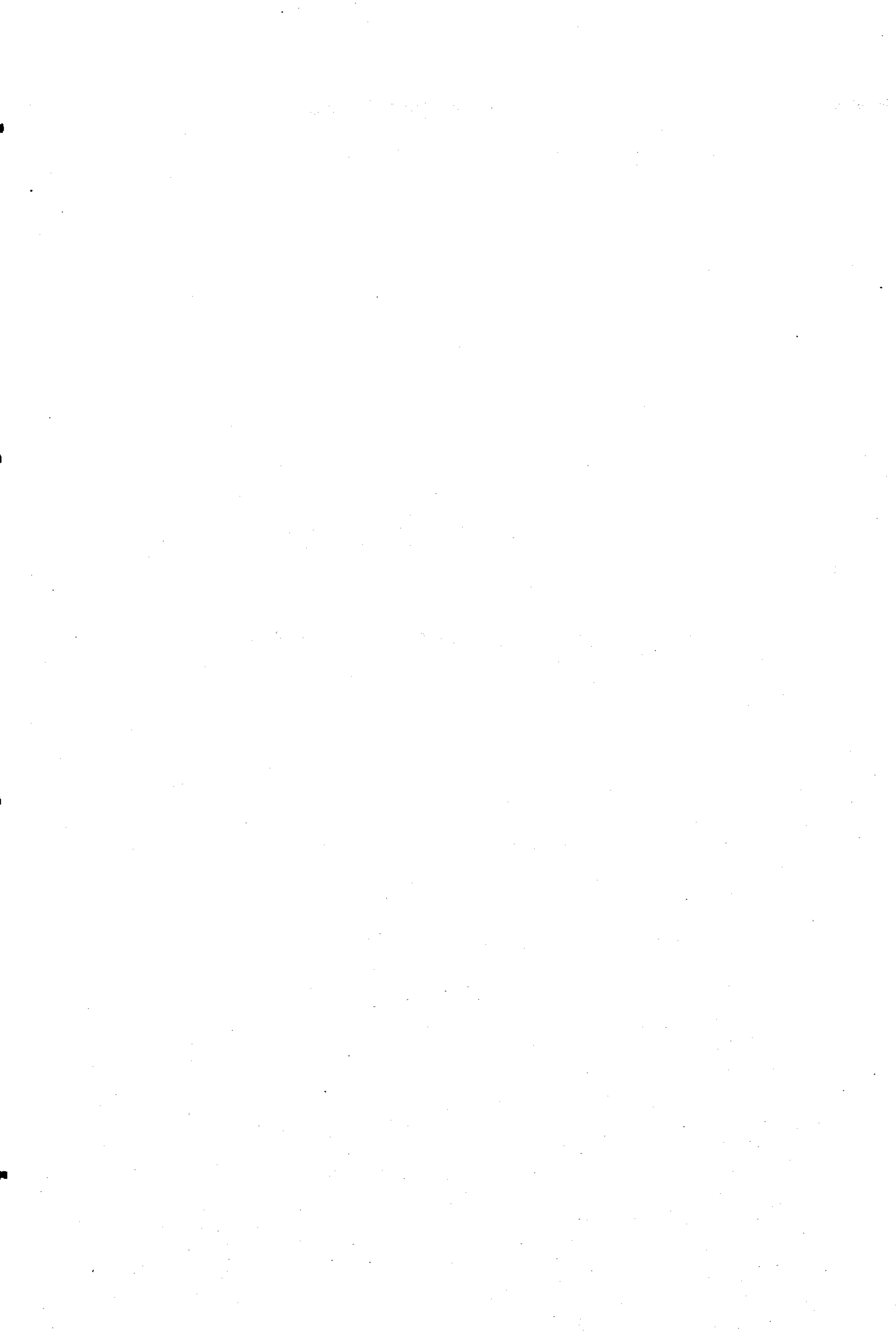
ولقي أبا محمد عبد الحق بن عطية في قصده مرسية، وصله حينئذ عن دخولها وما شاه في طريقه وناوله تأليفه في التفسير وأذن له في الرواية عنه ... عني بالرأي وولي خطة الشورى وسنه لا يزيد عن **21** سنة أيام ابن أبي جعفر (وذكر ابن الأبار نص تقديمه للشورى) (وهو نص مهم جدا في توجيهات الحاكم للعالم) وتقلد قضاء مرسية وبلنسية وشاطبة وأريولة في مدد مختلفة وامتحن في آخر من عمره في امتناعه من قضاء مرسية نفعه الله بذلك.

وكان فقيها حافظا بصيرا بمذهب مالك عاكفا على تدريسه .. وله تآليف منها: كتاب نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار، ألفه بعد الثمانين وخمسمائة عندما أوقع السلطان حينئذ بأهل الرأي وأمر بإحراق المدونة وغيرها من كتبه، وكتاب إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد وغير ذلك وبرنامجه المقتضب من كتاب الإعلام بالعلماء الأعلام من بني أبي جمرة . والإنباء بأبناء بني خطاب... وتوفي رحمه الله مصروفا من القضاء سنة **599**هـ ومولده سنة **518**هـ [1].

[1] التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 79، ت ر 222 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. وانظر الأعلام : للزركلي، ج 5، ص319. وانظر شجرة النور : ابن مخلوف، ص162.



فقهاء الحديث
خلال القرن السابع الهجري



أحمد بن عتيق بن فرج المردي الذهبي ت 601 هجرية

"أحمد بن العتيق بن الحسن بن زياد بن جرج من أهل بلنسية وأصله من ألمرية يعرف بالذهبي يكنى أبا جعفر وأبا العباس، أخذ القراءات عن أبي عبد الله جعفر بن حميد والعربية والآداب عن أبي محمد عبدون" وأجاز له جماعة ومل إلى العلوم النظرية فمهر في كل فن منها وشارك في جميعها واقتدر عل تحصيلها في أقرب مدة، وكان في الذكاء والفهم وحسن الاستنباط والغوص في دقائق المعاني آية من آيات الله تعالى ومن تأليفه كتاب الإعلام بفوائد مسلم للمهدي الإمام وكتاب حسن العبارة في فضل الخلافة، أخذت وقيدت عنه في الفقه وغيره فتاوى بديعة وجوابات حسنة، ولم يخل من نظم زان به علمه ونال بخدمته السلطان دنيا عريضة، ورأس نظراءه من الطلبة وقد حدث بيسير وأقرأ العربية وأخذ عنه وتوفي بتلمسان قاصدا في جيش المغرب إفريقية سنة 601 هـ ومولده سنة 554هـ[1].

محمد بن قاسم التميمي توفي سنة 603 هجرية

محمد بن قاسم عبد الكريم التميمي أبو عبد الله فاسي روى ببلده عن أبي إسحاق بن قرقول وغيره كما روى بسبتة عن أبي عبد الله بن حسن بن غاز وأبي محمد بن عبيد الله وحج وأقام ببلاد المشرق خمسة عشر عاما لقي فيها علماء وقته بمكة والمدينة ومصر بالقاهرة والإسكندرية وبطرابلس الغرب وتونس وبجاية وقد ضمن ذكر شيوخه برنامجا حافلا سماه "بالنجوم المشرقة في ذكر من أخذنا عنه من كل ثبت وثقة".

وكان محدثا حافظا ذاكرا للحديث ورجاله وتواريخهم وطبقاتهم ولم يكن في ضبطه بذاك وحدث بالمشرق والمغرب ومن مصنفاته في الحديث :

- الأغذية مما جاء في الحديث
- تحفة الطالب ومنية الراغب في الأحاديث النبوية العلية السنية
- زاد الحاج في مناسك الحج
- الأربعون حديثا

وغيرها في التصوف والزهد قال ابن الأبار بلغني أنه دخل الأندلس وتوفي ببلده سنة ثلاث (يعني وستمائة) أو أول أربع وستمائة[2].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج1، ص85، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

(2) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، القسم الأول السطر 8، ص 255 ت ر 137.

عبد الجليل بن موسى القصري توفي سنة 608 هجرية

عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي من حصن فرنجولش من حوز قرطبة نزل قصر كتامة يكنى أبا محمد كذا قال ابن فرتون فيه. روى عن أبي الحسن بن حنين وأبي نصر فتح بن محمد المقرئ وأبي الحسن علي بن جعفر بن غالب حدث عنه بكتاب اليقين من تأليفه ومن غيرهم، وكان متقدما في علم الكلام مشاركا في العربية وسواها متصوفا، وله تواليف منها كتاب تفسير القرآن وكتاب شعب الإيمان (مطبوع بتحقيق سيد كسروي صدر سنة 1395هـ).

وكتاب المسائل والأجوبة وكتاب تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام مخطوط الخزانة التيعورية[1] قال التليلي وقفت عليه بالمكتبة السليمانية بإستانبول(57/409) وهو يبحث في أحاديث الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه[2].

قال أبو عبد الله الأزدي في عبد الجليل القصري : من شيوخنا صاحب الأحوال والمقامات والعلم والمعاملات ووصفه بالزهد والتبتل، وقال أبو عبد الله ابن هشام لقيته بجزيرة طريف غير مرة وأجاز لي ما رواه وألفه، وقال أبو سليمان ابن حوط الله : أجاز لي جميع ما ألفه ورواه في شعبان إحدى وستمائة قال ابن فرتون توفي بسبتة عام 608 أفادنيه شيخنا أبو الحسن بن الحداد القصري [3].

محمد بن عبد الله بن طاهر الحسيني الفاسي أبو عبد الله بن الصيقل توفي سنة 608 هجرية

محمد بن عبد الله بن طاهر الحسني الشريف من أهل فاس يكنى أبا عبد الله روى عن أبي إسحاق بن قرقول وكان معتنيا بسماع الحديث ذاكرا لأسانيده ومتونه ولي قضاء الجماعة بمراكش توفي بإشبيلية سنة 608 هـ[4].

قال فيه ابن عبد الملك "أبو عبد الله بن الصيقل روى عن أبي إسحاق بن قرقول روى عنه أبو الحسن بن القطان وأبو عبد الله بن حماد العجلاني وكان راوية للحديث

---

[1] الأعلام : الزركلي، ج 3، ص 276.

[2] تراث المغاربة في الحديث : التليدي، ص 115.

[3] التكملة : ابن الأبار،ج3، ص132، تحقيق د. عبد السلام الهراس وذكر المحقق هناك مصادر ترجمته، وانظر ترجمة لعبد الجليل في نيل الابتهاج، ص 184، وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج 21، ص 420 وما بعدها، وج 22 ص 11 وغيرها. وانظر أعمال الندوة الوطنية التي نظمها مجموعة الدراسات والأبحاث حول القصر الكبير في موضوع:"القصر الكبير الذاكرة والحاضر" فقد قدمت فيها بحثا بعنوان :"القصر الكبير مركزا للإشعاع العلمي إلى المشرق والأندلس" وفيها تكلمت عن الحركة العلمية في المدينة في العصر الوسيط ودور عبد الجليل القصري فيها. (تحت الطبع).

[4] التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 162، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وذكر هناك بعض مصادر ترجمته.

حافظا لمتونه بصيرا بعلله عارفا برجاله مشرفا على طبقاتهم وتواريخهم عني بهذا الشأن أتم عناية ودرس ببلده واستدرك على الأحكام الكبرى لعبد الحق أحاديث كثيرة في أكثر الكتب رأى أن أبا محمد أغفلها وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في الأحكام دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره ومل وقتا بفاس إلى التحليق بالوعظ والتذكير فالجذبت نفوس الناس على طبقاتهم إليه وكان وقور المجلس جميل الشارة ولاه الناصر من بني عبد المومن قضاء الجماعة بعد وفاة أبي عبد الله بن مروان فكان محمود السيرة مشكور الأحوال صادعا بالحق جزلا مشهور العدل إلى أن توفي بإشبيلية سنة ثمان وستمائة وقد قدم الأندلس غازيا مع الناصر من بني عبد المومن[1].

القاضي أبو المجد عتيق بن عطية القضاعي الطرطوشي توفي سنة 608 هجرية

من بيت علم ولي القضاء بسجلماسة وغرناطة الفقيه المتصرف في فنون العلم قرأ على ابن بشكوال وأجازه له شعر حسن وتآليف منها فصل المقال في الموازنة بين الأعمل تكلم فيه عن أبي عبد الله الحميدي وشيخه أبي محمد بن حزم فأجاد فيه وأحسن وأتي بكل بديع وأتقن وله شرح الموطأ وشرح المقامات الحريرية توفي سنة 608 هـ [2].

أبو الحسن علي بن أحمد بن مروان الوادي آشي توفي سنة 609 هجرية

علي بن أحمد بن يوسف بن مروان بن عمر الغساني الودي آشي أبو الحسن فقيه متفنن أندلسي من أهل وادآش بالأندلس له كتب منها اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ونهج المسالك في شرح الموطأ عشر مجلدات والترصيع في مسائل التفريع[3].

قال ابن فرحون"كان من جلة الطلبة ونبهائهم وأذكيائهم وصلحائهم، عنده معرفة بالفقه ومشاركة في الحديث ومعرفة بالنحو والأدب وحسن نظم ونثر من أحسن الناس نظما للوثائق وأعرفهم بنقدها روى عن أبي العباس الخروبي وأبي الحسن طاهر بن يوسف بن فتح الأنصاري وغيرهم من تآليفه : شرح صحيح مسلم في أسفار كثيرة أجاد فيه كل الإجادة، وله كتاب في الأسماء الحسنى سماه بالوسيلة وله نظم شمائل النبي ﷺ توفي

---

(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السطر 8، القسم 1، ص 308.

(2) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 171-172.

(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 256 وانظر هذه المؤلفات في المعلمة : لعبد العزيز بنعبد الله، ص 174، وفي شجرة النور : لابن مخلوف ، ص 122.

بمدينة وادآش سنة 609 هـ[1]. وفي موطن آخر أعاد ترجمته وقال "ألف في شرح الموطأ مصنفا سماه نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك في عشر مجلدات وسمى كتابه في شرح مسلم "باقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" وذكر مولده سنة 507هـ[2].

محمد بن عبد الرحمن التجيبي اللقنتي توفي سنة 610 هـ

محمد بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن سليمان التجيبي نزيل تلمسان من أهل لقنت عمل مرسية وسكن أبوه أوريولة ويكنى أبا عبد الله.

أخذ القراءات عن علماء بلده ورحل إلى المشرق فأدى الفريضة وأطال الإقامة هناك واستوسع في الرواية وكتب العلم عن جماعة كثيرة أزيد من مائة وثلاثين من أعيانهم المشرقيين، منهم أبو طاهر السلفي الذي صحبه واختص به وأكثر عنه وحكى أنه لما ودعه في قفوله إلى المغرب وسأله عما كتب عنه فأخبره أنه كتب كثيرا من الأسفار ومئين من الأجزاء فسر بذلك، وقال له تكون محدث المغرب إن شاء الله، قد حصلت خيرا كثيرا ودعا لي بطول العمر حتى يؤخذ عني ما أخذت عنه.

ومن شيوخه الأندلسيين أبو محمد عبد الحق الإشبيلي وأبو جعفر بن مضاء وأبو عبد الله بن الفخار وأبو زيد السهيلي وغيرهم.

وقفل في رحلته الحافلة هذه فأخذ عنه بسبتة سنة 574 هـ ثم نزل تلمسان واتخذها وطنا وحدث بها وألف ورحل الناس إليه فسمعوا منه كثيرا وكان حافظا للحديث محافظا على إسماعه عدلا خيارا مقيدا لما روى، وبرنامجه الكبير مشتمل على فوائد جمة روى عنه أكابر أصحابنا وجماعة من جلة شيوخنا لعلو روايته وتشاهر عدالته...

ومن تواليفه برنامجه الأكبر وبرنامجه الأصغر ومعجم شيوخه في مجلد كبير والأربعون حديثا في المواعظ والأربعون في الفقر وفضله وثالثه في الحب في الله ورابعة في فضل الصلاة على النبي ومسلسلات في جزء وكتاب فضل الشهور الثلاثة رجب وشعبان ورمضان، وكتاب فضل عشر ذي الحجة، وكتاب مناقب السبطين الحسن والحسين، وكتاب الفوائد الكبرى مجلد، والفوائد الصغرى جزء، وكتاب الترغيب في الجهاد خمسون بابا في مجلد، وكتاب المواعظ والرقائق أربعون مجلسا سفران وكتاب مشيخه السلفي وغير ذلك. مولده بلعنت الصغرى في نحو 540هـ وتوفي بتلمسان في جمادى الأولى سنة 610[3].

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج2، ص 114 .
(2) نفس المصدر والجزء : ص 118 .
(3) ابن الأبار : التكملة، ج 2، ص 102، ت ر 271 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس حيث ذكر أغلب مصادر ترجمته. وانظر نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 379. والسير : للذهبي، ج 22، ص 25.

أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي توفي سنة 611 هـ

أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي الشيخ الإمام العلامة الهمام المحدث الراوية المفسر المتفنن المتبحر، له شرح على البخاري مشهور سماه "المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح" له اعتناء زائد بالفقه ممزوجا بكثير من كلام المدونة وشرحها مع رشاقة العبارة والطب الإشارة اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وابن رشيد وغيرهما توفي سنة 611 هـ بصفاقس وقبره بها معروف[1].

علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى الأنصاري الخزرجي الفاسي أبو الحسن المعروف بابن الحصار توفي سنة 620 هجرية

علي بن محمد بن إبراهيم بن موسى الأنصاري الخزرجي فاسي إشبيلي الأصل سكن سبتة ومراكش وغيرها أبو الحسن بن الحصار روى عن جماعة منهم أبوه وابن زرقون وابن الفخار وغيرهم.

روى عنه بمراكش أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الخروف وأبو العباس ابن العزام وبسبتة أبو عبد الله الأزدي ورحل بأخره إلى المشرق وحج وجاور بمكة مدة وجالس علماءها في مجالسهم كأبي شجاع زاهر بن رستم ابن أبي الرجاء الأصبهاني وأبي عبد الله بن أبي الصيف وأبي محمد يونس بن يحيى الهاشمي وغيرهم ثم انتقل إلى طيبة شرفها الله فجاور بها وعظم صيته هناك وجل قدره وعرف فضله وأخذ عنه العلم، فممن روى عنه هناك أبو عبد الله بن عبد الكريم الجرشي وأبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري وكان محدثا راوية فقيها عارفا بأصول الفقه متحققا بعلم الكلام ذا حظ وافر في علوم اللسان وقرض الشعر وله مصنفات أفاد بها منها مقالة في إعجاز القرآن والناسخ والمنسوخ وهو ثلاثة أوضاع الأكبر والأوسط والأصغر، وتقريب المدارك في وصل المقطوع من حديث مالك، وبيان البيان في شرح البرهان، ومقالة في النسخ على مآخذ الأصوليين، وتقريب المرام في تهذيب أدلة الأحكام في أصول الفقه، ومصنف في علم الكلام، ومقالة في الإيمان والإسلام سماها تلقين الوليد وخاتمة السعيد، وشرحها في أربعة مجلدات متوسطة، ومقالة في الحيض والنفاس، إلى غير ذلك من المؤلفات التي جل مغزاها وعظمت جدواها ودلت على وفور علمه وإدراكه ومتانة معارفه ودخل الأندلس وأخذ بها عنه بعض ما كان عنده توفي ابن الحصار في نحو 620 هـ رحمه الله ودفن بالبقيع وبيعت هناك كتبه[2].

---

(1) شجرة النور: ابن مخلوف، ص 168

(2) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، القسم I السطر 8 ص 209، ابن القاضي : جذوة الاقتباس ت 518، ج 2، ص 470.

أبو الحسين محمد بن القاضي أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن أحمد بن سعيد بن عبد البر الأنصاري ابن زرقون توفي621 هـ

قل الرعيني: شيخنا رحمه الله الفقيه السني المالكي الجليل ... ترددت عليه أعواما لم أرمه فيها صباحا ومساء حضورا والتزاما وقرأت عليه وسمعت كثيرا وتفقهت به وأخذت عنه معظم تؤاليفه وما وضعه في فقه حديث بريرة وجابر وغير ذلك مما قرأته عليه وتكرر سماعي له بقراءة الرحالين إليه وهو آخر من كان في إشبيلية متصدرا بهذا الرسم صابرا على الإفادة والتروية ملازما لذلك إلى حين وفاته رحمه الله.

مما قرأت عليه كثيرا ودرسنيه وتكرر لي سماعه تأليفه في الجمع بين الصحيحين الذي سماه قطب الشريعة والمنهل العذب الشريعة، وما كمل له من كتاب تهذيب المسالك إلى تحصيل مذهب مالك وقرأت عليه كثيرا من تأليفه الكبير الذي سماه المعلى في الرد على المحلى والمجلى، وقرأت من الموطأ والبخاري ومسلم والسنن والترمذي وسمعت ولا أحقق الآن لبعد العهد وضياع ما قيدته غير ذلك

وسمعت عليه كتاب الفصيح في أصل الجرجاني وقرأت عليه كثيرا من كتاب التلقين لعبد الوهاب تفقها ... وباحثته في مسائل جمة من مختصر ابن أبي زيد وغيره.

وله اختصار كتاب الأموال لأبي عبيد رحمه الله تناولته من يده في نسخه بخطه، وكان قد شرع في تأليفه لكتاب يسميه "أزهار السنن وإيضاح السنن" في الفقه ثم تركه حين امتحن فسألته عنه وأسفت لكونه لم يؤلفه فأنشدني:

إن الخليفة قد أبى ✿ وإذا أبى شيئا أبيته

وكان من مفاخر إشبيلية هو وأبوه وجده أبو الطيب سعيد، جليل القدر بارع الفقه والكتابة شهير الفضل مولده بإشبيلية عام 539هـ وتوفي على أحسن عمل من تدريس العلم بداره التي ولد بها وذلك سنة 621 هـ وحبس جملة من ماله في سبل الخير ودفن في قبلة مسجد إقرائه رحمه الله [1].

محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفرني توفي625 هـ

محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني ويقال البطوئي تلميسني ندرومي الأصل أبو عبد الله بن سليمان روى ببلده عن أبيه وتفقه به وبعمران التليدي وأبوي بكر بن عصفور، واللقنتي وأبوي الحسن جابر بن محمد وابن أبي قنون، وأبي علي حسن بن

---

(1) الرعيني : البرنامج، ص 31 وما بعدها، وانظر ابن مخلوف، شجرة النور، ص 178. وسير أعلام النبلاء : الذهبي، ج22، ص311 وذكر هناك أنه توفي سنة 622 عوض 621.

الخراز، وصحب الزاهدين الفاضلين أبا عبد الله بن محيو الهواري وأبا مدين شعيب بن الحسن الأندلسي.

وبفاس عن أبي الحسن بن حنين وأبي عبد الله بن الرمامة وأبي محمد قاسم الزقاق كما روى بمراكش وإشبيلية وبسبتة وأجاز له من أهل الأندلس أبو بكر بن خير، وابن رزق وابن نمارة وأبو الحسن ابن هذيل وابن النعمة وأبو العباس الخروبي وابن بشكوال، ومن أهل المشرق أبو طاهر التنوخي وأبو طاهر السلفي وابن عوف وابن معشر وأبو عبد الله الحضرمي والرحبي والمصري والكركنتي وأبو القاسم البصيري وأبو يعقوب ابن الطفيل الدمشقي وقد ضمن ذكرهم وكيفية روايته عنهم برنامجه الذي سماه الاقناع في ترتيب السماع.

روى عنه جماعة وكان راوية للحديث فقيها حافظا متكلما متفننا في علوم جمة بارع الكتابة حسن الخط جماعة للكتب الجليلة مغاليا في أثمانها احتوت خزائنه على ما لم يجمعه أحد وله مصنفات كثيرة منها في الحديث وعلومه

- المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار
- غريب الشهاب جزء
- غريب الموطأ وإعرابه
- مختار المختار بين يدي مختصر كتاب البخاري
- إرشاد المسترشد وبغية المريد المستبصر المجتهد
- الأجوبة المحررة في المسائل المغيرة

مولده سنة ست أو سبع وثلاثين وخمسمائة وتوفي بتلمسين سنة خمس وعشرين وستمائة وهو ابن تسع أو ثمان وثمانين سنة[1].

محمد بن علي بن حماد بن عيسى بن أبي بكر الصنهاجي أبو عبد الله توفي سنة 628 هجرية

مؤرخ شاعر أديب له مشاركة في علوم اللغة والفقه والحديث نشأ ببرج حمزة قرب البويرة وتعلم في قلعة بني حماد وبجاية ومدينة الجزائر وتلمسان دخل الأندلس فسمع بها

---

(1) الذيل والتكملة : القسم 1 السطر 8، ص 317، وانظر المعلمة ص 189، وانظر عادل نويهض معجم أعلام الجزائر، ص153 وبنعبد الله في معجم المحدثين، ص 32، وابن الأبار في التكملة، ج 2، ص 165، ت ر 427 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. والزركلي في الأعلام ج 6، ص 66، وذكره باسم (اليعفري) وذكر أن كتاب المختار منه الجزء الأول والسادس في خزانة القرويين بفاس رقم 194 ومنه مجلد ضخم قديم في الخزانة العامة بالرباط أوقاف. وانظر سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج22، ص 261، وسماه البربري ت ر 146.

وولي القضاء بالجزيرة الخضراء ثم قضاء سلا سنة 613 هـ مات بمراكش وقد نيف على الثمانين له :

- النبد المحتاجة في أخبار صنهاجة
- أخبار ملوك بني عبيد
- عجالة المودع وعلالة المشيع (في الأدب والشعر)
- الإعلام بفوائد الأحكام لعبد الحق الإشبيلي
- تلخيص تاريخ الطبري
- شرح الأربعين حديثا

وديوان شعر وبرنامج ذكر فيه شيوخه ومقروءاته وكتبه[1].

أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي توفي سنة628 هـ

علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن فضلة بن سلحة الحميري الكتامي فاسي سكن مراكش أبو الحسن بن القطان قال فيه الذهبي (مصري الأصل مراكشي الدار) ولم تذكر الكتب المترجمة له هذا ولا أدري سنده فيه، ذكر ابن عبد الملك جماعة كثيرة ممن روى عنهم وتفقه بهم وأجاز له جماعة وقد سماهم في برنامجه وروى عنه خلق لا يحصون كثرة أخذوا عنه بمراكش وغيرها من بلاد العدوة إلى إفريقية وبالأندلس.

وكان ذاكرا للحديث مستبحرا في علومه بصيرا بطرقه عارفا برجاله عاكفا على خدمته ناقدا مميزا صحيحه من سقيمه مثابرا على التلبس بالعلم وتقييده عمره وكتب بخطه على ضعفه الكثير وعني بخدمة كتب بلغ فيها الغاية، منها نسخه بخطه من الصحيح مسلم والسنن لأبي داود، وغير ذلك وقد صنف في الحديث ورجاله والفقه وأصوله مصنفات نافعة جدا أخذت عنه منها نقع الغلل ونفع العلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود .. وبيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام[2]. كمل له في مقدار الأحكام الشرعية الكبير وعليه وضعه، وكتاب في الرد على أبي محمد بن حزم مما يتعلق به من علم الحديث لم يتم، والبستان في أحكام الجنان مجلدان متوسطان وشيوخ الدارقطني وكتاب النظر في أحكام النظر[3] مجلد صغير... وله كتاب حافل جمع فيه الحديث الصحيح محذوف السند.. كمل منه كتب الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة في نحو عشرة مجلدات، وكتاب الإقناع في مسائل الإجماع[4].

---

[1] معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 166.

[2] قام بدراسته فضيلة د . إبراهيم بن الصديق في اطروحته علم العلل بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام.

[3] طبع بتحقيق ذ. إدريس الصمدي وبمقدمته دراسة ضافية لشخصية ابن القطان ومؤلفاته.

[4] منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم 95.

وله مقالات متنوعة المقاصد منها مقالة في منع المجتهد من تقليد المحدث في تصحيح الحديث لدى العمل، ومقالة في تبيين التناسب بين قول النبي ﷺ يتوب الله على من تاب وما قبله من الحديث، وأحاديث في التلاوة والذكر، إلى غير ذلك من المعلقات والفوائد في التفسير والحديث والفقه وأصوله والكلام والآداب والتواريخ والأخبار قال ابن الأبار (نال بخدمة السلطات دنيا عظيمة)[1]. فكان المنصور يؤثره على غيره من طبقته فعينه لقراءة الحديث الذي كان يقرأ بين يديه وولي قضاء الجماعة في أثناء تقلب الدولة فنقمت فيه أغراض انتهكت فيها أعراض وكانت وفاته رحمه الله سنة 628 هـ ودفن لصق الجامع الأعظم بسجلماسة ومولده بفاس فجر عيد الأضحى من سنة اثنين وستين وخمسمائة[2].

أبو الخطاب عمر بن حسن دحية الداني السبتي توفي سنة 633هـ

قال الذهبي:"الإمام العلامة الحافظ الكبير أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن محمد الملقب بالجميل -بتشديد الياء المفتوحة- ابن فرج بن خلف الأندلسي الأصل السبتي وكان يكتب عن نفسه : ذو النسبين بين دحية والحسين، قال الأبار كان يذكر أنه من ولد دحية الكلبي وأنه سبط أبي البسام الحسيني، سمع بالأندلس من أبي القاسم بن بشكوال وأبي عبد الله بن المجاهد وأبي بكر بن الجد وأبي عبد الله بن زرقون وأبي بكر بن جعفر اللمتوني وأبي القاسم بن حبيش وطبقتهم وكان بصيرا بالحديث معتنيا بتقييده مكبا على سماعه حسن الخط معروف الضبط له حظ وافر من اللغة ومشاركة في العربية وغيرها ولي قضاء دانية ثم صرف لسيرة نقمت عليه فرحل عنها، وحمل بتلمسان عن قاضيها ابن أبي حيون وحدث بتونس سنة خمس وتسعين وحج وكتب بالمشرق وبأصبهان بالعراق ونيسابور وأدرك أبا جعفر الصيدلاني وأبا الفتح الفراوي والحافظ أبا الفرح بن الجوزي وعاد إلى مصر قال الأبار، أدب للكامل فنال دنيا عريضة وصنف ودرس وله كتاب "النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين" كتب إلي بالإجازة سنة ثلاثة عشر وستمائة، أو سمع بمصر من البوصيري وطبقته وسمع مسند الإمام أحمد بواسط من المندائي وسمع معجم الطبراني كله من الصيدلاني وحدث في سنة ستمائة بالموطأ وسمع منه أبو عمر ابن الصلاح وزعم -ولم تدخل في الأذن دعواه- أنه قرأ صحيح مسلم بن حفظة على بعض شيوخه، وكان معروفا على كثرة علمه وفضائله بالمجازفة والدعاوي العريضة"[3].

---

[1] ذكر ابن عبد الملك نماذج من تجريحه من طرف معاصريه وأفاض في ذلك انظر الذيل والتكملة القسم الأول من السطر الثامن ص 165 وما بعدها.

[2] انظر ترجمة المؤلف في:الذيل والتكملة لابن عبد الملك ج1-8/ص 165 والذهبي في تذكرة الحفاظ ج 4، ص407 وترجم جامعة مفصله في مقدمة المحقق لكتاب أحكام النظر د إدريس الصمدي وانظر عبد العزيز بنعبد الله في معجم المحدثين ص13-14 والكتاني في الرسالة المستطرفة، ص178.والذهبي في سير أعلام النبلاء ج22ص 806

[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 420، وما بعدها ووفيات الأعيان : ابن خلكان، ج 3، ص 448، التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 164 وما بعدها تحقيق ذ. عبد السلام الهراس وقد ذكر المحقق في الهامش جميع مظان ترجمته.

قلت: وذكر صورا من ذلك يطول إيرادها فليرجع إليها مفصلة في تذكرة الحفاظ.

قال ابن الأبار "كان يسمع ويدرس، كتب إلي مع جماعة من أصحابنا أهل بلنسية بإجازة جميع ما رواه وصنفه في سنة **613**هـ وبلغني أنه توفي بالقاهرة سنة **634**هـ وقال ابن فرتون قبل عام أربعين بيسير"[1]. وقال الذهبي، قرأت بخط الحافظ الضياء أن ابن دحية توفي ليلة الثلاثاء رابع عشر ربيع الأول منه ثلاث وثلاثين وستمائة [2].

أبو الربيع الكلاعي سليمان بن موسى بن سالم البلنسي توفي 634 هجرية

الإمام الحافظ العالم البارع محدث الأندلس أبو الربيع سليمان بن موسى ابن سالم بن حسان الحميري الكلاعي ولد سنة **565** هـ قال ابن الأبار سمع ببلنسية (وذكر جملة كبيرة من شيوخه) ثم قال: عني أتم العناية بالتقييد والرواية وكان إماما في صناعة الحديث بصيرا به حافظا حافلا عارفا بالجرح والتعديل ذاكرا للمواليد والوفيات يتقدم أهل زمانه في ذلك وفي حفظ أسماء الرجال وخصوصا من تأخر زمانه أو عاصره، كتب الكثير وكان حسن الخط لا نظير له في الإتقان والضبط مع الاستبحار في الآداب والفصاحة والاشتهار بالبلاغة فردا في إنشاء الرسائل مجيدا في القريض خطيبا فصيحا مفوها مدركا حسن السرد والمساق لما يقوله مع الشارة الأنيقة والزي الحسن والهيئة الجميلة وهو كان المتكلم عن الملوك في زمانه في مجالسهم المبين عنهم لما يريدونه على المنبر في المحافل ولي الخطبة بالمسجد الجامع ببلنسية في أوقات.

وله تصانيف وتواليف مفيدة في فنون عديدة ألف كتاب الاكتفاء في مغازي المصطفى والثلاثة الخلفاء في أربع مجلدات. وله مؤلف حافل في معرفة الصحابة والتابعين لم يكمله وكتاب مصباح الظلم يشبه الشهاب وكتاب الإعلام بأخبار البخاري الإمام وكتاب الأربعين وغير ذلك، وإليه كانت الرحلة للأخذ عنه قال ابن الأبار "انتفعت به في الحديث كل الانتفاع أخذت عنه كثيرا".

قال الذهبي: حدث عنه أبو العباس أحمد بن الغماز قاضي تونس وطائفة قال ابن مسدي لم ألق مثله جلالة ونبلا ورئاسة وفضلا، وكان إماما مبرزا في فنون من منقول ومعقول ومنثور وموزون جامعا للفضائل برع في علوم القرآن والتجويد.

---

[1] التكملة : ابن لأبار، ج3، ص164 وما بعدها، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
[2] سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 22 ص 394.

قال ابن الأبار كان رحمه الله يحدثنا أن السبعين منتهى عمره لرؤيا رآها وهو آخر الحفاظ والبلغاء بالأندلس استشهد بكائنة أنيشه على ثلاثة فراسخ من مرسية مقبلا غير مدبر سنة 634 هـ وكان مولده بظاهر مرسية في مستهل رمضان سنة 65 يعني وخمسمائة[1].

وقد أورد الرعيني في ترجمته الرسالة التي بعث بها إليه معرفا بتآليفه في مختلف فنون العلم[2].

أحمد بن محمد بن الرومية الأموي الإشبيلي العشاب توفي سنة 637 هجرية

قال ابن الأبار في ترجمته:"أحمد بن محمد بن مفرج النباتي الإشبيلي يكنى أبا العباس ويعرف بابن الرومية سمع أبا بكر بن الجد وأبا عبد الله بن زرقون وتجول في طلب العلم وسماع الحديث وجاز البحر بعد 580 هـ للقاء ابن عبيد الله بسبتة فلم يتهيأ له ذلك، وأجاز له هو وابن حكم ابن الشيخ وابن سمجون وأبو زكرياء الدمشقي وجماعة سمع ببغداد ودمشق والموصل وغيرها من أصحاب أبي الوقت السجزي وأبي الفتح بن البطيء وأبي عبد الله الفراوي وغيرهم من الأئمة وله فهرسة حافلة أفرد فيها روايته بالأندلس من روايته بالمشرق.

وكان فقيها ظاهريا متعصبا لأبي محمد بن حزم بعد أن تفقه بالمذهب المالكي على أبي الحسين ابن زرقون وطالت صحبته له، بصيرا بالحديث ورجاله كثير العناية به وله على الكامل لأبي أحمد بن علي في الضعفاء استلحاق مفيد جمعه في سفر ضخم سماه "بالحافل" سمعت شيخنا أبا الخطاب ابن واجب يستحسنه ويثني عليه واختصر الكامل المذكور في مجلدين واختصر أيضا تأليف الدراقطني في غريب حديث مالك وغيره أضبط منه، وكانت له معرفة بالنبات وتمييز العشب وتحليته فاق فيها أهل عصره وقعد في دكان لبيعه وهناك رأيته ولقيته غير مرة، ولم آخذ عنه ولا استجزته وسمع منه جل أصحابنا ومولده في 561 هـ وتوفي سنة 637 هـ[3].

ذكر الذهبي أن له مؤلفا بعنوان المعلم بما زاد البخاري على مسلم وله كتاب التذكرة في معرفة شيوخه[4].

---

[1] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1417، وانظر الديباج: ابن فرحون، ج 1، ص 385. وسير أعلام النبلاء: للذهبي، ج22، ص 134 وما بعدها.

[2] البرنامج : انظر الرعيني، ص 68.

[3] التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 107 ت ر 403 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وقد ذكر هناك مصادر ترجمته.

[4] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1425. والسير : ج22، ص 59.

أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي توفي سنة 637 هجرية

الشيخ الإمام العارف المحقق المتفنن ذو الكرامات الشهيرة الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي المعروف بالحرالي كان محصلا للعلوم الظاهرة والباطنة أخذ الأصول عن ابن الكتاني الفاسي وأخذ العربية والأدب عن أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف، وأخذ علم الحديث عن أبي الحسن بن القطان وأخذ علم التفسير عن أبي عبد الله محمد بن عمر القرطبي رضي الله عنه نزل المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وأول من أخذ عنه التصوف الشيخ أبو الصبر السبتي لقي الشيخ أبا يوسف الدهماني ثم لقي الفخر الفاسي وجماعة وافرة من الصوفية نفع الله بهم وكان الشيخ أبو الحسن يقرأ أحدا وعشرين نوعا من العلم.. وله تصانيف كثيرة وبعضها لم يكمل وله وضع على كتاب سبويه سماه النافع، وشرح على الموطأ وتفسير أكمل منه الربع وفي الجدل والتصوف والأصلين وكان مدركا في العلوم وله كرامات وأحوال توفي رحمه الله بحماة من أرض الشام عام 638 هـ وبين وفاته ووفاة الإمام محيي الدين عامان[1].

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي توفي سنة 642 هجرية

محمد بن أبي يحيى أبو بكر بن خلف بن فرح بن صاف الأنصاري مراكشي قرطبي الأصل قديما فاسي حديثا أبو عبد الله بن المواق روى عن (جماعة) وروى عنه (جماعة) وكان فقيها حافظا محدثا مقيدا ضابطا متقنا نبيل الخط بارعه، ناقدا محققا ذاكرا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم وله تعقب على كتاب شيخه أبي الحسن بن القطان الموسوم ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، جمع أبي محمد عبد الحق ابن الخراط الجاري عليه اسم (الأحكام الكبرى) ظهر فيه نبله ومعرفته بصناعة الحديث واستقلاله بعلومه وإشرافه على علله وأطرافه وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه ... ولأبي عبد الله أيضا مؤلفات غير ما ذكر، منها شيوخ الدارقطني وشرح مقدمة صحيح مسلم، ومقالات كثيرة في أعراض شتى حديثية وفقهية وتنبيهات مفيدة ووقفت له (يقول صاحب الذيل والتكملة) على جملة من شرح الموطأ في غاية النبل وحسن الوضع وكل ذلك شاهد بوفور معارفه وتبريزه واستقضي ببلنسية وفاس ومولده بها سنة 583 هـ ونشأ بمراكش واستوطنها وبها توفي سنة 642هـ[2].

---

[1] سبك المقال لفك العقال : ابن الطواح، ص 83-84، تحقيق محمد مسعود جبران.

[2] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر الثامن، القسم الأول، ص 273.

ذكر صاحب المعلمة أن له مؤلفا باسم بغية النقاد في علوم الحديث[1].

أبو القاسم القاسم بن محمد بن الطليسان القرطبي توفي سنة 642 هجرية

الحافظ الإمام محدث الأندلس أبو القاسم قاسم بن أحمد بن محمد بن سليمان الأنصاري القرطبي ولد سنة 575 هـ أو نحوها ذكره ابن الأبار فقال : روى عن جده لأمه أبي القاسم ابن الشراط وأبي العباس بن مقدام وغيرهم وشيوخه نيفوا على المائتين، تصدر للإقراء والإسماع وكان له معرفة بالقراءات والعربية متقدما في صناعة الحديث متفننا، له من المصنفات كتاب "ما ورد من تغليظ الأمر في شربة الخمر ... وبيان المنن على قارئ الكتاب والسنن .. وكتاب الجواهر المفصلات في الأحاديث المسلسلات، وكتاب غرائب أخبار المسندين ومناقب آثار المهتدين، وكتاب أخبار صلحاء الأندلس، أخذ عنه جماعة من أكابر أصحابنا (يقول الذهبي) وكان أهلا لذلك.

كتب إلينا ابن هارون من إفريقية أنه سمع من ابن الطليسان غير شيء من كتاب الوعد والإنجاز في عوالي الحديث وأجاز له ما يجوز له روايته وكتب له : سأل مني فلان أن أجيز له ما رويته وجمعته فأجبته أسمى الله قدرة وأعلى ذكره اهتبالا لسؤاله وامتثالا للطاعة التي لا تجب إلا لمثاله فأجزت له ولابنه أحمد بارك الله فيه وأقربه عين أبيه في سنة إحدى وأربعين وستمائة 641 هـ [2].

محمد بن عتيق اللاردي التجيبي توفي سنة 646 هجرية

قال الذهبي: الإمام الحافظ العلامة أبو عبد الله محمد بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي المعروف باللاردي صاحب التصانيف قال ابن الأبار من أهل شقورة سكن غرناطة روى عن أبيه أبي بكر بن عتيق وعن عبد الله بن حميد سمع منه ببلنسية وعن غيرهما وكان أديبا وولي القضاء، ومن تواليفه .. أنوار الصباح في الجمع بين الستة الصحاح، وكتاب الأنوار ونفحات الأزهار في شمائل النبي المختار" وكتاب "المسالك النورية إلى المقامات الصوفية، وكتاب النكتة الكافية والنغبة الشافية" في الاستدلال على مسائل الخلاف بالحديث وكتاب "الاعتماد في خطبة الإرشاد" وكتاب "منهاج العمل في صناعة الجدل" وكتاب "الدرر المكللة في الفرق بين الحروف المشكلة" مولده : في العشر الوسطى لصفر سنة 563 هـ [3].

---

(1) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 137.

(2) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1426 وانظر الأعلام : للزركلي، ص 181، ج 5. وانظر التكملة : لابن الأبار، ج4، ص 753.

(3) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 151، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وقد ذكر مظان ترجمته بالهامش.

قال الذهبي توفي في حدود سنة 646 رحمه الله تعالى[1].

محمد بن يوسف بن عمران المزدعي الفاسي أبو عبد الله توفي سنة 655 هجرية

محمد بن يوسف بن عمران المزدغي فاسي أبو عبد الله تلا بالسبع على أبي عبد الله ابن أحمد ابن البيوت، وروى الحديث واللغة والآداب عن أبي ذر بن أبي ركب واختص به كثيرا وأبي محمد عبد العزيز بن علي بن زيدان، وعلم درس الكلام والأصول على أبي عبد الله ابن علي بن الكتاني وتفقه بأبي القاسم بن زانيف، ورحل إلى الأندلس طالبا العلم صحبة أبيه في بعض تردده إليها تاجرا فروى بإشبيلية وقرطبة وغيرهما ممن أدركه من شيوخها روى عنه ابناه أبو جعفر وأبو القاسم عبد الرحمن وأبو الحسن بن محمد وآباء عبد الله ابنا عبد الله البكري وابن الحاجب وابن عبد الرحمن بن راشد وأبو محمد بن عبد الرحمن العراقي، وكان ماهرا في علوم اللسان جامعا لمعارف سَنية فاضلا نزيه النفس سري الهمة موصوفا بالإيثار وكرم الطباع ومتانة الدين وإجابة الدعوة ذا حظ صالح من رواية الحديث ضابطا لما يرويه ثقة فيما يحدث به حسن الايراد لكتاب الله طيب النعمة به قائما على تفسيره وله كتاب حفيل في التفسير مفيد انتهى فيه إلى سورة الفتح واخترم دونه.

ومن مصنفاته سواه:

- أنوار الأفهام في شرح الأحكام انتهى فيه إلى الأقضية (الأحكام لعبد الحق الإشبيلي)
- مقالة على حديث إذا نزل الوباء بأرض ... الحديث
- أخرى فيما يحق للفقراء المضطرين في أموال الأغنياء المضطرين
- عقيلة موجزة

وكان له اعتناء تام بكتاب السيرة جيد الكلام عليها اقرأ بفاس وبسبتة حين آب إليها أيام المتأمر بها أبي العباس الينشتي وولي الخطبة والصلاة بجامع القرويين الأعظم بفاس توفي فجأة رحمه الله سنة 655 وهو ابن اثنين وثمانين عاما[2].

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1436 وانظر الأعلام : للزركلي، ج 6، ص 260 وانظر المعلمة : لابن عبد الله، ص141 والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 175.

[2] الذيل والتكملة : لابن عبد الملك السفر 8، ج 1، ص 365. وجذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 122. نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص 229.

أبو العباس أحمد بن عمر بن المزين القرطبي توفي سنة656 هـ

أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس الأنصاري القرطبي فقيه مالكي من رجال الحديث يعرف بابن المزين كان مدرسا بالإسكندرية وتوفي بها ومولده بقرطبة.

ذكره المقري ضمن من رحل إلى المشرق فقال "صاحب المفهم في شرح مسلم وهو أحمد ابن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري المالكي الفقيه المحدث المدرس الشاهد بالإسكندرية، ولد بقرطبة سنة 578 هـ وسمع الكثير هناك ثم انتقل إلى المشرق واشتهر وطار صيته وأخذ الناس عنه وانتفعوا بكتبه وقدم مصر وحدث بها واختصر الصحيحين وكان بارعا في الفقه والعربية عارفا بالحديث وممن أخذ عنه القرطبي صاحب التذكرة ومن تصانيفه رحمه الله تعالى "المفهم في شرح مسلم" وهو من أجل الكتب ويكفيه شرفا اعتماد الإمام النووي رحمه الله تعالى عليه في كثير من المواضع وفيه أشياء حسنة مفيدة، ومنها اختصاره للصحيحين وله غير ذلك وتوفي رحمه الله تعالى بالإسكندرية رابع ذي القعدة سنة 656 وكان يعرف في بلاده بابن المزين وله كشف القناع عن الوجد والسماع أجاد فيه وأحسن وكان يشتغل أولا بالمعقول وله اقتدار على توجيه المعاني بالاحتمال قال الشيخ شرف الدين الدمياطي: أخذت عنه وأجاز لي مصنفاته رحمه الله تعالى وحدث بالإسكندرية وغيرها وصنف غير ما ذكرناه وكان إماما عالما جامعا لمعرفة الحديث والفقه والعربية وغيرها[1].

قال الزركلي"وله في القرويين بفاس اختصار صحيح البخاري (مخطوط) أوله باب إسلام عمر ابن الخطاب ومختصر الصحيحين[2].

قال ابن فرحون في الديباج، وكان من الأئمة المشهورين والعلماء المعروفين جامعا لمعرفة علوم منها علم الحديث والفقه والعربية.. وكان يشار إليه في المشرق بالبلاغة والعلم والتقدم في علم الحديث وأخذ الناس عنه من أهل المشرق والمغرب[3].

محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأونبي توفي636 هجرية

محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأونبي أبو بكر عالم برجال الحديث، أندلسي من أهل أونبة (في غرب الأندلس) مولده ووفاته فيها سكن إشبيلية مدة وولي

---

(1) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 615.

(2) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 186. وانظر معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 149. وشجرة النور: انظر ابن مخلوف، ، ص 194.

(3) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 241.

القضاء في بعض النواحي وحسنت سيرته[1] وله (المنتقى في رجال الحديث) خمس مجلدات و (الفهم بأسماء شيوخ البخاري ومسلم) مجلدان (مخطوط) وكتاب في علوم الحديث وصفات نقلته وكتاب فيه أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي، وسند حديث مالك بن أنس وتلخيص أحاديث الموطأ والتعريف بأسماء النبي ﷺ المخرج حديثهم في كتاب الجامع للبخاري والمسند الصحيح لمسلم بن الحجاج) وشيوخ أبي داود السجستاني وشيوخ أبي عيسى الترمذي، ورفع التماري في من تكلم فيه من رجال البخاري وشيوخ مالك بن أنس، وكتاب في الفقه وجيز وغير ذلك قال الرعيني وكف بصره في كبره[2].

من شيوخه أبو بكر بن الجد وأبو عبد الله بن زرقون وأبو بكر النيار وأبو العباس بن خليل ولم يجز له البقاء يعيش بن القديم وأجاز له أبو القاسم بن الملجوم وأبو الحسن بن الصائغ وغيرهما.

قال ابن الأبار لقيته بالوراقين من إشبيلية في رمضان سنة ست وعشرين فذاكرته وما سمعت منه شيئا من روايته وكان أهلا للأخذ عنه والسماع منه مولده سنة 555 هـ[3].

ذكر الرعيني أنه توفي بأونبة بلده بعدما كف بصره في العشر الوسط لذي القعدة عام ستة وثلاثين وستمائة 636 هـ [4].

أبو عمر عثمان بن عتيق بن عثمان القيسي المهدوي توفي سنة 659 هجرية

المعروف بابن عربية أحد العلماء الأعلام وأئمة الإسلام، كان حافظا للحديث مقدما في علوم الأدب فحلا من فحول الشعراء، أخذ عن الإمام البرقي وغيره له تصانيف مفيدة، منها كتاب فوائد الكلم النبوية على صاحبها أزكى التحية وكتاب الزهرة في مسند العشرة وكتاب آثار السحابة في آثار الصحابة وكتاب سنن القوم في الليلة واليوم، وكتاب المستوفى في أحاديث المصطفى، وديوان نظمه المسمى بقصائد المدح وقصائد المنح، وغير ذلك وله تخميس نفيس على الشقراطيسة وكان من نظراء ابن الأبار ومن خواص الأمير أبي زكرياء الحفصي مولده بالمهدية سنة 600 وتوفي بتبرسق سنة 659 هـ ودفن بجبل الرحمة[5].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 141، ت ر 366.
(2) البرنامج : الرعيني، ص 54-55.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 36.
(4) البرنامج : الرعيني، ص 55.
(5) شجرة النور الزكية: ابن مخلوف، ص 189-190.

أبو بكر محمد بن يوسف بن مسدى الغرناطي توفي سنة 663 هجرية

قال الذهبي: الحافظ العلامة الرحال أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف ابن مسدى الأزدي المهلبي الأندلسي الغرناطي كتب عنه خلق بالأندلس في سنة نيف وعشر، والتحق بعد العشرين فأخذ بحلب ودمشق والثغر وتونس وتلمسان من مشايخ وقته ...له تصانيف كثيرة وتوسع في العلوم وتفنن وله اليد البيضاء في النظم والنثر ومعرفة بالفقه وغيره وفيه تشيع وبدعة. تكلم في أم المؤمنين عائشة وكان يداخل الزيدية بمكة فولوه خطابة الحرم وأكثر كتبه عن الزيدية وله قصيدة ينال فيها من معاوية ورأيت بعض الجماعة يضعفونه في الحديث وأنا قرأت له أوهاما قليلة في معجمه[1].

سكن مصر ثم جاور بمكة وقتل فيها غيلة قال ابن حجر وكان من بحور العلم ومن كبار الحفاظ له أوهام وفيه تشيع وكان في لسانه زهو قل أن ينجو منه أحد.

من كتبه المسند الغريب جمع فيه مذاهب علماء الحديث، ومعجم ترجم فيه لشيوخه في ثلاث مجلدات كبار والأربعون المختارة في فضل الحج والزيارة والمسلسلات في الحديث[2].

ذكره ابن فرحون وقال : كان يميل إلى الأخذ بالحديث وألف في مناسك الحج كتابا سماه إعلام الناسك بأعلام المناسك محرر، والائتلاف بين الإجماع والخلاف ذكر فيه المذاهب الأربعة وغيرها من الخلاف العالي وخلاف بعض الفرق كالزيدية والإمامية وأفتى فيه بفوائد جمة توفي رحمه الله بمكة المشرفة سنة 663هـ[3].

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي ابن الكماد توفي سنة 663 هجرية

من أهل مدينة فاس يعرف بابن الكماد روى عن أبي ذر الخشني وأبي القاسم بن زانيف وأبي عبد الله التجيبي وأبي الحجاج بن الشيخ وأبي محمد بن حوط الله وجماعة غيرهم وكان أحفظ أهل زمانه لحديث رسول الله ﷺ وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف العالي يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم عن أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الظاهر سكن إشبيلية مدة طويلة ثم رجع إلى العدوة قبل خروج أهل إشبيلية فسكن سبتة وكان يعظ الناس كل جمعة ويتكلم على الحديث وفقهه كل يوم وحمله على الوعظ وكان من شأنه الإنكار على وعاظ زمانه ما

---

(1) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1448.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 7، ص 150.
(3) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 333.

أحدثوه وابتدعوه وكان فيه إقدام على تغيير المنكر لا يبالي في ذلك بأحد ولا يداري أهل الدنيا ولا يتعرض لهم توفي رحمه الله سنة 363 هـ بسبتة[1].

قال الذهبي: الحافظ الحجة الواعظ القدوة أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون السبتي محدث المغرب مولده في حدود الثمانين وخمسمائة .. قرأت في تاريخ الحافظ ابن الزبير قال: وأبو إسحاق أحفظ من لقيته لحديث رسول الله ﷺ وقد ذكر لي شيخنا أبو الخطاب بن خليل على جلالته وسنه أنه لم يلق أحدا أحفظ من ابن الكماد كان في حفظ الحديث آية من الآيات قال ابن الذهبي"يعني المتون قال: ولما قدم الأندلس الواعظ أبو نعيم بن راضية قافلا من المشرق مرتكبا في وعظه طرائق تلحينية يركبها على أبيات رقاق أرق من النسيم ويقرأ بين يديه قراء قد أحكم تدريبهم فاستجابت العامة له فلما وعظ بإشبيلية وبها ابن الكماد أنكر ذلك وأبدأ فيها وأعاد وحمله ذلك على أن وعظ على المنبر على سنن السلف وفعله إلى أن مات، فحضرت مجالسه وسمعته يسرد أحاديث ويتبعها بفقه وبيان لما يعرض فيها ويورد من الخلاف ما يلائم الحال وكان عيشه من نفقة الإخوان وهداياهم توفي سنة 663 هـ، وورد في صلة الصلة "كان أحفظ أهل زمانه للحديث وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم على أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الطائفتين وكان فيه إقدام على تغيير المنكر.

قلت (أي الذهبي في التذكرة) من محفوظاته سنن أبي داود روى عنه أبو جعفر ابن الزبير وأبو إسحاق الغافقي وغيرهما وتوفي معه محمد زين الدين خالد[2].

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرج القرطبي المفسر ت. 671 هـ

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبد الله القرطبي من كبار المفسرين صالح متعبد من أهل قرطبة رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب في شمال أسيوط بمصر وتوفي فيها من كتبه الجامع لأحكام القرآن مطبوع يعرف بتفسير القرطبي وقمع الحرص بالزهد والقناعة، والأسني في شرح أسماء الله الحسنى والتذكار في أفضل الأذكار (مطبوع) والتذكرة بأحوال الموتى والآخرة طبع مختصره للشعراني، والتقريب لكتاب التمهيد لابن عبد البر مخطوط في مجلدين صحيحين بفاس في خزانة القرويين رقم 117/80 وكان ورعا متعبدا يمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية[3].

---

[1] جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 5 ترجمة رقم 4.

[2] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1459 ترجمة رقم 1156.

[3] الإعلام : الزركلي، ج 5، ص 322.وانظر ترجمته في الوافي بالوفيات : للصفدي، ج2، ص 122. والديباج : لابن فرحون، ج2، ص 308. وشذرات الذهب : لابن العماد الحنبلي، ج5، ص 355. والطبقات : للداودي، ج2، ص 665. والنفح : للمقري، ج2، ص 210. ومجموعة من المؤلفين في تراث الأندلس تكشيف وتقويم : ج1، ص 11 وقد ذكرت كل المصادر هناك.

قال ابن فرحون في تفسيره "جمع في تفسير القرآن كتابا كبيرا في اثني عشر مجلدا سماه كتاب جامع أحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنن وآي القرآن وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا أسقط منه القصص والتواريخ وأثبت عوضها أحكام القرآن واستنباط الأدلة وذكر القراءات والإعراب والناسخ والمنسوخ ثم ذكر مؤلفاته السابقة وأضاف إليها "شرح التقصي" ثم قال في صفته "وكان قد طرح التكليف يمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية سمع من الشيخ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي مؤلف المفهم في شرح صحيح مسلم وحدث عن أبي علي الحسن بن محمد البكري وغيرهما وكان مستقرا بمنية الخصيب وبها توفي ودفن في شوال من سنة 671 هـ رحمه الله [1].

صالح بن يزيد بن الشريف النفري الرندي توفي 684 هـ

من أهل رندة يكنى أبا الطيب قال ابن الزبير شاعر مجيد في المدح والغزل وغير ذلك وعنده مشاركة في الحساب والفرائض نظم في ذلك، وله تؤليف أدبية وقصائد زهدية وجزء على حديث جبريل عليه السلام وغير ذلك مما روى عنه.

وكان في الجملة معدودا في أهل الخير وذوي الفضل والدين تكرر لقائي إيه وقد أقام بمالقة أشهرا أيام إقرائي وكان لا يفارق مجالس إقرائي وأنشدني كثيرا من شعره وقال ابن عبد الملك كان خاتمة أدباء الأندلس بارع التصرف في منظوم الكلام ومنثوره فقيها حافظا فرضيا متفننا في معارف شتى نبيل المقاصد متواضعا مقتصدا في احواله وله مقامات بديعة في أعراض شتى وكلامه نظما ونثرا مدون[2].

عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي توفي سنة 699 هـ

عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي أبو محمد من علماء الحديث مالكي أصله من الأندلس ووفاته بمصر من كتبه جمع النهاية (مطبوع) اختصر فيه صحيح البخاري ويعرف بمختصر ابن أبي جمرة، وبهجة النفوس (مطبوع) في شرح جمع النهاية والمرائي الحسان (مطبوع) في الحديث والرؤيا وفاته عام 695 بمصر"[3]. ذكره ابن مخلوف وقال في ترجمته "أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة المحدث الراوية القدوة المقرئ العمدة الولي الصالح الزاهد العارف بالله له كرامات جمعت في كراريس أخذ عن جماعة منهم أبو الحسن الزيات أخذ عنه صاحب المدخل ابن الحاج ألف مختصر البخاري وشرحه بهجة النفوس مشهور توفي سنة 699 هـ [4].

---

[1] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 308.

[2] الإحاطة : ج 3، ص 360.

[3] الإعلام : للزركلي، ج 4، ص 89 وانظر بنعبد الله في المعلمة، ص 120.

[4] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 199.

أورده صاحب كشف الظنون وذكر له من المؤلفات إلى جانب ما ذكر

- شرح حديث عبادة بن الصامت وهو قوله عليه السلام بايعوني على أن تشركوا بالله شيئا.
- شرح حديث الإسراء[1]

قال أحمد بابا التنبوكتي: الولي القدوة العارف بالله الزاهد الصالح الإمام العلامة المقرئ المشهور ومؤلف مختصر البخاري وشرحه بهجة النفوس في سفرين له كرامات عديدة رأيتها مجموعة في كراريس مع أخباره عن أكابر أرباب القلوب وناهيك من حاله وكراماته ما ذكر أنه قال يوما: يحمد الله تعالى أنه لم يعص الله قط، أخذ عنه صاحب المدخل ونقل عنه كثيرا في كتابه توفي رحمه الله سنة 699هـ [2].

أحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي توفي 699 هجرية

أحمد بن فرح (بسكون الراء) بن أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلس نزيل دمشق أبو العباس شهاب الدين فقيه شافعي من علماء الحديث له منظومة في ألقاب الحديث تسمى القصيدة الغرامية لقوله في أولها

غرامي صحيح والرجا فيك معضل ... وقد شرحها كثيرون وله شرح على الأربعين حديثا النووية (مخطوط) ومختصر خلافيات البيهقي (مخطوط) في الخلاف بين الحنفية والشافعية[3].

---

(1) كشف الظنون: ج 2، ص 1040.

(2) نيل الابتهاج: أحمد بابا التنبوكتي، ص 140.

(3) الأعلام: الزركلي، ج 1، ص 134. الرسالة المستطرفة: الكتاني، ص 218، لم يذكر له من المؤلفات سوى المنظومة.

فقهاء الحديث

إلى منتصف القرن الثامن الهجري

محمد بن محمد بن عبد الملك الأوسي المراكشي توفي سنة 703 هجرية

محمد بن محمد بن عبد الملك بن محمد بن سعيد الأنصاري الأوسي المراكشي درس بطرق التحمل المعهودة على أكثر من خمسين شيخا كابن عتيق وأبي القاسم البلوي وابن القطان والرعيني وغيرهم كما تلقى إجازات من إفريقية والقاهرة ودمشق من ابن الغماز البلنسي نزيل تونس وقاضيها المتوفي 693 هـ وابن دقيق العيد شيخ الجماعة بالديار المصرية وكان يعتز بذلك.

ولئن لم تكتب له الرحلة إلى المشرق فقد بلغ إليه علم المشرق سواء من هؤلاء الذين أجازوه أو من الوافدين منه على المغرب والأندلس مثل ابن رشيد البغدادي وابن الحنبلي الدمشقي وغيرهما أو بواسطة أصحابه الراحلين إلى المشرق كالعبدري وابن رشيد السبتي وغيرهما.

كان حجة في علوم القرآن والقراءات مطلعا على التفاسير باختلاف مناهجها ومذاهب أصحابها أما علوم الحديث فكان فيها فارس الميدان وقد اعترف شيخه ابن الزبير وهو إمام المدرسة الحديثية في عصره بالغرب الإسلامي بعلو كعبه في معرفة الأسانيد وبذلك كان من أئمة الحديث في عصره آية من ذلك عمله في الجمع بين كتابي ابن القطان وابن المواق يقول رحمه الله "وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين مضافين إلى سائر أحاديث الأحكام وعلى ترتيبها وتكميل ما نقص منها فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات وأغزرها فائدة حتى لو قلت أنه لم يؤلف مثله ما أبعدت والله ينفع بالنية في ذلك" ومن يستدرك على محدثين حفاظ من طبقته كابن القطان وابن المواق وابن الرندي وابن الأبار لابد وأنه بلغ شأنا بعيدا في الاطلاع على أمهات كتب الحديث والوقوف على مختلف معاجمها رحمه الله سنة 703[1].

محمد بن إبراهيم البقوري المراكشي توفي سنة 707 هجرية

محمد بن إبراهيم البقوري أبو عبد الله عالم بالحديث والأصول من أهل بقورة بالأندلس زار مصر في طريقه إلى الحج ومات بمراكش له إكمال الإكمال للقاضي عياض على صحيح مسلم وحاشية على كتاب القرافي في الأصول[2].

---

(1) من ترجمته الجامعة التي أوردها الدكتور محمد بن شريفة في مقدمة السفر الثامن من كتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك والتي جمعها من مختلف مصادر ترجمة ابن عبد الملك.

(2) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 297.

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وقال العلامة: القدوة العمدة الفهامة سمع من القاضي الشريف أبي عبد الله محمد الأندلسي وأخذ عن الإمام القرافي وغيره واختصر فروقه ورتبها وهذبها وبحث في مواضع منها، وله إكمال الإكمال على صحيح مسلم توفي بمراكش سنة 707هـ [1].

أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي توفي سنة 721 هـ

محمد بن عمر بن محمد بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن حسين بن محمد بن عمر الفهري من أهل سبتة يعرف بابن رشيد الخطيب المحدث الشهير رحل إلى المشرق لأداء فريضة الحج ولقاء أهل العلم سنة 683 هـ فدخل إفريقية ومصر والشام وأخذ بها وبالحجاز عن من لقي من الأعلام وأكثر من هذا الشأن وأجاد في الضبط والإتقان وتوسع في الرواية وذهب في ذلك إلى أبعد غاية وكان له تحقق بعلوم الحديث وضبط أسانيده وميز في ذلك رجاله ومعرفة انقطاعه واتصاله، إماما مشارا إليه وقدوة معتمدا عليه مع كمل الثقة وشهرة العدالة وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية وكان أديبا خطيبا بليغا، قرأ ببلده سبتة على الأستاذ أبي الحسن ابن الربيع القرآن العزيز بالقراءات السبع بمضمن كتاب التيسير، وقيد منه تقييدا حسنا على الكتاب لسبويه وقرأ أيضا الكتاب العزيز عن الأستاذ علي بن محمد الكتامي ابن الخضار بالمقارئ السبعة (وذكر جملة من شيوخه) منهم المحدث الأديب أبي إسحاق عن عبد الصمد عن عبد الوهاب ابن عساكر الدمشقي.

له من المؤلفات ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري، والسنن الأبين في السند المعنعن، والمقدمة المعرفة لعلو المسافة والصفة، والمتحاكمة بين البخاري ومسلم وأحكام التأسيس في أحكام التجنيس، وغيرها.

ولما قفل من المشرق وعاد إلى بلده سبتة قصد غرناطة بدعوة من رفيقه في رحلته الوزير محمد ابن الحكيم فتولى بها الخطبة والصلاة ولما اغتيل صاحبه لحق بحضرة فاس ثم منها إلى مراكش وقدم للصلاة والخطبة بجامعها الأعظم ثم استدعاه السلطان إلى حضرة فاس فوردها وكان من خواص السلطان وقام على ذلك إلى أن توفي بها سنة 521 هـ ودفن خارج باب الفتوح بمطرح الجنة، وكان مولده بسبتة سنة 657 هـ [2].

وجمع رحلته في كتاب سماه ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة[3].

---

[1] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 211.
[2] جذوة الاقتباس : أحمد بلقاضي، ج 2، ص 289-290 وذرة الحجال، ج 2، ص 96.
[3] الإعلام : الزركلي، ج 6، ص 314، وانظر المعلمة : عبد العزيز بن عبد الله، ص 130.

ذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة أنه أكمل تخريج كتاب ابن المواق المسمى المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال، وكتب ما تركه المؤلف بياضا كل ذلك في ست مجلدات[1].

ذكره ابن مخلوف وذكر تآليفه قائلا "ومن تآليفه ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبات تراجم صحيح البخاري، وإفادة النصيح في شرح الصحيح، وكان يعتمد في شرح البخاري على أبي عمر الصفاقسي المعروف بابن التين الممزوج بكلام المدونة وشراحها، ومنها السنن الأبين في المسند المعنعن والمحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم وأحكام التأسيس في أحكام التجنيس والاضاءات والإنارات في البديع وشرح على كتاب في القوانين لشيخه أبي الحسن حازم ... مولده سنة 657 وتوفي في المحرم بفاس سنة 721[2].

أحمد بن عبد الرحمن التادلي الفاسي توفي سنة 741 هجرية

قال بن فرحون "كان فقيها فاضلا متفننا إماما في أصول الفقه مشاركا في الأدب والعربية والحديث مستحضرا للفقه، وله شرح على رسالة بن أبي زيد بيض منه نصفه في ثلاثة أسفار كبار، وتوفي في النصف الثاني من مسودته في سفر واحد، وله شرح عمدة الأحكام في الحديث شرحا حسنا وله على تنقيح القرافي تقييد مفيد، رحل إلى المدينة المنورة فاستوطنها وولي نيابة القضاء بها وكان صدرا في العلماء ذا عفة ودين وصيانة وعبادة توفي بالمدينة سنة 741 هـ[3].

أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي توفي سنة 741 هجرية

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محيي بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزي الكلبي يكنى أبا القاسم من أهل غرناطة ومن ذوي الأصالة والنباهة فيها.

كان رحمه الله على طريقة مثلى في العكوف على العلم والاقتصاد على الاقتيات من حر النشب، والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين فقيها حافظا قائما على التدريس مشاركا في فنون من العربية والفقه والأصول والقراءات والحديث والأدب حافظا للتفسير مستوعبا للأقوال، جماعة للكتب ملوكي الخزانة حسن المجلس ممتع المحاضرة قريب الغور صحيح

---

[1] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 178 وانظر الديباج : لابن فرحون، ج 32، ص 297. وانظر سبك المقال : لعبد الواحد بن الطواح ص 175 وقد ذكر المحقق مسعود جبران أن وفاة ابن رشيد كانت سنة 685 هـ وهو ما يخالف ما جاء في كتب التراجم التي تنص على أن وفاته كانت سنة 721 هـ.

[2] انظر شجرة النور : ابن مخلوف، ص 216.

[3] الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 1، ص 255.

الباطن تقدم خطيبا بمسجد بلده على حداثة سنه فاتفق على فضله وجرى على سنن أصالته.

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير وأخذ عنه العربية والفقه والحديث والقرآن وقرأ القرآن على الفقيه الراوية أبي عبد الله بن الكماد ولازم الخطيب أبا عبد الله بن رشيد ... والأستاذ النظار أبي القاسم بن الشاط وألف الكثير في فنون شتى منها :

- وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم
- الأنوار السنية في الكلمات السنية
- الدعوات والأذكار المخرجة من صحيح الأخبار
- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية
- التنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، وغيرها.

وله فهرسة كبيرة اشتملت على جملة من أهل المشرق والمغرب.

فقد وهو يشحذ الناس ويحرضهم ويثبت بصائرهم يوم الكائنة بطريفة ضحوة يوم الإثنين7جمادى الأولى عام 741 تقبل الله شهادته، وعقبه ظاهر بين القضاء والكتابة[1].

عيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى المنكلاتي الحميري الزواوي شرف الدين أبو الروح ت. سنة 743 هـ

فقيه مالكي من العلماء بالحديث ولد بزواوة وتفقه ببجاية على أبي يوسف يعقوب الزواوي وانتقل إلى الإسكندرية فتفقه بها ثم رجع إلى فاس وقيل قابس فأقام بها مدة وولي قضاءها، ثم انتقل إلى القاهرة يدرس في الأزهر وفي سنة 707 هـ دخل دمشق وولي نيابة القضاء بها سنتين وعاد إلى مصر فولي نيابة القضاء بها عن قاضي القضاة زين الدين بن مخلوف المالكي ثم عن تقي الدين الإخنائي وولي تدريس الفقه المالكي بزاوية المالكية بالقاهرة ثم اعرض عن الحكم منقطعا للتصنيف وتوفي بها، له "إكمال الإكمال" في 12 جزءا "شرح لصحيح مسلم" وشرح جامع الأمهات لابن الحاجب في فقه المالكية (أجزاء) وشرح المدونة في الفروع ومناقب الإمام مالك وكتاب في الوثائق وكتاب في المناسك وتاريخ كبير شرح في جمعه فكتب منه عشرة مجلدات بيض منه نصفه توفي سنة 743 هـ [1].

محمد بن محمد الصباغ الخزرجي المكناسي ت. 749 هـ

"محمد بن محمد بن الصباغ الخزرجي المكناسي الفقيه المحدث الإمام له إملاء على قوله صلى الله عليه وسلم "يا أبا عمير ما فعل النغير"، وله نظم شرحه شيخنا أحمد المنجور قل

---

(1) الإحاطة : ج 3، ص 21 وما بعدها.

(2) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 128. وانظر ترجمته في شجرة النور : لابن مخلوف، ص 219.

ابن خلدون "كان مبرزا في المعقول والمنقول عارفا بالحديث وبرجاله إماما في معرفة الموطأ وإقرائه أخذ العلوم عن مشيخه فاس وذكره ابن الخطيب في بعض فهارسه واجتمع بابن عبد السلام وابن هارون وابني الإمام التلمسانيين قرأ بمدينة فاس عن جماعة من أعلامها وأخذ عن أبي عبد الله الإيلي توفي في كائنة الأسطول سنة 749هـ"[1]

محمد بن علي بن الزهراء الورياغلي الفاسي ت. بعد750 هـ

عمر بن علي بن يوسف العثماني الريفي الملقب بابن الزهراء الورياغلي فقيه من علماء المالكية من أهل ريف المغرب له "المهد الكبير" الجزء الثالث منه في الخزانة الناصرية بدرعة بسوس (المغرب) وهو كتاب كبير قيل 51 مجلدا ضاع معظمها[2]

ذكر له عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة كتاب شرح الموطأ المسمى الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأحكام (وذكر أن منه مجلدان تامان من أصل 51 سفرا بخزانة القرويين) واختصار كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر مخطوط الخزانة العامة رقم 2324 د 173م[3].

محمد بن عبد الله بن منظور القيسي الغرناطي ت. 750 هـ

أبو بكر محمد بن عبد الله بن منظور القيسي القاضي أبو بكر الأندلسي من أهل مالقة المحدث المالكي الصوفي المتوفي سنة 750 له من التصانيف

- البرهان والدليل في خواص سور التنزيل
- تحفة الأبرار في مسألة النبوة والرسالة وما اشتملت عليه من الأسرار
- شرح حديث الأربعين موصولة الأسانيد في الرقائق
- السحب الواكفة والظلال الوارفة في الرد على ما تضمنه المضنون به على غير أهله من اعتقاد الفلاسفة.
- الصيب الهتان الواكف بغايات الإحسان المشتمل على أدعيه مستخرجة من الأحاديث الصحيحة وسور القرآن وغيرها[4].

---

[1] جذوة الاقتباس : أحمد بن القاضي، ج 1، ص 301.
[2] الإعلام : الزركلي، ج 5، ص 56.
[3] المعلمة : عبد العزيز بنعبد الله، ص 178.
[4] هدية العارفين : 152/2.

خلاصة الباب

وهكذا بحمد الله تمكنا من بناءوتصنيف هذا المعجم في أعلام فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من نشأة المدرسة إلى منتصف القرن الثامن الهجري فجمعنا فيه من مظان التراجم وكتب الفهارس والأثبات والمعاجم والتواريخ والسير مادة علمية تعرف بما يفوق مائة وعشرين علما من فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من القيروان إلى مراكش فقرطبة ازدهرت بحركتهم ورحلاتهم ومجالس علمهم ومروياتهم ومؤلفاتهم المساجد والرباطات التي غطت هذه البقعة من أرض الإسلام.

وقد استنتجنا من هذه السياحة في كتب التراجم النتائج الآتية :

- توزع فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي في مراكز العلم واهتمامهم بفقه الحديث في مجالس العلم والتأليف بحسب ما سمحت به الظروف السياسية والعلمية التي كانت تسود كل عصر ومصر.

- ساهمت رحلاتهم في إدخال تراث زاخر من الحديث من المشرق، فكان مادة الدراسة في مجالس العلم. كما نقلوا تراث فقه الحديث من الغرب الإسلامي إلى المشرق وأثروا في حركته هناك.

- تضمنت تراجمهم نصوصا تشخص الحالة العلمية والسياسية التي سادت عصرهم يشكل جمعها نظرة واضحة عن مسيرة حركة الحديث وفقهه.

- اختلفت جهود هؤلاء العلماء في فقه الحديث إذ لا يستوي الجالسون في مجالس العلم من المحدثين غير المؤلفين، والمؤلفون في فقه الحديث الراحلون إليه الدارسون لكتبه شرحا وتعليقا واستدراكا، فضل الله المؤلفين بما تركوا لنا من مصنفات وكتب، على النقلة والرواة درجة، وكلا وعد الله الحسنى وفاز الكل بدعوة رسول الله ﷺ للمشتغلين بالسنة وفقهها.

وهذه المؤلفات التي عثرنا عليها في ثنايا التراجم هي التي سعينا للتعريف بها بتفصيل في الباب الموالي من هذا البحث والله الموفق.

الباب الثالث

مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي

من نشأة المدرسة إلى منتصف القرن الثامن الهجري

المخطوطة والمطبوعةوالمفقودة

"تصنيف وتعريف"



مدخل

ليس ثمة طريقة لإبراز جهود علماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث أفضل من جمع المادة العلمية المتعلقة بمؤلفاتهم في هذا المضمار، فالمؤلفات زبدة مجالس العلم والرحلة والرواية، وهي قمة ما يصل إليه العالم بعد استواء علمه على سوقه.

وبعد إنجازنا لمعجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي، وجدنا في ثنايا التراجم إشارات إلى مؤلفات ومصنفات ورسائل هي الذخيرة العلمية والصدقة الجارية التي خلفها علماؤنا في فقه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يعرف قدرها إلا من عرفها، وتوجد مادة التعريف بها متناثرة في كتب الفهارس والتراجم وفهارس المخطوطات كما يوجد كثير منها مجهول المكان بعد أن أفلت من عوادي الزمان حرقا أو غرقا، وهي الطامات التي ارتكبت في حق التراث المغربي الأندلسي خاصة.

وإنجاز معجم مختص في مؤلفات فقه الحديث في الغرب الإسلامي من شأنه أن ينفض الغبار عن كتب مغمورة بإثارة انتباه الباحثين والدارسين إلى مكان وجودها مخطوطة، أو التعريف بها وبمنهجها ومباحثها إن كانت مطبوعة، وفي ذلك كبير فائدة كما لا يخفى.

❋ محددات المعجم

يتحدد المعجم مكانا وزمانا وموضوعا، فمن حيث الزمان فهو معجم يقتصر على مرحلة الدراسة التي حددناها في هذا البحث لأسباب بيناها في مقدمته، وهي مرحلة ما بين بداية منتصف القرن الثاني الهجري إلى نهاية السابع ذلك أنها فترة ازدهار حركة التأليف في فقه الحديث لم تضاهيها فترة في أهميتها، إلى عصرنا، ففيها شرحت أمهات مصادر السنة

واعتني بها مدارسة وتعليما وكانت الفترات التي بعدها عالة عليها وعلى إنتاج علمائها.

ومن حيث المكان فهو معجم لإنتاج علماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث من القيروان إلى المغرب والأندلس، والذي كان من الغزارة والتنوع ما يكشف من أهميته البالغة، فقد ألفوا الشروح الموسوعية لمصادر السنة في وقت مبكر، إذ عرفت عندهم أولى شروح البخاري ومسلم والترمذي والموطأ، وألف علماؤهم موسوعات في الحديث شغلت الناس بشرحها كجامع ابن حزم، وأحكام عبد الحق الإشبيلي وغيرهما، وتنوعت مناهجهم في شرح السنة وتأثرت بعوامل علمية عديدة كانت المنطقة مسرحا لها من علم كلام وتصوف ومذهبية فقهية، وكثير من هذا التراث يخرج إلينا تباعا محققا بجهود من نذر نفسه لخدمة سنة رسول الله) نضر الله وجوههم.

ومن حيث الموضوع فالمعجم يتناول جهود العلماء في شرح السنة النبوية فهما واستنباطا حسب ما التزمناه في مقدمة البحث، فلم يكن المعجم مقصورا على الفقه بمعنى استنباط الأحكام وإنما توسع ليشمل كل الفهم والشرح والاستنباط إذ لا استنباط إلا بفهم ولا غاية للفهم أشرف من الاستنباط.

*طريقة إنجاز المعجم

أ - جمع المادة العلمية

انطلاقا من التراجم التي جمعتها في معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي استخرجت الإشارات المتعلقة بأسماء المؤلفات في فقه الحديث وبعض الإشارات في وصفها وبيان موضوعها وأهميتها صنفتها في جذاذات خاصة، سعيت بعدها إلى البحث في كل المظان عن المعلومات المتعلقة بكل مؤلف من حيث اسمه وموضوعه وسبب تأليفه وعمل صاحبه فيه من حيث المنهج والموضوع، وكونه مطبوعا أو مخطوطا أو مجهول المكان، أو ضاع

واندثر، وأتت عليه عوادي الزمان فكانت مظاني بالإضافة إلى كتب التراجم.

1- كتب الفهارس والمرويات التي تضمنت عادة شيوخ المؤلف ومروياته عنهم وحديثا عن مجالس علمهم ومؤلفاتهم.

2 - الكتب المهتمة بحركة التأليف والمؤلفين فهي مظنة وجود مادة علمية غزيرة عن المؤلفات حسب الفنون.

3- الفهارس والكتب المختصة في التراث العربي المخطوط وفهارس المكتبات الخاصة والعامة ففيها من المادة العلمية المتعلقة بالمؤلفات الشيء الكثير.

4 - فهارس المكتبات العامة والخاصة المتضمنة للمطبوعات من أمهات المصادر والتي تتجدد وتتعزز بكل جديد صدر في عالم التحقيق والتأليف والدراسة.

5- المجلات المختصة في تتبع آثار التراث المخطوط الذي يخضع للتحقيق والدراسة، والتي تمد القارئ بالجديد في هذا المجال.

6 - بعض الدراسات البيبليوغرافية التي أنجزت حول التراث المخطوط أو المطبوع المختص في فن من الفنون أو علم من العلوم والتي تنجزها بعض المؤسسات العلمية المعاصرة.

7 - الأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية التي تنجز حول حركة التأليف في علوم الحديث أو أعلامه.

8 - مؤلفات فقه الحديث نفسها التي تحقق أو تطبع من هذا التراث الزاخر.

9 - التراث المخطوط الموجود وذلك بالوقوف على النسخ إن أمكن ووصفها موضوعا ومنهجا.

10 - كتب التاريخ التي تتضمن إشارات إلى المؤلفات والكتب في معرض رصدها للحركة الثقافية والعلمية

11- المقالات والبحوث التي تنشر في المجلات المتخصصة والتي تختص بعلم من الأعلام، أو مؤلف من المؤلفات، أو تسلط الضوء على وثيقة أو مخطوط مجهول، وذلك في أعمال ندوة من الندوات أو بعض اللقاءات العلمية التي يكتب لها أن تطبع.

12 - سؤال العلماء والباحثين المهتمين بالتراث المخطوط، مباشرة أو عبر المراسلة.

وغير ذلك من المظان التي تسعف في العثور على معلومات متعلقة بحركة التأليف والمؤلفات، فاجتمع لدي ولله الحمد مادة علمية هامة ضمنتها هذا المعجم ورتبتها بما يحقق الفائدة.

ب - ترتيب المادة العلمية

بعد جمع المادة العلمية من مظانها التي ذكرت رتبتها في الغالب -حسب المادة العلمية المتوفرة - بدءا بذكر اسم الكتاب وتحقيقه من المصادر الأصلية، وقد نبهت إلى كثير من الأخطاء الموجودة في المصادر المتأخرة عن أسماء الكتب وصوبت ذلك بما اطمأنت إليه نفسي من النصوص الأصلية والمصادر المتقدمة والمختصة.

ثم اعتنيت بعد ذلك بدلائل صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه وكثيرا ما نسبت المصادر والدراسات المتأخرة كتبا إلى غير أصحابها أو نسبت مؤلفا إلى مؤلف وهما، وتجد في ثنايا المعجم كثيرا من التنبيهات والتصويبات من هذا القبيل.

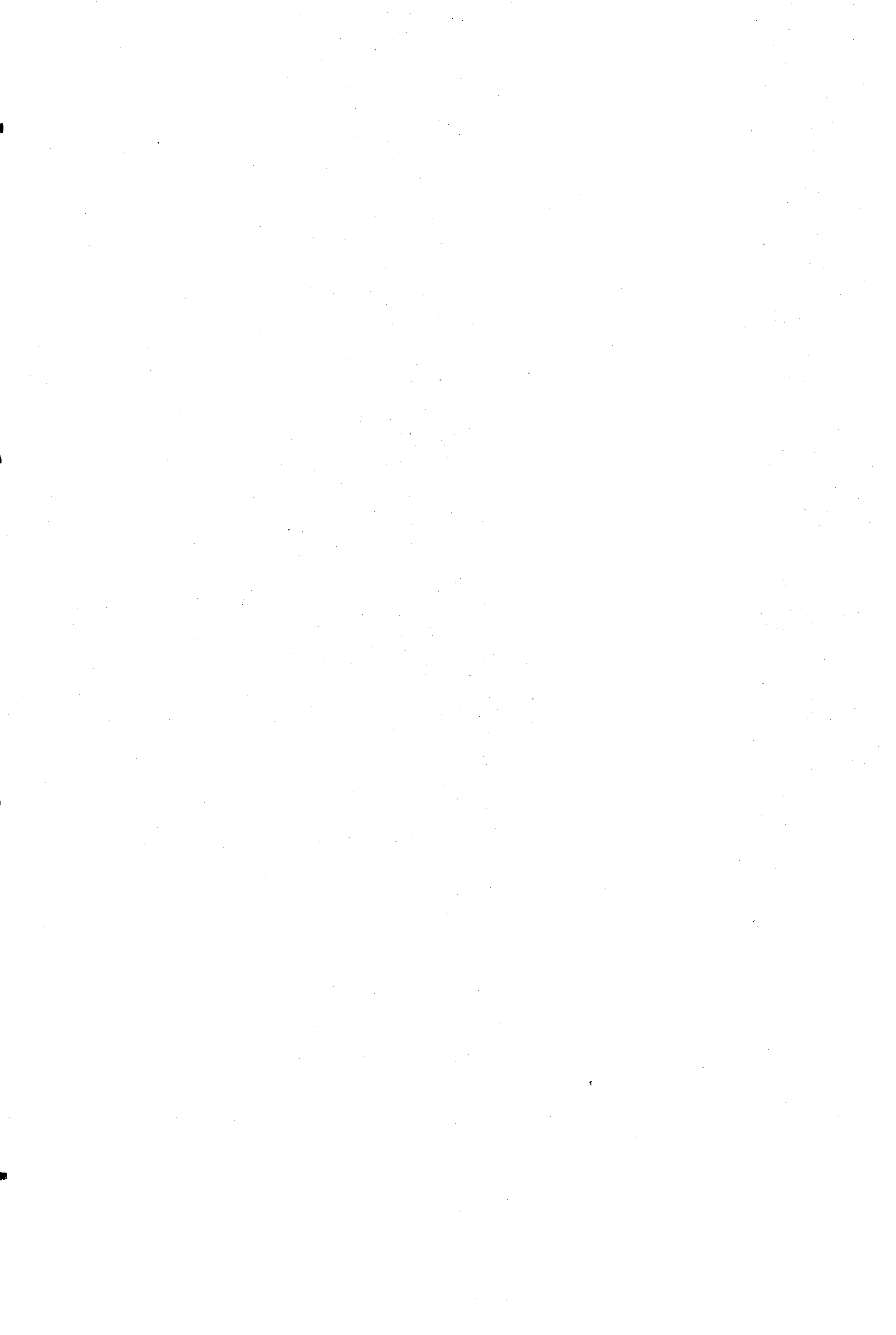
ثم أذكر بعدها معلومات عن محتواه وموضوعه ومنهجه وكونه مخطوطا ومظان وجوده في المكتبات الخاصة أو العامة، أو مطبوعا فأذكر محققة وتاريخ طبعه والدار التي طبعته، ثم بعد ذلك الحديث عمن

اشتغل به شرحا أو اختصارا أو دراسة وتحقيقا ثم اختم في الهامش بتسجيل مظاني في جمع المادة العلمية المتعلقة بهذا الكتاب أو ذاك، واضعا مؤلفات كل عالم تحت اسمه وكل ذلك حسب الترتيب التاريخي من بداية القرن الثاني إلى منتصف القرن الثامن الهجري.

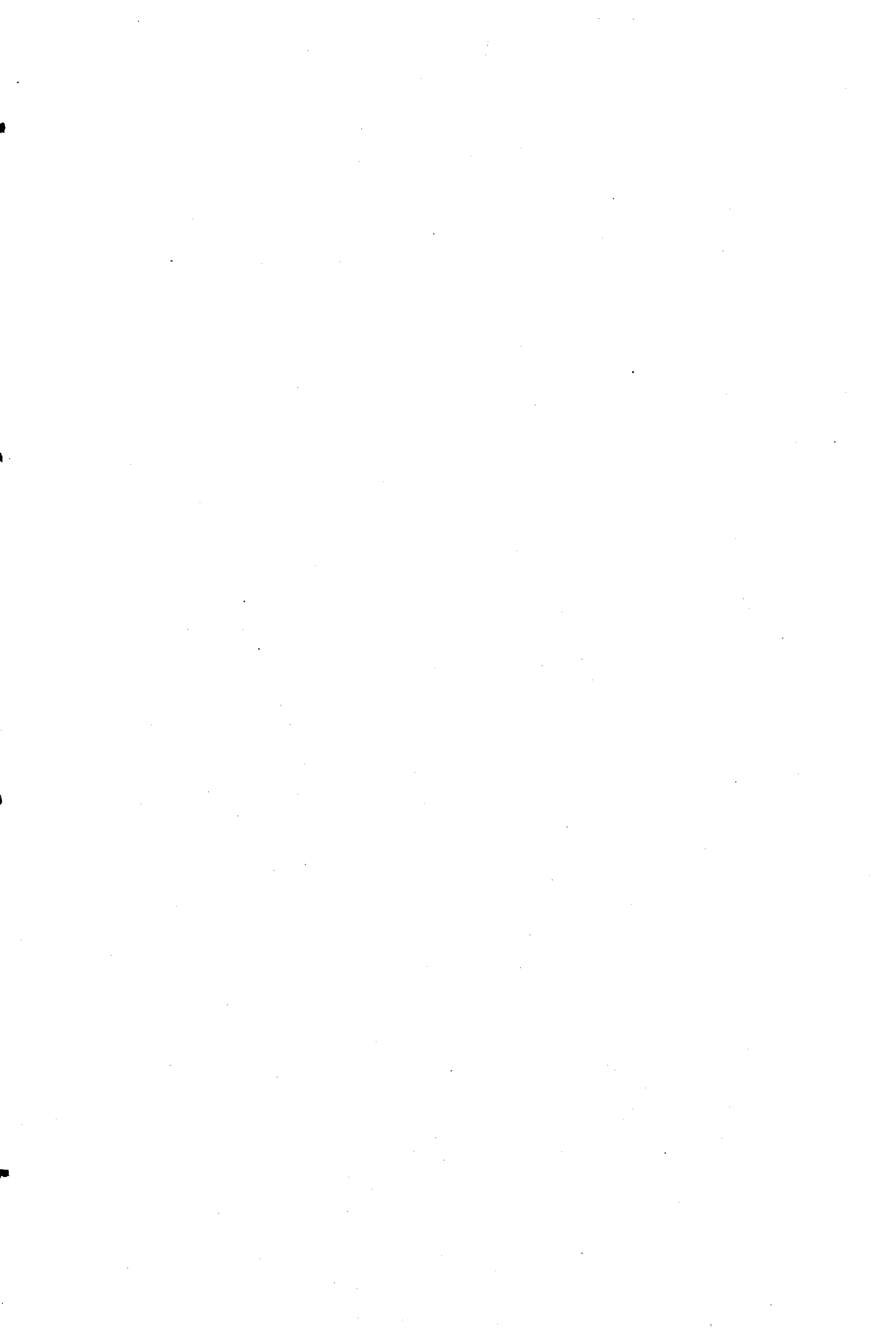
ج - أهمية هذا العمل في الدراسة والتحقيق

إن عملا هذه مادته العلمية يحقق في اعتقادي مقاصد وغايات جد هامة إذ :

- يمكن من معرفة أصول المؤلفات في الحديث وشروحها واختصارتها والتعليقات عليها،
- معرفة أصناف وأنواع التأليف في فقه الحديث على نحو ما فعلناه في هذا البحث وفصلنا الكلام فيه.
- إرشاد الباحثين المختصين وتسهيل وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالمؤلف بهدف دراسته أو تحقيقه.
- تصحيح كثير من الأخطاء بعد مقارنة المعلومات وعرضها على بعضها.
- معرفة تطور حركة التأليف في هذا الفن عبر العصور نشأة وازدهار أو ركودا.
- إمكانية صياغة معاجم أخرى متفرعة عن هذا المعجم كشروح البخاري أو شروح مسلم عبر هذه المرحلة وبناء دراسات وبحوث في ضوئها.



المعجم



عبد الملك بن حبيب توفي 238 هجرية

الواضحة في الحديث - تفسير الموطأ - غريب الحديث

قال الضبي "وله في الفقه كتاب كبير سمي بالواضحة في الحديث والمسائل على أبواب الفقه"[1].

قال ابن خير كتاب شرح الحديث لعبد الملك بن حبيب رحمه الله "وذكر سنده في رواية المؤلف ثم قال "وهو عشرة أجزاء الأول منها شرح الموطأ والثاني شرح جامع الموطأ والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي ثم ذكر على هذا النحو أحاديث الصحابة والتابعين، وختم كتب الشرح وهو العاشر منها بكتاب سماه طبقات العلماء وشرح من زن منهم بالأهواء، وهو كتاب صغير، ذكر ذلك كله أبو عبد الله محمد بن عتاب[2].

وقال ابن فرحون "ألف كتبا حسانا في الفقه والتاريخ والأدب منها الكتب المسماة الواضحة في السنن والفقه لم يؤلف مثلها وكتاب تفسير الموطأ والجامع وكتاب غريب الحديث[3]وقد ذكر الزركلي في الأعلام من مؤلفاته تفسير الموطأ مستقلا عن الواضحة في السنن والفقه". وإلى ذلك ذهب صاحب كشف الظنون[4] وذكر خطأ أن الواضحة في إعراب القرآن، وهو ما لم يقل به أحد من ترجم لابن حبيب، ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن خير في اعتبار شرح الموطأ جزءا من الواضحة وليس كتابا مستقلا لأن معه زيادة تفسير وله في رواية الكتاب سند متصل إلى المؤلف رحمه الله حيث قال "حدثني به الشيخ أبو محمد ابن عتاب رحمه الله إجازة عن أبيه رضي الله عنه حدثني به أبو أيوب سليمان بن خلف بن غمرون عن أبي الحسن علي بن معاذ بن أبي شيبة البجائي عن سعيد بن مخلوف عن يوسف بن يحيى المغامي عن عبد الملك بن حبيب رحمه الله ثم ذكر كلامه الآنف الذكر عن محتويات كتاب الواضحة[5].

---

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ج 2، ص 490.
(2) الفهرست : ابن خير ، ص 201-202.
(3) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 11.
(4) كشف الظنون : حاجي خليفة ، ص 1907.
(5) الفهرست : ابن خير ، ص 202.

وقد ذكرت المصادر المهتمة بالمؤلفات في الفقه المالكي وجود قطع مخطوطة من الكتاب فقد ذكر المستشرق ميكلوش موراني أن قطعة من الواضحة موجودة في خزانة القرويين تحت رقم 809 تحتوي على 24 ورقة بخط أندلسي تبدأ بكتاب الوضوء[1].

كما ذكر وجود قطع أخرى بمعهد للأبحاث بتونس تحت عنوان "سماع ابن حبيب وواضح السنن" منها ست ورقات من كتاب النكاح وخمس ورقات من كتاب الصلاة وسبع ورقات من كتاب الحج، والجزء الأول من كتاب العتق والتدبير وكلها في كراسة واحدة تحمل رقم 275 في المعهد المذكور[2].

وقد وقفت على رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط تقدمت بها الطالبة عزيزة الإدريسي أنجزت فيها دراسة قيمة لكتاب الواضحة ومؤلفها ابن حبيب في ثلاثة أجزاء كبيرة خصصت الأول لابن حبيب وعصره ومؤلفاته والثاني لتحقيق جزء الطهارة من كتاب الواضحة من نسخة القرويين الآنفة الذكر، والثالث للنقول عن كتاب الواضحة وقد قدمت وصفا قيما للواضحة من خلال القطع المخطوطة ونقول مصادر الفقه المالكي عن الكتاب كالمنتقى والبيان والتحصيل وهي أول دراسة وصفية جامعة للكتاب فيما أعلم[3].

أبو عبد الله محمد بن سحنون الإمام (ت 256 هـ)
تفسير الموطأ - رسالة في السنة - غريب الحديث

قال القاضي عياض"وألف ابن سحنون كتابه المسند في الحديث وهو كبير وكتابه المشهور الجامع جمع فيه فنون العلم والفقه فيه عدة كتب نحو الستين وكتابا آخر في فنون العلم".

ثم قال و"منها رسالته في السنة... وكتاب تفسير الموطأ أربعة أجزاء... وغريب الحديث ثلاثة كتب". وقد انتقيت من كتبه ما تعلق بشرح السنة وفقهها خاصة وأن الغالب على ابن سحنون الفقه والمناظرة، وكان يحسن الحجة والذب عن السنة والمذهب، ولذلك اشتهر

---

[1] دراسات في مصادر الفقه المالكي : مكلوش موراني ، ص 36-37.
[2] المصدر نفسه : ص 47-48.
[3] نوقشت الرسالة سنة 1994 تحت إشراف د .نوري معمر ولا أعلم أنها طبعت.

من تآليفه كتب رد فيها على القدرية والنصاري وأهل البدع كما اشتهر من تآليفه الرد على الشافعي وأهل العراق وكان هذا حصيلة جمعها في كتاب كبير جامع.

قال القاضي عياض"قال بعضهم ألف ابن سحنون كتابه الكبير مائة جزء عشرون في السير وخمسة وعشرون في الأمثال وعشرة في آداب القضاة وخمسة في الفرائض وأربعة في الإقرار وأربعة في التاريخ والطبقات والباقي في فنون العلم"[1].

يحيى بن إبراهيم بن مزين توفي سنة 259 هجرية

1 - تفسير الموطأ

ذكره ابن خير في الفهرست حيث قال "كتاب تفسير الموطأ ليحيى بن إبراهيم ابن مزين حدثني به شيخنا أبو الحسن شريح رحمه الله سماعا عليه وذكر سنده إلى المؤلف رحمه الله[2].

كما ذكره ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس حيث قال "وألف كتبا حسانا منها كتاب تفسير الموطأ[3] وذكره الزركلي في الأعلام حيث قال "من كتبه تفسير الموطأ أجزاء منه على الرق في مكتبة جامع القرويين[4] ولعلها النسخة التي يشير إليها التليدي في كتابه تراث المغاربة في الحديث، إلى أنها موجودة . في القيروان بتونس تحت رقم (1354-1-318) و(6-39-19) وقال وهذه التفسيرات مما سأل عنه المؤلف يحيى بن يحيى الليثي وأصبغ بن الفرج وعيسى بن دينار ومحمد بن عيسى[5].

وقد اختصره محمد بن عبد الله بن أبي زمنين وسماه "المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ" على ما سيأتي ذكره[6].

2 - المستقصية في علل الموطأ

ذكره ابن الفرضي في تاريخه وقال "وله كتاب استقصى فيه علل الموطأ سماه كتاب المستقصية"[7].وذكره ابن خير في الفهرست وذكر سنده إلى مؤلفه قال "كتاب المستقصية

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 4، ص 207 وما بعدها، وانظر شجرة النور : لابن مخلوف، ص 70 فقد ترجم له ترجمة واسعة شافية تغني عن غيرها.

(2) الفهرست : ابن خير ، ص 86.

(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 181.

(4) الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 134.

(5) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 109.

(6) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 185.

(7) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 181.

لابن مزين في الموطأ[1]. قال المقري في النفح "والكتب (هكذا بالجمع) المستقصية لمعاني الموطأ ووصل مقطوعاته من تأليف ابن مزين[2].

وقد أورده الزركلي في الأعلام[3] وابن مخلوف في الشجرة[4]. وقد ورد عند فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي تحت اسم "تفسير الموطأ" وذكر أنه توجود منه قطع بالقيروان تعود إلى سنة 394هـ[5].

أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد توفي 276 هـ

1 - المسند المصنف

قال ابن الفرضي في ترجمة المؤلف "قال طاهر بن عبد العزيز حملت مع نفسي جزءا من مسند أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد إلى المشرق فأريته محمد بن إسماعيل الصائغ فقال ما اغترف هذا إلا من بحر علم وعجب من كثرة علمه"[6].

قال ابن بشكوال "ومن مؤلفاته في الحديث مصنفة الكبير الذين صنفه على أسماء الصحابة فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ولا بعده مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه في الحديث وجودة شيوخه فإنه روى عن مائتي رجل وأربعمائة رجل ليس فيهم عشرة ضعفاء[7].

وقد ذكر نفس الكلام من ترجم له من المتقدمين والمتأخرين كالضبي في البغية[8] والحميدي في الجذوة[9] وابن حزم في رسائله[10] غير أننا لم نتمكن لحد الساعة من الوقوف على نسخة مخطوطة من الكتاب.

---

[1] الفهرست : ابن خير ، ص 92.
[2] النفح : المقري ، ج 3، ص 168.
[3] الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 134.
[4] الشجرة : ابن مخلوف ، ص 75.
[5] تاريخ التراث العربي : فؤاد سيزكين ، ج2، ص 146.
[6] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 169 وما بعدها.
[7] الصلة : ابن بشكوال ، ج 1، ص 121.
[8] بغية الملتمس الضبي ، ص 301.
[9] جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 167.
[10] الرسائل : ابن حزم ، ج 2، ص 178.

ويرى بروكلمان أن الكتاب مفقود حيث يقول "ومن الكتب المفقودة مسند بقي بن مخلد، ورتب بقي مصنفه الكبير على أسماء الصحابة فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ثم رتب أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه ومسائل الأحكام فهو مصنف ومسند في وقت واحد"[1]

2 - ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر

لعل شهرة المسند والتفسير والمصنف جعلت الحديث عن كل مؤلف لبقي بن مخلد من نافلة القول، تتضمنها عادة عبارة "وألف كتبا حسانا تدل على احتفاله واستكثاره" ومن هذه المؤلفات كتاب "ما روي في الحوض والكوثر" والذي لم يرد اسمه عند من ترجم لبقي من المتقدمين اللهم ما كان من إشارة إلى ذكر اسمه في فهرست بن خير حيث قال "كتاب ما روي في الحوض والكوثر جمع بقي بن مخلد رحمه الله" وذكر كعادته سنده في روايته[2].

ولعل هذا هو الذي حمل محقق هذا الكتاب حين أراد توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف بعد أن أورد إشارة ابن خير على القول "وقد فتشت في بطون الكتب التي يظن بأنها تساعد على توثيق نسبة هذه المخطوطة إلى مؤلفها فلم أعثر على أحد أشار إليها باستثناء ما ذكره فضيلة الدكتور أكرم ضياء العمري في هذا الجانب"[3] قلت: ويكفي في نسبة الكتاب إلى المؤلف السند المتصل لابن خير إلى مؤلفه إضافة إلى سند ابن بشكوال عن شيخه ابن عتاب إلى المؤلف رحمه الله والوارد ذكره في بداية النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق وهي نسخة "مغربية منقولة من النسخة الأصلية المكتوبة بخط الحافظ ابن بشكوال وقد نقلها أحمد بن إبراهيم بن أحمد المعافري القرموني غفر الله له ولوالديه وقام بمقابلتها بعد نقلها على النسخة المكتوبة بخط الحافظ ابن بشكوال رحمه الله سنة 946 هـ أما نسخة الحافظ بن بشكوال التي كتبها بخط يده فقد نقل "جزء بقي بن مخلد في الحوض والكوثر" من خط أبي الوليد الدباغ الذي نقله من أصل أبي محمد عبد الرحمن بن محمد

---

(1) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ، ج 3، ص 201-202 .وانظر كشف الظنون : حاجي خليفة ، ج 2، ص 1679.

(2) الفهرست : ابن خير ، ص 300.

(3) يشير إلى كتاب الدكتور أكرم ضياء العمري عن بقي بن مخلد القرطبي "انظر مقدمة التحقيق لكتاب ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر لعبد القادر بن محمد بن عطا الصدفي.

بن عتاب مقابلة له وقراءة عليه وقد قرأها ابن بشكوال بنفسه على تلاميذه بمسجده في قرطبة منسلخ شهر جمادى الأولى في سنة 574 أي قبل وفاته بأربع سنوات"[1].

خطها مقروء وعدد ورقاتها تسع ذات وجه واحد فيها طمس كثير وخطأ في النسخ والأرضة قد أكلت مواضع كثيرة منها كتبت في وسط شهر شعبان سنة 946 هـ كما ذكر ذلك ناسخها في الورقة التاسعة منها" وقد ذيل ابن بشكوال على هذه النسخة، وقد ضم محقق النسخة هذا الذيل إلى الكتاب المطبوع إضافة إلى مستدرك بذل جهدا مشكورا في جمعه ثم قدم النسخة كاملة بهذه الحواشي وخرج أحاديثها وعلق عليها[2].

وقد اشتمل جزء بقي الذي نحن بصدد الحديث عنه على أربعة وثلاثين حديثا ينسب كل مجموعة من الأحاديث إلى راويها من الصحابة منها على سبيل المثال ما روى أبو أمامة الباهلي –ما روى أبو سعيد الخدري .. وهكذا بسند بقي بن مخلد المتصل إلى رسول الله (وذلك كله في موضوع ما روي عن رسول الله (في الحوض والكوثر، وفائدة مثل هذا العمل جلية في فقه حديث رسول الله (إذ يتوقف الفهم السليم على جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد حتى تسهل المقارنة بين النصوص لتمييز العام من الخاص والمجمل من المفصل والمطلق من المقيد وهكذا. وهذا المنهج عرفه علماء الغرب الإسلامي بكثرة كما سنرى بإذن الله.

والذي أرجحه والله أعلم بعد كل هذا أن يكون هذا المؤلف جزءا من أجزاء كتاب المسند المصنف لبقي التي عثر عليها بدليلين اثنين:

1–منهج الكتاب المتفق تماما ما عرف من منهج المسند إذ هو مصنف على الأبواب ومسند إلى الصحابة، وما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر لا يختلف عن ذلك.

2–عدم وجود مصادر تشير إلى انفصاله مستقلا عن المسند الشيء الذي أعوز أي إشارة في توثيق الكتاب مستقلا إلى مؤلفه.

---

(1) المقدمة نفسها.

(2) انظر مقدمة المحقق ابن عطا الصوفي لكتاب ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر وقد صدر الكتاب عن مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة في طبعته الأولى سنة 1413 هـ وقد أطلعني على النسخة فضيلة الأستاذ محمد أبو خبزة بحاضرة تطوان عمرها الله وعليها خط المحقق يهديها إليه من المدينة المنورة حال صدورها.

أما ما أشار إليه ابن خير حين ذكر الكتاب مستقلا وذكر سنده فيه فالمعروف أن ابن خير في كثير من الأحيان يذكر الأجزاء والرسائل والورقات والتي في غالب حالها تكون قطعة من كتاب استلت منه أيام الدرس فأخذت إجازة عن صاحبها خاصة وأن الكتاب سرد للمرويات ولذلك فهو أحيانا يذكر الكتاب كاملا وسنده في ذلك ثم يتبعه يذكر أطراف وأجزاء أخرى رواها من غير تلك الطريق فلا يمكن أن تعد كتبا مستقلة والله أعلم.

محمد بن وضاح القرطبي (ت 278 هـ)

1- كتاب ما جاء في البدع والنهي عنها

ذكره الضبي في ترجمته لابن وضاح تحت عنوان البدع والنهي عنها[1] وعنه نقل الزركلي في الأعلام إلى جانب ما ذكر من مؤلفاته[2] ولم أقف على ذكره عند من ترجم لابن وضاح غيرهما، والكتاب مطبوع بتحقيق بدر بن عبد الله البدر وصادر عن دار الصميعي للنشر والتوزيع في طبعته الأولى سنة **1996/1416** بعد أن حقق مرتين كما ذكر ذلك المحقق في مقدمة الكتاب "إحداهما طبعة دمشق سنة **1348** هـ بتحقيق أحمد محمد دهمان عن النسخة الظاهرية وهي نسخة سقيمة مليئة بالأخطاء لم يصوب منها محققها إلا النزر اليسير كما لم يخدم أحاديثها من الصناعة الحديثية تخريجا وتعليقا عليها ولم يضع فهرسة لها"[3].

والأخرى بمدريد سنة **1989** بعناية الباحثة الاسبانية م.إ فيرو **M.I.Fierro** حيث حققت النص وترجمته إلى الإسبانية وقد وصف الدكتور عبد المجيد التركي عملها بالجودة"[4].

قلت يظهر من الكتاب أن ابن وضاح لم يقصد إلى تأليفه، والدليل على ذلك عدم إيراده في تراجمه بل الأكثر من ذلك أن الكتاب لا يشتمل على مقدمة للمؤلف توضح الغرض من التأليف كما جرت العادة عند القوم، وقد أغفل المحقق وضع تقديم عن منهج المؤلف في الكتاب، والراجح والله أعلم أنه من إملاءاته على تلاميذه، يدل على هذا

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ص 504.
(2) الأعلام : الزركلي ، ج 7، ص 133.
(3) مقدمة المحقق بدر بن عبد الله البدر، ص 6.
(4) مقدمة المحقق بدر بن عبد الله البدر، ص 6.

أن صيغ الرواية الواردة في الكتاب على ضربين : أولهما سبيل الحكاية عن ابن وضاح من طرف تلاميذه مثال ذلك "الحديث الأول باب اتقاء البدع، حدثنا أصبغ بن مالك قال حدثنا محمد بن وضاح وذكر السند إلى رسول الله (قال "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين[1].

وثانيهما برواية ابن وضاح نفسه مثل قوله : حدثنا أسد بن محمد بن يوسف قال سألت الأوزاعي عن القوم يكونون جميعا فيقول بعضهم لبعض، قولوا خيرا. قال ليفعل، فإن أبوا عليه فليقم عنهم[2].

ويؤخذ من هذين المثالين وما يقاس عليهما في الكتاب أنه اشتمل على أحاديث الرسول (وأقوال الصحابة والتابعين حيث جمع الخير من أطرافه، وإن كان التحقيق قد كشف عن هنات في الأسانيد وصلت إلى الضعيف جدا، وقد فعل المحقق خيرا إذ خرج الأحاديث فميز الصحيح من السقيم فخدم بذلك سنة رسول الله ﷺ.

والكتاب مفيد جدا في فقه الحديث إذ جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد وهو ركيزة الفهم السليم للسنة النبوية.

وقد اشتمل الكتاب على نحو ثلاثمائة ونيف من النصوص الواردة في الموضوع مقسمة منهجيا على أبواب جامعة مثل النهي عن الجلوس مع أهل البدع وخلطتهم والمشي معهم، وقد ورد فيه حوالي 25 نصا من الحديث والخبر والأثر، وباب "هل لصاحب البدعة توبة ؟" وقد نقل فيه حوالي سبعة نصوص وهكذا.

ودراسة هذا المؤلف دراسة تحليلية قد تظهر شخصية ابن وضاح التي تناقضت أقوال العلماء بشأنها حيث قال بعضهم "كان عالما بالحديث وطرقه متكلما على علله، وبه وابن مخلد صارت الأندلس دار حديث"[3] وقال البعض الآخر "وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول ليس هذا من كلام النبي (في شيء وهو ثابت من كلامه ، وله خطا كثير محفوظ عنه وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها"[4] فهل هو جرح أقران أم انعكاس للحركة العلمية في عصره

---

(1) البدع والنهي عنها : ابن وضاح ، ص 25.

(2) البدع والنهي عنها: ابن وضاح ، ص 46.

(3) (4) نقل ابن الفرضي هذه الأقوال في تاريخ علماء الأندلس، ج 2، ص 651.

والتي اتسمت ببداية التحول من فقه الفروع إلى فقه الدليل، وذلك بنشر أحاديث رسول الله ﷺ بالأندلس من طرف بقي ابن مخلد وابن وضاح ؟.

2 - ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى

ذكره الضبي في بغية الملتمس فقال "وصنف كتبا منها العباد والعوابد في الزهد والرقائق، والقطعان في الحديث، ومكنون السر ومستخرج العلم في الفقه المالكي، وكتاب ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى"[1].

وكل هذه الكتب قد أشار إليها بن خير في الفهرست[2]. باستثناء ما نحن بصدد الحديث عنه والغريب أن التليدي ذكر أن ابن خير أورده في فهرسته مشيرا إلى الصفحة والرقم[3] ولعله لم يرجع إلى المصدر وإنما نقل عن الزركلي في الإعلام الذي يورد في الهامش مصادر الترجمة المتعلقة بالعلم دون تفصيل ما قد يكون بينها من اختلاف فوقع التليدي في الوهم كما وقع في مواضع شتى سيأتي ذكرها في حينها.

وهذا الكتاب "ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى لابن وضاح" يبدو من عنوانه أنه لا يخرج في المنهج عن كتاب ما جاء في البدع والنهي عنها، إذ أنه جمع ما يتعلق بالموضوع في كتاب واحد يخدم فهم النصوص والفصل بينها عند التعارض فتكون أساس الترجيح، ولمن شاء أن يطلع على الكتاب فقد وردت إشارة في الإعلام للزركلي أنه مخطوط بخزانة السيد حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي وقد وقف الزركلي عليها على ما يبدو إذ أنه ذكر في الهامش العبارة التالية "قلت علق السيد حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي على المخطوطة المحفوظة في خزانته من كتاب النظر إلى الله تعالى "بكلمة عن ابن وضاح جاء فيها أن عدد شيوخه الذين سمع منهم **175** وأنه روى القراءات عن عبد الصمد بن القاسم عن ورش، ثم قال : وبابن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث. ويا ليت الزركلي وصف لنا المخطوطة من حيث خطها وصفحاتها لكان ذلك أفيد ولكن هذه الإشارة لاشك مفيدة للباحث على كل حال[4].

---

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ج 1، ص 173.
(2) الفهرست : ابن خير ، ص 223-150-255.
(3) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 233.
(4) الأعلام : الزركلي ، ج 7، ص 133.

المائة الرابعة

قاسم بن ثابت بن جزم السرقسطي توفي 302 هجرية

- الدلائل في غريب الحديث

ذكره ابن الفرضي في تاريخه وقال "ألف في شرح الحديث كتابا سماه الدلائل بلغ فيه الغاية في الإتقان ومات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت بعده أخبرني العباس ابن عمر الوراق قال سمعت إسماعيل بن القاسم البغدادي يقول كتبت كتاب الدلائل وما أعلم أنه وضع في الأندلس مثله فتعصب ولو قال إسماعيل إنه ما وضع بالمشرق مثله ما أبعد[1].

وقال فيه الحميدي في الجذوة "قاسم بن ثابت السرقسطي مؤلف كتاب غريب الحديث رواه عنه ابنه ثابت وله فيه زيادات وهو كتاب حسن مشهور"[2].

قلت وهذا وهم من الحميدي لكونه ألف كتابه جذوة المقتبس وهو بالمشرق فدون غالبه بما تذكر أو بما سمع من الراحلين إلى المشرق من الأندلس، والصواب ما ذكر ابن الفرضي وباقي الكتب المترجمة لقاسم أن ثابتا هو الأب وليس الإبن كما ذكر الحميدي. وأن الكتاب ألفه الابن ولم يكمله وأكمله أبوه بعده.

وقد ذكر الكتاب بهذا الاسم، الذهبي في تذكرة الحفاظ دون أن يستفيض في ذكره كما يفعل في الكتب التي يقف عليها[3].

والاسم الكامل للكتاب .. "الدلائل فيما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث" وقال فيه أبو علي القالي "ما أعلم أنه وضع بالأندلس مثل كتاب الدلائل"[4] وبرجوعنا إلى مؤلفات القرن الثاني والثالث في الأندلس نجد أن هذا النوع من التأليف لم يسبق إليه قاسم بالفعل، وقول ابن الفرضي "ما وضع مثله في المشرق" لكونه أوسع من كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وهذا واضح من عنوان الكتاب الكامل.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 605.

(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 528.

(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ص 869.

(4) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 155.

قال عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة يوجد منه الجزءان الثاني والثالث بالقرويين (197) عثر عليه محمد بن إبراهيم الكتاني بتامكروت"[1].

وذكر الزركلي في الأعلام أن منه نسخة في الخزانة الظاهرية بدمشق ومنه مكروفلم بالخزانة العامة بالرباط (13-14 ق 197) الجزءان الثاني والثالث[2].

وقد عرف بقطع القرويين الدكتور شاكر الفحام ضمن دراسته المركزة بعنوان "كتاب الدلائل في غريب الحديث لأبي محمد قاسم بن ثابت العوفي السرقسطي" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج 3، المجلد 51، ص 481-504 [3].

أبو مروان عبد الملك بن القاضي بن محمد بن بكر السعدي ت سنة 303 هـ

- الدلائل والأعلام على أصول الأحكام

ألفه في نصرة مذهب مالك إلى جانب الذريعة إلى علم الشريعة، وبما أنه كذلك فالراجح أن يكون منهجه والغرض منه تأصيل الأحكام الفقهية الواردة في المذهب مجردة عن الدليل وإرجاعها إلى أصوولها من الكتاب والسنة.

ذكره ابن فرحون في الديباج، وقال في حق مؤلفه "كان حافظا متفننا نظارا متصرفا في علم الرأي حسن النظر فيه مشاورا في الأحكام ظهر فهمه في حداثة سنه انصرف إلى الشرق وقد مال هناك إلى النظر والحجة"[4].

فميله إلى النظر والحجة وجلوسه للمناظرة يقتضي تأصيل الأحكام بالدليل والبرهان ولذلك أرجح أن يكون منهج المؤلف في كتابه هو ما ذكرت.

ولم تذكر الكتاب أغلب المؤلفات المهتمة بحركة التأليف، فلم يذكره الكتاني في الرسالة، ولا حاجي خليفة في كشف الظنون، ولا عبد العزيز بنعبد الله في معلمة القرآن والحديث ولا في المعجم.

---

(1) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 127 و180 ومعجم المحدثين والمفسرين له أيضا ص41.

(2) الأعلام : الزركلي ، ج 2، ص 97.

(3) مخطوطات مغربية في علوم القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية: محمد المنوني، ج 3، ص 116.

(4) الديباج: ابن فرحون ، ج 2، ص 15-16.

واكتفى الزركلي في الأعلام بالإشارة إليه ضمن ترجمة مختصره للمؤلف دون الحديث عن وجوده مخطوطا أو مطبوعا[1].

والحديث عن تأصيل الفقه المالكي في هذا الوقت المتقدم نهاية القرن الثالث وبداية الرابع في الأندلس يدل على امتزاج الفقه بالحديث، وهذا فرضته مجالس المناظرة التي بدأت في الأندلس بعد موقف الخليفة الأموي محمد بن عبد الرحمن (238و273هـ) من نشر علم بقي ابن مخلد ومحمد بن وضاح حيث اتسعت حركة الحديث بالأندلس بعودتهما من الرحلة.

عبد الله بن محمد بن أخي رفيع القرطبي ت 318 هـ

- اختصار المسند المصنف لبقي بن مخلد

ترجم له بن الفرضي دون أن يذكر مؤلفاته واكتفى بقوله "وكان معتنيا بالحديث إماما فيه بصيرا بعلله حسن التأليف للكتب له مؤلفات[2]. وقال ابن فرحون "له تآليف في معرفة الرجال وعلل الحديث واختصر مسند بقي الدين بن مخلد[3]. قال الذهبي وله تصانيف نافعة وذكر مختصر المسند[4].

وقد ذكر الزركلي هذا المؤلف دون أن يشير إليه مخطوطا أو مطبوعا[5] ولم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، ولم أقف على ذكره في المظان التي وقفت عليها ولعله فقد. والله أعلم.

محمد بن فطيس بن واصل الغافقي الألبيري توفي سنة319 هـ

من الكتب المختصة بالموضوع الواحد ألف بن فطيس الذي قال فيه الذهبي "فقيه من حفاظ الحديث"[6].

1 -كتاب "الدعاء والذكر"

2 – وكتاب "الروع والأهوال"

---

(1) الأعلام: الزركلي ، ج 1، ص 163.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 185.
(3) الديباج : ابن فرحون ، ج 1، ص 436.
(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 891.
(5) الأعلام : الزركلي ، ج 4، ص 119.
(6) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 802.

وقد اختلفت تسمية الكتابين عند من ترجم لابن فطيس فابن الفرضي ذكرهما بقوله "صنف كتاب "الروع والأهوال" وكتاب "الدعاء"[1]. وابن فرحون في الديباج ذكرهما باسم "تحذير الفتن" و"الدعاء والذكر"[2] وقد ذكرهما الذهبي باسم كتاب الروع والأهوال وكتاب الدعاء نقلا عن ابن الفرضي[3].

وهذا الذي ذكره الزركلي نقلا عن مصادر ترجمته دون أن يشير إلى وجودهما مخطوطين أو مطبوعين[4]. والغريب أني وجدت عند ابن فرحون في الديباج إضافة كتاب "الورع عن الربا والأموال" منفردا به عن غيره مع الإنفراد أيضا بتسمية كتاب "الروع والأهوال باسم "تحذير الفتن" الشيء الذي لم أجد له ذكرا فيما وقفت عليه من تراجم لابن فطيس.

والمتأمل يشم رائحة التصحيف في العنوان، وهذا يقع كثيرا حين يكون موضع الجملة من المخطوط مبتورا أو غير واضح فيجتهد الناقل في ربط السابق من الكلام باللاحق بما يراه مكملا للمعنى، وعليه فالراجح في اعتقادي أن كتاب "الروع والأهوال" المذكور في كل المصادر هو الذي سماه ابن فرحون تصحيفا بكتاب "الورع عن الربا والأموال"، فالروع صار ورعا والأهوال صارت أموالا والربا لعلها من كلام الناسخ حين لم يستقم الكلام في ذهنه بسبب عدم الوضوح، وقد وقع التليدي في نفس الخطأ حينما اعتمد ترجمة بن فرحون دون غيره فسمى كتاب الروع والأهوال بكتاب الفتن بحذف "تحذير" ولو رجع إلى مصادر أخرى لصادف الصواب[5] وعليه فلن يكون لابن فطيس إلا مؤلفان "الروع والأهوال" و"الدعاء" وما أضافه ابن فرحون تصحيف والله تعالى أعلم، وكلا هما تضمنا نصوصا من الحديث بنفس الفقيه إذ قال الذهبي في مؤلفهما "فقيه من حفاظ الحديث"[6].

أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي ت سنة 322 هـ

- كتاب الصلاة
- كتاب الإيمان

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 690.
(2) الديباج المذهب: ابن فرحون، ج 2، ص 191.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 807.
(4) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 332.
(5) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 220.
(6) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 802.

لم يذكر له ابن الفرضي أيا من مؤلفاته سوى أنه وسمه بقوله "كان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث والعبادة[1]، وكذلك فعل الحميدي في الجذوة حيث اكتفى بقوله "كان حافظا متقنا وراوية للحديث مكثرا، ثم ذكر شيوخه وتلاميذه وقال "حدث بالأندلس دهرا وألف في مسند حديث مالك بن أنس وغيره إلا أنه لم يذكر اسم الكتاب[2].

وقد نص الذهبي على مؤلفاته بقوله "وصنف مسند مالك، وكتاب الصلاة وكتاب الإيمان، وكتاب قصص الأنبياء"[3]، وسمى ابن فرحون كتاب الصلاة بكتاب "فضائل الوضوء والصلاة"[4] وقد اقتصرنا على كتاب الصلاة والإيمان باعتبار علاقتها بفقه الحديث من حيث المنهج الذي يجمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد.

والمرجع في حصر مؤلفات ابن الجباب والله أعلم يبقى ترتيب المدارك للقاضي عياض[5] باعتباره أقدم من ذكر هذه المؤلفات حين لم يذكرها ابن الفرضي والحميدي والدليل على ذلك اعتماد الذهبي في ذلك على القاضي عياض حيث قال "ذكره القاضي عياض فقال "ونقل النص بكامله" وإن كان لم يشر إلى ترتيب المدارك فلا يتصور أن يعني كتاب الغنية لأنه في فهرست شيوخ القاضي عياض وليس ابن الجباب منهم، والغريب أن التليدي ذكر لابن الجباب كتابا آخر سماه "فضل طلب العلم" مشيرا إلى أن مصدره في ذلك جذوة المقتبس للحميدي[6] وبرجوعنا للمصدر لم نظفر بشيء ولعل هذا من مزالق النقل بالواسطة إذ الواضح أن المؤلف لم يرجع إلى الجذوة مطلقا.

والعبارة الوحيدة الواردة في ترجمة بن الجباب عند الحميدي عن مؤلفاته في الجذوة هي قوله "وحدث بالأندلس دهرا وألف في مسند حديث مالك بن أنس وغيره"[7] فتعجب!!

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 76.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 192.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 815.
(4) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 159.
(5) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 5، ص 177.
(6) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 223.
(7) جذوة المقتبس:الحميدي ، ج 1، ص 192

وقد أورد الزركلي في الأعلام هذين المؤلفين (كتاب الصلاة وكتاب الإيمان) في ترجمة مختصرة جدا لابن الجباب دون أن يشير إلى كونهما مطبوعين أو مخطوطين[1] كما لم يشر إليهما صاحب كشف الظنون.

محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج أبو عبد الله ت سنة 330هـ

- مصنف في السنن

ربط ابن أيمن بتأليفه هذا بين الفتوى والدليل فقد كان فقيها عالما حافظا للمسائل والأقضية نبيلا في الرأي مشاورا في الأحكام صدرا فيمن يستفتى وكان ضابطا لكتبه ثقة في روايته ألف مصنفا في السنن على تصنيف أبي داود أخذه الناس عنه[2] والمتفحص في منهج أبي داود في السنن يجده مرتبا على أبواب الفقه مما يسهل الرجوع إلى موطن الاستشهاد فيه عند الفتوى، ولعل هذا هو الدافع بابن أيمن إلى التأليف على منواله بحكم اشتغاله بالفتوى.

والمتفحص في كلام ابن الفرضي يقف على أن القاسم المشترك بين مؤلف ابن أيمن وسنن أبي داود هو المنهج فقط، إلا أن الكتاني في الرسالة المستطرفة جعله مستخرجا عليه[3] ولا أدري حجته في ذلك مع العلم أن مصادر الترجمة ذهبت إلى الرأي الأول، قال الحميدي "حدث بالمشرق والمغرب وصنف السنن ... قال لنا أبو محمد بن أحمد مصنف ابن أيمن مصنف رفيع احتوى على صحيح الحديث وغريبه مما ليس في كثير من المصنفات.

وهذا الكلام نقله[4] الزركلي في الأعلام[5].

---

(1) الأعلام:الزركلي، ج1، ص 120.

(2) تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي ، ج 2، ص 704.

(3) الرسالة المستطرفة:الكتاني،ص 30 ومعلوم أن المستخرج أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه عن طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه انظر السيوطي في تدريب الراوي، ج1، ص85.

(4) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 116.

(5) الأعلام : الزركلي ، ج 6، ص 248.

محمد بن أحمد بن تميم بن تمام بن تميم التميمي أبو العرب توفي 333 هجرية

قال ابن فرحون في الديباج غلب عليه الحديث والرجال وتصنيف الكتب والرواية والإسماع وألف:

- **جزءان في الموت والجنائز وعذاب القبر**
- **كتاب المحن**
- **كتاب الوضوء والطهارة**
- **كتاب في الصلاة.**[1]

ولم يذكر الذهبي من هذه الكتب سوى كتاب واحد هو كتاب المحن[2] ناقلا ترجمته عن القاضي عياض في ترتيب المدارك[3] وعن الذهبي وغيره نقل الزركلي في الأعلام دون الإشارة إلى كتاب الوضوء والطهارة وكتاب الصلاة[4] وقد ورد عنه ما يفسر قول ابن فرحون جزءان في الموت والجنائز وعذاب القبر فالأول في هذا الموضوع والثاني في موت العلماء.

وإذا كان الخشني قد قال "أبو العرب تغلب عليه الرواية والجمع ولم أحس عنه علما ولا فقها"[5] فلعل ذلك من جرح الأقران فإن هذا يناقض كلام الذهبي وإن كان متأخرا عنه حيث قال نقلا عن القاضي عياض وكلاهما ناقد متفحص "كان حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث والرجال والعلل مع ورع وفضل"[6].

وفي اعتقادي والله أعلم أن من الفقه أن يجمع الرجل الأحاديث الواردة في موضوع واحد حتى يسهل فهمها في وحدة موضوعية، وهذا ما فعله أبو العرب على الأرجح في وقت متقدم بالقيروان حيث غلب فقه الفروع المجرد عن الدليل بأسدية ابن الفرات ت212هـ ومدونة سحنون ت240هـ . المختلطة بشروح تلاميذه. والذي وقفت عليه من

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 198.
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 889.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 5، ص 223 وما بعدها.
(4) الأعلام : الزركلي ، ج 5، ص 309.
(5) طبقات علماء إفريقية : الخشني ، ص 173.
(6) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 889.

تراث الرجل" كتاب المحن" الذي حققه يحيى بن وهيب الجبوري عن نسخة وحيلة عثر عليها صدفة بخزانة جامعة كمبرج تحت رقم (2355) وأخرجها إلى الوجود بعد محن عجيبة ألمت به حالة اشتغاله بتحقيقه وبالنسخة المرقونة بمطابع الغرب الإسلامي ببيروت زمن الحرب والفتنة إذ حفظها الله بعد أن يئس من وجودها بعد أن انهدت المطبعة تحت القصف إذ وجدت تحت الأنقاض، فلم يخرج كتاب المحن إلى الوجود إلا بعد محن حكاها المحقق بأسلوب لطيف في تقديمه أثابه الله على صنيعه.

وباطلاعي على الكتاب المطبوع طبعتين أولاها سنة **1403** والثانية سنة **1408** عن دار الغرب الإسلامي ببيروت، وجدت الرجل قد جمع في مقدمة كتابه الأحاديث الواردة في المحن بسنده المتصل إلى رسول الله ولم يخرجها المحقق وفق مقاييس التخريج العلمية إذ نص على بعض مظان النصوص دون بعضها ودون أن يذيل ذلك بالنص على درجة الحديث، وصنيع التميمي في جمع هذه الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد يعين على فقهها وقد أفاد منها كثيرا في ثنايا الكتاب.

والكتاب بالإضافة إلى ذلك يشتمل على مادة علمية في تاريخ الصحابة والتابعين ومحن العلماء والصالحين بأسلوب يطبعه توثيق النصوص بالأسانيد على سبيل الاختصار المفيد ولا يخلو كل ذلك من عبرة لمعتبر.

قاسم بن أصبغ البياني توفي سنة 340 هجرية

1 - المجتبى

2 - المجتنى

1 - المجتبى بالباء هكذا سماه الحميدي في الجذوة وقال فيه "هو على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى"[1]. ولعل هذه العبارة الأخيرة هي التي جعلت الذهبي يسمى الكتاب "المنتقى في الآثار"[2] ومنه نقل الكتاني في الرسالة المستطرفة دون الالتفات إلى الاسم الصحيح الذي أورده الحميدي. أما عن منهجه، فالفقرة التي أوردها الكتاني في الرسالة المستطرفة توضح أن المجتبى هو على منهج المنتقى لابن الجارود حيث يقول "كتاب المنتقى لأبي محمد

---

(1) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 528.
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 803.

قاسم بن أصبغ وهو على كتاب المنتقى لابن الجارود وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات فألف على أبواب كتابه بأحاديث خرجها عن شيوخه[1].

قال الحميدي:"قال لنا أبو محمد على بن أحمد "وهو خير منه انتقاء وأنقى حديثا وأعلى سندا وأكثر فائدة"[2]وما جعلنا نورد هذا المؤلف في هذا الباب كون المنتقى لابن الجارود هو مختار من السنن المسندة إلى رسول الله في الأحكام وقاسم بن أصبغ نسج على منواله، ولا يخفى فضل ذلك في فقه الحديث، ومما يؤيد ما ذهبت إليه من التسمية أني وجدت المقري يذكره بهذا الاسم أي" المجتبى" ناقلا عبارة الحميدي في وصفه ومدحه[3].

وعلى كل حال فقد استقر رأي الزركلي في الأعلام بعد استعراض مظان الترجمة على تسميته "بالمجتبى" دون أن يفيدنا بوجوده مخطوطا أو مطبوعا على غرار ما يفعل في المخطوط والمطبوع[4]. قال ذ. المنوني حفظه الله "يوجد تحت رقم **107** بخزانة الجامع الكبير بمكناس المجلد الأول مبتور البداية في **307** ورقة من القطع الكبير وجاء في نهايته هذا آخر المجلد الأول من كتاب المجتبى في أحاديث المصطفى عليه السلام[5]".

أما الكتاب الثاني فهو كتاب المجتنى (بالنون) قال الذهبي "وله كتاب على هيئة صحيح مسلم"[6]. دون تسميته، ونفس العبارة نقلها الزركلي في الإعلام[7] وقد ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة، وذكر أن قاسم بن أصبغ اختصره من كتابه الكبير"السنن" وابتدأ باختصاره في المحرم سنة **324** هـ وهو سبعة أجزاء وفيه من الحديث المسند **2434** حديثا[8]وهو الذي قال فيه الحميدي ألف في السنن كتابا حسنا[9].

---

(1) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 25.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 528.
(3) النفح : المقري ، ج 3، ص 169.
(4) الأعلام : الزركلي ، ج 5، ص 193.
(5) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث، ع 3، ص 103.
(6) تذكرة الحفاظ:الذهبي ، ج 3، ص 803.
(7) الأعلام : الزركلي ، ج 5، ص 173.
(8) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 27.
(9) الجذوة : الحميدي ، ج 2، ص 528.

وقد وهم التليدي في"تراث المغاربة في الحديث" حين ظن أن المجتبى والمجتنى اسمان لكتاب واحد ظانا أن المصادر اختلفت في التسمية حيث يقول:(عند ابن حزم في رسالته في فضل الأندلس، والحميدي في الجذوة والضبي في بغية الملتمس(المجتبى بالباء)وورد عند ابن خير في الفهرست والمقري في نفح الطيب والكتاني في الرسالة المستطرفة بالنون[1]).

والغريب أنه وَهَّمَ الكتاني في الرسالة المستطرفة حين ذكر أن " المنتقى"(أي صنيع قاسم بن أصبغ على شاكلة المنتقى لابن الجارود والذي سماه الحميدي (المجتبى)) هو المستخرج على ابن الجارود، مع العلم أن كل المصادر ذهبت إلى هذا فما مستند التليدي في توهيم الكتاني؟

والواضح أن كلا من المجتبى بالباء والمجتنى بالنون إسمان لكتابين مختلفين تماما لم يختلف بشأنهما العلماء المترجمون لقاسم بن أصبغ ولم يكن الكتاني واهما حين جعل المجتبى نسيج قاسم على المنتقى لابن الجارود.

فالأول أي المجتبى بالباء هو على منتقى ابن الجارود توجد هذه العبارة الواضحة في ترجمة الحميدي لقاسم، وكلام الذهبي الواضح الذي يفصل بين الكتابين أولهما على هيئته صحيح مسلم وهو المجتنى (بالنون) والثاني منتقى في الآثار وهو المجتبى بالباء. وعبارة ابن خير في الفهرست تبين بلا شك أن المجتنى (بالنون) لم يكن عملا على كتاب ابن الجارود إنما هو كتاب مستقل صنفه قاسم على أبواب الفقه بطلب من أمير المؤمنين الحكم رحمه الله في السنن المسندة، أما الأول أي المجتبى فالرغبة في تأليفه راجعه إلى ذات قاسم الذي حز في نفسه أن لا يلقي ابن الجارود وقد رحل إليه فنسج كتابا على نحو منهجه.

ولعل التليدي لم يطلع على الكتاب الثاني لقاسم والذي هو على منوال صحيح مسلم فظن أن الكتابين واحد فوهم حيث وهم ولو اطلع على ترجمة قاسم عند الذهبي لما وقع فيما وقع فيه.

---

[1] تراث المغاربة : التليدي، ص 243.

وهب بن مسرة بن مفرج بن حكيم التميمي الحجاري أبو الحزم توفي سنة 346 هجرية

- كتاب في السنة وإثبات الرؤية والقدر والقرآن

إذا كان ابن مسرة حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث واللغة[1] يتكلم في الحديث وعلله فذلك هو الذي جعله يستقدم إلى قرطبة حيث أخرجت إليه أصول محمد بن وضاح التي سمع فيها وقرئت عليه المدونة ومسند بن أبي شيبة[2] وغير ذلك.

قال الذهبي "له كتاب في السنة وإثبات القدر والرؤية والقرآن"[3] والتأليف بهذا العنوان خطاب جديد على المجتمع الأندلسي يمتزج فيه الحديث بعلم الكلام ولعل الخوض في هذا هو مصدر قول الذهبي "وبدت منه هفوة في القدر"[4] في ترجمة لابن مسرة.

وقد كان هذا ديدن أهل الأندلس مع أهل الجدل فقد "اتهم قبله محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح القرطبي أبو عبد الله (توفي 319 هجرية) بالزندقة فخرج فارا وتردد بالمشرق مدة فاشتغل بملاقاة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم انصرف إلى الأندلس فأظهر نسكا وورعا واغتر الناس بظاهره فاختلفوا إليه وسمعوا منه ثم ظهر الناس على سوء معتقده وقبح مذهبه فانقبض من كان له إدراك وعلم وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدانوا بنحلته قال ابن حارث "الناس في ابن مسرة فرقتان فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة في العلم والزهد وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من كلامه في الوعد والوعيد وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم"[5].

وقد كان كتاب وهب بن مسرة من نسيج المحدثين في تعاملهم من القضايا الكلامية بإرجاع الخلاف فيها إلى أصول السنة والقرآن لأنه لا مجال لإثبات الغيبيات والأخبار إلا بنص الوحي الصحيح.

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 890.
[2] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 878.
[3] الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 350.
[4] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 890 .انظر ترجمته كذلك عند الزركلي في الأعلام، ج 8، ص 125 .الضبي : بغية الملتمس، ص 465.
[5] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 887.

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي توفي سنة 347 هجرية

صنف كتبا في الحديث والفقه وفقه التابعين منها :

- فقه الحسن البصري في سبع مجلدات
- فقه الزهري في أجزاء كثيرة[1]

وفقه هذين العلمين ارتبط بالحديث قبل ارتباط الفقه باجتهادات الأئمة بظهور المذاهب الفقهية، وعلى فقه الحديث عند الإمام الزهري انبنى فقه الإمام مالك، ولعل المؤلف قصد بذلك إثارة انتباه الفقهاء في هذه الفترة إلى أمرين: أولهما ارتباط الفقه بالحديث وبالدليل عموما في منهج الصحابة والتابعين، وثانيهما تنوع مصادر الفقه بالأندلس خلال هذه الفترة حين حسم الصراع بين المحدثين والفقهاء كما بينا في تاريخ المدرسة وتأثرها بالواقع الاجتماعي والسياسي، ولعل هذه المؤلفات هي من مما رغب فيه الخليفة المستنصر حيث ينص ابن الفرضي في ترجمته أنه كان لابن المفرج مكانة خاصة عنده وألف له عدة دواوين.

ومما عجبت له حقا عدم ذكر ابن الفرضي لهذه المؤلفات رغم أن المؤلف من شيوخه الذين اختلف إليهم وسمع منهم وأجاز له جميع ما رواه وكتبه له بذلك بخطه وقد ترجم له ترجمة واسعة[2].

أبو بكر محمد بن إسحاق بن السليم توفي سنة 367 هجرية

1- الوصل لما ليس في الموطأ

2- الخمس في الحديث

قال فيه ابن الفرضي "كان حافظا للفقه بصيرا بالاختلاف عالما بالحديث ضابطا لما رواه[3] وذكر القاضي عياض من أقوال العلماء فيه "جمع إلى الرواية الواسعة جودة استنباط الفقه والفتيا[4]."

---

(1) شجرة النور الزكية : ابن مخلوف ، ص 89.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 771.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 749.
(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 6، ص 280.

وهذا المستوى هو الذي أهله للتأليف في الحديث فذكرت له المصادر المترجمة كتابين في هذا الباب فضلا عن كتب أخرى في الفقه.

1- الوصل لما ليس في الموطأ

وقد ذكرته جل كتب التراجم بعد ابن الفرضي والحميدي، ولعل السر في عدم ذكرهما لمؤلفاته كونهما لم يجلسا إليه ولم يجزهما، وقد ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك باسم "الوصل مما ليس في الموطأ"[1]. وذكره ابن فرحون في الديباج باسم "التوصيل لما ليس في الموطأ"[2]. ولم تذكر كتب التراجم منهجه ولا محتواه وبعد استقراء تراجم المؤلف وأقوال العلماء فيه يرجح والله أعلم أن يكون محتواه أحد أمرين.

1)- أن يكون قد اشتمل على مروياته في الحديث التي تلقاها في رحلاته وتجواله[3] ولم ترد في موطأ مالك.

2)- أن يكون قد اشتمل على تأصيل الأحكام الشرعية وربطها بمواطن الاستدلال من السنة حين يعوزه الدليل من الموطأ، وذلك بناء على كونه تولى قضاء قرطبة بعد وفاة منذر بن سعيد، قال القاضي عياض، "لم يول القضاء بقرطبة أفقه منه ولا أعلم إلا منذر بن سعيد، لكنه أرسخ في علم أهل المدينة من منذر وجمع إلى الرواية الواسعة جودة استنباط الفقه والفتيا[4] والله أعلم.

2 - الخمس في الحديث

هكذا ذكره القاضي عياض[5] وذكره ابن فرحون في الديباج باسم المخمس في الحديث[6].

---

(1) نفسه.
(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ص 260.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 749.
(4) ترتيب المدارك: القاضي عياض ، ج 6، ص 280.
(5) نفسه.
(6) الديباج المذهب: ابن فرحون، ص 260.

قلت ولعل الكتاب في عوالي حديثه إذ كانت عادة بعض المحدثين إفراد ما علا سنده من رواياتهم بالتأليف فيكون الحديث إما خماسيا أو سداسيا أو يكون هذا العمل انتقاء من طرف تلاميذهم[1].

وقد عجبت للتليدي كيف جعل للمؤلف كتابين أوردهما في معرضين مختلفين أولهما سماه "المحسن في الحديث"[2]. وثانيهما" المخمس في الحديث"[3]. مشيرا إلى أنه رجع في ذلك إلى ترتيب المدارك والديباج المذهب، مع العلم أن الوارد في الترجمتين كتاب واحد ذكره كما سبق الكلام القاضي عياض باسم "الخمس في الحديث" وابن فرحون باسم "المخمس" ولعله تصحيف، ولا توجد ترجمته نسبت إلى المؤلف كتابا في الحديث باسم"المحسن في الحديث" والذي أحالنا فيه صاحبنا على ترتيب المدارك فلم نظفر بشيء وياليته ذكر الكتاب في موضع واحد لقلنا صحف الرجل كما صحف من سبقه، ولكنه جعل الكتاب الواحد كتابين ،وذكر ذلك في موضعين فأصبح رد الأمر إلى نصابه على الباحثين فرض كفاية وعليه فرض عين.

وقد ذكر الزركلي مؤلفات ابن السليم دون الإشارة إلى وجودها مخطوطة أو مطبوعة فلعلها مما فقد من تراث الأندلس العظيم[4].

يحيى بن شراحيل البلنسي توفي سنة 372 هجرية

توجيه حديث الموطأ

ترجمة مختصرة جدا منقولة في أغلب المصادر عن ترجمة ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس[5].

وقد ذكر أن له كتابا في"توجيه حديث الموطأ" وعنه نقل القاضي عياض في ترتيب المدارك[6] وكذلك فعل الزركلي في الأعلام[7] دون أن يشير إلى كون المؤلف مطبوعا أو مخطوطا.

---

(1) مثاله العوالي المنتقاة الصحاح المخرجة من أصول سماع أبي الفوارس طراد بن محمد الزينبي والأحاديث العوالي من حديث أحمد بن خيرون بن إبراهيم وغيرها انظر ابن خير الفهرست، ص 160 و161.

(2) تراث المغاربة: التليدي، ص245.

(3) تراث المغاربة: التليدي، ص251.

(4) الأعلام : الزركلي ، ج 6، ص 29.

(5) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 921.

(6) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 40.

(7) الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 149.

أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي توفي سنة 392 هـ

الدلائل على أمهات المسائل

كان الأصيلي من حفاظ رأي مالك ... ومن أعلم الناس بالحديث وأبصرهم بعلله ورجاله ويحض أصحابه عليه ولا يرى أن من خلا من علمه فقيها على حال[1]. قال فيه الحميدي "من كبار أصحاب الحديث والفقه[2].

هذه المنزلة وهذا المنهج هما اللذان أهلا الإمام الأصيلي لتأليف كتاب عظيم سماه "الدلائل" وقد ذكره ابن الفرضي بقوله "وجمع كتابا في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه كتاب "الدلائل على أمهات المسائل"[3] ونقل هذا الكلام القاضي عياض في ترتيب المدارك[4] قال الحميدي "وألف كتابا كبيرا في الدلائل على المسائل فما قصر"[5].

وقد ترجم له ابن فرحون في الديباج فذكر رحلاته وشيوخه وسمى كتابه ب "الدليل" عوض "الدلائل" كما ذكرت المصادر التي ذكرنا ولا أدري مستندة في ذلك[6] قال ابن مخلوف "وكتاب الدلائل هذا شرح فيه الموطأ وذكر فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي"[7].

والظاهر من خلال جمع ما وصف به كتاب الدلائل أن المؤلف قصد به من حيث المنهج إرجاع فتاوي المذهب إلى أصولها من النصوص الحديثية حتى تقوى الحجة بها عند الخلاف، خاصة وأن الإمام الأصيلي اشتغل بالجدل والمناظرة في مذهب مالك قل ابن حيان "كان أبو محمد في حفظ الحديث ومعرفة الرجال والإتقان للنقل والبصر بالنقد والحفظ للأصول والحذق برأي أهل المدينة والقيام بمذهب المالكية والجدل فيه على أصول البغداديين"[8].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 139.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 400.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 426 .
(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 138.
(5) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 440.
(6) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 433.
(7) الشجرة : ابن مخلوف ، ج 1، ص 101.
(8) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 139.

وقد نقلت المصادر أن أبا سعيد عمران بن عبد ربه المعافري اختصر كتاب الدلائل الكبير للأصيلي[1]. وقد أخطأ التليدي حين نسب إليه ترتيب الكتاب على أبواب الموطأ[2] مستندا في ذلك إلى القاضي عياض في ترتيب المدارك وهو من ذلك براء فالقاضي عياض إنما نقل ما ذكره ابن بشكوال في الصلة والعبارة كالتالي "اختصر كتاب الدلائل للأصيلي" دون الحديث لا بالعبارة ولا بالإشارة عن هذا الترتيب المذكور.

وقد أورد الزركلي كتاب الدلائل في ترجمة الأصيلي[3] كما ذكره بنعبد الله في معجم المحدثين والمفسرين[4] دون الإشارة إلى كونه مطبوعا أو مخطوطا وعسى أن يكشف الزمن عن هذا الكنز الثمين قابلا إن شاء الله.

محمد بن عبد الله بن أبي زمنين المري توفي 399 هجرية

1 - المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ

وصف ابن أبي زمنين بأنه من كبار المحدثين والفقهاء الراسخين في العلم حسن التأليف جيد التصنيف ومن أجل أهل وقته حفظا للرأي ومعرفة بالحديث واختلاف العلماء[1] ومن أجل ذلك تنوعت مؤلفاته فشملت الحديث والفقه والزهد والمواعظ ومنها في الحديث المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ [5] وقد مر بنا أن ابن مزين ألف في تفسير الموطأ كتابا نوهت به كتب التراجم، ولاشك أن تداوله بين أيدي الناس في أحكامهم وفتاواهم جعل أمر اختصاره مرغوبا حتى يسهل الرجوع إليه، الشيء الذي جعل ابن أبي زمنين وهو الرجل الآخذ في المسائل واختلاف العلماء يهذبه ويختصره ويعتمله.

وللعلم فإن المصادر المترجمة لابن أبي زمنين وقع فيها خلط في ذكر هذا المؤلف فقد ذكر ابن فرحون ما يلي: "وكان حسن التأليف ككتاب المنتخب في الأحكام الذي ذاع صيته شرقا وغربا وكتاب المهذب، واختصار شرح ابن مزين للموطأ[6] فجعل المهذب والمختصر كتابين مختلفين.

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 295 .والصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 449.
(2) تراث المغاربة : التليدي ، ص 145.
(3) الأعلام : الزركلي ، ج 4، ص 63.
(4) معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 24.
(5) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 184.
(6) نفسه.
(7) الديباج : ابن فرحون ، ج 2، ص 232.

وذكر القاضي عياض له كتابا سماه المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ[1] جاعلا الكتابين كتابا واحدا وهو الصواب. والغريب أني وجدت أن التليدي ينسب إلى ابن أبي زمنين كتابا سماه "المغرب في شرح الموطأ" لم يذكره السابقون ولا اللاحقون. ويشير إلى أنه استقى ذلك من ترتيب المدارك للقاضي عياض[2] رغم أن ترتيب المدارك خلو من هذا وليس فيه إلا ما ذكرنا، فلا أدري من أين جاء بهذا المركب بين مختصر المدونة (المغرب أو المقرب) وتهذيب الموطأ، ولعل الرجل لم يرجع إلى ترتيب المدارك ولو فعل لوقف على الصواب وهو أن القاضي عياض ذكر للرجل كتابا سماه المغرب في اختصار المدونة وشرح مشكلها" ج 7، ص 185 وليس ذلك شرحا للموطأ بحال.

2 - كتاب أصول السنة

وتنص التراجم أيضا أن لابن أبي زمنين كتابا آخر سماه "أصول السنة" نسبه إليه القاضي عياض في ترتيب المدارك وابن فرحون في الديباج وغيرهم، ونص الزركلي على وجوده مخطوطا دون ذكر مكانه ولا رقمه[3].

إلا أني وجدت وأنا أتصفح كتاب قدوة الغازي لابن أبي زمنين بتحقيق عائشة السليماني، إفادات في التقديم من أصول السنة يبدو من قراءتها أنها من مطلع على المخطوط مشتغل به حيث تقول : وقد قمت بتحقيقه وتخريج أحاديثه بمساعدة شقيقي محمد حفظه الله وسيطبع قريبا"[4].

وقد وقفت بعد ذلك على الكتاب مطبوعا بتحقيق عبد الله بن محمد بن حسين البخاري في طبعته الأولى سنة 1415 صادرا عن دار الغرباء بالمدينة المنورة وقد اعتمد في التحقيق على النسخة الوحيدة الموجودة في (ريغان كوشك رقم 5/515) ضمن مجموع وهي النسخة التي ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 164/4 وسيزكين في تاريخ التراث

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 185.
(2) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 269.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص 185 والديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 232 والأعلام : الزركلي، ج6، ص227.
(4) تقديم قدوة المغازي لابن أبي زمنين : عائشة السليماني ، ص 81.

العربي 80/1) وقد بذل المحقق في إخراج الكتاب جهدا كشف به الغطاء عن أثر أندلسي نفيس من عصر الخلافة.

وسأنقل من مقدمة الكتاب كلاما يوضح محتوى الكتاب والغرض من تأليفه بما يفي بالمقصود، وعلى من أراد التفصيل أن يرجع إلى الكتاب مطبوعا. ففي ما يتعلق بموضوع وسبب تأليف الكتاب يقول ابن أبي زمنين "وبعد فإن بعض أهل الرغبة في اتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث تتشرف على مذهب الأئمة في اتباع السنة والجماعة الذين يقتدى بهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به في الإيمان بالقدر وعذاب القبر والحوض والميزان والصراط وخلق الجنة والنار والشفاعة والنظر إلى الله عز وجل يوم القيامة، فأجبته بما سأل بتأليف هذا الكتاب، وزادني رغبة فيه ما رأيته فيه من حرصه على تعلم ما يلزم تعلمه ولا عذر الجاهل في ترك السؤال والبحث عن أصول الإيمان والدين وشرائع المسلمين ... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

بعد هذه المقدمة يسوق المؤلف رحمه الله الأحاديث الدالة على إثبات الصفات ثم يختمها بقوله"فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه ووصفه بها نبيه ﷺ وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير "ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" لم تره العيون فتحده ولكن رأته القلوب في حقائق الإيمان[1].

هذا وقد يدرج كتاب قدوة الغازي في آثار ابن أبي زمنين في فقه الحديث لأنه نصوص مجموعة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين موزعة على أبواب الجهاد وأحكامه، وإن كان لا يعلق عليها إلا في القليل النادر، إلا أنه قدم خدمة جليلة لاستنباط الأحكام الشرعية وذلك من خلال جمع أدلتها التفصيلية من مظانها المختلفة في تبويب وترتيب بديعين.

وهو مطبوع بتحقيق عائشة السليماني وصدر عن دار الغرب الإسلامي في طبعته الأولى سنة 1389هـ .

---

[1] ابن أبي زمنين : مقدمة كتاب أصول السنة تحقيق عبد الله بن محمد البخاري تحت عنوان رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين.

عبد الله بن محمد بن ثابت القرطبي توفي 399 أو 400 هـ
الرد على محمد بن عبد الله بن مسرة ت319 هـ .

عرف عن الرجل عنايته بالحديث وجمعه وتقييده وضبطه، ذكرت المصادر المترجمة أنه ألف كتابا في الرد على محمد بن عبد الله بن مسرة دون أن تذكر عنوان الكتاب. وقد رد على بن مسرة هذا علماء من المشرق والمغرب إلا أن خصوصية رد عبد الله ابن محمد بن ثابت القرطبي قول صاحب الصلة في وصفه محتواه "أكثر فيه من الحديث والشواهد وهو كتاب كبير حفيل"[1].

وقد علمنا من المصادر المترجمة لابن مسرة أن الرجل "اتهم بالزندقة فخرج فارا وتردد بالمشرق مدة فاشتغل بملاقة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم انصرف إلى الأندلس فأظهر نسكا وورعا واغتر الناس بمظاهره فاختلفوا إليه وسمعوا منه ثم ظهر الناس على سوء معتقلة وقبح مذهبه فانقبض من كان له إدراك

وعلم وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدانوا بنحلته وكان يقول بالاستطاعة وإنفاذ الوعيد ويحرف التأويل في كثير من القرآن.

قال ابن حارث "الناس في ابن مسرة فرقتان فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة والعلم والزهد وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من علامة في الوعد والوعيد وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم[2].

قال الحميدي "كان على طريقة من الزهد والعبادة سبق فيها وافتتن جماعة من أجلها وله طريقة في البلاغة وتدقيق في غوامض إشارات الصوفية وتؤاليف في المعاني نسبت إليه بذلك مقالات نعوذ بالله منها والله أعلم به"[3].

يستفاد من هذه النقول اتجاه الرجل إلى علم الكلام وإغراقه في ذلك على نحو لم يكن مألوفا عند أهل الأندلس كما أن هذه النصوص توضح مجالات رد ابن ثابت القرطبي على

---

(1) الزركلي : الأعلام، ج 6، ص 223.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 687.
(3) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 109 وما بعدها.

ابن مسرة حيث قوم مذهبه بالحديث والشواهد، وفيه من فهم الحديث وفقهه ما لو كشف عنه الزمان لأظهر ميلاد اتجاه في، فقه الحديث امتزج فيه منهج الحديث بمنهج علم الكلام. في هذه الفترة المتقدمة من تاريخ مدرسة الحديث بالأندلس.

أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر توفي سنة402 هجرية

1 - النصيحة في شرح صحيح البخاري

عرف الغرب الإسلامي أول تأليف في شرح صحيح البخاري مع نهاية القرن الرابع وبداية الخامس الهجري وكان لأبي جعفر فضل السبق في ذلك فكان كتابه النصيحة على صحيح البخاري[1] ثاني شرح للجامع الصحيح بعد أعلام السنن للخطابي.

ولم يشتهر هذا المؤلف عند المتأخرين كما لم يشتهر مؤلفه رغم أن الرجل -كما وصفه ابن فرحون- كان من أئمة المالكية في المغرب[2].ووصفه القاضي عياض بالمؤلف الجيد وذكر مؤلفاته، ولم نعثر على صدى لكتابه هذا في الرسالة المستطرفة ولا في كشف الظنون الذي استعرض عشرات المؤلفات في شرح البخاري بادئا بشرح المهلب ابن أبي صفرة من الغرب الإسلامي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أمور منها :

1-أن الرجل حسب ما توفر لدينا من مادة قليلة في ترجمته[3] لم يرحل إلى الأندلس أو إلى المشرق وإنما بقي بين طرابلس الغرب ومسقط رأسه بالمسيلة بالجزائر وبتلمسان.

2- أن الرجل لم يتفقه في أكثر علمه على فقيه مشهور وإنما وصل بإدراكه.

قال القاضي عياض "بلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد فأجابوه اسكت لا شيخ لك لأن درسه كان وحده[4]" .

3 - أن أهل الأندلس وقتئذ لم يكن لهم كبير اهتمام بغير الموطأ ويؤيد هذا أن علماء طرابلس الذين رووا عن الداودي وأدخلوا كتبه إلى الأندلس اشتهر لديهم شرحه للموطأ على ما سيأتي ذكره ولم يشتهر لديهم كتاب النصيحة .

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 165، وشجرة النور : ابن مخلوف ، ص 110 وما بعدها، يوسف الكتاني مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، ج 2، ص 579 . معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 46.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 165.

(3) انظر المصادر السابقة.

(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 103.

4 – أن سكنه بتلمسان وهي وقتئذ ليست معبرا إلى المشرق قلل من فرص التقائه بالراحلين وهذا واضح في كلام حاتم الطرابلسي حين قال "وكان أبو جعفر الداودي حين دخلت إلى المشرق حيا بتلمسان فلم يمكني لقاؤه لتغرب الطريق من الجهة التي خرجت إليها من البحر[1].

ويكفي الرجل فخرا أن مؤلفه هذا كان باكورة اهتمام علماء الغرب الإسلامي بصحيح البخاري لفرط اشتغالهم بموطأ مالك ويكفيه شهرة ما وري عنه من نقول عند ابن حجر في الفتح والذي كان يلقبه بالشارح وإن كان قد تتبع غرائبه نظرا لتفسيره الألفاظ الغريبة بلوازمها دون معانيها الأصيلة[2].

قال الكتاني:و"الكتاب لا يعرف له أثر إلى اليوم"[3] وفي انتظار الظفر بنسخه أو بقطعة منه يبقى على الباحثين أن يشتغلوا بنقول ابن حجر عنه وترتيبها وتصنيفها وتتبعها عسى أن يكشف ذلك عن بعض جوانب شخصية المؤلف.

2 - كتاب النامي شرح موطأ مالك

وقد اشتهر هذا المؤلف أكثر من سابقة رغم الأسباب التي رأينا سالفا، وكان السبب في ذلك روايته إجازة من طرف ابن عبد البر حين قال "حدثني به أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي أجازه منه لي في جميع ما رواه وألفه رحمه الله"[4].

ورواه عنه أبو عبد الملك مروان بن علي القطان المعروف بالبوني وهي من أعمال الجزائر وقد سكن معه مدة ستة أعوام[5].

وعن طريق البوني لقاء وابن عبد البر إجازة عرف شرحه لموطأ مالك بالأندلس وقد نقل عنه أبو الوليد الباجي كثيرا في المنتقى إذ يقول في غير ما موضع (قال الداودي)ويسمى شرحه للموطأ بالنامي في شرح الموطأ وقد ذكره ابن خير في الفهرست بهذا الاسم[6].

---

(1) الفهرست : ابن خير ، ص 87.
(2) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 161.
(3) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني ، ج 2، ص 579.
(4) الفهرست : ابن خير ، ص 88.
(5) الفهرست : ابن خير ، ص 87
(6) الفهرست: ابن خير، ص 87.

وبه ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك وذكر أنه ألفه بطرابلس قبل انتقاله إلى تلمسان، وكذلك فعل ابن فرحون في الديباج[1] وابن مخلوف في الشجرة[2].

قال عبد العزيز بن عبد الله "توجد منه نسخة بجامع القرويين رقم527 ينقصها القليل قال العابد الفاسي في وصفها "له شرح الموطأ جزء واحد بخط أندلسي من أوائل الوضوء، أول كلمة ظاهرة في رأس الورقة قوله تعالى" وامسحوا برؤوسكم" ينقصه من الأوائل أوراق سبع إلى أول كتاب الرجم وآخر كلام فيه (يحني على المرأة ويحني بالحاء والجيم والمعنى واحد) بلغ من التلاشي مبلغه، وبهامشه تعليقات لبعض أهل العلم، وهو شرح مفيد مختصر يتكلم على معنى الحديث والخلاف أكثر من كلامه على السند، مخروم من أوله وأواخره مع تلاش تام أوراقه 123 [3].وتوجد له نسخة بالخزانة الحسنية رقم 8178 بعنوان الأسئلة والأجوبة"[4].

3 - كتاب الأموال

ذكرته جل المصادر التي ذكرت النصيحة والنامي[5] وهو الكتاب الذي حقق من تراث الرجل ووقفت عليه صادرا عن مركز إحياء التراث العربي في حجم صغير220 صفحة، سنة 1988 م تقديم وتحقيق رضا محمد سالم شحادة على نسختين من المخطوط، الأولى بالخزانة العامة بالرباط (رقم98 أوقاف) وعليها تمليك الونشريسي صاحب المعيار والثانية نسخة الأسكوريال بمدريد رقم 1165 وقد اعتمد المحقق النسخة الأولى أصلا والثانية للمقابلة[6].

وتكمن أهمية المؤلف في أمرين:

1- أنه من كتب الفقه المتقدمة المتخصصة في الموضوع الواحد، بالغرب الإسلامي

2- أنه اشتمل على مادة هامة في فقه الحديث واستنباط الأحكام الشرعية منه إما باجتهاده أو برجوعه إلى أقوال العلماء في شرحه والمقارنة بينها.

---

(1) الديباج المذهب: ابن فرحون ، ج 1، ص 165، ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 102.
(2) شجرة النور: ابن مخلوف، ص 110 وقد وهم في تاريخ وفاته فجعله 444 هـ والصواب 402 هـ.
(3) فهرست مخطوطات القرويين: العابد الفاسي ، ج 1، ص 181.
(4) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى: عبد العزيز بنعبد الله، ص 161.
(5) ترتيب المدارك: القاضي عياض ، ج 7، ص 102.
(6) مقدمته لكتاب الأموال : رضا محمد سالم شحادة ، ص 09.

ومنهج الرجل في كتابه أن يضع ترجمة يصوغها صياغة فقهية مثل "ذكر ما ينفله الإمام قبل القتال" ثم يذكر ما يتعلق بالموضوع من القرآن أو السنة أو أقوال العلماء وفتاويهم مع الترجيح بينها بما يراه مناسبا من طرق الترجيح.

ومن صور فقه الحديث الغزيرة فيه نسوق هذا المثال "واختلفوا في معنى حديث "لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، فقال مالك "هو أن يكون للرجلين أو للثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة فإذا أضلهم الساعي جمعوها فلم يكن عليهم إلا شاة واحدة أو يكون لرجل مائة شاة ولآخر مائة شاة وشاة فإذا أضلهم الساعي فرقوها فلم يكن على كل واحد منهم إلا شاة، وقال ابن إدريس (يعني الشافعي) فليس للساعي أن يفرقها ويأخذ من كل واحد شاة والذي خالفنا في تأويل لفظه لا يخالفنا في القول به، قال الداودي "غير أن تأويل مالك أولى بظاهر اللفظ لأن قوله (خشية الصدقة) إنما تكون الخشية من الصدقة ممن يعطيها لا ممن يأخذها[1].

والذي يجدر ذكره أن الكتاب بالإضافة إلى مادة فقه الحديث فيه غني جدا بأحكام الفقه وأقوال علماء فقدت كتبهم بالإضافة إلى أهميته في الجانب التاريخي الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الغرب الإسلامي.

علي بن محمد بن خلف القابسي توفي سنة 403 هجرية

ملخص الموطأ

درس أبو الحسن علي بن محمد الفقه والحديث إلى أن رأس فيهما فبرع وصار إمام عصره وفاضل دهره[2] وقد ذكرت جل المصادر المترجمة له جملة تؤاليفه البديعة والمفيدة منها كتاب الممهد في الفقه وكتاب الذكر والدعاء ومناسك الحج وبعض الرسائل في الورع وحسن الظن بالله تعالى[3].

وقد اهتم القابسي كغيره من كبار علماء المالكية بموطأ مالك فألف "ملخص الموطأ" والكتاب في الأصل عمل للإمام محمد بن حسن الشيباني كتب فيه على مذهبه رواية عن

---

(1) كتاب الأموال : أبو جعفر الداودي، ص 139.

(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 99.

(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 1080 والديباج : ابن فرحون ، ج 1، ص 101 وما بعدها.

الإمام مالك وانتخبه الإمام الخطابي أبو سليمان البستي المتوفى سنة 388 هـ ولخصه أبو الحسن القابسي وهو مشهور" بملخص الموطأ " مشتمل على 520 حديثا متصل الإسناد واقتصر على رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري من رواية أبي سعيد بن سحنون بن سعيد عنه، وقال : هي عندي آثر الروايات بالتقديم لأن ابن القاسم اشتهر بالاختصاص في صحبة مالك مع طولها وحسن العناية بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع وسلامته من التكثير في النقل عن غير مالك[1].

ذكره القاضي عياض في فهرسته وقال أنه سمعه يقرأ على شيخه الفقيه القاضي محمد بن عيسى التميمي، وقرأه على الفقيهين أبوى محمد عبد الله بن أبي جعفر وعبد الرحمن بن عتاب قال "وبعض شيوخنا يقول فيه" الملخّص" بكسر الخاء، وترجمة الكتاب تدل على الوجهين فإذا كان الملخص لمسند الموطأ فهو بالكسر، قال ابن مكي في كتاب تقويم اللسان "كذا سماه مؤلفه وكذا هو في أكثر النسخ، وإذا كان من مسند الموطأ فبالفتح[2].

وقد شرع في شرحه شهاب الدين القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل ابن سعادة ابن جعفر بن عيسى الخويي نسبة إلى (لخو)بلفظ التصغير وهو بلد مشهور من أعمال أذربيجان، الشافعي الدمشقي، فشرح منه خمسة عشر حديثا في مجلد واخترمته المنية فمات سنة ثلاث وتسعين وستمائة[3]. والعبارات وأسانيد الرواية الواردة في فهرست ابن خير تدل على العناية العظيمة بهذا الكتاب في مجالس العلم بالأندلس[4].

ذكر الزركلي أن منه نسخة مخطوطة ولم يذكر مكانها، إلا أنه ذكر قبل أن بخزانة جامع القيروان نسخة من موطأ مالك مكتوبة على الرق جاء في صفحتها الأولى : "لعلي بن محمد بن خلف نفعه الله به آمين"[5].وكلام صاحب كشف الظنون عن المؤلف دال على أنه اطلع على نسخه جامع القيروان، وقد ذكرت المصادر أن القابسي كانت كتبه في نهاية الصحة يضبطها له ثقات أصحابه والذي ضبط له الصحيح بمكة على أبي زيد، صاحبه أبو

---

(1) كشف الظنون : حاجي خليفة ، ج 2، ص 1908.
(2) الغنية : القاضي عياض ، ص 43.
(3) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 14.
(4) الفهرست : ابن خير ، ص 90.
(5) الأعلام : الزركلي ، ج 4، ص 326.

محمد الأصيلي[1] ولذلك قيل أنه أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية[2] وقد أفادنا الأستاذ المنوني رحمه الله أن من الكتاب نسخا مخطوطة كالتالي: نسخة الخزانة العامة (حرف ك رقم 1/562) تنقصها بعض الأوراق من أولها، ونسخة بخزانة القرويين رقم 508 في سفر متوسط تنقصه من آخر ورقة، ونسخة أخرى بخزانة الزاوية الحمزاوية بالراشدية (3/192)[3]. وقد علمت أن الكتاب طبع مؤخرا بتحقيق علوي المالكي وصدر عن دار الغرب الإسلامي بعنوان (الموطأ رواية ابن القاسم، تخليص القابسي علي بن محمد بن خلف).

أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي وفي سنة 413 هجرية

تفسير موطأ مالك

كان القنازعي رحمه الله من أهل العلم بالحديث والفقه متكلما على الموطأ وجمع إلى البصر بالرأي حفظ الحديث ولذلك جمع في تفسير الموطأ كتابا حسنا ذكرته جل الكتب المترجمة له[4] قال فيه القاضي عياض "وكان أقومُ مَن بقي بحديث موطأ مالك رحمه الله وله في تفسيره كتاب مشهور مستعمل"[5] وقد ضمه ما نقله يحيى بن يحيى في موطئه ويحيى بن بكير[6]. وقد حظي الكتاب بعناية ومدارسة أهل الأندلس بعدما أدخله إليها قراءه أبو عبد الله محمد بن عابد وأبو عبد الله محمد بن عتاب وحاتم بن محمد الطرابلسي[7].

توجد منه قطعة مخطوطة منه بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ج 64 قل عنها ذ.المنوني "تفسير الموطأ لأبي المطرف قطعة منه في سفر يبتدئ من باب افتتاح الصلاة إلى نهاية أبواب اللباس 291 صفحة[8].

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 1، ص 1080.
[2] معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بن عبد الله ، ص 175.
[3] مخطوطات مغربية في القرآن الحديث: المنوني ، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 83.
[4] انظر ترجمة في : ابن بشكوال : الصلة، ج 2، ص 322 .القاضي عياض : ترتيب المدارك، ج 7، ص 290 .الذهبي: سيير أعلام النبلاء ج 17، ص 342 .ابن مخلوف :شجرة النور، ص 111 .الزركلي : الأعلام،ج 3، ص 337.
[5] ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 290.
[6] الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 322.
[7] الفهرست : ابن خير ، ص 87.
[8] مخطوطات مغربية في علوم القرآن والحديث : المنوني ، مجلة دار الحديث الحسنية، ج3، ص 83.

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن داود التميمي ابن الحذاء ت سنة 416هـ

كتاب الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من كتاب الموطأ

وصف ابن الحذاء في كتب التراجم بأن علم الآثار كان أغلب عليه، وتلك حصيلة من لازم ستين شيخا متفقها عندهم في الحديث والمذهب، ولذلك تنوعت تآليفه فألف في الحديث والفقه وعبارة الرؤيا والخطب وسير الخطباء، وأجل ما نصت عليه كتب التراجم من مؤلفاته في فقه الحديث، كتابه في استنباط الأحكام من موطأ مالك"

وقد عجبت أشد العجب من قول ابن خير في الفهرست تؤاليف أبي عبد الله بن الحذاء وجميع رواياته عن شيوخه حدثني بها الشيخان ابن عتاب وابن مغيث رحمهما الله عن القاضي أحمد بن محمد بن الحذاء عن أبيه"[1] ثم هو لم يذكر هذا الكتاب مطلقا.

وكان ذلك صنيع ابن بشكوال في الصلة[2] رغم أن كتب التراجم التي ذكرته وسمته بالكبير، وبما أن الرجل كان متقنا في حفظ الرأي مميزا للحديث ورجاله وغلب عليه فقه الأثر فقد كان هذا المؤلف زبدة حصيلته العلمية التي جمعها في تجواله مشرقا ومغربا.

وعلى العموم فقد وجدنا الكتاب مذكورا عند القاضي عياض في ترتيب المدارك بعد أن ترجم لصاحبه ترجمة تليق بقدره وقال "كان من أهل العناية بالعلم متقدما في الفهم والنبل وكان من النقاد يشبه المتقدمين في حفظهم وسيرهم وألف شرحا في الموطأ سماه كتاب"الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ" ثمانين جزءا[3]. ونقل هذا الكلام ابن فرحون في الديباج[4] وصاحب الشجرة[5] وذكر الكتاب الزركلي في الأعلام[6].دون أن ينص عليه مطبوعا أو مخطوطا ولم نجد له ذكرا في كشف الظنون ضمن المؤلفات التي عنيت بالموطأ[7].

---

(1) الفهرست : ابن خير ، ص 444.
(2) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 505.
(3) ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8، ص 5 وما بعدها.
(4) الديباج: ابن فرحون، ج 2، ص 237.
(5) شجرة النور: ابن مخلوف، ص 112.
(6) الأعلام: الزركلي، ج 7، ص 136.
(7) كشف الظنون: حاجي خليفة، ج 2، ص 1908.

والغالب على الظن والله أعلم أن يكون المؤلف قد ضاع من مؤلفه حين لحقته فتنة البرابر، فاضطر إلى الرحلة إلى الثغر وسكن سرقسطة إلى أن توفي بها، أو أن يكون قد ألفه بعد خروجه من قرطبة إلى سرقسطة طيلة مكوثه بها مدة 13 عشر سنة فلم يشتهر عند من اشتغل بالعلم بقرطبة، وعرف عنه ذلك بعد في تراجم تلاميذه أو من نقل عنهم، وهذا سر عدم وجوده بفهرست ابن خير وذكره في ترتيب المدارك.

هشام بن عبد الرحمن بن الصابوني ت 423 هـ

شرح غريب البخاري

كان الرجل جيد المعرفة حسن الشروع في الفقه والحديث، وقد وردت تراجمه مختصرة جدا عند من ترجم له من المتأخرين وكلها اعتمدت ترجمة ابن بشكوال في الصلة، ولذلك وجدنا إشارة بسيطة لمؤلفه (شرح البخاري) ملخصة في قول ابن بشكوال له كتاب في تفسير البخاري على حروف المعجم كثير الفائدة[1]" ونفس العبارة نقلها صاحب هدية العارفين[2] والزركلي في الأعلام[3] ولئن كان صاحب الصلة قد ذكر أن الكتاب في تفسير البخاري فإن ابن خير قد خصص هذه العبارة بشرح غريب البخاري[4] ولعل عبارة "على حروف المعجم" الواردة في وصف ابن بشكوال تزكي هذا المذهب.

قال ابن خير "شرح غريب كتاب البخاري لأبي الوليد بن الصابوني حدثني به شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رحمه الله قال نابه الصيرفي رحمه الله عن مؤلفه"[5].

ولا أدري كيف أغفل الدكتور يوسف الكتاني ذكر هذا المؤلف ضمن مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، رغم أنه استقرا كل ما ألف حوله ولربما كان شح المادة في المصادر المتقدمة سببا في ذلك[6].

---

(1) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 650.
(2) هدية العارفين : إسماعيل باشا البغدادي ، ص 509.
(3) الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 86.
(4) الفهرست : ابن خير ، ص 198.
(5) نفسه.
(6) انظر المبحث الأول ازدهار حركة التأليف حول البخاري، ص 565 وما بعدها.

أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن الصفار القرطبي ت 429 هـ

الموعب في تفسير الموطأ

ذكره ابن فرحون في الديباج وسماه ابن القصار[1] على خلاف ما أجمعت عليه كتب التراجم؟ وقال لم يكن بالبارع في الفقه، وقد أجمعت التراجم على كونه من أهل العلم بالحديث والفقه يميل إلى التحقيق، متصوفا زاهدا.

واستعراض مؤلفاته يكشف عن شخصه، فقد ألف في الفقه والحديث والزهد والورع كتبا حسانا يرجع إليها في ترجمته بتفصيل، ويعنينا منها في معرض حديثا عن كتب فقه الحديث كتاب "الموعب في تفسير الموطأ".

فقد ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك[2] متفردا بذلك، فقد بحثت فيمن ترجم للرجل قبله فلم يذكره صاحب الصلة[3] رغم أنه ترجم له ترجمة واسعة ولا الضبي في البغية[4] ولا الحميدي في الجذوة[5]. ولم نجد للكتاب أثرا في فهرست ابن خير رغم ذكره لأغلب مؤلفاته[6] واقتصر الجميع على ذكر مؤلفاته الكثيرة في الزهد والتصوف على ما أوردناه في ترجمته بتفصيل.

وقد اعتمدت المصادر المتأخرة على ما ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك وهكذا ذكر كتاب "الموعب في شرح الموطأ" كل من ابن فرحون في الديباج[7] وعن هذا الأخير نقل الزركلي في الأعلام[8] ووجدت صدى للمؤلف في تآليف عبد العزيز بن عبد الله المعلمة[9] والمعجم[10].

---

(1) الديباج المذهب: ابن فرحون ، ج 2، ص 374.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 18.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 684.
(4) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 688.
(5) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 613.
(6) الفهرست: ابن خير ، ص 476-484-520-532.
(7) الديباج: ابن فرحون، ج 2، ص 374.
(8) الأعلام: الزركلي، ج 8، ص 262.
(9) معلمة القرآن والحديث: عبد العزيز بنعبد الله ، ص 138
(10) معجم المحدثين والمفسرين : عبد العزيز بنعبد الله، ص 42.

وقد رمت الكتب المهتمة بحركة التأليف علني أظفر بالنزر اليسير من الحديث عن هذا المؤلف الذي قد يكون في نظري أول مؤلف في الموطأ امتزج فيه فقه الحديث بالتصوف تبعا لتكوين واهتمام ابن الصفار، فلم أجد له ذكرا في كشف الظنون[1] ولا في هدية العارفين[2]. ولعل براعة الرجل في اللغة العربية وقول الشعر وكثرة مؤلفاته في الزهد والتصوف أخذت من اهتمامات المترجمين ما أخذت، فأغفلوا ما ألف في فقه الحديث رغم شهادتهم له بعلو الكعب فيه، وإذا أراد الباحثون كشف الغطاء عن عطاء هذا العلم في الفقه والحديث فليلتمسوا ذلك في آثار تلاميذه جهابذة محدثين القرن الخامس كمكي ابن أبي طالب، وابن عابد، وابن الحذاء، وأبي محمد بن حزم، وأبي الوليد الباجي، فجلهم اشتغل بالموطأ شرحا وتعليقا، وما إخال أثر ابن الصفار إلا في ثنايا هذه المؤلفات فعسى أن ينبري لهذا العمل خلص من طلبة العلم.

والذي أعجب له كل العجب أن التليدي في تراث المغاربة، شذ عن سائر الصحب أجمعين الذين رافقوا الرجل وترجموا له، فأتى بكتاب سماه (شرح الملخص) في سياق الحديث عن المؤلفات الشارحة للملخص للقاسبي والذي مر ذكره، ونسبه لابن الصفار[3] مشيرا أنه استقى ذلك من ترتيب المدارك، والقاضي عياض وهو براء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف[4] وقد كلفني تحقيق هذا الأمر استعراض تراجم ابن الصفار في غير ما مصدر، لأني خشيت أن يكون الرجل قد اشتغل في "الموعب "على "المخلص للقابسي" ولم يشتغل على الموطأ كاملا فيكون التليدي بذلك حين ذكر "الموعب" في موضع وشرح الملخص في موضع آخر قد وقع في الالتباس، ولكني لم أظفر بعبارة ولا بإشارة لا في المدارك ولا في غيره، تنسب كتابا باسم "شرح الملخص" لابن الصفار، فتعجبت من هذه الجرأة ومن هذه الإحالة على ترتيب المدارك فوجب التنبيه.

---

[1] كشف الظنون: حاجي خليفة، ج 2، ص 1908 وشرح الموطأ.

[2] هدية العارفين: إسماعيل باشا، ج 2، ص 572.

[3] تراث المغاربة في الحديث: التليدي، ص 190.

[4] ترتيب المدارك: القاضي عياض، انظر ترجمة ابن الصفار بتفصيل، ج 8، ص 18.

أبو عمر الطلمنكي أحمد بن عمر توفي سنة 429 هجرية

جمع أبو عمرو كتبا كثيرة حسنة النفع على مذاهب أهل السنة ظهر فيها علمه واستبان فيها فهمه، وكانت له عناية كاملة بعلم الحديث ولذلك ألف في هذا المضمار إلى جانب ما عرف من تآليفه، كتاب.

- الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة

واسم المؤلف كاملا "الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة" وذكر ما درج عليه الصحابة والتابعون وخيار الأمة" هكذا ذكره ابن خير في الفهرست وذكر سنده في روايته[1] ولم أجد للمؤلف ذكرا عند المتقدمين ممن ترجموا لأبي عمرو، فقد اكتفى ابن بشكوال بقوله "وجمع كتبا كثيرة حسنة النفع على مذاهب أهل السنة ظهر فيها علمه واستبان فيها فهمه وكانت له عناية كبيرة بعلم الحديث ونقلته وروايته وضبطه ومعرفة برجاله وحملته حافظا للسنن جامعا لها إماما فيها"[2] وقال القاضي عياض "تفنن في علوم الشريعة وغلب عليه القرآن والحديث"[3] وذكر بعضا من مؤلفاته في فضائل مالك ورجال الموطأ ثم قال وغير ذلك من تؤاليفه دون أن يذكر الرسالة، وقال الذهبي "كان ذا عناية تامة بالحديث" دون أن يذكر هذا المؤلف ولا غيره[4] ويظهر من خلال اسم الكتاب ووصف المترجمين لأبي عمرو "بأنه كان فاضلا ضابطا شديدا في السنة سيفا على أهل البدع والأهواء" أنه قصد به رد الفقه إلى أصوله من حديث رسول الله ﷺ وسنة صحابته رضوان الله عليهم والتابعين. وقد كانت مؤلفاته الأخرى في الحديث تسير وفق هذا المنهج ولذلك ألف كتابا آخر سماه :

الوصول إلى معرفة الأصول في مسائل العقود في السنة

ولئن كان الكتاب قد عرف في كتب" التراجم "بالوصول إلى معرفة الأصول" فإن ابن خير قد أضاف عبارة "في مسائل العقود في السنة" فحدد بذلك موضوعه وذكر سنده

---

(1) الفهرست: ابن خير، ص 259.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج1، ص 45.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 32.
(4) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3، ص 1098.

في روايته[1] وقد نقل ذكر هذين المؤلفين ابن فرحون في الديباج[2] وابن مخلوف في الشجرة[3] حيث عرفا بأبي عمر المقرئ. ولعل شهرة الرجل في علوم القرآن وتفسيره غطت على شهرته في الحديث وفقهه،وجعلته محج طلبة علوم القرآن.

ولذلك أغفلت التراجم الحديث عن صفاته في علوم الحديث إلا بعضها مما ذكرت فعسى أن أكون بهذا قد نبهت على مجهود الرجل في هذا المجال، وإن كانت المصادر تعاني من شح المادة، وشجعني على ذلك قول ابن بشكوال "اقرأ الناس الحديث محتسبا وأم بمسجد متعة[4].

وقد نسب التليدي إلى أبي عمر الطلمنكي كتاب (شرح الموطأ) وقال "لم يتم[5] مشيرا إلى أنه اعتمد على ترتيب المدارك للقاضي عياض، وقد وقفت على الترجمة بإمعان فوجدت المترجم يذكر فضائل مالك ورجال الموطأ [6] دون الإشارة إلى ما ذكر التليدي فعلمت أنه لم يرجع إلى ترتيب المدارك، وإنما نقل بواسطة فحاد عن الصواب، فأردت التنبيه.

أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة المري توفي 435 هجرية
النصيح في اختصار الصحيح وشرحه

يقع اللبس لكثير من المشغلين في حقل الثقافة الإسلامية حين يسمعون بالمهلب ابن أبي صفرة، إذ اشتهر على الألسنة المهلب بن أبي صفرة ظالم ابن سراق الأزدي سيد أهل العراق ومقاتل الأزارقة (توفي سنة 83 هجرية).

ومهلبنا المحدث الفاضل غير ذلك، فهو أبو القاسم المهلب ابن أبي صفرة المري نسبة إلى ألمرية (توفي سنة 435 هجرية).

قال القاضي عياض نقلا عن أبي الأصبغ بن سهل"به حيي كتاب البخاري بالأندلس"ألف النصيح في اختصار الصحيح، وشرح صحيح البخاري[6].

---

[1] الفهرست: ابن خير، ص 259.
[2] الديباج: ابن فرحون ، ج 1، ص 178.
[3] شجرة النور : ابن مخلوف ، ص 113.
[4] الصلة : ابن بشكوال ، ج 1، ص 45.
[5] تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 193.
[6] ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 32.

فقد ترجم له الحميدي في الجذوة وقل "له كلام في شرح الموطأ، وفي كتاب الجامع لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"[1] وقد نقل القاضي عياض أقوال العلماء فيه وقال نقلا عن أبي الأصبغ ابن سهل القاضي، "كان أبو القاسم وأبو محمد من كبار أصحاب الأصيلي وبأبي القاسم حيي كتاب البخاري في الأندلس لأنه قرئ عليه تفقها أيام حياته وشرحه واختصره، وله في البخاري اختصار مشهور سماه كتاب "التصحيح في اختصار الصحيح" وعليه شرحه وهو حسن مفيد"[2]، وذكره ابن بشكوال وقل "له كتاب في شرح البخاري أخذه الناس عنه"[3].

وقد ذكر ابن فرحون في الديباج هذا المختصر وسماه "النصيح" في اختصار الصحيح عوض "التصحيح" الواردة في ترتيب المدارك[4]، والغريب أنه نقل نفس كلام أبي الأصبع بن سهل حرفيا كما ساقه القاضي عياض في ترتيب المدارك.

ولعل ما ذكر ابن فرحون هو الصواب، والدليل على ذلك النسخة المخطوطة الموجودة من الكتاب بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم **2596** في مجلد ضخم يشتمل على **318** ورقة قل ذ. المنوني فيه : كتاب النصيح في اختصار الصحيح لابن أبي صفرة المهلب بن أحمد بن أسيد التميمي الأسدي توفي **435** هـ سار فيه على إسقاط مكرر الجامع الصحيح للبخاري إلا ما دعت الحاجة إليه، وذكر آخر كل حديث الأبواب التي كرره بها البخاري، كما خرج الأحاديث المقطوعة، واعتمد رواية شيخيه الأصيلي والقابسي[5].

ويبدو أن مدارسة المهلب لهذا المختصر مع الطلبة في مجالس علمه، أنتجت شرحا الصحيح البخاري، نقلته المصادر عن المهلب، فقد ذكره حاجي خليفة حيث قل بعد ترجمة قصيرة له "صنف شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري[6]. وذكره إسماعيل باشا البغدادي في معرض حديثه عن شروح البخاري، حيث قل "وشرح المهلب بن أبي صفرة الأزدي المتوفي سنة **435** هـ"[7].وإذا كانت هذه المصادر المتأخرة التي ذكرنا لا تحيل عادة على

---

[1] جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 563.
[2] ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 36 .
[3] الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 62.
[4] الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 346.
[5] مخطوطات مغربية في علوم القرآن الحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد 3، ص 95.
[6] كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي، ج 2، ص 485.
[7] كشف الظنون : ج 1، ص 545.

المصادر التي استقت منها مادتها العلمية فالراجح إنها اعتمدت كلام القاضي عياض في ترتيب المدارك وابن بشكوال في الصلة كما ذكرنا ذلك نقلا عنهما.

انطلاقا مما ذكرنا فإننا أمام استنتاجين:

1- أن كتاب "النصيح في اختصار الصحيح " هو اختصار المهلب لصحيح البخاري، وهي مرحلة أولى قام بها قبل الشرح فلا ينبغي الخلط في التسمية بين الاختصار والشرح إذ كل منهما كتاب مستقل.

2- أن الشرح كان عبارة عن حصيلة مدارسته لهذا المختصر مع تلاميذه حيث ذكر القاضي عياض -كما سبق - أن صحيح البخاري حيي بالأندلس بأبي القاسم لأنه قرئ عليه تفقها أيام حياته وشرحه" لذلك لم يعرف باسم محدد ،سوى أن للمهلب شرحا على صحيح البخاري، وقد ألف ابن عبد البر كتاب الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة من البخاري والتي سئل عنها المهلب[1].

وقد كان هذا الكتاب الجليل القدر المتقدم العصر ببلاد الغرب الإسلامي في عداد ما ضاع من تراث الأندلس الزاخر إلى وقت قريب، حيث لم تذكر الدراسات المهتمة بصحيح البخاري ولا كتب المخطوطات والتراث مكان وجوده [2]، إلى أن وقفت على قطعة من الكتاب مخطوطة مصورة من النسخة المحفوظة بخزانة ابن يوسف بمراكش في **124** صفحة. في خزانة الفقيهة أبو خبزة بتطوان.

وقد ألقى الضوء على هذه القطعة الأستاذ محمد رستم من كلية الآداب بني ملال في دراسة جيلة[3] ووعدنا أنه سيقوم بتحقيق هذه القطعة وإخراجها إلى الوجود أعانه الله على ذلك، وأملنا في الله أن نراها قريبا لأننا بذلك سنرى أقدم شرح يصلنا من جهود علماء الغرب الإسلامي بعد أن لم نعثر على سابقيه، النصيحة للداودي ،وشرح البخاري لابن الصابوني المتوفى **423** هجرية.

"وتشمل هذه القطعة الكتب الآتية :

---

(1) كشف الظنون : إسماعيل باشا ، ج 1، ص 545.

(2) لم يذكر وجوده يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، ص 570، كما لم يذكر مكان وجوده صاحب كشف الظنون و صاحب هدية العارفين انظر الصفحات والأجزاء السابقة الذكر من الكتابين.

(3) مجلة دعوة الحق : محمد رستم ، ع 317 شوال 1416 مارس 1996، ص 133 وما بعدها.

- كتاب الجهاد
- كتاب الجزية والموادعة
- كتاب العقيقة
- كتاب الصيد والذبائح

وقد رتب المهلب بن أبي صفرة كتابه وفق ترتيب الإمام البخاري للجامع الصحيح على الكتب والأبواب، وكان من خطته في ذلك أن يقول كتاب كذا ثم يقول فيه فلان ويذكر الحديث ثم يشرع في الشرح قائلا قال المؤلف، وإذا أخرج البخاري في الباب الواحد عدة أحاديث ساقها مساقا واحدا، فتارة يذكر الحديث كله، وتارة يذكره مختصرا، وتارة يذكر طرفا منه ثم يحيل على بقيته، ومما يلفت النظر في شرح المهلب كثرة الاستنباطات الفقهية والفوائد المتعلقة بالأحكام حتى لو قال قائل إن الشرح كله فقه وأحكام لما أبعد النجعة.

ومنهج المهلب في كتابه يرتكز على ما يلي :

1 - الشرح اللغوي ويعتمد في ذلك نقولا كثيرة عن أهل اللغة واللسان وديوان العرب.

2 - الصناعة الحديثية وذلك ببيان وهم الرواة وتصويب ما قد يقع فيه البخاري من خلل إدراج الحديث في غير بابه، وبيان وجوه ذكر المتابعات والشواهد مما ليس من كلام النبي (وهذا كثير في شرح المهلب.

3 - استخراج الفقه والعناية بالاستنباط وذلك باستخراج الحكم الشرعي من الدليل وذكر أقوال الفقهاء في المسألة الواحدة وترجيح ما يراه صوابا بعد المقارنة ويفصل في حكاية أقوال مالك وأصحابه"[1].

كلام في شرح الموطأ

لم نجد عند من ترجم للمهلب من المتقدمين من نسب إليه شرحا للموطأ وانفرد بذلك الحميدي في الجذوة حيث قال "وله كلام في شرح الموطأ"[2] وعنه نقل الضبي في

---

(1) بتصرف من دراسة محمد رستم السالفة الذكر فليرجع إليها وإلى القطعة المخطوطة من أراد مزيدا من الإطلاع.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 563.

البغية[1] ولم ينقل هذا الكلام عند من وقفت على ترجم المهلب فيه من المصادر الأصلية كترتيب المدارك[2] والصلة[3] والديباج المذهب[4] وغاب ذكره في المصادر المتأخرة كهدية العارفين وكشف الظنون[5] وذكره التليدي في تراث المغاربة ناقلا عن الجذوة. بل زاد على ذلك، فنسب إليه كتابا آخر سماه (شرح الملخص للقابسي) معتمدا في ذلك على ترتيب المدارك للقاضي عياض[6].

والظاهر والله أعلم أن الرجل له كلام في شرح الموطأ لم يشتهر عنه شهرة شرحه للبخاري، وكلام الحميدي في جذوة المقتبس لا يفيد أن للرجل مؤلفا مستقلا تاما في شرح الموطأ، وما كان الضبي في هذا إلا زاملة، والحجة ما قرر القاضي عياض إذ تعتبر مصادر ترجمته لأعلام المالكية في غاية الإحاطة، غير أن ذلك لا يعدم أن يكون المهلب قد تكلم عن الموطأ في مجالس علمه، وقد وجدنا التليدي يتساءل بعد أن نسب خطأ للمهلب كتابا في شرح الملخص للقابسي، هل هو وشرح الموطأ واحد؟

ولعل سبب الاشتباه عليه هو أن القاضي عياض حين انتهى من ترجمة أبي القاسم المهلب، ترجم لأخيه محمد فقال "أخوه محمد سمع من الأصيلي وكان من كبار أصحابه وتوفي بالقيروان وقد سمع منه أخوه المهلب وله شرح في اختصار الملخص لأبي الحسن القابسي"[7] فإن كان قد رجع إلى الترجمة ولم يتبين هذا فتلك مصيبة، وإن كان لم يرجع إليها وإنما نقل بواسطة فالمصيبة أعظم، فلماذا أحالنا على ترتيب المدارك إذن ؟

ولذلك فالسؤال الذي أورده في كتابه في معرض حديثه عن شرح المهلب للموطأ حين قال :هل هو نفس شرح الملخص المتقدم"[8] سؤال لا مسوغ له مادام أن الكلام على الوجه الصحيح في شرح الموطأ هو للمهلب إذا أخذنا بعين الاعتبار رواية الحميدي، وشرح

---

(1) بغية الملتمس : الضبي : ، ج 2، ص 631.
(2) ترتيب المدارك :القاضي عياض ، ج 8، ص 36.
(3) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 226.
(4) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 346.
(5) هدية العارفين : حاجي خليفة، ج 2، ص 480، وإسماعيل باشا البغدادي، ج 2، ص 1108
(6) تراث المغاربة :محمد عبد الله التليدي ، ص 190.
(7) ترتيب المدارك :القاضي عياض، ج 8، ص 36.
(8) تراث المغاربة:التليدي، ص 192.

الملخص للقابسي هو لأخيه محمد وقد ذكره القاضي عياض بعده مباشرة[1] ولو تأمل قليلا لحذف ما نسب للمهلب.

مروان بن علي الأسدي القطان أبو عبد الملك البوني توفي سنة 439 هجرية

تفسير الموطأ

وقد ذكر ترجمته ابن بشكوال في الصلة وقال له كتاب مختصر في تفسير الموطأ هو كثير بأيدي الناس"[2] وكنت أظن أن القاضي عياض سيوفي الرجل حقه بترجمة تعكس جلال قدره في خدمة موطأ مالك، فرجعت من البحث في ترتيب المدارك بخفي حنين، فبقيت حائرا بين كلام ابن بشكوال الذي ذكر أن تأليف عبد الملك البوني على الموطأ مختصر[3] وبين كلام الحميدي الذي قال "وله كتاب كبير شرح فيه الموطأ"[4].

ولعل موضع الالتباس في اعتقادي يعود والله أعلم إلى أن حديث الحميدي عن الكتاب هو بزيادات ابن عتاب، وحديث ابن بشكوال عنه مجرد عن ذلك، فقد وجدت وأنا أسبر أغوار حياة ابن عتاب أن المصادر نقلت عنه قوله حين ذكر تفسير الموطأ لعبد الملك البوني "ولي عليه زيادات واختصار ولله الحمد"[5] وقد ذكر ابن خير الكتاب والزيادات عليه وذكر سنده في روايته قراءة وإجازة[6]. وكيف ما كان الحال فالكتاب كان متداولا في مجالس العلم منذ أن أدخله حاتم بن محمد الطرابلسي إلى الأندلس، وهو على حد قول ابن فرحون "حسن مشهور"[7].

ولم تذكره المصادر المهتمة بحركة التأليف التي وقفت عليها وجوده مخطوطا أو مطبوعا، إذ لم نجد له أثرا في الأعلام للزركلي ولم يذكره صاحب الرسالة المستطرفة ولا صاحب كشف الظنون اللهم كان من إشارة في بضع أسطر عند حاجي خليفة[8].

---

(1) تراث المغاربة: التليدي ، ص 190.

(2) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 408.

(3) الصلة: ابن بشكوال ، ج 2، ص 408.

(4) جذوة المقتبس: الحميدي ، ج 2، ص 546.

(5) خالد الصمدي: حركة الحديث بقرطبة أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجا،ص 316،ط.وزارة الأوقاف المغرب.

(6) ابن خير :الفهرست، ص 88.

(7) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 338.

(8) هدية العارفين : حاجي خليفة، ج 6، ص 427.

وقد ترجم للرجل صاحب أعلام الجزائر دون أن يفيدنا بمعلومات عن وجود الكتاب[1] الشيء الذي قلل من آمال العثور عليه مخطوطا أو مطبوعا، والبحث كشاف، وأشير إلى أن الباحث قد يعثر في ثنايا قراءته للأجزاء التي عثر عليها من كتاب شفاء الصدور لابن عتاب على آثار مروان البوني وبعض النقول من كتابه تفسير الموطأ، إذ يظهر من كلام ابن عتاب السالف الذكر أن الرجل خبر الكتاب عن قرب بالزيادة والاختصار وتلك مدارسة لابد وأن تترك أثرها في ما ألف في عتاب.

أبو العباس أحمد بن رشيق المرسي الكاتب توفي سنة 442 هـ

اشتغل الرجل بالفقه والحديث علما وعملا قال الحميدي "وقد رأيته غير ما مره إذا غضب في مجلس الحكم أطرق ثم قام ولم يتكلم بين اثنين فظننته كان يذهب إلى حديث أبي بكرة عن رسول الله ﷺ لا يحكم حاكم بين اثنين وهو غضبان"[2].

ومن عنايته بفقه الحديث تأليفه:

رسالة في تراجم البخاري وشرح ما أشكل منها

وقد ذكره الحميدي في جذوة المقتبس[3] ونقل عنه الضبي في البغية[4] ولم أظفر بمعلومات أكثر عن هذا عن الكتاب في الكتب المتأخرة المهتمة بحركة التأليف إذ لم يذكره صاحب كشف الظنون[5] ولم يترجم لمؤلفه حاجي خليفة في هدية العارفين، كما أن الزركلي في الأعلام ترجم له ترجمة مقتضبة مختصرة نقلا عن الجذوة والبغية دون ذكر مؤلفاته[6] وعلى هذا النحو سار الدكتو ر يوسف الكتاني إذ ذكر الكتاب واكتفى بالإحالة على ترجمة المؤلف في الجذوة دون أن يفيدنا بمعلومات عنه مخطوطا أو مطبوعا[7].

وعلى العموم فموضوع الكتاب واضح من عنوانه إذ اهتم بشرح ما أشكل من تراجم البخاري وتفصيل وجه ربطها بما انضوى تحتها من نصوص، وقد عرفنا أن المهلب اهتم

---

(1) أعلام الجزائر: عادل نويهض، ص 90.
(2) جذوة المقتبس: الحميدي، ج 1، ص 195.
(3) جذوة المقتبس: الحميدي، ج 1، ص 195.
(4) بغية الملتمس: الضبي، ج 1، ص 224.
(5) كشف الظنون: إسماعيل باشا، انظر المؤلفات حول صحيح البخاري، ج 1، ص 541 وما بعدها.
(6) العلام: الزركلي، ج 1، ص 125.
(7) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 572..

بهذا أيضا في كتابه" النصيح في شرح الجامع الصحيح" وقد ألف بعد هذا في نفس هذا الموضوع، ابن رشيد السبتي المتوفي 729 هـ في كتابه ترجمان التراجم على أبـواب كتـاب البخاري[1] كما ألف الفقيه أبو عبد الله بن منصـور بن حمامـة المغـــراوي السجلماسـي المتـوفي 700هـ حل الأغراض المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة في صحيح البخاري[2] على ما سيأتي ذكره.

علي بن خلف بن بطال القرطبي توفي 449 هجرية شرح البخاري

هكذا ذكرته المصادر دون أن تشير إليه بعنوان معين وتلك كانـت عـادة الشـراح إذ يعرف الشرح باسم صاحبه ولذلك عرف الكتاب بـ"شرح ابن بطال لصحيح البخاري".

وقد ذكره ابن بشكوال في الصلة وقال "رواه الناس عنه[3] وقال القاضي عيـاض في ترتيب المدارك .. "وألف شرحا لكتاب البخاري كبير يتنافس فيه كثير الفائدة[4]".

وقد عرف الكتاب عند المتأخرين فقد ذكره عبد العزيز بنعبد الله في معجم المحـدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى[5] وذكره الزركلي في الأعلام، وقال منـه الجـزء الأول والثالث والرابع في الأزهرية والثاني في خزانة القرويين بفاس والخامس والأخير منـه في شستربتي 4785 ومنه قطعة مخطوطة في استنبول أولها باب زيادة الإيمان ونقصانه، وذكر في الهامش أن منه نسخة بخزانة القرويين تحت رقم 127/40 [6]".

ورغم أهميته الكتاب كما بينـت ذلـك كتـب التراجـم، فـإن الكتـاني في الرسـالة المستطرفة لم يذكره ضمن ما ذكر من شروح البخاري.

وكنت أعتقد أن هذا الشرح سينال حظا وافرا من البحث والتعريف به وبمحتواه في كتاب مدرسته الإمام البخاري بالمغرب ليوسف الكتاني إلا أنني لم أعثر على ضالتي سوى أن المؤلف قال "شرح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي المعروف بابن بطال المتوفى سنة 449 ويقع في عدة أسفار وغالبه في فقه مالك نقل عنه الكرمـاني في شـرحه

---

(1) كشف الظنون : إسماعيل باشا، ج 1، ص 551.

(2) كشف الظنون : إسماعيل باشا، ج 1، ص.551

(3) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 414.

(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 160.

(5) معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 42.

(6) الأعلام: الزركلي، ج 4، ص 285.

ويوجد بخزانة القرويين كما ذكره بل في فهرسته تحت عدد 423 وبفهرس القرويين تحت عدد 134، كما توجد نسخة منه بخزانة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم له 33 وتوجد نسخة أخرى بخزانة ابن يوسف بمراكش تحت عدد 485"[1] وهي معلومات عن أرقام النسخ وأماكن وجودها مفيدة على كل حال لمن أراد أن يشتغل بتحقيق المخطوط أو دراسة شخصية ابن بطال.

وقد وجدت أن الأستاذ المنوني قد تتبع النسخ الخطية الموجودة في الخزائن المغربية ووصفها بما تحصل معه الفائدة في نقله من هذا المقام إذ يقول حفظه الله "شرح جامع الصحيح لابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك البكري القرطبي ثم البلنسي توفي449 هـ يغلب عليه الاهتمام بالفقه المالكي وأهمل شرح بعض الكتب منه:

نسخة الجامع الكبير بمكناس رقم 330 السفر الأول نسخة الخزانة العامة حرف القاف رقم 239 السفر الأول ناقص البداية.

- خزانة القرويين رقم 127 السفر الثاني
- خزانة القرويين رقم 134 السفر السادس
- سخة خزانة الزاوية الحمراوية بالراشيدية رقم 211 السفر الرابع
- سخة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 485 مجلد أوله كتاب السلم[2].

ويبدو أن الأستاذ المنوني قد اعتنى فقط بالكشف عن القطع المخطوطة بالخزائن المغربية، وقد وقفت في فهرست المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية بالكويت أن الجزء الخامس من الكتاب موجود بخزانة شستربيتي تحت رقم 4785 كتبت في القرن 6هـ وقد أخذت عنها نسخة مصورة للمعهد وتوجد به تحت رقم 2298[3].

كما توجد نسخة مصورة أخرى لنفس الجزء من مصورات بعثة تركيا تحت رقم 531 بخزانة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[4].

---

(1) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب: الكتاني يوسف، ص 70 د.

(2) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث: محمد المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 87.

(3) فهرست المخطوطات والمصورات، معهد المخطوطات العربية بالكويت، القاهرة 1997.

(4) فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الثاني ص500.

وقد علمت أن أجزاء من الكتاب تحقق في رسـائل جامعيـة بـالمغرب تحـت إشـراف الدكتور إبراهيم ابن الصديق حفظه الله. والدكتور محمد الروكي إذ يحقق الطالب أقـوام عبد الرحيم جزء بدء الوحي وكتاب الايمان وكتـاب العلـم تحـت إشـرافه بكليـة الآداب بنمسيك الدار البيضاء منذ سنة 1993.

علي بن أحمد بن حزم القرطبي توفي 456 هجرية

لا أجد في جهود الرجل في فقه الحديث أبلغ من قول الحميدي "كان ابن حزم حافظا للحديث وفقهه مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة متفننا في علوم جمة عاملا بعلمه"[1].

ولم أجد ميزانا أدق من ميزان الحافظ الذهبي في وصف ابن حزم إذ يقول "ولي أنا مَيْلٌ إلى أبي محمد لحجته في الحديث الصحيح ومعرفته به، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل والمسائل البشعة في الأصول والفروع، وأقطع بخطئه في غير مـا مسـألة ولكن لا أكفره ولا أضلله وأرجو له الغفور والمسامحة للمسلمين وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه[2].

ولذلك كانت مؤلفات أبي محمد لا حصر لها في الفقه والحـديث والسـيرة والكـلام والمنطق ومجادلة اليهود والنصارى وغيرها، وسأقتصر في حديثي عن هذه المؤلفات على ما اختص في فقه الحديث وأشهرها ما يلي:

- **الإملاء في شرح الموطأ**
- **الخصال**
- **الإيصال**
- **المحلى**
- **حجة الوداع**
- **الجامع في صحيح الحديث**

---

[3] جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 491.

[4] سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 18، ص 184 وما بعدها.

1 - الإملاء في شرح الموطأ

ذكره المقري في النفح وقال "وله كتاب شرح الموطأ والكلام على مسائله" ثم تابع ذلك بسرد مؤلفاته[1] قال ابن عقيل الظاهري "ذكر ابن حيان من كتب أبي محمد كتابا في شرح حديث الموطأ والكلام على مسائله، وقد ذكر القاضي عياض هذا الكتاب، وأحال إليه أبو محمد في كتابه الأصول الفروع من نسخة شهيد علي الجامعة لرسائل ابن حزم، وقد طبع كتاب الأصول والفروع أخيرا بمصر، ولعل هذا الشرح هو نفس الكتاب الذي ذكره الذهبي بعنوان الإملاء في شرح الموطأ، وقال إنه ألف ورقة، والظاهر أنه من أوائل تأليفه في الفقه قبل أن يتمذهب للشافعي، وهذا يرجح أنه كان مالكيا في أول أمره، وقد نفعه هذا الشرح في الإحاطة بأقوال المالكية وإحصاء ما في الموطأ من روايات ومسائل، وهذا الكتاب من كتبه المفقودة"[2].

2 - الخصال الجامعة لمجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام

قال ابن عقيل الظاهري "الخصال هو متن الإيصال، والمؤرخون لا يذكرونه إلا مدمجا في عنوان الشرح (الإيصال) ذكره أبو محمد في النبذ بهذا العنوان ص 24 أما الذهبي في سير أعلام النبلاء فقد ذكره بعد كتاب الإيصال بعنوان "الإيصال الحافظ لجمل شرائع الإسلام"وقال إنه مجلدان، فالظاهر أنه أراد الخصال وأن الإيصال مجرد تحريف من ناسخ الأصل، أو وهم من الذهبي، ولقد رأيت (أنخل كنزالس بلنثيا) يقول عن الخصال "وهذه الملاحظات الشخصية النافذة على الرجال وأخلاقهم التي يبديها في كتاب الخصال" ويقول نقلا عن"أثين بلاثيوس "الخصال الجامعة لمحصل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام الذي ضاع"، وفي الكتاب شرح لأصول المذهب المالكي بلا ريب كما فيه شرح لأصول المذهب الحنفي والشافعي لأنه كالمحلى رد على فقهاء هذه المذاهب ولكنه جار على أصول أهل الظاهر ومذهبهم لأنه ألفه وهو ظاهري"[3].

---

[1] نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 79.

[2] ابن حزم خلال ألف عام : أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، السفر الأول ص 97 وما بعدها.

[3] ابن حزم خلال ألف عام : أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري : ابن حزم خلال ألف عام السفر الثاني ص 249.

قلت في التعليق على كلام ابن عقيل.

أ-قوله وهم الذهبي في تسميته كتاب الخصال "كلام غير صحيح فالذهبي لم يهم والدليل أنه ذكر الكتاب باسمه في تذكرة الحفاظ حين ذكر الإيصال حيث قال بالحرف "وصنف كتابا كبيرا في فقه الحديث سماه"الإيصال إلى فهم الخصال" ونفس العبارة ساقها في سير أعلام النبلاء ، فالرجل إذن ميز بين الإيصال والخصال وقال في الأول خمسة عشر ألف ورقة وفي الثاني مجلدان[1] والصواب أن الوهم من الناسخ بالتأكيد لا بالاحتمال.

ب - تحدث أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري بصيغة الحزم "بلا ريب" أن موضوع الكتاب شرح أصول المذهب المالكي كما فيه شرح لأصول المذهب الحنفي والشافعي لأنه كالمحلى رد فيه على فقهاء هذه المذاهب ولكنه جار على أصول أهل الظاهر ومذهبهم لأنه ألفه وهو ظاهري" وهذا كلام لا يمكن أن يصدر إلا عن مطلع على الكتاب، والغريب أن الرجل يذكر قبل هذه الجمل ببضع فقرات قوله (والذي يغلب على الظن أنه شرح لأصول المذهب المالكي ونقد له ومجادلة للمالكيين)[2] وبين القولين فرق علمي كبير.

وقد عاب في حديثه عن كتاب الخصال تسرع المستشرقين في الحديث عن موضوع الكتاب حيث قال "كل هذا تخمين من هؤلاء المستشرقين لأنهم يتكلمون عن كتاب مفقود وتخمينهم بعيد عما يتبادر إلى الذهن"[3].

فكيف عاب على القوم صنيعهم ووقع فيما اتهمهم به حيث حدد موضوع الكتاب دون سند علمي ماد دام الكتاب مفقودا؟.

3 – قال ابن حزم في المحلى "وقد أفردنا أجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء وفيما قاله كل واحد منهم ومالا يعرف أحد قال به قبله، وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الإجماع المتيقن المقطوع به"[4] وقد نقل هذا الكلام ابن عقيل الظاهري في مؤلفه[5].وهذا الكلام بين أن أبا محمد ألف في اختلاف الفقهاء

---

(1) نفس المصدر والصفحة.

(2) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 18، ص 148 وما بعدها. وتذكرة الحفاظ : ج 3، ص 1146.

(3) نفس المصدر والصفحة وما بعدها.

(4) المحلى : ابن حزم، ج 9، ص 273-274.

(5) ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري، السفر الثاني، ص 239 .

كتابا مستقلا ، عبارة (وقد أفردنا) دالة على ذلك وقد ذكر الذهبي أن لأبي محمد كتابا باسم (ما انفرد به مالك أو أبو حنيفة أو الشافعي)[1] وهذا يرجح أن الرجل لم يقصد من تأليف كتاب الخصال شرح أصول المذاهب والرد على الفقهاء، فما كان ليكرر الجهد فيه وقد ألف في ذلك كتابا مستقلا.

وعلى كل حال فكتاب الخصال مشهور عن ابن حزم، ذكره الحميدي في الجذوة في حديثه عن شرحه (الإيصال)[2] الذي سيأتي ذكره وذكره الذهبي وقال (مجلدان)[3] وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون قائلا "الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام مجلد شرحه أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري المتوفي سنة 456هـ وسماه الإيصال إلى فهم كتاب الخصال"[4] وهو مفقود[5].

3 - الإيصال إلى فهم كتاب الخصال

شرح ابن حزم كتابه الخصال السالف الذكر شرحا مستفيضا قال فيه الحميدي "ألف في فقه الحديث كتابا كبيرا سماه الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع. أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسائل الفقه والحجة لكل طائفة وعليها والأحاديث الواردة في ذلك من الصحيح والسقيم بالأسانيد وبيان ذلك كله وتحقيق القول فيه"[6] قال فيه الذهبي وهو كبير جدا[7].وذكره المقري في النفح الطيب في موضعين في الصفحة 79 من الجزء الثاني والصفحة 555 من الجزء الثالث ينسب الكتاب فيهما إلى ابن حزم دون كلام عن موضوعه، قال ابن عقيل الظاهري "يرجح في ظني أن الإيصال أول كتاب لابن حزم على أبواب الفقه بعد أن كان ظاهريا وأنه اختصره في كتيبه المجلى فلم يعجب أصحابه فطلبوا مختصرا أوفى من المجلى وأقل من الإيصال فألف

---

[1] سير أعلام النبلاء : الذهبي ، ج 18، ص 184 وما بعدها.
[2] جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 491.
[3] سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 18، ص 184 وما بعدها.
[4] كشف الظنون : حاجي خليفة ، ج 1، ص 704.
[5] مؤلفات ابن حزم المفقودة كلها : ابن عقيل الظاهري ، مجلة الفيصل، السنة 3 العدد 26 ص 62.
[6] جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 491.
[7] تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 1146.

المحلى"[1] ويرجح هذا الاحتمال أن أبا محمد حينما قربت وفاته أوصى أولاده بأن يكملوا المحلى من الإيصال. وقد فعل ذلك ابنه أبو رافع الفضل ، حيث أخذ أبوابا على أبواب ترتيب الإيصال فكمل بها المحلى الذي انتهى فيه ابن حزم إلى كتاب الدماء والديات، ولذلك نجد في نسخ المحلى المطبوعة نسختين إحداهما تضمنت ما ألف ابن حزم في كتاب المحلى وتنتهي حيث انتهى إذ خرمته الوفاة رحمه الله وآخره كتاب الدماء والديات وهي بتحقيق أحمد شاكر.

والأخرى تتضمن المحلى على ما ذكرنا مضافا إليه تكملته لابنه أبي رافع الفضل من كتاب الإيصال، والطبعة المحققة من طرف الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري عنونت في أجزائها من الأول إلى العاشر بالمحلى والحادي عشر والثاني عشر سماها الإيصال في المحلى بالآثار، ولم يشر المحقق في مقدمته إلى الفروق الموجودة بين منهج ابن حزم في المحلى وصنيع ابنه في إكماله، علما بأن ابن حزم كان يشرح المجلى كما هو واضح في ديباجة كتاب المحلى، وابنه الفضل لم يرجع إلى المجلى ولا نقل عنه وإنما اعتمد كتاب الإيصال.

وقد اشتغل أحد تلاميذ الإمام الذهبي في القرن الثامن الهجري بالمقارنة بين عمل ابن حزم في المحلى وبين ما فعل ابنه الفضل في تتميمه للكتاب، ويبدو من خلال عناية الرجل أنه كان يتوفر في هذا التاريخ على نسخة من الإيصال حيث قال في مقدمة كتابه الموسوم"بالمورد الأحلى في اختصار المحلى "والذي صنعه أبو رافع الفضل في هذه الزيادة أنه أخذ أبوابا على ترتيب الإيصال فأكمل بها المحلى ولم يتعرض إلى المجلى ولا نقل عنه كلمة واحدة، وليته لما نقل من الإيصال ما نقل، اعتمد عليه ولم يحذف منه إلا التكرار والتطويل بل حذف مسائل كثيرة فينقل منه بابا ويترك منه بابا وربما كان الذي يحذفه أكثر فائدة فيما هو بسبيله من الذي يثبته والضرورة لما يحذف أشد، وربما طال عليه الباب الذي ينقل منه فيطرح من فصوله ما فائدة الباب فيه، وربما أثبت في الباب كلاما لبعض الناس وحذف الرد عليه، أو أثبت الرد وحذف أصل الكلام، وقد يثبت في بعض المسائل أقوال الناس ويحذف القولة التي اعتمد عليها أبوه إلى غير ذلك من الإخلال الكثير الذي لا ينبغي معه لتلك الزيادة أن تثبت، ولا أن تعد شيئا مغنيا بالنسبة إلى مراد المصنف، ولما ألفيت الزيادة هكذا

---

[1] ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر 1، ص 102.

ووقع إلي من كتاب الإيصال جملة كبيرة فيها مواضع الحاجة، رأيت أن أكمله على ترتيبه ووضعه إن شاء الله تعالى حتى إذا رآه العارف لم ير فرقا بينه وبين ما ابتدأ به أبو محمد إلا فيما قدمته من ذكر الإسناد فقط.

وذلك أني أذكر المسألة التي وقف فيها الإمام أبو محمد فأتم منها ما غادره، ثم أرجع إلى كتاب المجلى فأنقل المسألة التي تليها، وأذكر البرهان عليها من كتاب الإيصال، أنقله على ما هو عليه، ثم أنقل مسألة مسألة كذلك من كتاب المجلى لا أتعدى ترتيبه، وأذكر البرهان على ذلك من الإيصال حيث وقع، ثم أذكر الخلاف فيها إن وقع، والاحتجاج والاعتراض والترجيح حتى كأنه هو الذي تممه"[1].

وعليه يكون هذا المؤلف المجهول قد حافظ على منهج المحلى وجوهر الإيصال، وخرج من الإيصال والمجلى مادة علمية صاغها لإتمام المحلى وفقا لمنهجية وإرادة مصنفه رحمه الله.

4 - المحلى بالآثار

كما هو معلوم اختصر أبو محمد رحمه الله كتاب الإيصال الكبير -كما سبق أن بينا- في كتاب سماه "المجلى"[2] ثم لما بدا له قصر همم طلبة العلم عن الاشتغال به، ورغبتهم في شرحه حتى يسهل الوقوف على مواطن الاستدلال والفقه فيه، ألف على كتاب المجلى شرحا عرف "بالمحلى بالآثار" قال أبو محمد في مقدمته:

"أما بعد وفقنا الله وإياكم لطاعته فإنكم رغبتهم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم بالمجلى" شرحا مختصرا أيضا نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير

---

[1] انظر هذا النص في مقدمة المورد الأحلى في اختصار المحلى مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم 40) ق (لمؤلف مجهول، وقد ذكر ابن عقيل الظاهري أنه أحد تلاميذ الذهبي من أعيان ق 8 هـ انظر السفر الثاني، ص 307 .من كتاب : ابن حزم خلال ألف عام.

[2] ذكر ابن عقيل الظاهري أن منه نسخة بمكتبة الشيخ محمد نصيف رحمه الله ونسخة أخرى بخط العمراني التميمي وأشار إلى أن ممدوح حقي ذكر في مقدمة تحقيقه لكتاب حجة الوداع لابن حزم أنه عثر على نسخة في إحدى مكتبات الشمال الإفريقي .وبرجوعي إلى مقدمة ممدوح وجدت الرجل يتحدث عن مختصر لكتاب المحلى لأنه جاء في سياق الحديث عنه ولا يتحدث عن كتاب المجلى الذي ألفه ابن حزم قبل كتاب المحلى كما هو معروف، يقول ممدوح" وألف ابن حزم كتاب المحلى وهو كتاب ضخم جدا ... ولما كان الكتاب ضخما كبيرا وكانت مطالعته تقتضي وقتا وصبرا، فقد أوجزه لقرائه وتصدى بعض المخلصين للمذهب الظاهري ولابن حزم فعلق عليه ونشره بخطه ولكن لم يبلغ أحدهم ما بلغ العالم الفقيه العمراني اليمني من الجودة والإتقان فجاء الموجز في مجلد واحد لا يزيد عن ثلاثمائة صفحة تقريبا من حجم كتابنا هذا ووقعت على هذا المخطوط النادر في إحدى مكتبات الشمال الإفريقي فصورته ولخصت آراءه تلخيصا "فها أنت ترى إن الرجل يتحدث عن تلخيص وتعليق بعد تأليف المحلى وهذا يقطع بأن المقصود غير المجلى وبذلك وهم ابن عقيل. والله أعلم.

إكثار ليكون مأخذه سهلا على الطالب والمبتدئ، ودرجا له إلى التبحر في الحجاج ومعرفة الاختلاف، وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق وما تنازع الناس فيه، والإشراف على أحكام القرآن، والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وتمييزها مما لا يصح، والوقوف على الثقات من رواة الأخبار، وتمييزهم من غيرهم، والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به، فاستخرت الله عز وجل على عمل ذلك واستعنته تعالى على الهداية إلى نصر الحق وسألته التأييد على بيان ذلك وتقريبه، وأن يجعله لوجهه خالصا وفيه محضا، آمين أمين رب العالمين.

وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات مسند، ولا خالفنا فيه إلا خبرا ضعيفا فبينا ضعفه أو منسوخا فأوضحنا نسخه وما توفيقنا إلا بالله تعالى".

وينتهي كتاب المحلى بنهاية المسألة الثالثة وعشرين وألفين في أحكام شبه العمد من كتاب الديات قال المحقق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري في نسخة دار الفكر في نهاية الجزء العاشر " يعتبر هذا هو آخر كتاب المحلى بالآثار للفقيه العالم أبي محمد بن محمد بن حزم الأندلسي حسب ما دلت عليه مخطوطات الكتاب والوجادات المكتوبة تعليقا على بعض نسخه المخطوطة أيضا . فقد وجد في آخر النسخة رقم 45 التي اعتمدها في تحقيق المحلى ما نصه، "هنا انتهى تأليف الفقيه أبي محمد مؤلفه وفلجأه الموت، فلم يتم تفسير المحلى وبقيت منه بقية يسيرة يجب استنساخها من الكتاب المسمى الإيصال، الذي هذا هو مختصر منه أعان الله على القربة إليه باقتفاء آثار رسوله.."

ولم يكن المحقق موفقا في اختيار اسم للذيل المذكور، والذي علمنا أنه قام به أبو رافع الفضل ابن أبي محمد بن حزم رحمه الله . فقد أطلق المحقق على الجزئين الحادي والثاني عشر اسم " الإيصال في المحلى بالآثار لأبي محمد بن حزم" حيث قال :"وعلى هذا فينبغي أن لا يكون عنوان الجزء الباقي من هذا الديوان "المحلى بالآثار"، ولكن الأوفق والصادق التزاما هو " كتاب الإيصال في المحلى بالآثار " لابن حزم الأندلسي وقد عمدت إلى ذلك التزاما بما تفرضه أمانة التصنيف ووضع الأمور في نصابها.

قلت: وهذا الإختيار لم يكن أوفق ولا أدق، ولم يضع الأمور في نصابها، ولم يكن دالا على المقصود والصواب، وأرى والله أعلم أحد أمرين : أن يسمي الكتاب كله بالمحلى دون تركيب في عنوانه على أن يفصل بين صنيع ابن حزم وصنيع ابنه ببيان ذلك في مكانه، وأن يشار إلى ذلك في مقدمة التحقيق مع الإشارة إلى نقط الإختلاف في المنهج بين صنيع الأب والإبن الشيء الذي لم يفعله المحقق مطلقا ولو فعل لأغنى واستغنى، أو أن يسمي جزء الفضل باسم ما فعل "تتمة المحلى باعتماد الإيصال .. لأبي الفضل رافع" وكتابة ذلك على واجهة المجلد الحادي والثاني عشر، وقد كانت أمانة التحقيق تقتضي إسناده العمل إلى صاحبه الابن لا إلى الأب كما فعل المحقق.

قال الأستاذ إبراهيم الكتاني "وقد اعتنى بالمحلى جماعة من العلماء فاختصروه ونقدوه وحشوا عليه، فقد اختصره أبو حيان المفسر الأندلسي المصري قال الحافظ (يعني ابن حجر) " سماه النور الأجلى في اختصار المحلى، وقال خليفة سماه "النور الأعلى" ، ولعل في تسمية خليفة تصحيفا . واختصره الحافظ الذهبي وسماه المستحلى في اختصار المحلى"[1].

وألف ابن عربي الحاتمي الصوفي كتاب "المعلى في اختصار المحلى" منه نسخة بتونس، ولم يذكر مكانها في المكتبات الخاصة أو العامة[2].

وقد وضع مؤلف مجهول من تلاميذ الذهبي ق **8** هـ المورد الأحلى في اختصار المحلى قال ابن عقيل الظاهري لعله"المورد الأعلى في اختصار المحلى" الذي أشارت صحيفة معهد الدراسات إلى أنه اكتشف بمدريد[3] وقلت: توجد منه نسخة باسم المورد الأحلى بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم(**40ق**).

ومن الكتب التي ألفت لإتمامه كتاب أبي رافع المطبوع بآخر المحلى، وتتمة ابن خليل المسماة "القدح المعلى في إكمال المحلى" وقد أشار الصفدي في الوافي بالوفيات إلى هذا الكتاب، وقال رأيته ثلاث مجلدات بخط ابن خليل عند ابن سيد الناس، وقد نشر الشيخ

---

(1) معجم فقه ابن حزم : إبراهيم الكتاني ، ص 24 - 25 من المقدمة.
(2) ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر I ص 152.
(3) ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر I.

محمد إبراهيم الكتاني دراسة عن هذه التتمة في مجلة اسبريس تمودة حيث سلط عليها كثيرا من الأضواء باللغتين العربية والفرنسية "[1].

وأشير هنا إلى أن النسخة المخطوطة التي أشرت إليها من المورد الأحلى[2] قد ساق مؤلفها المجهول في مقدمتها كلاما عن ابن خليل صاحب "القدح المعلى" ومنهجه في كتابه. وقد كان كتاب المحلى مسك ختام مسيرة التأليف عند ابن حزم وقدر الله تعالى أن لا يتمم ابن حزم هذا الكتاب، ولعل في ذلك عبرة لتلاميذه وإشارة إلى أن تراث هذا الرجل لا يحده عمر، لذلك بقي الإشتغال به مفتوحا لأبنائه من بعد وتلاميذه . قد فعلوا ولازالوا ينخلون تراثه بالدرس والتحقيق.

الجامع في صحيح الحديث

لم يذكره الحميدي ضمن مؤلفات ابن حزم وكنت قبل أن أرجع إلى كلامه أقطع أن الرجل ما أغفل مثل هذا المؤلف النفيس[3]. وقد وجدت له ذكرا عند الذهبي في التذكرة حين أحصى مؤلفاته وقسمها إلى : ما لابن حزم من مؤلفات كبيرة وما له من جزء وكراس، فذكر " كتاب الجامع في صحيح الحديث بلا أسانيد " هكذا ضمن المؤلفات الكبار، وذكر أنه في ثمان مجلدات [4]. وقد وجدت من نسب لابن حزم مؤلفا تحت عنوان ترتيب مسند بقي بن مخلد[5]. فلا أدري أهو الكتاب الجامع حذف منه ابن حزم الأسانيد أم كتاب مستقل، وتجدر الإشارة إلى أن الذهبي قد ذكر أن ابن حزم اشتغل بمسند بقي فألف جزءا بعنوان " ذكر ما لكل صاحب من العدد في مسند بقي"[6].غير أن الأول ليس الثاني فالأول ترتيب والثاني إحصاء .

وعليه فإن الإلتباس هو بين الجامع في صحيح الحديث وترتيب مسند بقي. فهل قام ابن حزم بترتيب مسند بقي وفق منهج محدد بحذف أسانيده وسماه الجامع في صحيح الحديث؟ أم كان عمله في جمع صحيح الحديث غير عمله في ترتيب مسند بقي.

(1) إبراهيم الكتاني مقال حول القدح المجلى مجلة اسبريس ثمودة الصادرة عن المركز الجامعي للبحث العلمي بكلية الآداب بالرباط العدد 2 سنة 1961.

(2) مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 40 ق .

(3) انظر ترجمة ابن حزم في جذوة المقتبس : ج 2 ص 491.

(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3 ص 1146 وسير أعلام النبلاء ج 18 ص 184 وما بعدها.

(5) مؤلفات بن حزم المفقودة كلها :ابن عقيل الظاهري ، مقال منشور بمجلة الفيصل عدد 26 ص 62 السنة 3.

(6) انظر الذهبي في المصدرين السابقين..

والحقيقة أن المصادر لا تسعفنا في فك هذا الالتباس، وهو واحد من بين العشرات التي تقع للباحثين في الخلط بين مؤلفات ابن حزم الغزيرة.

وعلى كل حال فكتاب الجامع في صحيح الحديث الذي ذكره الذهبي، ذكره المقري بعنوان أكثر تفصيلا حيث أورده باسم "كتاب الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والإقتصار على أصحها واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها"[1].

قال أبو عبد الرحمان بن عقيل الظاهري في كلامه عن الكتاب " هذا من كتب ابن حزم المفقودة. وفي مكتبة شستر بتي نسختان بعنوان "الجامع" أحدهما نسخة كاملة وهي آخر أجزاء الإيصال، فالجامع باب من كتاب الإيصال وليس هو الجامع في الحديث.

والنسخة الثانية بعنوان الجامع، وهي اختصار للجامع الذي هو آخر أجزاء الإيصال وقد حققت هذا الكتاب أنا والدكتور عبد الحليم عويس تحقيقا سليما وطبع عن دار الإعتصام بمصر"[2].

حجة الوداع

إن محنة ابن حزم وإحراق كتبه وتشتيت تراثه إلى أطراف الأندلس، جعل العثور على نفائس هذا التراث يتطلب المغامرة، وقد أثارني الجهد المضني الذي بذله ممدوح حقي للم شعث رقاع من مشرق الأرض ومغربها ليتحفنا بنسخة كاملة من كتاب حجة الوداع لابن حزم، وإن كان ابن عقيل الظاهري لم يقنعه عمل ممدوح حقي في تحقيقه لحجة الوداع، فإن وسام الفخر ينبغي أن يعلق على صدر هذا الرجل لمجرد إخراجه للنسخة مهما كانت أخطاؤها التي أحصى ابن عقيل بعضها والتي لا يخلو منها أي تحقيق، وكان عليه أن يعذر الرجل ويعمل على إخراج الكتاب في حلة أفضل ويكف اللسان عن الطعن والتشهير بعمل رجل جاء عمله هذا في مرحلة تحول كبيرة في حياته، إذ انتقل من الإشتغال بالأدب واللغات إلى الإشتغال بالتراث الإسلامي، لتعلات حافزة ذكرها في مقدمة هذا التحقيق، ومن أراد أن يعرف تفاصيلها فليقرأ مقدمة الكتاب.

---

[1] النفح : المقري، ج 2 ص 79.
[2] ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر 1 ص 97.

وإليكم الجهود التي بذلها الرجل في جمع شتات المؤلف يقول ممدوح حقي " ولقد جمعت جذاذات هذا الكتاب من أماكن متفرقة يبعد أحدها عن الآخر بآلاف الأميال، وأين إستانبول من مدريد، من فلا الصحراء الإفريقية الكبرى، جمعته بلذة حب التتبع أولا، ثم بدافع الحنان على هذا العبقري الفذ في تاريخ الأمة الإسلامية - ابن حزم المظلوم حيا وميتا- " ويقول " فقد فتشت كل زاوية وكل مسجد وكل مكتبة مما استطعت الوصول إليه في الشمال الإفريقي فلم أعثر على أصل، ووجدت في مكتبة الأوقاف ببنغازي جذاذة منه تقرب من ثلثه، ولكن كيف أحصل على الباقي ؟؟ وهذه النسخة مكتوبة بخط واضح وعدد صفحاتها 121 جيء بها مما تناثر بين أيدي البداة في الصحراء الإفريقية الكبرى ... وتعرفت في مدريد بعالم من علماء الآثار وجدت في مكتبته مخطوطات عربية ذوات رسوم متباينة، وتنتمي إلى عصور متباعدة جدا، وسمح لي بقراءة ما أريد وتصويره إن شئت، وهناك وقفت على صورة فتوغرافية لكتاب حجة الوداع، كأني بها بقية الكتاب الموجود في بنغازي لولا أنها تنقصها الورقة الأولى ... ووفق الله فوجدت الكتاب نفسه في مكتبة صغيرة إلى جانب جامع بايزيد باستنبول فاشتريتها، وضممتها إلى القسم الأول المستنسخ وحمدت الله "[1].

وهكذا حفظ الله هذا الكتاب الهام من نفاس ابن حزم من الضياع بسبب جهود مخلصة من رجل أحب الثراث الإسلامي والإشتغل به فاسترخص في ذلك الغالي والنفيس أثابه الله على ذلك.

وقد يسر الله تعالى أن يوضع كتاب حجة الوداع على طاولات الدارسين والباحثين فلتشمر السواعد لتحقيقه ودراسته لتسليط الضوء على زوايا أخرى من أركان البيت الحزمي.

ولإبراز قيمة المؤلف في فقه الحديث أقول وبالله التوفيق.

إن الكتاب لم يكن القصد منه كتابة جزء من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما كان القصد منه فقه الحج في ضوء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومادته الرئيسة الأحاديث النبوية التي استعملها ابن حزم في مواطن الإستشهاد والتحليل والتعليل والنقد

---

(1) مقدمة ممدوح حقي لتحقيق كتاب حجة الوداع لابن حزم .

والتصحيح، يقول ابن حزم في مقدمة الكتاب "فإن الأحاديث كثرت في وصف عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، وأتت من طرق شتى وبألفاظ مختلفة، ووصفت فصول ذلك العمل المقدس في أخبار كثيرة من غير أن يتصل ذكر بعض ذلك ببعض، حتى صار ذلك سببا إلى تعذر فهم تأليفها على أكثر الناس، وحتى ظنها قوم كثير متعارضة، وترك أكثر الناس النظر فيها من أجل ما ذكرنا. فلما تأملنا وتدبرناها بعون الله عز وجل لنا وتوفيقه إيانا لا بحولنا وبقوتنا رأيناها كلها متفقة ومؤتلفة ، مسندة متصلة بينة الوجوه واضحة السبل، لا إشكال في شيء منها حاشا فصلا واحدا لم يلح علينا فصل الحقيقة فيه أي النقلين هو منها، فنبهنا عليه وهو أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم النحر أبمنى أم بمكة ؟ فلعل غيرنا يلوح له بيان ذلك فمن استبان له ما أشكل علينا منه يوما ما فليضفه إلى ما أضفناه ليقتني بذلك الأجر الجزيل من الله تعالى، ومع ذلك فلا نيئس من أن يشرق لنا وجه الصحيح وبالله تعالى التوفيق.

ثم رأينا أن الأظهر في البيان على من أراد فهم هذا الباب والوقوف عليه كأنه شاهده أن نحكي بلفظنا ذكر عمله صلى الله عليه وسلم من حين خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة إلى حين رجوعه عليه السلام إلى المدينة. ثم نثني إن شاء الله تعالى بذكر الأحاديث الواردة بكيفية ما ذكرناه نحن بالأسانيد المتصلة الصحاح المنتقاة المنتهية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إما بلفظه وإما بلفظ من شاهد فعله عليه السلام من أصحابه رضي الله عنهم أجمعين ليكون بينهم بينة عدل وشواهد حق على صدق ما أوردناه بألفاظنا من ذلك، ثم نثلث - إن شاء الله - عز وجل بذكر ما ظن قوم أنه يعارض هذه الآثار التي استشهدنا بها ونبين بتأييد الله تعالى أنه لا تعارض في شيء من ذلك ببراهين ظاهرة لكل من له حظ من الإنصاف والتمييز، حاشا الفصل الذي ذكرنا أنه عسر علينا أي النقلين الواردين فيه هو الصحيح وأيهما هو الوهم فإنا أوردناهما معا وما عارضهما أيضا، فما هو دونهما من الصحة ووقفنا حيث وقف بنا علمنا الذي آتانا الله عز وجل واهب الفضائل لمن يشاء من عباده، ولم نقتحم الحكم فيما لم نقف على بيانه، ولا جسرنا على القطع فيما لم يلح لنا وجهه ولا قضينا فيما لم نشرف على حقيقته. ما حكمنا بالرأي ومعاذ الله من هذه الخطة فهي خطة خسف لا يرضى بها لنفسه ذو دين وذو عقل وحسبنا الله ونعم الوكيل".

هذه نصوص من مقدمة ابن حزم لكتاب حجة الوداع، وقد آثرنا نقلها نصا لأن ذلك أوضح في التعبير عن مقصد ابن حزم من الكتاب ومنهجه في تأليفه بشكل يبعدنا عن التطويل والتأويل.

وقد تتبعنا قراءة صفحات هذا الكتاب الجليل، فما وجدنا ابن حزم حاد عن هذا المنهج وما خالفه. فقد ذكر مختصرا لوقائع حجة الوداع بلفظة في الفصل الأول، ثم ذكر الأحاديث الدالة على كل الجزيئات الواردة في كلامه وذلك في الفصل الثاني، ثم ثلث باستعراض النصوص التي تبدوا في ظاهرها متعارضة في الدلالة على المقصود وتدخل بمنهج العالم المدقق في الجمع بين النصوص إن أمكنه ذلك، أو الترجيح بينها بمرجحات المتن والسند، وقد كشف ذلك عن تبحر الرجل في الإحاطة بدقائق علل الحديث، وقواعد التعارض والترجيح. هذا ولا تخلو بعض صفحات الكتاب من استعراض أقوال المخالفين والرد عليها حيث يذكرهم بلفظ " الخصوم " ولا يجد في نفسه غضاضة من ذكر مواطن الإتفاق معهم إذا كان الأمر كذلك حيث يقول على سبيل المثال في المتعة في الحج " فإن خصومنا مخالفون لهذا الحديث لأن المتعة في الحج عندهم جائزة غير مكروهة وإنما نحن معهم في نسخ الحج لا في التمتع "[1].

وعلى كل حال فمن تتبع دقائق وتفاصيل الكتاب سيقف على مادة نفيسة في الجرح والتعديل، ونقد الأسانيد وبيان علل الحديث وأوجه استدلال بالنصوص على المقصود، ونصوص جديدة نقلها ابن حزم بأسانيده المتصلة إلى رسول الله، وإكليل كل ذلك هذا المنهج الدقيق في التأليف الموضوعي (استعراض الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد) وهو منهج سليم مكن الرجل من المقارنة بين الأدلة لاستنباط الأحكام العملية في الحج، وهذا منهج وقفنا على أثره في حركة التأليف في فقه الحديث بالغرب الإسلامي. وقد أشرنا ضمن ثنايا هذا الفصل إلى مؤلفات وفق هذا النهج.

---

[1] حجة الوداع : أبو محمد بن حزم ، ص 276، تحقيق ممدوح حقي.

وكتاب حجة الوداع طبع مرتين بتحقيق ممدوح حقي الطبعة الأولى ناقصة غير تامة اقتصر فيها على ذكر أفعال الحج ودلالتها من السنة، والنسخة الثانية هي التامة حين ضم إليه المحقق فصل الأحاديث التي تبدو متعارضة وتحليل أوجهها بالجمع والترجيح.

ولم يذكر ممدوح أنه أنجز تحقيقا للكتاب وإنما علق عليه وقدم له، ولذلك لا زال الكتاب حسب علمي ينتظر التحقيق العلمي، والنسخة التامة من الكتاب صادرة عن دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر بيروت وقد أصبحت عزيزة في الأسواق اليوم فلا تكاد تعثر عليها في رفوف الخزائن والمكتبات التجارية.

أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري توفي سنة 463 هـ

خرج ابن عبد البر من قرطبة حين ذر قرن الفتنة فخسر بذلك هذا المركز العلمي طودا شامخا من علماء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه رغم ذلك سخر مكانته العلمية للم الشعث وضم ما تمزق من أمة المسلمين في هذا الشطر الغربي من أرض الإسلام[1].وذلك بمنهج العلماء المتخصصين وبكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لم يعرف عنه في ذلك تعصب لمذهب، وانتصار لنفس، ولا سلاطة في اللسان، فتبوأ بذلك مكانة في مجالس العلم والتأليف حسده عليها الأقران وتشوف إليها الثقلان، فكاتبه العلماء شرقا وغربا وقصده طلبة العلم إخلاصا وحبا، وكانت خلاصة هذه الحياة العلمية قول الباجي .. "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث وهو أحفظ أهل المغرب" وقال الذهبي : " لقد كان أبو عمر بن عبد البر من بحور العلم واشتهر فضله في الأقطار[2].

وقد ألف هذا الرجل في فقه الحديث ما لم يؤلفه أحد، فأشبه بذلك أبا محمد بن حزم في غزارة التأليف. إلا أنه لم ينافسه في تنوعه وهذه تحسب له لا عليه. إذ اقتصر في اشتغاله على الفقه والحديث، ونذر حياته لخدمة كتاب الموطأ بموسوعتي التمهيد والاستذكار اللذين

---

(1) انظر أثر خروج ابن عبد البر من قرطبة على الحركة العلمية، ودعوته من طرف ملوك الطوائف لرأب الصدع . ضمن كتابنا حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري.

(2) انظر ترجمة ابن عبد البر في معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من هذا البحث فقد ذكرنا هذه الأقوال هناك بتفصيل.

شغلا الدارسين والباحثين وطلبة العلم من ذلكم الوقت إلى اليوم، مما يعكس جهود الرجل في فقه الحديث.

1- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

عرفنا كتاب التمهيد للمحدث الحافظ أبي عمر بن يوسف بن عبد البر النمري وعرفنا قيمته العلمية قبل أن يقدر الله للمشتغلين بالحديث من المعاصرين أن يتصفحوه وينهلوا من درره، وذلك من خلال شهادات المطلعين عليه من شيوخ وتلاميذ هذا الفن، فقد أنشد ابن عبد البر في تأليفه هذا أبياتا من الشعر ضمنها أحاسيسه وجهوده وهو يشتغل بهذا الفتح العظيم حيث قال:

سمير فؤادي في ثلاثين حجة ✿ وصاقل ذهني والمفرج عن همي

بسطت لكم فيه كلام نبيكم ✿ لما في معانيه من الفقه والعلم

وفيه من الآداب ما يهتدى به ✿ إلى البر والتقوى وينهى عن الظلم

ولذلك قال القاضي عياض " ألف أبو عمر رحمه الله على الموطأ كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وهو عشرون مجلدا وهو كتاب لم يصنع أحد مثله في طريقته.. ثم ذكر بعد ذلك مؤلفاته الأخرى[1].

وقد ذكر معاصره ابن حزم مؤلفاته وقال في التمهيد " ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمرو يوسف بن عبد البر وهو الآن بعد في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة، وهو كتاب لا أعلم في فقه الحديث مثله أصلا فكيف أحسن منه"[2].

وقد نقل هذا الكلام جل من ترجم لابن عبد البر بعد ابن حزم، فقد قال ابن بشكوال" وألف في الموطأ كتبا مفيدة منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله وهو

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، 82 ص 127 - 130.

(2) ابن حزم رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ضمن مجموع رسائل ابن حزم الأندلسي ج 2 ص 173. وما بعدها تحقيق إحسان عباس.

سبعون جزءا، ثم ذكر كلام ابن حزم بعد[1]. وكذلك فعل الضبي في البغية[2]. والذهبي في تذكرة الحفاظ [3].

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة " والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر فإنه ترجم فيه لرواة مالك في الموطأ على حروف المعجم، مع الكلام على متونها وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيده، وهو كتاب كبير (الجرم) (كذا في الكتاب ولعله الحجم كما يقتضي السياق) في سبعين جزءا غزير العلم لم يتقدمه أحد إلى مثله " ثم نقل بعد ذلك كلام ابن حزم الآنف الذكر[4].

وهذا الذي ذكرنا وما لم نذكره مما وقفنا عليه يفيد إجماع العلماء على تفرد هذا المؤلف منهجا وعلما.

وقد من الله على الأمة الإسلامية بأن حفظ لها هذه الذخيرة من عوادي الزمن وقيض لها من خدام العلم من فضل الآخرة على الوهن، فاشتغلوا بتحقيقها وإخراجها إلى العالمين، فحسموا بذلك ما كان من خلاف بين المترجمين من المتأخرين في حجم الكتاب ومضمونه، حيث قال بعضهم سبعون جزءا، وقال الآخرون عشرة أسفار، وقال آخرون عشرون مجلدا، واعتبره بعضهم شرحا لكتاب التقصي في حديث رسول الله، واعتبر الآخرون الاستذكار اختصارا له ونفاه آخرون، والكلام الفاصل في المنهج والمحتوى لابن عبد البر. في المقدمة، إذ يقول " أما بعد فإني رأيت كل من قصد إلى تخريج ما في موطأ مالك بن أنس رحمه الله من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قصد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل وتأملت ذلك في كل ما انتهى إليه مما جمع في سائر البلدان، وألف على اختلاف الأزمان، فلم أر جامعيه وقفوا عندما شرطوه، ولا سلم لهم في ذلك ما أملوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئا في باب المتصل، وأتوا بالمرسل مع المسند، إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ قالوا صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها لثقة ناقليها وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك لكنها جملة ينقصها تفسيرهم بإضرابهم عن المرسل والمقطوع،

---

[1] الصلة: ابن بشكوال ، ج 2 ص 677.
[2] بغية الملتمس: الضبي، ج 2 ص 259.
[3] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3 ص 1128.
[4] الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 113.

وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء .... ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرنا في المسند والمرسل واتفق سائر العلماء على ما وصفنا، رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رحمه الله في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ومرسلة، وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه، ورتبت ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله ثم المنقطع ثم المرسل، وجعلته على حروف المعجم في أسماء وشيوخ مالك رحمهم الله ليكون أقرب للمتناول، ووصلت كل مقطوع جاء متصلا من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسندا من غير طريقه رحمة الله عليه فيما بلغني علمه، وصح بروايتي جمعه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الإشتهار والصحة. واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمة، وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولوا الألباب. وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها وأحكامها ومعانيها ما يشتفي به القارئ الطالب ويبصره، و ينبه العالم ويذكره، وأتيت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرني من الأثر ذكره وصحبني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب، وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ مقتصرا على أقاويل أهل اللغة، وذكرت في صدر الكتاب من الأخبار الدالة على البحث عن صحة النقل وموضع المتصل والمرسل ومن أخبار مالك رحمه الله وموضعه من الإمامة في علم الديانة ومكانه من الانتقاء والتوقي في الرواية، ومنزلة موطئه عند جميع العلماء المؤيدين منهم والمخالفين، يستدل بها اللبيب على المراد وتغني المقتصر عليها عن الازدياد.

وأومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم ، وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم معتمدا في ذلك كله على الاختصار ضاربا عن التأويل والإكثار...

وإنما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة لموضعه عند أهل بلدنا في الثقة والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها فأذكره من غير روايته إن شاء الله ...

والله أسأله حسن العون على ما يرضيه ويقرب منه، فإنما نحن به لا شريك له وحسبنا الله ونعم الوكيل".

والناظر فيما ألف قبل أبي عمرو مما ذكرناه في موضعه اشتغالا بموطأ مالك يجد الرجل متفردا بهذا المنهج الذي فصل أجزاءه فيما نقلناه عنه مباشرة من مقدمة الكتاب، وبذلك كان مستحقا لما قيل فيه من الشهادات التي نقلناها.

والجدير بالذكر أن هذه المفخرة قد طبعت بإشراف وزارة الأوقاف المغربية وبتحقيق جلة من العلماء الأفاضل في اثنين وعشرين مجلدا مذيلة بالفهارس المعينة على البحث والتقصي، بعد أن جمعت أطرافها من مختلف الخزائن العالمية بدءا بإسطنبول وانتهاء بالخزائن المغربية، ووجد المؤلَّف بعد ذلك عناية كبرى من طرف الدارسين والباحثين فأنجزت بمادته ومنهجه وآرائه واجتهاداته وطرق تأويل النص فيه، وآليات الترجيح وغيرها دراسات جامعية وأكاديمية متخصصة مشرقا ومغربا ..ولا زالت جوانب من الإبداع في هذا المؤلف العظيم تنتظر المتخصصين لكشفها، ولولا أن هذه الصفة وصف بها القرآن الكريم لقلت "إنه لا تنقضي عجائبه" لأن مؤلفه فاق عصره .

وقد حظي هذا المؤلف باهتمام الدارسين والمشتغلين بالحديث بعد ابن عبد البر، فقد اختصره من علماء القرن الخامس الهجري مالك بن يحيى بن وهيب الأندلسي في كتاب سماه "التبصير" جعله على التراجم قال الضبي في البغية " وهو كتاب كثير الفائدة"[1]. وقد جمع بين التمهيد والإستذكار أحد مقدمي فقهاء قرطبة في وقته هشام بن أحمد بن العواد القرطبي، واخترمته المنية دون إتمامه سنة 509 هـ[2] كما اختصره أبو القاسم محمد بن عبد الله بن الجد اللبلي المتوفى منه 515 هـ[3]. وألف الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي المفسر توفي سنة 671 هـ كتاب "التقريب لكتاب التمهيد" لابن عبد البر[4]. توجد منه نسختان مخطوطتان في مجلدين ضخمين بخزانة القرويين بفاس، الأولى سفران

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ج 2 ص 619.
(2) الغنية : القاضي عياض ، ص 217 . الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 654.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 574.
(4) الزركلي الاعلام ج 5 ص 322.

كبيران بخط أندلسي رقم 992 والثانية قطعة من السفر الثاني والثالث وهو الأخير تحت رقم 807 [1].

وكما نقل عنه العلماء مشرقا ومغربا في تآليفهم، واشتغلوا به في مجالس علمهم ولذلك اقترح على الباحثين الاشتغال بموضوع جيد تحت عنوان " ابن عبد البر النمري وأثره في مؤلفات فقه الحديث المشرقية " فإن من شأن ذلك أن يكشف عن مادة علمية غزيرة وعزيزة.

الاستذكار في مذاهب علماء الأمصار

1 - تحقيق تسمية الكتاب

وهو الموسوعة الثانية التي ألفها الحافظ ابن عبد البر، والاسم الكامل للكتاب كما أورده محققه "الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار".

وبرجوعنا إلى مقدمة المؤلف رحمه الله لهذا الكتاب وجدناه لم يسم كتابه بهذا الإسم صراحة اللهم ما كان من بيان الغاية من تأليف الكتاب، والتي وردت في ثناياها هذه العبارات التي جمعت في هذا العنوان .

ورغم أن ابن عبد البر لم يصرح في بداية مؤلفه بهذه التسمية إلا أننا وجدناها عند من ترجموا له فقد قال ابن بشكوال في الصلة " ثم صنع كتاب الإستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمه موطأ مالك من معاني الرأي والآثار". شرح فيه الموطأ على وجهه ونسق أبوابه[2]. وقد ذكره القاضي عياض بهذا الإسم في ترتيب المدارك[3]. مغيرا فقط عبارة (موطأ مالك، بالموطأ) وذكره ابن خير في الفهرسة بهذا الإسم أيضا[4]. واكتفى الحافظ

---

[1] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : محمد المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية ع 3 ص 80 قد وهم محقق كتاب الإستذكار ففصل بين نسختي القرويين فجعل الأولى لأبي عبد الله الأنصاري وقال فيه هو من علماء القرن 5 هـ والثانية لابن الفرج القرطبي وذكر سنة وفاته 671 مع العلم أن الإسمين لنفس الشخص والنسختين لكتاب التقريب المذكور فوجب التنبيه .انظر الجزء الأول من الاستذكار، ص 55 بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي

[2] الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 677.

[3] ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 86.

[4] الفهرست : ابن خير، ص 86.

الذهبي باسم الشهرة " الإستذكار " دون أن يذكر باقي العنوان[1]. ووجدته عند الكتاني في الرسالة المستطرفة بعنوان " كتاب الإستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار "[2].

والظاهر أن محقق الكتاب لم يعتمد بالحرف ما ورد في كتب التراجم والفهارس وإنما اقتصر على ما وجده بخط النساخ في النسخ التي اعتمدها.

وهكذا نستنتج من كل ما سبق أن ابن عبد البر في مقدمة كتابه لم يحدد له اسما بعينه وأن كتب التراجم اتفقت في المضمون ولم تتفق في ألفاظ الإسم وهـذا يرجـع أن تسـمية الكتاب استنتاج من القراء والدارسين وليس تسمية من المؤلف لمؤلفه .

بين الإستذكار والتمهيد

أشارت أغلب المصادر إلى الكتابين بشكل مستقل، إلا أن الذهبي في التـذكرة جعـل الإستذكار اختصارا للتمهيد حيث قال " وكتاب الاستذكار وهو اختصار التمهيد "[3].

وقد نقل هذا الكلام عن ابن حزم . وقد تعلمت من خلال تعاملي مع تراث الحافظ الذهبي، أن الرجل لا ينقل كلاما بغير حجة ولا برهان، وكنت أتوقع أن يأخذ هذا الإشكال حظه من اهتمام محقق الكتاب إلا أنني لم أجد إشارة إلى ذلك اللهم ما كان من مقارنة بين منهج التمهيد ومنهج الإستذكار.

وعلى كل حال، فالراجح عندي والله أعلم أن الحافظ الذهبي اكتفى في ذكره بالنقل عن ابن حزم في رسالة "فضل الأندلس وذكر رجالها" وقد وردت هذه العبارة عنـده فعـلا[4] ويبقى الإشكال قائما والسؤال مثارا " كيف ذهب ابن حزم إلى اعتبار الاستذكار اختصارا للتمهيد وهو المعاصر لابن عبد البر والمطلع البصير على كتبه، وكيـف يسـوغ للبـاحثين المعاصرين أن يقتنعوا بهذا وهم يجدون الكتابين معا ماثلين أمامهما، يزيـد الإسـتذكار في طبعته المحققة نحو ثمان مجلدات التمهيد فالأول في 22 مجلدا والثاني في نحو الثلاثين .

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 1128.
(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 195.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3 ص 1128. وقد ذهب المقري في النفح هذا المذهب ج 3 ص 169.
(4) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ضمن مجموع رسائل ابن حزم : ص 179-180 تحقيق إحسان عباس.

وبرجوعي إلى مقدمة الإستذكار، وجدت أن ابن عبد البر يذكر أنه اختصر بعض المواضع التي فصلها في التمهيد، وأحال طلبة العلم على ذلك حيث قال" أما بعد فإن جماعة من أهل العلم وطلبه والعناية به من إخواننا نفعهم الله وإيانا بما علمنا سألوني في مواطن كثيرة مشافهة، ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مكاتبا أن أعرف لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه، وأحذف لهم منه تكرار شواهده وطرقه وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذين قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل الصحابة والتابعين. وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقاويل سلف أهل بلده الذين هم الحجة عنده عن من خالفهم، وأذكر على كل قول رسمه وذكره فيه ما لسائر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه حتى يتم شرح كتابه الموطأ مستوعبا مستقصى بعون الله إن شاء الله على شرط الإيجاز والإختصار وطرح ما في الشواهد من التكرار إذ ذلك كله ممهد مبسوط في كتاب التمهيد والحمد لله.

وأقتصر في هذا الكتاب من الحجة والشاهد على فقر دالة وعيون مبينة ونكت كافية ليكون أقرب إلى حفظ الحافظ وفهم المطالع إن شاء الله.

وأما أسماء الرجال فقد أفردنا فيهم للصحابة رضوان الله عليهم كتابا موعبا (يقصد الاستيعاب) وكل ما جرى ذكره في مسند الموطأ أو مرسله فقد وقع التعريف به أيضا في التمهيد وما كان من غيرهم فيأتي التعريف بأحوالهم في هذا الكتاب إن شاء الله[1].

وبقراءة مقدمة كتاب التمهيد التي وضح فيها الرجل منهجه ومقارنتها بهذه الكلمات الواردة في مقدمة الإستذكار نستنتج ما يلي:

1- لم ينص ابن عبد البر على أن الاستذكار تلخيص للتمهيد بإجمال.

2- يستفاد من هذه المقارنة أن ابن عبد البر اختصر في كتاب الاستذكار بعض المباحث التي وردت مفصلة في كتاب التمهيد، وأحال عليها خشية الإطالة، ويتضح من خلال هذه المقدمة أن ذلك شمل أمرين اثنين:

1- أسماء الرجال

2 - الحجج والشواهد، إذ اقتصر منها على فقر دالة وعيون مبينة .

---

[1] مقدمة كتاب الإستذكار : ابن عبد البر ، ج 1، ص 163 إلى 165.

3 - أن ابن عبد البر فصل في كتاب (الاستذكار) في مباحث أخرى لم يفصل فيها في كتاب التمهيد، وعلى رأسها شرحه لأقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه وذكر على كل قول رسمه وما فيه من كلام عند سائر فقهاء الأمصار، وقصد بذلك كما قال الاستيعاب والاستقصاء وتتضح هذه الأشياء بجلاء في المقارنة الجيدة التي سطرها في شكل جداول عبد المعطي أمين قلعجي في مقدمة تحقيقه للكتاب. ومن أراد التفصيل في ذلك فليراجع هذا الموضع من الكتاب.

وهكذا يظهر لنا بجلاء أن الإستذكار لم يكن اختصارا للتمهيد بمعنى الاختصار المتعارف عليه، وإنما كان كتابا موسعا أكثر في شرح الموطأ بمنهج خالف فيه أبو عمر صنيعه في التمهيد، مع اختصار بعض المباحث المفصلة في التمهيد والإحالة عليها حتى يجد الرجل مساحة أوسع للتفصيل فيما لم تتم الإشارة إليه في التمهيد.

منهج ابن عبد البر في كتابه:

لقد تركنا الفرصة للرجل ليتحدث عن منهجه من خلال ما نقلنا من نصوص في فقرة (بين التمهيد والاستذكار) ولتوضيح ذلك بتفصيل فقد حصر المحقق السمات الأساسية لمنهج ابن عبد البر في الاستذكار إذ يقول:

"أما منهجه في تصنيف الاستذكار تفصيليا فيمكن إيجازه كما يلي:

1- يذكر حديث أو أحاديث الباب من موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى ثم يذكر من روى من الصحابة مثله.

2- يفصل إسناد الحديث بذكر عيون كافية، ويحيل على التمهيد لمن أراد البسط .

3- يذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لهذا الحديث.

4- يشرح الحديث من الشواهد العربية.

5- يشرح الحديث وما يستنبط منه من معان ويستفاد منه من أفكار.

6- يذكر اختلاف أصحاب مالك في المسألة المستنبطة من الحديث.

7- ثم يستعرض أقوال بقية فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار في هذه المسألة ثم يقارن، ويناقش أدلة وحجج كل فريق وينبه على الضعيف والشاذ منها ناقدا ومرجحا ومستشهدا بأحاديث أخرى وما عليه العمل.

8- ويخلص من ذلك إلى ترجيح ما يطمئن إليه[1].

اهتمام العلماء به

وقد استأثر هذا المؤلف الموسوعة باهتمام أجيال العلماء بعد ابن عبد البر فقد اختصره كل من أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد القرطبي توفي سنة 620 هـ[2]. وعلي بن إبراهيم بن القفاص الجذامي الغرناطي[3]. وكلاهما سمى كتابه "اختصار الاستذكار" كما جمع بينه وبين غيره من شروح الموطأ جماعة من العلماء منهم هشام بن أحمد بن العواد القرطبي المتوفى سنة509 هـ الذي بدأ الجمع بين التمهيد والإستذكار، قال القاضي عياض في الغنية " وشرع في جمع كتابي أبي عمر بن عبد البر على الموطأ التمهيد والإستذكار، وتم له من ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه المنية رحمه الله"[4].

كما جمع بينه وبين كتاب المنتقى للباجي من علماء القرن السادس، محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي توفي 586 هـ في كتاب سماه "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار"[5]

ويظهر أن أجزاء من هذا الكتاب قد اعتمدها محقق كتاب الاستذكار في عمله فقد ذكر في المقدمة أن الموجود منها باب ما جاء في الخلع وآخرها باب القضاء فيما يعطى للعمال، وهي نسخة المكتبة الأزهرية (حديث 42) وعدد لوحاتها 284 لوحة وخطها نسخي جيد وكل لوحة بها 29 سطرا وكتبت في القرن السابع والموجود منها المجلد الثالث فقط[6].

كما جمع بين الاستذكار والمنتقى للباجي أبو عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني المتوفى سنة 625 هـ في كتاب سماه "المختار" وقد ذكر محقق الاستذكار

---

(1) مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار : عبد المعطي أمين قلعجي، ج 1 ص 89 - 90.
(2) البرنامج : الرعيني، ص 13.
(3) الإحاطة : ابن الخطيب ج 4 ص 74.
(4) الصلة : ابن بشكوال ،ج 2 ص 654.
(5) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 540.
(6) مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار : عبد المعطي أمين قلعجي ، ج 1 ص 156.

أن الموجود منه الجزء الأخير وأوله "باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها وتنتهي بما جاء في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم" وهي بخط أندلسي تاريخ نسخها 730 هـ كتبها محمد بن قاسم بن عيسى ورقمها بالخزانة العامة بالرباط (40/180) وتتكون من 188 قطعة مقاس(24 / 29 سنتم (وبكل لوحة 29 سطرا.

والنسخة مقابلة وبها بياض وبها بعض الخروم[1].ولم يلتفت إلى وجود قطعة أخرى من الكتاب تحت رقم 171 بخزانة القرويين بفاس والجزء السادس منها به 207 ورقة بخط إفريقي جيد في رق الغزال، ولو اطلع الباحث على هذه النسخة لأفاد منها كثيرا في تحقيق الاستذكار فهي أوسع من النسخة التي ذكر بالخزانة العامة بالرباط[2].وقد بقي كتاب الاستذكار موزعا بين الخزائن مخطوطا ينتظر أولى العزم من العلماء، حتى قيض الله تعالى رجلا اقتطع من عمره أجلا خص به هذه الموسوعة .فجمع شتاتها وقارن بين النسخ الموجودة منها فضبط النص بعناية تامة وتنقل بين التمهيد والاستذكار متبعا إحالات ابن عبد البر، فأغنى الباحث عن الرجوع إلى التمهيد في مواضع الإحالة من الاستذكار، كما خرج الأحاديث وترجم لفقهاء الأمصار وعلماء الأقطار الذين أورد بن عبد البر أقوالهم في كل مسألة، وختم كل ذلك بفهارس للكتاب تسهل سبر أغواره والرجوع إلى مسائله .

وهكذا وضع بين أيدي الباحثين والدارسين ذخيرة تفتح أمامهم أبوابا من البحث في مناهج وأدوات فقه الحديث نسأل الله أن يحقق لمحقق هذا الكتاب قصده وأمله، وأن ينضر الله وجهه كما نضر وجه المشتغلين بالحديث قبله، وأن يجعل هذا العمل سراجا له حين تنقطع بالإنسان كل الأسباب.

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي توفي 474 هـ سنة

لقد مكنت الرحلة الواسعة أبا الوليد الباجي من استيعاب التراث الحديثي بالمشرق الشيء الذي لم يتيسر لابن حزم وابن عبد البر قبله، فإقامته بمكة وخدمته لأبي ذر الهروي، وملازمته لأبي طاهر بن عبد الله الطبري رئيس الشافعية ببغداد، وتنقله إلى الموصل لدراسة

---

[1] مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار : قلعجي ، ج 1 ص 157.
[2] مخطوطات خزانة القرويين : محمد العابد الفاسي، ج 1 ص 177.

الفقه على أبي جعفر السمناني، كل ذلك جعل الرجل بارعا في الحديث والفقه المقارن، بعد رحلة دامت 13 سنة، وإذا أضفنا إلى ذلك مروياته بقرطبة قبل رحلته عرفنا سر براعته في المناظرة والجدل المرتكزين على الدليل والبرهان من الكتاب والسنة، وقدرنا بعد ذلك مؤلفاته حق قدرها في فقه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي كانت مدار الدارسين في حلقات العلم، حيث أسست لبنة أخرى من لبنات مدرسة الفقه الحديث بالغرب الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري، وسنسلط الضوء بحول الله على جهود هذا العلم الفد في فقه الحديث من خلال كتابه "المنتقى" وله من المؤلفات في فقه الحديث:

- الاستيفاء في شرح الموطأ
- المنتقى في شرح الموطأ
- تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب.

1 - كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ

عرف عن الإمام أبي الوليد الباجي، اهتمامه في الشرح والفقه بكتاب الموطأ دون غيره، ولذلك جاءت شروحه واسعة مستفيضة جامعة لخلاف الفقهاء ومناظرات العلماء، وكان نتاج هذا الاهتمام في المرحلة الأولى أن ألف الرجل كتابا كبيرا موسعا في شرح موطأ مالك سماه "الاستيفاء" وهو الذي قال فيه القاضي عياض" وكان ابتدأ كتابا أكبر منه (يعني من المنتقى) بلغ فيه الغاية في هذا المعنى لم يصنع منه غير الطهارة في مجلدات "[1]. وقد ذكر ابن بشكوال في معرض حديثه عن مؤلفات الباجي في الصلة[2]. ولم يذكر أن الكتاب لم يتم كما فعل القاضي عياض، وباستقرائنا للمصادر وجدنا أن بعضها لم يذكره مطلقا باعتباره مشروع كتاب لم يتم، وهكذا لم نجد له ذكرا في فهرست ابن خير رغم أنه ذكر أن الباجي أجازه رواية جميع مؤلفاته ومروياته، وذكر بعض مؤلفاته التي رواها عن شيوخه بسنده المتصل إلى أبي الوليد قراءة وإجازة ومناولة[3] ومنها كتاب المنتقى الذي سيأتي ذكره،

---

[1] ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8 ص 124.
[2] الصلة: ابن بشكوال، ج 2 ص 117.
[3] الفهرست: ابن خير، ص 445.

ولم يذكره الضبي في البغية باسمه[1]. كما لم نجد له أثرا عند المتأخرين كالرسالة المستطرفة للكتاني، وكشف الظنون. ومن المصادر من ذكره كما فعل ابن عطية في فهرسته[2]. وكما فعل الذهبي في التذكرة حيث قال" وقد كان صنف كتابا كبيرا جامعا بلغ فيه الغاية سماه كتاب الاستيفاء"[3]. وهي نفس العبارة التي سبق أن وردت عند ابن بشكوال في الصلة، ولم يشر إلى أنه لم يتم رغم أنه أشار إلى المؤلفات التي لم تتم في معرض سرده لمؤلفات الباجي. وعلى نفس هذا النحو سار ابن فرحون في الديباج إذ قال" ولأبي الوليد تآليف مشهورة منها كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ وهو كتاب حفيل كثير العلم لا يدرك ما فيه إلا من بلغ درجة أبي الوليد في العلم[4].

وعلى كل حال فالمعلومات التي وصلتنا عن هذا الكتاب قليلة لذلك أشارت إليه المصادر المتأخرة على استحياء كما فعل إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[5].

أما عن وصفه وسبب اختصاره فقد أشار إلى ذلك الباجي في مقدمة كتاب المنتقى حيث قال " أما بعد وفقنا الله وإياك لما يرضيه فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب الإستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه لا سيما لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا تبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبلد خاطره ويحيره لكثرة مسائله ومعانيه ويمنع تحفظه وفهمه، إنما هو لمن رسخ في العلم وتحقق بالفهم، ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ، ليكون شرحا له وتنبيها على ما يستخرج من المسائل منه ويشير إلى أن الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرب، ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاقتصار عليه وعونا له إن طمحت همته إليه فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته"[6].

---

(1) بغية الملتمس: الضبي، ج 2 ص 385.
(2) الفهرست: ابن عطية ، ص 445.
(3) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3 ص 1180 .
(4) الديباج : ابن فرحون ، ص 121.
(5) هدية العارفين : إسماعيل باشا البغدادي ، ج 1 ص 397.
(6) مقدمة كتاب المنتقى(مطبوع) . الباجي .

ويظهر من خلال استعراض المعلومات التي وصلتنا عن هذا الكتاب موزعة في ثنايا المصادر ما يلي:

1- أن الكتاب تام كامل خلافا لما ذهب إليه القاضي عياض في ترتيب المدارك " حيث ذكر أن الكتاب لم يتم وأن الباجي اقتصر منه على كتاب الطهارة[1] " والدليل على ذلك أمران: أولاهما أن كل المصادر التي تحدثت عن الكتاب لم تشر إلى هذا، وعلى العكس من ذلك أشارت إلى جلال قدر الكتاب وغزارة معلوماته، وثانيهما أن كتاب المنتقى الذي اشتهر هو انتقاء من كتاب الإستيفاء ولا يمكن أن يكون الإنتقاء إلا من أصل تام وإلا كان مؤلفا مستقلا يعوض سابقه لأسباب بدت للمؤلف بعد بداية اشتغاله به، ولم نجد لهذا أثرا في كلام الباجي في مقدمة المنتقى، والعكس من كل ذلك هو المذكور. إذ نص على أنه جعل الاستيفاء للراسخين في العلم، والإنتقاء لمن قصرت همته عن التفصيل والتفريع . ثم إن الباجي وضع في مقدمة كتاب المنتقى الفروق المنهجية بين كتابيه الاستيفاء والمنتقى، وفصل المقري في الأمر فقال"وله كتاب شرح الموطأ وهو نسختان نسخة سماها الاستيفاء، ثم انتقى منها فوائد سماها المنتقى في سبع مجلدات[2].

ولعل القاضي عياض وصله جزء من الكتاب كما كانت تصل أجزاء الطهارة والصلاة والإيمان وغيرها إلى بعض التلاميذ دون بعض، فيروي التلميذ ما وصله عن شيخه ويكتفي بذلك، ثم إن شهرة كتاب المنتقى حجبت كتاب الاستيفاء حيث قصرت الهمم عن الإشتغال بالمفصل إلى المختصر، فتناقلت خبره الشفاه والأقلام، ولعل هذا هو السر الذي كان وراء حفظ كتاب المنتقى وضياع كتاب الإستيفاء حسب علمي والله أعلم.

2 - المنتقى شرح كتاب الموطأ

مما سبق من الكلام عن كتاب الإستيفاء نقرر أن المنتقى اختصار منه وانتقاء، إذ لم يكن عملا مستقلا عنه ومغايرا له، وأكاد أجزم أن كل المصادر التي ترجمت للباجي لم تغفل ذكر كتاب المنتقى كما فعل بعضها مع كتاب الإستيفاء، وذلك راجع إلى اشتغال الناس به تفقها ومدارسة، ثم اختصارا وجمعا بينه وبين ما يماثله من شروح الموطأ، كما سنرى عند حديثنا عن عناية العلماء به.

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج ص.

(2) نفح الطيب : المقرى ، ج 2، ص 69.

وهكذا وجدنا للكتاب ذكرا عند ابن عطية في فهرسته في معرض ما ذكره من مرويات عن شيخه الشيخ أبي عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأنصاري المالقي[1]. وذكره معاصره القاضي عياض حيث قال " من ذلك (أي من مصنفاته) في الفقه والمعاني كتابه المنتقى في شرح الموطأ عشرين مجلدا لم يؤلف مثله"[2]. كما ذكره ابن خير في الفهرسة[2 مكرر]. وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ إذ قال " وصنف كتاب المنتقى في الفقه وكتاب المعاني في شرح الموطأ جاء في عشرين مجلدا عديم النظير[3] وقال المقري في النفح .. وهو أحسن كتاب ألف في مذهب مالك لأنه شرح فيه أحاديث الموطأ وفرع عليها تفريعا حسنا[4]. قلت : وهما واحد على الغالب والصواب أن تكون العبارة كما يلي"وصنف كتاب المنتقى في الفقه والمعاني في شرح الموطأ " ولعل إضافة كلمة "كتاب" هي من الناسخ يؤيد هذا أن عبارة الفقه والمعاني وردت في مقدمة المنتقى حيث يقول الباجي في الغرض من التأليف" ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما تضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه"[5].

وذكره ابن فرحون في الديباج حيث قال "وكتاب المنتقى في شرح الموطأ وهو اختصار الإستيفاء"[6]. وقد وردت إشارات إلى الكتاب عند الزركلي في الأعلام والبغدادي في هدية العارفين[7].

يستفاد من كل هذا أن ذكره عند المتقدمين والمتأخرين دليل على شهرته واستفاضة الإشتغال به، وقد أحس الإمام الباجي بصعوبة منهج كتاب الإستيفاء، فخشي من هجرانه من طرف من قصرت همته عن طول الدرس والتحصيل. فقرر انتقاء الضروري من معلوماته، مختصرا التفاصيل والجزئيات، يتضح هذا بجلاء في مقدمة الكتاب حين تحدث عن

---

(1) الفهرست : ابن عطية ، ص 132.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 124.
(2 مكرر) الفهرست : ابن خير، ص 86.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3 ص 1180 . وسير أعلام النبلاء ج 18 ص 535 وما بعدها.
(4) نفح الطيب : المقري ، ج 2، ص 69.
(5) مقدمة المنتقى : الباجي.
(6) الديباج المذهب : ابن فرحون، ص 121 .
(7) هدية العارفين : البغدادي، ج 1، ص 397.

سبب تأليفه ومنهجه في الكتاب، حيث يقول "أما بعد وفقنا الله وإياك لما يرضيه فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب الإستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه ويبعد عنهم درسه لا سيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا يتبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبلد خاطره ويحيره ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم وتحقق بالفهم، ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ ليكون شرحا له وتنبيها على ما يستخرج من المسائل فيه ويشير إلى الإستدلال على تلك المسائل التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرب ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الإقتصار عليه وعونا له إن طمحت همته إليه، فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والأدلة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الإستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل ثم اتبعت ذلك ما يليق به من الفروع وأثبته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل، وسدد من الوجوه والدلائل، وبالله التوفيق وبه أستعين وعليه أتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل "[1].

ومن خلال الفقرة الأخيرة تظهر الفروق المنهجية بين المنتقى والإستيفاء، فقد أعرض في المنتقى عن ذكر الأسانيد واستعراض الجزئيات والتفاصيل المتعلقة بالمسألة الواحدة ولم يلزم نفسه ذكر أدلة المخالفين وهذه قضايا يظهر أنها نالت حظها من المؤلف في كتاب الإستيفاء، واستعاض عن ذلك فقط بذكر الحديث أو المسألة من الأصل (أي الموطأ) ثم استنباط الفقه المتعلق بها بما ذهب إليه شيوخ المذهب المتقدمون.

ويبدو أن الرجل حين ألف المنتقى خالف كثيرا من آرائه الإجتهادية السابقة في الإستيفاء وحجته في ذلك أن المجتهد كلما قلب النظر في المسألة إلا وظهرت له فيها وجوه. ولذلك دبج مقدمته بتنبيه جميل قال فيه " وقد قدمت في الكتاب المذكور ما لا أخلي هذا الكتاب من حرف من ذكره، وذلك أن فتوى المفتي في المسائل وكلامه عليها وشرحه لها . إنما

---

[1] مقدمة المنتقى : أبو الوليد الباجي.

هو بحسب ما يوفقه الله تعالى إليه ويعينه عليه وقد يرى الصواب في قول من الأقاويل في وقت ويراه خطأ في وقت آخر، ولذلك يختلف قول العالم الواحد في المسألة الواحدة فلا يعتقد الناظر في كتابي أن ما أوردته من الشرح والتأويل والقياس والتنظير طريقه القطع عندي حتى أعيب من خالفها وأذم من رأى غيره، وإنما هو مبلغ إجتهادي وما أدى إليه نظري، وأما فائدة إثباتي له فتبين منهج النظر والإستدلال و الإرشاد إلى طريق الإختيار والإعتبار، فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر في ذلك ويعمل بحسب ما يؤدي إليه اجتهاده من وفاق ما قلته أو خلافه، ومن لم يكن نال هذه الدرجة فليجعل ما ضمنته كتابي هذا سلما وعونا، والله ولي التوفيق والهادي إلى سبيل الرشاد وهو حسبنا ونعم الوكيل[1].

هذه المقدمة وضح فيها القاضي أبو الوليد منهجه في كتابه ونص على ما يمكن أن يحدث لبسا لدى القارئ، خاصة وأن الرجل كان يستشعر متابعة العلماء لكتابه فيكون بذلك في حاجة إلى التناظر وإظهار الحجة والدليل لما ذهب إليه.

وقد كان هذا المؤلف محط عناية العلماء والطلبة بعد القاضي أبي الوليد اختصارا وجمعا مع غيره من شروح الموطأ وخاصة الإستذكار لابن عبد البر، وقد وقفت من ذلك في بطون المصادر على أن الباجي اختصر كتابه هذا وسماه الإيماء في خمس مجلدات[2]. وأول من جمع بين المنتقى والإستذكار هو علي بن عبد الله اللدائي المالطي القيرواني نزيل المرية توفي سنة 573 هـ [3]. ثم تلاه بعد ذلك محمد ابن سعيد بن زرقون الشريشي الأنصاري توفي سنة 586 هـ . في كتاب سماه الأنوار في الجمع بين المنتقى والإستذكار[4]. وأول الموجود من هذه النسخة باب" ما جاء في الخلع "وآخرها باب"القضاء فيما يعطي العمال". وهي نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية (حديث 42) وعدد لوحاتها 284 لوحة وخطها نسخي جيد وكل لوحة بها 29 سطرا وكتبت في القرن 67 هـ والموجود منها المجلد الثالث فقط[5].

---

(1) مقدمة المنتقى : أبو الوليد الباجي.
(2) ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8، ص 124.
(3) المعجم: أبو علي الصدفي، ص 287.
(4) التكملة: ابن الآبار، ج 2 ص 540.
(5) مقدمة كتاب الإستذكار: عبد المعطي أمين قلعجي، ص 156. ويوجد من الكتاب الجزء الرابع من 188 ورقة مكتوب بقلم أندلسي رفيع بالخزانة العامة بالرباط) انظر مجموعة مختارة لمخطوطات عربية نادرة من مكتبات عامة بالرباط إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ص 20

وذكر عبد العزيز بنعبد الله أن الجزء الرابع منه يوجد بخزانة جامعة القرويين تحت رقم 145[1].

وفي القرن السابع الهجري جمع بينه وبين الاستذكار أيضا أبو عبد الله محمد ابن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني المتوفى سنة 625 هـ[2]. في كتاب سماه "المختار في الجمع بين المنتقى والإستذكار" والموجود منه الجزء الأخير وأوله باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها وتنتهي بما جاء في أسماء النبي ﷺ وهي بخط أندلسي تاريخ نسخها 730هـ وتتكون من 188 قطعة مقاس 29/24 وبكل لوحة 29 سطرا ورقمها بالخزانة العامة بالرباط (40/180) والنسخة مقابلة وبها بعض الخروم[3]. قال اليفرني صاحب الكتاب في معرض ذكر مؤلفاته" وكتاب المختار الجامع بين المنتقى والإستذكار بزيادة من التمهيد وغيره تونق النفوس وتروق الأبصار في نحو العشرين سفرا يشتمل على نحو ثلاثة آلاف ورقة"[4]. وقد ذكر عبد العزيز بنعبد الله أن كتاب المختار في عشرين سفرا وثلاثة آلاف ورقة[5]. وذكر الزركلي في الاعلام أن الجزء الأول والسادس منه يوجدان بجامع القرويين تحت رقم 174 [6].

كل هذا يدل على العناية التامة بهذا المؤلف الجليل، ولعل قيمة كتاب المنتقى للباجي العلمية وأثره الجليل في تدعيم المذهب المالكي في المغرب هي التي جعلت السلطان عبد الحفيظ العلوي يطبعه على نفقته وينشره في الأقطار في طبعته الأولى سنة 1331 هـ في سبعة أجزاء ومادته العلمية حسب علمي لا زالت تنتظر التحقيق والدراسة . إذ لم أقف، عليه محققا حتى الآن فهو جدير بالإهتمام لغزارة مادته العلمية وسأحاول إن شاء الله ممهدا لهذا التحقيق لمن أراد أن يشتغل به أن أرصد في فصل خاص معالم منهجه في فقه سنة رسول الله صلى اله عليه وسلم في الباب الأخير من هذا البحث نسأل الله التوفيق .

---

(1) معجم المحدثين المفسرين: عبد العزيز بن عبد الله، ص 31.
(2) الذيل والتكملة: ابن عبد الملك، ج 1، من السفر 8، ص 317.
(3) مقدمة الإستذكار: عبد المعطي أمين قلعجي، ج 1، ص 157 وقد ذكر نفس النسخة الزركلي في الأعلام حيث قال "منه جزء ضخم قديم في الخزانة العامة بالرباط (أوقاف) ج 8 ص 186 .
(4) الذيل والتكملة: ابن عبد الملك، السفر 8، القسم 1، ص 319.
(5) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى:عبد العزيز بن عبد الله، ص 189 ومعجم المفسرين والمحدثين، ص 33 .
(6) الأعلام: الزركلي، ج 8، ص 186.

3 - كتاب تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب

ألف أبو الوليد كتابه هذا والذي ذكرته جل المصادر المترجمة له، وذلك ردا على مزاعم من بدعه وكفره حين أجاز الكتابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية، وقد نقل القاضي عياض نصوصا في معرض حديثه عن المحنة التي لَحقت أبا الوليد من جراء مذهبه هذا حيث قال:

"ولما ألف أبو الوليد الباجي رسالته المسماة "بتحقيق المذهب في أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب"، وكان أصل ذلك أنه قرئ عليه بدانية في كتاب البخاري حديث المقاضاة. فمر في حديث إسرائيل، فتكلم أبو الوليد على الحديث ومن قال بظاهر هذا اللفظ فأنكره عليه ابن الصائغ وكفره بإجازة الكتابة على النبي الأمي، وأن هذا تكذيب للقرآن، وأغلى مع جمل من أشياعه في الإنكار والشناعة عليه، وقبحوا عند العامة ما أتى به، وأكثر المقالة فيه من لم يفهم غرضه حتى أطلق عليه اللعنة غلاتهم، وضمنوا البراءة منه أشعارهم، حتى قام بذلك بعض خطبائهم في الجمع وفي ذلك يقول عبد الله بن هند الشاعر:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة ✿ وقال إن رسول الله قد كتبا.

قال القاضي عياض " أخبرني الثقة أنه سمع خطيب دانية ضمنها خطبته يوم الجمعة فأنشدها على رؤوس الناس، فأخذ أبو الوليد رحمه الله فألف هذا الكتاب (أي تحقيق المذهب) بين فيه وجوه المسألة لمن لا يفهمها وانها لا تقدح في المعجزة كما لم تقدح القراءة في ذلك بعد أن لم يكن قارئا ، بل في هذا معجزة أخرى وأطال في ذلك الكلام، وذكر من قال بهذا القول من العلماء، وكان المقرئ أبو محمد بن سهل من أشد الناس عليه في ذلك، ولم ينكر عليه أولوا التحقيق في العلم والمعرفة بأسراره وحقائقه شيئا من قوله، وكتب بالمسألة إلى شيوخ صقلية وغيرها فأنكروا إنكارهم عليه، وأثنوا عليه وسوغوا تأويله منهم ابن الخراز"[1].

وقد علمت أن هذا الكتاب حقق من طرف أحمد لبزار بدار الحديث الحسنية ويوجد مرقونا هناك، وعلمت بعد ذلك أن الكتاب طبع بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 123 وما بعدها.

عام 1403 هـ بتحقيق أبي عبد الرحمان بن عقيل الظاهري في مجلد بلغت صفحاته 380 صفحة ضم دراسة موسوعة عن القضية وما ورد فيها وذلك اعتمادا على نسخة وحيدة قديمة بتركيا وسبعة أجوبة تتعلق بالقضية أولها لابن المفوز[1]. وآخرها لعبد الله بن حسن البصري وهذه الأجوبة بين مؤيد ومفند.

وعلى كل حال فالكتاب أبعد من أن يكون فقط جوابا على مسألة أو مناظرة في قضية. وإنما النظر فيه وفي زمن تأليفه يكشف للباحثين مرحلة مهمة من مراحل مدرسة فقه الحديث. حيث اختلف المحدثون والفقهاء في مناهج وأدوات فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها وهذه القضية وقفنا عندها في حديثنا عن تاريخ المدرسة.

محمد بن علي بن قرديال الطليطلي توفي سنة 480 هجرية

شرح البخاري

من أقدم شروح البخاري، وهو من تأليف رجل شهر بالمناظرة عليه في الفقه، فلا إخال الكتاب إلا عني بفقه الأحكام وسط جو المناظرة الذي ساد منتصف القرن الخامس الهجري بين الباجي وابن حزم وأشياعهما، ولكني لم أجد لهذا المؤلف أثرا في جميع المصادر التي وقفت عليها في هذا البحث سواء المتقدمة منها أو المتأخرة، مستثنيا من ذلك إشارة بسيطة في كتاب الصلة لابن بشكوال حيث قال في ترجمة قصيرة للرجل " محمد بن علي بن إبراهيم الأموي يعرف بابن قرديال من أهل طليطلة يكنى أبا عبد الله سمع من جماعة من رجال بلده وكان يناظرعليه في الفقه وله تأليف في شرح كتاب البخاري وتوفي سنة 479 هـ وقيل سنة480 هـ[2].

محمد بن خلف بن المرابط المري توفي سنة 485 هجرية

مختصر شرح البخاري للمهلب بن أبي صفرة

لم يعرف عن ابن المرابط عنايته بكتاب آخر عنايته بصحيح البخاري، وكان سبب ذلك مصاحبته للمهلب بن أبي صفرة المحدث المتبحر الذي ذاع صيت شرحه لصحيح البخاري، وقد تحدثنا عنه بما تيسر لنا من المعلومات في حينه.

---

(1) في كتاب سماه التحذير من نسبة الكتابة إلى النبي يوم الحديبية يوجد مخطوطا بالخزانة الصبيحية بسلا تحت رقم 5/115 انظر فهرست الخزانة الصبيحية لمحمد حجي ص 84.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 555.

قال القاضي عياض، "كان من أهل الفقه والفضل والتفنن سمع أبا القاسم المهلب وأجازه أبو عمر الطلمنكي وألف في شرح البخاري كتابا كبيرا حسنا"[1]. قال ابن بشكوال بعد أن ذكر الكتاب" سمع منه وكان من أهل العلم والرواية والفهم والتفنن في العلوم"[2].

وقد تنقلت شهرة هذا المؤلف في بطون المصادر التي وصلتنا فأصبح خبره متواترا، وهكذا ذكره ابن فرحون في الديباج وقال " له في شرح البخاري كتاب كبير حسن "[3].

وذكرته المصادر الحديثة كصاحب كشف الظنون[4] والزركلي في الأعلام[5]. وعبد العزيز بنعبد الله في المعلمة[6]. وقد ذكره ضمن مؤلفات المغاربة في الحديث محمد بن عبد الله التليدي[7]. إلا أنه جعل للرجل كتابين أولها ما شرح البخاري وقد ذكره في الصفحة 173، وثانيهما" مختصر شرح البخاري للمهلب" في الصفحة 247 وتساءل هل الكتابان واحد أم هما مختلفان، والراجح فيما وقفت عليه والله أعلم أنهما واحد، والحجة في ذلك أن المصادر المتقدمة لم تذكر لابن المرابط كتابين في شرح البخاري، وحتى كشف الظنون الذي اعتمد عليه التليدي لم يذكر للرجل كتابين إنما ذكر كتابا واحدا هو" اختصار شرح البخاري للمهلب"، وقال زاد عليه فوائد.

وهي زيادة تفسير لما وجد في كتب التراجم التي ذكرت شرح البخاري لابن المرابط. ولا أدري مصدر صاحب كشف الظنون فيها، ثم إن الرجل كما أسلفنا صحب أبا القاسم المهلب بن أبي صفرة وأخذ عنه شرحه للبخاري فيرجح أن يكون عمله فيه هو الإختصار. وإلى هذا الرأي ذهب يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب حيث قال "شرح البخاري لأبي عبد الله محمد بن خلف بن المرابط المري المتوفى سنة 480 هـ . ونقل عن ابن فرحون في الديباج كلاما عن الكتاب وجدت بعضه في ما أشرت إليه

---

(1) ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8 ص 184.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2 ص 557.
(3) الديباج: ابن فرحون، ج 2 ص 240.
(4) كشف الظنون: البغدادي، ج 1 ص 545.
(5) الأعلام: الزركلي، ج 6 ص 115.
(6) المعلمة: عبد العزيز بن عبد الله، ص 148.
(7) تراث المغاربة في الحديث: محمد عبد الله التليدي، ص 173 و 2.

بالسطر والصفحة ولم أجد الباقي وهو قوله " اختصر فيه شرح المهلب ابن أبـي صـفرة وأضاف إليه إضافات وزاد عليه فوائد وممن نقل عنه ابن رشيد السبتي". ولعل هذا الكلام هو من استنتاج المؤلف من المصادر التي وقف عليها وليس من كلام صاحب الديباج وقد أشـار في ذلك إلى مقدمة اللامع ص 133 وإرشاد الساري 1/ 35 ومعـجم المـؤلفين 9/ 284[1].

وعليه يكون الأصوب والله أعلم حتى لا يقـع الإلتبـاس أن يكـون اسـم الكتـاب" اختصار شرح البخاري للمهلب بن أبي صفرة. تصنيف محمد بن خلف بن المرابط المري سنة 485 هـ والله أعلم. ولم تذكر المصادر وجوده مخطوطا أو مطبوعا فيما أعلـم لحـد الساعة.

أبو الأصبغ عيسى بن سهل توفي سنة 486 هجرية

شرح البخاري

عرف عن أبي الأصبغ عيسى بن سهل اهتمامه بالفتوى والمسائل حيث كان كما قال ابن بشكوال "من جلة الفقهاء وكبار العلماء حافظا للرأي والمسائل عارفا بالنوازل بصيرا بالأحكام حيث جمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول عليه الحكام سماه بنوازل الأحكام[1 مكرر].

ولم أجد في المصادر المتقدمة ذكرا لمؤلف له في شـرح صـحيح البخـاري، فلـم يـذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك[2]. ولا ابن خـير في الفهرسـة[3] ولا ابـن بشـكوال في الصلة[4] ولا ابن فرحون في الديباج[5]. ورغم أن كل هؤلاء ترجموا له تراجم ضافية.

إلا أن المصادر المتأخرة ذكرت لأبي الأصبغ شرحا للبخاري فقد ذكر ذلك إسماعيل باشا البغدادي حيث قال في معرض حديثه عن شروح البخاري "ومنها شرح أبي الأصبغ عيسى

---

(1) يوسف الكتاني، ص 570.
(1 مكرر) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 438 . بلغني أنه عمل على تحقيقه وتهييئه للطبع الدكتور صبوح النجار.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 182.
(3) الفهرست : ابن خير، لم يذكر إلا فهرسته في ص 512.
(4) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 438.
(5) الديباج : ابن فرحون ، ج 2، ص 70.

بن سهل بن عبد الله الأسدي "[1]. وعنه نقل يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب حيث قال "شرح البخاري لأبي

الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي المتوفى سنة **486** هـ[2]. وعن كشف الظنون نقل محمد عبد الله التليلي في تراث المغاربة في الحديث وعلومه[3]. وضمان شعيب في التأليف في علوم الحديث عند المغاربة[4].

وتوجد في الأعلام للزركلي إشارة خفيفة في الهامش وليس في متن الترجمة إلى نسبة شرح لصحيح البخاري لأبي الأصبغ، وكأني بالرجل غير متيقن من صحة ذلك إلا على سبيل الظن [5].

وعلى كل حال فالمصادر المتأخرة لم تستطع أن تأتي بدليل مقنع على ما ذهبت إليه من كتب التراجم الأصلية ولذلك نتحفظ كثيرا على قول من يقول أن لأبي الأصبغ كتابا في شرح البخاري ويبقى البحث مفتوحا في هذه المسألة والله أعلم .

أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحميدي توفي سنة 488 هجرية

تفسير غريب ما في الصحيحين

كان الإمام الحميدي ورعا ثقة، إماما في الحديث وعلله وروايته متحققا في علم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب والسنة. وقد خلف آثارا حسانا في هذا المجال أشهرها الجمع بين الصحيحين، والذي صدر عن دار عالم الكتب بالرياض بتحقيق علي حسين البواب سنة **1995** . بالإضافة إلى كتاب التذكرة الذي طبع مرتين بتحقيق أبي عبد الرحمان بن عقيل الظاهري الأولى من دار العلوم بالرياض مستقلة والثانية ضمن كتاب الذخيرة من المصنفات الصغيرة من مطابع الفرزدق بالرياض سنة **1403**هـ .

---

[1] كشف الظنون : البغدادي، ج 1، ص 546.
[2] مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 571.
[3] تراث المغاربة في الحديث وعلومه : محمد عبد الله التليدي ، ص 173.
[4] التأليف في علوم الحديث عند المغاربة : ضمان شعيب، ج 2 ص 392 . نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.
[5] الأعلام : الزركلي، ج 5 ص 103.

وعناية الرجل بالصحيحين واشتغاله بهما كما اشتهر في تراجمه واستفاض جعله يؤلف في غريبهما مؤلفا في هذا الباب ذكرت المصادر المتأخرة أنه يوجد مخطوطا دون ذكر مكانه ولا أية معلومات عنه، وهكذا ذكر إبراهيم الأبياري في مقدمة تحقيقه لجذوة المقتبس أن من مؤلفات الحميدي تفسير غريب ما في الصحيحين[1]. ومثله فعل الزركلي في الأعلام[2].

وعبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى[3]. إلا أني وجدت أن بروكلمان ذكر وجود نسخة منه في المكتبة التيمورية تحت رقم (80 لغة)[4] والغريب حقا أني لم أعثر لهذا المؤلف على أثر في المصادر المتقدمة فلم يذكره صاحب الصلة[5]. ولا الضبي في البغية، رغم أنه ذكر هناك أنه اطلع على بعض تآليفه[6]. ورغم أنه خص الحميدي بترجمة واسعة، ولا الذهبي في التذكرة رغم أنه جمع معلومات من مصادر متقدمة عنه فجاءت ترجمته موعبة ضافية[7]. ولعل شهرة الجمع بين الصحيحين صرفت الأنظار عن ذكر كتاب غريب ما فيهما، إلا أن ذلك لم يثن الباحثين والدارسين من المشتغلين بعلوم الحديث عن تتبع أخبار هذا الكتاب النفيس، وهكذا وجد طريقه إلى النور على يد الباحثة زبيلة محمد سعيد عبد العزيز فقدمته محققا إلى قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة مدريد لنيل دكتوراه الدولة، وذلك بالإعتماد على النسخة الوحيدة التي ذكرها بروكلمان بدار الكتب المصرية تحت رقم (80 لغة تيمور) فعملت على ضبط ألفاظها وخرجت نصوصها من القرآن والسنة والشعر والأمثال وأقوال العرب، ثم وضعت للكتاب فهارس تسهل الرجوع إلى اللفظة وشرحها بأيسر جهد شملت الآيات والأحاديث والشعر والأمثال والألفاظ والمسانيد والأعلام والقبائل والأماكن والبلدان والكتب . وهكذا قيض الله لهذه الذخيرة من أحياها فأفاد منها العلماء والباحثون وهي مطبوعة وصادرة عن مكتبة السنة بالقاهرة في طبعتها الأولى سنة 1995 هـ .1415هـ

---

(1) مقدمة تحقيق جذوة المقتبس للحميدي : إبراهيم الأبياري، ص 14 .
(2) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 327.
(3) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 192.
(4) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج 3، ص 167.
(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 560.
(6) البغية : الضبي، ج 1، ص 161.
(7) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1218 وما بعدها.

ويستفاد من مقدمة المؤلف الحميدي رحمه الله أنه ألف كتابه هذا بعد الفراغ من كتابه الجمع بين الصحيحين حيث قال " فإنا لما فرغنا بعون الله وتأييده إيانا من كتابنا في الجمع بين الصحيحين الذي اقتصرنا فيه على متون الأخبار بالحفظ والتذكار، أردنا أن نفسره بشرح الغريب الواقع في أثناء الآثار، فلا يتوقف المستفيد له من مطالعته، ولا ينقطع بالتفتيش لما أشكل عليه من دراسته، ورأينا أن ذلك أولى بما أعناه به وهديناه إليه .

منهجه في الكتاب

وفي المقدمة نفسها وجريا على عادة المؤلفين رسم الحميدي الخطوط العريضة لمنهجه في الكتاب في عبارات مقتضبة جامعة حيث قال : "وقد ذكرنا ما في كل مسند من الغريب أولا فأول على ذلك الترتيب ليكون متى أشكل عليه شيء منه قصد إليه فوجده في غريب ذلك المسند مفسرا على حسب ما وجدناه بعد البحث عنه في مظانه والإجتهاد فيه وبالله التوفيق .

وهكذا رتبت الألفاظ في الكتاب ترتيبا يراعي مكان الحديث في المسند، حتى يسهل على قارئه العثور على شرح غريبه بسهولة في كتاب شرح غريب الصحيحين أولا فأول" .

والمتصفح للكتاب يجد أن الرجل اعتمد في شرح الغريب على الكتاب والسنة والسيرة وأقوال العرب والأمثال والحكم وكل وسيلة من شأنها أن تذلل صعاب اللفظة وتيسر فهمها ومن أمثلة ذلك :

فمن القرآن : قوله في شرح : (اليوم يوم الرضع) : أي يوم هلاك اللئام الذين يرضعون الإبل ولا يحلبونها خوفا من أن يسمع حلبها من يستميحهم، ويكون كناية عن الشدة كقوله تعالى "يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت"[1].

(التنازع) في القول : الاختلاف والمجادلة المؤدية إلى التخليط قال تعالى "يتنازعون بينهم أمرهم" وهو في الفعل المعاطاة والمناولة قال تعالى "ويتنازعون فيها كأسا"[2].

---

(1) غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص : 145 .والآية من سورة الحج، رقم 2.

(2) نفسه : ص 147 .والآية من سورة الكهف رقم 21.

ومن السيرة

"لا حلف في الإسلام" أي لا عقد ولا عهد على خلاف أمر الإسلام، وكانوا يتحالفون ويتعاقدون في الجاهلية على مغالبة بعضهم بعضا وفي كل ما يعن لهم، فهدم الإسلام ذلك، وإنما المحالفة والمعاقدة في الإسلام على إمضاء أمر الله واتباع أحكام الدين والأحكام على نصر من دعا إليها والمحالفة التي حالف النبي بين قريش والأنصار في دار أنس هي المؤاخاة والائتلاف على الإسلام والثبات عليه"[1].

ومن الحديث

الخبث "الكبر، والخبائث الشياطين قاله ابن الانباري... وفي بعض الأحاديث: "أعوذ بك من الخبيث المخبث"[2].

ومن أقوال العرب

(شعائر الحج) آثاره وعلاماته، قال الزجاج: الشعائر كل ما كان من توقف ومسعى وقال الأزهري، الشعائر المعالم التي ندب الله إليها وأمرنا بالقيام بها، وهي أمور الحج ومتعبداته الواحدة شعيرة وكل هذه العبارات متفقة المعنى[3].

وهكذا فالكتاب جمع مادة علمية غزيرة جديرة بالتتبع والاهتمام والدراسة، وخاصة ما تعلق منها بضبط وتخريج الأحاديث ونصوص السيرة تخريجا علميا دقيقا لكون محققة الكتاب رجعت على غير عادة الباحثين في النصوص الشرعية إلى تخريج نصوص الحديث باعتماد المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ل "فنسنك" في حين كان على المشتغل بكتاب في الحديث أن يرجع إلى مصادر النصوص الأصلية للسنة والسيرة النبوية، كما يحتاج الكتاب إلى ضبط النقول من مصادرها كالنصوص المنقولة عن ابن قتيبة في شرح الغريب، وابن الأنباري، والبخاري ومسلم وأبي داود والشافعي والطحاوي، وأبي عبيد القاسم بن سلام وغيرهم. ممن نقل الحميدي أقوالهم في الكتاب واكتفت محققة الكتاب بالترجمة المقتضبة لهم في نهايته.

---

(1) نفسه : ص 256.

(2) نفسه : ص 257. والحديث رواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها.

(3) غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص : 256.

وجوانب أخرى قد تظهر للفاحص المدقق في الكتاب وتلقي الضوء على ما بقي غامضا في الشخصية العلمية للإمام الحافظ أبي عبد الله الحميدي عليه رحمة الله.

محمد بن فرج بن الطلاع القرطبي توفي سنة 497 هـ

أقضية الرسول

عرف كتاب ابن الطلاع في المصادر التي وقفت عليها باسم "أحكام الرسول"فقد ذكر ذلك ابن خير في الفهرست حيث قال: "كتاب أحكام الرسولﷺتأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن الفرج رحمه الله حدثني به الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي بن مخلد[1]. وبهذا الإسم ورد عند القاضي عياض في ترتيب المدارك[2] وابن بشكوال في الصلة[3] وابن فرحون في الديباج[4] وقد وقفت عليه مطبوعا بهذا الإسم بدون تحقيق من طرف الناشر "كنوز للإنتاج الإعلامي المصرية" سنة **1988**م **1408**هـ.

والصواب والله أعلم أن اسم الكتاب هو "أقضية الرسول" كما وردت عند ابن عطية في فهرسته[5]ولا مجال للاختلاف والاضطراب في تسميته والحسم في ذلك قول ابن الطلاع نفسه في مقدمة كتابه الذي وصلنا ولله الحمد:"هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى ما انتهى إلي من أقضية الرسول التي قضى بها أو أمر بالقضاء بها"[6].

وقد كان ميل ابن الطلاع إلى تأصيل الأحكام الشرعية وربط الفقه بالحديث هو الحافز الكبير إلى تأليف هذا الكتاب، وقد وضح منهجه هذا حين قال "إذ لا يحل لمن تقلد الحكم من الناس أن يحكم إلا بما أمر الله عز وجل في كتابه أو ثبت عن رسول الله ﷺ أنه حكم به. أو مما أجمع العلماء عليه أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة، واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقه مع عقل وورع"[7].

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص : 246.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص : 180-181.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج : 2، ص 546.
(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 242.
(5) الفهرست : ابن عطية، ص : 91.
(6) مقدمة الكتاب : ابن الطلاع.
(7) مقدمة الكتاب : ابن الطلاع.

ولعل هذا التوجه إلى التأصيل الشرعي، هو الذي جعل المرابطين وهم الذين عرفوا بإحياء فقه الفروع يسقطونه عن الفتيا بعد أن كان قوله نافذا قبلهم، حيث وصفته المصادر بأنه كان قوالا للحق شديدا على أهل البدع غير هيوب للأمراء[1].

وقد استوحى ابن الطلاع وهو المحدث البارع منهجه في ترتيب كتابه من حديث رسول الله ﷺ فبدأ بأقضية الدماء لما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم وغيره "إن أول ما يقضي الله تبارك وتعالى بين الناس يوم القيامة في الدماء، وأول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فمن وجدت له صلاة نظر في سائر عمله ومن لم يوجد له صلاة لم ينظر في شيء من عمله، وليس بعد الشرك بالله عز وجل أعظم من قتل النفس"[2]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال:"زوال الدنيا بجميع ما فيها أهون على الله من قتل أمرئ مسلم"[3] رواه ابن الأحمر في مسنده وفي البخاري قال رسول الله ﷺ " لا يزال المومن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما"[4] ..."[5].

وهكذا قسم كتابه إلى أبواب ذكر فيها أقضية الرسول ﷺ في القتل، والرجم، والجهاد والزواج، والطلاق، والبيوع، والحقوق، والوصايا، والمشتبهات، والأمانات، والمواريث.

ومنهجه أن يذكر في الباب الذي يصدره بترجمة، ما ورد فيه من أحاديث ثم يقول: وفي هذا الحديث من الفقه كذا، وأن يذكر أقوال العلماء في الباب إجماعا أو اختلافا ويقارن بين النصوص الواردة في الموضوع الواحد فيرجح ما يرجح ويجمع بينها إن كانت تقبل ذلك، ويخلص إلى ما حكم به النبي ﷺ باعتماد ما صح من الروايات، ولا يبدو من كلامه تعصب لمذهب، رغم أنه كان من الشيوخ الأكابر الحفاظ لفقه مالك، وبهذا جاء الكتاب بمادة علمية غزيرة تكشف طول باع الرجل في فقه الحديث، وقد ذكر المؤلف رحمه الله في آخر الكتاب أن كتابه هذا جاء مستدركا على كتاب في نفس الموضوع ألفه أبو بكر بن أبي شيبة فلم يتضمن إلا أحكاما قليلة فجاء صغيرا.

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج : 8، ص : 181.
(2) رواه البخاري في كتاب الديات.
(3) رواه النسائي في كتاب تحريم الدم.
(4) رواه البخاري في كتاب الديات.
(5) مقدمة الكتاب : ابن الطلاع.

ولعل قيمة الكتاب هي التي جعلت الإشتغال به يأخذ بلب الباحثين. فطبع طبعات عديدة أولاها قدمت أطروحة دكتوراه في الحديث بجامعة الأزهر أعدها الشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي وطبع مرتين أولاها سنة **1398** هـ بدار الكتاب المصري بالقاهرة وثانيتها من دار الكتاب اللبناني سنة **1402** هـ، ثم طبع في نصه الأصلي من طرف دار الوعي بحلب سنة **1402** هـ وبعد ذلك صدر مصححا بتعليق محمد عبد الشكور عن دار البخاري مصورا من طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، وقد سبق أن ذكرنا أنه صدر سنة **1408**هـ عن الناشر المصري كنور للإنتاج الإعلامي.

نفع الله المؤلف به وأبلغه به وبغيره من مؤلفاته[1] قصده ومراده.

أبو علي الحسين بن محمد الغساني توفي سنة 498 هجرية

جزء فيه فوائد في مسائل الحديث في قوله عليه السلام " لا تزال طائفة من أمتي"

اشتغل أبو علي حياته بالحديث والإسناد، واستفرغ جهده في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل الوارد في الصحيحين، وقد تحدثت المصادر المتأخرة عن المخطوطة الموجودة منه بخزانة الجامع الكبير بمكناس، إلى أن صدرت بحمد الله محققة في مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية بتحقيق الدكتور محمد أبو الفضل.وقد بحثت في بطون المصادر عن ميراث لهذا العلم الشامخ في فقه الحديث وشرحه. وفي اعتقادي أن الرجل الموصوف بسعة الرواية وتصحيح كتب السنة وحفظها لن يستنكف عن الاشتغال بالفقه والأحكام، ولكني لم أعثر على بغيتي، فعلمت أن الرجل أفنى عمره في دراسة الأسانيد وضبط النسخ، وهو عمل غزير وجليل، إلى أن وقفت على إشارة يتيمة عند ابن خير في الفهرست إذ يقول "جزء فيه فوائد في مسائل من الحديث في قوله عليه السلام" لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم حتى تقوم الساعة"، جمع الشيخ أبي علي الغساني رحمه الله حدثني به الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر رحمه الله قراءة مني عليه وكتبته من كتابه، قال قرأته على أبي علي الغساني جامعه رحمه الله[2].

---

[1] قلت يوجد من ثرات ابن الطلاع كتاب فرائض الإسلام ويعرف في بعض المصادر بكتاب العبادات وهو مخطوط نقله الفقيه محمد أبو خبزة التطواني حفظه الله من أصله ومكنني من مصورة منه عمل ذ. حسن أزكيت على تحقيقها تحت إشرافي بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان وقد وضعنا خلال هذه الأيام اللمسات الأخيرة عليها تامة التحقيق والفهرسة نسأل الله تعالى أن ييسر لنا سبل طبعها وإخراجها.

[2] الفهرست : ابن خير، ص : 198

وقد عثرت في سياق اشتغالي بالمؤلفات، على أجزاء في فقه الحديث تخص أحاديث يعنيها على شاكلة ما فعل الغساني، ومن أمثلة ذلك صنيع القاضي عياض في كتاب "بغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد" وصنيع ابن يربوع الإشبيلي قبله توفي 522 هجرية في "جزء الوجوه المحصورة في حديث بريرة وغيرهما مما فصلنا فيه الذكر في بابه في معرض ذكر هذه المؤلفات وفي تاريخ مدرسة فقه الحديث عند رصد السمات والخصائص.

محمد بن سليمان بن خليفة الإشبيلي توفي 500 هجرية

المحلى في شرح الموطأ

هذا الرجل الذي ختم به القرن الخامس الهجري، إذ توفي على رأس الخمسمائة وجدت له ترجمة قصيرة في ترتيب المدارك، وعنه نقل بالحرف ابن فرحون في الديباج، ألف كتابا في شرح الموطأ لم يستحسن الناس صنيعه فيه، ولم تذكر المصادر أسباب ذلك، قال القاضي عياض "ألف كتابا في شرح الموطأ سماه كتاب المحلى عرضه على الفقيه أبي المطرف الشعبي، فأمر أن يجعل على الحاء نقطة من فوق ولم ينفق هذا الكتاب عند الناس وما وقع منهم باستحسان[1] ولا أدري هل كان إسقاطه عن الشورى كما تذكر مصادر ترجمته سببا في هذا العزوف عن كتابه، والناظر في اسم الكتاب يستحضر المحلى لابن حزم ومحنته بعدما يقرب من نصف قرن من وفاته، وقد يكون هذا العزوف بسبب خط المرابطين في العودة إلى فقه الفروع حتى (نسي) النظر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله كما زعم المراكشي في المعجب[2] والله أعلم.

عبد الله بن يحيى التجيبي الإقليشي توفي 502 هجرية

شرح الشهاب للقضاعي

وكتاب الشهاب هذا جملة أحاديث في الأخبار والحكم والأمثال والآداب جمعها أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي تـ 454 هـ وهو مطبوع ببغداد مطبعة الشابندر سنة 1327 هـ[3] اعتنى الأقليشي بشرحه، وهو الذي قال فيه ابن بشكوال "وكان من أهل المعرفة والنبل والذكاء وله كتاب حسن في شرح الشهاب يدل على احتفاله في معرفته[4].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج : 8، ص : 187.

(2) وانظر الديباج : لابن فرحون، ج: 2، ص : 243.

(3) دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيى الدين عطية، ج : 1، ص : 447.

(4) ابن بشكوال : الصلة، ج : 1، ص : 291- وابن الزبير في صلة الصلة القسم : 3، ص : 92.

قلت ولم أقف على معلومات عن هذا المؤلف فيما توفر لدي من مصادر. وعلى كل حال فعناية الأقليشي بالشهاب كانت حلقة من سلسلة اهتمام علماء الأندلس بهذا المؤلف المشرقي، فقد شغل مجالس العلم بالأندلس. خص ابن خير لبيانها أربع صفحات من كتابه الفهرست، من قرأها يكشف الصيت الذائع لهذا المؤلف، ولعل هذا الاهتمام هو الذي حفز الإقليشي لشرحه حتى يسهل تناوله ولربما كان ذلك في مجالس علمه. ويظهر أن ابن خير لم يقف على هذا الشرح ولا عرفه، رغم أنه روى كتاب الشهاب ودرسه بمختلف صور التحمل قراءة وإجازة ومناولة وإذنا عن اثني عشرا شيخا بأسانيد مختلفة أحصيتها في فهرسته[1].

هشام بن العواد القرطبي توفي 509 هجرية

الجمع بين التمهيد والاستذكار

كان ابن العواد مقصد الناس في التفقه والمدارسة، فنفع الله به كل من أخذ عنه، ويظهر من خلال استقراء ما سبق من المؤلفات في فقه الحديث في هذا الفصل أنه أول من اشتغل بالجمع بين كتابي ابن عبد البر "التمهيد والاستذكار" غير أنه لم يكتب له إتمام مشروعه أثابه الله عليه، قال القاضي عياض «وشرع في جمع كتابي أبي عمرو بن عبد البر على الموطأ. التمهيد والاستذكار. وتم له على ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه رحمه الله»[2].

ولم نعثر على ذكر هذه القطعة من هذا المؤلف الذي لم يكتب له التمام في هذا الوقت المتقدم فيما وقفنا عليه من المصادر المترجمة لابن العواد، ولعل جلوس القاضي عياض في مجالس علمه كما ورد تفصيل ذلك في الغنية جعله يقف عليها ويذكرها دون غيره.

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الجد تـ 520 هـ

تهذيب معاني الآثار للطحاوي

عرف عن أبي الوليد اهتمامه بالدراية أكثر من الرواية، وقد ذكرت أغلب المصادر المترجمة له مؤلفاته الجليلة، كالبيان والتحصيل، والمقدمات الممهدات، وتحدث عنها باعتبارها

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص : 180 إلى 185.

(2) الغنية : القاضي عياض، ص 217. وانظر ترجمة بن العواد في الصلة، ج 2، ص : 654. وترتيب المدارك، ج 8، ص 195 (مختصرة جدا).

كتب فقه على مذهب مالك ذاعت شهرتها واستفاضت، واكتفت المصادر بالإشارة الخفيفة إلى أن للرجل كتابا في تهذيب معاني الآثار للطحاوي دون أن تحدد صنيع ابن رشد في ذلك.

ومعلوم أن أبا جعفر أحمد بن محمد الطحاوي تـ سنة **321** ألـف كتابـا سماه معـاني الآثار"وهو كتاب جليل مرتب على الكتب والأبواب ذكر فيه الآثار المأثورة عـن رسـول اللهﷺ في الأحكام التي يتوهم أن بعضها ينقض بعضا وبين ناسخها من منسوخها ومقيدها من مطلقها وما يجب به العمل وما لا يجب" وقد طبع الكتاب بعناية وتصحيح حميد الدين الفيض آبادي سنة **1375** وصدر بتحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق بالقاهرة **1379** وبيروت **1407**[1].

وقد اعتنى البدر العيني بشرحه ودراسة رجاله وسمى شرحه "مباني الأخبار في شـرح معاني الآثار"وهو مطبوع كذلك سنة**1349**هـ[2].

واعتنى أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد بلختصاره وتهذيبه في كتاب سماه "تهذيب معاني الآثار للطحاوي" وقد ذكره ابن بشكوال في الصلة[3]والقاضي عياض في الغنية[4]وابن القاضي في جذوة الاقتباس[5] وأشار الزركلي في الأعلام إلى وجوده مخطوطا دون أن يذكر مكانه، ولم أجد له ذكرا عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربـي لا في كتـب الحديث ولا في كتب الفقه على مذهب مالك. ولا أثرا في فهارس المخطوطات التي وقفت عليها وهي كثيرة.

عبد الله بن محمد السيد البطليوسي توفي 521 هجرية

المقتبس في شرح الموطأ

كان البطليوسي حسن التعليم جيد التلقين كما شهد له بذلك معاصروه من المترجمين. ولذلك كانت مؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم يطبعها الاشتغال بـالتعليم كشـرح أدب الكتاب والتنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأئمة، ولعل مجالس علمه شهدت شرحا

---

[1] دليل مؤلفات الحديث المطبوعة : محيي الدين عطية وغيره، ج 2، ص 563.

[2] دليل مؤلفات الحديث المطبوعة : محيي الدين عطية وغيره، ج1، ص 187.

[3] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 576.

[4] الغنية : القاضي عياض، ص 54.

[5] جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 255.

لموطأ مالك تحلق الناس حوله لسماعه لحسن تعليمه وجودة تلقينه، وقد ذكر هذا الكتاب جل من ترجم للبطليوسي فقد ذكره ابن بشكوال في الصلة[1] والقاضي عياض في ترتيب المدارك وهو الذي ذكره باسم "المقتبس" حيث يقول في معرض حديثه عن شروح الموطأ "ولأبي محمد بن السيد البطليوسي النحوي كتاب في شرحه أيضا كبير سماه المقتبس"[2].

وبتتبعي للمصادر وجدت أثره عند المتأخرين فقد ذكره الزركلي في الأعلام[3]، كما ذكره عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة[4]وذكره أستاذنا عمر الجيدي رحمه الله[5] ناقلا عن ترتيب المدارك وكل هؤلاء لم يشيروا إليه مخطوطا أو مطبوعا، وقد ذكرت نشرة أخبار التراث في العدد 30 ص:5 وجود نسخة مصورة منه بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم (314 معهد) عن نسخة موجودة بالخزانة الوطنية بتونس تحت عنوان"شرح مشكلات الموطأ" لابن السيد البطليوسي ولعلها نسخة من كتاب"المقتبس" لأن المصادر المتقدمة لم تذكر لابن السيد كتابا بهذا الإسم، (شرح مشكلات الموطأ) رغم أن الباحث ضمان شعيب قد ذكر شرح المشكلات والمقتبس في موضعين مختلفين الأول في ص369 والثاني في الصفحة 37.

ولم يجد مصدرا متقدما يعتمده في نسبة شرح مشكلات الموطأ لابن السيد إلا الاشارة الواردة في مجلة أخبار التراث وليست كافية[6].

عبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي توفي 522 هجرية
الجزء المستخرج في الوجوه المحصورة في حديث بريرة

والحديث أخرجه البخاري في كتب الفرائض، وفي كتاب الصلاة والزكاة والطلاق والعتق بسنده قال:"حدثنا عبد الله ابن رجاء أخبرنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة رضي الله عنها أرادت أن تشتري بريرة فأبى مولاها إلا أن يشترطوا الولاء

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج : 1، ص : 292.
(2) ترتيب المدارك : ابن عبد البر، ج 4، ص 84.
(3) الأعلام : الزركلي، ج : 4، ص 123.
(4) المعلمة : عبد العزيز بن عبد الله، ص 135.
(5) تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي:عمر الجيدي، ص 169.
(6) انظر التأليف في علوم الحديث عند المغاربة: ضمان بوشعيب، ج 2، نسخة مرقونة بكلية الآداب الرباط.

فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال "اشتريها وأعتقيها فإنما الولاء لمن أعتق، وأتي النبي ﷺ بلحم فقيل إن هذا مما تصدق على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية".

قال ابن حجر "وفي قصة بريرة من الفوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق" وذكر جملة من الفوائد تعد بالعشرات من الأحكام الفقهية ثم قال "وقد أكثر سردها من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة[1] مشيرا بذلك إلى قوله في كتاب العتق "قال ابن بطال، أكثر الناس في تخريج الوجوه من حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه... وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرا فيهما من استنباط الفوائد فذكرا أشياء، قلت ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب الآثار ولخصت منه ما تيسر بعون الله، وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة إلى أربعمائة أكثرها مستبعد متكلف"[2].

قلت ويظهر من كلام ابن حجر أنه لم يقف على كتاب ابن يربوع، رغم أنه نقل في فقه الحديث عن كثير من علماء الغرب الإسلامي كابن عبد البر وابن بطال وابن أبي جمرة وغيرهم ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن كتاب ابن يربوع لم يعرف كما عرفت الكتب المؤلفة قبله، ولذلك ضاع ضمن ما ضاع من مؤلفات علماء الظاهر في الأندلس لأن الرجل كان ظاهريا كما أشار إلى ذلك ابن الأبار[3]. والذي عجبت له أن المصادر المترجمة لابن يربوع لم تذكر له هذا المؤلف باستثناء ما ورد عند ابن خير في الفهرست إذ يقول "جزء فيه الوجوه المحصورة في حديث بريرة وفصول من الأوليات مما استخرجه بن يربوع رحمه الله من كتاب افتضاض أبكار أوائل الأخبار تأليف أبي العباس أحمد بن عمر ابن أنس الدلائي رحمه الله حدثني بالمستخرج الشيخ الراوية أبو القاسم خلف الأنصاري[4].

ولذلك فالصواب أن نقول في عنوان الكتاب للأمانة العلمية الجزء المستخرج في الوجوه المحصورة في حديث بريرة من كتاب افتضاض الأبكار لأبي العباس الدلائي، استخراج ابن يربوع رحمه الله حتى لا نقع في تلديس الكتب.

---

(1) فتح الباري : ابن حجر، ج 3، ص 411-412.
(2) فتح الباري: ابن حجر فتح الباري، ج 5، ص 194.
(3) معجم أصحاب أبي علي الصدفي: ابن الأبار، 212.
(4) الفهرست: ابن خير، ص:222.

رزين بن معاوية العبدري السرقسطي توفي 524 هجرية

- تجريد الصحاح

- تجريد صحاح أصول الدين

قال بن خير في الفهرست "الكتاب الجامع لما في الموطأ والبخاري وسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث، وهو المسمى بتجريد الصحاح" تأليف أبي الحسين رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي رحمه الله، حدثني به الشيخ الصالح أبو حفص عمر بن عياد بن أيوب بن عبد الله اليحصبي رحمه الله قراءة مني عليه لبعضه ومناولة لجميعه عن مؤلفه"[1].

وسماه الكتاني في الرسالة المستطرفة "التجريد للصحاح والسنن" حيث قال في معرض حديثه عن الكتب الجامعة للسنن "وكتاب الجمع بين الأصول الستة أي الصحاح الثلاثة التي هي البخاري ومسلم والموطأ والسنن الثلاثة وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي لأبي الحسن رَزِين بوزن (أمير) ابن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي المالكي المتوفي بمكة بعدما جاورها أعواما سنة 535 هـ وهذا المسمى بالتجريد للصحاح والسنن[2].

قلت ويظهر من خلال كلام المقرى في النفح أن رزين ألف كتابه قبل سنة 505 هـ إذ حمل الكتاب عنه أبو القاسم بن مخلوف بمكة في هذه السنة[3]. والتي جاور فيها رزين بالمسجد الحرام إلى أن توفي رحمه الله، قال الزركلي وله تصانيف منها التجريد للصحاح الستة[4].

وقد ذكره بروكلمان، ونص على وجود بعض أجزائه مخطوطة حيث قال "كتاب التجريد في الجمع بين الموطأ والصحاح الخمس (رامبور أول 50/69 ومنه أجزاء في توبنجن 211 وميونيخ أول 122 وعليه اعتمد ابن الأثير في جامع الأصول لأحاديث

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص 129 وما بعدها.
(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 173 وما بعدها.
(3) نفح الطيب : المقرى، ج 2، ص: 522.
(4) الأعلام : الزركلي، ج 3، ص: 20.

الرسول[1]، قال صاحب الرسالة المستطرفة في حديثه عن جامع الأصول لابن الأثير (على وضع كتاب رزين إلا أن فيه زيادات كثيرة عليه[2].

وقد ذكر الذهبي تجريد الصحاح لرزين وقال "ادخل في الكتاب زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد" وهذه الصحاح هي البخاري ومسلم والموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي وهو أول من عد الموطأ سادس الكتب الستة وتبعه ابن الأثير في جامع الأصول[3].

ولم تذكر المصادر التي ذكرنا لرزين كتابا آخر باسم "تجريد صحاح أصول الدين" وانفرد بذكره ابن خير في الفهرست حيث ساقه مباشرة وفي نفس الموضع بهذا الإسم بعد حديثه عن كتاب "تجريد الصحيح" حيث قال:" كتاب تجريد صحاح أصول الدين مما اشتمل عليه الصحاح الستة الدواوين بحذف الأسانيد وتوقيد المسائل مع استقصاء مضمون الحديث" مما عنى به الشيخ الفاضل الزاهد أبو الحسن رَزين بن معاوية بن عمار الأندلسي السرقسطي في المسجد الحرام رواية الفقيه المشاور الحاج أبي القاسم خلف بن مخلوف عن مؤلفه بالمسجد الحرام وسمعه أبو القاسم على مؤلفه في المسجد تجاه الكعبة عام الحج وذلك عام **505** هـ[4].

والسؤال: هل صنف رزين تجريد الصحاح ثم شرحه وتكلم على مسائله في كتاب آخر مستقل سماه "تجريد صحاح أصول الدين" كما يظهر من كلام ابن خير الذي تلقى الكتابين بطرق مستقلة ومختلفة؟.

أم أن المؤلف صنف كتابا واحدا تحدث عن بعض مسائله ومعانيه في مجالس علميه بالمسجد الحرام فأخذ الناس عنه ذلك وهو الراجح والله أعلم، ذلك أن المصادر التي ترجمت للمؤلف والتي سقناها في أوانها لم تشر إلى وجود كتابين مستقلين لرزين، وإنما تحدثت فقط عن "تجريد الصحاح" دون غيره، ويؤيد هذا الترجيح أن بن فحلون الذي روى عنه ابن خير (تجريد صحاح أصول الدين) لم يذكر الكتاب بهذا الإسم وإنما ذكر كتاب (تجريد الصحاح) هكذا. كما ورد عند المقري في النفح[5] والله أعلم.

---

(1) تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، ج :6، ص:266،وانظر الكلام عن جامع الأصول لابن الأثير قبل في ص 194 منه.
(2) الرسالة المستطرفة: الكتاني، ص : 174.
(3) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج : 20، ص : 205.
(4) الفهرست : ابن خير، ص : 123.
(5) النفح : المقري، ج : 2، ص : 512.

وعلى العموم فقد احتفظ لنا ابن الأثير ببعض ملامح منهج رزين في التجريد حيث يقول"لما وقفت على الكتب ورأيت كتاب رزين هو أكبرها وأعمها حيث حوى الكتب الستة وهي أم كتب الحديث وأشهرها، فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع فلما تتبعته وجدته قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب التي أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة وترك أكثر منها فجمعت بين كتابه وبين ما لم يذكره من الأصول الستة، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة، لم أجدها في الأصول لاختلاف النسخ والطرق، وأنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري فناجتني نفسي أن أهذب كتابه وأرتب أبوابه وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه بشرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى فشرعت... وذكر رزين في كتابه فقه مالك ورجحت اختيار الأبواب على المسانيد وبنيت الأبواب على المعاني"[1].

محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي توفي 529 هجرية الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسلم مع كتاب الإيمان

عرف عن ابن الحاج عنايته بالحديث والآثار وتقييد ما أشكل من معانيها، وقد اشتهر عنه كتابة في نوازل الأحكام يشتغل صديقنا الأستاذ أحمد اليوسفي بتحقيقه في إطار رسالة دكتوراه دولة بشعبة التاريخ كلية الآداب بتطوان، ولم يذكر ابن بشكوال في الصلة من المتقدمين لابن الحاج كتاب الإيجاز والبيان[2] ولم يذكره المتأخرون كالزركلي في الأعلام[3] وحاجي خليفة في كشف الظنون، والذي أرجحه والله أعلم أن ابن الحاج ربما يكون قد شرع في شرح صحيح مسلم في مجالس علمه التي اشتهر بها، ولكنه لم يتم له ذلك فعالجته المنية قبل إتمام مقصده إذ استشهد مقتولا بعد صلاة الجمعة بالمسجد الجامع سنة 529 هـ وبذلك يكون هذا الإسم من وضع تلاميذه.

ويستفاد هذا من كلام ابن خير الذي كان حاضرا في مجالس علمه حيث قال "كتاب الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم رحمه الله مع كتاب الإيمان، تأليف شيخنا الفقيه

---

(1) ملخص من مقدمة ابن الأثير لكتاب جامع الأصول.

(2) انظر ترجمته في الصلة، ج 2، ص 580.

(3) الأعلام : الزركلي، (ترجمة مقتضبة)، ج 5، ص 317.

القاضي الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي ابن الحاج رحمه الله حدثني به قراءة مني عليه إلا عشرين ورقة أو نحوها فإنها إجازة لأن آخر يوم قرأت عليه سحر يوم الجمعة وفي ذلك اليوم استشهد بعد صلاة الجمعة بالمسجد الجامع بقرطبة لخمس بقين من صفر سنة 529 هـ[1].

أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري توفي 536 هجرية المعلم بفوائد مسلم

لم يكن للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم[2] صنف في علوم شتى واشتهر عنه كتابه في شرح صحيح مسلم، والذي سماه "المعلم بفوائد مسلم" وتناقلته الشفاه والأقلام ورحل الناس لسماعه من مؤلفه على المطايا والأقدام، حتى وصلنا بحمد الله في نسخ تامة بخزائن مصر وتونس والمغرب نفض عنها الغبار، وأخرج شطأها إلى الباحثين والنظار، فقيه تونس وعالمها الشيخ محمد الشاذلي النيفر، في طبعة أولى سنة 1988 وفي طبعة ثانية مزيدة ومنقحة سنة 1992عن دار الغرب الإسلامي.

وقد خص المحقق الكتاب بمقدمة ضافية عن المؤلِّف والمؤلَّف أجاد فيها وأفاد، فأبرز القيمة العلمية للكتاب ومصادر المازري فيه، وعناية العلماء به وحقق نصه بضبط ألفاظه والترجمة لأعلامه وتخريج نصوصه.

ويبدو من خلال كلام ابن عيشون تلميذ المازري، أن الإمام لم يقصد إلى تأليف كتاب في شرح مسلم وإنما أملاه على تلاميذه، ثم عرضوا ذلك عليه فنظر فيه ووافق على روايته، يقول ابن مخلوف في الشجرة ..."وحكى ابن عيشون أنه سمع الإمام يقول : كان السبب في تأليفه أنه قرئ علي صحيح مسلم في رمضان، فتكلمت على نقط منه فلما انتهت قراءته عرض علي الأصحاب ما أمليته فنظرت فيه وهذبته...[3]

ويزيد هذا وضوحا ما ذكره الناسخ من تلاميذ المازري في بداية الكتاب إذ يقول"هذا الكتاب قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه للإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص 216.
(2) انظر ترجمته في الغنية للقاضي عياض، ص : 65.
(3) الشجرة : ابن مخلوف، ص : 127.

علي المازري حين القراءة عليه لكتاب مسلم بن الحجاج رحمه الله في شهر رمضان المبارك من سنة 499 هـ منقولا ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيده الله وأكثره بمعناه"[1].

وقد ذاع صيت هذا الكتاب وخاصة حين كتب به مؤلفه إلى أهل الأندلس حيث قال ابن خير "كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم تأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن علي المازري ثم المهدوي رحمه الله حدثني به مؤلفه رضي الله عنه إجازة في ما كتب له إلي من المهدية بخطه رحمه الله[2].

وقال ابن عطية في ترجمته للمازري في فهرسته "ألف كتابا سماه المعلم بفوائد مسلم كتب إلي يحدثني به وبجميع تواليفه[3].

وتظهر أهميته أكثر في قول محققه "يعد كتاب المازري من أول شروح مسلم لأنه لم يسبقه سابق إلى شرحه، وإنما شرحه بعض معاصريه مثل شرح أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي توفي 529 هجرية هو شرح اقتصر فيه على الغريب وسماه المفهم في شرح غريب صحيح مسلم.

وشرح قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني الحافظ المتوفى سنة 535هـ وشرحه هذا أكمل به شرح ابنه الذي توفي في حياته فإنه شرع في شرح الصحيحين البخاري ومسلم فاخترمته المنية سنة 526 هـ فأتمهما والده قوام السنة.

ويبدو أن المعلم يفوق هذين الشرحين في غزارة العلم لأن الشرح الأول اقتصر فيه على الغريب، والشرح الثاني ألفه قوام السنة وهو في آخر العمر ثم إنه تكملة لشرح ابنه صغير السن. ثم إنهما لم يكتب لهما البقاء كما كتب لشرح المازري"[4].

قلت والعلة المناسبة أن نقول شرح قوام السنة جمع فيه بين البخاري ومسلم والمازري أفرد مسلما بالتأليف، أما كبر السن وصغره وبقاء الكتاب وعدم بقائه فهي معايير لا تنبني عليها أفضلية ولا أسبقية، ولشيخنا الشاذلي عذره إذ حق له أن يفتخر بابن بلده، وقد ظهر هذا منه في غير ما موضع في المقدمة.

---

(1) مقدمة الكتاب: ص : 181 بتحقيق الشاذلي النيفر.
(2) الفهرست : ابن خير، ص 196.
(3) الفهرست : ابن عطية، ص 138.
(4) عن مقدمة المحقق : ص 126.

ونظرا لهذه القيمة العلمية فقد اعتنى به العلماء بعد المازري، وأشهر، ما ألف في إكماله وإتمامه كتاب "إكمال المعلم" لمحدث المغرب القاضي عياض الذي أخذ كتاب المعلم إجازة عن مؤلفه، وسيأتي الكلام عن صنيعه في الإكمال في أوانه، كما اعتنى العلامة التونسي أبو عبد الله محمد بن خليفة الأبي المتوفى سنة 828هـ بالمعلم، إذ جمع بينه وبين الإكمال للقاضي عياض، والمفهم لأبي العباس القرطبي والمنهاج للنووي، مع زيادات مكملة والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والكتاب مطبوع.

هذا ويحتاج كتاب المعلم إلى دراسة دقيقة لمنهجه في الاستنباط والاستدلال والفقه المقارن.

محمد بن خلف بن موسى الألبيري توفي سنة 537 هجرية
كتاب شرح مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري

لعل اهتمام الألبيري بمشكل الموطأ والبخاري ينبع من اهتمامه بالألفاظ المشتركة والمشكلة في نصوص السنة، والتي كانت مصدر خلاف بين علماء الكلام من حيث فهمها وتفسيرها أو تأويلها.

نستنتج هذا من خلال ما عرف عن المؤلف من اشتغاله بعلم الكلام وأصول الاعتقاد، وقد ذكرت المصادر المترجمة له مؤلفاته في ذلك، مثل كتاب "النكت الأمالي في الرد على الغزالي" ورسالة "الانتصار على مذاهب الأئمة الأخيار" و"رسالة البيان عن حقيقة الإيمان" ومن مؤلفاته في هذا السياق "شرح مشكل ما وقع في الموطأ وكتاب البخاري".

وقد ذكرت المصادر المترجمة لابن خلف الإلبيري كتابه هذا، وأول من وجدته ينص عليه ابن الأبار في التكلمة[1] كما ذكره ابن فرحون في الديباج[2] وعن هؤلاء نقلت المصادر المتأخرة فقد ذكره ابن مخلوف في الشجرة[3] والزركلي في الأعلام[4] وبنعبد الله في المعلمة[5].

---

[1] التكلمة : ابن الأبار، ج : 1، ص : 439.
[2] الديباج : ابن فرحون، ج : 2، ص : 320.
[3] الشجرة : ابن مخلوف، ص 134.
[4] الأعلام : الزركلي، ج 1156.
[5] المعلمة : بنعبد الله، ص : 129.

وقد وجدت محمد بن عبد الله التليدي يـذكر أن هنـاك نسـخة مخطوطـة في المتحـف البريطاني (9519-1) تحت اسم "الدرة الوسطى في مشكل الموطأ" منسوبة لابن خلف الألبيري[1] وهذا لا يعني أن ابن خلف ألف في شرح مشكل الموطأ كتابين، لأن كل المصادر لم تشر إلى ذلك، ولهذا لا معنى للفصل بين الإسمين كما فعل التليدي إذ ذكر الدرة في ص: 141 وشرح مشكل الموطأ وصحيح البخاري في ص: 189 والصواب أنهما كتاب واحد.

علي بن عبد الله اللمائي المري المالطي توفي 527 هجرية

الجمع بين المنتقى والاستذكار

توجد ترجمة مقتضبة للمائي عند ابن الأبار في معجم أصحاب أبـي علـي الصـدفي، أشار فيها إلى هذا المؤلف في الجمع بين المنتقى للباجي والاسـتذكار لابـن عبـد الـبر، ولم يشتهر هذا الجمع شهرة جمع ابن رزقون المسمى بالأنوار، وجمع التلمساني محمد بن عبـد الحق المسمى "بالمختار" وكلاهما من علماء القرن السادس، إلا أنه بالاستقراء يظهـر أن اللمائي كان أول من اشتغل بالجمع بين المنتقى والاستذكار، إلا أنه مجهول. لم يعرف به غير الصدفي.

أبو القاسم أحمد بن ورد التميمي تـ 540 هجرية

شرح البخاري

كان لأبي القاسم مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الكتب الأخمسة بالتفسير وبهذه المجالس تفقه طلبة غرناطة. فقد نقل ابن الخطيب في الاحاطة عن الملاحي قولـه في ابن ورد "كان من جلة الفقهاء المحدثين، يقال إن علم المالكية انتهت إليه الرئاسة فيه وإلى القاضي أبي بكر بن العربي[2].

وقد أثمرت مجالس العلم هذه مؤلفا في شرح البخاري وصفته المصادر بأنه كبير ظهـر فيه علمه، وقد ذكر هذا الكلام الضبي في البغية[3] وعنه نقلت المصادر المتأخرة كابن مخلوف

---

[1] تراث المغاربة في الحديث : التليدي، ص : 141 و189.
[2] الإحاطة : ابن الخطيب، ج : 1، ص 170 أو ما بعدها.
[3] البغية : الضبي، ج : 1، ص 210.

في الشجرة[1] وحاجي الخليفة في كشف الظنون[2] الذي ذكر أن الشرح واسع جـدا، وقـد نقل ذلك على ما يبدو من كلام القسطلاني في إرشاد الساري[3] وقد خصه يوسف الكتاني ببضعة أسطر في مدرسة الإمـام البخـاري بـالمغرب دون أن يشـير إلى وجـوده مخطوطـا أو مطبوعا[4].

محمد بن أحمد ابن أبي خيتمة الجياني توفي 540 هـ

شرح غريب البخاري

وجدته مذكورا عند ابن الخطيب في الإحاطة حيث ترجم لابن أبي خيتمة ترجمة قصيرة قال في نهايتها "صنف في غريب البخاري مصنفا مفيدا"[5].

وقد ذكره صاحب كشف الظنون[6] وعنه نقل الكتـاني في مدرسـة الإمـام البخـاري بالمغرب دون الإشارة إلى وجوده مخطوطا أو مطبوعا[7].

أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري ت 543 هـ

1- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس

ذكرته أغلب المصادر المترجمة لابي بكر بن العربي[8] وقـد صـدر محققـا مـن عمـل الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، وكان قدمه لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة أم القرى سنة **1406** هـ بإشراف الدكتور أحمد صقر، وصدر عن دار الغرب الإسلامي في طبعـة الأولى سنة **1992** م في ثلاثة أجزاء صدرها المحقق بمقدمة مركزة عن ابن العربي وحياته البشرية والعلمية، ويعد كتاب القبس كما ذكر المحقق من عيون المؤلفات التي صنفها أعلام المالكية، إذ اشتمل على الكثير من الأحكام المستنبطة من حديثه مع تفصيل وبيان للمسائل، كـل ذلك في حسن ترتيب وبراعة تقسيم وفق عناوين يتخذها لرؤوس المسائل مرتبة ومبوبة،

---

(1) الشجرة : ابن مخلوف، ص 134.
(2) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 1، ص 546.
(3) إرشاد الساري : القسطلاني، ج1، ص 42.
(4) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 571.
(5) الإحاطة : ابن الخطيب، ج 2، ص 315. وانظر الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، ج6، ص 36.
(6) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج1، ص 553.
(7) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 571.
(8) انظر الصلة: ابن بشكوال، ج :2، ص: 590 وتذكرة الحفاظ: الذهبي، ح : 4، ص: 1294، الغنية : القاضي عياض، ص:66 والفهرست : ابن خير، ص:88 والنفح : المقري، ج:2، ص : 35 وغيرهم ممن نقل عنهم من المتأخرين.

كل هذا مع جولات في الحديث والفقه والأصول واللغة مما جمعه ابن العربي من رحلته المشرقية التي قام بها في سن مبكرة، حيث اتصل بأشهر العلماء المعاصرين لمختلف المذاهب الإسلامية من حنفية وشافعية وحنبلية ومالكية[1].

والذي يقرأ الديباجة التي وضعها ابن العربي لمؤلفه هذا يفيد منها أنه كان إملاء على تلاميذه ولم يقصد إلى تأليفه، ولذلك لم يذكر منهجه في كتابه كما جرت العادة عند المؤلفين من بني عصره نظرا لما يفرضه الإملاء من جولات لا تخضع إلا لما فتح الله به على العالم من بسطه في العلم ساعتها في مجلسه، فتجده يبسط الكلام في مسألة ويقتصد في أخرى، ويذكر الخلاف إن اقتضى الموقف ذلك ويحجم عنه حين لا يدعو الداع، يقول ابن العربي "هذا أول كتاب (يعني الموطأ)[2] ألف في شرائع الإسلام، وهو آخره، لأنه لم يؤلف مثله، إذ بناه مالك رضي الله عنه على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه إلى معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى عيانا وتحيط به يقينا عند التنبيه عليه في موضعه أثناء الإملاء بحوله تعالى"[3] وكان هذا الإملاء بداره بقرطبة سنة **532** هـ حين كان مقيما بها فترة اعتزاله القضاء وخروجه عن إشبيلية حسب ما ذكر تلميذه أبو القاسم عبد الرحمن بن حبيش، الحاضر وقتها مجلس الإملاء وكان ذلك في شهور[4].

قال المحقق في تحديد معالم منهجية ابن العربي في كتابه القبس "أما طريقته مع أبواب الموطأ فهو يذكر الباب الذي ترجم به مالك، ثم بعد ذلك يقول حديث فلان، انظر مثلا ترجمه مالك في الموطأ ج**193/1** باب النهي عن استقبال القبلة للحاجة، قال الشارح الحديث الأول حديث أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ: إذا ذهب أحدكم للغائط "ثم بعد ذلك يدبج الحديث بالشرح"، وهو لا يكرر المسائل التي يتكلم عليها بل يحيل عليها سواء كانت المسألة في نفس مباحث الكتاب أو كتاب آخر له، وهذا ما جعل الباحث يجد بعض الصعوبة في إحالاته على كتبه التي بعضها انعدم في حياته والبعض الآخر لا يزال مخطوطا ولم يطبع من كتبه إلا النزر اليسير"[5].

---

[1] انظر كلامه عن رحلته المبكرة في النفح، ج : 2، ص : 29 وما بعدها.
[2] وهم حاجي خليفة حين ظن أن هذا الكلام هو وصف للقبس وليس كذلك إنما يفيد السياق أن الكلام عن الموطأ.
[3] كتاب القبس : أبو بكر ابن العربي، مقدمة الكتاب، ص : 75 من النسخة المحققة.
[4] صلة الصلة : ابن الزبير، القسم 5، ص : 120 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب.
[5] من مقدمة التحقيق : د. محمد عبد الله ولد كريم، ج 1، ص

وعلى كل فقد اعتمد المحقق على ست نسخ من هذا المؤلف النفيس من بينها نسخ الخزانة العامة بالرباط، كانت كافية ليقدم للعالم الإسلامي نسخة كاملة محققة ومدققة من كتاب القبس، وقد فصل الكلام عن جهود ابن العربي في هذا المؤلف صديقنا الدكتور المكي إقلانية في رسالة لنيل دكتوراه الدولة حول ابن العربي وجهوده في الحديث، وهي نسخة مرقونة بخزانة كلية الآداب جامعة عبد الملك السعدي بتطوان بالمغرب نسأل الله أن ييسر لها سبل الطبع حتى يفيد منها المهتمون بتراث ابن العربي في الفقه والحديث.

المسالك إلى موطأ الإمام مالك

لازلنا نرقب صدور هذا المؤلف الجليل التي تصلنا أخبار من هنا وهناك أنه يحقق دون أن نقف على الخبر اليقين في ذلك، غير أن وجوده مخطوطا هو من المؤكد، إذ توجد منه نسخة على شريط في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم **1562** في أربعة أجزاء، ويوجد السفر الثاني منه بخزانة القرويين بفاس تحت رقم **180**أوله كتاب الجهاد وآخره أسماء النبي عدد أوراقه **122** [1]. وتوجد منه نسخ أخرى بدار الكتب المصرية رقم **793** حديث والمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم **426/425** [2].

وقد نسب هذا الكتاب إلى أبي بكر بن العربي كل من ابن فرحون في الديباج[3] وابن مخلوف في الشجرة[4] والزركلي في الأعلام[5] وقد ألفه في المنافحة عن موطأ مالك وتوضيح ما أشكل فيه سندا ومتنا، حتى يستقيم الحجاج به عند المناظرة التي كانت تجمعه بالظاهرية من معاصريه، والذي يطلع على مقدمة المؤلف يقف فيها على هذه الأسباب بوضوح إذ يقول ابن العربي رحمه الله "اعلموا أنار الله قلوبكم للمعارف ونبهنا وإياكم على الآثار والسنن السوالف أنه ما حملني على جمع هذا المجموع إن شاء الله (كلمتان غامضتان) أمور ثلاثة "وذلك أنه ناظرت يوما جماعة من أهل الظاهر الحزمية الجهلة بالعلم والعلماء وقلة الفهم على موطأ مالك بن أنس، (كلمات فيها غموض) فقلت لهم ما

---

(1) فهرست مخطوطات القرويين : العابد الفاسي، ج 1، ص 188.

(2) انظر ذكر هذه القطع المخطوطة عند ذ. محمد المنوني في مقالته مخطوطات مغربية في القرآن والحديث المنشورة بمجلة دار الحديث الحسنية، العدد 3، ص 79.

(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 252.

(4) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 136 وما بعدها.

(5) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 230.

السبب الذي عبتموه من أجله فقالوا "أمور كثيرة، أحدها أنه خلط الحديث بالرأي، والثاني أنه أدخل أحاديث كثيرة صحيحة وقال ليس العمد على هذه الأحاديث، والثالث أنه لم يفرق فيه بين المرسل والموقوف والمقطوع من البلاغ، وهذا من إمام قد صحت عندكم إمامته في الفقه والحديث" ... فقلت لهم اعلموا أن مالكا رحمه الله إمام من أئمة المسلمين، وإن كتابه أجل الدواوين وهو أول كتاب ألف في الإسلام لم يؤلف مثله ما قبله ولا بعده إذ بناه مالك على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على علم عظيم من معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه وأنا إن شاء الله أنبهكم على ذلك عيانا وتحيطون به يقينا عند التنبيه عليه في وصفه إن شاء الله، وإن كان من سلف من الأئمة المتقدمين من الفقهاء المحدثين قد وضع فيه كتبا كثيرة وإن كانت كافية شافية فهم لم يسلكوا فيها هذا العرض من أصول الفقه وعلم الحديث واستخراج النكت البديعة والعلوم الرفيعة"[1].

وقد اشتملت المقدمة أيضا على رسم منهج دقيق لفصول الكتاب ومقارنة بما قام به شراح الموطأ والموازنة بينها. ومكانة المسالك والقبس بينها إذ يقول "أقدم في صدر هذا الكتاب مقدمات ثلاث : المقدمة الأولى في التنبيه على فضل مالك ومناقبه وذكر سلفه وموطنه وشرفه، والمقدمة الثانية في الرد على نفاة القياس من الظاهرية الحزمية وإثبات ذلك من كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام والإجماع. والمقدمة الثالثة في معرفة الأخبار، خبر الواحد العدل، ومعرفة علوم الحديث من المرسل والمسند والموقوف من المرفوع والبلاغ والكلام في الرواية والإجازة والمناولة، والقول في حدثنا وأخبرنا هل هما واحد أم لا وإن كان الإمام الحافظ ابن عبد البر قد نبه أيضا على ذلك في كتاب التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد لكنه كتاب صعب على الطالب اكتسابه، ويمل القارئ قولاته، ولم يشبع فيه من فروع المسائل وقواعد النوازل، وقد كان القاضي أبو الوليد الباجي، قد أشبع القول في هذا الفن وأغفل كثيرا من علوم الحديث الذي يتضمنه كتاب الموطأ، وأما غير هؤلاء من المؤلفين والشارحين لكتاب الموطأ فلا يلتفت إليهم، لأنها كتب ليست مفيدة للطالب مثل القنازعي والبوني وابن مزين فلا يعول عليها، وأوحد كتاب قيد فيه علوم جليلة كتاب

(1) مقدمة المسالك إلى موطأ مالك مكروفلم الخزانة العامة بالرباط، رقم 1562.

القبس لشرح موطأ مالك بن أنس، والكلام في شرح الموطأ إنما هو على كتاب يحيى بن يحيى الليثي، الذي دخل إلى الأندلس وأدخله، وأذكر في هذا المجموع إن شاء الله تعالى ما قيدته عن العلماء والمشيخة الأولى من نوادر الغريب في اللغة والفقه بعد أن أذكر فضائل مالك ولمعا من أخباره"[1].

هذه فقرات من مقدمة المسالك التي تفصح عن سبب تأليفه ومنهجه وموازنته بما ألف في الموطأ قبله تشفي غلة السائل وتدفع المشتغل بالتحقيق إلى كشف درره من الفقه والحديث والمسائل، وقد ذكر ضمان شعيب أن عائشة السليماني تعمل على تحقيقه منذ 1983[2].

ويقول محمد السليماني محقق كتاب قانون التأويل لابن العربي في تقديمه حين استعرض مؤلفات ابن العربي "وهذا الكتاب (أي المسالك) يعد مفخرة من مفاخر الفقه المالكي وذلك أن مؤلفه أبدع في شرح كتاب المالكية الأول "موطأ مالك" فقد سلط عليه أنوارا من طريقته النقدية الممتازة والمنبهة على البحث والنظر والمقارنة والترجيح فكان بمسلكه هذا يحلل النصوص الحديثية بنظر أصولي عال وتحقيق فقهي دقيق، مع التعرض لأقوال المالكية الذين سبقوه فيضع آراءهم على بساط التعليل والتأصيل ثم يعرضها بعد غربلتها في معرض التعليق على أحاديث الموطأ باذلا الجهد كله في الرد على الظاهرية الذين انتقصوا من موطأ الإمام مالك"[3].

سراج المهتدين في أداب الصالحين

يقول محقق الكتاب:"هو أحد الكتب الحديثية لابن العربي إلا أنه يختلف عنها مبنى، لأنه جمع واختيار فقط دفعه إليه وقوفه على كتاب الشهاب في المواعظ والآداب للقضاعي المصري، وانتقاده لعدم تحريه في الاختيار، حيث يوجد من بين أحاديثه القصار ضعافا وواهيات ومراسيل وموقوفات، فاستخار الله تعالى أن يجمع من الحديث المستقيم لا السقيم،

(1) مقدمة المسالك إلى موطأ مالك مكروفلم الخزانة العامة بالرباط، رقم 1562.

(2) التأليف في علوم الحديث عند المغاربة : ضمان شعيب، ج 2، ص 376، نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.والرسالة في تحقيق المسالك مسجلة بكلية الآداب عين الشق بالدار البيضاء منذ سنة 1983 إشراف الدكتور زين العابدين بلا فريج.

(3) تقديم تحقيق قانون التأويل لابن العربي : محمد السليماني، ص 130.

لكن من الصحيح المأثور أو الحسن المشهور كتابا ينحو فيه منحاه، فجمعه وسماه "سراج المهتدين في آداب الصالحين" يقول أبو أُوَيْسٍ وهو في مجلد لطيف طبع بتطوان عام 1412 هـ 1992م بتحقيق كاتبه أبي أويس محمد بوخبزة على نسخ ثلاث كلها تتفق في النقص، حيث سقط منها فصل الدعاء آخر الكتاب إلا أننا أتممنا هذا النقص من نسخة الزاوية الناصرية بتامكروت بواسطة أحد الإخوان الفضلاء الثقات الذين زاروا المكتبة ونقلوا لنا الفصل المطلوب وهو صغير فتم بذلك الكتاب ثم خرجت أحاديثه وحققت ألفاظها بمراجعة أصولها فانكشف بذلك عدم صحة وعد المؤلف بصيانة كتابه من الضعيف والوهم والسقيم، كما تبين أنه لم يجمع كتابه من قصار الأحاديث كما فعل سلفه القضاعي بل إنه عمد إلى جمل وأطراف من أحاديث اقتطعها كيفما اتفق تارة من أولها وأخرى من وسطها ومرة من آخرها، فعتم بصنيعه هذا مخرجها كما أنه لم يراع في ترتيبها منهجا صحيحا أو معنى معلوما.

وعلى كل حال فالكتاب مجمع كلمات نبوية وحكم محمدية اختارها إمام كبير من علماء الأندلس والمغرب، وقد شاركه في هذا العمل الأمام أحمد بن سعيد التجيبي الأندلسي فألف هو الآخر "الكوكب الدري المستخرج من كلام النبي" يوجد مخطوطا وقفت عليه فوجدته أسعد حالا من قاضينا حيث وفق في الاختيار وسدد في التحري والاستبصار.

بقي أن نقول أن بعض الباحثين المحدثين شكك في نسبة الكتاب إلى القاضي أبي بكر بدعوى عدم شهرته حتى إنه لم يذكره من مترجميه إلا بن فرحون، وهذا تشكيك لا مسوغ له لكون الكتاب معروفا متداولا ولا يوجد من ترجم للقاضي من استوعب واستقصى ذكر مؤلفاته أو ادعى ذلك فقد يذكر هذا ما لا يذكره ذلك وهذا معروف، ثم إن الكتاب كما ألمعنا جمع واختيار لا بحث فيه ولا شرح ولا عطاء حيث تظهر طرف المؤلف وتنجلي معرفته وفهمه والله أعلم"[1].

---

[1] أبو أويس محمد بوخبزة من مسودة له تتضمن تعريفا ببعض المصادر الأندلسية في الفقه والحديث وغيرهما مكنني حفظه الله من نسخة منها وهي على قدر كبير من الفائدة وجديرة بالطباعة والنشر، لتعم بها الفائدة.

عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي

من نفائس ما طبع من تراث ابن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، كتاب "عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي" وقد كان هذا المؤلف أول كتاب ألـف في شـرح صـحيح الترمذي بالغرب الإسلامي حسب ما تبث لدي في ما حاولت استقراءه من مؤلفات فقـه الحديث بالغرب الإسلامي، ولم يشتهر قبله شرح حتى في المدرسة المشرقية نفسها فقد نقل المباركفوري في تحفة الأحوذي عن السيوطي قوله "لا نعلم أنه شرحه أحد كاملا إلا القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه عارضة الأحوذي" ثم قال "وعارضة الأحوذي من أشهر شروح الترمذي نقل عنه بن حجر وغيره كلمات مفيدة وفوائد عديـدة ولم تخـل أغلـب المصـادر المترجمة لابن العربي من ذكر هذا المؤلف الجليل القدر ويوجد اليوم في نسخة مطبوعة غير محققة وهذه النسخة هي من رواية ابن دحية عن شيخه ابن بشكوال عـن المؤلـف رحمـه الله[1].

ويعرض أبو بكر بن العربي لسبب تأليفه للكتاب فيقول "وبعـد فـإن طائفـة مـن الطلبة عرضوا علي رغبة صادقة في صرف الهمة إلى شرح كتـاب أبـي عيسـى الترميـذي، فصادفوا مني تباعدا عن مثل ذي وفي علم علام الغيوب أني أحرص الناس على أن تكون أوقاتي مستغرقة في باب العلم، إلا أني منيت بحسلة يفتنون ومبتدعة لا يفهمون ... بيد أن الامتناع عن التصريح بفوائد الملة والتبرع بفوائد الرحلة لعدم وجود المنصـف أو مخافـة المتعسف، ليس من شأن العالمين ... وما فتئوا يفزعون بسؤالهم لي في هذا الأمر بالإلحاح ... حتى قيض الله لي المنة ويسر النية، وقلت يا نفس جدي مع من هزل، ولا تقطعن حظا من الآخرة بالدنيا، ولا تقبلن على مخلوق وتذر جانب الخالق الأعلى، وأنت وإن كنت مهتمة بوظائف الدنيا وتكاليف دين فاغتنمها حالة المحيا قدوة بالمتقين، فإذا مات ابن آدم انقطـع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يـدعو لـه"[2] ومـا كنـت لأتعرض لتصنيف أو لأرتقي إلى هذا المحل المنيف، إلا وإني رأيته قد خلفت بسماحته ومحبته ديباجته، تتعاور الأغفال عليه، وتتعاور الجهـال فيـه، ولا ينبغـي لحصـيف أن يتصـدى إلى

---

(1) مقدمة كتاب تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، ص 292.
(2) رواه مسلم في كتاب الوصية عن أبي هريرة.

تصنيف أن يعدل عن غرضين إما أن يخترع معنى أو يبتدع وصفا ومتنا حسب ما قررنله في قانون التأويل، وربطناه في التحصيل من الجمل والتفصيل، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرف.

... فخذوها عارضة من أحوذي، علم كتاب الترمذي، وقد كانت همتي جمعت إلى استفاء كلامه بالبيان والإحصاء لجميع علومه بالشرح والبرهان، إلا أنني رأيت القواطع أعظم منها والهمم أقصر عنها والخطوات أقرب منها، فتوقفت مدة إلى أن تيسر سنده (هكذا) الطلبة فاغتنمتها واتبعت عزمي وانعقر على شطئي (هكذا) ما اشتملت عليه معلقاتي في تغيير المياومة من المشايخ في المجالس وعوارض المذاكرة في أندية المناظرة على الاختصار، وربما اتفق تطويل فذلك بحسب ما عرض على شرط ما تقدم من العرض"[1].

من هذه المقدمة نخلص إلى ما يلي :

- ألف الرجل كتابه بعدما لاحظ إغفالا لشرح سنن الترمذي من طرف الشراح والدارسين في عصره وقبله

- أنه ألف كتابه بعد رجوعه من الرحلة وجلوسه للإقراء وتوليه السلطة الشيء الذي جعله يعترف أنه لم يوف الشرح، حقه وإنما عرض إلى ما لابد منه، وقد تميزت مجالس ابن العربي بالقصر والعجلة بعد توليه مهام السلطة الشيء الذي جعل تلميذه الإمام الزاهد أبا عبد الله الإشبيلي ينقطع عن درسه، فلما قيل له في ذلك قال "كان يدرس وبغلته عند الباب تنتظر الركوب إلى السلطان".

وكان ابن العربي قد أخذ كتاب الترمذي في رحلته بمكة عام 547 هـ عن شيخه أبي القاسم عبد الله ابن أبي سهل الهروي الكروخي بسنده المتصل إلى الإمام الترمذي المذكور تفصيلا في بداية الكتاب[2] سمعه من ابن الطيوري أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي بالقطيعة، وأبو طاهر البغدادي بدار الخلافة قال أبو بكر بن العربي "أما أبو الحسين فاستوفيته عليه وأما أبو طاهر فبعضه من أوله"[3].

---

(1) مقدمة عارضة الأحوذي، ج 1، ص 27-28.
(2) نفسه : ص 30.
(3) الفهرست : ابن خير، ص 117.

وكان مصدر إلحاح الطلبة على أبي بكر بن العربي لتأليف شرح على جامع الترمذي ما اشتهر عندهم من كلام بن عبد البر إذ قال "ثلاثة كتب مختصرة في معناها أوثرها وأفضلها مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، والأحكام في القرآن لابن بكير، ومختصر ابن عبد الحكم[1].

ومنهج ابن العربي في مؤلفه هذا يبدأ فيه بذكر سند الحديث من مختلف مظانه عند غير الترمذي في الجامع، ويناقش علله إن كانت بأدوات دراسة السند، ثم يعرض لغريب الحديث إن كان ثم يختم بعرض الأحكام الواردة فيه ويسمى ذلك فقها، ثم يختم بعارضة أو فوائد أو مسألة مرتبطة بمتن الحديث اقتضى المساق ذكرها والتنبيه عليها. ومناقشة الفقهاء فيها بعرض أقوالهم وبسطها والرد عليها.

وعلى كل حال فالكتاب جدير بالتحقيق نسأل الله أن ييسر من الخلف العدول من يقوم بذلك وما أظنهم إلا به مشتغلون وعليه عاكفون لتظهر بأعمالهم درره وتنجلي للباحثين إشاراته وأسراره والله ولي التوفيق.

النيرين في شرح الصحيحين وأجزاء أخرى

ينسب إلى ابن العربي "شرح للصحيحين" وقد ذكره باسم "النيرين في شرح الصحيحين" ابن فرحون في الديباج المذهب[2] ولم أقف عليه فيما وقفت عليه من مصادر متقدمة ومتأخرة، ورغم ذلك فقد وجدته عند محقق كتاب القبس مذكورا بهذا الاسم دون أن يفيدنا بمعلومات عنه[3].

ومن فرط اهتمام ابن العربي بفقه الحديث وخاصة ما أشكل منه، فقد دفعته مجالس المناظرة إلى تخصيص أجزاء لشرح أحاديث بعينها كشرح حديث الإفك، وشرح حديث أم زرع، وشرح حديث جابر في الشفاعة، وتخصيص مواضع في التأليف لا تشك أنها تتضمن فقه الحديث كأحكام الآخرة والكشف عن أسرارها الباهرة[4] وسراج المهتدين في آداب الصالحين، الذي قال فيه محققه أبو أويس محمد أبو خبزة التطواني "هو أحد الكتب الحديثية

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص 121.
(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 252.
(3) مقدمة تحقيق كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس : محمد عبد الكريم ولد كريم، ج 1، ص 63.
(4) مخطوط المكتبة الوطنية بمدريد رقم 5177.

لابن العربي دفعه إليه وقوفه على الشهاب في المواعظ والآداب القضاعي وانتقاده له لعدم تحريه في الاختيار فاستخار الله أن يجمع من الحديث المستقيم لا السقيم ... وقال فيما وقفت عليه بخطه "هو ذو فصول وأبواب ولكنها لا تخضع لوحدة موضوعية أو تجانس معنوي إلا في القليل"[1] وقد ذكرناه في موضعه.

وهكذا أسهم ابن العربي في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي بكتب متنوعة المادة العلمية ومختلفة المناهج أغنت الخزانة العلمية في عصره ونقل عنها واشتغل بها الأعلام المحدثون بعده، ولا زال هذا التراث في حاجة إلى جمع ودراسة رغم ما ألف في ابن العربي وتراثه الحديثي من دراسات.

أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي توفي 544 هـ

1 - إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم

سبق وأن بينا في موضعه مكانة كتاب "المعلم" للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري توفي سنة 536 هـ ووضحنا أن الرجل لم يقصد إلى تأليف الكتاب، وإنما جمع من إملاءاته في مجالس علمه كما ذكره تلميذه ابن عيشون الطليطلي، فجاء الكتاب على غير منهج واضح تضخمت بعض مباحثه وضمرت أخرى، وذاك شأن ما يلقى في مجالس العلم إذ يستحضر العالم في مجلسه هذا من العلم والعرفان ما قد لا يحضره في مجلس آخر، بسبب ضيق الوقت أو سعته أو استعجال أو أناة، أو شغل ذهن أو فراغه بما قد يعرض من حوادث.

وقد انتظرنا قرنا من الزمن، كي ترتب المادة العلمية لهذا الكتاب وتكمل مباحثه على يد 'القاضي عياض السبتي في كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم، والذي ذكرته جل المصادر المترجمة للقاضي عياض[2] ويوضح القاضي دواعي اشتغاله بذلك فيقول في مقدمة الكتاب "وبعد فإنني عند اجتماع طلبة العلم للذي للتفقه في صحيح أبي الحسن مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى وما في مقدمته من أصول علم الأثر وفنونه ولم يكن في ذلك كتاب مختصر

---

(1) ضمن مجموع كتبه يعرف فيه ببعض المخطوطات المغربية الأندلسي كان يعده للطبع فلم يتمه فبقي مخطوطا أخذت منه نسخة مصورة وهي مفيدة جدا نظرا لما عرف عن المؤلف من اقتصار في العبارة ودقة في الإشارة.

(2) الصلة : انظر ابن بشكوال، ج 2، ص 451، وابن خير في الفهرست ص 196 والذهبي في تذكرة الحفاظ، ج 4، ص 1305، والديباج المذهب لابن فرحون، ج 2، ص 46 وما بعدها.

لهذه الأمور ... وكثيرا ما وقفنا في الكتاب المذكور (يعني المعلم) على أحاديث مشكلة لم يقع لها تفسير، وفصول مجملة لابد لها من تفصيل وتحرير، فكثرت الرغبات في التعليق على ما مضى من تلك الأمور... فتوجه الأمر وانقطع العذر وانبعثت همة العبد الفقير بمعونة مولانا وتوفيقه إلى الإجابة راغبة لمولاها جل شأنه المعرفة وتوخي الإصابة... وقد اخترت له سمة على وفقه، تشهد بالإنصاف والاعتراف لذي السبق بسبقه، ووسمته بإكمال المعلم بفوائد مسلم"[1].

وفي بيان المنهج الذي سلكه في كتابه قال رحمه الله "إن إفراد كتاب جامع لشرحه لا معنى له مع ما تقرر في المعلم من فوائد جمة لا تضاهى، ونكت متقنة وقف حسن التصنيف عندها وتناهى... فيأتي الكلام في ذلك غير مفيد أو كالحديث المعاد، فاستتب الرأي بعد استخارة الله تعالى وسلوك سبيل العدل والإنصاف، أن يكون ما نذكر من ذلك كالتذييل لتمامه، والصلة لإكمال كلامه فنبدأ بما قاله رضي الله عنه (يعني المازري) ونضيف إليه ما استتب وتوالى فإذا جاءت الزيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن ننتهي منها. ثم نعطف على سوق ما يليه من قوله ويتطارد الكلام بيننا بحول الله وقوته"[2].

ويوجد الكتاب لحد الساعة حسب علمي مخطوطا في نسخ عدة ذكرها بتفصيل البشير علي أحمد الترابي في مؤلفه "القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية" حيث ذكر أنه توجد من الكتاب نسخ متعددة بعضها مكمل للبعض الآخر وأشهرها نسخ خزانة القصر الملكي بالرباط تحت رقم **4037** وأخرى تحت رقم **8199** وثالثة برقم **5606** ورابعة برقم **6311** كما توجد من الكتاب أجزاء بخزانة القرويين بفاس تحت رقم **40/153** و **40/154** و **40/155** وهي نسخ غير تامة.

بالإضافة إلى ذلك ذكر وجود نسخة منه بالأزهر الشريف تحت رقم **(155) 1149** وأخرى برقم **(1841) 20436**.

---

(1) مقدمة إكمال المعلم : القاضي عياض، (انظر تحليلا لهذه المقدمة في كتاب البشير الترابي في كتابه "القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية في فصل خاص تحت عنوان التعريف بإكمال المعلم ومخطوطاته في الخزانات، ص 284 وما بعدها.

(2) مقدمة كتاب إكمال المعلم: القاضي عياض.

ونسخ أخرى بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة منها واحدة يرجع تاريخ نسخها إلى سنة 670 هـ كما توجد نسخ أخرى بالظاهرية بدمشق الأولى برقم 17 (111) والثانية رقمها 21 (240).

وبعد استعراض تفصيلي لهذه النسخ المخطوطة الذي كان خلاصة وقوف الواصف عليها قال "هذه نسخ إكمال المعلم لمخطوطة تبين أرقامها وأوصافها ولا شك أنها كثيرة جدا تمتع المحققين وأجودها مخطوطة خزانة القصر الملكي والله الموفق[1].

وترجع هذه الجودة إلى أن هذه النسخة هي بخط إبراهيم أبي بكر التلمساني كتبها بسبتة عام 552 قريبا من تاريخ وفاة المؤلف رحمه الله[2].

وقد ذكر عبد الرحمن عون صاحب كتاب أبو عبد الله الأبي وكتابه الاكمال في مقدمة مؤلفه وجود نسخ أخرى للإكمال في خزانة الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب بتونس كما أن هناك نسخا بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 5783 [3].

وقد وجدت في فهرست مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق نسبة كتاب "إكمال المعلم للإمام المازري صاحب المعلم، وهو خطأ ظاهر للعيان وجب تصحيحه[4] قلت: وقد وقفت على مكروفلم بالخزانة العامة بالرباط لنسخه من الكتاب جيلة الخط لم يذكرها الترابي رغم وقوفه على نسخ الخزانة الحسنية بالرباط ومن مقدمة هذه النسخة نقلت بعض المعلومات، وقد وجدت ذكرا لنسخة أخرى من كتاب الإكمال في فهرست مخطوطات أبي العباس المرسي تحت رقم (210 حديث) قيل فيها نسخة جيلة بخط مغربي من القرن العاشر الهجري بها آثار خروم ورطوبة مفككة ومرممة[5]. وقد صدر الكتاب في طبعته الأولى سنة 1998 عن دار الوفاء بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، ولا يصح ما ذكره الترابي من أن الكتاب طبع ضمن جهود الملك الحسن الثاني في خدمة الحديث النبوي، فالذي طبع بأمر

---

(1) البشير علي الترابي : القاضي عياض، وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية ص 255 وما بعدها.
(2) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 99.
(3) الإكمال : عبد الرحمن عون : أبو عبد الله الأبي، ص 193.
(4) فهرست مخطوطات أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية إعداد سيدي عمر بن علي تحرير جوليان يوهانسن.
(5) فهرست مخطوطات أبي العباس المرسي إعداد يوسف زيدان.

من صاحب الجلالة من تراث القاضي عياض، هو كتاب "مشارق الأنوار" و"قواعد الإسلام" و"بغية الرائد" ولا أعلم أن وزارة الأوقاف المغربية طبعت الإكمال[1].

ويبدو من خلال الطريقة التي أورد بها الترابي خبر طبع الكتاب (في الهامش إشارة إلى الخبر مجردا عن أي معلومات عمن قام بخدمة الكتاب)[2] أن الأمر وصل إلى علمه فالتقطه خبرا على عمومه وسط ما صدر بالمغرب من تراث عياض وعلى كل حال فضم "الإكمال" إلى "المعلم" نسج نسجا في شرح صحيح مسلم تماسكت أطرافه وخيوطه، وجعل مادته قبلة الشارحين لصحيح مسلم بعد المازري والقاضي عياض، فنقل عنه وأكمله أبو عبد الله البقوري المتوفي 707 هـ في كتابه "إكمال إكمال المعلم"[3] كما ألف عيسى بن منصور الزواوي أبو الروح توفي 743 هـ كتابه إكمال الإكمال في 12 جزءا[4]، وأبو عبد الله الأبي المالكي توفي 827 هـ والذي طبع بعناية السلطان المغربي عبد الحفيظ العلوي، حيث جمع فيه صاحبه بين صنيع العلماء الأربعة المازري في المعلم، والقاضي عياض في الإكمال والقرطبي في المفهم، والنووي في المنهاج، فجاء جامعا مانعا جعل الاشتغال بمثله بعده تسويد أوراق، إلا ما كان من اختصار لهذه الشروح أو تنبيه على بعض ما خفي من ألفاظها.

وقد عقد عبد الرحمن عون فصلا للمقارنة بين أعمال كل عالم من العلماء الأربعة، أظهرت بتفصيل منهجي دقيق مزية كل كتاب، وعلاقته بما قبله وما بعده، فهي جديرة بالقراءة والتأمل، وذلك في مدخل مؤلفه عن الأبي وكتابه الإكمال المطبوع سنة 1983 والصادر عن الدار العربية للكتاب، كما عقد محقق كتاب المعلم فضيلة الشيخ محمد الشادلي النيفر في مقدمة تحقيقه فصلا سماه عناية علماء المغرب بصحيح مسلم، تحدث فيه عن المعلم والإكمال وإكمال الإكمال وغيرها من الشروح المغربية بلختصار.

ولمن أراد التفصيل فليرجع إلى مؤلف صديقنا الجليل عبد الرزاق الجاي فقد اقتطع من عمره سنوات أنفقها في إنجاز عمل سماه "صحيح مسلم في الدراسات المغربية رواية ودراية" كسر به أقلام الدارسين بعده وكفاهم حمله ورفده، وتوجد منه نسخة مرقونة بكلية الآداب

---

(1) علمت من كتاب محمد عبد الله التليدي : تراث المغاربة في الحديث أن الكتاب عمل على تحقيقه الحسني شواط بالرياض ولم يذكر هل طبع أم لا انظر ص 50 من تراث المغاربة.

(2) ذكر الترابي ذلك مرتين في كتابه : الأولى في هامش ص 255 والثانية في المتن، ص 270.

(3) الشجرة : ابن مخلوف، ص 211.

(4) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 128.

جامعة محمد الخامس بالرباط نسأل الله أن ييسر قريبا سبل طبعه، حتى يفيد منه الباحثون والدارسون.

2 - بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد

فيما مر معنا من مؤلفات في فقه الحديث بالغرب الإسلامي، تستأثر باهتمامنا ظاهرة الاهتمام بأحاديث بعينها كما رأينا في مستخرج ابن يربوع لفوائد حديث بريرة، وشرح ابن العربي لحديث أم زرع هذا، وحديث جابر في الشفاعة وحديث الإفك، وهكذا استأثرت باهتمام العلماء أحاديث جامعة كثرت فوائدها، وتكاد تدخل في جل أبواب الفقه الرئيسة أطرافها، وما يستنبط منها، فتأخذ حظها من اهتمامهم بخاصتها دون غيرها فيفردونها بالدرس والتأليف من مختلف جوانبها سندا ومتنا، رجالا ولغة وفقها ومعنى فتأتي دررا متوقدة باهرة.

ومن هذا الصنيع ما فعل القاضي عياض في "بغية الرائد" الذي نسبته إليه جل المصادر المترجمة له[1].

وقد خصص الدكتور البشير الترابي للتعريف بهذا الكتاب بطاقة مفصلة أغنت عن المزيد[2].

حيث ساق الحديث بلفظه من صحيح البخاري، ثم عرف ببغية الرائد ونسخه المخطوطة، ثم صنيع القاضي عياض في شرحه، وبرجوعنا إلى النسخة المطبوعة من بغية الرائد وقفنا على سبب تأليفه إذ يقول القاضي عياض في المقدمة "وقفت أدام الله توفيقك، ونهج لمنهج الحق طريقك على ما سألت عنه من حديث أم زرع وتفسير مشكل معانيه وأغراضه، وفتح مقفل غريبه وألفاظه، فاستعنت بالله على إجابتك، وأستمد منه التوفيق إلى الصواب" وفي بيان منهجه يقول عياض"ورأينا أن نبتدئ بالحديث وسياق متنه مع اختلاف ألفاظ نقلته وزيادة بعضهم على بعض في سرده، ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده وشرح غريبه وعويص إعرابه ومعاني فصوله، وما يتعلق به من فقه، وينقدح منه من فائدة، ويتجه فيه من وجه بحول الله تعالى، وطرقنا في هذا الحديث كثيرة متشعبة جئنا ببعضها عن أئمة شيوخنا

---

(1) انظر المصادر التي أشرنا إليها في حديثنا عن كتاب إكمال المعلم للقاضي عياض.

(2) القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية : البشير الترابي، ص 276 وما بعدها.

وبعضهم يزيد على بعض، وفي متن الحديث بينهم اختلافات وزيادات وتقديم وتأخير، فجئنا بأكمل رواية وأحسنها سياقا بعد تقديم أحسن أسانيدها منها إيثارا للاختصار والائتلاف، واستظهارا بمن نهج لنا هذه السبيل من قدوة الأسلاف، ونبهنا على موضع الخلاف فيها مما يفيد فائدة أو يزيده فقرة شاردة، وثم زيادات من غير الطرق التي ذكرنا جلبنا بعضها، ونبهنا على ما أمكن منها والله ولي التوفيق[1].

أما منهجية القاضي عياض في الشرح فقد ارتكزت على النقط الآتية:

1 – مقدمة قصيرة بين فيها دوافعه لتأليف الكتاب،

2 – ذكر طرق الحديث وهي كثيرة ومتشعبة،

3 – استقصاء اختلاف ألفاظ الحديث في روايته المختلفة،

4 – سند الحديث والحكم بصحته ومن أخرجه من أئمة الحديث،

5 – لغة الحديث وبلاغته،

6 – ما فيه من الفقه والأحكام،

7 – شرح الحديث بتفصيل فقرة فقرة.

وفي ختام عمله قال القاضي عياض: انتهى بنا القول فيما حررناه من الكلام في هذا الحديث وقد احتوى على جمل من فنون العلم حسان، وفقر من ضروب الفصلحة غراب، خرجنا فيه نحو عشرين مسألة في الفقه ومثلها في العربية مع كثرة ما ذكرنا فيه من كلام الشارحين وأصحاب المعاني وترجيح الصواب منها، وتوليد كثير مما لم يتقدم في كلام بلغه علمي وانتهى إليه ذكري... وعلى الله جل اسمه الاعتماد في العفو عن الزلل والرغبة في غفران المباهاة في القول والعمل"[2].

وقد ذكر الترابي في دراسته أن من الكتاب نسخا مخطوطة وأشهرها نسخة الخزانة الملكية بالرباط تحت رقم **3883** وهي كاملة بخط مغربي جيد تصلح أساسا للتحقيق وبنفس الخزانة نسخة أخرى برقم **6392** وهي كاملة أيضا تصلح للمقابلة ونسخة أخرى بالخزانة العامة بالرباط كاملة وسليمة لم يذكر رقمها ولعلها النسخة الكتانية ورقمها

---

(1) مقدمة بغية الرائد تحقيق صلاح الدين الأدلبي واجانف والشرقاوي : القاضي عياض، ص 1. طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

(2) بغية الرائد تحقيق صلاح الدين الأدلبي ومن معه : القاضي عياض، ص 214-215.

51857، وهذه النسخ الثلاث هي التي اعتمدها محققو الكتاب في إخراجه، كما توجد نسخ أخرى بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم 3020 في 70 ورقة.

قال الترابي لازال كتاب بغية الرائد في مخطوطاته لم يطبع[1] قلت : فات الرجل أن الكتاب مطبوع منذ حوالي اثنين وعشرين سنة وصدر عن وزارة الأوقاف المغربية سنة 1395/1975 هـ بتحقيق صلاح الدين الأدلبي ومحمد حسن أجانيف ومحمد عبد السلام الشرقاوي، ولعله لم يصله خبره ولم يقف عليه فوجب التنبيه[2].

3 - مشارق الأنوار على صحاح الآثار

ذكره أغلب المترجمين للقاضي عياض وأولهم ولده محمد في التعريف، وقال فيه "ستة أجزاء ضخمة[3] وقال فيه صاحب الديباج المذهب بعد أن نسبه إلى القاضي عياض، "لو كتب بماء الذهب أو وزن بالجوهر لكان قليلا في حقه"[4] وقال الحافظ الذهبي "وله كتاب مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار من الموطأ والصحيحين"[5]. وقد أخرجه إلى الوجود الأول مرة بعد أن عز طلبه سلطان المغرب المولى عبد الحفيظ عن النسخ المحفوظة من مخطوطاته وكادت الطبعة هذه أن يطويها الحدثان فأضحت لقلة وجودها في حكم المخطوط فأعادت وزارة الأوقاف المغربية طبعه محققا بأمر من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وإحياء لذكرى القاضي عياض التي أقيمت بمدينة مراكش وقتها. وقد قدم هذا العمل نصا مدققا الأستاذ البلعمشي أحمد يكن، في جزئين كبيرين حيث راجع الكتاب وصححه مضيفا إليه نبذة عن حياة المؤلف وأخرى عن الكتاب مع تلافي ما كان فيه من تصحيف أو بياض إلى جانب ما أغفل من عدم وضع النقط والفواصل في محلها والآيات والأحاديث بين الأقواس الفاصلة بينها وبين غيرها من الكلام الآخر، خاتما إياه بفهارس الموضوعات والآيات والأعلام وأسماء الرجال ..."[6] ولعل هذه النسخة لم تشتهر في المشرق لحد الساعة إذ لم تعرف عندهم إلا الطبعة الحفيظية، وهذا هو

---

[1] للعلم فإن كتاب الترابي الذي قال فيه هذا الكلام طبع سنة 1417 هـ 1997م أي بعد اثنين وعشرين سنة من طبع بغية الرائد.

[2] انظر دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيي الدين عطية ومن معه، ج 2، ص 281.

[3] التعريف بالقاضي عياض : أبو عبد الله محمد بن القاضي عياض، ص 117.

[4] الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 46 وما بعدها.

[5] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1305.

[6] انظر تفصيل ذلك في مقدمة تحقيق مشارق الأنوار بقلم البلعمشي أحمد ، ص 1982.

الذي جعل البشير الترابي يقول بعد أن تحدث طويلا عن المشارق "أشير إلى أن المشـارق طبع كما قلنا مرة واحدة وهي التي صدرت في بيروت عام 1973 والطبعة الوحيدة هذه غير محققة ويجد مطالعها عنتا كبيرا وهو لذلك يحتاج لطبعة محققه ومرتبة حتى يكمل به النفع وتتم الفائدة والله الموفق"[1]. قلت وهو ما وفق الله إليه الأستاذ البلعمشـي سـنة 1982 ولعل البشير لم يقف عليه إلى حدود 1997 وهي السنة التي طبع فيهـا كتابـه (القاضـي عياض وجهوده في علم الحديث" والذي منه نقلنا كلامه.

ولمعرفة سبب تأليف الكتاب ومنهج القاضي فيه نقتطف من فيه، ما فيـه مـن المـادة العلمية والمنهج إذ يقول القاضي عياض"فبحسب هذه الإشكالات والإهمالات في بعض الأمهات، واتفاق بيان ما سيحتج به الذكر ويقتدحه الفكر مع الأصحاب في مجال السماع والتفقه ومسيس الحاجة إلى تحقيق ذلك ما تكرر عليه السـؤال في كتـاب يجمـع شـواردها ويسدد مقاصدها، ويبين مشكل معناها. وينص على اختلاف الروايات فيها ويظهر أحقها بالحق وأولاها فنظرت في ذلك، فإذا جميع ما وقع من ذلـك في جمـاهير تصـانيف الحـديث وأمهات مسانيده ومنثورات أجزائه يطول ويكثر، فأجمعت على تحصيل ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار (الموطأ والجامع الصحيح والمسند الصحيح) إذ هي أصول كل أصل ... ولم يؤلف في هذا الشـأن كتـاب مفـرد .. إلا مـا صـنعه الـدارقطني في تصحيف المحدثين، وأكثره مما ليس في هذه الكتب وما صنعه الإمام أبو سليمان الخطابي في جزء لطيف إلا نكتا لطيفة .. لو جمعت لم تشف غليلا، وإلا ما جمع شيخنا أبو علي الغساني في كتابه المسمى "تقييد المهمل"، فإنه تقصى فيه أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان، لكـن اقتصر فيه على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء، واستدركت عليه فيما ذكر أشياء".وفي بيان منهجه يقول القاضي عياض "ولما أجمع عزمي على أن أفرغ له وقتا من نهاري وليلي.. رأيت ترتيب تلك الكلمات على حروف المعجـم أيسـر للنـاظر وأقـرب للطالب.. وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون المطابقة لبابه على الترتيب

---

[1] القاضي عياض وجهوده في علم الحديث : البشير الترابي، ص 248.

المضمون فتولينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمهـا، ولا يبقـى بهـا إهمـال يبهمها، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبهنا علـى ذلـك، وأشـرنا إلى الأرجـح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد في حديث آخر.. أو يكون هو المعروف من كلام العرب أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام، أو الأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء.. علـى المخطئ والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث على ما نتلقاه من منهجهم ونقتفيه، وبعد المتن خصصنا فصولا لما أبهم من أسماء الأماكن والبلـدان ثـم مـا وقـع في الإسناد من النص على مشكل الأسماء والألقاب ومبهم الأنساب.

وشذت عن أبواب الحروف نكت مهمة غريبة لم تضبطها تراجمها لكونها جمل كلمات يضطر القارئ إلى معرفة ترتيبها ... فأفردنا لها آخر الكتاب ثلاثة أبواب: الأول في الجمـل التي وقع فيها التصحيف وطمس معناها التلفيف، بينا مفردات ذلك في تراجم الحـروف. والثاني في تقويم ضبط جمل في المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها وتحقيق هجاء كتابتهـا وشكل كلماتها وتبيين التقديم والتأخير اللاحق بها ليستبين وجه صوابها وينفتح للأفهام مغلق أبوابها، والثالث في إلحاق ألفاظ سقطت من أحاديث هذه الأمهـات أو مـن بعـض الروايات أو بترت اختصارا .. لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها.

فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض، وصححت تلك الأمراض، رجوت ألا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لمتقني الرجال... وسميته بمشارق الأنوار على صحاح الآثار"[1].

قلت لا غنى لمشتغل بفقه حديث رسول الله من الموطأ والصحيحين عن كتاب مشارق الأنوار، ولذلك ذاع صيته شرقا وغربا فنقل عنه كثيرا ابن الصلاح في المقدمة، ونقل عنه الحافظ بن حجر في الفتح وناقشه في كثير مما ذهب إليه، كما نقل عنه السيوطي في تنـوير الحوالك[2] كما أن الكتاب لقي عناية تلميذ القاضي عياض يوسف بن قرقول توفي **569**

---

[1] من مقدمة مشارق الأنوار القاضي عياض بتصرف غير مخل

[2] تحدث البشير الترابي بتفصيل عن المشارق وساق أمثلة من ذلك أظهرت بالفعل قيمة المشارق وأثره في المؤلفات المشرقية بعده أنظر ص 232 وما بعدها من كتاب القاضي عياض وجهوده في علم الحديث.

الذي قرب الكتاب أكثر في مؤلف سماه "مطالع الأنوار" سيأتي ذكره اختصر فيه الكتاب وزاد عليه أشياء رحمهم الله جميعا.

أحمد بن محمد بن أحمد أبي أبو الوليد بن رشد القرطبي يكنى أبا القاسم توفي سنة 563 هجرية

شرح النسائي

له تراجم مختصرة في الصلة[1] والبغية[2] وذكره ابن مخلوف في الشجرة[3]، ويبدو أنه لم يشتهر شهرة الجد صاحب البيان والتحصيل، والحفيد صاحب بداية المجتهد.

أخذ عن والده أبي الوليد، وابن عتاب وأبي علي الغساني وقد نسب إليه ابن مخلوف شرحا للنسائي قال فيه حفيل للغاية وقد رمت بعض المصادر التي خصت سنن النسائي بالذكر علني أعثر على مزيد من المعلومات فلم أظفر بشيء، وأغلبها يتحدث عن تعليق السيوطي على سنن النسائي ولا يذكر غيره.

أحمد بن عبد الملك بن محمد بن إبراهيم بن محمد أحمد بن عبد الملك الأنصاري المعروف بابن أبي مروان توفي 549 هـ

المنتخب المنتقى

من شيوخ عبد الحق الإشبيلي، وهو الذي رسم له خط الاهتمام بأحاديث الأحكام، وكان ذلك بواسطة تأليفه المسمى "المنتخب المنتقى" الذي وجدنا له ذكرا عند ابن الأبار في التكملة. إذ قال في وصفه ووصف مؤلفه "كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله فقيها ظاهري المذهب، على طريقة ابن حزم وله تأليف مفيد في الحديث، سماه "المنتخب المنتقى" جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام ومنه استفاد[4]. وقد ذكره الزركلي في الأعلام دون الإشارة إلى وجوده مخطوطا أو مطبوعا[5]. ولم أقف على ذكره في مصادر التعريف بالمخطوطات التي اطلعت عليها.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 83.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ص 156.
(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 146.
(4) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 58.
(5) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 164.

علي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري المري ت سنة 561 هـ
الإمعان في شرح مصنف أبي عبد الرحمن

أشادت أغلب المصادر المترجمة لابن النعمة بكتاب الإمعان، فقد ذكره الضبي وقال "شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار شرحا لم يتقدمه أحد، وقفت عليه ببلنسية[1] وعنه نقل ابن مخلوف في الشجرة حين قال "لم يتقدمه أحد بمثله بلغ الغاية احتفالا وإكثارا"[2] وقال المتأخرون أنه في عشرة أجزاء كما ورد عند الزركلي في الأعلام[3] وعبد العزيز بن عبد الله في المعلمة[4].

ولئن كانت بعض الأبحاث تفيد بوجود نسخة تامة من تفسيره "ري الظمآن" في 57 جزءا بدرعة بالمغرب[5] فإنها لم تفد بوجود معلومات عن "الإمعان" سوى ما ذكرنا، وكيف ما كان الحال فقد عرف المؤلف بالفقيه المحدث الزاهد، انتهت إليه الرياسة في القراءة والإفتاء ببلنسية وهو ثاني شرح لسنن النسائي تتحدث عنه المصادر الأندلسية الوسيطة، وإذا ما علمنا أن سنن النسائي لا تعرف اليوم إلا بتعليق السيوطي (مطبوع) وهو تعليق بسيط بشرح الغريب واللغة غالبا ولا يتعدى ذلك إلى الفقه والأحكام، فإننا نزعم أن شرح ابن النعمة في عشرة أجزاء أوسع وأوعب لو كتب له البقاء عسى البحث أن يكشف عنه قابلا إن شاء الله.

إبراهيم بن يوسف بن قرقول الفاسي توفي سنة 569 هجرية
مطالع الأنوار على صحاح الآثار

وقد ذكرته المصادر وجعلته مختصرا لمشارق الأنوار للقاضي عياض، مع زيادات بسيطة. يقول ابن القاضي في جذوة الاقتباس "وقد تكلم فيه بعضهم من جهة كتاب المطالع وهو لابد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض، كان القاضي قد تركه في مبيضته فاستعارها وجرد

---

(1) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 552.
(2) الشجرة : ابن مخلوف، ص 150.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 304.
(4) المعلمة : عبد العزيز بنعبد الله، ص 44.
(5) ذكر الزركلي في الأعلام أن الأستاذ المنوني حفظه الله تحدث عن ذلك في مجلة دعوة الحق المغربية ولم يذكر عنوان المقال ولا عدد المجلة، ثم قال "وقد وجدت في بعض تقييداتي أن ذلك كان في العدد 16 رمضان 1393 دون أن أراجع ذلك مرة أخرى فخذ به على سبيل الاستئناس".

منها ما أمكن نقله لاستعمائها وصعوبتها ثم نقل الناس من كتابه"[1] وقال الكتـاني في الرسالة المستطرفة "كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي المعروف بابن قرقول (كعصفور) المتوفي بفاس سنة **569** هـ وهو من تلامذة عياض صنفه على مثل مشارق الأنوار له مختصرا مع زيادة البعض، وخصه أيضا بالكتب المذكورة (أي الموطأ والصحيحين)[2].

وقد ذكر عبد العزيز بنعبد الله أن منه نسخا بالقرويين تحت رقم **641/624/595** كما ذكر أن منه نسخة أخرى بالقاهرة (**49** أو – أحمـد تيمـور)[3] قـال المنـوني[4]منـه بخزانـة القرويين رقم **220** النصف الأول في سفر مبتور يسيرا من أول الخطبة وبالخزانة العامة (ك **369**) النصف الثاني في سفر وخزانة الجامع بمكناس رقم **165** النصف الأول، وآخر مـا وقفت عليه من معلومات حول هذا المؤلف ما ذكره البشير علي أحمد الترابي في رسالته عن القاضي عياض وجهوده في علم الحديث قال "ومطالع الأنوار مخطوط وجدتـه مصـورا في معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن نسخة المكتبة العامة بالسعودية برقـم (**16**) وهو اختصار مـع إضـافات طفيفـة، وفي بعـض الأحيـان يـأتي بـالكلام كمـا هـو في المشـارق بحذافره"[5]وهو ما يؤكد كلام ابن القاضي في الجذوة، وقد كان هذا الكتـاب محـط عنايـة المشارقة إذ نظمه ابن الموصلي محمد عبد الكريم البعلي الطرابلسي الدمشقي توفي**774**هـ في كتاب سماه "لوامع الأنوار في نظم الأنوار" يوجد بعضه مخطوطا في خزانة الجامع الكبير بمكناس رقم **135** والخزانة العامة حرف د رقم **830** بشـرح ابـن جماعـة[6] ويوجـد قيـد التحقيق ضمن الرسائل المسجلة بدار الحديث الحسنية بالرباط من طرف الباحـث عبـد القادر توفيق.

---

(1) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 89.

(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 157.

(3) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 119.

(4) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية ع 3، ص 101.

(5) القاضي عياض وجهوده : البشير علي أحمد الترابي، ص 243 وقد وقفت في فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية على ذكر مصورة تامة للكتاب محفوظة هناك تحت رقم 16 نسخت سنة 845 هـ مرتبة على حروف المعجم انظر قسم الحديث الشريف المجلد2، ص 797.

(6) المنوني في المقال السابق.

يوسف بن عبد الله بن عياد اللريي توفي 575 هجرية

1 – شرح المنتقى لابن الجارود

2 – شرح الشهاب للقضاعي

ذكر الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ بن عياد حيث وصفه بالمحدث الحافظ، ونسب إليه كتابا في شرح المنتقى لابن الجارود النيسابوري الحافظ المجاور بمكة توفي 306 أو307 سماه "المرتضى في شرح المنتقى"[1]. ولم يذكر صاحب كشف الظنون أيا من شروح المنتقى[2].

ومعلوم أن ابن الجارود انتقى كتابه من السنن المسندة إلى رسول الله في الأحكام، وهو في مجلد لطيف وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمائة قال الكتاني "تتبعته فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير"[3].

وتكمن أهمية المرتضى (على ما ذهب إليه الذهبي) في كونه أول كتاب يهتم بشرح كتاب من كتب أحاديث الأحكام مجردة عن غيرها وهو ما سيمهد لبروز اتجاه في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي سيعرف أوجه على يد عبد الحق الإشبيلي على ما سيأتي ذكره ولم يذكر الكتاني شرحا للمنتقى غير صنيع ابن عياد.

وقد نسب الذهبي إلى ابن عياد شرحا للشهاب للقضاعي[4] ولقد ذكره ابن الأبار في التكملة باسم "بهجة الألباب في شرح الشهاب"[5] وهو في المواعظ والآداب من أحاديث رسول الله ﷺ. اشتغل بشرحه غير واحد، وقد وضحنا شهرة الشهاب للقضاعي أبي عبد الله محمد بن سلامة المتوفى سنة 454 هـ في مجالس العلم بالأندلس حين تحدثنا عن شرحه الذي قام به عبد الله بن يحيى التجيبي الأقليشي توفي سنة 502 هـ فليرجع إليه ضمن هذا الباب.

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1367. والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25.
(2) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 2، ص 1851.
(3) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25.
(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1367.
(5) التكملة : ابن الأبار، ت ر 598.

عبد الحق بن عبد الرحمن ابن الخراط الإشبيلي ت سنة581 هـ

الجامع الكبير وكتب الأحكام: الكبرى والوسطى والصغرى

دفع توجه الموحدين إلى اعتماد الحديث النبوي عوض فقه الفروع على مذهب مالك، إلى ازدهار التآليف المختصة في أحاديث الأحكام مجردة من الأسانيد، منتقاة من مصادر الحديث الكبرى ومصنفة على الأبواب الفقهية حتى يسهل الرجوع إليها والاستنباط منها.

ومن هذا صنيع عبد الحق الإشبيلي في كتبه الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى، فقد نسبت إليه المصادر المترجمة له انشغاله بجمع أحاديث الأحكام محذوفة الأسانيد مع الكلام على درجتها، قال الكتاني في الرسالة المستطرفة "كتاب الأحكام الكبرى انتقاها من "كتب الأحاديث" ثم قال "وله أيضا الأحكام الوسطى في مجلدين وهي المشهورة اليوم بالكبرى، ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته، والأحكام الصغرى في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة الموطأ والستة، وفيها أحاديث من كتب أخرى ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد قد نقلها الإثبات وتناولها الثقات"[1].

وقد خص أستاذنا وشيخنا الفاضل الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله الكتب الثلاث لعبد الحق في الأحكام (الكبرى والوسطى والصغرى) بكلام مفصل في كتابه الجليل علم علل الحديث بالمغرب إذ يقول "لعبد الحق في موضوع الأحكام الشرعية عدا الجامع الكبير الذي ضاع ثلاثة كتب، كبير وهو المعروف بالأحكام الكبرى، ووسط أو الأحكام الوسطى، وصغير أو الأحكام الصغرى، أو مختصر الأحكام الشرعية. والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة ووضع عليه ابن القطان نقله هو الأحكام الوسطى"[2]. ونبدأ كلامنا عن مؤلفات عبد الحق بـ :

---

(1) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 178-179.

(2) علم علل الحديث بالمغرب : ذ. إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 135.

1 - الجامع الكبير

أما الجامع الكبير، فلم يكتب له البقاء حتى في أقرب العصور إلى عبد الحق، دليلنا على هذا قول الغبريني في عنوان الدراية (وهو من علماء القرن السابع ببجاية التي استقر بها عبد الحق بعد خروجه من الأندلس "سمعت من شيخنا الفقيه أبي محمد بن عبادة رحمه الله أنه ألف كتابا كبيرا في الأحكام في الحديث هو أضعاف الأحكام الكبرى، سمعت منه أن الكتاب المذكور اضمحل أمره بعد كمال تأليفه (الكبيرة)[1] ولعله لكبره" ولا أدري العلاقة بين هذا الكتاب الذي ذكره الغبريني وما ذكر ابن الأبار في التكملة حين قال "وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة"[2] بعد أن ذكر أحكامه الكبرى والصغرى، وعلة السؤال الاختلاف في المراد من التأليف، والمنهج الذي يظهر من العنوانين فانتقاء أحاديث الأحكام من الكتب الستة هو غير الجمع بينها، ولكن الذي يبدو والله أعلم أنهما واحد[3] وقد وجدت ذكرا للجمع بين الكتب الستة عند ابن فرحون في الديباج[4] وعنه نقل عبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرآن والحديث وزاد في عشرين مجلدا"[5].

وقد ذكره الزركلي في الأعلام باسم الجامع الكبير[6] دون أن يشير إليه مخطوطا أو مطبوعا كما لم أجد له ذكرا عند بروكلمان ضمن ما ذكر من المؤلفات المخطوطة لعبد الحق في الخزائن العالمية[7]. وقد وقفت في الخزانة الوطنية بمدريد على مخطوطة تحت رقم **4888** لعبد الحق الإشبيلي تحت عنوان جوامع من حديث رسول الله ﷺ مبتورة الأول والآخر تقع في **120** صفحة بخط مقروء بالأسود والأحمر والأخضر للعناوين والأبواب ومصادر الحديث والأعلام. قال في مقدمتها "أما بعد وفقنا الله وإياكم فإني جمعت هذا الكتاب "جوامع من حديث رسول الله ﷺ في الإيمان وفضائل الأعمال والأدب والترغيب والترهيب والثواب

---

(1) عنوان الدراية : الغبريني، ص 43

(2) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 683.

(3) إلى هذا الرأي ذهب شيخنا الدكتور فاروق حمادة حين قال في مقدمة تحقيقه لكتاب نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام "الجامع الكبير في الحديث ومقصوده فيه الكتب الستة وأضاف إليه كثيرا من مسند البزار وغيره من صحيح ومعتل تكلم على علله ونهب منه في الفتنة التي أخرجته من إشبيلية إلى بجاية (ص 19)

(4) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 59 وما بعدها.

(5) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 128.

(6) الأعلام : للزركلي، ج 3، ص 281.

(7) تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان، ج 6، ص 278 وما بعدها.

والعقاب والرقائق والحكم والمواعظ وغير ذلك مما يفتح مسامع قارئه. وينور قلب الناظر فيه إذا وفق وسدد وألهم وأرشد. وتخيرتها من بين حديث صحيح الإسناد مشهور عند النقاد الأئمة وتداوله الجلة، ومن حديث حسن عند العلماء بهذا الشأن، حملته دون حملة الحديث الأول في الحفظ والإتقان لكنهم وإن كانوا دونهم فإن اسم الصدق يعمهم ويشملهم، ونوع ثالث ليس بمطرح عند جميعهم ولا متروك أثبتته لغرابته، ولحسن مساقه، وهذا النوع من الحديث في هذا المجموع قليل والله يوفقنا للصواب...

وحملني على جمع هذا الكتاب رغبة الإخوان، ورجاء مني أن ينظر فيه ناظر فيأخذ به ويعمل بمقتضاه فأكون سبب توفيقه أو من بعض، فيعلو جدي ويفرق قدحي وأجني ثمرة غرسي إذ كنت معينا على هداية نفس أو رجوعها".

وقد تتبعت أحاديث الكتاب فوجدت أبوابه كلها في مكارم الأخلاق والزهد والرقائق ومحاسن العادات يعقد بابا ثم يجمع فيه ما اندرج تحته من أحاديث من مظان السنة مثل باب في الرحمة والرفق وباب في الحلم وكظم الغيظ وباب في الحياء وحسن السمت ... وهكذا.

وأول ما يبدأ به الجزء المخطوط الكلام على حديث الراهب والغلام.

وقد سمى مفهرسوا الخزانة الوطنية بمدريد هذا المخطوط خطأ. بالأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي، إلا أننا بالرجوع إلى مقدمته التي نقلنا لك جملا منها تبين لنا أن لا علاقة للكتاب بالأحكام الكبرى، إذ القصد فيه كما رأيت جمع أحاديث عن رسول الله ﷺ في مكارم الأخلاق تزكوا بها النفوس، وقد تأكد لنا هذا من خلال متابعة أبواب المخطوط من بدايتها إلى نهايتها فلا قصد فيها لأحكام العبادات والمعاملات وغيرها مما تتضمنه عادة كتب أحاديث الأحكام.

كما أن الكتاب لا علاقة له بالجامع الكبير الذي جمع فيه بين الكتب الستة. والراجح عندي أن المخطوطة هي لكتاب "الرقائق والأنس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب من كلام النبي ﷺ والصالحين" الذي نسبته إليه المصادر المترجمة له وإن كان هذا الاسم لم يرد في مقدمة الكتاب ولكنه يتوافق معه موضوعا والله أعلم.

والمخطوطة جديرة بالتحقيق والدراسة ولا أعلم أحدا تنبه إليها.

2 - الأحكام الكبرى

وقد أشارت إليه كل المصادر التي ترجمت لعبد الحق فقد ذكره الغبريني في عنوان الدراية والذهبي في تذكرة الحفاظ وغيرهم، وذكر بروكلمان نسخه المخطوطة بالمتحف البريطاني (أول 1074) والاسكندرية (حديث 4) والقاهرة (أول 1-260) (ثان 74/1) وبكنبور (5-326/2) وغيرها[1] وذكر أستاذنا الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله وحفظه أن من الكتاب نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تقع في ست مجلدات ضخام إلا أن الموجود منه هو الأجزاء (1-2-5-6) تحت رقم (29 حديث) والجزء الأول يبتدئ بكتاب الإيمان وينتهي بباب وقت صلاة الفجر وعدد أوراقه 202 -404 صفحة، قياس 27/29 عليه تمليك في سنة 852 هـ وتوقيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على شهادة وقف الكتاب، وعنوانه مكتوب هكذا "الجزء الأول من الأحكام الشرعية الكبرى مما عني بجمعه وتأليفه الفقيه الإمام الحافظ أبو محمد عبد الحق الإشبيلي تغمده الله بالرحمة والرضوان"[2] ولعل هذا الجزء هو الذي وجدت أنه حقق في إطار دكتوراه الدولة بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تقدم بها مهيب صالح عبد الرحمن تحت إشراف الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[3].

قلت وتوجد نسخة تامة من الكتاب بخزانة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كتبها يوسف بن عبد العزيز بن عبد الله سنة 691 هـ وهي نسخة مصورة عن النسخة المخطوطة بخزانة شستربيتي ورقم حفظها بخزانة الجامعة 3944 والكلام عنها موجود في فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الأول ص 40 وقد ذكر هناك وجود نسخة تامة أخرى من مصورات استانبول تحت رقم 7218 ف.

---

(1) تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان، ج 6، ص 278 وما بعدها.

(2) علم علل الحديث بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي : د. إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص137.

(3) معجم مؤلفات الحديث المطبوعة : محيي الدين عطية، ج 1، ص 420 وانظر ع 16 من مجلة أخبار التراث العربي، ص 15.

ويتميز كتاب الأحكام الكبرى عن الوسطى بمميزات رصدها بدقة شيخنا الدكتور إبراهيم ابن الصديق واختصرها في ثلاث:

1 – أن الكتاب لا يحتوي على خطبة ولا مقدمة، بل بدأ بعد البسملة والصلاة على النبي ﷺ بكتاب الإيمان، باب بيان النبي ﷺ الإيمان والإسلام. بينما اشتملت الوسطى على مقدمة يحيل عليها ابن القطان في تعليقه عليها.

2 – هذا الكتاب توجد فيه الأحاديث مسندة من صاحب الأصل الذي نقل منه عبد الحق إلى النبي ﷺ فإذا نقل من مسلم أو أبي داود أو من مصنف ابن أبي شيبة نقل الحديث بإسناده وأحيانا بسند منه إلى النبي ﷺ ويعرف ببعض رجال السند وبصاحب الأصل الذي نقل منه ويتكلم على بعض العلل".

3 – هذا الكتاب أكثر استيعابا للأحاديث والأسانيد والطرق والأبواب من الوسطى التي حذف فيها أبوابا بكاملها وأحاديث كثيرة من أبواب[1].

هذا وقد استدرك محمد بن عبد الله بن الصقيل الحسيني الفاسي توفي 608 هـ على كتاب الأحكام الكبرى لعبد الحق كثيرا من الأحاديث رأى أنه أغفلها وأنها أولى بالذكر دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره[2].

وشرح غريب الأحكام محمد بن علي الصنهاجي أبو عبد الله المعروف بابن كلانو المتوفى سنة 629 هـ[3].

3 - الأحكام الوسطى

وهي التي اختصرها من الكبرى وذلك بحذف الأسانيد وبعض النصوص والأحاديث كما تبين من خلال مقدمة الكتاب التي أثبتها أستاذنا الدكتور فاروق حمادة في مقدمات تحقيقه لنقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي[4].

---

(1) علم علل الحديث بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام : الدكتور إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 138 وما بعدها.

(2) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 683.

(3) صلة الصلة : ابن الزبير، القسم 3، ص 30.

(4) دراسة وتحقيق نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام : الدكتور فاروق حمادة، ص 54 وما بعدها.

ففي بيان منهجه في الكتاب يقول عبد الحق في المقدمة "أما بعد وفقنا الله وإياك فإني جمعت في هذا الكتاب ما افترق من حديث رسول الله في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والحكم والمواعظ وفنونا من الأدعية والأذكار وجملا من الفتن والأشراط، وأحاديث في معان أخر، مع نبذ من التفسير وما يكسب حافظ العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير والملك الكبير، ونقلتها من كتب الأئمة المشهورين والجلة السابقين، سرج الدين وهداة المسلمين أبو عبد الله مالك بن أنس، والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي، وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخرى أذكرها عند ذكر الحديث منها أو ذكر أصحابها ... وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد ليسهل حفظه ويقرب تناوله... وربما فعلت ذلك لقرب السند، وربما يكون مما تقدم ذكره والكلام عليه في موضع آخر"(1)

وقد وضع عبد الحق الإشبيلي في مقدمته للأحكام الوسطى مفاتيح لتناول الكتاب تعين على فهمه وحل ما أشكل من منهجه بتفصيل، والمصادر التي اعتمدها في التوجيه والتعليل واختيار الأسانيد وبيان عللها ومن ذلك قوله "وإن لم تكن فيه (أي في الحديث) عله كان سكوتي عنه دليلا على صحته هذا فيما أعلم، ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله وإنما أخرجت منه يسيرا مما عمل به أو بأكثره عند الناس، واعتمد عليه وفزع عند الحاجة إليه"(2).

وقد استمد الكتاب شهرته من اشتغال ابن القطان الفاسي به في كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين فيه. وقد كان الخلاف واقعا بين الدارسين هل اشتغل ابن القطان على الأحكام الوسطى أو الكبرى، إلى أن جاءت دراسة الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله عن علم العلل بالمغرب من خلال بيان الوهم والإيهام فحسم الإشكال بعرض كل الأقوال، وخلص إلى أن الأمر يتعلق بالوسطى وساق على ذلك من الأدلة ما قطع الشك ونفى الريب، وذلك بالمقارنة بين منهج كتب عبد الحق (الكبرى والوسطى والصغرى) وقراءة ذلك في ضوء مقدمة كتاب الأحكام الوسطى فأجاد وأفاد إذ يقول "والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة ووضع عليه ابن القطان نقده هو الأحكام الوسطى، هذا ما أدى إليه

(1) الأحكام الوسطى تحقيق إبراهيم الشيخ راشد المريخي : عبد الحق الإشبيلي، نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط
(2) المصدر السابق.

البحث والتنقيب والمقارنة، بعدما تهت في بحور من أقوال العلماء المتضاربة حول أي من الكتب الثلاثة اشتهر ووضع عليه بن القطان كتابه"[1].

هذا وقد اشتغل العلماء بعد عبد الحق بالكتاب المذكور، واستفاضت شهرته كما أكد ذلك ابن القطان إذ يقول في مقدمة بيان الوهم والإيهام.

"وبعد فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الإشبيلي رحمة الله عليه قد خلد في كتابه علما نافعا وأجرا قائما، زكا به عمله، ونجح في سعيه وظهر عليه ما صلح فيه من نيته، وصح من طويته فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر وتلقي بالقبول، وحق له ذلك لجودة تصنيفه وبراعة تآليفه واقتصاده وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء وأبدع فوق ما أراد وأربى على الغاية وزاد، ودل منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم واطلاع واتساع، فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه على الإكباب عليه وإيثاره"[2].

وتوجد عدة نسخ من الأحكام الوسطى بمكاتب المشرق والمغرب وأوروبا منها الناقص والتام والعتيق والحديث، وقد كتب على عنوان بعضها "الأحكام الكبرى"وعلى الأخرى"الأحكام الشرعية" من غير إشارة إلى كونها كبرى أو وسطى أو صغرى، وقد استقصاها الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله في كتاب علم علل الحديث، نذكر من هذه النسخ نسختان خطيتان بالخزانة الحسنية بالرباط وثالثه مصورة عن خزانة ابن يوسف بمراكش تمتاز بجمال خطها وكبره ووضوحه كما توجد بالخزانة العامة بالرباط نسختان ناقصتان رقم**1862**و**838** ق وبالقرويين نسخة ناقصة رقم **219** وأخرى بدار الكتب المصرية رقم **161/1** ونسخة الخزانة الظاهرية رقم **291** وهكذا[3].

وقد قام بتحقيقه لنيل دبلوم الدراسات العليا الباحث إبراهيم الشيخ راشد المريخي تحت إشراف د. إبراهيم بن الصديق ود. فاروق حمادة سنة **1995**. بكلية الآداب بالرباط وذكرته مجلة الكتاب المغربي في ص **289** من العدد **14** الصادر سنة **1995**، وقد وقفت عليه مرقونا بالكلية المذكورة.

---

[1] علم علل الحديث : د . إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 135 وما بعدها.

[2] دراسة وتحقيق نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام : د. فاروق حمادة ، ص 21.ص 62-63 حيث أورد هناك المقدمة الكاملة لكتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان.

[3] علم علل الحديث : د. إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 142 وما بعدها.

الأحكام الصغرى

ذكرته إلى جانب الأحكام الكبرى أغلب المصادر المترجمة لعبد الحق الإشبيلي، والكتاب مجلد متوسط الحجم يعرف أيضا بمختصر الأحكام الشرعية[1] وهو محذوف الأسانيد غير مذيل بالكلام على العلل والرجال ولا يستدعي أي تعقيب ولا إنتقاد، بل تخير المؤلف أحاديثه صحيحة مشهورة معمولا بها وأغلبها من الصحيحن والموطأ والسنن الثلاثة[2].

وقد عملت على تحقيقه أم محمد بنت أحمد الهليس وراجعه وقدم له خالد ابن علي بن محمد الغبري وطبعته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ومكتبة العلم بجدة سنة **1413** هـ[3] وقد حظي هذا الكتاب بعناية العلماء حيث شرحه ابن مرزوق التلمساني توفي سنة **781** وقبله أبو محمد عبد العزيز بن بزيزة التونسي توفي **633** هـ والذي يوجد منه الجزءان الخامس والسادس في مجلد واحد بالخزانة الحسنية بالرباط كما ذكر الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله قال أوله كتاب الحج وآخره الثيب أحق بنفسها"[4].

ومحمد بن قاسم القصار الفاسي من أهل القرن العاشر وغيرهم، يقول عبد الحق في مقدمة الأحكام الصغرى "أما بعد فإني جمعت في هذا الكتاب متخيرا من حديث رسول الله في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب إلى غير ذلك مما تميز حافظها وتسعد العامل بها ... وتخيرتها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد قد نقلها الاثبات وتداولها الثقات أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة ... وكتبت هذه الأحاديث مختصرة الأسانيد لتسهل على من أراد حفظها وتقرب على من أحب التفقه فيها والنظر في معانيها إذ التفقه في حديث رسول الله ﷺ هو المعنى المقصود والرأي المحمود والعمل الموجود في المقام المحضور واليوم المشهود"[5]. قال الدكتور فاروق حمادة معلقا "وبمقابلة هذه المقدمة مع مقدمة الأحكام الوسطى يتبين لنا أن الوسطى أوسع وأكثر حديثا[6].

---

(1) نفسه : ص 139.

(2) معجم مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيي الدين عطية ومن معه، ج 1، ص 400.

(3) معجم مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيى الدين عطية ومن معه ، ج 1، ص 400.

(4) علم علل الحديث بالمغرب من خلال بيان الوهم والإيهام لابن القطان : د. إبراهيم بن الصديق ، ج 01، ص 139.

(5) الأحكام الصغرى : عبد الحق الإشبيلي ، مخطوط الخزانة العامة بالرباط (218 ق)

(6) مقدمات تحقيق نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام : د. فاروق حمادة ، ص 22 وما بعدها.

وذكر العابد الفاسي أن في خزانة القرويين من الكتاب سفر واحد بخط أندلسي متقن أصابه التلاشي خاصة من أوراقه الأولى أوراقه 150 ونسخة أخرى في سفر واحد ضخم تام أوراقه 161 [1].

كما توجد في الخزانة العامة بتطوان نسخة أخرى أولها كتاب الإيمان وآخرها كتاب اللباس والزينة مصورة عن الأصل المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط[2].

وتوجد من الكتاب (نسخة تامة بخط جيد كتبها علي بن نصر بن عمر الحنفي في صفر 680هـ) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مصورة عن مكتبة فيض الله ... بإسطانبول تحت رقم 257 ورقم حفظها بالجامعة 2652 [3].

مؤلفات أخرى

هذا وقد ذكرت المصادر لعبد الحق مؤلفات أخرى لا تخلو من فقه الحديث، ومنها كتاب "التوبة" في سفرين و"معجزات الرسول ﷺ" في سفر، و"مقاله في الفقر والغنى" وكتاب "الصلاة والتهجد" في سفر وكتاب "العاقبة" ويتضمن ذكر الموت وما بعده، وكتاب "تلقين الوليد في الحديث" سفر صغير، وكتاب "المنير"، وكتاب "الرقائق"، و"الأنيس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب من كلام النبي والصالحين"[4] وكتاب فضل الحج والزيارة تغمده الله برحمته[5].

وقد علمت من الشيخ محمد بوخبزة أبو أويس التطواني فيما وقفت عليه بخطه، أن كتاب "العاقبة" سار مسير الشمس فكان من الكتب المختارة للتوريق بمساجد الأندلس والمغرب لجمال أسلوبه وحلاوة عرضه وصدق مواعظه وتوجد من الكتاب نسخه خطية بالخزانة العامة بتطوان رقم 87 وقد طبع منذ سنين بالكويت بتحقيق الشيخ محمد خضر، ويقع في ستة وثلاثين بابا ويشتمل على أحاديث وآثار يختارها من دواوين السنة المعتمدة

---

(1) فهرست مخطوطات القرويين : العابد الفاسي، ج 3، ص 142.

(2) فهرست مخطوطات الخزانة العامة بتطوان : محمد بو خبزة والمهدي الدليرو ، ص 133.

(3) فهرست المخطوطات والمصورات قسم الحديث الشريف : وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، ج 1، ص 41.

(4) نسخه مخطوطة منه وقفت عليها في المكتبة الوطنية بمدريد، رقم 4888.

(5) ذكر كل هذه المؤلفات مجتمعة ابن فرحون في الديباج، ج 2، ص 59 وما بعدها وتفرق ذكرها في باقي المصادر.

كالصحيحين ومسند البزار وقاسم بن أصبغ وجامع الترمذي وغيرها، وربما حدث عن معاصريه من أشياخه وغيرهم وبالجملة فمحاسن الكتاب كثيرة ومنافعه جمة وما أحراه بإعادة طبعه والعمل على تعميم نشره[1].

كما وقفت في فهرست المخطوطات المصورة الصادر عن معهد المخطوطات العربية بالكويت على وجود قطع مخطوطة من كتاب الجمع بين الصحيحين لعبد الحق أيضا وهي مصورات مأخوذة من الأصل المخطوط الموجود بخزانة شستربيتي رقم 4887 و4943 وهي قطع مخطوطة تشمل الجزء الثاني[2].

وتوجد من الكتاب نسخة تامة مصورة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا محفوظة بخزانة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقم 502 ف [3] والجزء الرابع والجزء الأخير بخزانة بن يوسف بمراكش تحت رقم 1/70 و 3/70 [4].

أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة الخزرجي أبو جعفر ت 582 هـ

آفاق الشموس وإعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية

بهذا الاسم ذكرته كل المصادر المترجمة لأبي جعفر، و"كتاب آفاق الشموس وإعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية" ثاني كتاب وقفت عليه في هذا الباب من تراث الغرب الإسلامي بعد كتاب أقضية الرسول لابن الطلاع المتوفي سنة 497 هـ ويبدو أن هذا الكتاب لم يشتهر شهرة كتاب ابن الطلاع الذي فصلت الكلام عنه في حينه، ولعل السبب يرجع إلى كون الرجل لم يستقر في مكان بعينه حتى تستقر مجالس علمه وتشتهر فيها مؤلفاته، إذ أنه قرطبي سكن وقتا بغرناطة ثم انتقل إلى بجاية وتوفي بفاس، ولم تذكر المصادر أين ألف كتابيه "آفاق الشموس" و"مقامع الصلبان" هل كان ذلك في الأندلس؟

---

[1] من مسودة بخطه يعرف فيها ببعض المصادر الأندلسية في الفقه والحديث لازالت مخطوطة : محمد بو خبزة أبو أويس التطواني :

[2] فهرست المخطوطات المصورة معهد المخطوطات العربية بالكويت، ص 327.

[3] انظر فهرست لمخطوطات والمصورات بجامعة محمد بن سعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الأول، ص331.

[4] الفهرست المفصل بمخطوطات خزانة بن يوسف بمراكش إعداد الصديق بلعربي نسخة مرقونة.

أم بعد انتقاله جنوبا إلى بجاية وفاس، ولم تذكر المصادر أيضا سبب انتقال أبي جعفر من الأندلس إلى بجاية، ونحن نعلم أن بعض العلماء المحدثين انتقلوا من الأندلس إلى بجاية بسبب خلاف مع السلطة الحاكمة خاصة عصر الموحدين، وأثناء رحلتهم ضاعت مؤلفاتهم، وقد مر بنا قبل أن عبد الحق الإشبيلي ضاعت بعض مؤلفاته حين انتقل من الأندلس إلى بجاية.

وعلى كل حال فابن الأبار ذكر أن لأبي جعفر تأليفا في أحكام النبي ﷺ سماه آفاق الشموس وإعلاق النفوس[1]. وعنه نقل هذا الكلام أحمد بابا التنبوكتي في نيل الابتهاج بتطريز الديباج[2] وقد وجدت للكتاب ذكرا عند الزركلي في الأعلام دون أن يتحدث عنه مطبوعا أو مخطوطا[3].

محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي الأب ت586هـ

الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار

سبق أن تحدثنا عن مزية كل من كتاب المنتقى للباجي والاستذكار لابن عبد البر، ووضحنا بما فيه الكفاية عناية العلماء بالمؤلفين الجليلين دراسة وجمعا واختصارا، وعرفنا الأسباب المنهجية التي دعت إلى اشتغال العلماء بالجمع بين المنتقى والاستذكار، فقد أعرض الباجي في المنتقى عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل وما احتج به المخالف إذ اقتصر على مذهب مالك وأصحابه في شرح الموطأ في حين اتسع نظر ابن عبد البر في الاستذكار ليرصد آراء علماء الأمصار وتوسع في ذكر الأسانيد واستنباط المعاني مع الترجيح.

وقد ذكرنا أن أول من جمع بين المنتقى والاستذكار هو علي بن عبد الله اللمائي المالطي توفي 537 هـ . إلا أن عمله بقي مغمورا لم يشتهر شهرة كتاب "الأنوار" لأبي عبد الله ابن زرقون و"المختار" لمحمد بن عبد الحق التلمساني توفي 625 هـ والذي سيأتي الكلام عنه بعد.

---

(1) التكملة : ابن الأبار ، ج 1، ص 76 تحقيق د عبد السلام الهراس وابن القاضي في جذوة الاقتباس، ج 1، ص 141.

(2) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي ، ص 59 على هامش الديباج المذهب لابن فرحون.

(3) الأعلام : الزركلي ، ج 1، ص 150.

برجوعنا إلى المصادر المترجمة لأبي عبد الله ابن زرقون وجدناها تذكر كتاب "الأنوار" فقد ذكره ابن الأبار في التكملة[1] وعنه نقل ابن فرحون في الديباج[2] كما ذكره من المتأخرين عبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرآن والحديث[3] ومعجم المحدثين[4].

وقد اعتمد محقق كتاب الاستذكار الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، جزءا من كتاب الأنوار حيث يقول "النسخة المساعدة الأولى نسخة "جوامع أنوار المنتقى والاستذكار" وهي من تأليف الشيخ الفقيه العلامة أبي عبد الله بن سعيد بن أحمد بن زرقون الأنصاري توفي **582** هـ وهي نسخة المكتبة الأزهرية حديث **(24)** وعدد لوحاتها **(284)** لوحة وخطها نسخي جيد، وكل لوحة بها **29** سطرا وكتبت في القرن السابع الهجري والموجود منها المجلد الثالث فقط. وأول الموجود من هذه النسخة باب ما جاء في الخلع وآخرها باب القضاء فيما يعطى للعمال[5].

ويبدو أن محقق كتاب الاستذكار لم يبلغ إلى علمه وجود نسخة أخرى من الكتاب بالخزانة العامة بالرباط، وهي النسخة التي أشار إليها ابن عقيل الظاهري في مؤلفه "ابن حزم خلال ألف عام" دون أن يشير إلى رقمها وذكر أنه وقف عليها وتصفحها[6] وهي ليست نسخة تامة وإنما الجزء الرابع فقط تحت (رقم **145** أوقاف) كما ذكر الزركلي في الأعلام ج **6** ص **139** وقال كتبت سنة **702**هـ.وقد وجدت في فهرست مخطوطات المكتبة البدرية بالقدس ذكرا لوجود نسخة من الأنوار بها جيدة انفرطت أوراقها بخط مغربي جميل وتخص الجزء الأول من الكتاب[7] وذكر الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله في معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى أن الجزء الرابع من كتاب الأنوار لابن زرقون يوجد بالقرويين تحت رقم **(145 ق)**[8] وذكر الأستاذ المنوني أن من الكتاب أربع مجلدات من البداية إلى نهاية كتاب الوصايا بخزانة الزاوية الحمزاوية بالراشيدية. رقم **466** [9].

---

[1] التكملة : ابن الأبار ، ج 1، ص 63 والذهبي في سير أعلام النبلاء، ج 21، ص 147 وما بعدها.
[2] الديباج : ابن فرحون ، ج 2، ص 259.
[3] معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 131.
[4] معلمة القرآن معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 31.
[5] مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار لابن عبد البر : الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.
[6] أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ابن حزم خلال ألف عام، ج 4، ص 164.
[7] فهرست مخطوطات المكتبة البدرية إعداد خضر إبراهيم سلامة، ص 49.
[8] معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بن عبد الله ، ص 31.
[9] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : محمد المنوني ، ع 3، ص 79 وما بعدها.

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الموطن أن أبا عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مؤلفه الذي أشرنا إليه سابقا. نقل من كتاب "سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية الظاهرية" لإبراهيم السمنودي المنصوري طبعة جريدة الإسلام بمصر، في موضوع حمل الموحدين للناس على مذهب الظاهر ما نصه "قال أبو عبد الله بن زرقون كنت فيمن جمعهم (يعني وزير عبد المومن) ولما سكت القوم ولم يجبه أحد لحدة الأمر والإنكار، حملتني الغيرة على أن تكلمت وتلطفت في الكلام لهم" ثم ذكر -أي المنصوري- تأثيره على عبد المومن حيث لم يحمل الناس على الظاهر".

قال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري "كنت أظن أن ابن زرقون ذكر ذلك في جمعه بين المنتقى الاستذكار فتصفحت صورة النسخة الخطية بالخزانة العامة بالرباط فلم أجد هذا الكلام فلعله ذكر ذلك في كتابه الرد على المحلى" انتهى[1].

قلت: إن الرجل في كلامه هذا خلط بين أبي عبد الله بن محمد بن سعيد ابن أحمد بن سعيد ابن زرقون الأب توفي **586** صاحب كتاب الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار الذي نحن بصدد الحديث عنه[2]، وابنه محمد بن أبي عبد الله بن محمد بن سعيد أبو الحسين ابن زرقون صاحب كتاب المعلى في الرد على المحلى توفي سنة **621** هـ [3].

قال ابن فرحون في ترجمة أبي الحسين بن زرقون توفي سنة **621** "شيخ المالكية وكان من كبار المتعصبين للمذهب فأوذي من جهة بني عبد المومن ولما أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر صنف كتاب المعلى في الرد على المحلى لابن حزم"[4].

ولذلك كان في كلام ابن عقيل الظاهري نظر من جهتين:

1- قوله"كنت أظن أن ابن زرقون ذكر ذلك في جمعه بين المنتقى والاستذكار فتصفحت الصورة الخطية الموجودة بالرباط فلم أجد هذا الكلام" يوهمنا بأنه تصفح الكتاب كاملا، وقد ذكرنا أن نسخة الرباط ليست تامة وإنما يوجد الجزء الرابع فقط فمن أين له أن يخلص إلى هذه النتيجة وهو لم يتصفح الكتاب كاملا.

2 - وقوله (ولعله ذكر ذلك في كتابه الرد على المحلى) فساده في أن مؤلف الرد على المحلى هو أبو الحسين ابن زرقون الابن المتوفي سنة **621** هـ وليس أبا عبد الله بن زرقون الأب توفي **586** هـ فلا حاجة للبحث فيه ولا الإحالة عليه فوجب التنبيه.

---

(1) ابن حزم خلال ألف عام : أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، ج 4، ص 163-164.

(2) انظر ترجمته في الديباج المذهب لابن فرحون ، ج 2، ص 259.

(3) انظر ترجمته في الديباج المذهب لابن فرحون ، بعده مباشرة، ج 2، ص 260.

(4) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 260.

وعلى كل حال فكتاب "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار" يحتاج إلى أن تجمع أطرافه من الخزائن التي ذكرنا ومن مظان أخرى لم نقف عليها، وسيكشف تحقيقه إن وجد تاما أو تحقيق بعض أجزائه الموجودة على الأقل لا محالة طبيعة الفقه وفقه الحديث في هذه الفترة التي عرفت تحولات كبيرة في مذهبية الدولة من فقه الفروع المالكي إلى مذهب الظاهرية. واتجاه الأثر.

محمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي توفي 599 هجرية نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار

لقد كان من أثر توجه الدولة الموحدية نحو فقه الظاهر والأثر أن تأثرت حركة التأليف في فقه الحديث وكان كتاب "نتائج الأبكار (بالباء) ومناهج النظار في معاني الآثار" نتيجة لهذا التوجه، وقد وجدنا النص على هذا واضحا في كلام ابن الأبار في التكملة الذي خص ابن أبي جمرة المرسي بترجمة واسعة حين قال "وله تآليف منها كتاب "نتائج الأبكار، ومناهج النظار في معاني الآثار" ألفه بعد الثمانين وخمسمائة عندما أوقع السلطان حينئذ بأهل الرأي وأمر بإحراق المدونة وغيرها من كتبه"[1] ويشكل تأليف ابن أبي جمرة لكتابه هذا تحولا في مسيرته العلمية حيث عرف عنه أنه ناظر في المسائل أعواما وتدرب مع أبي محمد عاشر بن محمد، وسمع منه جملة من تأليفه الكبير في شرح المدونة وعني بالرأي وحفظه، وولي خطه الشوري وقدم للفتيا، وكان ذلك في المنتصف الأول للقرن السادس الهجري، ثم لما وقع التحول في توجه الدولة العلمي على عصر الموحدين ألف كتابه هذا كما ذكرنا وبالمقابل اعتزل ميدان القضاء والشورى وامتحن في ذلك[2].

وقد نقلت المصادر المترجمة لابن أبي جمرة نسبة كتاب "نتائج الأبكار" إليه وكلها على ما يبدو نقلت عن ابن الأبار في التكملة، فقد ذكره ابن مخلوف في الشجرة[3] والذهبي في سير أعلام النبلاء[4] والزركلي في الأعلام[5] ولم أقف على معلومات عنه مخطوطا أو مطبوعا.

---

(1) التكملة : ابن الأبار ، ج 2، ص 79 ت ر 222 تحقيق عبد السلام الهراس.
(2) نفسه.
(3) الشجرة : ابن مخلوف ، ص 162.
(4) سير أعلام النبلاء : الذهبي ، ج 21، ص 399.
(5) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 319.

عبد الجليل بن موسى القصري توفي 608 هجرية

1 - تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام

عرف عن الشيخ القدوة العارف بالله عبد الجليل بن موسى القصري اشتغاله بعلم الكلام واللغة العربية والحديث النبوي الشريف، كل هذا أهله لعقد مجالس العلم خاصة بجزيرة طريف، وبقصر كتامة (القصر الكبير حاليا) ولا زال يوجد بها مسجد قديم يعرف باسمه داخل سور المدينة القديمة جوار نظارة الأوقاف بدرب العلوج، ومجالس العلم هذه كانت مناسبة للأسئلة والأجوبة حول الفقه والحديث، وخلاصه ذلك تأليف عبد الجليل عليه رحمة الله لكتابة "الأسئلة والأجوبة" و"تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام" وغيرهما، والكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه، هو بهذا الإسم (تنبيه الأفهام) وليس تنبيه الأنام كما ذكر التليدي في تراث المغاربة[1] رغم أنه أحال على نيل الابتهاج إذ أني حين رجعت إلى ما أحال عليه وجدت (تنبيه الأفهام) فلا أدري مصدره في ذلك، ولعله من تسمية النسخة المخطوطة التي وقف عليها من الكتاب بالمكتبة السليمانية باستنبول تركيا تحت رقم (57/409- لا –له –لي) وهو خلاف ما ذكرت المصادر التي ذكرتها فوجب التصحيح، ويحمد للتليدي أنه زودنا بعد وقوفه على المخطوط بموضوعه حيث قال "يبحث في أحاديث الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه"[2] وتلك حصيلة اشتغال ابن أبي جمرة بعلم الكلام كما ذكرنا.

والكتاب ذكرته جل المصادر المترجمة لعبد الجليل القصري، فقد ذكره ابن الأبار في التكملة[3] وصاحب نيل الابتهاج[4] والزركلي في الأعلام حيث قال "تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام مخطوط في التيمورية"[5]، وقد وجدت له ذكرا عند كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي حيث سماه "بيان مشكل الأحاديث النبوية" تحت رقم (لا له لي 409)[6].

---

(1) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي ص : 115.
(2) نفسه.
(3) التكملة : الإبن الأبار ، ج 3، ص 132، تحقيق د. عبد السلام الهراس.
(4) نيل الابتهاج بتطريز الديباج : أحمد بابا التنبوكتي ، ص 184.
(5) في الأعلام : الزركلي ، ج 3، ص 276.
(6) تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، ج 6، ص 192.

2 - شعب الإيمان

كان كلام عبد الجليل القصري في طريق التصوف سهلا محررا مضبوطا بظواهر الكتاب والسنة[1] وكان ثمرة كلامه في هذا، كتابه "شعب الإيمان "الذي اشتهر في عصره وبعده شهرة واسعة.

تحقيق اسم الكتاب:

وجدت عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي أنه سمى الكتاب بـ (مختصر شعب الإيمان)[2] ووجدت التليدي في تراث المغاربة يسير في هذا الاتجاه حيث قال "شعب الإيمان لعبد الجليل القصري اختصر شعب الإيمان لأبي عبد الله الحليمي الجرجاني تـ 403"[3].

قلت وهذا يخالف ما ذكرته جل المصادر عن شعب الإيمان لعبد الجليل القصري حيث لم نجد في أي مصدر من هذه المصادر ما يفيد بأن الكتاب مختصر لكتاب الحليمي بما في ذلك كتاب التكملة التي أحالنا عليه التليدي، ويزيد الأمر تأكيدا وقوفنا على الكتاب مخطوطا ومطبوعا إذ لم يذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أن عمله هذا اختصار لأي كتاب قبله، وكانت عادة القوم أن ينصوا على سبب التأليف في مقدمات كتبهم، فلم نقف في مقدمة كتاب شعب الإيمان لعبد الجليل القصري، إلا على تقريظ بسيط دخل مباشرة بعده إلى فصول الكتاب، ولم يذكر محقق الكتاب سيد كسروي حسن ما يفيد هذا، وعليه فلا دليل على دعوى بروكلمان ولا قيمة لكلام التليدي ما دمنا لم نقف لكلامهما على سند.

وعليه فالكتاب أصيل في تأليفه من طرف عبد الجليل، وقد ذكرته باسم شعب الإيمان كل المصادر التي وقفت عليها قديمها وحديثها، فقد ذكره بهذا الإسم ابن الأبار في التكملة[4] والغبريني في عنوان الدراية[5] وعن هذه المصادر نقل الزركلي في الأعلام[6] وإسماعيل باشا البغدادي في كشف الظنون الذي قال (ملكته في مجلدين تاريخ كتابته سنة

---

(1) انظر مصادر ترجمته في معجم فقهاء الحديث من هذا الكتاب.
(2) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ، ج 6، ص 192.
(3) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي ، ص 196.
(4) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 132.تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(5) عنوان الدراية : الغبريني ، ص 192.
(6) الأعلام : الزركلي، ج 3، ص 276.

672 هـ)[1] والعلامة عبد الله كنون في النبـوغ المغربـي[2] وبروكلمـان في تـاريخ الأدب العربي[3] وأستاذنا محمد بن خليفة في أعلام القصر الكبير[4] وغيرهم، وقد اشتهر وجوده مخطوطا في عدة نسخ بالخزائن العالمية إذ يوجد بالقاهرة (206/1) والإسكندرية حديث 33 ودمشق في الظاهرية15/49 [5] وبالاعتماد على نسخة القاهرة دار الكتب القومية بمصـر (رقم 110 توحيد) حققه سيد كسروي حسن، وهي نسخة غير تامة، دون أن يكلف نفسه الإطلاع على نسخ أخرى وخاصة النسخة الكاملة والجيدة الـتي وقفـت عليهـا بالخزانـة الحسنية بالرباط تحت رقم 4066 خطها واضح وجميل.

شهرة الكتاب

وقد اشتهر الكتاب بمجالس العلم بسبتة في القرن السابع الهجري[6] وقد وجدنا في وثيقة الكتب المحبسة على مساجد القصر الكبير بالكنـاش رقـم 695 بالخزانـة الحسـنية بالرباط التي مكننا منها زميلنا الدكتور محمد يعلى الأستاذ بكلية الآداب بالمحمدية، على أن كتاب شعب الإيمان كان من الكتب المحسبة على مسجد الهزميري بالقصر الكبير يتدارسه العلماء في مجالسهم، وقد ذكر أستاذنا محمد بن عبد الرحمن بن خليفة في كتابه أعلام القصر الكبير من النصوص ما يفيد شهرة الكتاب واشتغال الناس به ومما ذكره "أن ابـن ليـون التجيبي سعيد ابن أحمد من أهل المرية ألف في اختصار شعب الإيمان لعبد الجليل القصري ونقل عن العلامة عبد العزيز بن الصديق رحمه الله قوله في شعب الإيمان "ذلك الكتاب الذي طار صيته واعتمده علماء الشرق والغرب وكثر النقل عنه وهو من محفوظات مكتبته والدنا رضي الله عنه.

تحقيق الكتاب

مضى علينا حين من الدهر كنا نسمع فيه أن الكتاب يحقق هنا أو هناك، وكنـا نتـوق يوما إلى رؤية بين أيدينا ننعم بدرره ونفائسه، وقد دفعني حب الكتاب إلى أن أدفن عيني بين

---

(1) الإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي ، ج 14، ص 49.
(2) النبوغ المغربي : عبد الله كنون ، ج 1، ص 47.
(3) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج 6، ص 192.
(4) أعلام القصر الكبير : محمد ابن خليفة ، ص 18 وما بعدها
(5) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج 6، ص 192.
(6) مظاهر النهضة الحديثة على عهد يعقوب المنصور الموحدي : عبد الهادي احسيسن ، ج 2، ص 35.

صفحاته مخطوطا بالخزانة الحسنية بالرباط أقرأ الحكم بين سطوره لساعات طوال، وكنت أقف على نصوص من السنة وأقوال العلماء تقدح في ذهني شرارة التفكير في مصدرها ودرجتها ثم انقطعت بعد ذلك صلتي بالكتاب وحالت بيني وبينه حوائل، إلى أن اكتحلت به العين في طبعة أنيقة صادرة عن دار الكتب العلمية بيروت في طبعة الأولى سنة **1995** بتحقيق سيد كسروي حسن، غير أن أول ما صدمني أنني وجدت المحقق حين ينسب الرجل إلى قصر كتامة يقول "وهي بلدة بالجزيرة الخضراء من أرض الأندلس"، محيلا في ذلك على سير أعلام النبلاء للذهبي، وهو من ذلك براء، ثم ما غاضني ثانية أن المحقق اشتغل على نسخة واحدة وهي نسخة دار الكتب القومية بمصر، مع العلم أن النسخ المخطوطة للكتاب لا تكاد تحصى، الشيء الذي فوت علينا وعليه فرصة المقابلة في كثير من النصوص، وكانت قاصمة الظهر أن الرجل لم يكلف نفسه عناء التنصيص على درجة النصوص الحديثة وفق أصول التخريج المتعارف عليها بين المهتمين خاصة النصوص المنقولة من غير الصحيحين كالسنن والمسانيد. ولا يذكر له إلا كونه أخرج الكتاب إلى الوجود بحيث سهل على الناس الاشتغال به لتحقيقه من جديد بعد الإطلاع على النسخ المتعددة منه. وقد علمت أن الكتاب صدر محققا في جزئين إلا أني لم أتمكن من الوقوف عليه لمعرفة محققه وقيمة عمله.

أبو الحسن علي بن أحمد بن مروان الوادي آشي ت609 هـ

1 - اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج

بهذا الإسم ذكرته جل المصادر المترجمة له فقد ترجم لأبي الحسن، ابن الأبار في التكملة حيث قال: "وكان أديبا فقيها مشاركا في فنون وله تؤاليف ومجموعات وذكر منها "اقتباس السراج" في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"[1] قال ابن فرحون "أجاد فيه كل الإجادة"[2] وقد وجدت الكتاب مذكورا عند الزركلي في الأعلام بهذا الإسم دون أن يفيدنا بوجوده مخطوطا أو مطبوعا[3] وقد ذكره عبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرءان والحديث بالمغرب الأقصى[4] ولم أقف عليه في كشف الظنون.

---

[1] التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 225 تحقيق د. الهراس.

[2] الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 118.

[3] الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 256.

[4] معلمة القرءان والحديث في المغرب الأقصى : عبد العزيز بن عبد الله، ص 174.

ويبدو أن اشتغال الناس بالمعلم للمازري وإكمال القاضي عياض، وكتاب المفهم لأبي العباس القرطبي الذي سيأتي الحديث عنه، حجب الحديث عن كتاب ا"قتباس السراج" والإهتمام به. ولذلك لم تحدثنا المصادر عن حجمه وصنيع مؤلفه فيه، والدافع إلى تأليفه، وغير ذلك، مما وقفنا على كله أو بعضه في مؤلفات أخرى.

2 - نهج السالك للتفقه في مذهب مالك

قال ابن الأبار في معرض حديثه عن مؤلفات أبي الحسن الودياشي "كتاب نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك شرح فيه الموطأ في عشرة أسفار"[1] وقد وجدت هذا الكلام نفسه عند ابن فرحون في الديباج إلا أنه سمى الكتاب بنهج "السالك" عوض "المسالك"[2]، والأول أصح لقرب ابن الأبار من أبي الحسن، إذ روى هذه المعلومات عن شيخه أبي جعفر بن الدلال الذي تتلمذ على الودياشي، وعن هذه المصادر المتقدمة نقل المتأخرون كالزركلي في الأعلام[3] وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث[4]وقد نسب التليدي في كتابه تراث المغاربة في الحديث إلى المؤلف كتابين في شرح الموطأ أحدهما بهجه المسالك (بالاعتماد على شجرة النور ج 172/1) وثانيهما نهج السالك للتفقه في مذهب مالك شرح فيه الموطأ (بالاعتماد على الإحاطة 182/4) [5] ولم يقل بهذا أحد من المتقدمين ولو رجع إلى كلام ابن الأبار في التكملة لكفاه في الجمع بين الإسمين، ولما ذكر الكتاب في موضعين.

أبو محمد عبد الواحد المعروف بابن التين الصفاقسي ت611هـ

شرح صحيح البخاري المعروف بـ "المخبر الفصيح"

واسمه الكامل "المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح"[6] ولم يشتهر مؤلفه الذي قال فيه صاحب نيل الابتهاج، "لم أقف له على ترجمة[7]ويبدو أن ما عرف عن

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 225 تحقيق د. الهراس.

(2) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 118.

(3) الأعلام : الزركلي، ج 3، ص 256.

(4) المعلمة : عبد العزيز بنعبد الله، ص 174.

(5) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي، ص 83و ص 293.

(6) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : محمد المنوني، ج 3، من مجلة دار الحديث الحسنية، ص 86 ويوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب ص : 572.

(7) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص 188.

الرجل من معلومات لا يخرج عن ما ذكره محمد ابن مخلوف في الشجرة. إذ وجدت أن المتحدثين عن ابن التين يحيلون إلى هذا المصدر[1] وعلى قوله في وصف الكتاب أنه شرح ممزوج بكلام المدونة وشراحها، وأن ابن رشيد السبتي اعتمده في كتابه "إفادة النصيح في شرح الصحيح"[2].

إلا أن كتاب"المخبر الفصيح" اشتهر وذاع صيته. يدل على ذلك النقول الكثيرة لابن حجر عنه في فتح الباري في غير ما موضع، ومن هذه المواضيع على سبيل المثل قول ابن حجر في كتاب النكاح باب "ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف" في شرحه لحديث قتيبة بسنده إلى ابن مخرمة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر "إن هشام بن المغيرة أستأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب فلا آذن... الحديث" قال ابن حجر "قال ابن التين أصح ما تحمل عليه هذه القصة أن النبي ﷺ حرم على أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل فإنه علل بأن ذلك يؤذيه، وأذيته حرام بإتفاق[3] ومنها قوله في باب "مهر البغي والنكاح الفاسد" قال الحسن (وهو البصري) إذا تزوج محرمة وهو لا يشعر فرق بينهما ولها ما أخذت وليس لها غيره ثم قال بعد، لها صداقها" قال ابن حجر "قوله: إذا تزوج محرمة" بتشديد الراء، وللمستملي بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالضمير وبهذا الثاني جزم ابن التين[4] والملاحظ في هذين الموضعين اللذين نقلناهما من فتح الباري أن ابن حجر استعان بابن التين في توجيه معنى الحديث الأول لما فيه من إشكال، وضبط لفظ الحديث في الموضع الثاني، ولو تتبع متتبع نقول ابن حجر عن ابن التين لخرج بمادة علمية تبرز قيمة كتاب ابن التين في شرح صحيح البخاري، ولأبرز قيمة تأثير مدرسة فقه الحديث المغربية في المدرسة المشرقية، بعد الإطلاع على السفر المخطوط من الكتاب الموجود بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم **18474** بخط مشرقي فيه من كتاب الحج حتى كتاب الغصب[5].

---

[1] مقدمة كتاب "أبو عبد الله الأبي وكتابه الإكمال" : يوسف الكتاني في المصدر السابق، وعبد الرحمن عون، ص 92.

[2] شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 168.

[3] فتح الباري : ابن حجر، ج 9، ص : 328.

[4] فتح الباري : ابن حجر، ج : 9، ص 494 وغيرها كثير.

[5] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث: المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية ع 3 ص 86 وانظر الفهرست العام للمخطوطات رصيد مكتبة حسن حسيني عبد الوهاب إعداد عبد الحفيظ منصور نشر المعهد القومي للآثار بتونس ص32.

محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفرني قاضي تلمسان ت625هـ

1 - المختار في الجمع بين المنتقى والاستنكار

عرف عن محمد بن عبد الحق عنايته بعلوم جمة مع براعة في الكتابة، كما عرف عنه أنه كان جماعة للكتب بحيث احتوت خزانته على ما لم يجمعه أحد[1]، كل هذا أهله ليصنف ضمن المكثرين من التأليف في الفترة التي عاش فيها، وقد تنوعت مؤلفاته لتشتمل جوانب اهتمامه المتعددة من حديث وفقه ولغة وعلم كلام وغيرها ومن أشهر ما ألف في فقه الحديث "كتاب المختار في الجمع بين المنتفى والاستذكار" الذي وجدنا ذكره في كل المصادر التي ترجمت له فقد ذكره ابن الأبار في التكملة[2] وابن عبد المالك في الذيل والتكملة[3] وعن هذه المصادر نقل المتأخرون حيث ذكره الزركلي في الأعلام[4] وعبد العزيز بنعبد الله في معلمة القرءان والحديث[5] ومعجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى[6].

وقد احتفظ لنا ابن عبد الملك في الذيل والتكملة بنص للمؤلف رحمه الله يتحدث فيه عن كتاب المختار إذ يقول "كتاب المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار بزيادات من التمهيد وغيره تونق النفوس وتروق الأبصار في نحو العشرين سفرا يشتمل على نحو ثلاثة آلاف ورقة[7]... ونفس هذه العبارات ذكرتها المصادر التي ذكرنا.

وتحتفظ الخزائن العالمية والمغربية منها على وجه الخصوص بقطع من الكتاب، فقد ذكر الزركلي في الأعلام أن منه المجلدين الأول والسادس بخزانة القرويين بفاس رقم (174) ومنه مجلد ضخم قديم بالخزانة العامة بالرباط رقم 176[8]. قال المنوني أنها تشمل المجلد الأخير، وأضاف إلى ما ذكر الزركلي أن خزانة القرويين تحتفظ خمسة أسفار ابتداء من الأول تحت رقم 173[9].

---

(1) انظر ترجمة المؤلف مفصلة في الذيل والتكملة لابن عبد المالك الجزء الأول من السفر 8 ص 317.

(2) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 165، ت ر 427.تحقيق عبد السلام الهراس.

(3) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8 القسم 1 ص 317.

(4) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 186.

(5) معلمه القرآن والحديث : بنعبد الله، ص 189.

(6) معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : بنعبد الله، ص 33.

(7) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8 القسم 1 ص 319/318.

(8) الأعلام : الزركلي، ج 6 ص 186.

(9) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، 80.

وقد اعتمد محقق كتاب الاستذكار القطعة الموجودة بخزانة الرباط وقال أن أولها بـاب ملجاء في سكنى المدينة والخروج منها وتنتهي بما جاء في أسماء النبيﷺ.

وقال"هي بخط أندلسي تاريخ نسخها (730هـ) كتبها محمد بن قاسم الرعيني رقمها (40/180) وتتكون من 188 قطعة مقاس 29/24 وبكـل لوحـة 29 سـطرا والنسـخة مقابلة وبها بياض كلمة أو جملة أو سطور في أكثر من موضع"[1].

ويبدو أن المحقق لم يطلع على باقي القطع التي ذكرنا ولو اطلع عليها لأفاد منها كثيرا وقد ذكرنا خلال حديثنا عن كتاب "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار" لابن زرقون (تـ 586) وقبله في حديثنا عن المنتقى للباجي والاسـتذكار لابـن عبـد الـبر، الـدواعي المنهجية التي دعت العلماء إلى الاعتناء بالجمع بين الكتابين أهمها اقتصار البـاجي علـى مذهب مالك دون ذكر الخلاف وتوسع ابن عبد البر في ذكر مذاهب علماء الأمصار.

2 ـ الاقتضاب في غريب الموطأ

ذكرته كل المصادر التي تحدثت عن "المختار"، ويبدو أن الكتاب مستخرج منـه كمـا نقل ذلك صاحب الذيل والتكملة في معرض ذكر مؤلفات اليفرنـي، نقـلا عـن برنامجـه المسمى"الإقناع في كيفية الإسماع". قال: "غريب الموطأ وإعرابه، وسميته الاقتضـاب، لأنـي اقتضبته من الكتاب الكبير المختار"[2] ولم تتحدث المصادر التي ذكرته عن وجود الكتاب مخطوطا أو مطبوعا.

وقد ذكر ابن عبد الملك أن للرجل مؤلفا آخر في شرح غريب الشهاب للقضاعي[3].

أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي توفي 628 هـ

أجمع الدارسون لشخصية ابن القطان على علو كعبه في الفقه والحديث، أسهم في هذه الشهرة كون الرجل أعطى لحديث رسول الله ﷺ حياته فأعطاه هيبته ونظارته، إذ كان مدار الطلبة عليه، ومجالسه لا تكاد تضاهى لسعة علمه وتبحره في علوم مختلفة، وكانت خلاصة هذا الإشتغال عشرات من المؤلفات في الفقه والحديث والأصول تتبعها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة عند ترجمته الواسعة لابن القطان.

---

[1] مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار لابن عبد البر : عبد المعطى أمين قلعجي، ص 157.

[2] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، ق 1من السفر 8 ص 317.

[3] نفسه.

وقد وصلنا من هذا التراث الضخم ما سلم من عوادي الزمن كرسالة "النظر في أحكام النظر بحاسة البصر"، وكتاب "الإقناع في مسائل للإجماع"، ورسالته في "فضل عاشوراء، والترغيب في الإنفاق على الأهل"، وكتاب "الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام"، أما باقي الرسائل والمؤلفات التي ذكرها ابن عبد الملك فلم يتم الوقوف عليها لحد الساعة.

وإذا كان كتاب "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" يغلب عليه طابع علم الرجال والعلل ودراسة الأسانيد، فإن أبرز أثر يعكس جهد ابن القطان في فقه الحديث من أثره الذي وصلنا هو مؤلفه "النظر في أحكام النظر بحاسة البصر". وسنفصل الكلام عنه بما تيسر لنا من المعلومات التي حفظتها المصادر فنقول وبالله التوفيق.

1 - كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر

قال ابن عبد المالك في معرض حديثه عن مؤلفات ابن القطان "وكتاب النظر في أحكام النظر مجلد صغير وهذا الإسم من تسمية ابنه شيخنا أبي محمد[1]... وكلام ابن عبد الملك هذا هو أقدم ما وصلنا في الحديث عن هذا المؤلف دون تفصيل في الحديث عن موضوعه وأهميته، إلا أن العثور على الكتاب مخطوطا وصدوره محققا مكن من تسليط الأضواء على مختلف جوانبه من حيث أهميته ومنهجه ومادته الحديثة وغيرها.

وقد عُثر على الكتاب لأول مرة بخزانة الإسكوريال بإسبانيا رقم 124 أخذت عنها صور وشرائط وهي نسخة شرقية سقيمة يشيع فيها التحريف والتصحيف، وهي النسخة التي اعتمدها عمنا الأستاذ العلامة إدريس الصمدي في تحقيق الكتاب، وقد عايشت فصولا من معاناته مع النسخة وهو ينتقل بين مجاهيلها يجتهد في كشف ما بتر من جملها وكلماتها بالاعتماد على نسخة مساعدة لمختصر الكتاب لأبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي القباب توفي 779هـ الموجودة بالخزانة الحسنية في نسختين الأولى تحت رقم 7233 والثانية تحت رقم 5705. والتي صدرت بدورها محققة.

---

(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك ، ج 1 س 8 ص 165 وما بعدها.

وقد قرأت من كلام الفقيه أبو خبزة التطواني فيما وقفت عليه بخطه قوله "أخبرني فضيلة الشيخ حماد الأنصاري من علماء الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أنهم عثروا على نسخة أخرى تامة وجيدة استحضر منها نسخة" وذلك في موسم الحج من عام **1412** هـ

ويبدو أن العم حفظه الله لم يقف على هذه النسخة وهو يشتغل بالتحقيق إذ لو وقف عليها لما استغرق حوالي عشر سنوات في كشف ما انغلق من النسخة الوحيدة التي اعتمدها، وقد صدر الكتاب بعد طول عناء عن دار إحياء العلوم ببيروت في طبعته الأولى سنة **1416** هـ **1996** م بتقديم ومراجعة شيخنا الدكتور فاروق حمادة والذي كان هذا التحقيق تحت إشرافه حين قدم الكتاب رسالة لنيل الماجستير في الدراسات الإسلامية من جامعة محمد الخامس سنة **1990** أي قبل اكتشاف نسخة تركيا بسنتين.

إن هذا التحقيق هو الذي جعلنا نتلمس أحد نفائس تراث ابن القطان في فقه الحديث، وفيما يلي جمل مختصرة عن أهمية الكتاب ومنهجه والغرض من تأليفه الكلام ابن القطان يحدد فيه المنهج الذي سلكه في كتابه إذ يقول في مقدمة الكتاب بعد الصلاة والسلام على رسول الله "نبين إن شاء الله بهذا القول جواب ما سئلت عنه من أحكام النظر بحاسة البصر ملخصا في ثمانية أبواب.

الباب الأول في مشروعية غض البصر .

الباب الثاني في بيان ما يجدر إبداؤه للناظر وما لا يجوز.

الباب الثالث في نظر الرجال إلى الرجال.

الباب الرابع في نظر النساء إلى النساء.

الباب الخامس في نظر الرجال إلى النساء

الباب السادس في نظر النساء إلى الرجال

الباب السابع في الضرورات المبيحة إلى ما لا يجوز النظر إليه بغير ضرورة

الباب الثامن في بيان مشروعيته أقوال وأفعال عند رؤية بعض المرئيات.

وجعلت ما أذكره في كل باب مما بعد الباب الأول في مسائل، وهي منقسمة على ثلاثة أقسام قسم الفتوى فيه مقطوع بها، وقسم الفتوى فيه مظنونة وقسم الفتوى فيه متردد فيها، كتبناه وبيناه على الاحتمال فيه ليرى الناظر رأيه ولعله يعثر فيه على مزيد.

وما نذكره في الباب الثامن، وهو في تراجم، حسب الموجود منه، وتمر فيه مسائل لها عند أهل النظر في الأصل موقع عظيم، نكتفي فيها بأيسر قول اتكالا على المسطور فيها في مواضعها.

وإنما الاعتناء بما هو من أحكام النظر، ونلتزم فيه من الخبر الحديثي، ذكر الأحاديث الصحاح بغير إسناد وما روي فيه عند المحدثين نظر أذكره بإسناد، وأنبه على ما ينبغي التنبيه عليه من أمره وإنما أفعل ذلك إذا كان داخلا في الباب، أما إذا لم يكن من الباب فقد اكتفى بالإشارة إليه وما كان من الحديث في الباب ضعيفا اقتصر على ذكر المتن وموضع العلة في الإسناد" (1).

هذا عن منهج ابن القطان في كتابه أما عن أهمية الكتاب في الجانب الحديثي والفقهي فقد كان ذلك خلاصة تعامل المحقق مع تفاصيل الكتاب وخلاصة ذلك أجملها في التالي:

"1 – يذكر المصنف الحديث ويعزوه لمخرجه ثم يستقري طرقه وألفاظه المختلفة خصوصا منها ماله علاقة بموضوعه.

2 – يهتم المصنف ببيان مرتبة الحديث الذي بلغ مائتين وسبعين حديثا

3 – يهتم كذلك بدراسة الأسانيد وأحوال الرواة

4 – يحسن التبويب والدقة في العناوين وكثرة التفريعات والتفصيلات تحت الباب الواحد

5 – ينقل الآراء الفقهية لعلماء الأمصار ويروي مذاهب الصحابة والتابعين وما يشهد لها من الحجج والأدلة ثم يقول رأيه فيها بما ترجح لديه من الأدلة.

---

(1) النظر في أحكام النظر (المقدمة) : ابن القطان، ص 61 وما بعدها.

6 – يقتصر على ذكر موضع الشاهد في الخبر، وهذا صنيع فقهي سلكه البخاري في الجامع الصحيح فجاءت الأحاديث فيه مقطعة على الأبواب الفقهية.

7 – استيعابه لجميع جوانب المسألة التي هو بصدد البحث عن حكمها ومقارنتها بغيرها حتى يتسنى له الحكم الصحيح عليها من غير أن يقلد أحدا في ذلك"[1].

وقد اعتنى محقق الكتاب بهذا الأثر النفيس أيما عناية يظهر ذلك في قوله.

"– ارتكز عملي في تحقيق الكتاب على قراءته وتتبعه ومقابلة أصله بالمختصر وبالكتب التي اعتمد عليها المصنف وألخص عملي في تحقيق الكتاب في النقط التالية :

1 – ضبط النص الفقهي: بمقابلته مع المختصر لأن المختصر جرد النصوص الفقهية من الأصل من غير تغيير إلا في بعض الحالات النادرة يلخص فيها النص إذا كان طويلا.

2 – ضبط الأسانيد: وذلك بتحرير أسماء الرجال وتصحيح ما وقع فيها من أخطاء أو خفاء أو التباس.

3 – ضبط المتون: وذلك بمقابلتها مع المصدر الذي نقل منه ابن القطان وأحيانا أبين ما تضمنته من المعاني أو اكتفى بشرح بعض عباراتها الغامضة.

4 – ما وقع مطموسا أو غير مقروء أو محرفا أضعه بين قوسين وأنبه عليه في التعليق، وما كان ساقطا أثبته مع وضعه بين معقوفتين إن وجدته في الأصول المعتمدة وما وقع من بياض أضعه بين معقوفتين وأشير إلى ما يحتمل أن يكون من الكلمات فيه.

5 – خرجت الأحاديث المذكورة في الكتاب واعتمدت في تخريجها على الكتب الستة وغيرها من مصادر الحديث

6 – ذكرت أسماء السور وأرقام الآيات التي وردت في الكتاب

7 – اتممت مسائل الكتاب والأحاديث الواردة فيه على طريقة المحدثين[2].

وغير ذلك مما يساعد على قراءة الكتاب وتتبع مسائله مما يفعله المحققون للمخطوطات عادة ويبذلون فيه جهدا غير يسير".

---

[1] مقدمة تحقيق كتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان : إدريس الصمدي، ص 48 وما بعدها.
[2] المصدر نفسه : ص 59 وما بعدها.

قلت، ومع هذا الذي بُذل، تبقى سؤالات منهجية نسأل الله أن يهيئ لنا من الوقت ما نخصصه لاستقصائها في هذا الأثر الجليل حتى تتضح تفاصيل منهج فقه الحديث عند ابن القطان فيه وأبرز هذه الأسئلة:

ما هو منهج المؤلف في نقد الأحاديث سندا ومتنا؟

ما هو منهجه في عروض أقوال المذاهب والأئمة وما هي الأصول التي يعتمدها في الترجيح؟

ما هو منهجه في استنباط الحكم الشرعي من النصوص وكيف يرتب الأدلة؟

ما هو منهجه في استثمار القواعد الأصولية والفقهية في استنباط الأحكام ؟

ما هي مصادره في الكتاب؟ وغير ذلك

وما تجدر الإشارة إليه تنويرا لدرب الباحثين عن تراث ابن القطان أن الخزائن تحتفظ من تراثه مما هو معروف لحد الساعة بما يلي :

1 – كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، والذي خصه شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله عافيته بدراسة موسعة مفصلة تغني عن غيرها معتمدا في ذلك على النسخ الموجودة من الكتاب بالقرويين ودار الكتب المصرية. مستوفيا الكلام عن مدرسة علم العلل بالمغرب منذ نشأتها الأولى إلى ما بعد ابن القطان، فجاء كلامه محررا مدققا بنفس العالم المحدث في مبحث من أعقد مباحث علم الحديث وأكثرها استعصاء على مناقيش العلماء، والرسالة مطبوعة صادرة عن وزارة الأوقاف المغربية سنة 1995م، وكان الأستاذ إبراهيم بن الصديق قد قدمها لنيل دكتوراه الدولة في الحديث وعلومه من دار الحديث الحسنية بالرباط. وقد صدر بعد ذلك سنة 1999 كتاب بيان الوهم والإيهام بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

2 – الإقناع في مسائل الإجماع

يقول الدكتور إبراهيم بن الصديق "وهو مشهور النسبة إليه وتوجد عنه نقول في كتب الفقه والخلاف ويطلق عليه بعضهم مراتب الإجماع، ويوجد مصورا على المكروفلم بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 95 تقع في 78 ورقة.

وهو عبارة عن حكاية ما أجمع عليه العلماء في المسائل الاعتقادية والفقهية دون تدخل منه أو تعليق، وينقل هذه الاتفاقات من كتب كالتمهيد لابن عبد البر والإشراف للقاضي عبد الوهاب، ومختلف الحديث ومراتب الإجماع لابن حزم والمحلى له والاستذكار لابن عبد البر، والنوادر لابن أبي زيد، ورسالة الشافعي إلخ.

ألفه بأمر من أمير المؤمنين يعقوب بن يوسف بن عبد المومن ولم يذكره ابن عبد الملك ضمن مؤلفاته"[1].

وقد علمت أن الدكتور فاروق حمادة يشتغل بتحقيقه ويعمل على طبعه ونشره.

3 – رسالة في "فضل عاشوراء والترغيب في الإنفاق على الأهل" ذكرها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة وتوجد مخطوطة بخزانة ابن يوسف بمراكش قال الفقيه أبوأويس محمد بوخبزة التطواني في ما وقفت عليه في مسودة بخطه "ضمن مجموع رقم **103** صفحاتها **15** وهي ناقصة مع الأسف بقليل نحو صفحتين تقديرا من آخرها مكتوبة بخط أندلسي عتيق لعله يرقى إلى أيام المؤلف، وقد تناول المؤلف عاشوراء وفضائله وما يشرع فيه من مسائله تقارب الأربعين، فيأتي بالمسألة في عبارة واضحة مركزة ثم يأتي بعدها بالدليل من الحديث والآثار ناقدا وموثقا ومجرحا وهي طريقة معهودة في المؤلف".

وقد تكلم ابن القطان فيها عن حديث "من وسع على أهله وعياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته" وقد تكلم على إسناد هذا الحديث ورجاله وانفصل عنه أنه حديث حسن[2].

أبو الخطاب عمر بن حسن بن دحية الداني السبتي ت سنة 633 هـ

رغم ما قيل عن الرجل فإن أبا الخطاب بن دحية علامة محدث متقن حافظ كما جاء في سائر المصادر التي ترجمت له[3] صاحب التآليف، وقد فصل شيخنا الدكتور إبراهيم بن

(1) علم العلل بالمغرب : الدكتور إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 292.
(2) نفسه : ص 293 وما بعدها.
(3) انظر مصادر ترجمته في معجم فقهاء الحديث من هذا المؤلف

الصديق في استعراض الاتهامات الموجهة لابن دحية وخاصة ما جاء منها في المحضر المشهور للسنهوري في بحث مفصل له بعنوان "حقيقة محضر بن دحية" ألقاه بكلية أصول الدين.

وقد تنوعت مؤلفات الرجل لتشمل الحديث والتاريخ والسير والشعر والأدب وغيرها، قال ابن الأبار "كان بصيرا بالحديث معتنيا بتقييده مكبا عليه حسن الخط معروفا بالضبط له حظ وافر من اللغة ومشاركة في العربية بتقييده وسواها وله تواليف[1].

وقد استعرضت مؤلفات ابن دحية في الحديث فوجدت أن أغلبها أقرب إلى السيرة منها إلى غيرها من الفنون المرتبطة بالسنة النبوية وقد استعرضت مؤلفاته في ترجمته الموجودة ضمن معجم فقهاء الحديث من هذا البحث فلتراجع هناك، إلا أني أقول أن جهود الرجل في فقه الحديث تظهر بجلاء في كتابه "الابتهاج في أحاديث المعراج" لذلك خصصته بالتعريف ضمن هذا المعجم مسلطا الضوء على أهميته والعرض من تأليف ومنهج ابن دحية فيه.

الابتهاج في أحاديث المعراج

أهمية الكتاب

إذا كانت أحاديث الإسراء والمعراج بمختلف رواياتها توجد عادة في بطون كتبت الحديث والسيرة، فإن السبق إلى التأليف المستقل فيها مما يفخر به ابن دحية في مقدمة كتابه إذ يقول "فإن هذا الكتاب يسفر عن وجوه الحقائق ويكشف عن الدقائق ويوضح مستقيم المنهاج في أحاديث المعراج على نحو ما جاراني في ميدانه مجار ولا باراني في مضماره مبار"[2] وقد أقر بهذه الأسبقية محقق الكتاب الذي اشتغل على ما يبدو طويلا بهذا الميدان فأقر ابن دحية على زعمه يقول "وحبب إلي هذا الموضوع لأن لي عناية قديمة بأحاديث الإسراء والمعراج حيث ألفت فيها كتابا يجمعها ويجلي معانيها" وقد قال قبل "ومن هنا تبدو أهمية هذا الكتاب إذ هو من الكتب القليلة بل والنادرة التي تتناول قصة الإسراء والمعراج في هذا المجال"[3].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 165 تحقيق د عبد السلام الهراس.

(2) مقدمة الكتاب بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب.

(3) مقدمة تحقيق كتاب المنهاج لابن دحية : الدكتور رفعت فوزي عبد المطللب، ص 5 وما بعدها.

قلت والصواب أن نقيد هذا الإطلاق بقولنا : هو من الكتب النادرة التي تناولت قضية الإسراء والمعراج إلى حدود عصر بن دحية وبهذا المنهاج الذي سلكه" أما تجريد أحاديث الإسراء والمعراج وتخصيصها بالدراسة فنصيبها من حركة التأليف في الحديث والسيرة ليس بيسير منها ما هو مطبوع ومتداول[1] إلى جانب كتاب ابن دحية.

وعلى العموم فإن كتاب الابتهاج هو من نفائس التراث الإسلامي التي وصلتنا عن ابن دحية إذ لا نكاد نعرف من كتبه في الحديث والسيرة إلا هذا الكتاب، بالإضافة إلى رسائل مخطوطة متناثرة في الخزائن العلمية تحتاج إلى من يجمع شتاتها ليكشف الغطاء عن كثير من الالتباس الواقع في حياة الرجل وعلمه ومواقفه، ومما يوجد مخطوطا من تراث بن دحية كتاب "التنوير في مولد السراج المنير" محفوظ في برلين رقم **9547/1** وكتاب "المستوفى في أسماء النبيﷺ" فهرست برلين ص **114** وكتاب "نهاية السول في خصائص الرسول" فهرست برلين ص **142** وكتاب "أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين" وقفت على نسخة مصورة منه عن نسخة الأسكوريال، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون موجودا مخطوطا أو مطبوعا من كتب الشعر والأدب والتاريخ[2]...

موضوع الكتاب والغرض من تأليفه ومنهج المؤلف فيه:

لتوضيح ذلك أترك الكلام لأبي الخطاب إذ يقول "فإن هذا الكتاب يسفر عن وجوه الحقائق ويكشف عن قناع الدقائق، ويوضح مستقيم المنهاج في أحاديث المعراج على نحو ما جاراني فيه مجار ولا باراني فيه مبار، فرقت فيه بين الصحيح والسقيم، وسلكت منهاجا هو في صفة المستقيم وحللت عقد المشكلات ورددت بالبراهين على الشبهات. وبينت أن ذلك كان بالروح والجسد، وكشفت حقيقة الأمر إلى غاية المدى ويسير الأمد، وهو على ذلك كبير الفوائد والمدد كثير الإفادات في يسير المدد وأحسنت الكلام على مذهب المحققين وحسبت كفيت في الرد على المبطلين"[3].

---

[1] مما يوجد مطبوعا في هذا الموضوع الإسراء والمعراج لعبد الملك بن هشام توفي 213 هـ ومعه شرح الإسراء والمعراج لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي توفي 581 هـ الصادر عن دار المعارف بالطائف في طبعته الثالثة بدون تاريخ والإسراء والمعراج من تفسير ابن كثير جردة ورتبه إسماعيل الأنصاري وصدر بالرياض عن مكتبة الرياض الحديثة، والإسراء والمعراج من الكتاب والسنة لمحمد عطية سالم صادر عن مكتبة دار التراث بالمدينة سنة 1409 وغيرها.

[2] انظر الحديث هذه المؤلفات وأماكن وجودها في مقدمة المحقق لكتاب الإبتهاج لابن دحية السابق الذكر

[3] مقدمة المحقق لكتاب المنهاج لابن دحية، ص 8.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى فصول عكست هذا المنهج الذي رسمه لنفسه في المقدمة، إذ خصص الجزء الأول من الكتاب لعرض أحاديث الإسراء والمنهاج بمختلف رواياتها ومناقشتها سندا ومتنا بمنهج المحدثين المدققين يخلص إلى تثبيت ما ثبتت صحته وطرح ما اعتل مع بيان وجه علته.

ثم بعد ذلك عقد فصلا لشرح ما يوجد في الأحاديث الصحيحة من غرائب اللغات والألفاظ كي يحرر مواطن الاشتباه والإشكال في فهم الأحاديث وفقهها، وفي ثنايا ذلك يرد شبهات المبطلين وتأويلات المؤولين على ضوء الظاهر من الكتاب والسنة الذي عرف به ابن دحية.

ثم بعد ذلك عقد فصلا في آخر الكتاب يعتبر زبدته وصلبه، لفوائد أحاديث الإسراء والمعراج إذ أوصلها إلى واحد وستين فائدة يكشف استخراجها من بين سطور الأحاديث عن براعة في الفهم وحكمة في إدراك أسرار النصوص، ومقاصدها، بمنهج لا تعسف فيه ولا تمحل، منوعا فوائده هذه إلى أحكام فقهية وأسرار بلاغية وتفسير ومقارنة بين أقوال أئمة فقه الحديث في فهم النصوص حتى ليشعر القارئ بحلاوة الاستنباط تسري في كلام المؤلف، فلا تكاد تترك الكتاب حتى تأتي على آخر كلمة فيه، وذلك لقدرة الرجل على توظيف اللغة وعلم الكلام وعلو م الحديث وأقوال الأئمة والتفسير والتاريخ ببراعة فائقة.

وحين تتبعت قراءة الكتاب أدركت بعدها أن قول أبي الخطاب في تقريظ مؤلفه، ما جارني فيه مجار ولاباراني فيه مبار" حقيقة لا مراء فيها، لولا ما اعتراه بين الفينة والأخرى من حدة في رده على المخالفين.

وتبقى أسئلة على عاتق الباحث المهتم بابن دحية وتراثه هي ما يلي:

- ما هي الدوافع الفكرية والعلمية التي دفعت ابن دحية إلى تأليف كتابه هذا ومن هم المبطلون الذين يتحدث عنهم" في مقدمة الكتاب ؟

- هل ألف ابن دحية كتابه هذا بناء على طلب أمير أو صاحب سلطة كما كان الشأن في كتاب "التنوير في مولد السراج المنير" الذي ألفه لمظفر الدين صاحب الموصل سنة **604** هـ وقرأه عليه بنفسه فأجازه بألف دينار ؟ [1].

---

[1] مقدمة المحقق لكتاب المنهاج لابن دحية، ص 8.

- إلى أي حد كان ابن دحية وفيا لمذهب الظاهر في تأليفه هذا وما هي المعايير والمقاييس التي في ضوئها يفهم النصوص ويستخرج الفوائد ؟

- ما هو موقع هذا الكتاب في دائرة ما ألف حول أحاديث الإسراء والمعراج تصنيفا ومنهجا ؟

تلكم وغيرها أسئلة لم تلق نصيبها من الدراسة في مقدمة محقق الكتاب وهي التي جعلتنا لمختاره نموذجا للدراسة المنهجية لمحاول من خلالها أن نجيب عن بعض هذه الأسئلة في الباب الأخير من هذا البحث.

وللعلم فإن الكتاب صدر محققا سنة **1996** في طبعته الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق جيد خاصة في ضبط النصوص وتخريج الأحاديث من طرف الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب أستاذ الشريعة بجامعتي القاهرة وأم القرى.

وقد اشتغل في تحقيق الكتاب على نسخة واحدة مصورة من مكتبة كوبريلي بتركيا عليها رواية حفيد ابن دحية محمد بن محمد بن دحية، وهي نسخة قديمة يرجع تاريخ نسخها إلى سنة **721** هـ أي بعد وفاة المؤلف بثمانية وثلاثين عاما، وناسخها حسب ما هو مثبت في آخر صفحة هو عيسى بن أيوب بن يوسف البكري الشافعي.

شرح الشهاب للقضاعي

نسبت بعض الكتب المتأخرة لابن دحية شرحا لكتاب الشهاب للقضاعي كالأستاذ عبد الله كنون في كتابه النبوغ المغربي[1] ومحمد عبد الله التليدي في تراث المغاربة في الحديث النبوي[2]. إلا أن الصواب أن ابن دحية لم يشرح كتاب الشهاب وإنما علق فقط على أسانيده، دليلنا على ذلك ما ذكر الذهبي في التذكرة إذ يقول "كان أبو الخطاب مع فرط معرفته وحفظه متهما بالمجازفة في النقل فبلغ ذلك الملك الكامل فأمره أن يعلق شيئا على كتاب الشهاب كتابا يتكلم فيه على أسانيده وأراه الكامل فقال له الكامل بعد أيام ضاع مني الكتاب فعلق لي مثله ففعل فجاء متنافيا للأول فعلم السلطان صحة ما قيل فيه وعزله

---

(1) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 159.

(2) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي، ص 185.

من دار الحديث فولى مكانه أخاه الإمام أبا عمر اللغوي"[1] انتهى كلام الذهبي فوجب التنبيه.

وتوجد نسخة مخطوطة من كتاب آخر لابن دحية تحت عنوان "وهج الجمر في تحريم الخمر" بخط ابن يونس بن أحمد بن يونس سنة 782 هـ محفوظة بخزانة الإمام مسعود الإسلامية تحت رقم 357 ف و 1773 ف [2].

أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي الحرالي توفي 637 هجرية

شرح الموطأ

حكى صاحب عنوان الدراية في ترجمة مطولة لأبي الحسن التجيبي كرامات ومواقف تصنفه ضمن من تولاه الله من صوفية زمانه، وتبسط الكلام عن علمه وعرفانه ولذلك حينما قلبت صفحات كتب التراجم وجدت المتأخرة منها تنسب للتجيبي شرحا لموطأ مالك وتفسيرا لم يكمله فقلت لعل النزعة الصوفية لأبي الحسن ستعرف طريقها إلى شرحه للقرآن والسنة، فتتبعت المصادر علني أقف على معلومات عن شرح الموطأ وصنيع صاحبه فيه فما ظفرت بما ظفرت به إلا من كتابات المتأخرين، باستثناء مصدر واحد متقدم، فقد نص عليه صاحب هدية العارفين ووجدته مذكورا عند أستاذنا المرحوم عمر الجيدي في معرض حديثه عن عناية المغاربة بالموطأ ونسب معلوماته هذه إلى المراكشي في الإعلام[3].

وحين رجعت إلى المصادر المتقدمة أستفسرها عن شرح أبي الحسن لموطأ مالك وجدت أن ابن الأبار في التكملة ترجم للرجل ترجمة مختصرة ولم يذكر من مؤلفاته شيئا[4] وحين رجعت إلى عنوان الدراية لم أظفر بما كنت أبحث عنه رغم أن الغبريني أفرد أبا الحسن بترجمة واسعة من ثلاثة عشر صفحة لكنه لم يذكر شرحه للموطأ[4] غير أنه احتفظ لنا بنص عن اشتغال أبي الحسن بفقه مالك وحذقه فيه وفي استحضار مصادره "قال أخبرني شيخنا الفقيه أبو محمد عبد العزيز بن عمر بن مخلوف رحمه الله قال لما ظهر للشيخ رحمه الله من

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1421.

(2) فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة محمد بن مسعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الثاني، ص 878.

(3) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص 169.

(4) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 251 تحقيق د عبد السلام الهراس.

(5) عنوان الدراية : الغبريني، ص 143 وما بعدها.

فقهاء وقته أنهم اعتقدوا أنه لا يعرف فقه مذهب مالك رضي الله عنه علم معرفتهم بـه، قال: فكان إذا قرأ التهذيب يبين في كثير من مواضعه أنه مخالف لأصل المدونة ومغاير لهـا، ويأمر بالأصل فيقاس فيبين المخالفة بينهما وبين ما وقع لمالك وأصحابه في الكتب التي وقع فيها النقل حتى يقررهم في طريقهم"[1] وهذا النص الذي أورده الغبريني يفيـد اشـتغال التجيبي بفقه مالك غير أنه لا يؤكد تأليفه لشرح الموطأ وهو المعاصر له المطلع على تفاصيل تكوينه ورحلاته وتآليفه وضروب العلم التي شغلته كما أكد ذلك المقري في النفح دون أن يذكر بدوره شرح الموطأ[2] إلا أن أقدم مصدر وجدته ينسب شرح الموطأ لأبي الحسن هـو ابن الطواح في كتابه "سبك المقال لفك العقال" وهو من علماء القرن السابع الهجري إذ يقول "له تصانيف كثيرة وبعضها لم يكمل وله وضع على كتاب سيبويه سماه النافع وشرح على الموطأ وتفسير أكمل منه الربع"[3].

نخلص من هذا إلى أن أبا الحسن اشتغل بفقـه مالـك، وتكلـم عـن مصـادره وأقـرأ التهذيب، وهذبه مما ليس في مصادر الفقه المالكي وخاصة المدونة كل هذا تواضعت عليه المصادر المعاصرة له، وخلاصة هذا العمل هو الذي اعتقد أن المصادر جعلته شرحا للموطأ مما قد يكون من جمع تلاميذه من إملائه كما هو الشأن بالنسبة لكثير من المؤلفات المغربية الأندلسية التي تكون خلاصة مدارسة العالم لكتاب ما في مجالس العلم، فينقل تلاميذه ذلك وينسبونه إليه ويشتهر باسمه. هذا ما أمكننا الوصول إليه من خلال الجمـع والمقارنـة بـين المعطيات المتوفرة في كتب التراجم المتقدمة والمتأخرة.

وللذكر فقد استعرض الزركلي في الأعلام مؤلفات التجيبي الحرالي دون أن يذكر من بينها شرح الموطأ، لأنه اعتمد ترجمة عنوان الدراية ولم يذكر من بين هـذه المؤلفـات شـيئا مخطوطا أو مطبوعا[4].

---

(1) نفسه.

(2) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 187.

(3) عبد الواحد بن الطواح التونسي كان حيا سنة 718 هـ في كتابه سبك المقال لفك العقال تحقيق صديقنا الدكتور محمد مسعود جبران، ط دار الغرب الإسلامي، ص 83-84.

(4) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 256.

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي ت642هـ

شرح مقدمة صحيح مسلم

شرح الموطأ

اهتم أبو عبد الله ابن المواق الفاسي المراكشي بكتاب عبد الحق الإشبيلي وتعليق ابن القطان عليه، وقد ذكرته جل المصادر المترجمة لابن المواق وأشادت به وحظي بعناية العلماء بعده، وهذه المصادر التي ذكرنا أشارت إشارات خفيفة إلى مؤلفين لابن المواق وذلك بذكر اسمهما دون إفادتنا بأي معلومات عنهما

الأول: "شرح مقدمة صحيح مسلم" الذي وجدناه مذكورا عند ابن عبد الملك في الذيل والتكملة قال "وشرح مقدمة صحيح مسلم"[1] وهو المصدر الذي كنا نعتقد أننا سنعثر فيه على معلومات عن المؤلف، خاصة وأن ابن عبد الملك هو الأقرب إلى عصر ابن المواق الواقف على مؤلفاته المعقب على بعضها، وهذه المعلومة التي ذكرها ابن عبد الملك هي التي تناقلتها المصادر بعده أو الدراسات الحديثة التي تتضمن معلومات قليلة عن ابن المواق ومؤلفاته[2].

وقل مثل ذلك في شرح الموطأ، يقول ابن عبد الملك في الذيل والتكملة "ووقفت على جملة من شرح الموطأ له في غاية النبل وحسن الوضع"

ولم تذكر الدراسات المتأخرة وجود الكتابين مخطوطين أو مطبوعين.

وقد نسب محمد بن عبد الله التليدي لابن المواق شرحا لصحيح مسلم[3] إلى جانب شرح المقدمة الذي ذكره بعد في ص **190** محيلا على ابن عبد الملك في الذيل والتكملة وهو من هذا براء، وقد بحثنا في مصادر ترجمة ابن المواق الأخرى فلم نعثر على شيء من هذا .. فتعجب !!.

---

(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، القسم 1، ص 273.

(2) الإعلام في من حل بمراكش وأغمات من الأعلام : أبو العباس إبراهيم، ج 4، ص 232 وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث، ص 137 ومعجم المحدثين والمفسرين، ص 15. ص 137 والدكتور عمر الجيدي الشروح المغربية لصحيح مسلم (ندوة الإمام مسلم التي نظمتها الأسيسكو) ص 227.

(3) تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه : محمد بن عبد الله التليدي، ص 189.

محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي ت سنة 655 هـ

1 - أنوار الأفهام في شرح الأحكام لعبد الحق الإشبيلي

إذا كان المحدثون كابن القطان والذهبي وابن المواق قد اهتموا بكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي من جهة السند إذ كشفوا علل الروايات وعقب بعضهم على بعض واستدرك الآخِر على الأول في مؤلفات ذكرنا معلومات عنها حسب ما تيسر لنا في حينها، فإن أول من وقفت عليه من علماء الغرب الإسلامي يتناول الأحكام لعبد الحق الإشبيلي بالشرح هو محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي خطيب جامع القرويين وصاحب الصلاة بها في كتاب سماه "أنوار الأفهام في شرح الأحكام" لعبد الحق الإشبيلي، وبهذا الاسم ذكره صاحب الذيل التكملة[1] وبنفس الاسم ذكره ابن القاضي في جذوة الاقتباس[2] وأحمد بابا التنبوكتي في نيل الابتهاج[3].

وذكرت هذه المصادر أنه لم يتمه بالتأليف إذ وصل فيه إلى كتاب الأقضية، وترجم له ابن الزبير في صلة الصلة ولم يذكر الكتاب وقال عن المزدغي "اقتصر على تفسير القرآن حتى شهر به"[4].

ويبدو أن هذه القطعة لم يكتب لها الذيوع والانتشار بعد المؤلف رحمه الله، إذ لم أجد لذكرها أثرا في الدراسات الحديثة التي اعتنت مباشرة أو بصفة غير مباشرة بكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، رغم أنها تخصص صفحات لبيان عناية العلماء به اختصارا وشرحا ومدارسة في مجالس العلم[5].

---

(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، ق 1، ص 365.
(2) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 122.
(3) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص 229.
(4) صلة الصلة : ابن الزبير، ج 3، ص 36.
(5) انظر على سبيل المثال : الدكتور إسماعيل الخطيب : الحركة العلمية في سبتة، والدكتور فاروق حمادة في تحقيق نقد الذهبي لبيان الوهم والإيهام والدكتور إبراهيم بن الصديق في علم العلل بالمغرب، وعبد الهادي حسيسن في مظاهر النهضة الحديثية في عصر الموحدين، ووجدت إشارة عابرة للكتاب عند عبد الله كنون في النبوغ المغربي، ص 149.

أبو العباس أحمد بن عمر بن المزين القرطبي ت سنة 656 هـ
المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم

يعرف الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن مزين القرطبي بصاحب "المفهم في شرح مسلم"، وذلك نظرا لشهرة هذا المؤلف واشتغال الناس به في مجالس العلم، ونقل فطاحل علماء فقه الحديث من شراح مسلم عنه كالإمام النووي في المنهاج، والأبي في إكمال الإكمال، وقد ذكرت هذا المؤلف الجليل كل المصادر المترجمة لابن المزين وأجمعت على جودته وحسن تأليفه. قال المقري في النفح "ومن تصانيفه رحمه الله تعالى "المفهم في شرح مسلم" وهو من أجل الكتب ويكفيه شرفا اعتماد الإمام النووي عليه في كثير من المواضيع وفيه أشياء حسنة مفيدة"[1] وقال ابن فرحون في الديباج "له شرح على كتاب صحيح مسلم أحسن فيه وأجاد سماه المفهم"[2] وعن هؤلاء نقلت المصادر المتأخرة كالزركلي في الأعلام[3] وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث[4] وحاجي خليفة في كشف الظنون حيث قال فيه "هو شرح على مختصره له ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوبه، شرح غريبه ونبه على نكت من إعرابه على وجوه الاستدلال بأحاديثه وسماه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" وتحتفظ الخزائن المغربية بقطع من هذا الكتاب الجليل إذ يوجد السفر الأول والثاني وثلاث نسخ من السفر الرابع والسفر الخامس بالخزانة العامة بالرباط تحت أرقام (13-41-42-65-253-254-407 ق)[5] ومنه جزءان في شستربيتي رقم 3592 و4938[6].

وذكر المرحوم عمر الجيدي أن منه نسخه بالخزانة الظاهرية[7].

---

(1) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 615.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 241.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 186.
(4) معلمة القرآن والحديث : بنعبد الله عبد العزيز، ص 149.
(5) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج ص 557.
(6) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : محمد المنوني، ع 3، ص 99.
(7) الشروح المغربية لصحيح مسلم : عمر الجيدي، بحث ضمن أعمال ندوة "الإمام مسلم في ذكرى مروره 1200 سنة على ولادته" منشورات الاسيسكو، ص 226. للدكتور عمر الجيدي.

إلى عهد قريب كانت هذه المعلومات في تقريظ الكتاب، وفي تحديد أرقام نسخه الخطية كل ما يملك الباحثون عن الكتاب إلى أن اشتغل ثلة من العلماء بتحقيقه وطبعة حيث طبع طبعتين الأولى وصلت حسب ما وقفت عليه إلى الجزء الخامس، وهي من عمل الأساتذة الحسني أبو فرحة والأحمدي أبو النور وإبراهيم الأبياري وحمزة الزين ومحمد بن عبد الحكيم القاضي، وقد وعدتنا دار النشر أن الكتاب سيصدر تباعا بما في ذلك جزء الدراسة وأجزاء الفهارس إذ أن العمل تام جاهز للطبع.

ودور النشر التي تكلفت بطبعه هي دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني بدون تاريخ، وقد نسب الناشر في تقديم الكتاب للقارئ في الصفحة الأولى من الجزء الأول، الكتاب إلى الإمام القرطبي المفسر صاحب التذكرة وصاحب الجامع لأحكام القرآن، وهو خطا واضح وبين إذ أن القرطبي صاحب المفهم المتوفي سنة **656** هجرية هو غير القرطبي المفسر المتوفي **671** ومعلوم أن الأول شيخ للثاني ولا أعتقد أن جماعة المحققين قد اطلعوا على هذا وأجازوه فوجب التنبيه والتصحيح. وقد صدر الكتاب في طبعة أخرى حديثة بتحقيق محيي الدين ميتو وأحمد محمد السيد ويوسف علي البدوي ومحمد إبراهيم برال، وصدرت عن دار ابن كثير ودار الكلم الطيب بدمشق وبيروت، في سبعة أجزاء مزودة بالفهارس اللازمة.

وقد وجدت في مجلة أخبار التراث العربي أن الباحث يوسف عبد الرحمن الفرق قد حقق الكتاب كاملا وقدمه لنيل درجة الدكتوراه سنة **1986** معتمدا على ست نسخ مخطوطة ولم يذكر أنه عمل على طبعه[(1)].

والذي نفرح له أن الكتاب صدر وتداوله المهتمون والباحثون وهو أثر من آثار أهل الغرب الإسلامي في شرح صحيح مسلم بعد كتاب المعلم للمازري، والإكمال للقاضي عياض يصدر مطبوعا في مطلع القرن الخامس عشر الهجري وهي التي كانت كلها قبل خمسة عشر سنة أثرا مخطوطا في الخزائن العالمية.

وللعلم فإن الإمام ابن المزين القرطبي اختصر صحيح مسلم[(2)] قبل أن يشرحه، كما اختصر صحيح البخاري، ثم بعد الاختصار تكلم عن نصوصه بمنهج يوضحه في كتابه إذ

---

(1) مجلة أخبار التراث العربي : ع 23 فبراير 1986، ص 18.

(2) يوجد هذا المختصر مخطوطا في خزانة شستربيتي تحت رقم 3592 وعنها أخذت نسخة مصورة لمعهد المخطوطات العربية بالكويت وتوجد به تحت رقم 2225 انظر فهرست المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية من إعداد عباس عبد الله أحمد كنة القاهرة، 1997.

يقول "وبعد فلما حصل من تلخيص كتاب مسلم وترتيبه وتبويبه المأمول، وسهل إلى حفظه وتحصيله الوصول، رأينا أن نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبيل إليه على الباحثين، بشرح غريبه، والتنبيه على نكت من إعرابه وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه واتضاح مشكلاته حسب تبويبه وعلى مساق ترتيبه، فنجمع ما سمعناه من مشايخنا أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا أو تفضل الكريم الوهاب بفهمه علينا على طريق الاختصار، ما لم يدع الكشف إلى التطويل والإكثار، حرصا على التقريب والتسهيل وعونا على الفهم والتحصيل وسميته بـ "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، وقد اجتهدت في تصحيح ما نقلت ورأيت، حسب وسعي، كما علمت غير مدع عصمه ولا متبرئ من زلة، والعصمة من الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله "[1].

وقد قمت بتتبع كلام ابن المزين عن منهجه في كتابه فاطلعت على فوائد ونفائس في اللغة وشرح الغريب ومشكل الحديث ومختلفه، واستعراض آراء المذاهب والفرق، والرد عليها، وإعمال القواعد الأصولية والفقهية، وتتويج ذلك باستنباط الأحكام الشرعية من الأحاديث، ما يثبت سعة علم الرجل وتبحره وحسن إعماله لأطراف العلوم المتعددة في فهم النص الحديثي والاستنباط منه.

وقد حفزني ما وقفت عليه، أن أختار هذا المؤلف للحديث عن منهجه بتفصيل ضمن النماذج التي انتقيتها لتوضيح مسالك مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي ومناهجها في الباب الرابع من هذا الكتاب.

وللتذكير فقط فابن مزين صنع مع صحيح البخاري نفس صنيعه مع صحيح مسلم إذ اختصره وشرح غريبه ومشكله، وقد تحدثت عند جميع المصادر التي ذكرناها، ولا أعلم أن أحدا اشتغل به تحقيقا وطبعا، وقد ذكر الأستاذ المنوتي الكتاب وقال : مختصر صحيح البخاري وشرح غريبه ومشكله لجمال الدين القرطبي أحمد بن إبراهيم الأنصاري نزيل الإسكندرية توفي سنة 656 هـ يوجد السفر الأخير بخزانة القرويين رقم 139[2].

---

[1] مقدمة كتاب المفهم لما أشكل من صحيح مسلم : ابن المزين أبو العباس القرطبي.

[2] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : محمد المنوني، ع 3 ص 95 .

عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي توفي سنة 699 هـ

بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها شرح مختصر صحيح البخاري المسمى جمع النهاية في بدء الخير وغاية

جمع ابن أبي جمرة عبد الله بن سعد بين الزهد والتصوف والعلم بالفقه والحديث لذلك جاءت مؤلفاته مطبوعة بدقائق العلم ونفحات التصوف[1]، وكان رحمه الله يحب أن يشتغل الناس بحفظ حديث رسول الله لذلك قطع على نفسه العهد أن ييسر ذلك لهم مما صح من مصادر السنة النبوية. فألف كتابه في اختصار صحيح البخاري الذي سماه "جمع النهاية في بدء الخير وغاية" ذكر في مقدمته دواعي تأليفه فقال:"وبعد فلما كان الحديث وحفظه من أقرب الوسائل إلى الله عز وجل بمقتضى الآثار في ذلك منها قوله صلى الله عليه وسلم"من أدى إلى أمتي حديثا واحدا يقيم به سنة أو يرد به بدعة فله الجنة..."[2] ورأيت الهمم قد قصرت عن حفظها مع كثرة كتبها من أجل أسانيدها، فرأيت أن آخذ من أصحابها كتابا أختصر منه أحاديث بحسب الحاجة إليها وأختصر أسانيدها ماعدا راوي الحديث فلا بد منه، فيسهل حفظها وتكثر الفائدة فيها إن شاء الله تعالى فوقع لي أن يكون كتاب البخاري لكونه من أصحها، ولكونه رحمه الله تعالى كان من الصالحين، وكان مجاب الدعوة، ودعا لقارئه، وقد قال لي من لقيته من القضاة الذين كانت لهم المعرفة والرحلة، عمن لقي من السادة المقر لهم بالفضل أن كتاب البخاري ما قرئ في وقت شدة إلا فرجت، ولا ركب به مركب فغرقت قط فرغبت مع بركة الحديث في تلك البركات لما في القلوب من الصدأ، فلعله بفضل الله أن يكشف عما بها وأن يعرج عنها شدائد الأهواء التي تراكمت عليها، ولعل مجمل تلك الأحاديث الجليلة تعفي من الغرق في بحور البدع والآثام.

فلما كملت بحسب ما وفق الله إليه، فإذا هي ثلاثمائة حديث غير بضع، فكان أولها كيف كان بدء الوحي رسول الله ﷺ وآخرها دخول أهل الجنة وإنعام الله عليهم بدوام

---

(1) انظر مصادر الترجمة في معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من هذا الكتاب .

(2) رواه أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس وهو ضعيف.

رضاهم فيها فسميته بمقتضى وضعه (جمع النهاية في بدئ الخير وغاية) ولم أفرق بينها بتبويب رجاء أن يتمم الله لي ولكل من قرأه أو سمعه بدء الخير بغايته[1].

وهكذا يظهر من هذه المقدمة ومن تصفح الكتاب أن ابن أبي جمرة انتقى أحاديث بعينها من مختلف أبواب صحيح البخاري واختصر أسانيدها لتسهيل حفظها وتداولها.

ويوجد هذا المختصر مطبوعا طباعة أنيقة جيدة وهي طبعته الأولى الصادرة من دار ابن حزم ببيروت سنة **1993** بتحقيق الشيخ مروان محمد الشعار.

قال محقق الكتاب:"ولم يلتزم الإمام ابن أبي جمرة عند اختياره الأحاديث بترتيب الإمام البخاري، فقدم وأخر خصوصا في كتاب الصيد والشهادات وبدء الخلق، كما لم يكتف بحذف الأسانيد وإنما حذف أيضا بعض مقاطع الحديث وتجاوز ذكر أسباب ورود الأحاديث[2].

وقد كان المختصر قاعدة لبناء المؤلف الثاني لابن أبي جمرة وهو كتاب "بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها"، والذي اشتهر ذكره في مختلف المصادر المترجمة للمؤلف نستفيد هذا من كلام ابن أبي جمرة إذ يقول: "أما بعد فلما كان من متضمن ما أودعنا برنامج الكتاب الذي سميناه: جمع النهاية في بدء الخير وغاية إشارة إلى تكثير فوائد أحاديثه، وتعميم محاسنه ونكت غريبه عملت على تبيينها لأتبع خيرا بخير فيكون ذلك أصله وهذا ثمره وفننه".

وفي تبويب الكتاب وترتيبه يقول ابن أبي جمرة : "ولما كان الإمام صاحب الأصل وهو البخاري رحمه الله قد جعل لكل وجه مما يدل عليه الحديث الواحد بابا. ولربما كرر الحديث الواحد في أبواب شتى مرارا، ولربما قطع الحديث الواحد وأتي في كل باب منه بقدر الحاجة إليه، فرأيت أن أجعل كل حديث من تلك الأحاديث التي جمعت بنفسه مقام باب وأي باب، ومفاتحه ظاهر الحديث والأبواب التي تتفرع منه، ووجوه تتبعه، ثم تتبعت ألفاظ الحديث لأقتبس من بركات تلك الألفاظ العذبة الزلال ما يكون منها ريا لظمأ جهالات الفؤاد لأنه عليه الصلاة والسلام لا يكون منه زيادة حرف أو نقص حرف من الحروف إلا لمعنى مفيد لأنه لا ينطق عن الهوى"[3].

---

[1] مقدمة من كتاب (جمع النهاية في بدئ الخير وغاية) : ابن أبي جمرة، ص 15 وما بعدها.
[2] مقدمة تحقيق كتاب جمع النهاية لابن أبي جمرة : مروان محمد الشعار، ص 12 .
[3] مقدمة بهجة النفوس : ابن أبي جمرة.

وإذا كنت قد أشرت إلى جمع ابن أبي جمرة في مؤلفاته بين دقائق العلم وأسرار الزهد والتصوف، فإن حديثه في كتاب بهجة النفوس يجلي هذه الحقيقة، إذ يمتزج فيه الحديث بالتصوف يقول المؤلف رحمه الله في بيان منهجه في الكتاب "هذا الكتاب يحتوي على جمل من درر فرائض الشريعة وسننها ورغائبها، وآدابها وأحكامها، والإشارة إلى الحقيقة بحقيقتها، والإشارة إلى كيفية الجمع بين الحقيقة والشريعة وتبيين الطرق الناجية التي أشار إليها عليه السلام، والإشارة إلى بيان أضدادها والتحذير منها، وربما استدللت على بعض الوجوه التي ظهرت من الحديث بآي وأحاديث تناسبها وتقويها، فمنها باللفظ ومنها بالمعنى، واتبعت ذلك بحكايات ليشحد بها الفهم وليتبين بالمعنى، وربما أشرت في بعض المواضيع إلى شيء من توبيخ النفس على غفلتها لعلها تنتهي عن غيها، وأودعت فيها شيئا من بيان طريقة الصحابة وآدابهم، وما يستنبط من حسن عباراتهم وتحرزهم في نقلهم وحسن مخالطتهم، وما يستنبط من ذلك من آداب الشريعة إذا تعرض لفظ الحديث لشيء من ذلك، لأنه لا ينبغي أن يغفل عن شيء من ذلك لأنهم مع الصفوة المقربين والخيرة المرفوعين"[1].

وقد صدر وطبع هذا الكتاب طبعات عديدة أشهرها طبعة مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة سنة 1353 هـ وطبعة دار الجيل ببيروت سنة 1390 هـ وطبعة دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ، ولا أعلم أحدا اشتغل بتحقيقه ودراسته وتجليه ما غمض من نصوصه وتأويلاته، وإن كنت قد علمت مؤخرا أن هناك من يشتغل في دراسة شخصية ابن أبي جمرة وجهوده في الحديث في دراسة جامعية لم تر النور بعد.

ومن خلال تتبعي لدقائق الكتاب وجولات طويلة بين صفحاته، أرى أن هناك كثيرا من الجوانب في الكتاب تشكل تساؤلات كبرى لابد من الاشتغال بها. ومنها:

ما قيمة النصوص التاريخية والحديثية ونصوص السيرة وعموما النصوص النقلية التي يوردها ابن أبي جمرة في معرض حديثه، بمقياس وميزان المحققين.

ما هي المصادر التي اعتمدها المؤلف رحمه الله في كتابه ؟

ما هي قواعد الاستنباط التي يعتمدها المؤلف في مدارسة النصوص واستخراج الأحكام؟

---

(1) مقدمة بهجة النفوس : ابن أبي جمرة.

ما هي الذخائر الفقهية والأصولية والحديثية التي يشتمل عليها الكتاب ؟

ما هي المعايير التي تحكم تصوف ابن أبي جمرة والتي تقرأ النصوص في ضوئها في غير ما موضع ؟

تلكم وغيرها أسئلة حاولت قدر المستطاع أن أجيب عنها من خلال مدارسة للكتاب تجدونها مفصلة في باب مسالك فقه الحديث منهجا وتأليفا من هذا المؤلف بحول الله.

أحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي توفي 699 هجرية

شرح الأربعين النووية

لم يشتهر كتاب "شرح الأربعين" لابن فرح بالغرب الإسلامي لسببين اثنين: أولهما أن الشارح نزل دمشق واستوطنها، وثانيها أنه اختار لنفسه من المذاهب مذهب الشافعي[1] ولذلك لم تترجم له المصادر المغربية، ولا مصادر تراجم أعلام المالكية، وتكمن أهميته كتاب شرح الأربعين النووية لأحمد بن فرح في كون المؤلف عاصر الإمام النووي من جهة، ومن جهة ثانية ربما كان أول شارح للأربعين بعد النووي نفسه ت 676هـ وقبل شرح ابن دقيق العيد ت 702هـ وإذا كان كتاب الأربعين النووية قد تلقفته الأيدي بالدراسة والشرح وكثيرا من الشروح طبع وتم تداوله[2] إلا أن كتاب ابن الفرح بقي مخطوطا شأنه في ذلك شأن عشرات الشروح الأخرى للأربعين، ولكن الزركلي الذي ذكر هذا لم يشر إلى مكان وجوده ولم يفدنا بأي معلومات عن نسخته[3]. وقد ذكر بروكلمان أن من الكتاب نسختين الأولى ببرلين تحت رقم 1488و1489 والثانية بباريس رقم 6498:2[4] وبقدر ما بقي شرح الأربعين مغمورا. بقدر ما اشتهرت منظومة ألقاب الحديث له والمسماة القصيدة الغرامية والتي مطلعها :

غرامي صحيح والرجا فيك معضل وحزني ودمعي مطلق ومسلسل

---

(1) الأعلام : الزركلي، ج1، ص 194-195. وانظر ترجمته في النفح : ج 2، ص 523.
(2) أنظر المطبوع من شروح الأربعين النووية في كتاب دليل مؤلفات الحديث المطبوعة، ج2، ص671 وما بعدها.
(3) الأعلام : الزركلي، ج1، ص194-195.
(4) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج6، ص 284.

والتي شرحها كثيرون مثل عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني في كتاب سماه "البيان الصريح" مطبوع بدمشق مطبعة التوفيق سنة 1346 وبدر الدين الحسيني الذي طبع شرحه بدار البصائر سنة 1405 هـ [1]، كما توجد شروح أخرى مخطوطة وقفت في الخزانة العامة بتطوان على كثير منها[2].

محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي ت 700 هـ

1- حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة

حظيت تراجم البخاري في الجامع الصحيح باهتمام بالغ من لدن المحدثين، حتى قيل "فقه البخاري في تراجمه" إذ تبدل الصناعة الدقيقة لهذه التراجم من حيث لغتها وإحاطتها بمعاني ما تحتها من النصوص واختصارها على ما أفاء الله به على الإمام البخاري من حكمة ونباهة، وللتأمل في أسرار هذه التراجم ومناسبتها لما يندرج تحتها، أفردها علماؤنا في الغرب الإسلامي بالتأليف، فألف أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب المتوفي سنة 646 هـ كتابه المعروف "بتراجم صحيح البخاري ومعاني ما أشكل منها"[3]، وألف محب الدين محمد بن رشيد السبتي المتوفي 721هـ كتابه "ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري"[4]، ذكر صاحب كشف الظنون أنه لم يكمل[4] وبين ابن رشيق وابن رشيد، ألف محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي كتابه الموسوم "بحل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" قال فيه ابن حجر في مقدمة معرض حديثه عن المؤلفات في تراجم البخاري "وتكلم على ذلك أيضا بعض المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة وسماه : فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة[5]، وذكره صاحب كشف الظنون

---

(1) مجموعة من المؤلفين دليل مؤلفات الحديث المطبوعة ج1، ص 40و54.
(2) أنظر نسخها المخطوطة في تاريخ الأدب العربي : عند بروكلمان، ج6، ص 284.
(3) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 752 .
(4) مقدمة فتح الباري : ابن حجر، ص 14، وقد ذكر هناك جملة ن المؤلفات المغربية المشرقية في تراجم البخاري.
(5) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج1، ص 551.
(6) نفسه : ص 551.

وقال "فيه مائة ترجمة"[1] كما ذكره العلامة عبد الله كنون في النبوغ ضمن آثار المغاربة في الحديث والتفسير في عصر المرينيين[2].

شرح الشهاب للقضاعي

وجدنا للكتاب ذكرا عند العلامة عبد الله كنون في معرض حديثه عن مؤلفات التفسير والحديث في عصر المرينيين باسم شرح الشهاب للقضاعي[3] ووجدنا أن ابن حمامة شرح الشهاب في كتابين حسب ما ذكر العلامة الأستاذ المنوني حفظه الله، إذ يقول في الأول شرح غريب كتاب الشهاب مؤلفه هو السجلماسي محمد بن منصور بن حمامة المغراوي، علقه على كتاب شهاب الأخبار للقضاعي وقصره على شرح غريب الأحاديث، فيتوسع في معاني المفردات اللغوية وشواهدها من كلام العرب. يوجد من الكتاب نسختان بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ك **585** و ك **1224** [4].

وقال في الثاني شرح أحاديث "كتاب الشهاب" للسجلماسي أيضا وهو غير الشرح السابق. حيث اهتم هنا بتحليل معاني الأحاديث وبيان الأحكام المستنبطة منها. فجاء شرحا موسعا وتوجد من هذا الكتاب نسخ هي كالتالي :

نسخة بخزانة القرويين رقم **3/709** ونسخة بالخزانة العامة د **1743 / 1**، وأخرى بنفس الخزانة تحت رقم ك **1/585**، قال المنوني "وفي الرقمين الأخيرين يسمى المؤلف بمحمد بن منصور بن منير. وهو الاسم الوارد عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي الترجمة العربية **127/6**. وقد ذكر العلامة عبد الله كنون أن للمغراوي شرحا على الموطأ سماه "الروض الأنيق في شرح الموطأ"[5] ولم أقف عليه فيما توفر لدي من مصادر.

عمر بن علي بن الزهراء الورياغلي توفي بعد 710 هجرية

الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار

---

(1) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 216 .

(2) نفسه ص 216 .

(3) نفسه : ص 216.

(4) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث، مجلة دار الحديث : المنوني، ع 3، ص 107.

(5) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 216.

لا نكاد نعرف لابن الزهراء ترجمة مفصلة تبرز تفاصيل حياته العلمية. إذ لم يعرف إلا من خلال القطع المنثورة الموجودة من كتابه المهد الكبير، ولذلك قال الأستاذ محمد بن عبد العزيز الدباغ في بحث له عن كتاب المهد الكبير "وإذا كنا لحد الآن لا نعرف شيئا كثيرا عن مؤلِّف هذا الكتاب فإن المستقبل قد يكشف لنا بعضا من أحواله وصفاته"[1].

وكل ما وقفت عليه ترجمة مختصرة في الأعلام للزركلي مصورة. أحال فيها على مقال للأستاذ المنوني في مجلة دعوة الحق[2].

ولكن قلة المعلومات عن ابن الزهراء لم تحجب معلومات من مؤلفه الضخم في شرح موطأ مالك الذي كان خاتمة شروح الموطأ وأوسعها، جمع فيه ما تفرق في الشروح قبله وزاد عليها، وقد سلطت البحوث المتأخرة الضوء على القطع المتناثرة الموجودة من الكتاب الذي وصل إلى واحد وخمسين سفرا كما ذكر الزركلي في الأعلام[3] وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث[4] والمنوني في المخطوطات المغربية في القرآن والحديث[5] وخصص محمد بن عبد العزيز الدباغ الكتاب ببحث في كتابه أعلام الفكر والأدب في العصر المريني[6] وتحدث عنه الأستاذ المرحوم عمر الجيدي في محاضراته عن المذهب المالكي[7].

ومن هذه الكتب سأختصر تعريفا بالمؤلف من حيث اسمه وموضوعه ومنهجه ومصادره والقطع الموجودة منه تمهيدا للباحث فيه بتفصيل.

فالاسم الكامل للكتاب هو "المهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار وذكر الرواة البررة الأخيار وكل ذلك على سبيل الاختصار"[8] وقد صنفه مؤلفه كما ذكر بنفسه في خمس سنين وسبعة أشهر وحدد اليوم الأخير منها في الجزء الحادي والخمسين بيوم الأحد الثامن والعشرين من المحرم عام 710هـ[9].

---

(1) أعلام الفكر والأدب في العصر المريني : محمد عبد العزيز الدباغ، ص 230.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 56.
(3) نفسه.
(4) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 178.
(5) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث، مجلة دار الحديث الحسنية المنوني، ع 3، ص 80.
(6) محمد عبد العزيز الدباغ : المرجع السابق.
(7) تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص 165.
(8) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 80.
(9) أعلام الفكر والأدب في العصر المريني : عبد العزيز الدباغ، ص 229.

وقد بدأ المؤلف كتابه بالحديث عن قيمة السنن ودورها في بيان القرآن ثم انطلق إلى مدح الموطأ وقول العلماء فيه وذكر ما ألف في شرحه على ترتيبها تاريخيا ثم قال بعد، "فلحتاج من له عناية بالعلم أن يطالع هذه الكتب وما فيها من معاني السنن ووجوهها واتساع مذاهب العلماء فيها وامتداد الشرح بذلك فألهمني الذي له الخلق والأمر، وقوى عزمي على أن أجمع كتابا ممهدا واعيا على أبواب الموطأ من الصحابة والتابعين، وأصل بذلك ما في الموطأ من حديث النبي ﷺ مسنده ومتصله وبلاغه ومنقطعه، إذ كل ذلك عند مالك رحمه الله وأصحابه ومن سلك سبيلهم حجة توجب العمل ... وأصل ذلك بشرح جميع ما في الموطأ من حديث وأقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقاويل سلف أهل بلده الذين هم الحجة على من خالفهم، وأصل ذلك بمسائل من الفقه الذي يتعلق بالباب، واقتصر في هذا الكتاب من الحجة والشاهد على فقر دالة، وعيون منبهة، ونكت كافية على سبيل الإيجاز والاختصار، ليكون أقرب إلى حفظ الحافظ، وفهم المطالع، وأتيت فيه بما لا يسع جهله لمن أحب أن يسم بالعلم نفسه"[1].

وفيما يتعلق بمصادر ابن الزهراء في كتاب الممهد فقد قال:"واقتطعت هذا الديوان من ثمانية دواوين : من التمهيد، والاستذكار، والكافي، والأبهري، والمنتقى، وترتيب المسالك، والمعونة، والجواهر، وفيه من القبس، وأحكام القرآن، والنكت، فقر صالحة هذا كله في الحديث والفقه وما يتعلق به، أما تاريخ الصحابة ومن بعدهم من رواة الأخبار ومن الرجل والنساء وذكر أعمارهم وكناهم ومواليدهم ونسبهم فاقتطفت ذكرهم من : الاستيعاب، وذيل الذيل، والجوهري، والتقصي، وغيرهم، وأما اللغة فمن كتاب شرح الحديث لأبي عبيد، ومن كتاب فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي.

فهذه الكتب هي التي مهدت وعليها خاصة اعتمدت، ومعاني ما أخذت منها قربت، والله أرجو لما أملت من عونه وتوفيقه، فهو المنعم بذلك لا شريك له وبه اعتصمت، وهو حسبي ونعم الوكيل"[2] هذه مقتطفات من مقدمة الممهد انتقاها الأستاذ محمد عبد العزيز الدباغ الجزء الأول من الكتاب بفضل الله، مما مكننا من معرفة أغراض الكتاب ومصادره، وبناء على هذا الجزء، بنى بحثه عن الممهد الكبير بما كشف الغطاء عن كثير من نقط الالتباس التي كانت تشتغل الباحثين إلى وقت قريب.

---

(1) (2) مقدمة كتاب الممهد الكبير : ابن الزهراء الورياغلي، نقلها عن السفر الأول منه الأستاذ محمد عبد العزيز الدباغ في كتابه أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 233 وما بعدها.

أما عن منهج الكتاب فيقول الأستاذ المنوني "وطريقته في الشرح أن يثبت في البداية نص الحديث، ليتبعه بتقديم تراجم وجيزة للرواة، ثم يذكر طرق الحديث، ويسمي الـذين رووه من طريق الموطأ. وفي المرحلة الرابعة يأخذ في تحليل الحديث ويعقب بما جاء في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين. وبعد هذا يتتبع الكلمات اللغوية الواردة في الحـديث ليشرحها، وفي بعض ذلك يعلق بمقارنات أدبية وأخيرا يصل إلى فقه الحديث وما يستنبط منه، ويتوسع في عرض الخلاف العالي ومذاهب الفقهاء وأئمة الاجتهاد[1].

ولئن كانت المصادر التي أشارت إلى الكتاب قد أشار كل منها إلى قطعة من الكتاب أو قطعتين فإن الأستاذ المنوني تقصى قِطعَهُ وأماكن وجودها وخلص إلى قوله "والكتاب صنفه مؤلفه في واحد وخمسين سفرا يشمل كل واحد منها على عدة أجزاء فصـارت بمجموعهـا **296** جزءا، وقد ضاع معظم هذا الشرح والمعروف منه الآن بضعة عشر سفرا موزعة بين الخزائن التالية :

1 –السفر **3** بالخزانة الناصرية رقم **2501**

2 –السفران السابع والعاشر وأولهما مبتور البداية بالخزانة العامة بالرباط حرف ج رقم **54**

3 –السفر السادس عشر بالخزانة العامة بالرباط حرف ق رقم **16**

4 –السفر **24** بالخزانة الحسنية بالرباط رقم **6147**

5 –السفر **37** ناقص النهاية بخزائن ابن يوسف بمراكش رقم **473**

6 –سفر: أوله ما جاء في نزع المعاليق مبتور الأخير خزانة بن يوسف بمراكش

7 – السفران **41** و **50** فضلا عن قطع متعددة مخرومة بخزانة القرويين رقم **178** ربما تكون منها عدة مجلدات حسب تقدير فهرست مخطوطات خزانة القرويين. قلت : وضمنها السفر الأول الذي اعتمده محمد عبد العزيز الدباغ في التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف

8 – السفر **44** بالخزانة العامة ج **54**

9 – قطعة صغيرة مبتورة الطرفين ومن الوسط وتقع ضمن مجموعة بخزانـة الزاويـة الحمزاوية بالراشيدية رقم **507** (2).

---

[1] [2] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : المنوني، ع 3، ص 80-81.

والذي يتقرر من خلال المعلومات المتوفرة من الكتاب أنه جليل القدر وعظيم الفائدة جمع ما تفرق في غيره من مصادر الفقه المالكي وخاصة شروح الموطأ، ونظرا لضخامته وتناثر أجزائه فإن همم الأفراد تتقاعس عن الاشتغال به، فحري بمجمع علمي أو مؤسسة أو مجموعة بحث، أن تتعاهد هذه القطع المتناثرة وتنظمها في عقد وتبحث في بطون المجاميع عما فقد منها وتعمل على تحقيقها وطبعها فتكون بذلك قد قدمت للعالم الإسلامي ذخيرة طالما تشوق إليها العلماء والباحثون.

أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي ت سنة 721هـ ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبات تراجم صحيح البخاري

اهتم الإمام أبو عبد الله بن عمر بن رشيد السبتي اهتماما حافلا بصحيح البخاري، إذ كان مادة مجالس حديثه بسبتة وغرناطة أواخر القرن السابع الهجري خاصة بعد عودته من رحلته بزاد وفير من المعرفة الحديثية، ولذلك نجد أنه ألف خلال هذه الفترة كتاب "إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح" والذي كان فراغه منه في جمادى الأولى سنة **689** بثغر سبتة، و"السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين (البخاري ومسلم) في السند المعنعن" ألفه دفاعا عن منهج البخاري في العنعنة وانتهى من تأليفه في **11** جمادى الأولى سنة **695** هـ كما ألف كتابه "ترجمان التراجم في إبداء مناسبة تراجم صحيح البخاري"، وقد ذكرت كل المصادر التي ترجمت لابن رشيد هذه المؤلفات وأجمعت على جلال قدرها[1].

ولئن كان كتاب إفادة النصيح الذي توجد منه نسختان بخزانة الاسكوريال الأولى تحت رقم **1732** في **13** ورقة والثانية رقم **1785** في **17** ورقة [2] قد حقق وطبع وكتب السنن الأبين عرف طريقه إلى التحقيق والنشر أيضا وكلاهما على يد الدكتور محمد الحبيب بلخوجة، وصدر عن الدار التونسية للنشر الأول سنة **1394** والثاني سنة **1398**.

---

(1) انظر مصادر ترجمة ابن رشيد في معجم فقهاء الحديث من هذا المؤلف.

(2) معلمة القرآن والحديث بالمغرب : عبد العزيز بن عبد الله، ص 131 وإسماعيل الخطيب في الحركة العلمية بسبتة، ص 191.

فإن كتاب "ترجمان التراجم" يعتبر في عداد المفقود، ولا نملك منه إلا ما نقل عنه شراح البخاري بعده منه من نصوص كابن حجر الذي قال فيه "وقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام ولو تم لكان في غاية الإفادة وإنه لكثير الفائدة مع نقصه"[1].

قال حاجي خليفة في كشف الظنون "وهو على أبواب الكتاب ولم يكمله[2] وقال أبو العباس بن القاضي في درة الحجال "ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري لما تحتها مما ترجمت عليه"[3] ويبدو أن موضوع الكتاب لا يخرج عن سياق المؤلفات التي كتبت في هذا الباب قبل ابن رشيد، ككتاب أبي العباس بن رشيق توفي **646** هـ في تراجم البخاري وشرح ما أشكل منها، وكتاب ابن حمامة المغراوي توفي **700** هجرية حل اعراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة.

---

[1] مقدمة فتح الباري : ابن حجر، ص 14 وقد ذكر يوسف الكتاني في مدرسته الإمام البخاري بالمغرب، ص 573 أن الكتاب يوجد مخطوطا بالاسكوريال تحت رقم 1732 و 1758 إلا أن هذه الأرقام هي لكتاب إفادة النصيح وليست لترجمان التراجم وهذا ما اتفق فيه عبد العزيز بنعبد الله وإسماعيل الخطيب.

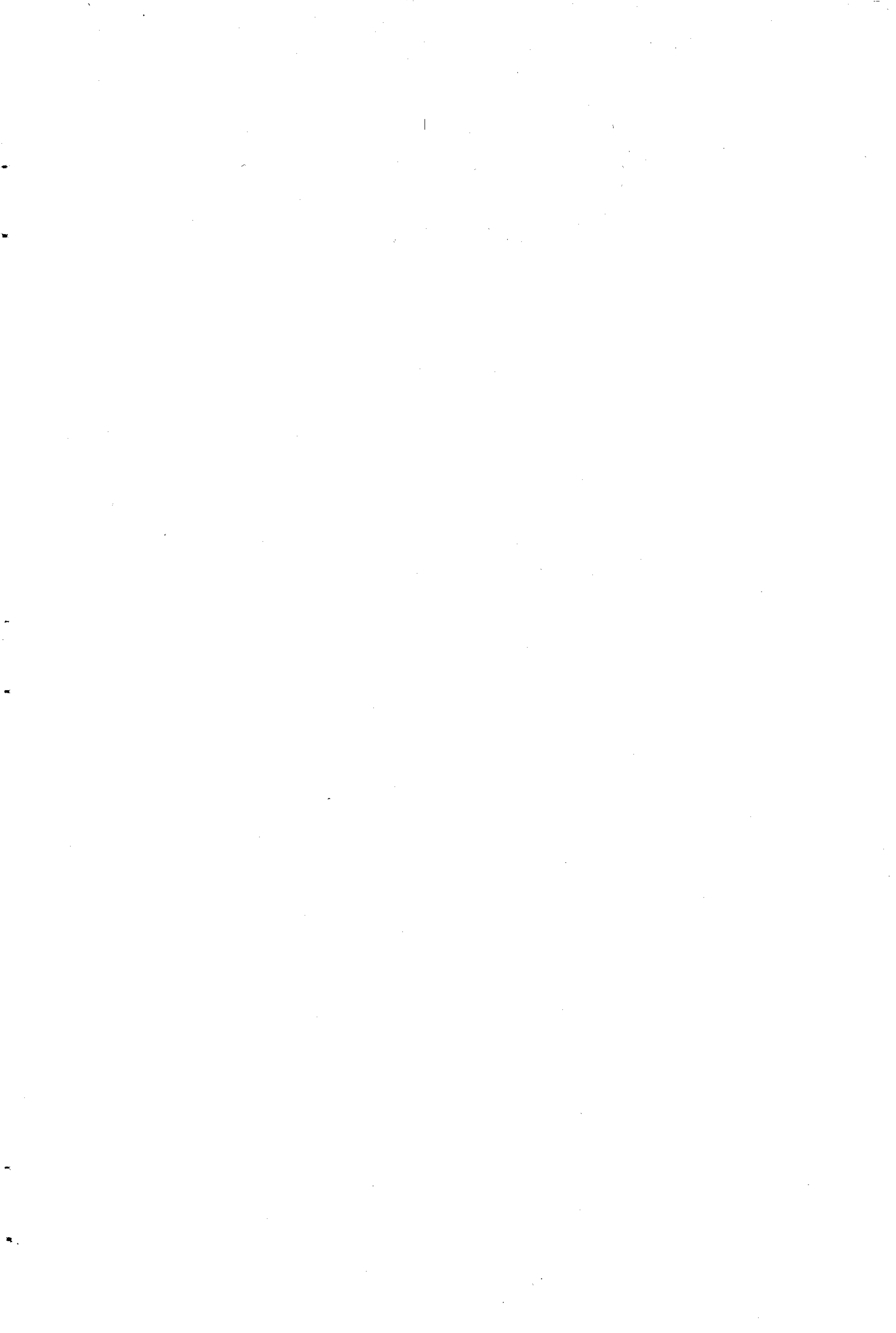
[2] كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 1، ص 551.

[3] درة الحجال : ابن القاضي، ج 2، ص 76.

خلاصة الباب

هذه بحمد الله مادة علمية زاخرة جمعتها من مظانها بحسب ما يسر الخالق من جهد، عرفت فيها بمائة وواحد وعشرين مؤلفا في فقه الحديث من تراث الغرب الإسلامي الزاخر، ضبطت فيها بحسب المادة العلمية المتوفرة من كل كتاب اسمه والمصادر التي ذكرته، ونسبته إلى مؤلفه وأهميته، ومنهج صاحبه فيه وعناية العلماء به رواية ومدارسة وتأليفا، وكونه محققا مطبوعا ومن اشتغل بتحقيقه وطبعه، أو مخطوطا وذلك بالإشارة إلى مكان وجود نسخة أو أجزائه، وقد حققت بهذا -والحمد لله على نعمه- مقاصد وغايات للبحث العلمي في السنة النبوية تتمثل فيما يلي:

- عرفت بتراث علمي زاخر لعلماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث
- وضعت بين يدي الباحثين معلومات من كل كتاب لمن أراد أن يشتغل به تحقيقا أو بحثا.
- عرفت بمؤلفات كثيرة مجهولة أو مفقودة
- رتبت ذلك ترتيبا تاريخيا يمكن الباحثين من معرفة تطور حركة التأليف في فقه الحديث، كما يمكنهم من الاطلاع على عناية العلماء بفقه حديث مصدر من مصادر السنة بعينه عبر العصور، وذلك بإنجاز معاجم تفصيله مستخرجة من هذا المعجم، كعناية علماء الغرب الإسلامي بموطأ مالك مثلا أو بصحيح مسلم أو البخاري أو غيرهم. وفي ذلك من الفائدة ما لا يخفى، وقراءة متفحصة لهذه المؤلفات مكنتنا من أن نقف على خمسة مسالك كبرى للتأليف طبعت مسيرة هذه الحركة المباركة، وقد خصصنا الباب الأخير من هذا البحث للكلام المفصل عنها مع اختيار نماذج للدراسة المنهجية في كل مسلك، نسلط من خلالها الضوء على أدوات ومناهج فقه الحديث لدى علماء الغرب الإسلامي وبالله التوفيق.



فهرست الموضوعات

الجزء الأول

الفصل الأول : المسلك الأول: الاشتغال بفقه حديث مصا در السنة الكبرى

- المنتقى للباجي (نموذجا) لشروح الموطأ
- المفهم لما أشكل من حديث مسلم لأبي العباس القرطبي(نموذجا)لشروح مسلم
- بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري لابن أبي جمرة (نموذجا) لشروح البخاري.

المؤلفات في هذا المسلك

إن المتتبع لحركة التأليف في فقه الحديث بالغرب الإسلامي يقف على عشرات المؤلفات في فقه حديث موطأ مالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم وسنن الترمذي، والنسائي، وبعض المؤلفات الفرعية الأخرى: كمعاني ا لآثار للطحاوي، والمنتقى لابن الجارود والشهاب للقضاعي وغيرها.

وإلى جانب الاشتغال بفقه هذه المصادر التي وردت على الغرب والأندلس من المشرق، فإن رحلا ت علماء الغرب الإ سلا مي مكنتهم إلى جانب ذلك من تأليف مصنفات جامعة في الحديث ضمنوها مرويا تهم عن شيوخهم ووصلوا أسانيدهم بهم ومن خلالهم إلى رسول الله ﷺ ثم اشتغلوا بفقهها ، وقد جاءت كثير من هذه المؤلفات مسهبة العبارة غزيرة الفائدة حتى كبر حجمها وصعب الاشتغال بها في مجالس العلم ، أو كان بعضها يتمم بعضا ويزيده بيانا إذا ما تمت الموازنة والمقارنة ، فاشتغل بعض العلماء بالاختصار والجمع بين هذه المؤلفات تسهيلا لدراستها وإتماما لفوائدها :

انطلاقا من هذا المدخل سأقسم كلامي عن هذا المسلك الأول إلى ثلاثة أقسام:

1- فقه حديث مصادر السنة المنقولة بالرواية من المشرق .

2- فقه حديث كتب السنة الجامعة التي ألفها علماء الغرب الإ سلامي .

3 - الاشتغال بالجمع والاختصار .

أ- فقه حديث مصادر السنة الكبرى المنقولة بالرواية من الشرق:

ونشرع في بسط الاشتغال بهذه المؤلفات بحسب سعة الاهتمام بها عند علماء الغرب الإسلامي :

1 ـ فقه حديث موطأ مالك ابن أنس رضي الله عنه

لقد ارتبط الفكر الفقهي والحديثي بالغرب الإسلامي من القيروان إلى قرطبة إلى مراكش بموطأ مالك بن أنس رضي الله عنه منذ أن عرف أهل هذه البلاد البوادر الأولى للاشتغال بالفقه الإسلامي تحت حاجة واقع المسلمين من الأحكام الشرعية، وقد عرفنا في الفصل المخصص لتاريخ مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي تفاصيل عوامل النشأة والتطور التي مرت منها المدرسة ، ويكفينا كي نبرز قيمة الموطأ في الدراسات الحديثية في الغرب، الإسلامي أن نقول ما يلي :

- لم ينقطع الاهتمام بالموطأ تأليفا ومدارسة من الفتح الإ سلامي للغرب الإسلامي إلى عصرنا الحاضر، الشيء الذي سنعرضه بتفصيل عرضا تاريخيا إلى حدود الإطار الزمني المحدد لهذه الدراسة وهي نهاية القرن السابع الهجري .

- تتنوع الدراسات المتعلقة بالموطأ لتشمل غريبه ومشكله وعلله واستنباط الأحكام منه واختصاره والجمع بين شروحه ووصل أسانيده، بحيث لم يغفل العلماء أي جانب من جوانبه، لم يوفوه حقه في الدراسة والبحث .

وقد أسهبت المصادر في بسط نصوص وتراجم تحدد أول من أدخل الموطأ إلى المغرب والأندلس، فقد تحدثت عن أبي الحسن علي بن زياد التونسي 183هـ التقي الحافظ المرجوع إليه في الفتوى الجامع بين العلم والورع واعتبرته أ ول من أدخل الموطأ إلى المغرب[1]،

وذكرت المصادر أيضا أن أبا عبد الله زياد بن عبد الله بن عبد الرحمان المعروف بشبطون ت 193هـ هو أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس متفقها بالسماع، وعنه أخذ يحيى بن يحيى الليثي .[2]

---

(1) الشجرة : ابن مخلوف، ص 60 .

(2) المصدر نفسه : ص 63.

ونسبت المصادر أيضا الأسبقيه في إدخال الموطأ إلى الأندلس لأبى محمد الغـازي بـن قيس الأموي الفقيه المحدث الذي سمع من مالك، وابن جريح والأوزاعي وعنه أخـذ ابـن حبيب وأصبغ بن خليل ت 199 هـ [1].

إلا أن الذي يهمنا من هذه الأوليات، هو أن الموطأ دخل المغرب والأندلس في المنتصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وهو وقت مبكر اشتغل فيه الفقهاء بالموطأ دون أن يزاحمه أي مؤلف آخر. ولسنا في حاجة إلى سرد الأسباب العلمية (رحلات - مجـالس علـم) ولا السياسية العلمية التي رعت هذا الاشتغال وغذته.

والغاية والقصد في هذه الدراسة هو بسط الكلام عن مدى اهتمام حركة التأليف في فقه الحديث بموطأ مالك من هذه الفترة إلى منتصف القرن الثامن الهجري.

فقد اشتغل الناس بالغرب الإسلامي بمدارسة الموطأ في مجالس علمهم من منتصف القرن الثاني الهجري، وعلى رأسهم فقيه الأندلس عيسى بـن دينـار بـن واقـد الغـافقي الطليطلي توفي 212هـ والذي وصفته المصادر بأنه كان يعجبه ترك الرأي والأخذ بالحديث، وكان قد أجمع في آخر أيامه على أن يدع الفتيا بالرأي، ويحمل النـاس علـى مـا رواه مـن الحديث في كتب ابن وهب حتى أعجلته المنية عن ذلك[2].

وقد كان معاصره عبد الملك بن حبيب ت 238 هـ أول من صنف في شرح الموطأ كتابا سماه "الواضحة" الذي قال فيه ابن خير : هو عشرة أجزاء الأول منها شرح الموطأ والثاني شرح جامع الموطأ...)[3]،كما ألف أبو عبد الله محمد بن سحنون الإمام ت 256 هـ كتاب "تفسير الموطأ"، قال القاضي عياض "في أربعة أجزاء"[4] وألف يحي بن إبراهيم بن مزين ت 259 هـ كتابا في تفسير الموطأ، قال فيه ابن الفرضي "وألف كتبا حسانا منهـا تفسـير كتاب الموطأ"[5]كما ألف كتاب "المستقصية في علل الموطأ". قال ابن الفرضي فيه : "وله كتاب استقصى فيه علل الموطأ سماه كتاب المستقصية"[6].

---

(1) المصدر نفسه : ص 63.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 525.
(3) الفهرست : ابن خير، ص 201-202 .
(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص 204 وما بعدها.
(5) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 901.
(6) المصدر نفسه : ج 2، ص 901.

وإذا انتقلنا إلى القرن الرابع الهجري وجدنا أن أبا بكر محمد بن إسحاق ابن السليم ت367هـ ألف كتاب "الوصل لما ليس في الموطأ"، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك[1]،كما ألف يحي ابن شراحيل البلنسي ت 372 هـ "توجيه حديث الموطأ"، وألف محمد بن عبد الله بن أبي زمنين المري المتوفى سنة 399هـ كتاب "المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ" المذكور آنفا، وألف أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر ت 402 كتاب "النامي في شرح موطأ مالك" ذكره ابن خير في الفهرست[2]، كما ألف علي بن محمد بن خلف القابسي ت 403 هـ كتابا سماه "ملخص الموطأ"، اشتمل على 520 حديثا متصلة الإسناد،وألف معاصره أبو المطرف عبد الرحمان بن مروان القنازعي ت 413هـ كتابا في "تفسير الموطأ"، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك [3].

ولئن كانت كل المؤلفات السابقة وسمت بتفسير الموطأ مع ما يفيده هذا الاسم من عموم، فإن أبا عبد الله محمد بن يحي بن داود التميمي المعروف بابن الحذاء المتوفى سنة 416هـ قد ألف كتابا سماه "كتاب استنباط معاني السنن والأحكام من كتاب الموطأ"، وقد ذكره القاضي عياض في الترتيب بهذاالإسم[4].

وقد اشتد عود الاشتغال بالموطأ واستوى على سوقه على يد فطاحل فقه الحديث من علماء القرن الخامس الهجري، وهكذا حاول أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث المعروف بابن الصفار القرطبي ت 429 هـ أن يستوعب الشروح السابقة للموطأ في كتاب سماه "الموعب في شرح الموطأ"، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك [5]وخلف أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة المري ت 435هـ كلاما في شرح الموطأ ذكره الحميدي[6] لم يشتهر عنه شهره مؤلفه في شرح البخاري، وألف مروان بن علي أبو عبد الله البوني القطان ت 439هـ كتابا مختصرا في تفسير موطأ مالك، ولأبى محمد عبد الرحمان بن عتاب "صاحب شفاء الصدور" تعليق عليه، كما نقل ذلك عنه ابن خير تلميذ ابن عتاب في

---

[1] القاضى عياض : ترتيب المدارك، ج 6، ص 280.
[2] الفهرست : ابن خير، ص 88.
[3] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص 290.
[4] المصدر نفسه : ج 8، ص 5 وما بعدها .
[5] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 18.
[6] جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 563.

فهرسته، وقد اشتغل ابن حزم على بن أحمد القرطبي ت 456هـ بكتاب الموطأ قبل أن يتمذهب للشافعي فألف كتاب "الإملاء في شرح الموطأ"، مكنه من أن يحيط بأقوال المالكية.

وكان واسطة عقد مؤلفات علماء الغرب الإسلامي في فقه حديث كتاب الموطأ الإنتاج العلمي الكبير لبخاري المغرب أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري ت 463هـ صاحب "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، و"الاستذكار في مذاهب علماء الأمصار"، وأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ت 474هـ في كتابيْه "الاستيفاء والمنتقى"، وكلاهما شرح للموطأ، والثاني اختصار للأول، كما بينا بتفصيل في باب مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي، وقد ختم القرن الخامس الهجري بكتاب المحلى في شرح الموطأ الذي ألفه محمد بن سليمان بن خليفة الاشبيلي ت 500 هـ وإن كان كتابه هذا لم يلق من الناس استحسانا واستجابة، كما ذكرنا ذلك في باب المؤلفات بإفصاح أكثر.

وكان لعلماء القرن السادس حصتهم من الاهتمام بموطأ مالك رضي الله عنه، فألف عبد الله بن محمد سيد البطليوسي ت 521 هـ كتاب "المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس"، وقد اشتغل الإمام المحدث الفقيه أبو بكر بن العربي المعافري ت 543هـ وقتا طويلا بموطأ مالك، ولم يصرفه عنه اهتمامه بسنن الترمذي في العارضة، فألف في شرحه كتابين مشهورين هما "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس" الذي أملاه في مجالس علمه، و"المسالك إلى موطأ مالك" الذي ناظر فيه الظاهرية الحزمية في وقته .

وقد خف الاهتمام بالموطأ زمن الموحدين إثر توجه الناس إلى الاهتمام بمصادر الحديث الأخرى كالترمذي والنسائي، والتصنيف في أحاديث الأحكام كما فعل ابن الخراط الإشبيلي وابن القطان الفاسي، إلى أن أحيا الاهتمام بالموطأ مجددا أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي الحرالي637 هـ منتصف القرن السابع هـ وخاصة في مجالس علمه كما ذكر ذلك الغبريني في عنوان الدراية [1] إذ نسبت إليه بعض المصادر تأليفا في شرح الموطأ،وأبو عبد الله محمد بن يحي بن المواق القرطبي المراكشي ت 642 هـ، الذي خلف كما يقول صاحب الذيل والتكملة "شرحا للموطأ في غاية النبل وحسن الوضع"[2]، وقد ختم القرن السابع بالمفخرة الكبرى التي جمعت ما تفرق في شروح الموطأ مع زيادات، ذلكم هو كتاب "الممهد

---

[1] عنوان الدراية : الغبريني، ص 143.
[2] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر الثامن، القسم الأول، ص 273.

الكبير الجامع لمعاني السنن والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار" الذي يقع في واحد وخمسين سفرا، تلكم مسيرة اشتغال علماء الغرب الإسلامي بموطأ مالك منذ دخوله الى الأندلس إلى نهاية القرن السابع الهجري وبداية الثامن، وهي مسيرة يطبعها التنوع والتواصل كما أكدنا ذالك في بداية الحديث عن اهتمام علماء الغرب الإسلامي بالموطأ .

2 ـ الاشتغال بفقه الجامع الصحيح للإمام البخاري رضي الله عنه

لئن اشتهر عند المتأخرين أن المغاربة اهتموا بصحيح مسلم أكثر من اهتمامهم بصحيح البخاري لأسباب بسطوها، فإن الزمن يؤكد أن الاشتغال بالتأليف في صحيح البخاري بدأ في وقت مبكر بالغرب الإسلامي، وبالضبط في القرن الرابع الهجري، في حين تأخر ذلك بالنسبة لصحيح مسلم إلى منتصف القرن السادس الهجري، وهكذا وقفنا على أول مؤلف في فقه حديث صحيح البخاري يسمى"النصيحة في شرح صحيح البخاري" لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي ت 402 هـ والذي ذكر عبد العزيز بن عبد الله أن ابن حجركان يلقبه بالشارح حين ينقل عنه[1]، وبعد ذلك ألف هشام ابن عبد الرحمان بن الصابوني ت 423 هـ"كتابا في تفسير البخاري على حروف المعجم كثير الفائدة "كما يقول بن بشكوال في الصلة[2]، وقد اختصر أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة المري ت 435هـ كتاب الجامع الصحيح وشرحه شرحا وصلنا شيء منه، قال القاضي عياض"به حيي كتاب البخاري بالأندلس"[3]وقد اختصر هذا الشرح محمد بن خلف بن المرابط المري ت 485 هـ .

ولئن كان فقه البخاري في تراجمه ،فان علماء الغرب الإسلامي بدأوا يؤلفون في شرحها منتصف القرن الخامس الهجري، حيث ألف أبو العباس أحمد بن رشيق المرسى الكاتب ت 442 هـ رسالة في تراجم البخاري وشرح ما أشكل منها، وكان الناس في منتصف القرن الخامس يتنافسون في الحصول على شرح البخاري للمحدث الفقيه علي بن خلف بن بطال القرطبي ت 449 هـ نسخا ومدارسة، وقد عرف هذا الشرح في كتب

---

(1) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 161.
(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 650.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 36.

التراجم باسم صاحبه "شرح ابن بطال لصحيح البخاري". ومن المؤلفات القديمة في شرح الصحيح التي لم تشتهر، شرح محمد بن علي بن قرديال الطليطلي ت 480هـ الذي وردت إشارة طفيفة له في الصلة[1] دون غيرها ،كما أننا لم نستطع أن نجزم من خلال دراسة المؤلفات، أن لشيخ الإفتاء أبي الأصبع عيسى بن سهل ت 486 هـ صاحب الأحكام شرحا لصحيح البخاري، اللهم ما ورد من إشارات لذلك في مصادر

المؤلفات المتأخرة[2].

وإذا ما انتقلنا إلى القرن السادس الهجري فإننا نجد أبا القاسم أحمد بن ورد التميمي ت 540 يعقد مجلسا للعلم يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الكتب الأخمسة بالتفسير[3]، فكان خلاصة ذلك تأليفه لكتاب كبير في شرح البخاري تفقه به طلبة غرناطة وتناقلته الروايات إلى مختلف مراكز العلم بالغرب الإسلامي. وذكر ابن الخطيب في الإحاطة أن لابن أبي خيثمة محمد بن أحمد الجياني المتوفى سنة 540 هـ مصنفا مفيدا في شرح غريب البخاري[4].

وفي نهاية القرن السادس وبداية السابع اشتهر مؤلف أبي محمد عبد الواحد المعروف بابن التين السفا قصي ت 611هـ المعروف "بالمخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح" والذي اعتمده ابن رشيد السبتي بعده في إفادة النصيح، ونقل عنه ابن حجر في الفتح في غير ما موضع [5].

وقد اشتهر خلال القرن السابع الهجري مؤلف في شرح البخاري امتزج فيه الفقه بالتصوف، سماه صاحبه عبد الله بن سعد بن أبي جمرة ا لأندلسي ت 699هـ"بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها"وهو شرح لمختصره لصحيح البخاري الذي سماه "جمع النهاية في بدء الخير وغاية"كما ذكرنا ذلك في باب المؤلفات بتفصيل .

---

(1) ابن بشكوال : الصلة، ج 2، ص 555.
(2) كشف الظنون : اسماعيل باشا البغدادي، ج 1، ص 546.
(3) الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170 وما بعدها
(4) المصدر نفسه : ج 1، ص 170.
(5) فتح الباري : ابن حجر ، ج 9، ص 328 ومثلها كثير

كما عرف القرن السابع عناية كبيرة بتراجم البخاري، وأشهر ما عرف في ذلك من المؤلفات كتاب محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي ت 700 هـ المعروف بـ" حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" درس فيه حوالي مائة ترجمة حسب ما ذكر ابن حجر في مقدمة الفتح[1]. وألف أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي ت 721 هـ "ترجمان التراجم في إبداء مناسبات تراجم صحيح البخاري"، وقف عليه بن حجر ونقل منه[2]، وبه ختم التأليف في فقه حديث صحيح البخاري منتصف القرن الثامن الهجري. ويظهر من خلال كل هذا أن الاشتغال بالبخاري كاد أن يضاهي الاشتغال بموطأ مالك من حيث عدد المؤلفات ،وأن ذلك عرف تواصلا من القرن الرابع الهجري عصر الأصيلي حيث اشتهرت روايته بالأندلس، إلى القرن السابع الهجري، عصر ابن رشيد السبتي صاحب إفادة النصيح .

3 ـ الاشتغال بفقه حديث صحيح مسلم

بروايات مختلفة وطرق متعددة دخل مصنف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المعروف "بالمسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ"، إلى الأندلس والمغرب، وأول مؤلف وقفت عليه في فقه حديث ثاني الصحيحين بالغرب الإسلامي، هو كتاب محمد ابن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي ت 529هـ المعروف "بالإيجاز والبيان لشرح خطبة مسلم مع كتاب الإيمان" وهي بداية لشرح الصحيح كله حالت المنية دون إتمامه كما ذكر ذلك ابن خير في فهرسته [3]، ويبقى أول شرح تام لصحيح مسلم بالغرب الإسلامي هو كتاب "المعلم بفوائد مسلم "لأبي عبد الله محمد بن علي ابن عمر المازري ت536هـ، والذي بينا أنه من جمع تلاميذه دون أن يقصدصاحبه إلى تأليفه، وقد اشتغل القاضي عياض السبتي ت549 هـ بعده في إتمام ما نَقص منه وأُغفِل، في كتا به "إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم" وقد تواترت المكملات بعده على نحو فصلناه في باب المؤلفات فلينظر .

---

[1] مقدمة الفتح في معرض حديثه عن المؤلفات في تراجم البخاري : ابن حجر، ج 1، ص 14 .
[2] المصدر نفسه : ج 1، ص 14.
[3] الفهرست : ابن خير، ص 216.

وقد حجب اشتغال الناس بصنيع المازري وعياض، الاهتمام بمؤلف أجاد فيه صاحبه كل الإجادة نهاية القرن السادس الهجري وبداية السابع، ذلكم هو كتاب "اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" لأبي الحسن علي بن أحمد بن مروان الوادي آشي ت609 هـ اذ لم يشتهر في مجالس العلم شهرة المعلم والإكمال.

وألف بعده في فقه حديث صحيح مسلم منتصف القرن السابع هـ أبو العباس أحمد بن عمر ابن المزين القرطبي ت 656 هـ كتاب "المفهم في شرح صحيح مسلم"، الذي أجمعت المصادر على جودته وحسن تأليفه، نقل عنه الإمام النووي في غير ما موضع، واشتهر في مجالس العلم في عصره وبعده، وطار صيته مشرقا ومغربا، وبه ختمت شروح مسلم بالغرب الإسلامي نهاية القرن السابع الهجري.

4 ـ الاشتغال بفقه كتب السنن وغيرها

قال ابن خير في الفهرست" أخبرني أبو علي النمري قال:سألت أبا القاسم خلف بن القاسم الحافظ قلت أي كتاب أحب إليك من السنن؟ كتاب عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي أو كتاب البخاري؟ فقال لي كتاب البخاري، قلت فأيها أحب إليك كتاب البخاري أو كتاب أبي داود، قال كتاب أبي داود أحسنهما وأملحهما، قال أبو عمر بن عبد البر: وسمعت محمد بن إبراهيم بن سعيد الحافظ يقول، خير كتاب ألف في السنن كتاب أبي داود السجستاني[1]" يفيد هذا النص اهتمام علماء الغرب الإسلامي بسنن أبي داود، حيث دخل الأندلس قبل الصحيحين.

قال أبو محمد بن يربوع" وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل الا كتاب أبي داود، فالتموا به، وأما كتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بآخرة[2].

قلت ورغم ذلك لم نقف على مؤلف مغربي أو أندلسي في فقه حديث سنن أبي داود إلا منتصف القرن السادس الهجري حيث نسبت المصادر إلى أبي الحسن بن القطان الفاسي شرحا يسمى نقع الغلل ونفي العلل في ثلاثة أسفار ضخمة [3].

---

(1) الفهرست : ابن خير ، ص 107.
(2) المصدر نفسه : ص 107.
(3) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر الثامن، القسم الأول، ص 167.

أما كتاب أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي وهو "كتاب السنن" فقد دخل الأندلس برواية ابن الأحمر وحمزة بن محمد الكناني، وقد اشتغل بهما علماء الأندلس خصوصا، وكان أعلى إسناد هناك ، هو من طريق المحدث المكثر أبي محمد عبد الرحمان بن عتاب ت 520هـ[1] وكل ما وقفنا عليه في فقه حديثه كتاب "شرح النسائي" لأحمد بن أبي الوليد بن رشد القرطبي ت536 هـ والذي وقفت عليه عند ابن مخلوف في الشجرة[2] وكتاب "الإمعان في شرح مصنف عبد الرحمان" لعلي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري المري ت567هـ، قال فيه صاحب بغية الملتمس "شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار لم يتقدمه أحد بمثله[3]".

وأما مصنف الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ وهو : "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، فقد دخل الأندلس بروايات مختلفة، وقال فيه ابن عبد البر" ثلاثة كتب مختصرة في معناها، أوثرها وأفضلها مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، والأحكام في القرآن لابن بكير، ومختصر ابن عبد الحكم [4]".

وقد كان لعلماء الغرب الإسلامي فضل السبق في شرحه، اذ لم نعرف شرحا لهذا المؤلف قبل كتاب "عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي" لأبي بكر ابن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى سنة 543 هـ) تحت إلحاح الطلبة ورغبتهم الصادقة. وقد جمع علماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث بين مصدرين من مصادر السنة الكبرى كما فعل أبو بكر بن العربي المعا فري ت543 هـ في كتابه "النيرين في شرح الصحيحين"، والذي ذكره ابن فرحون في الديباج[5]، والقاضي عياض الذي جمع في كتابه "مشارق الأنوار" بين شرح غريب الحديث في الموطأ والصحيحين، إذ هي أصل الأصول كما يقول القاضي في مقدمة الكتاب، وألف قبله الحميدي (ت488هـ) كتابه في "تفسير غريب ما في

---

[1] الفهرست : ابن خير، ص 115.
[2] الشجرة : ابن مخلوف، ص 146.
[3] بغية الملتمس : الضبي ، ج 2، ص 552.
[4] الفهرست : ابن خير، ص 121.
[5] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 252.

الصحيحين" وهو مطبوع، ألفه بعد فراغه من الجمع بين الصحيحين كما يستفاد ذلك من مقدمة الكتاب.

وشرح محمد بن خلف بن موسى الإلبيري المتوفى (537هـ) مشكل الحديث الوارد في الموطأ وصحيح البخاري، ذكره ابن الأبار في التكملة [1].

وقد اشتغل علماء الغرب الاسلامي على فقه حديث مصنفات حديثيه أخرى اشتهرت لديهم وراجت منها كتاب الشهاب في الأخبار والحكم والأمثال والآداب لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ت 454 هـ، وقد دارت مجالس المواعظ عليه، وأول من وقفت عليه اشتغل بشرحه، عبد الله ابن يحي التجيبي الإقليشي ت502 هـ ويوسف بن عبد الله بن عياد اللريي ت575 هـ وبعدهما أبو الخطاب عمر بن حسن بن دحية الداني السبتي ت633 هـ الذي علق على أسانيده فقط، وإن كانت بعض الدراسات المتأخرة نسبت إليه شرحا للكتاب، وقد بسطنا هذه المسألة في باب المؤلفات وبينا وجه الصواب فيها .

وقد وجدت بعض الشروح النادرة لعلماء الغرب الإسلامي لمؤلفات حديثة مشرقية أخرى، مثل شرح المنتقى لابن الجارود النيسابوري الحافظ المجاور بمكة ت306هـ الذي ألفه يوسف بن عبد الله بن عياد اللريي ت 575 هـ وسماه "المرتضى في شرح المنتقى"، ولم نجد من علماء الغرب الإسلامي من اشتغل به غيره، كما أنني وقفت على كتاب في "تهذيب معاني الآثار للطحاوي" ألفه أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشيد القرطبي ت520هـ وفي حدود نهاية ق7 هـ ألف أحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي ت(699هـ) شرح الأربعين النووية، وهو أول شرح مغربي حسب ما وقفت عليه.

ب – فقه المصنفات الجامعة للحديث المؤلفة من لدن علماء الغرب الإسلامي .

ما أن استقر الفتح الإسلامي بالأندلس حتى شرع الناس في الرحلة إلى المشرق لسماع حديث رسول الله ﷺ والاطلاع على مصادره، والجلوس إلى أئمته ومشايخه، لأن الأندلس وإن كان فاتحوها كان من بينهم العلماء الذين يشتغلون بإفتاء الناس في ما جد لهم من

[1] التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 358 الترجمة 1278 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

قضايا، وكان الأمراء يشجعون مجالس العلم إذ بها تقوم الدولة وتسود، وتثبت أركانها ويعلو شأنها، فقد اتجه الناس إلى المشرق الإسلامي الذي كان يضم جهابذة المفسرين والمحدثين والفقهاء من كبار التابعين فجلسوا إليهم، واغترفوا من معينهم وخاصة الإمام مالك بن أنس، صاحب الموطأ، ثم بعده أئمة الفقه الإسلامي، كالإمام أحمد وأبي حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني، ثم رووا عن أئمة الحديث مصادر السنة الكبرى كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود ومسند الإمام أحمد، وغيرها كما رأينا .

إن جمع هذه المادة الفقهية والحديثية جعلت من علماء الغرب الإسلامي علماء محدثين وفقهاء مجتهدين، لا يكتفون بنقل مصادر السنة ورواياتها على أصلها، بل أهلهم ذلك إلى إعادة تصنيفها وترتيبها وضم مصادر الحديث إلى بعضها، فظهرت مؤلفات جامعة في الحديث باسم علماء الغرب الإسلامي، على غرار ما عرف بالمشرق . وأول ما وقفنا عليه في هذا الباب كتاب "المسند في الحديث" لأبي عبد الله محمد بن سحنون الإمام ت 256 الذي قال فيه القاضي عياض"وألف ابن سحنون كتابه المسند في الحديث وهو كبير[1]"وقد كان الرجل واسع العلم جيد التصانيف، ويفخر الغرب الإسلامي في هذا المجال بكتاب في الحديث أسس لنوع جديد من مناهج التأليف في السنن جمع فيه صاحبه بين منهج المسند ومنهج المصنف، ذلكم هو كتاب "المسند المصنف" لأبي عبد الرحمان بقي بن مخلد، الذي قال فيه ابن بشكوال : ومن مؤلفاته في الحديث مصنفه الكبير الذي صنفه على أسماء الصحابة فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنف ومسند، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ولابعده[2]"، ولا عجب في ذلك فقد جلس الرجل إلى الإمام أحمد صاحب المسند، وأدخل إلى الأندلس مصنف ابن أبي شيبة، وجاب بلاد المشرق حتى روى عن ثقات العلماء، ورجع إلى الأندلس بعلم لم تعهده، فكان من أعمدة مدرسة الحديث بها.

وفي منتصف القرن الرابع الهجري، وجدنا محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج أبو عبد الله ت330هـ يؤلف كتابه "المصنف في السنن" على تصنيف أبي داود ،قال فيه

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص 204 .

[2] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 121.

الحميدي..."حدث بالمشرق والمغرب وصنف السنن ...قال لنا أبو محمد بن أحمد :مصنف ابن أيمن مصنف رفيع احتوى على صحيح الحديث وغريبه مما ليس في كثير من المصنفات [1]".

وألف قاسم بن أصبغ البياني كتابه المجتبى، قال فيه الحميدي "هو على أبواب المنتقى لابن الجارود[2] "، وذكرت المصادر أن قاسما رحل إلى ابن الجار ود ففاته السماع منه إذ وجده قد مات، فألف على أبواب كتابه أحاديث خرجها عن شيوخه [3]، قال فيه أبو محمد بن حزم "هو خير منه انتقاء وأنقى حديثا وأعلى سندا وأكثر فائلة [4] وإذا كان كتاب "المجتبى" هو على غرار كتاب المنتقى لابن الجارود في اختصاره، فان الحصيلة العلمية لرحلة قاسم بن أصبغ ضمنها كتابا ثانيا سماه "الصحيح" على هيئة صحيح مسلم كما ذكر الذهبي [5]وذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ضمن المؤلفات المستخرجة على الصحيحين، ثم قال بعد ذلك:إنه اختصره وسماه المجتنى بالنون، وقال "فيه من الأحاديث المسندة ألفان وأربعمائة وتسعون حديثا في سبعة أجزاء[6]".

وقد استوى عود هذا النوع من التأليف في القرن الخامس الهجري، حتى عند العلماء الذين لم يرحلوا إلى المشرق، والذين جمعوا الحديث من مؤلفاته المشرقية والمغربية من مجالس العلم الزاهرة الزاخرة بالأندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين، وأوضح مثال على ذلك صنيع الإمام علي بن أحمد ابن حزم القرطبي ت**456**هـ في كتاب "الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام" ..لا نعرف عنه إلا كونه يقع في مجلدين، وأنه أصل لأعماله التي جاءت بعده، إذ شرحه في كتاب الإيصال، واختصر الإيصال في المجلى، ثم اختصر منه المحلى الذي لم يكمله.

وإذا كانت المصادر لم تسعفنا في القطع بمحتوى كتاب "الخصال" فان ابن حزم ألف كتاب "الجامع في صحيح الحديث" مما يندرج في شرطنا ونحن نتحدث عن مؤلفات علماء الغرب الإسلامي الجامعة في الحديث والاشتغال بفقهها، وقد نقل المقري في النفح عن ابن

---

[1] جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 116.
[2] المصدر نفسه : ج 2، ص 528 .
[3] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25.
[4] جذوة المقتبس : الحميدي، ص 528.
[5] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 803.
[6] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 30 .

حيان قوله في جامع ابن حزم "..كتاب الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والإقتصارعلىأصحها واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها "[1].

وإذا انتقلنا إلى القرن السادس الهجري وجدنا الفقيه رَزين بن معاوية العبدري السرقسطي ت524هـ ألف كتاب "تجريد الصحاح والسنن" ،الذي قال فيه الكتاني في الرسالة المستطرفة .. "كتاب الجمع بين ا لأصول الستة أي الصحاح الثلاثة التي هي البخاري ومسلم والموطأ والسنن الثلاثة وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي لأبي الحسين رزين بن معاوية السرقسطي ..وهو المسمى بتجريد الصحاح والسنن"[2] وعليه اعتمد ابن الأثير في جامع الأصول لأحاديث الرسول، وقد وجدنا عند ابن خير أن الرجل لم يقتصر على جمع الأحاديث بل تكلم عن مضمون الحديث ومسائله [3].

وفي منتصف القرن السادس الهجري ألف عبد الحق بن عبد الرحمان بن الخراط الإشبيلي كتاب "الجامع الكبير"، قال عنه ابن الأبار في التكملة" وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة [4]وقال الغبريني .."هو أضعاف الأحكام الكبرى "[5].

وآخرماوقفنا عليه في حدود الفترة المحددة لهذا البحث من الكتب الجامعة في الحديث، صنيع محمد بن أبي جمرة المرسي ت599 هـ، بعد أن انتقل من الرأي إلى الأثر، لاعتبارات مستفادة من ترجمته، حيث ألف كتابا سماه " نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار"، انسياقا مع توجه الدولة الموحدية إلى الأثر ونبذ الرأي بعد إحراق المدونة وغيرها من كتب الفروع[6]، وإذا كان الكتاب مفقودا كما أشرنا إلى ذلك في معجم المؤلفات، فان عنوانه وزمن تأليفه يدل على اشتماله على فقه الحديث.

ج ـ الاشتغال بالجمع أو الاختصار لمؤلفات في فقه الحديث

إن شهرة المؤلَّف في فقه الحديث بالغرب الإسلامي خلال هذا العصر المحدد للدراسة، كانت بقدر اشتغال الطلبة به في مجالس العلم والرواية، ولذلك نجد في مقدمة كثير من

---

[1] نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 79.
[2] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 173.
[3] الفهرست : ابن خير، ص 123.
[4] التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 683. وفي النسخة المحققة تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس "وكتابه في الجمع بين المصنفات الستة" أنظر ج3، ص 120، ت ر 299.
[5] عنوان الدراية : الغبريني، ص 43.
[6] التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 561 وما بعدها

المختصرات أن اختصار المؤلف كان برغبة من الطلبة، كما أن الواقع العلمي الـذي كـان يسوده في أغلب المراحل مجالس الجدل والمناظرة والخلاف العالي، جعلـت مقارنـة الحجـة بالحجة والدليل بالدليل، ومعرفة الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، مدعاة الى الجمع بـين مؤلفين أو أكثر قصد الاستيعاب والإحاطة.

لأجل هذا عمل علماء الغرب الإسلامي على اختصار كـثير مـن المؤلفـات في فقـه الحديث، أو الجمع بين مؤلفات أخرى في نفس الفن تتميما للفائدة .

1 ـ المختصرات

وأول ما وقفنا عليه في هذا الباب "اختصار المسند المصنف لبقي بن مخلد" من صنيع عبد الله ابن محمد بن أخي رفيع القرطبي ت318هـ والذي ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ[1] وابن فرحون في الديباج [2]وقد اختصر محمد بن عبد الله بن أبي زمنين المري ت319هـ كتاب تفسير الموطأ ليحيي بن إبراهيم بـن مـزين ت259هـ في كتـاب سمـاه "المهـذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ" ذكره

القاضي عياض[3] واختصرمحمد بن خلف بن المرابط المري ت485هـ شرح المهلب بن أبي صفرة لصحيح البخاري[4]، وقد كان ابن المرابط قد صحب المهلب وأخد عنه.

واختصر على بن أحمد بن حزم القرطبي ت456هـ كتابه الإيصال في شرح الخصال في كتاب المجلى، ثم لما رأى رغبة الناس عنه شرحه من جديد في كتاب المحلـى، واختصـر أبـو الوليد البلجي كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ، لما رأى أن همم الطلبة قـد تقاعسـت عـن الاشتغال به لكبر حجمه وتفرع مسائله في كتاب الإنتقاء، الذي اقتصر فيه على ما يتضمنه الموطأ من المعاني والفقه[5].

واختصر محدث الأندلس أبو محمد عبد الرحمان بن عتاب ت520هـ كتاب تفسير الموطأ لعبد الملك البوني، وقال "ولي عليه زيادات واختصار والحمد لله[6]". ووجدنا الإمام أبـا

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 891.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 436.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص 185.
(4) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 1، ص 545.
(5) انظر مقدمة المنتقى للباجي في معرض حديثه عن الغرض من تأليف الكتاب.
(6) الفهرست : ابن خير، ص 88.

الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد ت520هـ ألف" تهذيب معاني الآثار للطحاوي" والذي ذكره ابن بشكوال في الصلة[1]، وهو ختام ما وقفنا عليه من مختصرات قبل نهاية القرن السابع الهجري.

2 ـ الجمع بين مؤلفات في فقه الحديث

لم نقف في هذا النوع من التأليف إلا بعد القرن الخامس الهجري، واقتصر العلماء في ذلك على مؤلفات يوسف بن عبد البر النمري ت463هـ "التمهيد والاستذكار"، وأبي الوليد الباجي "المنتقى" لشهرتها واشتغال الناس بها في حلقات الدرس ومجالس الإفتاء أكثر من غيرها.

وهكذا وجدنا أن هشام بن العواد القرطبي ت509هـ شرع في الجمع بين التمهيد والاستذكار غير أنه لم يكتب له إتمام مشروعه، قال القاضي عياض "وشرع في جمع كتابي أبي عمر بن عبد البر على الموطأ، التمهيد والاستذكار، وتم له على ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه رحمه الله [2]"ولم نقف بعده على من أتم مشروعه أو صنف على منواله. وقد أشار ابن الأبار في معجم أصحاب أبي علي الصدفي، في ترجمة مختصرة لعلي بن عبد الله اللمائي المري المالطي ت537هـ إلى أنه ألف كتابا جمع فيه بين المنتقى للباجي والاستذكار لابن عبد البر[3] وهذا أول جمع بين الكتابين وقفنا عليه في المصادر، إلا أنه لم يشتهر ولم يعرف، وقد وصلتنا قطع مخطوطة من كتاب "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار" لمحمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريسي ت 586 هـ وقد ذكره ابن الأبار في التكملة [4] وابن فرحون في الديباج[5]، كما وصلتنا قطع مخطوطة من كتاب "المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار" لقاضي تلمسان محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفرني ت625 هـ والذي ذكره ابن عبد الملك في الذيل والتكملة، واحتفظ لنا بنص من كلام المؤلف قال فيه

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 576.
(2) الغنية : القاضي عياض، ص 217.
(3) معجم أصحاب أبي علي الصدفي : ابن الأبار، ص 287.
(4) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 76، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(5) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 259.

"كتاب المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار بزيادات من التمهيد وغيره تونق النفوس وتروق الأبصار في نحو العشرين سفرا يشتمل على نحو ثلاثة آلاف ورقة "[1].

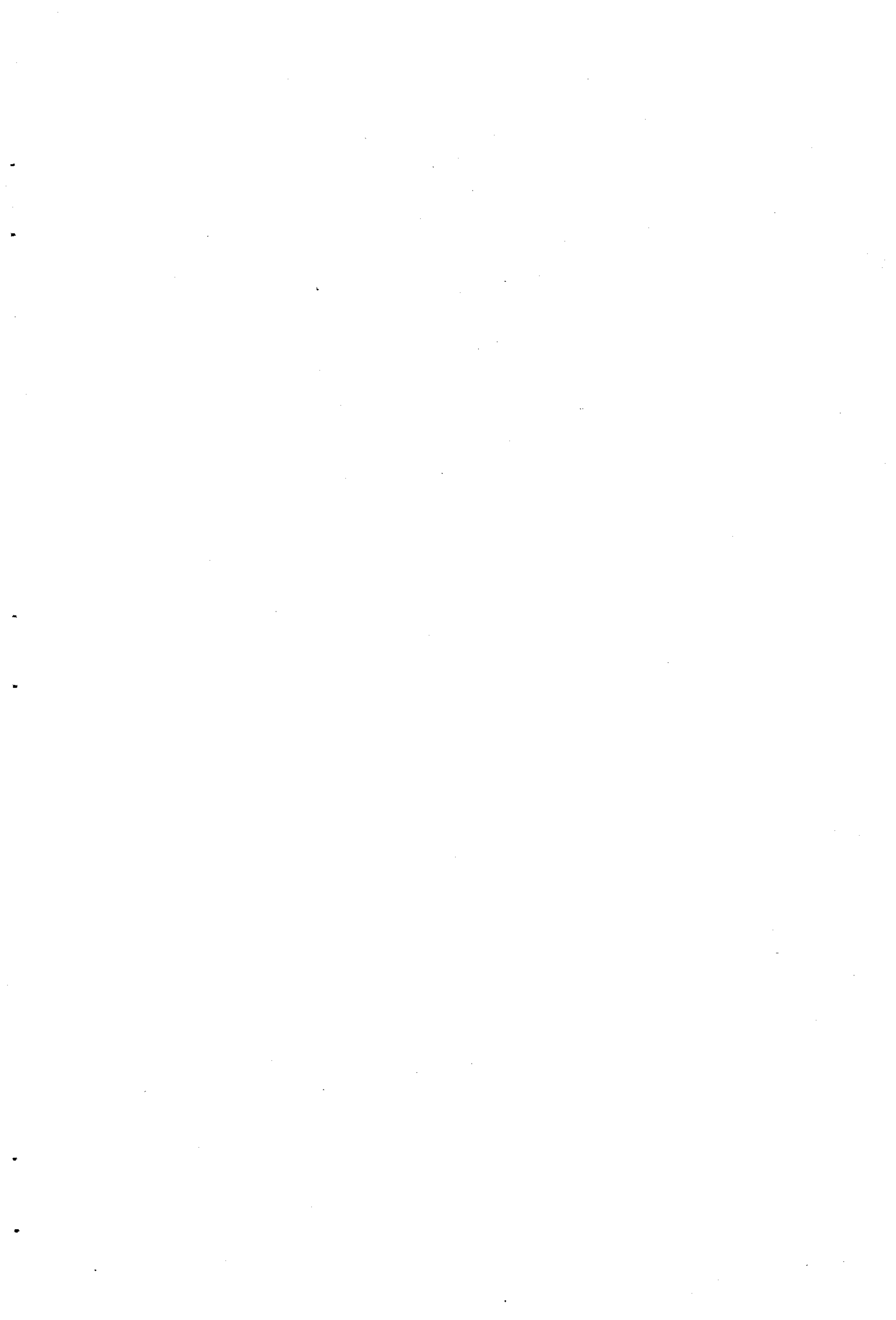
هذه نظرة عن أهم المؤلفات المختصة في فقه حديث مصادر السنة الكبرى بالغرب الإسلامي، المشرقية منها والمغربية، يستنتج من عرضها الاهتمام الكبير بالموطأ والبخاري ومسلم وغيرها من المصادر فهما واستنباطا، وقد فصلنا في تاريخ المدرسة العوامل التي حكمت الاهتمام بهذا المؤلف أوذاك، في مختلف المراحل التاريخية التي مرت منها المدرسة من النشأة إلى منتصف القرن الثامن الهجري. وحتى نطلع على نماذج من مناهج فقه الحديث عند علماء الغرب الإسلامي التي صاغوها في تعاملهم مع مصادر السنة، اخترنا أن نقوم بدراسة منهجية لمؤلفات ثلاث من هذه الذخيرة المعرفية وهي:

- المنتقى في شرح موطأ مالك لأبي الوليد الباجي.
- بهجة النفوس لابن أبي جمرة المرسي.
- المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص صحيح مسلم لأبي العباس القرطبي .

وذلك لكون الأول منها مرتبطا بفقه الموطأ الذي شغل الناس كثيرا بالمغرب والأندلس، والثاني في شرح مختصر البخاري وهو الكتاب الذي أجمعت الأمة على جلال قدره ،والثالث في شرح مسلم، وقد اشتهر اشتغال علماء الغرب الإسلامي بفقهه لأسباب منهجية فصل فيها المؤرخون للحركة العلمية بهذا الجزء من البلاد الإسلامية .

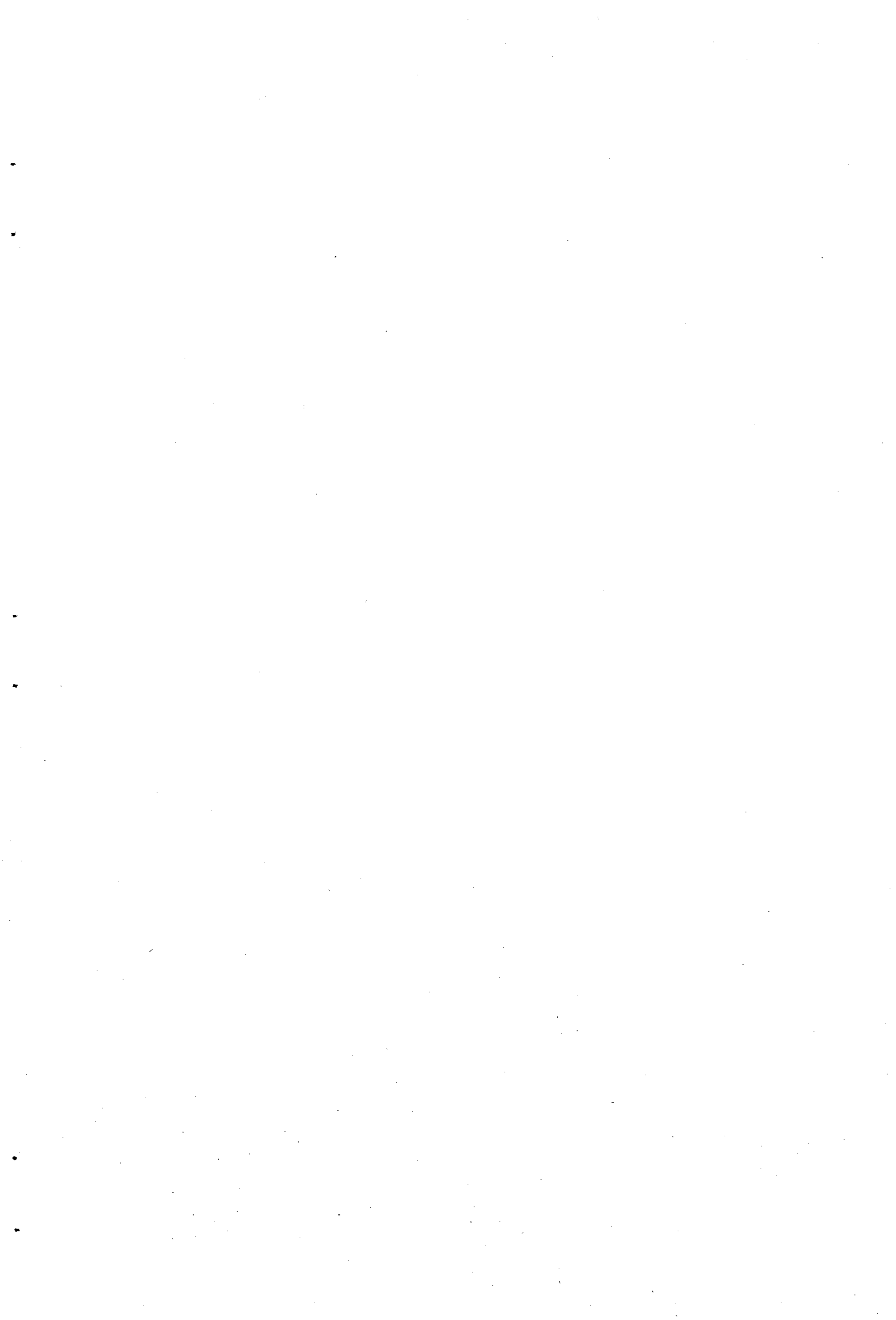
---

[5] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر الثامن، القسم الأول، ص 317.



منهج فقه الحديث عند الإمام أبي الوليد الباجي من خلال كتاب المنتقى في شرح الموطأ

(النموذج الأول)



علمنا من خلال بسط الحديث عن مؤلفات أبي الوليد الباجي في فقه الحديث، أن كتاب المنتقى في شرح الموطأ للباجي هو ملخص كتاب الاستيفاء لنفس للمؤلف، وقد تحدثنا هناك عن قيمه المؤلف والمصادر التي أشارت إليه، وقد اخترناه لبيان معالم منهجه في فقه الحديث لقول المقري فيه "هو أحسن كتاب ألف في مذهب مالك لأنه شرح الموطأ وفرع عليها تفريعا حسنا[1]".

يقول القاضي أبو الوليد في بيان أصول منهجه الذي اعتمده في كتاب الإنتقاء:"أما بعد وفقنا الله وإياك لما يرضيه، فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب الاستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه ،ويبعد عنهم درسه، لاسيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا تبين له فيه بعد أثر، فان نظره فيه يبلد خاطره ويحيره لكثرة مسائله ومعانيه، ويمنع حفظه وفهمه، وانما هو لمن رسخ في العلم وتحقق بالفهم، ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها من أصل كتاب الموطأ ليكون شرحا له وتنبيها على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرب، ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاقتصار عليه، وعونا له إن طمحت همته إليه، فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والأدلة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء، من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم أتبعت ذلك ما يليق به من الفروع، وأثبته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل، وسد (لعلها وسددوا) من الوجوه والدلائل وبالله التوفيق".

وإذا كان أبو الوليد ابتغى من كتابه بيان منهج النظر والاستدلال، والإرشاد إلى طريقة الاختيار والاعتبار، من أوجه دلالة سنة رسول الله ﷺ، فقد حرصت على تتبع معالم منهجه حرصا، أردت منه رسم الطريق للدارس المدقق والفاحص المحقق، فأقول وبالله التوفيق .

---

[1] النفح : المقري، ج 2، ص 69.

إن المعالم الكبرى لمنهج الباجي في فقه حديث الموطأ تتضح من خلال حديثنا المفصل عن منهج الإمام في كتاب المنتقى من حيث المبنى، ومنهجه في استنباط الأحكام وصياغة المعنى .

1ـ منهجه في الكتاب من حيث المبنى

أـ حذف دراسة الأسانيد

إن المتفحص لكتاب المنتقى يجد أن أبا الوليد لم يهتم بدراسة الأسانيد، ولكن هذا لا يعني أنه أغفل ذلك، وإنما اقتضى ذلك منهج الاختصار الذي سطره في مقدمة الكتاب حين قال "وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد "ويعني بذلك دراستها وليس إيرادها، فكل الأحاديث التي أوردها ساقها بسندها إلى مالك، ولكنه أعرض عن دراستها. ولعل ذلك يعود إلى أمرين أساسيين، أولهما : أن هذا الجانب (السند)قد أخذ من المؤلف قسطا وافرا من البحث في كتاب الاستيفاء أصل المنتقى، فتطلب الاختصار والانتقاء منه أن يصرف النظر عن ذلك، وهذا الصنيع يكاد يكون مضطردا في المختصرات ما دام القصد هو تسهيل الوصول إلى الأحكام والفتاوى الفقهية من طرف عامة المشتغلين بالفقه على اختلاف مستوياتهم ،تاركا الرجوع لدراسة الأسانيد للحذاق من الطلبة والمهرة من العلماء المشتغلين بمقارنة الأدلة والترجيح بين الفتاوى، وقد أشار الباجي إلى هذا في مقدمة الكتاب .

وثانيهما : أن الإمام أبا عمر يوسف بن عبد البر قد كفى غيره مؤونة الاشتغال بأسانيد الموطأ في كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ،إذ وصل أسانيده وحدد درجة أحاديثه.

ب – تقسيم الحديث إلى أجزاء:(الشرح، والفصل، والمسألة، والفرع)

يقسم الباجي كلامه عن الحديث إلى أربعة أجزاء يسمي أولها شرحا، ويُرمز له في الكتاب المطبوع ب(ش)، والقصد منه بيان المعنى العام للحديث دون تفصيل، بحيث يكشف غريبه ومشكله إن كان، ويصوغ معناه بشكل مختصر ومبسط، مع الإشارة إلى ما يستفاد من هذا المعنى العام من أحكام، وفي كثير من الأحيان يشير إلى الوجوه المحتملة في

فهم عبارات النص فنجده يقول قوله كذا "يحتمل أن يكون كذا ويحتمل أن يقصد به كذا ويحتمل أن يراد به كذا ...

مثال ذلك قول الباجي في باب الصلاة، في معرض حديثه عن وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة "روى مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري أنه قال : قال ﷺ مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى، إذا لم تستحي فافعل ما شئت، ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة، يضع اليمنى على اليسرى، وتعجيل الفطر واستيناء بالسحور"[1].

(ش) قوله "مما أدرك الناس من كلام النبوة" يريد أن ما بقي من حكمته على ألسنة الناس، إذا لم تستحي فافعل ما شئت، وقد تأول الناس في ذلك تأويلين : أحدهما إذا كنت ممن لا يستحي من القبيح الذي يستحي الناس وأهل الصلاح منه فاصنع ما شئت، أي : ولا مانع لك، هذا وان كان لفظه لفظ الأمر، فان معناه التوبيخ.

والثاني: إذا كان ما تفعله مما لا يستحيى منه فافعل ما شئت، فانه لا يرتدع أهل الدين إلا مما يستحيى منه، ويكون قوله فافعل ما شئت على الإباحة[2]".

ثم ينتقل أبو الوليد إلى الجزء الثاني في تعامله مع الحديث ويسميه (فصلا) والقصد منه تناول العبارات الواردة في الحديث التي يمكن أن تستنبط منها الأحكام، بحيث يتناولها عبارة عبارة وجزءا جزءا وذكر ما يندرج تحتها من أحكام شرعية.

مثالنا على ذلك قول أبي الوليد في نفس الحديث السابق "(فصل) وأما وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة فقد أسند عن النبي ﷺمن طرق صحاح رواه وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع اليمنى على اليسرى ، وقد اختلف الرواة عن مالك في وضع اليمنى على اليسرى، فروى أشهب عن مالك أنه قال : لا بأس بذلك في النافلة والفريضة، وروى مطرف وابن الملجشون عن مالك أنه استحسنه ، وروى العراقيون عن أصحابنا عن مالك في ذلك روايتين : أولهما الاستحسان، وثانيهما المنع، وروى ابن القاسم عن مالك لابأس بذلك في النافلة وكرهه في الفريضة، وقال أبو محمد ليس هذا من باب وضع اليمنى على اليسرى وانما هو من باب الاعتماد،

---

(1) رواه مالك في الموطأ في كتاب النداء للصلاة.

(2) المنتقى : ج 1،ص 280.

والذي قاله هو الصواب، فان وضع اليمنى على اليسرى انما اختلف فيه هل هو من هيئة الصلاة أم لا وليس فيه اعتماد، فيفرق فيه بين النافلة والفريضة، ووجه استحسان وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة الدليل المتقدم، ومن جهة المعنى أن فيه ضربا من الخشوع، ووجه الرواية الثانية أن هذا الوضع لم يمنعه مالك، وانما منع الوضع على سبيل الاعتماد، ومن حمل منع مالك على هذا الوضع اعتل بذلك لئلا يلحقه أهل الجهل بأفعال الصلاة المعتبرة في صحتها."[1]

وقد تتعدد الفصول في الحديث الواحد بحيث يؤخذ من كل فصل من فصول الحديث أحكام كالتي رأينا .

وإذا اقتضى الأمر أن تتفرع عن هذه الأحكام المستنبطة من أجزاء الحديث مسائل فقهية جزئية مرتبطة بموضوع الحديث فان الباجي يدرجها تحت قسم آخر يسمى (مسألة).

ومن ذلك قوله في نفس الفصل السابق :"(مسألة) وفي أي موضع توضع اليدان قال ابن حبيب : ليس لذلك موضع معروف، وقال القاضي أبو محمد : المذهب وضعها تحت الصدر وفوق السرة وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة : السنة وضعها تحت السرة والدليل على ما ذهب إليه مالك أن ما تحت السرة محكوم، فلم يكن محلا لوضع اليمنى على اليسرى كالعجز"[2] .

وفي بعض الأحيان تتفرع عن هذه المسائل قضايا صغرى أكثر دقة فيدرجها أبو الوليد تحت قسم رابع يسميه (فرعا) وتبنى عادة على ما تقرر في المسائل، ومنه قول أبو الوليد بعد إيراده (مسألة) غسل الميت إذا لم يكن على كامل هيئته أي مقطعا، قال "(فرع) فإن لم يوجد منه إلا رأس أو رجل فقد قال مالك لا يغسل، ويصلى عليه، وينوى الجملة، ووجه قول مالك أن الأقل تابع للأكثر، فاذا غاب الأكثر كان بمنزلة مغيبه جميعه ولا يصلى على غائب، وما قاله ابن حبيب يحتمل معينين : أحدهما تجويز الصلاة على الغائب وسيأتي ذكره، والثاني أنه لما وجد البعض لزمت الصلاة عليه ولم يكن إفراده بالصلاة يوجب أن ينوي جميعه[3] ".

---

[1] المصدر نفسه : ج 1، ص 280.
[2] المصدر نفسه : ج 1، ص 281.
[3] المصدر نفسه : ج 2، ص 12.

وتجدر الإشارة إلى أن أبا الوليد لا ينتقل من الشرح إلى الفصل إلى المسألة إلى الفرع إلا إذا وجد ما يقتضي ذلك، وعلى هذا قد تجد أحاديث لا يوجد من كلام الباجي عليها إلا الشرح ومنها ما يتعدى الشرح إلى الفصل وهكذا ...

ج - بناء المسائل على بعضها

لعل اشتغال الإمام أبي الوليد بالمناظرة، كان له الأثر البالغ في بناء فقه الحديث في كتاب المنتقى، ومعلوم أن جو المناظرة مغاير تماما لمجالس العلم حيث يجتمع الشيخ بطلبته، فالأولى تقتضي بناء الفروع على ما تقرر من أصول وبناء الجزئيات على ما اتفق عليه من كليات، أما الثانية فتقتضي بسط المسائل واستعراض آراء الغير والرد عليها، وأخذ الوقت الكافي لبسط رأي العالم وحجته .

ودليلنا على ما نقول أننا وجدنا أبا الوليد يبني المسائل على بعضها بعبارات من قبيل "إذا تقرر ما سبق فإننا" ..أو "إذا تبث ذلك فإننا.." ، أو" إذا ثبت صحة كذا فانه..." وهذا تكرر كثيرا في الكتاب .

ومن ذلك قوله على سبيل المثال "(مسألة) إذا ثبت صحة الصوم في السفر، فانه أفضل من الفطر لمن قوي عليه"، وذلك بعد إيراده لآراء المذاهب الفقهية في صحة الصوم في السفر وترجيح رأي مالك بالدليل من القرآن، والأمثلة من هذا مطردة في الكتاب .

د - إحالة ما لا يندرج في الباب من الحديث إلى بابه

ومن أمثلة ذلك قوله في كتاب الضحايا في شرح قول رسول الله ﷺ "كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث فكلوا وتصدقوا وادخروا، ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا..) الحديث. "قوله ﷺ ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا، وكل مسكر حرام، يأتي في كتاب الأ شربة[1]. وقوله فيما رواه مالك في مسألة وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة، عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري أنه ﷺ قال"من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة يضع اليمنى على اليسرى وتعجيل الفطر واستيناء السحور ". قال أبو الوليد بعد الكلام على القبض في الصلاة بتفصيل "وقوله تعجيل الفطر والاستيناء بالسحور سنذكره في باب الصوم إن شاء الله"[2].

---

(1) المصدر نفسه : ج 3، ص 15.

(2) المصدر نفسه : ج 1، ص 281/280.

2 ـ منهجه في صياغة المعنى والاستنباط الفقهي

اجتمعت لدى أبي الوليد مقومات الفقيه المحدث، وعاش عصرا نضحت فيه مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي حيث تنوعت فيها المناهج وتلاقحت،فلاجتمعت في كتاب المنتقى خبرة المناظر، وجهد المجتهد ، وسعة علم العالم ، ففهم السنة على ضوء القرآن ، وعرض السنة على السنة وعلى أقوال الصحابة ، واستعرض آراء المذاهب الفقهية وناقشها بحكمة ، وفصل في آراء المدرسة المالكية وأصل فقهها بالدليل، بل وانتقد من فقه المالكية ما يبعد عنه، وصاغ قواعد فقهية وأصولية تضبط فهم سنة رسول الله ﷺ، وعضد ذلك كله بسعة في اللغة العربية، وصياغة دقيقة للمصطلح الفقهي ، وتبحر في العلوم الإسلامية .

تلكم هي الخطوط الكبرى لفقه سنة رسول الله ﷺ في كتاب المنتقى لأبي الوليد الباجي والتي نحاول بسطها بالأمثلة ، حتى نكشف عن العقلية المنهجية لهذا العلم الفذ .

1ـ فقه السنة في ضوء القرآن الكريم

إذا كان علماء الحديث يشترطون في صحة خبر الآحاد من سنة رسول الله ﷺ عدم مخالفتها لما هو أقوى من السنة المتواترة أوما كان قطعي الدلالة من كتاب الله العزيز، فان ذلك دليل على منهجية منطقية حكمت تعاملهم مع النصوص الحديثية من حيث استنباط الأحكام الشرعية منها، وقد تجلت هذه القاعدة عند علمائنا في مؤلفاتهم في فقه الحديث ، فكان هذا التلازم بين المصدرين بحيث يتوقف أحدهما على الآخر في الفهم والاستنباط باعتبار صدورهما من مشكاة واحدة ، حتى قيل "القرآن أحوج إلى السنة من السنة الى القرآن" وقال تعالى "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما أنزل إليهم"[1] والذكر قرآن وسنة.

وهذا التلازم وجدنا له أثرا في منهج فقه السنة عند الإمام أبي الوليد في مواقع شتى في كتاب المنتقى، فنجده يرجع بالمفهوم بالاعتماد على القرآن، ويأخذ بالرأي الذي يسنده نص قرآني ويقف عنده، ويورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد، ومن ذلك على سبيل المثال قوله في فقه حديث "العمل في الوضوء "الذي رواه مالك عن عمرو بن يحي

---

[1] سورة النحل : الآية 44.

المـازني[1] وبالضبط حين حكى الخلاف بين الأئمة في مسح أو غسل الرجلين قال:"وقوله "غسل رجليه" في نص الحديث"يقتضي وجوب غسلهما لأن أفعاله ﷺ على الوجوب ، وبهذا قال فقهاء الأمصار، وقال ابن جرير الطبري وداود، أن الغرض التخيير بين المسح والغسل، والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور قوله تعالى" فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"[2] وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وعاصم من رواية حفص عنه ، فان قيل إذا وجب غسل الرجلين لقراءة من قرأ بالنصب وجب مسحهما لقراءة من قرأ بالجر، فالجواب أن هذا الذي ذهبتم إليه من التخيير غير صحيح، لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، وفي الأمر بالغسل نهي عن المسح ، كما أن الأمر بالمسح نهي عن الغسل، ولا يجوز أن يقال أن مجرد الأمر بهما يقتضي التخيير بينهما لأن الأمر بكل واحد منهما غير معين، ويصرف تعيينه إلى المأمور به ، فكلا القراءتين حجه عليكم فيما تدعونه من التخيير، لأن ظاهر القراءتين جميعا ينفي التخيير بينهما[3].

وفي باب "استيعاب الرأس مسحا" قال أبو الوليد "وأما استيعاب الرأس مسحا فهو الفرض عند مالك "ثم حكى أقوال الأئمة وقال معقبا" والدليل على الاستيعاب قوله تعالى "وامسحوا برؤوسكم" وهذا يقتضي مسح الرأس لأن هذا اللفظ إنما يقع حقيقة على جميعه دون بعضه، وقد أمر بمسح ما يتناوله الإسم، فيجب مسح جميعه،" وكل هذا في معرض شرحه لعبارة "ثم مسح بيديه رأسه فأقبل بهما وأدبر "من الحديث السابق الذكر[4].

وفي كتاب الأضاحي قال "مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال الأضحى يومان بعد يوم الأضحى "قال أبو الوليد في معرض فقه الحديث "(مسألة) وليس الليل من زمن الذبح في أضحية ولا هدي ولاعقيقة، ومن فعل ذلك لم يجزه ، رواه ابن حبيب عن مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي تذبح الأضحية ليلا. قال القاضي أبو الحسن وقدروي عن مالك من فعل ذلك أجزأه، واستدل مالك على ذلك بقوله تعالى "ليذكروا اسم الله في أيام

---

[1] المنتقى : ج 1، ص 34 (ص 34)
[2] سورة المائدة : الآية 6.
[3] المنتقى : ج 1، ص 49.
[4] المنتقى : ج 1، ص 38.

معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام [1]" قال القاضي أبو الحسن أراد بـذلك والله أعلم التسمية على الذبيحة، وخص بذلك الأيام فوجب أن يتعلق بها دون الليالي على ما نعتقده من القول بدليل الخطاب، قال القاضي أبو الوليد" وعندي أن التعلق بهذه الآيـة ليس من دليل الخطاب ، وذلك أن الشرع ورد بالذبح في زمن مخصـوص، وطريـق تعلـق النحر والذبح بأوقات الشرع لا طريق له غير ذلك، فإذا ورد الشرع بتعلقه بوقت مخصوص لقوله تعالى "في أيام معلومات" وبنحر النبي ﷺ وذبحه أضحيته نهارا، علمنا جواز ذلك في النهار ولم يجز أن نعديه إلى الليل إلا بدليل"[2].

وهكذا يجمع الباجي بين الدليل من القرءان ومن السنة لحسـم الخـلاف والوقـوف عندهما دون تجاوز ما استنبط من ذلك من أحكام الا بدليل ، والأمثلة من هـذا كـثيرة في المنتقى[3] وذاك صنيع أهل الأثر في الاستنباط والاستدلال.

2ـ شرح السنة بالسنة

المسلك الثاني في فقه سنة الرسول ﷺ ما اعتمده السلف من علماء الأمة في مناهج الاستنباط الأحكام الشرعية، وذلك بعـرض نصوص السنـة عـلى بعضهـا ، لأن رسـول الله ﷺ، هو الأعلم بمراد خطابه، والأقدر على بيان أوجه الدلالة فيه، و أفعاله ﷺ تطبيق لأقواله ،ولن يتأتى للعالم أن يستنبط الأحكام بعرض نصوص السنة على بعضـها إلا إذا اتسع علمه بها وبقواعد الحديث وعلومه، وقد رزق الله تعالى الإمام أبا الوليـد بسـطة في العلم ، فوجدناه في المنتقى يستثمر الروايات المختلفـة للـنص الواحـد، ودراسـة أسـانيد نصوص السنة في معرض الاحتجاج، والترجيح بالـدليل مـن السـنة، ويسـوق نصـوص الحديث الشارحة لبعضها، ويبني اختياراته الفقهية على ما عضد بالـدليل منهـا، بعـد أن يعرض المذاهب المختلفة، على وجه يتضح بجلاء من الأمثلة التالية.

---

[1] سورة الحج : الآية 34.

[2] المنتقى : ج 3- ص99.

[3] أنظر على سبيل المثال :

- ج 1، ص 14 – 35 – 39 – 48.
- ج 2، ص 45 – 46.
- ج 3، ص 228.

أ- عرض الروايات المختلفة للحديث الواحد

من المعلوم أن اختلاف الروايات له أثر كبير في استنباط الأحكام الشرعية من السنة النبوية خاصة ما تضمن منها زيادة تفسير، وقد بنى أبو الوليد في ذلك قاعدة قال فيها "الأخذ بالزائد المفسر أولى إذا كان راويه ثقة "[1]وقوله "الأخذ بالزائد المفسر أولى"[2].

ومن أمثلة تطبيق أبي الوليد لهذه القواعد قوله "في الحديث الذي رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أنه قال "جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن وقت صلاة الصبح، قال فسكت عنه ﷺ حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر، ثم صلى الصبح من الغد بعد أن أسفر، ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة؟ فقال هاأنذا يا رسول الله ، فقال ما بين هذين وقت ، وبعد أن ذكر كل الاحتمالات التي تفهم من سكوت رسول الله ﷺ قال "وقد روى هذا الحديث بريدة بن خصيب الأسامي، وذكر فيه أن النبي ﷺ قال له صل معنا هذين اليومين" أخرجه مسلم في صحيحه[3] "ثم جمع بين الروايتين بقوله"فيحتمل أن يكون الراوي لحديث عطاء لم يسمع أمر النبي ﷺ للسائل بأن يشاهد معه الصلاة، ويحتمل أن يكون سمعه وأراد بقوله (فسكت عنه) سكوته عن جوابه .[4]

وفي مسألة "ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا "ساق حديث ذي اليدين[5] واستنبط منه من الأحكام وفرع عنه من المسائل ما يدل على غزارة علمه ثم ساق بعده رواية مالك عن ابن شهاب لنفس الحديث وفيها يقول" فسلم ﷺ من اثنين فقال له ذو الشمالين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت"قال أبو الوليد "قول ابن شهاب في هذا الحديث ذو الشمالين فيه نظر، وقال ابن خيثمة ذو الشمالين عمير بن عمر بن فضلة من خزاعة حليف لبني زهرة بن كلاب قتل يوم بدر ،وذو اليدين هو الخرباق وهو غير ذو الشمالين، والجمع بينهما معا في حديث الزهري خالفه فيه الحفاظ من الرواة عن أبي هريرة، محمد بن سيرين وسفيان وغيرهما وكذلك رواه الحفاظ عن أبي سلمة ، وبيان هذا ، أن أبا هريرة يقول في هذا الحديث "صلى لنا رسول الله ﷺ "وكذلك رواه أبو مصعب وغيره، وهذا

---

[1] المنتقى : ج 1، ص 175.
[2] المنتقى : ج 1، ص 182.
[3] رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة.
[4] المنتقى : ج 1، ص 6.
[5] رواه البخاري في كتاب الصلاة من حديث أبي هريرة.

يقتضي مشاهده أبي هريرة هذه الصلاة ،وذو الشمالين قتل يوم بدر وإسلام أبو هريرة بعد ذلك، والأخذ بالزائد المفسر أولى إذا كان راويه ثقة "[1].

وهكذا نلحظ أن الإمام أبا الوليد قارن بين الروايات المختلفة بنفس العالم المتبصر، ثم بنى على ذلك قاعدة في المنهج استنبطها من التطبيق العملي في الجمع بين الروايتين، ودراسة ألفاظهما مستعينا بالتاريخ والسير، والنظر الدقيق في الاختلاف الحاصل بين رواية ابن شهاب وأبي هريرة، وتقديم رواية الشاهد على الغائب لأن أبا هريرة شهد الصلاة وحضر الواقعة.

والذي لاحظناه من خلال تتبع أبواب كثيرة في المنتقى أن أبا الوليد لا يسوق الروايات المختلفة للحديث الواحد الا إذا دعت الضرورة العلمية إلى ذلك ،كبناء حكم على الزيادة الواردة في الرواية الثانية، أو وجود تفسير فيها لما غمض في الأولى من ألفاظ ، أو الاستفادة منها في فهم المعنى العام للحديث، أو تضمن زيادة تفيد النسخ أو غير ذلك - وحين لا تدعو الضرورة العلمية إلى ذلك فانه يعرض عن ذلك اختصارا .

ب- دراسة السند في معرض الاستدلال والاحتجاج

رأينا أن الإمام أبا الوليد أعرض عن دراسة أسانيد الموطأ في المنتقى، لكننا نجده في كثير من المواضيع يدرس أسانيد الأحاديث التي يوردها مخالفوه في معرض الاحتجاج فيكشف عن عللها ، أو يوثق نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ حين يورده في معرض الاستدلال ، وترجيح رأيه أو رأي مذهبه، وهذه الإشارات إلى الأسانيد تكشف عن علو كعب الرجل في علم العلل والرجال ، وأسوق على ذلك مثالا عمل فيه أبو الوليد بحديث أقوى مما ساقه مالك في الموطأ ولكنه وفق بين دليله وما جاء في الموطأ بدقة بالغة وفهم ثاقب.

قال أبو الوليد "روى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعا، فليصل ركعة ويسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ،فان كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهتين السجدتين، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان "قال أبو الوليد" قوله فليركع ركعة وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم "ظاهره خلاف ما رويناه من حديث أبي

---

[1] المنتقى : الباجي، ج 1، ص 175.

هريرة وعمران بن حصين أن السجود في السهو بالزيادة بعد السلام، وكذلك في حديث عبد الله بن مسعود، ولنا في ذلك الترجيح و الجمع بين الحديثين، فأما الترجيح فلنا أخبار كلها صحاح ولا اضطراب في أسانيدها ، وخبرهم مضطرب الإسناد لأن مالكا وأكثر الحفاظ على إرساله، وقد اضطرب في إسناده فرواه ابن بلال وغيره عن عطاء عن أبي سعيد، ورواه الدراوردي وغيره عن عطاء عن ابن عباس ، فكان ما تعلقنا به أولى لسلامة روايته من الاضطراب، والوجه الثاني أن خبر عطاء رواه واحد والأخبار التي تعلقنا بها رواها جماعة من أئمة الصحابة والتعلق بخبرهم أولى، لأن السهو على الجماعة أبعد ، والوجه الثالث أن رواة ما تعلقنا به أثبت من عطاء فكان التعلق بروايتهم أولى .[1]

وأما الجمع بين الحديثين فانا نجمع بينهما على أن المراد بالسلام في حديث أبي هريرة وابن مسعود وعمران بن حصين السلام من الصلاة ، والسلام المذكور في حديث عطاء سلام التشهد، ووجه ثان هو أن قوله في حديث عطاء "فليركع ركعة ويسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم" يحتمل أن يريد به مجرد الصلاة لأنه نص على ما يفعله من الركوع والسجود والجلوس والسلام فكان الجمع بين الحديثين على ذلك أولى من اطراح أحدهما"[2].

وفي مسألة الاغتسال من غسل الميت قال أبو الوليد "ما روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال "من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ" ليس بثابت وقد روي موقوفا عن أبي هريرة[3].

وقال أبو الوليد في ما رواه (مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ غسل في قميص، ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى أنه أثبت ما نقل في هذا الباب[4] ولم يخرج على شرط الصحيح في هذا الباب شيئا .

وفي معرض نقد أدلة مخالفيه من السنة ، يقول الإمام الباجي في معرض رده على من ذهب إلى مسح القدمين دون غسلهما في الوضوء، وبعد بسط أدلة الغسل من السنة والقياس قال "أما هم فلحتجوا بما رواه يعلى بن عطاء بن أوس الثقفي" رأيت رسول

---

(1) المنتقى : ج 1، ص 176.

(2) المنتقى : ج 1، ص 176.

(3) المنتقى:ج 2،ص5 . والحديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة كلهم في كتاب الجنائز وأحمد في مسند المكثرين.

(4) المنتقى :ج 2، ص 2 كتاب الجنائز .

الله ﷺ أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على قدميه "والجواب : أن حديث يعلى بن عطاء هذا ليس مما يجري مجرى الصحيح، ولو لم يكن فيه إلا علة اجتماع الرواة على مخالفته فيه لقالوا ومسح على خفيه"[1].

قلت: وهو الوجه الذي اعتمده أبو الوليد في التوفيق بين أدلة المسح والغسل بالإضافة إلى أنه فسر المسح على الرجلين بالعذر أو العلة المانعة .

جـ الوقوف عند الدليل من السنة عند الاختلاف في فهم النص أو الاستنباط منه

من منهج أبي الوليد الوقوف عند نصوص السنة المدعمة لمذهبه في فهم النص أو الاستنباط منه، لأن نصوص السنة يشرح بعضها بعضا وتعين على الاستنباط السليم للأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، وكثيرا ما وقفنا في كتاب المنتقى على عبارات من قبيل (ودليلنا من السنة كذا) أو (الدليل على صحة ما نقوله كذا) ثم يسوق أحاديث في الباب، وأحيانا يقطع فيقول"والدليل على ما نقوله هذا الحديث وهو نص في موضع الخلاف) وإليك بعض الأمثلة التي توضح ذلك، حتى ترى كيف يستعين الرجل بالسنة على فهم السنة وكيف يحسم الخلاف بالنص الحديثي الذي يستحضره من تكوينه العلمي ومعارفه الحديثية وإيمانه بالوقوف عند الأثر الصحيح في موضع الخلاف في فهم النص والاستنباط منه، وهذا مما وقفنا عليه في غير ما موضع من كتاب المنتقى.

يقول أبو الوليد في مسألة النهي عن ذبح الأضحية قبل انصراف الإمام فيما رواه مالك عن يحي بن سعيد عن بشير بن بشار أن أبا بردة بن نيار ذبح أضحيته قبل أن يذبح رسول الله ﷺ يوم الأضحى، فزعم أن رسول الله ﷺأمره أن يعيد بضحية أخرى، فقال أبو بردة لا أجد إلا جدعا يا رسول الله فقال رسول الله ﷺوان لم تجد إلا جدعا فاذبح".

يلزم من ذلك أن يلزم وقت ذبح الإمام ،ليترتب على ذلك ذبح الناس، فأما وقت ذبح الإمام فهو بعد السلام من صلاة العيد يوم الأضحى، فمن ذبح قبل الصلاة لم يجزه، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي" إذا ذهب من الوقت بمقدار ما يصلي ركعتين بقراءتهما وتمامها للعيد فقد جاز الذبح فمن ذبح حينئذ قبل الصلاة أجزأه "، والدليل على ما نقوله ما

---

[1] المنتقى:ج 1، ص40.

أخرجه البخاري من حديث البراء بن عازب سمعت النبي ﷺ يخطب فقال" أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر فمن فعل هذا فقد أصاب سنتنا ومن نحر قبل ذلك فإنما هو لحم يقدمه لأهله ليس من النسك في شيء"[1] فقال أبو بردة ذبحت يا رسـول الله قبل أن أصلي وعندي جدعه خيرمن مسنة، فقال : اجعلها مكانها ولن تجزئ أو توفي أحدا بعدك". قال أبو الوليد "وهذا بين في موضع الخلاف"[2].

قال أبو الوليد في مسألة جامع الإيمان "مسألة"ومن حلف باللات والعزى أو بالطواغيت فقد أثم ولا كفارة عليه إن حنث ، قال أبو حنيفة والثوري عليه كفارة يمين، والدليل على ما نقوله ما روى حميد بن عبد الرحمان ابن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : من حلف فقال في يمينه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعالى أقامرك فليتصدق"[3] وأما ما روى أبو قلابة عن ثابت ابن الضحاك أن رسول الله ﷺ قال : من حلف على ملة غير الإسلام فهو كما قال [4]"معناه والله أعلم "معتقدا لذلك" ولذلك أمر من حلف باللات والعزى الذي ظاهره الكفر أن يعاود بالتهليل ولفظ التوحيد الذي ينفي الكفر، والظاهر من هذا وجوب قولها (أي كلمة التوحيد) دون غير ذلك لأنه لو وجبت الكفارة لقرن الأمر بها بالأمر بكلمة التوحيد [5].

والأمثلة من هذا كثيرة ومطردة في الكتاب .

د ـ تأويل بعض الأحاديث المخالفة لمذهب مالك وأصحابه

ومما وقفت عليه في منهج تعامل أبي الوليد مع الأدلة من السنة في معرض الخلاف سعيه إلى تأويل بعض أدلة المخالفين من النصوص الحديثية التي تخالف مذهب مالك ، تأويلا مقبولا لاتعسف فيه ولا خروج عن ضوابط الاجتهاد في فهم النص، وإن كان التأويل غير ممكن أيد مذهب المخالف ووقف عنده ولو خالف ما ذهب إليه مالك كما سنعرف ذلك بتفصيل حين نتحدث عن كيفية تعامل أبي الوليد مع المذاهب الفقهية وآرائها المخالفة.

---

(1) رواه البخاري في كتاب الجمعة.

(2) المنتقى:ج 3،ص86.

(3) رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن.

(4) رواه البخاري في كتاب الجنائز.

(5) ج 3،ص259 /260، وانظر الصفحات:ج1، ص14– 64، وج 2، ص2 – 3 – 7 – 9 – 38،ج 3،ص87 – 99 – 259.

ومن أمثلة ذلك قول أبي الوليد في شرح ما رواه مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ غسل في قميص "قوله أن رسول الله ﷺ غسل في قميص ، ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى أنه أثبت ما نقل في الباب ولم يخرج على شرط الصحيح في هذا شيئا، والذي ذهب إليه مالك وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء هو أن الميت يجرد من قميصه للغسل ولا يغسل في قميصه ،وقال الشافعي "لا يجرد الميت ويغسل في قميصه "والدليل على ما ذهب إليه مالك أن ما لم يكن عورة من الجسم فليس بعورة من الميت كالوجه، وإذا لم يكن جسد الميت عورة فلا معنى لستره بالقميص لأن تجريده منه أمكن لغسله وأبلغ في تنقيته...ثم قال بعد"وأما ما روي أن النبي ﷺ غسل في قميص فان صح ذلك فيحتمل أن يكون خاصا له [1].

وفي مسألة الإفطار في السفر ، وبعد سرد الأحاديث التي تفيد التخيير بين الفطر أو الصيام وتقرير أبي الوليد للباجي لذلك في الفرض والنفل قال : روى مالك عن نافع "أن عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر ، "يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر يمتنع عن الصيام في السفر لضعفه عنه، ولعل ذلك كان منه آخر عمره ووقت ضعفه، أوفي أوقات مخصوصة وجد فيها العجز عن الصيام، ويحتمل أنه كان يفطر لأنه كان يرى الصوم فيه ممنوعا أو غير مجزئ لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال"ليس من البر الصيام في السفر"[2] وإنما حمل ذلك فقهاء الأمصار على سفر مخصوص، كان الفطر فيه مندوبا إليه أو واجبا كما كان يختص به من التقوي للقاء العدو مع الحاجة إلى ذلك والله أعلم وأحكم[3].

وفي مسألة الاشتراك بالأضحية فيما رواه مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله أنه قال"نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة"[4].

قال أبو الوليد: وأما ما ذكرمن ذبح الواحدة من ذلك عن سبعة فقد اختلف الناس في تأويله، ومذهب مالك أنه لا يجوز في الهدايا الواجبة ولا في الضحايا أن يشترك جماعة في ثمن الأضحية أو البدنة فيشترونها بالثمن المشترك ثم يذبحونها أو ينحرونها، فأما هدي التطوع فالمشهور عنه أن الاشتراك فيه غير جائز .

---

[1] المنتقى : ج 2، ص 3 .
[2] رواه الترمذي في كتاب الصوم.
[3] المنتقى : ج 2، ص 50.
[4] رواه الترمذي في كتاب الحج.

وفي تأويل الحديث الوارد في الموضوع مع ما روي عن رسول الله ﷺ أنه ضحى وقال:"هذا عمن لم يضح من أمتي"[1] قال أبو الوليد"وأما على منعنا ذلك في هدي التطوع وغيره، فعنه جوابان: أحدهما أن جميع المسلمين كانوا للنبي ﷺ بمنزلة أهل بيته فيجوز له أن ينحر عن سبعة منهم، كما روي عنه ﷺ أنه ذبح عنه وعن جميع من لم يضح من أمته، فشرك بينهم في أضحيته وإن لم يجز لبعضهم أن يشرك بعضا، وهذا كما روي عنه ﷺ أنه"ذبح عن آل محمد بقرة واحدة"رواه أبو عبد الرحمان النسوي أخبرنا ابن عبد الأعلى اخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت "ذبح رسول الله ﷺ عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة"[2].

وجواب ثان وهو أنه يحتمل أن يكون منهم أهل بيت من خمسة وأهل بيت من سبعة وقوم ليسوا أهل بيت فنحر الهدي عن سبعة وعن خمسة وعن واحد وقصد الراوي الى الإخبار عن أكثر عدد نحرت منهم بدنة أو بقرة فأخبر بذلك ولم يقصد الإخبار عن آحاد الناس بدليل أن النبي ﷺ نحر عن نفسه بدنة[3] ولم يخبر بذلك جابر "[4].

3ـ عرض آراء المذاهب الفقهية في فهم الحديث أوالاستنباط منه

إن أول ملاحظة تطالع القارئ لكتاب المنتقى هي الأسلوب الحكيم الذي يعرض به الإمام أبو الوليد آراء المخالفين، بحيث لا تكاد تجد تعصبا للرأي ولا استخفافا بالرأي المخالف، ولا التنقيص من قيمة ما ذهب إليه غيره، وانما الموجود هو عرض هذه الآراء في الاتفاق والاختلاف، وعرض أدلتها ما أمكن، بل والأخذ بها إذا قويت حجتها، وان كان الغالب هو بسط رأي المالكية والانتصار له بالعقل والنقل، ناقلا كلام أشهر المالكية ورواياتهم لفتاوى الإمام مالك في المسائل والفروع، بالإضافة إلى إيراد الأدلة من الكتاب والسنة والقياس والإجماع المعضدة والمفسرة لمذهب المالكية، مع بناء المسائل على بعضها والفروع على الأصول، يعرض كل هذا بنفس العالم الهادئ والمناظر البارع في جل فصول

---

(1) رواه الترمذي في كتاب الأضاحي.

(2) رواه البخاري في كتاب الأضاحي من حديث عائشة قالت "ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر"

(3) رواه مالك في الموطأ في كتاب الضحايا من ابن شهاب قال "ما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته إلا بدنة أو بقرة واحدة".

(4) المنتقى : ج 3، ص 97/96.

الكتاب ومسائله وفروعه، واليك بعض الأمثلة التي ترسم أمامك أرقى صور أدب الخلاف والمناظرة :

قوله في حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال"من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر"[1] قال أبو الوليد"يقتضي أنه أقل ما يكون به المدرك مدركا وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه وقال أبو حنيفة أدرك العصر، واختلفوا فيما أدرك من أدرك تكبيرة قبل غروب الشمس فقال أبو حنيفة أدرك العصر خاصة، وقال الشافعي أدرك الظهر والعصر ، فإن قالوا ليس في قوله "أدرك ركعة من العصر"أنه مدرك ما يقتضي أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا الا من جهة دليل الخطاب وأنتم لا تقولون به، فالجواب أن كثيرا من أصحابنا يقولون بدليل الخطاب ، كالقاضي أبي الحسن بن القصار والقاضي أبي محمد بن نصر، وغيرهما . وبه قال متقدموا أصحابنا كابن القاسم وغيره فعلى هذا يحتج بدليل الخطاب فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه .وان تركنا القول بدليل الخطاب على اختيار القاضي أبي بكر وغيره من أصحابنا فان الحديث حجة في موضع الخلاف .لانه ﷺإنما قصد إلى بيان آخرالوقت[2].

وفي شرح حديث أم عطاء الأنصارية في غسل بنت رسول الله ﷺ حين وفاتها[3] قال "أبو الوليد قوله "اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك" يقتضي مراعاة الوتر على كل حال وأصل ذلك باب الطهارات المشروعة كالوضوء وغسل الإناء من ولوغ الكلب وغير ذلك والى هذا ذهب مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة : إذا غسل الميت ثلاثا كانت وترا فان زاد الغاسل على ذلك لم يراع الوتر، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث المتقدم وهو قوله" اغسلنها ثلاثا أو خمسا "فجعل التخيير بين الثلاث والخمس، ولم يذكر ما بينهما من الأربع، فان قيل ففي لفظ الحديث ما يسوي بين ما يزاد على الثلاثة وهو قوله "أو أكثر من ذلك "فالجواب أن على قول أبي حنيفة إنما يرجع الضمير إلى أقرب مذكور

---

(1) رواه مالك في الموطأ في باب وقوت الصلاة.

(2) المنتقى ج 1 ص10

(3) رواه مالك في الموطأ. عن أيوب بن أبي تيمية السختياني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية أنها قالت : "دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافورا فإذا فرغتن فآذنني فلما فرغن آذناه فأعطانا حقوه فقال أشعرنها إياه"

فيجب أن يكون الضمير في ذلك راجعا إلى الخمسة ويكون قوله (أو أكثر من ذلك) محمولا على الوتر بدليل قوله ثلاثا أو خمسا ، وأما على قول مالك فان الضمير راجع إلى متقدم فيكون معناه : أو أكثر من الثلاثة والخمسة ، ويحمل على الوتر من وجهين أحدهما، قوله ثلاثا أو خمسا دليل على أن المراد بأكثر من ذلك الوتر والثاني الإجماع لانه لافرق بين الأربعة والستة ، فإذا حمل قوله ثلاثا أو خمسا على المنع من الأربع وجب أن تكون الستة كذلك لأن أحدا لم يفرق بينهما وقد روي في هذا الحديث من طريق صحيح" اغسلنها وترا ثلاثا أو خمسا"، وهذا بين جميع ما قلناه ، ودليلنا من جهة القياس أن هذه طهارة من حدث فكان الوتر مشروعا فيها كالوضوء"[1].

وفي مسألة صحة صيام المسافر، قال أبو الوليد ولا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن صيام رمضان في السفر يصح الا ما روي عن بعض أهل الظاهر فانه قال لا يصح ولايجزء، ودليلنا على ما نقول قوله تعالى"وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون"[2] ثم قال بعد في شرح قول رسول الله ﷺ لمن سأله عن الصيام في السفر فقال:إن شئت فصم وان شئت فافطر "قال أبو الوليد" فإذا خرج الجواب مطلقا حمل على عمومه، فحمل على جواز الصوم للفرض أو النفل في السفر ولا يخص صوما دون صوم الا بدليل، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أن ذلك محمول على التطوع وهذا تخصيص بغير دليل فوجب أن يكون باطلا[3]، وأحيانا يعرض أبو الوليد رأي المالكية ويخالفه لما ينقدح في ذهنه من دليل عقلي أو نقلي، ومنه قوله في فقه حديث عبد الله بن عباس النبي رواه مالك في الموطأ أن رسول الله ﷺ خرج الى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس "مسألة :إذا تبث صحة الصيام في السفر فانه أفضل من الفطر لمن قوي عليه وقال بن الملجشون الفطر أفضل والدليل على ما نقوله قوله تعالى "وأن تصوموا خير لكم "[4].

وقوله في فقه رواية أخرى لنفس الحديث : (فصل) وقوله " ثم قيل لرسول الله ﷺ أن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت دعا بالكديد بماء فشرب فأفطر الناس"، الظاهر من شق الحديث أنه إنما أفطر ليلا يتكلف أصحابه الصوم فيضعفون عن العمل وعن لقاء

---

(1) المنتقى : ج 2، ص 3.
(2) سورة البقرة : الآية 184.
(3) المنتقى : ج 2، ص 50.
(4) سورة البقرة : الآية 184.

العدو ، ويحتمل أن يكون إفطاره نهارا ليريهم فطره بعد أن نوى من ليلته ،وقد قال الداودي أنه أفطر بعد أن بيت الصيام للضرورة ،ولا طريق إلى معرفة ذلك، وإذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحمل فعله ﷺ على الواجب ، والحق به التقوى على العدو فالغالب ألا يكون ضرورة تبيح الفطر بعد انعقاده الا بوجود الضعف أو العطش باللقاء والحرب، والنبي ﷺ إنما أمرهم بهذا الفطر استعدادا لأمر مستقبل وهذا لا يبيح الفطر بعد انعقاد الصوم وقد روى ابن حبيب عن مطرف أن المسافر له أن يفطر بعد أن يبيت صيام رمضان واحتج في ذلك بفطر النبي ﷺبالكديد وما قدمناه أبين والله أعلم وأحكم [1].

والأمثلة من هذه المخالفات كثيرة جعلتنا نقف على اختيارات فقهية مستقلة لأبي الوليد.

4ـ بناء اختياراته الفقهية المستقلة

في غير ما موضع من المنتقى، وقفنا على أن الباجي يستعرض آراء الأئمة في فهم معنى الحديث أو الاستنباط منه، ثم لا يستنكف أن يعرض رأيه المستقل بعد أن يناقش ما سبق، ويعضد ما ذهب إليه بالدليل من العقل أو النقل، ولاغرابة في ذلك ، فان أبا الوليد يملك من أدوات الاستنباط وفقه الدليل ما يؤهله للاجتهاد وبناء الأحكام دون أن يسعى إلى التقليد فيما أمكن فيه الاجتهاد.

ومن أمثلة ذلك ، قول أبي الوليد في فقه حديث ذي اليدين في السهو"(مسألة) ويجوز للعامي إذا لم يفهم عنه الإمام بالتسبيح موضع السهو أن يكلمه بذلك ويعلمه بموضع السهو، ولا يفسد ذلك صلاته على نحو ما فعل ذو اليدين في خبر أبي هريرة، قال ابن القاسم سواء كان سهوه في ذلك في سلامه من اثنين أو غير ذلك من السهو، وهذا هو المشهور عن مالك، وعليه تناظر شيوخنا بالعراق، وقال سحنون : إنما يجوز ذلك فيمن سها فسلم من اثنين على مثل خبر ذي اليدين، وهذا الحكم مقصور عليه، وقال عبد الله بن وهب وبن نافع لا يجوز لأحد أن يفعل مثل ذلك اليوم فان فعله أحد فلا إعادة عليه، وقال ابن كنانة : لا يجوز لأحد أن يفعله اليوم، ومن فعله فعليه الإعادة وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

---

[1] المنتقى : ج 2، ص 49.

قال القاضي أبو الوليد : ويحتمل عندي وجها آخر وهو أن يكون ذلك ممنوعا اليوم، وأن يكون حكم الإجابة يختص بالرسول ﷺ لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحيكم"[1] ولم يخص صلاة من غيرها وقد أنكر النبي ﷺ على أُبَي إذْ لم يجبه حين دعاه وهو في الصلاة ونبهه على إباحة ذلك بالآية المذكورة ، فيكون قول ابن كنانة على هذا التأويل والله أعلم[2].

ومن اختياراته الفقهية ما قاله في فقه حديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنه ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة) . قال (فصل) وقوله في الحديث (ليس فيها قميص ولا عمامة) يحتمل رأيين أولهما: أنه لم يكن في كفنه جملة قميص ولا عمامة وإن كان جميع ما كفن فيه ثلاثة أثواب، والثاني :أنه كفن في ثلاثة أثواب لم يعتد فيها بقميص ولا عمامة، وإن كان ذلك من جملة ما كفن به، وقد اختلف العلماء في ذلك ، فروى ابن حبيب وابن القاسم عن مالك أن الميت يقمص ويعمم، وبه قال أبو حنيفة وقال القاضي أبو الحسن أن مذهب مالك أنه غير مستحب، وقد رواه يحي عن ابن القاسم أن المستحب ألا يقمص ولا يعمم، ونحا به نحو المنع، وبه قال الشافعي، قال أبو الوليد "والأظهر عندي جوازه، والأصل في ذلك ما روى جابر بن عبد الله قال أتى رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي وقد أدخل حفرته فأمر به فأخرج فوضعه على ركبتيه وألبسه قميصه ونفث عليه من ريقه[3] والله أعلم، وكان كسا عباس قميصا "[4].

وفي ما رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه، فأفتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها، قال يحيى: وسمعت مالكا يقول "لا يمشي أحد عن أحد" قال الباجي (قوله فأفتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها أجراه مجرى ما تصح فيه النيابة من الحج،

---

[1] سورة الأنفال : الآية 24.
[2] المنتقى : ج 1، ص 173.
[3] لم أقف عليه، رواه البخاري في كتاب الجنائز، ومسلم في
[4] المنتقى : ج 2، ص 7.

وذلك أنه نذر متعلق بقطع مسافة هي نفسها قربة، فجاز أن تدخله النيابة كالحج والجهاد، وعلى هذا القول تدخل النيابة في قصد مسجد النبي ﷺ وقصد مسجد القدس، وقد قال مالك في العتبية في التي نذرت المشي إلى مسجد رسول الله ﷺ فماتت قبل ذلك "لا يفعل ذلك أحد عن أحد وإن شاءوا تصدقوا عنها بقدر كرائها وزادها ذاهبة وراجعة "وهذا لا يمنع ما ذكرناه من النيابة لو أوصت به، لأن هذا حكم من التزم المشي إلى مكة لا يحج أحد عنه، وإن شاءوا تصدقوا بقدر النفقة ولو أوصى به لنفدت وصيته ، قال القاضي أبو الوليد رحمه الله "ويحتمل عندي أن يكون حكم قباء غير حكم المسجد الحرام، لأن قطع المسافة التي تتعلق بنفقة المال إليه ليست بقربة وانما القربة في الصلاة فيه خاصة، وحكمه في قطع المسافة إليه حكم سائر المساجد وهذا عندي أظهر والله أعلم[1].

ويبدو من خلال هذه الأمثلة وغيرها من اختيارات الباجي التي وقفت عليها في المنتقى أن أبا الوليد يحرص على تعزيز اختياره بالدليل من الكتاب والسنة والاجتهاد ولا يكتفي بعرضه فقط ، وفي ذلك إشارة الى ربط الفقه بالدليل في منهج فقه الحديث عند الباجي كما هو الشأن عند علماء الحديث المجتهدين.

5 ـ صياغة قواعد منهجية في فقه الحديث

إذاكان الرجل قد وضع كتابا خاصا في المناظرة والحجاج سماه "المنهاج في ترتيب الحجاج"، وألف في أصول الفقه كتاب "إحكام الفصول في أحكام الأصول"، فان هذه القواعد قد وجدت طريقها إلى التطبيق الفعلي في كتاب المنتقى عن طريق إعمالها في فقه أحاديث موطأ مالك، أو الاحتكام إليها عند الخلاف في فهم النص، أو الاستنباط منه، ويكفي أن أشير إلى بعض هذه القواعد التي وقفت عليها .

فمنها قوله "الأخذ بالزائد أولى إن كان راويه ثقة "[2]ومنها قوله "حمل الحديثين على بعضهما أولى من اطراح أحدهما "[3]وقوله الأخذ بالزائد المفسر أولى "[4]وقوله"إذا

(1) المنتقى : ج 3، ص 231.
(2) المنتقى : ج 1، ص35.
(3) المنتقى : ج 1، ص 176.
(4) المنتقى : ج 1، ص 172.

احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحمل فعله على الواجب"[1] وقوله إذا خرج الجواب مطلقا حمل على عمومه "[2] وقوله (الاستدلال بعدم الدليل)[3] وقوله "المتعين أقوى في تعلق الأحكام به من المطلق"[4] وقوله الحديث حجه في موضع الخلاف"[4مكرر].

وفي قواعد الفتوى يقول:"يجب أن يكون حكم العالم إذا سأله من يفهم ويصلح للتعليم عن مسألة بينها له وذكر أدلتها وفروعها ما أمكنه، وبحسب ما يليق به ويصلح له، وإذا سأله مسألة من ليس من أهل العلم ولا يصلح لنقله أجابه بحكم الذي سأله عنه خاصة"[5] وقوله"الوصية إذا تعدت إلى ما نهي عنه اقتصر منها على المباح [6] وقوله"إذا وردت الإباحة بعد الحظر فهو حقيقة النسخ[7].

هذه القواعد ومثلها منتشرة في الكتاب من دفته الى دفته، وهي وإن وجد أغلبها عند الباجي في مؤلفاته الفقهية والأصولية كما يوجد البعض منها عند من سبق الباجي من المحدثين والفقهاء، الا أن الصيغ التطبيقية لهذه القواعد في كتاب المنتقى هي الجديد الذي ينبغي أن تنصب عليه دراسات علمية دقيقة تكشف قواعد صياغة هذه القواعد، وتعرض الاحتجاج بها، وذلك بعد جمعها وتصنيفها فان في ذلك ثروة مهمة جدا في مجال القواعد التي على أساسها تبنى المناهج .

6ـ فقه المصطلح وأدواته

لا يخفى أن الحسم في المصطلح الفقهي أو الأصولي أو الحديثي يوفر على العلماء جهودا كبيرة في المناظرة والجدال والاختلاف في الأحكام الشرعية، ولذلك بحث العلماء في مشكل الحديث ومختلفه وغريبة ليستعينوا بذلك في الإستنباط الفقهي من الحديث، وعز أن تجد في كتب الفقه من يشغل نفسه بدءا بحسم الخلاف الدائر حول المصطلح قبل الشروع في الاستنباط ، وقد أدى هذا إلى أن امتلأت كتب الفقه والفروع بأحكام وفتاوى متعارضة

---

(1) المنتقى : ج 2، ص 41.
(2) المنتقى : ج 2، ص 50.
(3) المنتقى : ج 3، ص 100.
(4) المنتقى : ج 3، ص 261.
(4)مكرر المنتقى : ج 3، ص 261.
(5) المنتقى : ج 1، ص 64.
(6) المنتقى : ج 3، ص 8.
(7) المنتقى : ج 3، ص 93.

ومتناقضة أحيانا، مرجعها الأساس إلى عدم الاتفاق على المرجعية المصطلحية وتحديد المفهوم، ومن ذلك على سبيل المثال الأحكام التي بنيت على الاستحسان بين مؤيديه من المذاهب، ومعارضيه من الشافعية، والأحكام المبنية على المصلحة المرسلة بين المالكية وغيرهم، وأساس ذلك كله، الاختلاف في تحديد مفهوم الاستحسان ومفهوم المصلحة المرسلة، وقد تنبه الباجي إلى هذا، وهو الرجل الخبير بقواعد الجدال والمناظرة، فرسم في كتابه منهجا لفهم المصطلح يدخر به لنفسه وقتا وجهدا، وهو إيراد المصطلحات الفقهية والأصولية والحديثية المعرفة، أو تعريف ما لم يعرف منها حسما للخلاف عند بناء الأحكام، وانطلاقا من ذلك وقفت على مادة مصطلحية مهمة جدا في دراسته من أبواب المنتقى جعلتني أتأكد من أن الدارس للمصطلح الفقهي والحديثي والأصولي من خلال الكتاب، سيقف على مادة غزيرة وهامة تعين على فهم منهج الباجي في فقه الحديث، وسأحاول أن أكشف بعض جوانب الاهتمام المصطلحي عند الباجي من خلال نقطتين أولها إيراد نماذج من المصطلحات المعرفة، وثانيها أدواته في تعريف ما لم يعرف من المصطلحات، ليكون ذلك معينا على المشتغل الدقيق بهذا المجال في كتاب المنتقى.

فمن أمثلة المصطلحات المعرفة عند الباجي قوله في باب وقت الصلاة :

"_ الفيء : هو الظل الذي تفيىء عنه الشمس بعد الزوال قال تعالى" حتى تفيىء الى أمر الله أي ترجع فما كان قبل الزوال من الظل فليس بفيىء.

-الذراع : يعني ربع القامة وانما أطلق عليه الذراع لأنه أكثر ما يقدر به

-الفرسخ : ثلاثة أميال

-الغلوة : مائة ذراع

-الميل : ألف باع وهي ألف ذراع، قاله ابن حبيب[1].

-في باب العمل بالوضوء : إن العرب تسمي الاستنجاء بالحجارة من الغائط استجمارا[2].

---

(1) المنتقى : الباجي، ج 1، ص 12.

(2) المنتقى : الباجي، ج 1، ص 40.

-الطهور: يعني الذي يكون التطهير به، ولا يصح أن يكون معنى طهور طاهر، لأنهم لم يسألوه هل هو طاهر، وإنما سألوه هل هو مطهر، فأجابهم بأنه طهور، وهذا يقتضي أن لفظ طهور يضمن معنى مطهر، ولا يكون مطهرا حتى يكون طاهرا[1].

-الورود: مستعمل في الشرب، وقد يحتمل أن يراد به الطهارة[2].

-الحوض: مجتمع الماء[3].

-قال أبو حنيفة الفلس: أول القيء[4].

-الاستطابة: هي الاستجمار بالأحجار مأخوذ من الطيب[5]

-وفي كتاب الجنائز من المصطلحات المعرفة :

-الثوب الذي يلي الجسد من الثياب هو الشعار، والذي فوق الدثار[6].

-قوله (سحولية) هي منسوبة إلى سحول بلد باليمن وقال ابن حبيب : إنها منسوبة إلى القطن وقال ابن وهب السحول قطن ليس بجيد [7]

-السنة : ما رسم ليجرى عليه، ولا يطلق في الشرع إلا إلى جواز الفعل[8]

- وفي باب الصوم من المصطلحات .

-الصيام : في كلام العرب الإمساك، ومنه قوله تعالى "أني نذرت للرحمان صوما فلن أكلم اليوم إنسيا " إلا أن الصوم واقع في الشرع على إمساك مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء مخصوصة[9].

-الفطر : قطع الصوم الشرعي بالأكل والشرب لأن الفطر هو الأكل والشرب. وقد يستعمل في كل ما يقطع الصوم ويمنعه من الجماع والإنزال وغيره على سبيل المجاز والاتساع[10] .

---

(1) المنتقى : الباجي، ج 1، ص 55.
(2) المنتقى : الباجي، ج 1، ص 62.
(3) المنتقى : الباجي، ج 1، ص 62.
(4) المنتقى : الباجي، ج 1، ص 64.
(5) المنتقى : الباجي، ج 1، ص 67.
(6) المنتقى : الباجي، ج 2، ص 4.
(7) المنتقى : ج 2، ص 67.
(8) المنتقى : ج 2، ص 10.
(9) نفسه.
(10) نفسه.

-رمضان : هو شهر الصوم مأخوذ من رمض الصائم يرمض إذا حر جوفه من شدة العطش والرمضاء شدة الحر[1].

-رؤية الهلال العامة : أن يرى الهلال الجم الغفير والعدد الكثير، حتى يقع بذلك العلم الضروري[2].

-وفي كتاب الزكاة من المصطلحات :

-الزكاة : في كلام العرب النماء، يقال زكا مال فلان إذا كثر، وزكا الزرع إذا حسن وكبر ريعه[3].

-النصاب : في كلام العرب الأصل، واستعمل في الشرع في عرف الفقهاء في أقل ما يجب فيه الزكاة [4].

- وفي كتاب الضحايا (ما ينهى عنه من الضحايا)من المصطلحات .

-السكاء : في المدونة صغيرة الأذنين، وقال أبو القاسم : السكاء : هي التي خلقت بغير أذن[5]

-الترماء : قال ابن حبيب (هي التي سقطت أسنانها من كبر أو كسر) [6]

-قال محمد بن سحنون والدافة : الجماعة تسير سيرا ليس بالشديد، يقال هم يدفون دفيفا[7].

-لا تقولوا (هجرا)يعني لا تقولوا سوءا قال أبو عبيد الهروي الهجر بالرفع: الفحش والهجر بفتح الهاء الهذيان، قال محمد ابن سحنون في شرح الموطأ لاتقولوا هجرا : لا تدعوا بالويل والحرب والعويل أو تقولوا ما يسخط الله [8].

- وفي كتاب النذر من المصطلح .

---

[1] المنتقى : ج 2، ص 35.
[2] المنتقى : ج 2، ص 36.
[3] المنتقى : ج 2، ص 90.
[4] المنتقى : ج 2، ص 91.
[5] المنتقى : ج 3، ص 25.
[6] المنتقى : ج 3، ص 25.
[7] المنتقى : ج 3، ص 94.
[8] المنتقى : ج 3، ص 95.

-اليمين : معناها المنع من فعل أو التزامه فما تكرر منها فإنما يتعلق بما تعلق به ما قبله على وجه التأكيد له فوجب به ما وجب بما قبله [1]

-النذر : إلتزام تام لو انفرد عن الحلف لكان التزاما تاما، فكان لكل نذر من ذلك حكمه [2]

-رتاج الكعبة : الرتاج : الباب، قاله مالك [3]

-الحطيم : ما بين الباب الى المقام[4] .

- البر سبيل الله تعالى، ولكن جرى عرف الاستعمال بها في الغزو والجهاد والرباط، فإذا أطلقت هذه اللفظه حملت على ذلك [5].

يظهر من خلال عرض هذه التعريفات المصطلحية أن المادة المصطلحية في كتاب المنتقى للباجي من الوفرة والغزارة ما يقتضي من الباحثين إفرادها بدراسة خاصة ،إذا ما علمنا أن الإمام أبا الوليد قد بنى على ذلك أحكاما فقهية ورجح احتمالات في الفهم وبسط الكلام في فقه النص.

ويظهر من خلال التعريفات المصطلحية التي عرضنا أن الإمام أبا الوليد يستخدم أدوات في عرضها والتي تتمثل في ما يلي :

-عرض المصطلح برده الى أصله اللغوي في استعمال العرب .

-الاستعانة بالاشتقاقات اللغوية في فهم المصطلح.

-نقل التعريفات المصطلحية من مصادرها

-الاستعانة بنصوص من القرآن والسنة في فهم المصطلح وتفهيمه.

-الاستعانة بالعرف في استعمال المصطلح على غير استعماله الأصلي .

-ذكر الأوجه المتعددة لفهم المصطلح .

---

(1) المنتقى : ج 3، ص 250.
(2) المنتقى : ج 3، ص 250.
(3) المنتقى : ج 3، ص 262.
(4) المنتقى : ج 3، ص 262.
(5) المنتقى : ج 3، ص 263.

ويمكن عن طريق الدراسات الاستقرائية أن نقف على منهج محدد لفقه المصطلح عند الإمام أبي الوليد ؛ لأن الرجل اشتغل بالمناظرة طويلا مع فقهاء الظاهرية وخاصة الإمام ابن حزم، فكان يحسم الخلاف في استعمالات المصطلح اختصارا للوقت وقطعا للخلاف، ولعل ذلك ما مكنه من أن يعيد لمذهب مالك هيبته في الأندلس بعد ربطه بالدليل من الكتاب والسنه والاجتهاد المنضبط إلى مقاصد الشرع.

تلكم هي المسالك الكبرى لفقه الحديث عند الإمام أبـي الوليـد البـاجي في كتـاب المنتقى تكشف عن غزارة علم الرجل ونضح العقلية المنهجية لديه، وبراعته في توظيـف علوم الشرع وقواعد المذاكرة والمناظرة، وحذقه في الفتاوى والأحكام.

وفي ختام كلامي عن هذا المؤلف وهذا المؤلف أدعو الباحثين إلى الاهتمام بتحقيق هذا الكتاب، لأن طبعة دار الكتاب العربي المتداولة مليئة بالأخطاء اللغويـة في متنـه إلى حـد يتشعب معه الفهم، والى جانب ذلك فقيمته العلمية تكمن في تأصيل فقه المالكية بالدليل، وهو منهج استوى على سوقه مع علماء القرن الخامس الهجري في مدرسة المالكية ، بالإضافة إلى أن الكتاب يحمل من المادة الحديثية والأصولية واللغوية ومن قواعد الجـدل والمنـاظرة، الشيء الكثير، فعسى الله أن يقيض له عقولا مثابرة وأجسادا على البحث صابرة.

منهج فقه الحديث عند أبي العباس أحمد ابن عمر بن المزين القرطبي ت 656 هـ في كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم

(النموذج الثاني)

مدخل

لقد بسطت الحديث عن كتاب المفهم في معرض كلامي عن مؤلفات فقه الحديث في الغرب الإسلامي، فبينت شهرة هذا المؤلف انطلاقا من المصادر التي تحدثت عنه، أو شراح صحيح مسلم الذين نقلوا عنه وعلى رأسهم الإمام النووي في المنهاج، والأبي في إكمال الإكمال، وبينت أن الكتاب صدر مطبوعا، وأصبح متداولا. بالإضافة إلى ذلك فقد تتبعت كلام ابن المزين في المفهم فاطلعت على نفائس وفوائد في اللغة وشرح الغريب، ومشكل الحديث ومختلفه، وشرح معانيه واستنباط الأحكام منه بنفس العالم المجتهد المائل إلى الدليل حيث كان المتتبع لمذهب أهل الحديث وأقرب المذاهب منه، (مذهب مالك) المتبصر في علوم التفسير والحديث والقراءات والفقه والأصول واللغة وفقه الواقع، وهي العلوم التي اتفق على أن صاحبها يبلغ درجة الاجتهاد، وهذا الذي أهل أبا العباس لأن يبني اختيارات فقهية مستقلة يظهر فيها نبله وفهمه وحكمته في الاستنباط.

وقد حفزني كل هذا إلى أن أبسط الكلام عن منهجه في الكتاب من حيث المبنى والمعنى، حتى يقف الباحثون من أهل الحديث على منهج أصيل في فقه الحديث عرف به علماء الغرب وشهروا به ويستفيدوا كذلك منه لبناء منهج قويم لفهم سنة رسول الله ﷺ.

وقبل أن أتحدث بتفصيل عن هذه الخطوط أترك الكلام لأبي العباس القرطبي في مقدمة الكتاب التي رسم فيها معالم منهجه في الكتاب إذ يقول.. "وبعد فلما حصل من تلخيص كتاب مسلم وترتيبه وتبويبه المأمول، وسهل إلى حفظه وتحصيله الوصول، رأينا أن نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبيل إليه على الباحثين، بشرح غريبه والتنبيه على نكت من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه، واتضاح مشكلاته حسب تبويبه، وعلى مساق ترتيبه فنجمع فيه ما سمعناه من مشايخنا، أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا أو تفضل الكريم الوهاب بنعمه علينا، عن طريق الاختصار، ما لم يدع الكشف إلى التطويل والإكثار، حرصا على التقريب والتسهيل، وعونا على الفهم والتحصيل، وسميته المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" وقد اجتهدت في تصحيح ما نقلت ورأيت، حسب وسعي كما علمت . غير مدع عصمة ولا متبرئ من زلة والعصمة من الله ولا حول ولا قوة إلا بالله،

ووجه الله الكريم لا غيره قصدت وثوابه أردت وهو المسؤول في المعونة عليه، والانتفاع به إنه طيب الأسماء سميع الدعاء فلنشرع فيما ذكرنا مستعينين بالله تعالى".

في هذه المقدمة رسم أبو العباس القرطبي معالم منهجه في فقه ما لخصه من أحاديث صحيح مسلم. والمتفحص في عمله في الكتاب يقف على تفاصيل ما ذكر في هذه المقدمة، ولذلك سأحاول بعون الله أن أتتبع جزئيات هذه المعالم وتفاصيلها حتى أبسطها للباحثين المهتمين بصياغة منهجية علمية لفقه سنة رسول الله ﷺ وسأقسم بحثي في هذه المسألة إلى قسمين اثنين :

I – منهجه في الكتاب من حيث المبنى

II – منهجه في الكتاب من حيث المعنى

I – منهجه في الكتاب من حيث المبنى

من خلال تتبعي لمؤلفات فقه الحديث في الغرب الإسلامي، وجدت أن البناء المنهجي يكاد يغيب في الكتب التي جُمعت في مجالس العلم من طرف الطلبة كما هو الشأن في كتاب المعلم للمازري إذ يكون العالم وهو يتناول الحديث بالشرح والتعليق تابعا للمادة العلمية التي تحضره مما أفاء الله به عليه من علم لَحْظَتَهَا، وما عُنَّ له من تعليق بَسَطَه، وما استحضر من شعر أو لغة في موضعه ذَكَره. ولهذا يأتي البناء المنهجي مختلفا من حديث إلى حديث ومن نص إلى نص.

أما إذا كان العالم قد وضع كتابه تأليفا، فالغالب أن تكون هناك معالم كبرى لبناء منهجي كما رأينا عند الباجي في المنتقى حيث علمنا أنه يقسم الكلام عن الحديث إلى الشرح والفصل والمسألة والفرع، ويميز كل جانب من هذه الجوانب خصائصُ وعلامات.

ويندرج كتاب المفهم لأبي العباس القرطبي في هذا الصنف الأخير إذ وقفت بعد الاشتغال به قراءة وتفحصا، على معالم منهجية من حيث المبنى أجملها فيما يلي :

أ – صياغة كلامه عن أحاديث مسلم في أبواب خاصة

وضع أبو العباس القرطبي لكلامه عن أحاديث ملخصه لصحيح مسلم أبوابا صاغها بنفسه دون الالتزام بعناوين أبواب الإمام مسلم في صحيحه حرفيا، ولكنها لا تخرج عنها، وعن الترتيب الذي رتبت به فيه بقدر ما تلخصها وتجمعها، ومن ذلك على سبيل المقارنة بين تبويب الرجلين، قول مسلم في كتاب الإيمان "باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى" قال الإمام القرطبي في صياغة هذا الباب في الشرح "ومن باب معاني الإيمان والإسلام والإحسان شرعا"[1].

وقول مسلم في كتاب الإيمان أيضا "باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار بالعيطة وتنفيق السلعة بالحلف وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة[2] ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم"قال الإمام القرطبي في صياغة باب الشرح"ومن باب من لا يكلمه الله يوم القيامة"[1]وأحيانا تكون صياغة الإمام القرطبي مستقلة تماما عن صياغة مسلم مثل قوله : "ومن باب هل رأى محمد ربه"[2] التي لم ترد عند مسلم بهذه الصيغة.

والذي أقرره من خلال المقارنة بين تبويب مسلم وتبويب القرطبي الشارح، أن أبواب مسلم مفصلة الغرض منها بيان ما يندرج تحتها من أحكام فقهية ومباحث، في حين أن أبواب الشارح لا يقصد بها هذا الاستيعاب، وذلك لأن الشرح هو شرح للمختصر وليس للكتاب ككل، ولذلك نجد أن تبويب القرطبي غالبا ما يبتدأ (بمن) التي تفيد التبعيض وتقتصر على بعض مباحث الباب الأصلي، كما أننا وجدنا أن الإمام القرطبي في بعض الأحيان لا يعنون كلامه عن الأحاديث بالباب وإنما يقول "أحاديث كذا أو بيان كذا" كقوله في كتاب الحج "أحاديث اشتراط المحرم التحلل"[3] أو "بيان وجوه الإحرام وأنه يصح إفرادا وقرانا وتمتعا"[4] وهكذا بالإضافة إلى ذلك وجدنا أن الإمام القرطبي سار على مسلق ترتيب الإمام مسلم، لصحيحه على عكس ما حدث في كتاب المعلم للمازري الذي قدم وأخر في

---

(1) المفهم : ج1 ص 94.
(2) المفهم : ج1، ص 281.
(1) المفهم : ج1 ص 281.
(2) المفهم : ج1، ص 417.
(3) المفهم : ج1، ص 2036.
(4) المفهم : ج1، ص 2040

الأحاديث على غير الترتيب الذي خطه مسلم وهذا هو الفرق بين الاشتغال بالتأليف والقصد له والاشتغال بالكتاب في مجالس العلم شرحا وتعليقا دون قصد إلى التأليف، وأود الإشارة وأنا أتحدث عن تبويب القرطبي الشارح إلى أن كتاب المفهم طبع طبعتين بإخراج مجموعتين من الباحثين والفرق بينهما أن الطبعة الأولى التي اشتغل بإخراجها الدكتور الأحمدي أبو النور والأستاذ إبراهيم الأبياري ومن معهما والصادرة عن دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني بدون تاريخ، وضعت في متن الشرح صحيح مسلم كاملا دون الالتفات إلى أن هذا الشرح الذي قام به القرطبي إنما هو لمختصره لصحيح مسلم وقد علمت بعد صدور خمسة أجزاء من الكتاب أن طبعه توقف بعد اكتشاف هذا الخلل ولا أدري هل تم استدراك ذلك حتى يتساوق الشرح مع المتن أم أن المشروع قد قبر بصدور الطبعة الأخرى من الكتاب والتي اشتغل بها محيي الدين ديب، ويوسف علي بدوي ومن معهما. وصدرت عن دار ابن كثير ودار الكلم الطيب بدمشق وبيروت، والتي وضعت المتن المختصر من صحيح مسلم والذي وضعه القرطبي نفسه مع شرحه، وهذه الطبعة هي التي تساوقت فيها أبواب المتن مع أبواب الشرح، ونعلم أن القرطبي في اختصاره حذف أسانيد الإمام مسلم واقتصر على ذكر الصحابي أو التابعي كما أنه اقتصر على بعض الأحاديث في الباب، وحتى ينسجم تسمية الباب مع ما تحتها من أحاديث كان الإمام القرطبي يقول في تسميته الباب "ومن باب كذا" كما سبق أن وضحنا. وهكذا يظهر لنا أن عدم الانتباه إلى الفوارق الموجودة بين تبويب الرجلين وبين متن الإمام مسلم ومختصر القرطبي كانت سببا في تكرار الجهود.

ب – تقسيم الحديث إلى أجزاء

بعد وضع تسمية الباب ينتقل أبو العباس القرطبي إلى فقه الحديث وذلك عن طريق تقسيمه إلى أجزاء يخص كل جزء بالشرح والتحليل بحسب ما يرتبط به من قضايا لغوية وحديثية وفقهية وغيرها دون أن يسمي كلامه فصلا أو مسألة أو فرعا أو مبحثا كما وجدنا ذلك عند الباجي في المنتقى أو ابن أبي جمرة في بهجة النفوس في شرح مختصر صحيح البخاري على سبيل المثال كما سيأتي وإنما يكتفي بعد صياغة الباب أن ينتقل إلى فقه

الحديث فيقول "قول كذا، وقوله كذا" وهكذا حتى ينتهي الكلام عن الحديث وقد سار على هذا المنوال في كل أبواب الكتاب.

ج الاختصار وعدم الاستطراد في القضايا الفرعية لغوية كانت أو فقهية

تبعا لما حدده الإمام القرطبي في مقدمة كتابه حين قال : "نجمع فيه ما سمعناه عن مشايخنا أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا أو تفضل الكريم الوهاب بنعمه علينا عن طريق الاختصار، ما لم يدع الكشف إلى التطويل والإكثار حرصا على التقريب والتسهيل" وتمشيا مع ما يتطلبه المتن المختصر من صحيح مسلم فإننا وجدنا في كلام الرجل عبارات يختم بها الكلام عن الأحاديث تفيد سعيه ما أمكن إلى الاختصار وعدم التفريع، وهكذا وجدنا عبارات مثل "وفي الحديث أبواب من الفقه وأبحاث يطول شرحها[1] أو عبارة "يؤلف في ذلك مؤلفا خاصا"[2] "ومن ذلك تفصيل يعرف في الفروع"[3]، أو قوله: "وقد قدمنا القول في ذلك" أو سيأتي بيانه في باب كذا"[4] وغير ذلك.

إن القارئ لكتاب المفهم يستطيع أن يترسم معالم أساسية في منهج أبي العباس القرطبي في فقه الحديث، إذ يجد الرجل يتناول الحديث من جهات ثلاث أولها شرح غريبه، وثانيها شرح معانيه، وثالثها استنباط الأحكام الشرعية منه، وكل ذلك بأدوات علمية دقيقة تكشف عن تبصره في اللغة والشعر والتاريخ والسيرة والفقه والأصول والتفسير وغيرها من أدوات الفهم نبسطها بين أيدي الباحثين بما يسمح به المقام.

II – منهجه في الكتاب من حيث المعنى

أ – أدواته في شرح غريب الحديث

أولى علماؤنا رضوان الله عليهم غريب الحديث اهتماما كبيرا من حيث التأليف والدراسة واعتبروا مفتاح الاستنباط من النص كشف غوامض ألفاظه، واشترطوا في المشتغل بالحدبث والتفسير أن يكون ذا نصيب من اللغة العربية وفقهها خاصة وأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين وان الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد.

---

(1) أبو العباس القرطبي في المفهم، ج1، ص 105 و 115 .
(2) المصدر نفسه، ج1، ص 135.
(3) المصدر نفسه ، ج1، ص 136 .
(4) المصدر نفسه، ج1، ص 321 .

ولذلك وجدنا في كتاب المفهم لأبي العباس القرطبي عناية فائقة بالغريب، إذ لا نكاد نقف على شرحه لحديث من أحاديث مختصرة لصحيح مسلم إلا ومادة اللغة والبيان فيه بارزة ظاهرة، مما يكشف عن تبصر الرجل في هذا العلم، ولهذا وجدناه يستحضر من أقوال العرب وأشعارهم وينقل عن فطاحل اللغة وبلغائهم وفصحائهم، ويستشهد لكل ذلك بآيات من القرآن الكريم البيان المعجز، ومن السنة المطهرة ما تقرُّ به عين الباحث وتطمئن به نفسه ويحقق به قصده.

أ- فمن باب شرحه لغريب الحديث بالقرآن يقول الإمام القرطبي في شرح قوله ﷺ "ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف"[1]، الرواية و"إنها" بهاء التأنيث فقط، وأعادها على الملة أو على الطائفة الخلوف بضم الخاء جمع خَلْف بفتح الخاء وسكون اللام وهو القرن بعد القرن واللاحق بعد السابق ومنه قوله تعالى: "فخلف من بعدهم خلف"[2] ويقال فيه خلف بفتح اللام، ومنه قوله عليه السلام "يحمل هذا العلم من كل خَلْفٌ عدوله" وحكى الفراء الوجهين في الذم، والفتح في المدح لا غير، وحكى أبو زيد الفتح فيهما جميعا"[3].

ومن ذلك قوله في شرح قوله ﷺ "واخلفه في عقبه في الغابرين"[4] أي : كن خليفة على من يتركه من عقبه ويبقى بعده، ويعني بالغابرين الباقين كما قال تعالى "إلا امرأته كانت من الغابرين"[5] أي من الباقين في العذاب، وغَبَر من الأضداد يقال بمعنى ذهب.

---

(1) من حديث عبد الله ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : "ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يومرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل... رواه مسلم.

(2) سورة الأعراف : الآية 169.

(3) كتاب الإيمان من مختصر صحيح مسلم، من باب تغيير المنكر من الإيمان : ج 1، ص 190.

(4) من حديث أم سلمة قالت : دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه، ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر فضج الناس من أهله فقال "لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون، ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عَقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه" رواه مسلم في كتاب الجنائز. وانظر المفهم : ج3، ص 1548.

(5) الأعراف : 83.

ب – ومن نماذج شرحه للغريب، بالسنة

قال القرطبي في شرح قوله ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويوتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله" رواه مسلم في كتاب الأيمان.

قوله"فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها"عصم منع، والعصمة المنع والامتناع، والعصام هو الخيط الذي يشد به فم القربة، سمي بذلك لمنعه الماء من السيلان، والحق المستثنى هو ما بينه ﷺ في الحديث الآخر بقوله : "زنى بعد إحصان أو كفر بعد إيمان أو قتل النفس التي حرم الله"[1].

ومن ذلك قول القرطبي في شرح قول رسول الله ﷺ "علمت أن بعضكم خالجنيها"[2] "أي : خالطنيها ويروى نازعنيها أي كأنه نزع ذلك من لسانه وهو مثل حديثه الآخر "مالي أنازع القرآن"[3].

ج ـ ومن شرحه للغريب بأقوال علماء اللغة

قال القرطبي في شرح قوله ﷺ"وأنهاكم عن أربع"[4] أي عن الانتباذ في هذه الأواني الأربع فالمنهي عنه واحد بالنوع وهو الانتباذ، ثم إنه تعدد بحسب هذه الأربع التي هي الدباء والحنتم والمزفت والنقير، وخص هذه بالنهي لأنها أوانيهم التي كانوا ينتبذون فيها، فالدباء معدودا، هي القرعة التي كانت تنتبذ فيها، وتخزن قاله الهروي . والحنتم : أصح ما فيها أنها كانت جرارا مطلية بالحنتم المعمول من الزجاج كانت الخمر تحمل فيها، ونهوا عن الانتباذ

---

(1) المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم كتاب الأيمان باب "يقاتل الناس إلا أن يوحدوا الله ويلتزموا شرائع دينه": ج1، ص 137..

(2) من حديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الظهر فجعل رجل خلفه يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى" فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارئ ؟ فقال رجل أنا فقال "قد ظننت أن بعضكم خالجنيها، رواه مسلم في كتاب الصلاة باب نهي المأموم عن الجهر بالقراءة خلف إمامه.

(3) المفهم لأبي العباس القرطبي كتاب الصلاة من باب ترك قراءة باسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة : ج2، ص 778.

(4) من حديث أبي سعيد الخدري أن أناسا من عبد القيس قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا يا نبي الله إنَّاحَيٌّ من ربيعة وبيننا وبينك كفار مضر، ولا نقدر عليك إلا في الأشهر الحرم، فمرنا بأمر نأمر به من وراءنا وندخل به الجنة إذا نحن أخذنا به. فقال رسول الله ﷺ آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان واعطوا الخمس من الغنائم، وأنهاكم عن أربع عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير، قالوا يا نبي الله ما علمك بالنقير قال بلى جذع تنقرونه فتقذفون فيه من القطيعاء ... والحديث أخرجه الإمام مسلم على طوله في كتاب الإيمان باب الإيمان بالله تعالى ورسوله.

فيها لأنها تعجل إسكار النبيذ كالدباء، وقال عطاء كانت تعمل من طين يعجن بالدم والشعر، وعلى هذا يكون النهي عنها لأجل أصل النجاسة، والأول أعرف وأصح، والمزفت: المطلي بالزفت والنقير المطلي بالقار وهو نوع من الزفت والنقير مفسر في الحديث والجذع أصل النخلة وتجمع على جذوع، وتقذفون تجعلون وترمون، وأصل القذف الرمي، والقطيعاء نوع من التمر يقال له الشهريز، وفي رواية أخرى وتقذفون فيه من القطيعاء، والرواية مضموم التاء رباعيا وبالدال المهملة، وقد حكى ابن دريد دفت الدواء وغيره بالماء أدوفه بإهمال الدال، وحكى غيره أنه يقال دُفْتُه أدُوفُهُ، وسم مدوف ومديف ومدووف ومداف بالدال المهملة، وحكي أنه يقال "أداف الدواء بالدواء فالرواية على هذا صحيحة ومعناه خلط ومزج، والأسقية جمع سقاية وهو الإناء من الجلد والآدم جمع أديم وهو الجلد أيضا[1].

د ـ ومن شرحه للغريب بأشعار العرب

إن المادة الشعرية في كتاب المفهم غزيرة ومتنوعة إذ وفقت في ثنايا الكتاب على عشرات الأبيات الشعرية، يوظفها صاحب المفهم في فك ما انغلق من ألفاظ الأحاديث، فالشعر ديوان العرب كما قيل ومن أمثلة ذلك قوله في شرح لفظة (الرب) في قوله ﷺ "أنت رب السماوات والأرض"[2] أي مصلحهما ومصلح من فيهما مأخوذ من الربة وهي نبت تصلح عليه المواشي، يقال رب يرب ربا فهو راب ورب، وربى يربي تربية فهو مرب قال النابغة : ورب عليه الله أحسن صنعه. وقال آخر :

يَرُبُّ الذي يأتي من الخير إنه　　　إذا فعل المعروف زاد وتمما

والرب أيضا السيد، فيكون معناه أنه سيد السماوات والأرض، والرب المالك أي هو مالكهما ومالك من فيهما[3].

---

(1) المفهم لأبي العباس القرْطبي : كتاب الإيمان باب إطلاق اسم الإيمان على الإسلام على ما جعله في حديث جبريل إسلاما، ج1، ص 123.

(2) من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل "اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض ولك الحمد، أنت قيام السماوات والأرض ولك الحمد، أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وأسررت وأعلنت أنت إلاهي لا إله إلا أنت" رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

(3) المفهم : كتاب صلاة المسافرين باب كيفية صلاة الليل، ج 3، ص 1321.

وقال في شرح "الله نور السماوات" من نفس الحديث المشار إليه في الهامش يقال فلان نور البلد وشمس الزمان كما قال النابغة:

فإنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

وقال آخر:

إذا سار عبد الله في نور ليلة فقد سار فيها نورها وجمالها

وقال أبو العالية: مزين السماوات بالشمس والقمر والنجوم، ومزين الأرض بالأنبياء والعلماء والأولياء[1].

والأمثلة من هذا كثيرة ومتعددة في الكتاب.

وبهذا يكون أبو العباس القرطبي قد رسم قواعد التعامل مع غريب الحديث، إذ النقل في شرحه أبلغ من العقل، فهو يرد الكلمة إلى أصل استعمالها في أقوال العرب، ثم يستدل على ذلك بما حضره من شعر أو نص شارح من الكتاب أو السنة، أو ينقل من علماء العربية وفقهائها أقوالهم ثم يبني من كل ذلك المعنى المناسب للفظ الحديث في سياقه ومضمونه، وعلى ذلك يبني المعاني والأحكام المستنبطة من النص كما سيأتي بيانه.

ب ـ أدواته في شرح متن الحديث

سبق وأن قلنا في المبنى أن الرجل يتكلم عن الحديث جزءا جزءا بما أفاء الله عليه من نقل وعقل. إذ يعرض الجزء المراد شرحه، ثم يتبعه بعبارة "يفهم منه كذا" أو "دليل على كذا" أو "حجة لمن قال كذا" أو يكتفي بكلمة (أي) للتفسير.

وبتتبعنا لكلام أبي العباس القرطبي في شرح معاني أجزاء الحديث، وجدناه يستخدم من الأدوات العلمية ما يعين على الفهم السليم، فوجدناه يؤول حينما يقتضي الأمر التأويل، كأن يكون الأمر مشكلا لا مرجح فيه، أو ينقل أقوال العلماء في توضيح المعنى إن حضره، أو يستعين بالتاريخ والسيرة وأحيانا إيراد حكايات من تاريخ عصره مكانا وزمانا، ويوظف علوم الحديث كأسباب ورود الحديث ومختلف الحديث ومشكله، ويورد الروايات المختلفة للنص الواحد المتضمنة لزيادة التفسير من باب شرح السنة بالسنة، كما يستعين

---

(1) المصدر نفسه.، ج 3، ص 1320.

على كشف معاني السنة بما يناسب من نصوص القرآن الكريم فالوحي أولى أن يفسر بالوحي، وكشف غوامض الأسماء المبهمة الواردة في متون الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ.

وتجدر الإشارة إلى أن أبا العباس القرطبي لا يسلك كل هذا في عقد منسق بحيث يلجأ في الشرح إلى القرآن أولا ثم السنة وعلومها ثانيا، ثم ما يرد بعد ذلك من أقوال العلماء وأحداث السيرة والتاريخ، ولكنه يلقي بالقارئ في بحر من المعارف المتنوعة حددها في مقدمة الكتاب بقوله "فنجمع فيه ما سمعناه من مشايخنا أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا أو تفضل الكريم الوهاب بفهمه علينا" ولذلك لا يوجد ترتيب في الأدوات التي ذكرنا إذ يورد المؤلف رحمه الله في كل نص ما حضره وناسبه من العلوم والأدوات، وبتتبع كتاب المفهم يستطيع الباحث أن يحصر الأدوات الغالبة لشرح متن الحديث عند أبي العباس في التالي:

*** فهم السنة في ضوء القرآن الكريم**

وجدت الرجل في شرحه للسنة بالقرآن إما يسوق الآيات المساعدة على فهم الحديث أو يسوق أقوال المفسرين في شرح كلمة في القرآن ورده مثلها في السنة.

ومن أمثلة ذلك: قوله في شرح حديث جبريل في كتاب الإيمان "قوله فأخبرني عن أماراتها" الأمارات والأشراط هي العلامات ومنه قوله تعالى "فقد جاء أشراطها"[(1)]. وبها سمي الشرط لأنهم يعلمون أنفسهم بعلامات يعرفون بها، والأمة هنا هي الجارية المستولدة، وربها سيدها، وقد سمي بعلا في الرواية الأخرى كما سماه الله تعالى بعلا في قوله تعالى: "أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين"[(2)] في قول ابن عباس وحكي عنه أنه قال: "لم أدر ما البعل حتى قلت لأعرابي لمن هذه الناقة فقال أنا بعلها"، وقد سمي الزوج بعلا ويجمع على بعولة، كما قال تعالى "وبعولتهن أحق بردهن في ذلك"[(3)] "وهذا بعلي شيخا"[(4)]. وربتها تأنيث رب[(5)].

---

(1) الآية 18 من سورة محمد.
(2) الآية 125 من سورة الصافات.
(3) الآية 228 من سورة البقرة.
(4) الآية 72 من سورة هود.
(5) المفهم: كتاب الإيمان باب معاني الإيمان والإسلام والإحسان شرعا، ج 1، ص 94.

ومن ذلك قول القرطبي "وقوله ﷺ ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله "إنا لله وإنا إليه راجعون"[1] هذا تنبيه على قوله تعالى "وبشر الصابرين"[2] الآية مع أنه ليس فيها أمر بذلك القول وإنما تضمنت مدح من قاله فيكون ذلك القول مندوبا[3].

ومن أغراض عرض السنة على الكتاب عند أبي العباس، نفي ماقد يتوهم من تعارض بينهما، وذلك بعدم التسرع إلى رفض الحديث بدعوى مخالفته للكتاب، ولا تأويل فهم أي القرآن بدعوى صحة الحديث، ولكن بالبحث الدقيق عن أوجه الجمع والتلاقي، قبل اللجوء إلى الترجيح ومما يصح مثالا في هذا الباب رفض عائشة رضي الله عنها لحديث "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه"[4] بدعوى معارضته لقوله تعالى "ولا تزر وازرة وزر أخرى"[5] وقد خاض كثير من العلماء في هذا وكثيرا ما وجدناه مثالا عند الباحثين والدارسين في رد خبر الآحاد إذا خالف ما هو أقوى منه وهو الكتاب هنا. إلا أنني وقفت على توجيه بديع لأبي العباس خلص إليه بمنهج العالم المدقق.

قال أبو العباس "قوله ﷺ إن الميت ليعذب ببكاء أهله" اختلف في معناه على أقوال فأنكرته عائشة رضي الله عنها وصرحت بتخطئة الناقل أو نسيانه، وحملها على ذلك أنها لم تسمعه كذلك، وأنه معارض بقوله تعالى "ولا تزر وازرة وزر أخرى" وهذا فيه نظر، أما إنكارها ونسبة الخطأ لراويه فبعيد وغير بين ولا واضح وبيانه من وجهين :

أحدهما، أن الرواة لهذا المعنى كثيرون عمر، وابن عمر، والمغيرة بن شعبة، وقيلة بنت مخرمة[6]، وهم جازمون بالرواية، فلا وجه لتخطئتهم، وإذا أقدم على رد خبر مثل هؤلاء مع إمكان حمله على محمل الصحيح، فلأن يرد خبر واحد أولى، فرد خبرها أولى، على أن الصحيح ألا يرد واحد من تلك الأخبار وينظر في معانيها كما بينته.

---

(1) من حديث أم سلمة أنها قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول "ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتي واخلف لي خيرا منها إلا أخلف الله له خيرا منها" رواه مسلم في كتاب الجنائز باب ما يقال عند المصيبة.

(2) سورة البقرة : الآية 155.

(3) المفهم : كتاب الجنائز باب تلقين الموتى، ج 3، ص 1543..

(4) رواه البخاري في كتاب الجنائز.

(5) سورة الأنعام : الآية 164.

(6) أنظر ترجمتها في الإكمال : لابن ماكولا، ج 7، ص 130.

وثانيهما، أنه لا معارضة بين ما رَوَتْ هي ولا ما رووا هم، إذ كل واحد منهم أخبر عما سمع وشاهد، وهما واقعتان مختلفتان، وأما استدلالها على رد ذلك بقوله تعالى "ولا تزر وازرة وزر أخرى" فلا حجة فيه ولا معارضة بين هذه الآية والحديث على ما نبديه من معنى الحديث إن شاء الله تعالى.

وقد اختلف العلماء فيه فقيل محمله على ما إذا كان النوح من وصيته وسنته، كما كانت الجاهلية تفعل حتى قال طرفة :

إذا مت فانعيني بما أنا أهله وشقي علي الجيب يابنة معبد.

وقد جمع عبد المطلب بناته عند موته وأمرهن أن ينعينه ففعلن، وأنشدت كل واحدة منهن شعرا تمدحه فيه فلما فرغن قال آخر ما كلمهن : "أحسنتن هكذا فانعينني"، وإلى هذا نحا البخاري.

وقيل معناه أن تلك الأفعال التي يبكي بها الميت مما كانوا يفعلونه في الجاهلية من قتل النفوس وأخذ الأموال وإخراب البلاد وغير ذلك، فأهله يمدحونه بها ويعددونها وهو يعذب بها، وعلى هذا تحمل رواية من رواه "ببعض بكاء أهله" إذ كل ما يعددونه من خصاله لا يكون مذموما، فقد يكون من خصاله كرم وإعتاق رقاب، وكشف كرب، وقد دل على صحة هذا التأويل حديث عبد الله بن رواحة حيث أغمي عليه فجعلت أخته عمرة تبكي : واجبلاه وا كذا وا كذا، تعدد عليه، فأفاق، وقال لها : "ما قلت شيئا إلا قيل لي : لست كذلك، فلما مات لم تبك عليه" أخرجه البخاري، وذهب داود وطائفة إلى اعتقاد ظاهر الحديث ووافقه جماعة، إنما يعذب بنوحهم لأنه أهمل نهيهم عنه قبل موته وتأديبهم بذلك، فيعذب بتفريطه في ذلك، وتبرك ما أمر الله تعالى به في قوله "قوا أنفسكم وأهليكم نارا"[1] وقبل معناه أنه يعذب بسماع بكاء أهله لرقته وشفقته عليهم، لما يصيبهم من أجله، وقد دل على صحة هذا المعنى حديث قيلة بنت مخرمة العنزية "بكت على إبنها مات عند رسول الله ﷺ فقال لها وأنكر عليها ... "والذي نفس محمد بيده، إن أحدكم ليبكي فيستغفر له صويحبه، يا عباد الله لا تعذبوا إخوانكم" ذكره أبو بكر بن أبي شيبة، وهو حديث طويل ومشهور، وهذا تأويل حسن جدا، ولعله أولى ما قيل في ذلك، وسكوت ابن عمر عن

---

(1) سورة التحريم : الآية 06.

عائشة حين قالت ما قالت، ليس لشكه فيما رواه لا هو ولا أبوه عمر رضي الله عنه فإنهما قد صرحا برفع ذلك إلى النبي ﷺ وإنما كان والله تعالى أعلم لأنه ظهر له أن الحديث قابل للتأويل، ولم يتعين له محمل، أو سكت محترما لها عن أن يراجعها في ذلك المجلس، وفي ذلك الوقت، وأخر ذلك لوقت آخر، مع أنه لم ترهف إليه في ذلك الوقت حاجة يعقد بها والله أعلم"[2].

قلت : فانظر كيف أن الرجل جمع بين الآية والحديث عن طريق ذكر رواياته وتأويلات العلماء لمتنه مع ترجيح التأويل الأقرب إلى الصواب، وبذلك كشف مختلف أوجه الخلاف التي توجد بين نص الحديث والآية، وكيفية تعامل الصحابة رضوان الله عنهم مع ذلك، فرسم بذلك طريقا تطبيقيا للجمع بين النصوص قبل اللجوء إلى الترجيح، وكل هذا من ثمرة عرض صور الوحي على بعضها من القرآن والسنة لأنهما يصدران من مشكاة واحدة.

*** فهم السنة في ضوء السنة وعلومها**

قرر علماؤنا رضوان الله عليهم أن القرآن يشرح بعضه بعضا وأن سنة رسول الله ﷺ يشرح بعضها بعضا، فأقواله ﷺ تبسطها أفعاله وسيرته، ومن خلال مدارسة نصوص السنة نشأت علوم الحديث التي وضع العلماء قواعدها رواية ودراية.

وقد وجدنا لهذه القواعد أثرا تطبيقيا واضحا في تعامل أبي العباس القرطبي مع نصوص مختصر صحيح مسلم، فوجدناه يوظف أسباب ورود الحديث في غير ما موضع، ويطبق قواعد المحدثين في كشف المختلف والمشكل، ويعرض الروايات المختلفة للنص الواحد المتضمنة لزيادة تفسير، بل ويسوق النصوص الشارحة لبعضها إجمالا أو تفصيلا، وأحيانا يجمع النصوص الواردة في نفس موضوع الحديث المشتغل بشرحه كما أنني وجدت الرجل يستعين أحيانا بروايات أخرى لنفس الحديث تكشف غوامض الأسماء الموجودة فيه سندا أو متنا إن كان لذلك أثر في توضيح معنى أو صياغة تأويل.

وتلكم لعمري قواعد ما أحوجنا إليها لفقه سنة رسول الله ﷺ وإليكم بعض الأمثلة من تطبيقات القرطبي لهذه القواعد نسترشد بصنيعه في توظيفها ونترسمها في صياغة منهج لفقه الحديث.

---

(1) المفهم : كتاب الجنائز من باب إن الميت ليعذب ببكاء الحي، ج 3، ص 1561.

أ- شرح السنة بالسنة

وطريقة أبي العباس أن يورد الأحاديث الشارحة أو المعنية على فهم الحديث والمتعلقة بنفس الموضوع وأن يورد الروايات المختلفة لنفس الحديث المشروح المتضمنة لزيادة تفسير أو اختلاف في اللفظ.

ومن ذلك قوله في شرح قول رسول الله ﷺ عن الله تعالى : "حجابه النور أو النار"[1] الحجاب هو المانع أو الساتر، ومنه سمي المانع من الأمير حاجبا، وهو مضاف إلى الله تعالى إضافة ملك واختراع وإضافة تشريف، والمحجوب به من العباد وهو النور الذي بهر به بصر النبي ﷺ حيث قال "نور أني أراه" وهو المعنى بقوله في سدرة المنتهى "فغشيها ألوان لا أدري ما هي"[2].

وقوله في شرح نفس الحديث "وقوله يرفع إليه عمل النهار قبل الليل"[3] يعني أن الملائكة الموكلين بنا تحصي علينا عمل اليوم فترفعه في آخره بقرب الليل، وكذلك في الليل ترفعه بقرب النهار، ولذلك جاء في الرواية الأخرى "يرفع إليه عمل الليل بالنهار وعمل النهار بالليل" فجاء بالباء مكان (قبل) وهذا الحديث كقوله "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[4] والهاء في إليه عائدة إلى الله تعالى لكن على طريق حذف المضاف، والمراد به المحل الذي تنتهي الملائكة إليه بأعمال العباد، ولعلها سدرة المنتهى كما تقدم في حديث الإسراء وهذا كما يقول : رفع المال إلى الملك أي إلى خزائنه وعلى هذا يحمل قوله تعالى "إليه يصعد الكلم الطيب"[5].

وعلى هذا النسيج نسج أبو العباس شرحه للسنة بالسنة، وقد لا حظنا من المثال الأول إيراد أحاديث شارحه في نفس الموضوع، وفي المثال الثاني إيراد روايات أخرى لنفس الحديث تتضمن شرحا وزيادة تفسير.

---

(1) من حديث جرير بن الأعمش قال قام فينا رسول الله ﷺ بأربع كلمات ثم ذكر بمثل حديث أبي معاوية ولم يذكر (من خلقه) وقال حجابه النور . رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب قوله عليه السلام إن الله لا ينام.

(2) المفهم : لأبي العباس القرطبي، كتاب الإيمان من باب هل رأى محمد ربه، ج 1، ص 417.

(3) من حديث أبي موسى قال قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال "إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور، وفي رواية أبي بكر النار- لو كشفت لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه" رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام أن الله لا ينام.

(4) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة.

(5) المفهم : كتاب الإيمان من باب هل رأى محمد ربه. ج 1، ص 417. والآية من سورة فاطر رقم 10.

ب – الاستعانة بأسباب ورود الحديث

ليس من المضطرد عند أبي العباس في المفهم أن يورد أسباب ورود الحديث، ولكنه يلجأ إلى ذلك حين لا يفهم الحديث أو بعضه إلا باستحضار سبب وروده، ومنه شرحه لقوله عليه السلام (سلوني) فهابوا أن يسألوه) قال أبو العباس "كان هذا منه لما أكثروا عليه من الأسئلة واستشعروا به، كان هناك من سأل تعنتا وتجهيما فغضب لذلك حتى احمر وجهه، وجعل يقول سلوني سلوني فو الله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به مادمت في مكاني مقامي هذا فدخل الناس من ذلك خوف فلم يزل كذلك حتى برك عمر بين يديه وجعل يقول : رضينا بالله ربا والإسلام دينا وبمحمد رسولا حتى سكن غضبه ﷺ[1]. ومن ذلك قوله في شرح قول رسول الله ﷺ "كم من غلق معلق أو مدلى في الجنة لابن الدحداح"[2] قال "إنما قال النبي ﷺ له ذلك لقصة جرت، وهي أن يتيما خاصم أبا لبابة في نخلة فبكى الغلام فقال له النبي ﷺ "أعطه إياها ولك بها غدق في الجنة" قال لا : فسمع ذلك ابن الدحداح، فاشتراه من أبي لبابة بحديقة له ثم قال للنبي ﷺ إلي بها إن أعطيت اليتيم إياها علق في الجنة ؟ قال نعم فلما قبل ذلك قال له النبي ذلك الكلام"[3].

ج – ذكر مختلف الحديث

من المعلوم أن الأحاديث التي تبدو متعارضة سلك علماؤنا رضوان الله عليهم طرقا في بيان أوجه الجمع بينها أو ترجيح ما ترجح منها ولهم في ذلك مؤلفات وتصانيف.

وقد وجدنا في كتاب المفهم مجالا واسعا لدراسة مختلف الحديث، إذ هو روح كشف المعاني ورفع الالتباس وتسهيل الفهم والتحصيل . كما التزم بذلك أبو العباس في مقدمة الكتاب. وتكفي هذه المادة العلمية التي صاغها الرجل في هذا المجال كي تشكل مؤلفا مستقلا لمن اشتغل بتجريدها وكشف أدوات أبي العباس في الجمع أو الترجيح فيها.

ويهمنا في هذا المجال المختصر أن نورد أمثلة من اشتغاله بمختلف الحديث حتى نبرز صورا من جهد أبي العباس في تقريب فقه سنة رسول الله ﷺ إلى الناس من ذلك قوله

---

(1) المفهم : كتاب الإيمان من باب معاني الإيمان والإسلام والإحسان، ج 1، ص 94.

(2) من حديث جابر بن سمرة قال صلى رسول الله ﷺ على ابن الدحداح ثم أتي بفرس عري فعقله رجل فركبه فجعل يترقص به، ونحن نتبعه نسعى خلفه قال فقال رجل من القوم : إن النبي ﷺ قال كم من غدق معلق (أو مدلى) في الجنة لابن الدحداح" رواه مسلم في كتاب الجنائز باب ركوب المصلى على الجنازة إذا انصرف.

(3) المفهم : كتاب الجنائز، من باب ركوب المتبع للجنازة، ج 3، ص 1611.

"وقول عائشة كان رسول الله ﷺ ينام أول الليل ويحيى آخره" تعني به أن هذا كان آخر فعله أو أغلب حاله وإلا فقد قالت "من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أوله وأوسطه وآخره فانتهى وتره إلى السحر"[1].

ومنه قوله : في شرح قوله ﷺ "فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطب" غير مخالف لقوله "كانت صلاته قصرا وخطبته قصرا" لأن كل واحد قصد في بابه، لكن الصلاة ينبغي أن تكون أطول من الخطبة مع القصد في كل واحد منهما"[2].

ومن قوله "وقوله للخطيب الذي قال "ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى" بئس الخطيب أنت قل ومن يعص الله ورسوله"[3] ظاهره أنه أنكر عليه جمع اسم الله واسم رسوله في ضمير واحد، ويعارضه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ خطب فقال في خطبته "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه" وفي حديث أنس "ومن يعصهما فقد غوى" وهما صحيحان ويعارضه أيضا قوله تعالى "إن الله وملائكته يصلون على النبي"[4] فجمع بين ضمير اسم الله وملائكته.

ولهذه المعارضة صرف بعض القراء هذا الذم إلى أن ذلك الخطيب وقف على من يعصهما، وهذا تأويل لم تساعده الرواية فإن الرواية، الصحيحة أنه أتى باللفظين في مساق واحد، وأن آخر كلامه إنما هو فقد غوى، ثم إن النبي ﷺ رد عليه وعلمه صواب ما أخل به فقال "ومن يعص الله ورسوله فقد غوى فظهر أن ذمه إنما كان على الجمع بين الإسمين في الضمير، وحينئذ يتوجه الإشكال وتتلخص منه من أوجه :

أحدها: أن المتكلم لا يدخل تحت خطاب نفسه إذا وجهه لغيره فقوله ﷺ "بئس الخطيب أنت" منصرف لغير النبي ﷺ لفظا ومعنى.

وثانيها: أن ذلك الجمع تشريف، ولله تعالى أن يشرف من يشاء وبما يشاء، ويمنع الغيرمن ذلك، كما قد أقسم بكثير من المخلوقات، ومنعنا من القسم بها فقال سبحانه

---

[1] المفهم : كتاب صلاة المسافرين من باب صلاة النفل قاعدا أو قائما، ج3، ص1277.

[2] المفهم : كتاب الجمعة من باب ما يقال في الخطبة، ج3، ص1465.

[3] من حديث عدي ابن حاتم أن رجلا خطب عند النبي ﷺ فقال "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال رسول الله ﷺ بئس الخطيب أنت، قل ومن يعص الله ورسوله" رواه مسلم في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة.

[4] سورة الأحزاب : الآية 56.

وتعالى "إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما" وكان أذن للنبي ﷺ في إطلاق مثل ذلك ومنع منه الغير على لسان نبيه.

ورابعها : أن العمل بغير المنع أولى الأوجه، لأنه تقعيد قاعدة والخبر الآخر يحتمل الخصوص كما قررناه، ولأن هذا الخبر ناقل والآخر مبقى على الأصل، فكان أولى الأولى ولأنه قول والثاني فعل فكان أولى والله أعلم[1].

وهكذا رجح أبو العباس رحمه الله بالقواعد الأصولية في هذا المثال بعد النص على صحة الروايات التي تتعارض، وبيان مختلف أوجه دلالة النصوص على معناها بتوجيه علمي لا تعسف فيه، فرسم بذلك مسلكا للعلماء المشتغلين بهذا النوع من علوم الحديث، مفاده أن العام مقدم على الخاص، والأخذ بأقوال النبي ﷺ أقوى من الأخذ بأفعاله، وتلكم قواعد تطبيقية منتشرة في كتاب المفهم من دفته إلى دفته، ويصلح أن تفرد لها دراسة خاصة متخصصة ومفصلة.

د – الكشف عن مشكل الحديث

وقد جعل أبو العباس هذا أساس تأليفه إذ سمى كتابه "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" وقال في مقدمة كتابه "وإيضاح مشكلاته حسب تبويبه وعلى مساق ترتيبه" إلا أن الذي يبدو من خلال الاستقراء والتتبع أن الرجل لم يقصد بإيضاح المشكلات الاقتصار على مشكل الحديث، وإنما قصد بذلك الكشف عن ما غمض من ألفاظ الحديث، ومعانيه سواء تعلق الأمر بالغريب أو المختلف أو المشكل، وقد سبق أن بينا صورا من كشفه للغريب والمختلف .

ومشكل الحديث وإن كان بعض العلماء يجعله صورة من صور مختلف الحديث إلا أن الصواب جعله علما مستقلا من علوم الحديث، لأن مجاله مخصوص وأدوات كشفه مخصوصة، وقد وجدت أن أبا العباس في المفهم درس ما أشكل من أحاديث ملخصة لصحيح مسلم، بأدوات العالم الجامع بين الفقه والحديث المتعة في فهم المشكل دون سواه.

---

[1] المفهم : كتاب الجمعة من باب ما يقال في الخطبة، ج 3، ص 1468.

ومن ذلك قوله في ما أشكل من قول رسول الله ﷺ"فلا يزال (يعني العبد) يدعو الله حتى يضحك الله تبارك وتعالى منه فإذا ضحك الله منه قال : ادخل الجنة"[1].

قال أبو العباس"الضحك من خواص البشر، وهو نعبير أوجبه سرور القلب بحصول كمال لم يكن حاصلا قبل إرساله، فتثور من القلب حرارة، ويضيق عنها الفم، فينفتح وهو التبسم، فإذا زاد ولم يضبط الإنسان نفسه قهقه، وذلك كله على الله تعالى محال، لكن لما كان دلالة عندنا على الرضى ومظهرا له غالبا، عبر عن سببه به، وقد قالوا تضحك الأرض من بكاء السماء أي : يظهر خيرها وفي بعض الحديث : فيبعث الله سحابا فيضحك أحسن الضحك"[2] يعني السحاب، ومنه قولهم ضحك الشيب في رأسه، فالضحك في هذا الموضع بمعنى الظهور فيكون معناه في هذا الحديث أن الله تعالى رضي عن هذا العبد وأظهر عليه رحمته وفضله ونعمه، وعلى هذا حمله قوم هنا على أنه تجلى لهذا العبد وظهر له[3].

ومن ذلك قوله في ما أشكل من حديث مشروعية الآذان الذي رواه عبد الله بن محمد"[4] وهنا أحاديث يتوهم الجمع بينها إشكال، منها : أن أول من أري الآذان في النوم عبد الله بن زيد فلما ذكر ذلك لرسول الله ﷺ أمر بلالا بالآذان، فذكر عمر أنه رأى مثل ذلك، وقد ذكر أصحاب المسندات أن النبي ﷺ سمع الآذان ليلة الإسراء، وهذا كله لا إشكال فيه إذا تُؤُمّل فإن الجمع ممكن، وبيانه أنهم تفاوضوا في الآذان، ويحتمل أن يكون عبد الله وعمر غائبين، ثم إنهما قدما فوجدا المفاوضة، فقال عبد الله ما قال وتلاه عمر، ولما رأى قبول الرؤيا وصحتها قال ألا تنادون للصلاة، فقال رسول الله ﷺ لبلال قم، وأما ما وقع في المسندات فلا يلزم من سماعه أن يكون مشروعا في حقه، والأقرب أن الرواة لا يستوفون القصص كما وقعت فروى بعض ما لم يرو غيره، وبمجموع الأحاديث يتم الغرض[5].

---

(1) من حديث لأبي هريرة أن ناسا قالوا لرسول الله ﷺ يا رسول الله هل نرى الله يوم القيامة ، فأجابهم بحديث طويل . رواه مسلم في كتاب الإيمان باب معرفة طريق الرؤية.

(2) رواه الإمام أحمد في المسند.

(3) المفهم : لأبي العباس القرطبي، كتاب الإيمان، من باب ما جاء في رؤية الله تعالى في الدار الآخرة"،ج 1 ص 450.

(4) من حديث عبد الله بن محمد أنه قال "كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون الصلوات وليس ينادي بها أحد فتكلموا يوما في ذلك فقال بعضهم، اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم قرنا مثل قرن اليهود، فقال عمر : أولا تبعثون رجلا ينادي بالصلاة قال فقال رسول الله ﷺ يا بلال قم فنادي بالصلاة" رواه مسلم في كتاب الصلاة باب بدء الآذان.

(5) المفهم : لأبي العباس القرطبي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الآذان والإقامة، ج 2، ص 746.

ومن منهج أبي العباس في الكشف عن مشكل الحديث إيـراد التـأويلات المختلفـة والتنبيه على الفاسد منها وترجيح ما استقام عقلا أو نقلا. ومن الأمثلـة الجيـدة في ذلـك شرحه لحديث أم عطية قالت: لما نزلت هذه الآية "يبايعنك على ألا يشركن بالله شيئا ولا يعصينك في معروف"[1] قالت كان منه النياحة، قالت فقلت يـا رسـول الله إلا آل فـلان فإنهم كانوا أسعدوني في الجاهليـة فلابـد مـن أن أسـعدهم فقـال رسـول الله ﷺ إلا آل فلان"[2].

قـال أبو العباس "إلا آل فلان" أشكل هذا الحديث على العلماء وكثرت فيه أقوالهم فقيل فيـه : إن هذا كان قبل تحريم النياحة وهذا فاسد بمساق أم عطية هذا، فـــإن فيـه أن النبي ﷺ أخذ عليهن في البيعة ألا ينحن وذكر النياحة مع الشـرك،... وثانيهـا أن ذلـك خاص بأم عطية وهذا أيضا فاسد فإنه لا يخصها بتحليل مـا كـان مـن الفـواحش كالزنـا والخمر. وثالثها، أن النهي عن النياحة إنما كان على جهة الكراهـة لا علـى جهـة العـزم والتحريم، وهذا أيضا فاسد بما تقدم وبقوله "أربعة في أمتي من أمـر الجاهليـة"، وبقولـه "النائحة إذا لم تتب جاءت يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب"، وهذا وعد شديد يدل على أنه من الكبائر. ورابعها، أن قوله (إلا آل فلان) ليس فيه نص على أنها تساعدهم بالنياحة فيمكن أن تساعدهم باللقاء والبكاء الذي لا نياحة فيه وهذا أشبه بما قبله. وخامسها، أن يكون قوله (إلا آل فلان) إعادة لكلامها على جهة الإنكار والتوبيخ، كما قال للمستأذن حين قال (أنا) فقال ﷺ (أنا، أنا) منكرا عليه، ويدل على صـحة هـذا التأويل ما زاده النسائي في حديث آخر بمعنى حديث أم عطية فقال "لا إسعاد في الإسلام" أي على النياحة والله أعلم[3].

والمتفحص في الأمثلة التي سقناها وغيرهما مما انتشر في كتاب المفهم، يجد أن الأدوات التي يستخدمها الرجل في مدارسة مشكل الحديث منها ما هو نقلي كالبحث عن روايات أخرى لنفس الحديث، أو شواهد من السيرة والتاريخ، أو أقوال أهل اللغة، ومنها مـا هـو

---

(1) سورة الممتحنة : الآية 12.
(2) رواه مسلم في كتاب الجنائز باب التشديد في النياحة.
(3) أبو العباس القرطبي : في المفهم، كتاب الجنائز، من باب التشديد في النياحة، ج 3، ص 566 وما بعدها.

عقلي، كالتأويل، وذكر الاحتمالات المختلفة للمعنى، وغيرها مع الترجيح إن أمكن بالعقل أو النقل.

هـ – كشف غوامض الأسماء المبهمة الواردة في متن الحديث

إن هذا الفن من فنون الحديث خصه علماء الحديث بالتأليف، ولعل أجل ما يوجد في الباب كتاب "كشف غوامض الأسماء المبهمة الواردة في متون الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ" لابن بشكوال، وهو كتاب جليل القدر مطبوع ومتداول. ومعلوم أن ابن بشكوال سبق عصره عصر أبي العباس القرطبي، ولا نشك أنه أفاد من كتابه هذا واتخذه سندا فيما كان مبهما من الأسماء والكنى في ملخصه لصحيح مسلم.

ويعرض أبو العباس لذلك حينما يكون هذا الكشف مساعدا على فهم معنى الحديث، أو سبيلا من سبل فهم ما أشكل منه، أو مرتبطا بوجه من وجوه الاستدلال به : وطريقة الرجل في ذلك أن يسوق رواية أخرى لنفس الحديث تكشف المبهم من أسماء سنده أو متنه، أو ينقل في ذلك ما رواه عن غيره كقوله "ابن شماسة رويناه بفتح الشين وضمها واسمه عبد الرحمن عن شماسة وأبوه من بني مهرة[1]، وقوله "جاء رجل من أهل نجد ثائر الرأس"[2] قيل إن هذا الرجل هو همام بن ثعلبة الذي سماه البخاري في حديث أنس المذكور بعد هذا" .

وقوله : "وأشج بن قيس اسمه المنذر بن عائذ بالذال المعجمة، وقيل المنذر بن الحارث، وقيل هو عبد الله بن عوف، وقيل قيس، والأول أصح، وقد روى أبو داود من حديث أم أبان بنت الوازع بن ذراع عن جدها ذراع، وكان من وفد عبد قيس . قال فلما قدمنا المدينة تبادرنا من رواحلنا نقبل يد النبي ﷺ ورجله فانتظر المنذر حتى أتى عيبته فلبس ثوبه، ثم أتى النبي ﷺ فقال : إن فيك لخصلتين يحبهما الله الحلم والأناة، فقال يا رسول الله أنا أتخلق

---

(1) عن ابن شماسة المهري قال : حضرنا عمر بن العاص وهو في سياقة الموت فبكى طويلا وحول وجهه إلى الجدار، فجعل ابنه يقول يا أبتاه أما بشرك رسول الله ﷺ بكذا ؟ قال : فأقبل بوجهه فقال إن أفضل ما نعده شهادة أن لا إله إلا الله وان محمدا رسول الله ... الحديث. رواه مسلم في كتاب الإيمان باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج. وتعليق أبي العباس في المفهم كتاب الإيمان من باب الإسلام إذا حسن يهدم ما قبله من الآثام وأحرز ما قبله من البر، ج 1، ص312.

(2) من حديث طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس فسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا من رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام ... الحديث . رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب أن الصلوات من أركان الإسلام.

بهما أم أن الله جبلني عليهما قال : بل الله جبلك عليهما قال الحمد لله الذي جبلني على خصلتين يحبهما الله ورسوله[1].

وحين قدم مروان بن الحكم الخليفة الأموي خطبة العيد على الصلاة، وأنكر عليه أحد الحاضرين قال أبو العباس "وقوله فقام إليه رجل فقال : الصلاة قبل الخطبة، فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه" مقتضى هذا السياق أن المنكر على مروان رجل غير أبي سعيد، وأن أبا سعيد مصوب للإنكار مستدل على صحته، وفي الرواية الأخرى أن أبا سعيد هو المنكر على مروان والمستدل، ووجه التلفيق بينهما أن يقال كل واحد (الرجل وأبو سعيد) أنكر على مروان فرأى بعض الرواة إنكار الرجل ورأى بعضهم إنكار أبي سعيد، وقيل هما واقعتان في وقتين وفيه بعد.

*** الاستعانة بأقوال العلماء وتأويلاتهم للمعنى**

ذكرنا أمثلة من اعتماد أبي العباس القرطبي على شرح السنة بالقرآن، والسنة بالسنة وعلومها. ووجدنا أن الرجل يستعين في كشف معاني الأحاديث بما يحفظ من أقوال العلماء جملة وتفصيلا كاشفا عن أوجه الدلالة فيها، ومقوما بالأثر تأويلاتها، ومرجحا لما كان منها أقوم قيلا، وذاك مصداق قوله في المقدمة "فنجمع فيه ما سمعناه من مشايخنا أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا".

ومن ذلك قوله في شرح قول رسول الله ﷺ في حديث جبريل مبينا أشراط الساعة "أن تلد الأمة ربتها" واختلف في معنى قوله "أن تلد الأمة ربتها على ثلاثة أقوال : أحدهما المراد به أن يستولي المسلمون على بلاد الكفر فيكثر التسري فيكون ولد الأمة من سيدها بمنزلة سيدها لشرفه بأبيه، وعلى هذا فالذي يكون من أشراط الساعة استيلاء المسلمين على المشركين وكثرة الفتوح والتسري، وثانيها أن يبيع السادة أمهات أولادهم، ويكثر ذلك فتتجاول الأمهات المستولدة فربما يشتريها ولدها أو ابنتها ولا يشعر بذلك فيصير ولدها وربها، وعلى هذا فالذي يكون من أشراط الساعة الجهل بتحريم بيع أمهات الأولاد والاستهانة بالأحكام الشرعية، وهذا على قول من يرى تحريم بيع أمهات الأولاد وهم الجمهور، ويصح أن يحمل ذلك على بيعهن في حال حملهن وهو محرم بالإجماع، وثالثها أن

---

(1) المفهم : لأبي العباس القرطبي، كتاب الإيمان من باب إطلاق اسم الأيمان على ما جعله في حديث جبريل إسلاما، ج 1، ص 130.

يكون العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة والسب، ويشهد لذلك قوله في حديث أبي هريرة (المرأة) مكان الأمة وقوله ﷺ لا تقوم الساعة حتى يكون الولد غيظا"[1].

ومن ذلك قوله فيما روي عن ابن عباس قال : بلغ عمر أن سمرة باع خمرا، فقال: قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها فباعوها"[2]. قال أبو العباس : اختلف في كيفية بيع سمرة الخمر على ثلاثة أقوال : أحدها انه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم ظنا منه أن ذلك جائز، والثاني أن يكون باع العصير ممن يتخذه خمرا والعصير يسمى خمرا كما قد سمي العنب في قوله تعالى "أني أراني أعصر خمرا" وسمي بذلك لأنه يؤول إلى الخمر، والثالث، أن يكون خلل الخمر وباعها خلا، ولعل عمر كان يعتقد أن ذلك لا يحللها، كما ذهب إليه جماعة من أهل العلم على ما سيأتي، قلت وفي هذين الوجهين بعد والأشبه الأول[3].

وقد وجدنا الرجل يشير في كثير من الأحيان إلى بعض التأويلات الفاسدة، والمعاني البعيدة المتكلفة تنبيها عليها وتحذيرا من الوقوع فيها كاشفا فسادها بالحجة والدليل.

ومن أمثلة ذلك شرحه لحديث الأعرابي الذي سأل رسول الله ﷺ عن فرائض الإسلام، وحين أخبره قال : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص "والحديث رواه مسلم من غير طريق في كتاب الإيمان "قال أبو العباس : وقوله : فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص" قيل معناه لا أغير الفروض المذكورة بزيادة فيها ولا نقصان، ولا يصح أن يقال إن معناه لا أفعل شيئا زائدا على هذه الفروض المذكورة من السنن ولا من فروض أخر إن فرضت، فإن ذلك لا يجوز أن يقوله ولا يعتقده لأنه كفر والنبي ﷺ لا يقر على مثله[4].

وقوله في شرح قول رسول الله ﷺ "الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق"[5]. "وقد تكلف بعض المتأخرين تعديد ذلك فتصفح

---

(1) المفهم : أبو العباس القرطبي، باب معاني الإيمان والإسلام والإحسان شرعا، ج 1، ص 17.
(2) رواه البخاري في كتاب البيوع.
(3) المفهم : لأبي العباس القرطبي كتاب المساقاة من باب تحريم بيع الخمر، ج 5، ص 2824.
(4) المفهم : لأبي العباس القرطبي، من باب وجوب التزام شرائع الإسلام، ج 1، ص 110.
(5) رواه مسلم من حديث أبي هريرة في كتاب الإيمان باب بيان عدد شعب الأيمان.

خصال الشريعة وعددها حتى انتهى فيها في زعمه إلى ذلك العدد، ولا يصح له ذلك، لأنه يمكن الزيادة على ما ذكر والنقصان مما ذكر ببيان التداخل، والصحيح ما صار إليه أبو سليمان الخطابي وغيره أنها منحصرة في علم الله تعالى وعلم رسول الله ﷺ وموجودة في الشريعة مفصلة فيها، غير أن الشرع لم يوقفنا على أشخاص تلك الأبواب، ولا عين لنا عددها ولا كيفية انقسامها، وذلك لا يضرنا في عملنا بتفاصيل ما كلفنا به من شريعتنا ولا في علمنا، إذ كل ذلك مفصل مبني في جملة الشريعة فما أمرنا بالعمل به عملناه وما نهينا عنه انتهينا، وإن لم نحط بحصر أعداد ذلك والله تعالى أعلم[1].

وهكذا نرى أن نقل الإمام أبي العباس عن الأئمة والعلماء لم يمنعه من أن يكون له رأي واجتهاد في شرح الأحاديث وتأويل ما أشكل من معانيها، بما تفضل الكريم الوهاب عليه بفهمه، وتلك هي المادة الأكثر ورودا في الكتاب تكشف عن جهد الرجل واجتهاده ودقة منهجه وتبحره في العلم بشتى أنواعه وأصنافه، عليه رحمة الله.

3 ـ منهجه من عرض آراء المذاهب الفقهية واختياره المذهبي

إن كل ما سبق من قواعد منهجية في ترتيب المبنى، وكشف المعنى، غايته وقصده الوقوف على الأحكام الشرعية العملية المستفادة من الدليل التفصيلي من السنة النبوية وهي مراحل ضرورية للاستنباط الفقهي وميسرة له . وهذا المسار من المقاصد التي رسمها أبو العباس في مقدمة الكتاب حين قال : "التنبيه على وجوه الاستدلال بأحاديثه" وهذا هو مسلك كل من جمع بين الفقه والحديث من علماء الإسلام، وأبو العباس في هذا يعرض آراء المذاهب الفقهية في المسألة ويرجح بينها إن كان الأمر يقتضي الترجيح، أو لا يفعل ذلك حتى يترك في الأمر سعة وخاصة فيما لا يضر الخلاف فيه.

ثم يناقش مذاهب المخالفين وسيتعرض آراءهم ويوضح أدلتهم إنصافا لهم ثم ينتقد ما يجب انتقاده بقوة الحجة والبرهان، وبأدب العلماء الجم الذي لا تعصب فيه ولا امتنان، استوى في ذلك عنده كل الفرق الفقهية والكلامية والصوفية واللغوية ممن عرض كلامهم في فهم نصوص الحديث والاستدلال بها، ثم يبني في كثير من الأحيان اختيارات فقهية بناء على ما انقدح في ذهنه من قوة حجة أو دليل عقلا كان أو نقلا.

---

[1] المفهم : أبو العباس القرطبي، من باب الإيمان شعب والحياة شعبة منها، ج 1، ص 170.

وقد وجدنا في غير ما موضع أن الرجل يميل إلى مذهب أهل الحديث والأثر، إذ يقف عند الدليل من السنة لا يتعداه، بل وينص على ذلك في شكل قاعدة للاستنباط، وإن كان ينسب نفسه إلى مذهب مالك والمالكية في غير ما موضع مما يجعلنا نصنفه ضمن الاتجاه الأثري في مدرسة مالك، وهذا سيظهر بجلاء حينما سنتعرض إلى نماذج من اختياراته الفقهية.

وبما أن الرجل لا يرتب لكلامه عن الحديث وفق مساق محدد كما سبق أن وضحنا في كلامنا عن المبنى. فإننا نعرف أن أبا العباس القرطبي يقصد استنباط الأحكام، حين نقف على عبارات مثل (وقوله كذا فيه دليل على كذا) أو (هذا الحديث يدل على كذا) أو (قوله كذا حجة على... أو لمن قال كذا) أو (اختلف العلماء في الأخذ بهذا الحديث) أو ما شاكل ذلك.

وإليكم نماذج من كيفية عرضه للأحكام المستبطة من الأحاديث مستعرضا المذاهب الفقهية في المسألة . قال أبو العباس "قوله ﷺ إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل)[1] وقوله "غسل الجمعة واجبة على كل محتلم"[2] ظاهر في وجوب غسل الجمعة، وبه قال أهل الظاهر، وحكى عن بعض الصحابة وعن الحسن وحكاه الخطابي عن مالك ومعروف مذهبه وصحيحه أنه سنة، وهو مذهب عامة أهل الفتوى وحملوا تلك الأحاديث على أنه واجب وجوب السنن المؤكدة ودليلهم على ذلك أمور.

أحدها قوله ﷺ في حديث أبي هريرة "من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت غفر له"[3] فذكر فيه الوضوء، واقتصر عليه دون الغسل، ورتب الصحة والثواب عليه فدل على أن الوضوء كاف من غير غسل وأن الغسل ليس بواجب.

وثانيها قوله ﷺ لهم حين وجد منهم الريح الكريهة "لو اغتسلتم ليومكم هذا"[4].

وهذا عرض وتحضيض وإرشاد للنظافة المستحسنة ولا يقال مثل ذلك اللفظ في الواجب.

---

(1) رواه البخاري في كتاب الجمعة.
(2) رواه البخاري في كتاب الأذان.
(3) رواه مسلم في كتاب الجمعة.
(4) رواه البخاري في كتاب البيوع.

وثالثها تقرير عمر والصحابة لعثمان رضي الله عنهم على صلاة الجمعة بالوضوء من غير غسل، ولم يأمروه بالخروج، ولم ينكروا عليه فصار ذلك كالإجماع منهم على أن الغسل ليس بشرط في صحة صلاة الجمعة، ولا واجب.

ورابعها ما يقطع مادة النزاع ويحسم كل أشكال، حديث الحسن بن سمرة قال قال رسول الله ﷺ "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل"[1] وهذا نص في في موضع الخلاف، غير أن سماع الحسن بن سمرة مختلف فيه، وقد صح عنه أنه سمع منه حديث العقيقة فيحمل حديثه عنه على السماع، إلا أن يدل دليل على غير ذلك، والله أعلم.

وخامسها أنه ﷺ قد قال "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وسواك ويمس من الطيب ما قدر عليه"[2] وظاهر هذا وجوب السواك والطيب وليس كذلك بالاتفاق فدل على أنه ليس بواجب بل المراد به الندب المؤكد إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب في لفظ الواو والله أعلم[3].

ومن استنباطاته الفقهية قوله "وقوله ﷺ قم يا بلال فناد بالصلاة" حجة لمشروعية الآذان والقيام فيه وأنه لا يجوز آذان القاعد عند العلماء إلا أبا ثور، وبه قال أبو الفرج من أصحابنا وأجازه مالك وغيره لعلة به إذا أذن لنفسه.

ويحصل من الآذان إعلام بثلاثة أشياء، بدخول الوقت، وبالدعاء إلى الجماعة ومكان صلاتها وبإظهار شعائر الإسلام، وقد اختلف في حكمه فقال داود والأوزاعي وهو ظاهر قول مالك في الموطأ بوجوبه في المساجد والجماعات، وقيل: إنه فرض على الكفاية، وبه قال بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي، وذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة في مساجد الجماعات والعشائر، وهو المشهور في مذهب مالك وغيره، وسبب الاختلاف اختلافهم في قوله عليه السلام لبلال "قم يا بلال فناد بالصلاة" هل هو محمول على ظاهره من الوجوب أم هو مصروف عن ذلك بالقرائن، أعني قرائن التعليم ؟ وأما من صار إلى أنه على الكفاية فيراعي ما يحصل منه من الفوائد الثلاثة المتقدمة الذكر[4].

---

(1) رواه الترمذي في كتاب الجمعة وقال حديث حسن.
(2) رواه مسلم في كتاب الجمعة.
(3) المفهم : أبو العباس القرطبي، كتاب الجمعة، ج 3، ص 1430
(4) المفهم : أبو العباس القرطبي، كتاب الصلاة، من باب ما جاء في الآذان والإقامة، ج 2، ص 746.

4 – كيف يبني اختياراته الفقهية

نقرر قاعدة في البداية وهي أن الرجل رغم أن التراجم نعتته بالفقيه المالكي، ورغم أنه في غير ما موضع من الكتاب ينسب نفسه إلى المالكية بقوله "عندنا"، و"عند أصحابنا"، أو "قال علماؤنا"، ورغم أن مذهب مالك من كتابه أخذ النصيب الأكبر في إيراد أقواله وأدلته، فإننا لم نلحظ من الرجل تعصبا للمذهب، ولا تحيزا له من غير دليل مقنع، بل إنا وجدناه يخالف المذهب في كثير من الأحيان ويرى أن مذهبه في المسألة فيه نظر، ولكنه يبسط الحجة لمذهب مالك حين يكون ظاهرا على غيره، فهو المطلع عليه بتوسع، القائم به طوال إقامته بالأندلس ومصر إلى توفي، الجامع لأقوال علمائه في الغرب الإسلامي حيث وجدناه ينقل عن ابن عبد البر والقاضي عياض وابن العربي وغيرهم من المتقدمين في فقه مالك وأصحابه.

كل هذا جعله ينتصر لمذهب مالك حين يتوفر الدليل، ويعيد النظر في كثير من الأحكام الواردة في المذهب حين تكون الحجة إلى جانب غيره، بعقلية منصفه مدركة أن عزة مذهب مالك هي في قوة الدليل وأن الانتصار لمذهب مالك في غياب الدليل إضعاف له ولمدرسته الشامخة، وأن الحق تنشده كل المذاهب فينبغي أن يكون هو المقصد.

بهذه العقلية الناقدة الفاحصة بني أبو العباس اختيارات فقهية غاية في النبل، خالف في بعضها مذهب مالك نسوق منها أمثلة توضح جهد الرجل وتؤكد أن مذهبه اتجاه الحديث والأثر في مدرسة مالك.

قال أبو العباس (في غسل الجمعة) "وفي قوله ﷺ إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل" دليل لمالك على أن الغسل إنما يجب عند الرواح متصلا به كما هو مذهب مالك والأوزاعي وأحد قولي الليث وغيرهم، وفيه نظر[1].

قال أبو العباس في شرح قول أبي بكر فيما رواه مسلم في كتاب الإيمان "والله لو منعوني عناقا مكان(عقالا) كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه".

---

[1] المفهم : أبو العباس القرطبي، كتاب الجمعة، ج 3 ص 1430.

والعقال هو الجذع من أولاد المعز، وبهذه الرواية تمسك من أجاز أخذ الجذع من المعز في الزكاة إذا كانت سخالا كلها، وهو قول الشافعي وأحد قولي مالك وليس بمشهور عنه ولا حجة في ذلك، لأنه خرج مخرج التقليل، فإن عادة العرب إذا أرادت تقليل شيء ذكرت في كلامها ما لا يكون مقصودا كما قال رسـول الله ﷺ، لا تحقرن جارة لجارتها ولـو فرسـن شاة)[1] والفرسن ظفر الشاة وفي رواية أخرى" ولو ظلفا محرقا" وليس مما ينتفع به، وكذلك قوله عليه السلام "من بنى مسجدا لله ولو مثل مفحص قطاة"[2] وذلك القدر لا يكـون مسجدا ونحو من هذا في الاستشهاد قول امرئ القيس :

من القاصرات الطرف لو دب محول　　　من الذر ألفيت الذي يرعوونها

ونحوه كثير من كلامهم في التقليل والتكثير والتعظيم والتحقير[3].

وقد قال أبو العباس في تأويل المالكية لحديث جابر في قضية (سليك)[4]

وقد تأول أصحابنا حديث جابر تأويلات في بعضها بعد. ثم قال و أول معتمد المالكية في ترك العمل به أنه خبر واحد عارضه عمل أهل المدينة خلفا عن سلف.

ومن ذلك قول أبي العباس في قول رسول الله ﷺ فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمح[5]. "فيه حجة لمن منع الصلاة حينئذ، وحجتهم عمل المسلمين في جميع الأمصار على جواز التنفل يوم الجمعة إلى صعود الإمام على المنبر عند الزوال .

قال القاضي أبو الفضل: وتأول الجمهور الحديث على أنه منسوخ بإجماع عمل الناس، أو يكون المراد به الفريضة ويكون موافقا لقوله ﷺ "إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فـإن شدة الحر من شدة جهنم[6] قلت وفي هذا نظر. وهو أنه لا يصـح أن يكـون نسـخا علـى حقيقته وإنما هو تخصيص فإنه إخراج بعـض مـا تناولـه اللفـظ الأول لا رفـع لكليـة مـا يتناوله"[7].

---

(1) البخاري في كتاب الهبة.

(2) رواه ابن ماجة في كتاب المساجد والجماعات.

(3) المفهم : أبو العباس القرطبي، من باب أول ما يجب على المكلفين من كتاب الإيمان، ج 1، ص 144.

(4) نفسه في كتاب الجمعة باب ركوع من دخل والإمام يخطب، والحديث بنصـه عن جابر بن عبد الله قال جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب فجلس فقال له "يا سليك قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما" ثم قال "إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما" رواه مسلم في كتاب الجمعة باب التحية والإمام يخطب.

(5) من حديث طويل عن عمر بن عبسة السلمي رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب إسلام عمر بن عبسة

(6) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة.

(7) أبو العباس القرطبي : في المفهم، كتاب صلاة المسافرين باب الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، ج 3، ص 1406.

هذه أمثلة من مخالفات أبي العباس القرطبي لمذهب مالك وانتقاده لبعض مسائله، لكن هذا لا يفك أبا العباس عن مذهب مالك لأنه بسط أدلته، وانتصر له بالدليل في غير ما مسألة بشكل يخرج عن العد والحصر.

وحيث أن الرجل يلتمس الدليل في الأثر حيثما يكون، فإننا نورد أمثلة من وقوفه عند الحديث في تقرير الحكم أو حسم الخلاف.

ففي حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه"[1].

قال أبو العباس "وقوله (إن في الجمعة ساعة) اختلف في تعيينها، فذهبت طائفة من السلف إلى أنها من بعد العصر إلى الغروب، وقالوا إن معنى قوله ﷺ وهو قائم يصلي أنه بمعنى ملازم ومواظب على الدعاء، وذهب آخرون إلى أنها وقت الصلاة نفسها، وقيل من وقت الزوال إلى نحو الذراع وقبل طلوع الشمس وقيل : هي مخفية في اليوم كله كليلة القدر قلت : وحديث أبي موسى[2] نص في موضوع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره والله تعالى أعلم"[3].

وقرين ذلك قوله في حديث عباد بن تميم المازني عن عمه وكان من أصحاب رسول الله ﷺ يقول : خرج رسول الله ﷺ يوما يستسقي فجعل إلى الناس ظهره يدعو الله واستقبل وبدل رداءه ثم صلى ركعتين"[4].

قال أبو العباس وقوله "استسقى، وحول رداءه، وقلب رداءه"[5].

استسقى استفعل أي طلب السقيا بتضرعه ودعائه وإنما قلب رداءه على جهة التفاؤل لانقلاب حال الشدة إلى السعة، وجمهور العلماء على أنه سنة على ما تضمنه هذا الحديث، وأنكره أبو حنيفة، وصعصعة بن سلام من قدماء علماء الأندلس والحديث حجة عليهم[6].

---

(1) رواه مسلم في كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة.

(2) يقصد حديث أبي موسى الأشعري قال لي عبد الله بن عمر، أسمعت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة ؟ قال قلت نعم سمعته يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول "هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة" رواه مسلم في كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة.

(3) أبو العباس القرطبي : في المفهم، كتاب الجمعة، ج 3، ص 1439.

(4) رواه مسلم في كتاب صلاة الاستسقاء باب صلاة الاستسقاء.

(5) رواه البخاري في كتاب الجمعة.

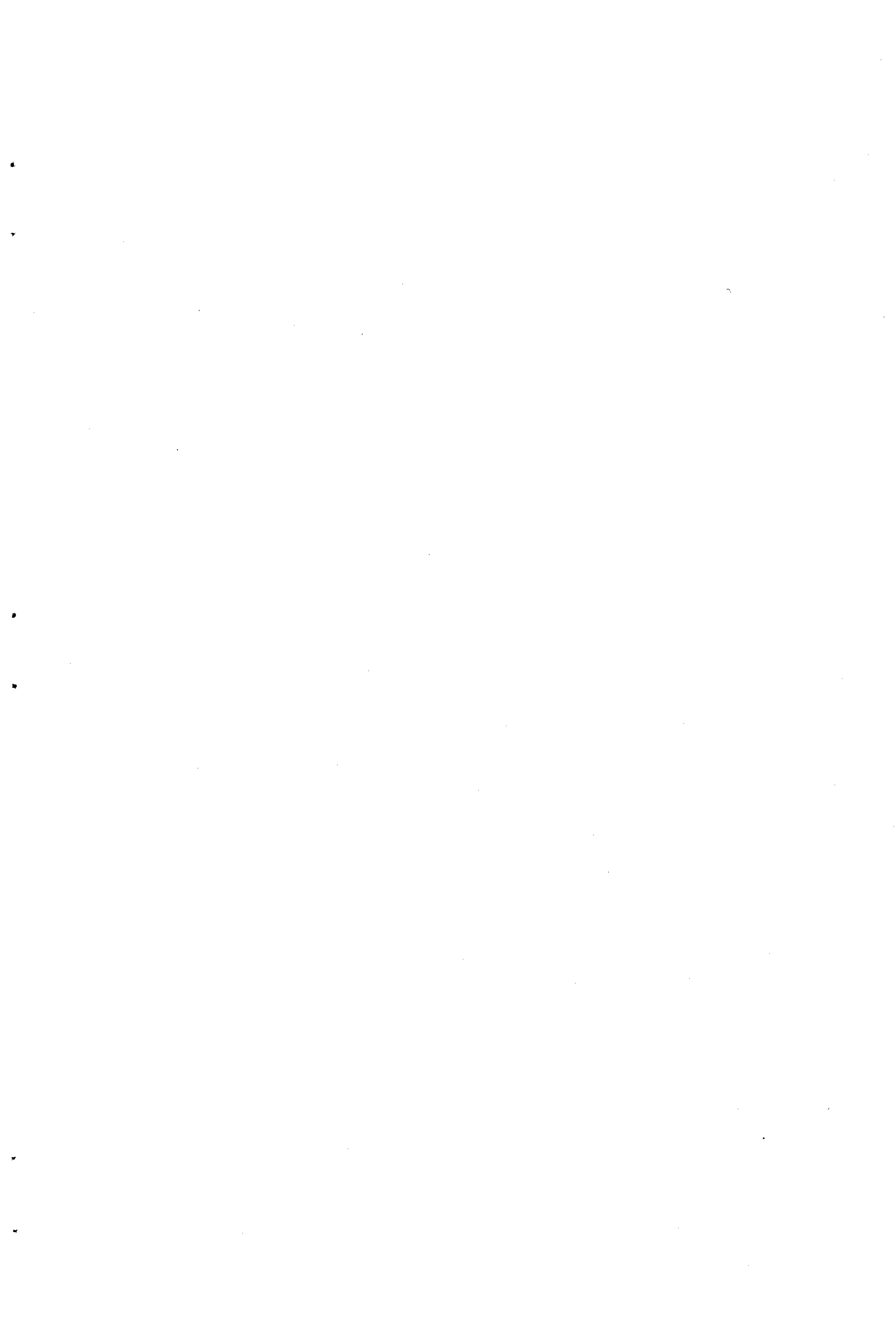
(6) أبو العباس القرطبي : في المفهم، كتاب صلاة الاستسقاء.

يضاف إلى هذه الأمثلة أن منهج الرجل في الكتاب الترجيح في القضايا الخلافية بالسنة وهذه أمثلتها لا تحصى، وإذا أردت أن تقف على الأحكام الفقهية التي صاغها أبو العباس دون ذكر الخلاف المذهبي وإنما استنبطها من النص باجتهاده وبإعمال الأدوات التي ذكرنا في المبنى والمعنى فذاك شطر الكتاب في مختلف أبوابه وفصوله.

تلك جولة في مرتكزات منهج أبي العباس القرطبي في فقه الحديث من خلال كتاب المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم خلاصتها.

- تبصر الرجل في الحديث وعلومه، والعلوم المساعدة على فهـمـه دقته في اختيار الأدوات المنهجية لفقه الحديث من حيث المبنى والمعنى.
- براعته في التأويل والاستنباط وتتبع أوجه دلالة الحديث على المعنى.
- بسط خلاف المذاهب الفقهية بنفس العالم المطلع، وتتبع الدليل والوقوف عنده، على مذهب أهل الأثر.

رحمه الله أبا العباس ونفعه بكتابه يوم لقائه، وزاده به رفعة إنه سميع مجيب.



منهج فقه الحديث عند الإمام المحدث
أبي محمد عبد الله بن أبي جـمـرة
من خلال كتاب بهجة النفوس وتحليتها
بمعرفة ما لها وما عليها شرح
مختصر صحيح البخاري
(النموذج الثالث)

مدخل

جمع ابن أبي جمرة عبد الله بن سعد بين العلم بالفقه والحديث والزهد والتصوف، لذلك جاءت مؤلفاته مطبوعة بدقائق العلم ونفحات التصوف، وكان رحمه الله يحب أن يشتغل الناس بحفظ حديث رسول الله ﷺ والتفقه فيه والبحث عن إشارته، لذلك سعى رحمه الله إلى اختصار صحيح البخاري وسماه "جمع النهاية في بدء الخير وغاية"، ثم بعد ذلك قطف ثمار معانيه بشرحه وتقريب فائدته في كتابه "بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة ما لها وما عليها"، فكان من الشروح المتداولة والمحتفى بها خلال القرن السابع الهجري وبعده، وأثر في حركة التأليف في شرح صحيح البخاري خلال القرن الثامن الهجري وبعده.

وقد فصلنا الكلام عن هذا المؤلف الجليل في باب مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي من حيث تأليفه والاشتغال به وطبعه.

وقد انتقيناه للحديث عن منهجه بتفصيل للأسباب الآتية :

1 – أنه من الشروح المتقدمة لصحيح البخاري

2 – أنه من الشروح التي لازالت مغمورة ولم تنل حظها من الدراسة.

3 – أنه شرح يتميز عن غيره بكثرة فوائده ودرره وخاصة الطابع الصوفي الغالب على توجه صاحبه.

وسنتحدث بحول الله عن منهج هذا المؤلف الجليل من خلال ثلاثة مباحث رئيسية تشكل ركائز منهج ابن أبي جمرة في فقه أحاديث مختصره لصحيح البخاري وهي كالتالي :

- منهجه في الكتاب من حيث المبنى
- طريقته في استنباط المعاني والأحكام
- التقعيد والقواعد ومنهجه في صياغتها وتوظيفها في فقه الحديث.

I – منهجه في الكتاب من حيث المبنى

قال الفقيه الحجة أبو محمد عبد الله بن سعيد بن أبي جمرة الأسدي في مقدمة مختصره لصحيح البخاري "وبعد، فلما كان الحديث وحفظه من أقرب الوسائل إلى الله عز وجل

بمقتضى الآثار في ذلك. منها قوله ﷺ "من أدى إلى أمتي حديثا واحدا يقيم به سنة أو يرد به بدعة فله الجنة" ومنها قوله ﷺ من حفظ على أمتي حديثا واحدا كان له أجر أحد وسبعين نبيئا صديقا"[1] والآثار في ذلك كثيرة، ورأيت الأمم قد قصرت عن حفظها مع كثرة كتبها من أجل أسانيدها، فرأيت أن آخذ من أصحها كتابا أختصر منه أحاديث بحسب الحاجة إليها، واختصر أسانيدها ما عدا راوي الحديث فلا بد منه، فيسهل حفظها وتكثر الفائدة فيها إن شاء الله تعالى فوقع لي أن يكون كتاب البخاري لكونه من أصحها، ولكونه رحمه الله تعالى كان من الصالحين وكان مجاب الدعوى ودعا لقارئه"[2].

وقال رحمه الله في مقدمة كتاب بهجة النفوس (شرح هذا المختصر لصحيح البخاري) محددا الخطوط الكبرى لمنهجه فيه "أما بعد فلما كان من متضمن ما أودعنا برنامج الكتاب الذي سميناه، جمع النهاية في بدء الخير وغاية، إشارة إلى تكثير فوائد حديثه، وتعميم محاسنه وكنت عزمت على تبيينها، لأن أتبع خيرا بخير، فيكون ذلك أصله، وهذا ثمرته وفننه، فإن كمال فائدة الثمار باجتناء الثمرة، ويعرف مقتنيه قدر الفائدة بل الفوائد التي فيه، ولما كان الإمام صاحب الأصل هو البخاري رحمه الله، قد جعل لكل وجه مما يدل عليه الحديث الواحد بابا، ولربما كرر الحديث الواحد في أبواب شتى مرارا، ولربما قطع الحديث الواحد وأتى في كل باب منه بقدر الحاجة، فرأيت أن أجعل كل حديث من تلك الأحاديث التي جمعت بنفسه مقام باب، وهو باب وأي باب، ومفتاحه ظاهر الحديث، والأبواب التي تتفرع منه وجوه، ثم تتبعت ألفاظ الحديث لأقتبس من بركات تلك الألفاظ العذبة الزلال، ما يكون منه ريا لظمأ جهالات الفؤاد، لأنه عليه الصلاة والسلام لا يكون منه زيادة حرف أو نقص حرف من الحروف، إلا بمعنى مفيد لأنه لا ينطق عن الهوى"[3].

إن اطلاعنا على هذين المقدمتين، وتتبعنا لكتاب بهجة النفوس، جعلتنا نستنتج أن المحددات المنهجية لبناء الكتاب في ارتباطه بالأصل المشروح هي :

- الاكتفاء بشرح 300 حديث من صحيح البخاري منتقاة بما يحقق رغبة ابن أبي جمرة في تقريب الحديث وشرحه إلى الناس.

---

(1) لم أقف عليه.

(2) مقدمة كتاب جمع النهاية لابن أبي جمرة .

(3) المقدمة نفسها.

- هذا الشرح غير خاضع لتبويب في أصل المختصر، ولكننا وجدنا في الشرح تبويبا الراجح أنه من وضع الناشر، وقد فصل بينه وبين المتن بخط في أعلى الصفحة.

- لا يدرس الأسانيد تبعا لحذفها في الأصل (المختصر) .

أما بناء كلامه عن الحديث في بهجة النفوس فيقسمها إلى أجزاء ومراحل، سمى كل مرحلة باسم يدل على ما يندرج تحتها، وأول ما يبدأ به :

1 – ظاهر الحديث

وهو عبارة عن جمل مركزة مختصرة يذكر فيها ما يتبادر إلى ذهن القارئ لظاهر النص من معان أو أحكام قد يكتفي بها المقتصد وتسهل على المبتدئ الوصول إلى المراد، ثم يترك تفصيل الكلام على ما يخفيه النص للمتمعن من أحكام ومعان ودلالات إلى مرحلة أخرى تأتي بعدها.

يقول مثلا في حديث أشراط الساعة عن أبي هريرة ﵁ قال : قال النبي ﷺ : "لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج وهو القتل، حتى يكثر فيكم المال فيفيض"[1] ظاهرا لحديث يدل على أن الخمسة المذكورة فيه من علامات الساعة وقربها والكلام عليه من وجوه" ثم شرع في سردها بحسب ما يستنبط من النص من فوائد على ما سيأتي ذكره[2].

ويقول في حديث قيام ليلة القدر. عن أبي هريرة ﵁ قال قال رسول الله ﷺ : "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه"[3] ظاهر الحديث يدل على فضل ليلة القدر، والكلام عليه من وجوه[4] ثم يشرع بعد ذلك في تتبعها بحسب ما تتضمنه ألفاظ الحديث وجملة من فوائد على منهج سيأتي بسطه.

2 – ذكر وجوه الحديث وبسط معانيه

بعد أن يختصر مضمون النص كما رأينا في عبارات جامعة يسميها "بظاهر الحديث" ينتقل إلى تفصيل ما يتعلق بالموضوع من فوائد بقوله "والكلام عليه من وجوه".

---

[1] رواه البخاري في كتاب الإيمان.

[2] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 2، ص 79 وما بعدها.

[3] رواه البخاري في كتاب الإيمان.

[4] المصدر نفسه : ج 1، ص 61 وما بعدها.

ويقصد بالوجوه : ما يستنبط من النص من قضايا فقهية وأصولية وصوفية وتربوية ومنطقية ولغوية وغيرها. وقد تتسع هذه الوجوه وتتعدد لتصل في بعض الحالات إلى إحدى وسبعين وجهابحسب طول الحديث، كما هو الشأن في حديث عائشة في بدء الوحي[1]، أو بحسب كثرة فوائده وتتبعها الدقيق من طرف المؤلف وإن كان النص قصيرا. كما هو الشأن بالنسبة لحديث أبي هريرة "الدين يسر"[2] حيث قسم الكلام عن الحديث إلى ثلاثة عشر وجها أصليا وكل واحد منها انقسم إلى وجوه جزئية، وقد ذكر هذا ونبه عليه في بداية كلامه عن وجوه الحديث حيث قال : قوله ﷺ "إن الدين يسر" هذا اللفظ يحتمل وجوها، وعلى كل وجه كلام من وجوه، إلى آخر الحديث فنبدأ أولا بوجه ونبين معناه ثم نبين الحديث على ما يقتضيه ذلك الوجه إلى آخره، ثم نرجع إلى الوجه الثاني ونبينه أيضا إلى آخر الحديث، ثم كذلك إلى أن نفرغ الوجوه المحتملة للفظ ليكون أيسر على المطالع وأسرع للفهم"[3].

وهكذا وبعد تتبع دقيق للوجوه الأصلية والفرعية والتي وصلت إلى ثلاثة عشر وجها جال فيها المؤلف في كل ما يتعلق بلفظ النص ومعانيه ولغته وقواعد فهمه أصولا وفقها وتربية وغيرها قال في ختام كلامه عن الحديث .

الوجه الثالث عشر الأول منه قوله عليه السلام "إن الدين يسر ..الحديث" قد يريد جميع الوجوه المتقدم ذكرها وما يتشعب منها أو أكثر منه ولولا التطويل لذكرنا منها جملا كلها بأدلتها لكل من نظر وتأمل ما أشرنا إليه من تنويع احتمالاته وسهل عليه النظر فيما عداه، وبانت له طرق الرشاد وتبين له الرشد على مقتضى احتمالاته ومشادة كل وجه بما يضاده، وبشارته بحسبه والاستعانة فيه بحسب مناطه، والزيادة في الكل بحسب الفضل العميم جعلنا الله ممن هداه لذلك بمنه، وأسعده بما إليه هداه[4].

3 – البحث في ما يستشكل فهمه

يستعرض المؤلف على الوجه المتقدم ما يستنبطه من النص من فقه ومعان وقواعد ولغة وأصول وغيرها، وأثناء عرض هذه الوجوه تعترضه قضايا خلافية من مشكل حديث أو مختلفة، أو خلاف فقهي أو غريب، وعلى العموم ما يقتضي رفع الإشكال والغموض من

---

(1) المصدر نفسه : ج 1، ص 7 وما بعدها.

(2) رواه البخاري في كتاب الإيمان.

(3) ابن أبي جمرة : بهجة النفوس، ج 1، ص 67.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 93.

القضايا المرتبطة بالحديث أو موضوعه، فإذا وقف عندها وهو يعرض الوجوه قال "هنا بحث" فيعرض لموضع الخلاف ثم يخوض فيه بحيث يسلك مسلك الأئمة في إيراد الأدلة ومقارنتها أو الجمع بين الأحاديث ما أمكن، أو كشف موطن التعارض والاشتغال بأدوات الترجيح على نحو سنفصله في طريقته في فقه الحديث.

ومن ذلك قوله في حديث تعاقب الملائكة الكرام الكاتبين الذي رواه أبو هريرة قل في الوجه السابع "هنا بحث" متى يكون عُروجهم لأنه عليه السلام قل "ثم يعرج الذين باتوا فيكم" ورواية أخرى كانوا فيكم. فأما صلاة الصبح، فبعد الشروع فيها والانتظار لها بدليل قوله "تركناهم وهم يصلون"[1] وأطال في التفصيل.

وفي حديث السبعة الذين يضلهم الله يوم القيامة في ظل عرشه[2] قال في الوجه السابع "وهنا بحث كيف يجتمع أن بعض المندوبات أفضل ثوابا من بعض الفرائض؟ وقد قال ﷺ حكاية عن مولانا "لن يتقرب إلي المتقربون بأحب من أداء ما افترضت عليهم، وصيغة "أحب" تعطى الأفضلية في الفائدة فالجواب أنه ما يصح له ثواب المندوب إلا بعد تحصيل المفروض، لأنه إذا عمل المندوب ولم يأت بالمفروض استوجب دخول النار ... والمندوب أكثر ثوابا، والآخر وهو الفرض أكثر فائدة والفائدة تحوي أشياء من المنافع عديدة، وتعظيم الأجر لا يقتضي زيادة على غيره، غير التفضيل في ذلك الوجه الواحد ليس إلا.."[3].

II – منهجه في صياغة المعنى والاستنباط الفقهي

في الكلام عن ظاهر الحديث ووجوهه وبحوثه نقف على مادة زاخرة من الحديث والفقه والأصول واللغة وغيرها، وتجد علما فوارا وفتحا من الله تعالى على عبده في اكتشاف المعاني واستنباط الأحكام وتتبع الفوائد لا يهبه الإلاه إلا للخلص من عباده، وخدام حديث رسوله ﷺ وتلك من نضارة الوجه التي وعد بها رسول الله ﷺ كل مشتغل بالسنة .

---

(1) ابن أبي جمرة : بهجة النفوس، ج 1، ص 205، والحديث رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة.

(2) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان.

(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 226.والحديث رواه البخاري في كتاب الأذان.

وقد وجدنا ابن أبي جمرة يملك أدوات فقه الحديث من ناصيتها، فوجدناه يعرض لمختلف الحديث، ويكشف مشكله، ويشرح غريبه، بعرض اللغة والمصطلح، ويشرح السنة بالسنة، والسنة بالقرآن ويفقه الواقع في ضوء الحديث، ويستعمل السيرة والتاريخ واختلاف الروايات ودراسة الأسانيد في التعارض والترجيح، كما وجدنا في كتابه مادة أصولية مهمة، ومسحة صوفية غالبة على شرحه وتفسيره لنصوص الحديث. ويعرض للخلاف الفقهي والمذهبي . فكيف يستفيد ابن أبي جمرة من كل هذا ليقدم للناس فوائد ودررا مستنبطة من حديث رسول الله ﷺ ؟ ذلك ما سنبسطه من خلال تتبع هذه القضايا بأمثلة تطبيقية.

1 – فهم السنة في ضوء القرآن الكريم

وقد وجدنا لذلك أغراضا ومقاصد عند ابن أبي جمرة إذ يسوق النص القرآني في معرض فهمه للسنة النبوية إما لشرح لفظ غمض، أو لفهم سياق ومعنى، أو شرح لمشكل في فهم الحديث، أو الجمع بين النصوص القرآنية والحديثية لتمام المعنى، أو نفي التعارض الظاهر، أو تقرير حكم أو ترجيحه وغيرها، وسنكتفي بعرض مثال واحد لكل غرض من الأغراض التي وقفنا عليها والتي من أجلها عرض ابن أبي جمرة القرآن على السنة بيانا للفائدة.

- مقصد شرح الألفاظ

ففي حديث سؤال القبر وفتنته الذي روته أسماء عن رسول الله ﷺ قالت "أن النبي ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيته في مقامي هذا، حتى الجنة والنار فأوحي إلي أنكم تفتنون في قبوركم[1] .. الحديث.

قال ابن جمرة : الوجه الثاني عشر قوله عليه السلام "تفتنون في قبوركم" تفتنون بمعنى تختبرون قال عز وجل في كتابه : "ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون"[2] أي لا يختبرون لكن الاختبار هنا بوجه خاص كما أخبر في باقي الحديث على ما سيأتي بيانه"[3].

---

(1) رواه البخاري في كتاب الأيمان.

(2) سورة العنكبوت : الآية 12.

(3) ابن أبي جمرة : في بهجة النفوس، ج 1، ص 121.

ـ مقصد فهم معنى الحديث

قال ابن أبي جمرة في شرحه لحديث بدء الوحي "الوجه الثامن والعشرون فيه دليل على أن كتاب الله لا يوخذ إلا بقوة لأن جبريل عليه السلام ضم النبي ﷺ ليتلقى الأمر بأهبة ويأخذه بقوة، وقد قال عز وجل ليحيى عليه السلام "خذ الكتاب بقوة"[1] فهناك بالقول وهنا بالفعل[2].

ـ مقصد فك إشكال في فهم الحديث

في حديث كراهة النخامة في المسجد الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه الذي قال فيه أن رسول الله ﷺ "رأى نخامة في القبلة فحكها بيده ورئي منه كراهية أو رأي كراهته لذلك وشدته عليه، وقال إن أحدكم إذا قام يصلي فإنما يناجي ربه، أو ربه بينه وبين القبلة، فلا يبزقن في قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه. ثم أخذ طرف ردائه فبزق فيه ورد بعضه على بعض وقال أو يفعل هكذا"[3].

قال ابن أبي جمرة الوجه السادس هو قوله عليه السلام "ربه بينه وبين القبلة" فهذا دليل على أهل التجسيم والحلول أن دعواهم باطلة وأن الحلول والتحيز في حقه تعالى مستحيل، فإنه لو كان جل وعلا كما زعموا -تعالى الله عن ذلك- علوا كبيرا بالحلول على العرش فكيف يكون هناك ويكون بين المصلي وبين قبلته، وكم من المصلين في الزمن الفرد في أقطار الأرض مختلفين .. فقوله "بينه وبين القبلة" هذه كناية تنبئ عن قرب خير المولى إلى المصلي وعظم إحاطته به، لأنه إذا كان ما بينه وبين القبلة لم يغب عنه من حركاته ولا سكناته شيء كما قال تعالى "ونحن أقرب إليه من حبل الوريد"[4] كناية أيضا عن إحاطته بالأشياء جل جلاله جزئياتها وكلياتها على قرب أو بعد، أو سر أو علانية على اختلاف العوالم على حد واحد لا يغيب عنه سبحانه منها شيء"[5].

---

(1) سورة مريم : الآية 12.
(2) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 119.
(3) رواه البخاري في كتاب الصلاة.
(4) سورة ق : الآية 16.
(5) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 186.

- مقصد الجمع بين القرآن والسنة لنفي التعارض الظاهر

في حديث رفع العلم بقبض العلماء عن عبد الله بن عمر بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا"[1].

قال ابن أبي جمرة، ظاهر الحديث يدل على أن قبض العلم يكون شيئا بعد شيء، ولا يكون مرة واحدة، والكلام عليه من وجوه .. الوجه الثالث "لقائل يقول ظاهر هذا الحديث معارض لما روي عنه عليه السلام في شأن الكتاب العزيز "أنه يرفع جملة واحدة" وقيل له يا رسول الله أو ليس وقد وعيناه في صدورنا وأثبتناه في مصاحفنا وعلمناه أبناءنا، ونساءنا فقال عليه السلام "تأتي عليه ليلة يرفع من الصدور والمصاحف فلا يبقى في الصدور ولا في المصاحف منه شيء[2] ثم تلى قوله عز وجل "ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا وكيلا"[3]. والجواب أنه لا تعارض بينهما بدليل ما نقلناه عن الأئمة بأن العلم نور يضعه الله في القلوب، فيقع بذلك النور (الفهمُ) في كتاب الله وفي سنة نبيه ﷺ وقد نطق الكتاب والحديث بهذا المعنى وبينه أتم بيان، ومنه قوله عز وجل "ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر لعلمه الذين يستنبطونه منهم"[4] ولا يفهم معاني القرآن وأحكامه إلا بالنور، ومهما فقد النور وقع الضلال نعود بالله من ذلك[5].

- مقصد تقرير حكم مستنبط من الحديث والتاكيد عليه

ففي حديث كراهة النخامة في المسجد الذي أوردناه قبل قليل، قال ابن أبي جمرة "الوجه الأول رؤيته عليه السلام النخامة في القبلة للمصلي، فيه دليل على أنه عليه السلام عند دخوله إلى المسجد كان يتفحصه بالنظر يمينا وشمالا وأماما" .. ويستفاد منه "وجوب النظر على الإمام في شأن المساجد والطرقات وما أشبه ذلك، والنفقة فيها عامة

---

[1] رواه البخاري في كتاب العلم.

[2] لم أقف على الحديث بهذا اللفظ وقد وقفت في سنن الدارمي موقوفا عن عتبة بن عبد الله قال "أكثروا تلاوة القرآن قبل أن يرفع، قالوا هذه المصاحف ترفع فكيف بما في صدور الرجال، قال يسرى عليه ليلا فيصبحون منه فقراء وينسون قول لا إله إلا الله، ويقعون في قول الجاهلية وأشعارهم وذلك حين يقع عليهم القول" كتاب فضائل القرآن.

[3] سورة الإسراء : الآية 86.

[4] سورة النساء : الآية 83.

[5] بهجة النفوس : ج 1، ص 139.

وقد قال الله عز وجل في شأن المساجد "في بيوت أذن الله أن ترفع"[1] قال العلماء رفعها صيانتها[2].

- مقصد ترجيح فهم أو تأويل

في حديث عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه رضي الله عنهما أنه أخبره أن أبا سعيد الخذري قال له إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن أو إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة"[3]، قال أبو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ.

قال ابن أبي جمرة : الوجه الثاني فيه دليل على أن الجمادات تسمع، وقد اختلف العلماء فيما جاء من الأخبار عن الجمادات في مثل هذا والتسبيح في مثل قوله تعالى "وإن من شيء إلا يسبح بحمده"[4] فمن قائل يقول أنه يوضع فيها حياة وحينئذ تسمع، ومنهم من حملها على ظاهرها وقال إن القدرة صالحة، وهو الحق، لاسيما مع قوله تعالى : "وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله"[5] قال أهل التحقيق من العلماء إنه ما من حجر يهيل أو جبل يخر إلا من خشية الله عز وجل. وهو الحق فلو كان ذلك كله بلسان الحال كما زعمت تلك الطائفة فما تكون فائدة الإخبار بذلك لنا، ونحن نعلم كل ذلك بعلم الضرورة فيكون الإخبار به كتحصيل الحاصل وهذا في حق الحكيم محال"[6].

تلكم بعض المقاصد والأغراض التي من أجلها عرض ابن أبي جمرة السنة على القرآن، فقدم بذلك خدمة السنة بفهم ما غمض من ألفاظها ومعانيها، ورفع ما أشكل منها، ونفي ما يظهر من تعارض بين نصوص الوحي، وقرر أحكاما ورجح تأويلات، وتلك فوائد عرض السنة على القرآن.

---

(1) سورة النور : الآية 36.
(2) بهجة النفوس : ج 1، ص 182.
(3) رواه البخاري في كتاب الأذان.
(4) سورة الإسراء : الآية 44.
(5) سورة البقرة : الآية 74.
(6) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 208.

2 – فهم السنة في ضوء السنة وعلومها

لقد تقرر عند علمائنا أن السنة شارحة للسنة، وبيان رسول الله ﷺ لأقواله كثيرا ما حصل بأفعاله وتقريراته، ولذلك وجدنا المشتغلين بفقه حديث رسول الله ﷺ لا ينتقلون إلى إعمال الاجتهاد في فهم نصوص السنة إلا إذا أعيتهم نصوص القرآن والسنة الشارحة والمبينة، وهم إذ فعلوا ذلك عصموا من الزلل ذممهم، وذاك حق السنة عليهم وأجرهم على الله تعالى.

وبذلك ورثنا عن علمائنا قواعد في عرض السنة على السنة، وقواعد في كيفية توظيف علوم الحديث في حل مشكلها ومختلفها وشرح غريبها، وهذه القواعد مبثوثة في مصادر فقه الحديث تنتظر دراسات منهجية لاستخراجها ودراستها بدقة حتى نستفيد منها في صياغة منهج لفقه سنة رسول الله ﷺ وسنقف وقفات مع ابن أبي جمرة في بهجة النفوس لنرصد كيفية عرض نصوص السنة على بعضها وكيفية توظيف علوم الحديث في فقه الحديث.

أ – حذف الأسانيد في المتن والشرح

علمنا أن ابن أبي جمرة حين اختصر صحيح البخاري في كتاب "غاية النهاية" حذف أسانيد الحديث إلا من الصحابي، وبما أن جامع البخاري أجمعت الأمة على صحته فقد استغنى عن دراسة الأسانيد وبيانها، فهو ينتقل مباشرة إلى دراسة المتن باستنباط معانيه وأحكامه والتفصيل في ما أشكل منه.

وقد وجدنا أيضا أن الرجل يستغني عن ذكر أسانيد الأحاديث التي يوردها في معرض الشرح والاستدلال، ويكتفي بأن يقول (روي عنه ﷺ أو (أشار عليه السلام إلى ذلك بقوله) أو (إلى هذا المعنى أشار ﷺ بقوله) أو (منه قوله ﷺ وهذا شأنه في نقل غالب النصوص والحكايات الصوفية والكلامية والتاريخية التي ينقلها دون الإشارة إلى مصدرها[1].

وهذا ما يجعل كتاب بهجة النفوس في حاجة إلى تحقيق وتدقيق حتى تتم الإفادة من مباحثه.

---

(1) أنظر على سبيل المثال في ج 1، ص 18-25-27-30-32-34-58-68-74-87-108 وغيرها.

نذكر هذا ونحن نقرر أن ابن أبي جمرة سلك منهج العلماء في عرض نصوص السنة على بعضها إذ نجده يعرض للروايات المتعددة للنص الواحد المتضمنة زيادة تفسير، أو يجمع النصوص الواردة في الموضوع الواحد. أو يورد نصوصا شارحة.

ب – نماذج من عرض نصوص الحديث الشارحة لبعضها

في حديث الآذان في البادية وفضله قال رسول الله ﷺ "فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة"[1] قال ابن أبي جمرة ظاهر هذا الحديث أن كل من يسمع صوت المؤذن يشهد له يوم القيامة، والكلام عليه من وجوه، الوجه الأول قوله "لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جن ولا شيء"[1مكرر] هل يعني "بشيء" كل حيوان أو جماد أو حيوان ليس إلا، فالظاهر أنه كل جماد وغير ذلك لقوله ولا شيء لأنه يقع على الجماد وغيره، ولا سيما وقد جاء في حديث آخر (مدر وشجر)[2].

ومن أمثلة إيراده لنصوص من السنة يشرح بعضها بعضا ما ورد في حديث خلق الجنين في بطن أمه والذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال "إن الله تعالى وكل بالرحم ملكا يقول يا رب نطفة يا رب علقة يا رب مضغة فإذا أراد الله أن يقضي خلقه قال :أذكر أم أنثى ؟ شقي أم سعيد؟ فما الرزق ؟ فما الأجل؟ فيكتب في بطن أمه"[3].

قال ابن أبي جمرة :"قد جاء بيان هذا في حديث غيره وهو قوله عليه السلام، ويخرج الملك بعد الكتب من الرحم بالصحيفة في يده"[4] وقد جاءت في كيفية بدء خلقنا آثار بخلاف هذا الترتيب منها أنه قال عليه السلام "إذا وقع ماء الرجل في الرحم يتطاير في عروق المرأة أربعين يوما وبعد ذلك يجتمع في الرحم[5]، وقد جاء عنه عليه السلام أنه عند فراغ الأربعين يوما الأولى يكون تصوير النطفة بما شاءته القدرة[6].

---

(1) رواه البخاري من طريق عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري في كتاب الأذان.

(1مكرر) رواه البخاري في كتاب الأذان.

(2) بهجة النفوس : ج 1، ص 208. والحديث رواه ابن ماجة في كتاب المناسك عن ابن سعد الساعدي عن رسول الله ﷺ قال "ما من ملب يلبي إلا لبى عن يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الأرض من ها هنا وها هنا"

(3) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء.

(4) من الحديث الذي رواه مسلم في كتاب القدر ومنه "ويكتب الملك ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص".

(5) لم أقف عليه.

(6) بهجة النفوس : لابن أبي جمرة، ج 1، ص 171. روى مسلم في كتاب القدر عن حديث أسيد الغفاري قال سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين يقول : إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتصور عليها الملك ... الحديث.

ج – جمع النصوص الواردة في الموضوع الواحد

وفي الجمع بين النصوص الواردة في الموضوع الواحد يصوغ ابن أبي جمرة قاعدة ينسبها إلى مذهب مالك يقول فيها "جمع الآثار أولى من نسخها لأن الجمع يقتضي زيادة حكم والنسخ يقتضي نفي الحكم هذا ما لم يعلم النسخ، لأنه إذا علم النسخ فلا جمع" وذلك مثل ما فعل في الحديثين "إنما الماء من الماء"[1]، و "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل"[2]، فحمل قوله عليه السلام "إذا جاوز الختان الختان" على الجماع، وحمل قوله عليه السلام "إنما الماء من الماء" على الاحتلام وما أشبهه[3].

ومنه قوله في حديث تخفيف الصلاة عن أنس بن مالك ﵁ يقول ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي ﷺ وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة أن تفتن أمه"[4].

قال ابن أبي جمرة "الوجه السادس فيه دليل على جواز دخول الصبي الصغير المسجد ويعارضنا قوله ﷺ جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم"[5] ويسوغ الجمع بينهما بأن يمنع دخولهم في غير الصلاة، ونجيز دخولهم في أوقات الصلاة من أجل الضرورة[6].

وهذا يقودنا إلى الحديث عن منهجه في فهم مختلف الحديث.

د – عرضه لمختلف الحديث ونماذج من قواعده في بيانه

ومن منهج الرجل أن يستعرض الأحاديث التي ظاهرها التعارض ويسعى إلى الجمع بينها، أو الترجيح بقواعد المحدثين إن لم يكن هناك نسخ، على نحو القاعدة التي نسجها والتي ذكرناها قبل، ومن أمثلة ذلك قوله في حديث وجوب توفية أركان الصلاة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ دخل المسجد فدخل رجل وصلى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فرد النبي ﷺ فقال ارجع فصل فإنك لم تصل.. الحديث"[7].

---

[1] رواه مسلم في كتاب الحيض.
[2] رواه مسلم في كتاب الحيض.
[3] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 146.
[4] رواه البخاري في كتاب الأذان.
[5] رواه ابن ماجة في كتاب المساجد والجماعات.
[6] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 2، ص 05.
[7] رواه البخاري في كتاب الأذان.

قال ابن أبي جمرة "ظاهر الحديث يوجب توفية أركان الصلاة من قيام وركوع وغيره من شأنها، ومن لم يفعل لم تجزه صلاته، والكلام عليه من وجوه. الوجه الأول وجوب القراءة في الصلاة بغير تعيين يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام "اقرأ ما معك من القرآن" وهنا بحث :وهو أنه يعارضنا قوله عليه السلام في حديث غيره، "كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج هي خداج"[1]، وفي رواية أخرى "كل ركعة" والنسخ لا يعلم فيه ويسوغ الجمع بينهما بأن يقدر هنا محذوفا والموضع يحتمله فيكون التقدير "ما تيسر معك من القرآن بعد أم القرآن"، وهو مذهب جمهور الفقهاء، لأنه احتمل هذا الحديث أن يكون قبل نزول أم القرآن، فيكون على ظاهره بلا تأويل، واحتمل أن يكون ذلك بعد نزول أم القرآن وتقرير الحكم بإثباتها في الصلاة، فرجع الحكم بها معلوما كما أن الصلاة معلومة، والمحتمل لا يعارض به النص، ويكون إذ ذاك الجمع كما قدمناه أولى، والاحتمال الأول بعيد لأن أم القرآن مكية وهذا الحديث مدني والله عز وجل أعلم"[2].

نستفيد من هذا المثال وغيره مما يشبهه أن الرجل يستخدم قواعد واضحة في مختلف الحديث. أولها أنه لا يلجأ إلى القول بالنسخ إلا إذا تعذر الجمع، وثانيها أنه يذكر جميع الاحتمالات الممكنة لتأويل النص على سبيل السبر ثم يستبعد بالتقسيم التأويلات غير الملائمة، ويثبت ما كان أقرب إلى الصواب معززا بما ذهب إليه الجمهور أو بما دل التاريخ على صوابه (المكي والمدني) ثم يصوغ قواعد في ترجيح التأويلات ومنها قوله "المحتمل لا يعارض به النص"[3].

وهذه القواعد تدل على دقة في الاختيار، وجودة في توظيف قواعد الفقه الحديث، وأصول الفقه والمنطق في كشف ما قد يبدو تعارضا بين النصوص.

وقد وجدنا الرجل يصوغ قواعد جديدة في الجمع بين النصوص ومنها تفريقه بين خطاب العوام، وخطاب أهل الخصوص.

ففي حديث وفد عبد قيس، قال "الوجه الثالث والعشرون فيه دليل على أن الأعمال هي الموجبة لدخول الجنة، ولا يظن ظان أن هذا معارض لقوله عليه السلام "لن يدخل

---

(1) رواه مسلم في كتاب الصلاة.

(2) ابن أبي جمرة : بهجة النفوس، ج 2، ص 13-14. وانظر أمثلة أخرى لدراسته لمختلف الحديث في ج 1 ص 24-61-96-107-108-215-216-224-225 وغيرها.

(3) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 2، ص 14.

أحدكم بعمله الجنة قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنـا ألا أن يتغمـدني الله بفضـله ورحمته"[1]، لأنهما لا يتنافيان ولا تعارض بينهما، والجمع بينهما أن يقال : الحديث الذي نحن بسبيله خطاب للعوام لأنه مقتضى الحكمة وعادة الله تعالى أبدا إنما يخاطبهم بما تقتضيه الحكمة والقرآن بذلك ملآن، فمن ذلك قوله تعالى "ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون"[2] إلى غير ذلك من قوله تعالى "بما عملتم" .. "بمـا كنـتم تصـنعون" .. "بمـا كسـبتم".. "بمـا أسلفتم" .. "بما كنتم تفعلون" إلى غير ذلك وهو كثير، والخطاب في الحديث الآخر لأهل الخصوص، وهم المنهمكون في التوحيد والمحققون بالقدرة، فلو قيل لمن يتحقق بالقدرة هذا الحديث لأدى بهم الأمر إلى ترك مقتضى الحكمة، وترك العمل بمقتضى الحكمة كفر بإجماع، وإن اعتمد على القدرة والعمل بمقتضى الحكمـة -وإن جهلـت القـدرة- إيمـان محـض، ويدخل بذلك في ضمن قوله تعالى "أن لهم قدم صدق عند ربهم"[3] والنهاية هي الجمع بين مقتضى الحكمة بتصحيح العمل وإجلال القدرة بتفويض الأمر لها، ولهذا قال بعـض الفضلاء : اعمل عمل من لا يرى خلاصا إلا بالعمل، وتوكل توكل من لا يرى خلاصا إلا بالتوكل، تحضيضا منه على قدم النهاية وتنبيها لها ولأجل العمل على هذه الصفة أثنى عز وجل في كتابه على يعقوب عليه السلام حيث قال "وإنه لذو علم لما علمناه"[4] لأنه جمع بين العلم والشريعة"[5].

ونذكر هنا أن هذه المسحة الصوفية في فكر الرجل وتحليله لنصوص الحديث متجلية في الكتاب من بدايته إلى نهايته، مما يجعلنا نصنف كتـاب بهجـة النفـوس ضـمن الاتجـاه الصوفي في فقه الحديث.

وإلى جانب هذه الأمثلة وجدت ابن أبي جمرة يصوغ قواعد في الجمع بين النصوص منها "إذا اجتمع مطلق ومقيد حمل المطلق على المقيد"[6]، "حمل الحديثين على معنيين أظهر وأفيد من حملها على معنى واحد[7].

---

(1) رواه البخاري في كتاب الرقائق.
(2) سورة النحل : الآية 32.
(3) سورة يونس : الآية 02.
(4) سورة يوسف : الآية 68.
(5) ج 1، ص 96
(6) ج 1، ص 606.
(7) ج 1، ص 107.

وحيث أن ما يميز كتاب ابن أبي جمرة اهتمامه بالتقعيد الأصولي والفقهي والحديثي فقد خصصنا لذلك محورا مستقلا ضمن حديثنا عن منهجه في فقه الحديث سيأتي ذكره.

هـ – طريقته في عرض مشكل الحديث ونماذج من قواعده في بيانه

إن الاستنباط من السنة لا يستقيم إلا بفهم المشكل من نصوصها، ولذلك وجدنا ابن أبي جمرة يبدأ ببسط ما تعلق بالنص من غريب أو مختلف أو مشكل، ثم يقول بعد "ويترتب على ذلك من الفقه كذا"، وقد وجدنا باستقراء الأمثلة والنماذج التي وقفنا عليها في معرض البحث عن أدوات ابن أبي جمرة في كشف مشكل الحديث، أنه يكشف ذلك بما يستحضر من نصوص قرآنية أو أحاديث نبوية أو توجيه بمقاصد الشريعة الإسلامية، أو بأثر صوفي، أو وقائع تاريخية، أو تأويلات عقلية، وسنكتفي بعرض مثال لكل أداة من هذه الأدوات كفاية للمقتصد وتشويقا للمستزيد[1].

– فمن أمثلة كشف مشكل الحديث بالقرآن : قوله في حديث الآذان في البادية وفضله[2] "فيه دليل على أن الجمادات تسمع، وقد اختلف العلماء فيما جاء من الأخبار عن الجمادات في مثل هذا والتسبيح في مثل قوله تعالى "وإن من شيء إلا يسبح بحمده"[3] فمن قائل يقول إنه يوضع فيها حياة وحينئذ تسبح ومنهم من حملها على ظاهرها وقال إن القدرة صالحة وهو الحق. لا سيما مع قوله عز وجل "وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله"[4] قال أهل التحقيق من العلماء : إنه ما من حجر يهيل أو جبل يخر إلا من خشية الله عز وجل وهو الحق، فلو كان ذلك كله بلسان الحال كما زعمت تلك الطائفة فما تكون فائدة الإخبار بذلك لنا ونحن نعلم كل ذلك بعلم الضرورة فيكون الإخبار به كتحصيل الحاصل وهذا في حق الحكيم محال[5].

– ومن نماذج كشف المشكل بنصوص من السنة قوله في حديث "سبعة يظلهم الله يوم القيامة في ظل عرشه"[6] هل هو لهؤلاء المذكورين أو أكثر فقد جاءت أحاديث أخر ذكر

---

(1) أنظر أمثلة لعرضه مشكل الحديث على سبيل المثال في ج 1 ص 12-22-95.
(2) رواه البخاري في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن أبي صعصعة : كتاب الآذان.
(3) سورة الإسراء : الآية 44.
(4) سورة البقرة : الآية 74.
(5) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 209/208.
(6) رواه البخاري في كتاب الأذان.

فيها آخرين وأخبر ﷺ أنهم مثل هؤلاء في الظل، وهنا بحث : لم جاءت الأخبار عنهم في أحاديث متفرقة ؟ فتفريق الأخبار لحكم منها : "قد تكون الأخبار بقدر ما يحتاجه الوقت ليكون لأهل الوقت اهتمام به) كما جرت عادته ﷺ أنه حين سأله بعض الصحابة ما خير الأعمال فقال للواحد بخلاف ما قاله لغيره، ويكون الجمع بينهما أن نقول : أخبر كل شخص بما هو الأفضل في حقه لأنه ﷺ مثل الطبيب الذي يصف لكل شخص من الدواء ما هو أصلح له. فطبه أي طب ودواؤه أي دواء، كما قال لعبد الله بن عمر (نعم الرجل لو كان يقوم الليل) فرجع عبد الله لا ينفك ملازما قيام الليل، وقد يكون ﷺ لم يعلم في الوقت إلا بالذي أخبر به في الحديث الواحد، ثم بعد ذلك أخبر بالغير، كما قال عليه السلام في حديث عذاب القبر "ما من شيء لم أكن رأيته إلا رأيته في مقامي هذا"[1]، لأن نزول الأحكام متفرقة أيسر على المكلف من أن تكون جملة والله لطيف بعباده"[2].

– ومن أمثلة فهم المشكل في ضوء مقاصد الشارع قوله في حديث سجود السهو[3] في الوجه السابع في نسيان النبي ﷺ في الصلاة "لكن نسيانه ﷺ هنا لوجهين عظيمين أحدهما قد نص هو ﷺ عليه وهو قوله عليه السلام "إنما أَنْسَى أو أُنَسَّى لأسن" فلما كان هو عليه السلام المشرع المقتدى به وله الأجر في كل الأعمال التي يقتدى به فيها إلى يوم القيامة جاء النسيان هنا أرفع من الحضور، فهي في حقه مكرمة ... وظاهر الحكمة في ذلك أن القدرة تجري الخيرات والأحكام على يديه عليه السلام بالأقوال والأفعال بلختياره وبغير اختياره، ليظهر ذلك قدر العناية به وتصديقا لما قاله وتحدى به وادعاه ولذلك لم يقع عنه عليه السلام النسيان إلا في ثلاثة مواضع في الأفعال قدر ما احتاج الحكم إليه وهو هذا الحديث، وقام من اثنين، وقام إلى خامسة، وفي الأقوال مرة، قدر ما احتاج إليه في الأقوال وهو أنه اسقط آية من سورة الملك ولم يقع منه نسيان غير ما ذكر، والوجه الآخر هو بالتقدير من حاله استغراقه عليه السلام في الحضور والأدب حتى ذهل عن العدد[4].

– ومن أمثلة فهم المشكل بتوجيه صوفي : قوله في حديث سؤال القبر وفتنته[5].

---

(1) رواه البخاري في كتاب العلم.

(2) نفسه : ج 1، ص 225.

(3) رواه البخاري من حديث أبي هريرة في كتاب الصلاة.

(4) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 194.

(5) رواه البخاري من حديث أسماء رضي الله عنها في كتاب العلم.

"الوجه السادس والعشرون : فيه تفسير وبيان لأحاديث ومسائل جملة تشكل على بعض الناس عند سماعها، فمن ذلك ما روي في الموت أنه يعرض يوم القيامة على أهل الدارين ويعرفونه، ومن ذلك معرفة المومنين ربهم عز وجل يوم القيامة حين يتجلى لهم ويقول أنا ربكم، فيقولون أنت ربنا ولم يتقدم لأكثرهم رؤيته عز وجل ولا معرفة، ومن ذلك ما يتفق لبعض الأولياء من "معرفتهم ببعض المسائل الفقهية من غير أن يتقدم لهم علم بها ثم يجدون ذلك موافقا للعلم المنقول سواء بسواء"، إلى غير ذلك مما يشبه هذا المعنى، وهذا كله في القدرة، مع هذه القاعدة التي تقدم ذكرها لا إشكال فيه لأن القدرة تصنع ما شاءت كيف شاءت"[1].

– ومن أمثلة فهمه لمشكل الحديث بالتأويل العقلي : توجيهه لرؤية الله عز وجل في حديث رؤية المولى عز وجل[2] وهنا تنبيه وهو أنه لا يلزم من الرؤية التحديد ولا الإحاطة، لأن بعض مخلوقاته سبحانه يراها ويعلم بالقطع أنها محدودة لكن لا نحيط بها نحن مثل السماء والأرض، نحن ندرك كل واحدة منها ونبصرها، ولا نحيط بها ونحن نعلم بالضرورة أنها محصورة محدودة فكيف بمن ليس كمثله شيء.

تنبيه ثان وهو أنه لا يلزم أيضا من الرؤية الجهة، لأنا نرى من خلقه كثيرا وليس هم في جهة مثل الليل والنهار فإنا نبصرهما وليسا في جهة فكيف بمن ليس كمثله شيء.

تنبيه آخر وهو أنه لا يلزم من الرؤية إدراك جميع الصفات، فإنا نبصر من بعض مخلوقاته ما يبصره، ولا ندرك منه حقيقة صفته، ومنه الماء فإنا نبصره ونشربه ولا نعلم له لونا لأنه كل ما جعل في شيء يكون لونه ذلك الشيء، وحقيقة لونه القائمة به لا يدركها أحد، ولم يقدر أحد من المحققين أن يخبر عنها بلون ما فكيف لمن ليس كمثله شيء.

فتحصل من ذلك كله تحقيق رؤيته جل وعلا بلا ريب مع نفي الكيفية بلا ريب أيضا[3].

– ومن نماذج استعمالاته للتاريخ في فهم مشكل الحديث قوله : في حديث وفد عبد قيس[4]، الوجه الخامس والثلاثون "قد اختلف العلماء في ترك النبي ﷺ ذكر الحج هنا.

---

[1] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 124.

[2] رواه البخاري من حديث أبي هريرة في كتاب التفسير "أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة قال : هل تمارون في القمر ليلة البدر ... الحديث".

[3] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 2، ص 22.

[4] رواه البخاري من حديث ابن عباس في كتاب الإيمان

فمن قائل يقول إنما سكت عن الحج لعلم الناس به من كثرة شهرته، وهذا ليس بالجيد لأنه يلزم على ذلك أن لا يذكر الصلاة من باب أولى لأن الصلاة تتكرر في اليوم خمس مرات، وذلك أعظم ما يكون في الشهرة من الحج. والحج إنما هو مرة في السنة فقد لا يعرف ولا يعهد سيما أول الإسلام، ومن قائل يقول إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض بعد، وهذا لا بأس به لكن بقي عليه شيء وهو أن هذا الوفد قد اختلف في قدومه فقيل كان قدومه سنة خمس وقيل سنة سبع وقيل سنة تسع، فعلى القول بأن قدومه سنة خمس أو سبع فهذا التوجيه صحيح لأن الحج لم يكن فرض بعد، وعلى القول بأن قدومه كان سنة تسع فيبطل التوجيه بذلك مرة واحدة، ويظهر لي في هذا أنه إذا كان القدوم سنة خمس أو سبع فالتوجيه الذي لا خفاء فيه ما قاله هذا القائل من أن الحج لم يكن فرض، وإن كان قدومه سنة تسع فالتوجيه الذي لا خفاء فيه هو أنه إنما سكت عن الحج لأن الله عز وجل لم يفرضه إلا مع الاستطاعة وهؤلاء ليس لهم استطاعة لأن العدو قد حال بينهم وبين البيت وهم كفار مضر"[1].

وقد استنبط ابن أبي جمرة من هذا قاعدة فقهية قال فيها "يخبر كل إنسان بما هو واجب عليه في وقته ولا يلزم غير ذلك"[2].

تلكم بعض الأدوات الكبرى التي يوظفها ابن أبي جمرة في الكشف عن مشكل الحديث وقد استنبطناها بأمثلتها من متن بهجة النفوس تقريبا للقارئ وتسهيلا للباحثين عن مناهج العلماء في كشف مشكل الحديث وأثر ذلك في الفقه والاستنباط.

و – طريقته في عرض غريب الحديث وبعض قواعده في بيانه

وجدنا الإمام ابن أبي جمرة يصوغ قواعد ذهبية في التعامل مع ألفاظ الحديث حال استنباط الأحكام وفهم المعاني. ومن ذلك قوله "وقرينة الحال بالإجماع إذ تحققت أخرجت اللفظ عن ظاهره إلى ما دلت عليه القرينة" ولذلك قال مالك رحمه الله "بالمعاني استعبدنا لا بالألفاظ" وهذا النوع كثير في الكتاب والسنة"[3]. وقال "القاعدة في ألفاظ الكتاب والحديث أنه متى أمكن حملها على كثرة الفوائد كان أولى من الاقتصار على بعضها، ولا

---

[1] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 99.
[2] نفسه. وانظر أمثلة لتوظيفه السيرة والتاريخ في ج 1، ص 32-99-101-142-150-174-192-201 وغيرها.
[3] نفسه :ج 1، ص 167.

يقتصر على بعض الفوائد التي يدل عليها اللفظ ويترك بعضها إلا لمعارض لها"[1]. ويقول "التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائزة بقرينة ما"[2].

وفي قاعدة أخرى يقول "جواز بدل الأسماء الشرعية بالاصطلاحية والعادية إذا لم يخرجها ذلك من الفائدة التي قصدها"[3] وقال "إذا بقي المعنى الذي استعبدنا به لم يلحقه ذلك خلل جاز لنا أن نعبر بما نشاء من العبارات الجائزة المعروفة"[4] وقوله "لفظ الحديث على ظاهره من غير تأويل هو أحسن" بهذه القواعد ومثلها يتصرف ابن أبي جمرة في كشف ما غمض من ألفاظ الحديث، وتوظيف ذلك في استنباط الأحكام.

وقد وقفنا في بهجة النفوس إلى جانب هذه القواعد على أدوات في فهم ألفاظ الحديث إذ يعتمد على نصوص القرآن أو السنة أو كلام العرب واستعمالاتهم للفظ، أو المقابلة، أو الحقيقة والمجاز، أو الحس والمعنى، أو إيراد التأويلات المختلفة للفظ مع الترجيح بدليل عقلي أو نقلي، كما أنه يصرف اللفظ عن ظاهره إذ لم يستقم المعنى بالظاهر من اللفظ .

وفي كثير من الأحيان يصوغ المعنى من اجتهاده وفقهه مباشرة ودونما حاجة إلى ما سبق.

وسنكتفي بإيراد مثال واحد لكل أداة من هذه الأدوات حتى نقف على كيفية تطبيقها في منهج أبي جمرة حتى نكون تصورا واضحا لطريقته في التعامل مع غريب الحديث.

1 – فمن شرحه لألفاظ السنة بالقرآن

قوله عليه السلام (قائمة على أمر الله) قائمة : يحتمل وجهين : الأول أن يكون معناه "موفية" لأن العرب تقول فلان قام بالأمر إذا وفاه حقه، والثاني أن يكون معناه "ثابتة" وقد جاء ذلك في الكتاب وهو قوله تعالى "قائمة على أصولها"[5] أي ثابتة على أصولها"[6].

---

(1) نفسه : ج 1، ص 23.
(2) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 146.
(3) (4) نفسه : ج 1، ص 274.
(5) الحشر : 5
(6) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 117.

2 – ومن شرحه لألفاظ السنة بالسنة

قوله عليه السلام (هل تمارون) في حديث رؤية الله عز وجل الذي رواه أبو هريرة واخرجه البخاري في صحيحه قال "معناه هل تشكون" وعلى الرواية الأخرى "هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب"[1].

3 – ومن شرحه لألفاظ السنة بكلام العرب واستعمالاتهم

في حديث بدء الوحي قالت عائشة رضي الله عنها لورقة (اسمع من ابن أخيك) قال ابن أبي جمرة "تحرزا منها على منزلة النبي ﷺ لكيلا يخل بمنصبه، لأن العرب تقول لمن فوقها أب، ولمن هو مثلها أخ، ولمن هو دونها ابن، فاستعملت هي ابن الأخ لأنه أعز للنبي ﷺ فإنها لو قالت ابن لكان يقتضي ترفيع المسمى بالأب على المسمى بالإبن، لأن البنوة أخفض رتبة من منصب الأبوة، ولو قالت أخ، لما كان ذلك حقا. لأن الأخوة تقتضي المماثلة في السن على عادة العرب، فأعطت لكل ذي حق حقه وتحرزت في لفظها، لأن العرب كانت عادتهم في الخطاب لمن يكرم عليهم وهو صغير في السن ينادونه يا بن الأخ لأن العم ليس له حق على ابن أخيه مثل ابنه"[2].

4 – ومن شرحه للألفاظ المتقابلة في نصوص السنة

قوله ﷺ "إيمانا واحتسابا" في فضل قيام ليلة القدر قال ابن أبي جمرة إيمانا واحتسابا هل هما بمعنى واحد أو هما صفتان متغايرتان، محتمل للوجهين معا : فإذا قلنا بأنهما بمعنى واحد فهو ظاهر لا خفاء فيه لأن الإيمان يتضمن الاحتساب إذا كان حقيقيا فيكون فائدة تأكيده عليه السلام بهذه الصفة التي هي الاحتساب، ليفرق بين الإيمان الحقيقي وبين الإيمان الضعيف، فيكون الفضل المذكور إلا لمن كانت له الدرجة العليا في الإيمان، وإذا قلنا بأنهما لمعنيين فهو ظاهر أيضا لا خفاء فيه لأن العمل بغير إيمان لا يقبل بالإجماع فالإيمان شرط في القبول، وإذا حصل الإيمان بنفس حصول العمل معه يحصل الفضل على عمل ألف شهر كما تقدم وبقي الاحتساب فإذا حصل كان مقابله مغفرة ما تقدم وهذا جار على قواعد الشريعة وآثارها"[3].

---

(1) نفسه : ج 2، ص 21. وهذه الرواية في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد الخدري كتاب التفسير.

(2) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 21/20.

(3) نفسه : ج 1، ص 66.

5 – ومن شرحه لألفاظ السنة في ضوء الحقيقة والمجاز

قوله ﷺ في حديث سؤال القبر وفتنته "فيقال له نم صالحا" قال ابن أبي جمرة "النوم هنا يحتمل أن يكون حقيقة ويحتمل أن يكون مجازا، فإن كان حقيقة فيكون دليلا على أن النفس تبقى في القبر مع الجسد هذا على قول من يقول بأن النفس والروح اسمين لمسميين مختلفين ... وأما على قول من يقول بأن النفس والروح اسمين لمسمى واحد فليس يكون النوم حقيقة وإنما هو موت. فكنيا عن الموت بالنوم وهي إحدى الموتات المتقدم ذكرها، وإنما عدلا عن الحقيقة إلى المجاز ليحسنا له العبارة لئلا يلحقه رعب، لأن الميت يلحقه التنغيص والتألم عند موته والنائم لا يلحقه تألم ولا تشويش فهذا كناية منهم على أنه لا تعب عليه بعد هذا[1].

6 – ومن شرحه لألفاظ السنة في ضوء الحس والمعنى

قال رسول الله ﷺ في حديث السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة بظله" "ذكر الله خاليا ففاضت عيناه" قال ابن أبي جمرة "هل يعني بقوله "خاليا" حسا ومعنى أو مجموعهما! واعني بقولنا حسا أن يكون في موضع وحده ليس معه أحد من بني آدم، واعني بقولنا معنى أنه لا يكون الموجب لبكائه إلا خوف الله عز وجل ليس إلا، أو مجموعهما، وهو متى يكون وحده ولا يكون موجب بكائه إلا خوف الله، فأما إذا كان الوجهان معا فلا شك أن هذا أكمل الأحوال[2].

وقد علمنا أن من قواعد ابن أبي جمرة في فهم الألفاظ أنه "متى كان حملها على كثرة الفوائد كان أولى من الاقتصار على بعضها"[3].

7 – ومن شرحه لألفاظ السنة بإيراد التأويلات المختلفة مع الترجيح

في حديث قيام الأمة المحمدية على الحق إلى يوم القيامة قال رسول الله ﷺ في حق جماعة الحق "لا يضرهم من خالفهم" قال ابن أبي جمرة "انظر هنا بحث يحتمل ثلاثة أوجه الأول أن يكون المراد به الأشخاص القائمين بالأمر لا يقدر أحد على ضرهم، الثاني أن يكون المراد أن الضر لا يلحق فعلهم ويقبل منهم ولا ينقص لهم من أجورهم شيئا إن كانوا مجاورين للمخالفين لهم ومخالطين لهم، والثالث أن يكون المراد لا يضرهم ولا يضر عملهم،

---

(1) نفسه : ج 1، ص 126.
(2) نفسه : ج 1، ص 232.
(3) نفسه : ج 1، ص 23.

وهذا أظهر الوجوه بدليل قوله تعالى "وكان حقا علينا نصر المومنين"[1]، وقوله تعالى "لا يضركم من ضل إذا اهتديتم"[2].

8 – من شرحه للألفاظ السنة بأقوال أهل التصوف

في حديث حلاوة الإيمان قال ﷺ ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان" قال ابن أبي جمرة "الحلاوة المذكورة هل هي محسوسة أو معنوية، قد اختلف العلماء في ذلك فحملها قوم على المعنى وهم الفقهاء، وحملها قوم على المحسوس وأبقوا اللفظ على ظاهره من غير أن يتأولوه وهم أهل الصفة والصواب معهم في ذلك والله أعلم لأن ما ذهبوا إليه ابقوا بـه لفظ الحديث على ظاهره من غير تأويل وهو أحسن من التأويل ما لم يعارض لظاهر اللفظ معارض، ويشهد لما ذهبوا إليه أحوال الصحابة رضوان الله عليهم والسلف الصالح وأهل المعاملات" ثم ساق على ذلك جملة من الشواهد غير المسندة[3].

9 – ومن اجتهاداته في فهم ألفاظ الحديث

في حديث بدء الوحي قال ﷺ "فغطني حتى بلغ مني الجهد" قال ابن أبي جمرة "يريد أنه ضمه إليه حتى بلغ منه الجهد والجهد عبارة عن شدة الغط والضم[4].

وقوله في نفس الحديث، ثم لم ينشب ورقة أن توفي" تريد أي عائشة رضي الله عنها أن ورقة لم تطل حياته لوقت الرسالة بل اخترمته المنية قبلها[5].

قوله ﷺ في حديث البيعة "ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم" قال ابن أبي جمرة "البهتان على نوعين بهتان من طريق المباهتة وهي الموافقة للشخص في وجهـه حتى يبهته والنوع الثاني هو ذكر شيء لم يقع منه أنه قد وقع[6].

قوله ﷺ "الدين يسر ولن يشادَّ هذا الدين أحد إلا غلبه" قال ابن أبي جمرة "المشادَّة هنا هي أن من أراد أن يأخذ علوم الدين بغير هذين الطريقين وهما الكتاب والسنة إمـا بعلم العقل أو ما شابهه واقتصر على ذلك فيغلبه الدين إذ ذاك بالضرورة لأنه إذا فعـل

---

(1) سورة الروم : الآية 47

(2) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 118. والآية من سورة المائدة رقم 105.

(3) نفسه : ج 1، ص 25.

(4) نفسه : ج 1، ص 15.

(5) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 22.

(6) نفسه : ج 1، ص 54.

ذلك عاد عليه مقام الحق مشكلا ومقام الحقيقة محتملا فانقلب بصفقة خاسرة خسر الدنيا والآخرة[1].

3 – منهجه في الاستنباط الفقهي

غاية ما ذكرنا من قواعد في فهم النص الحديثي عند ابن أبي جمرة استنباط الأحكام الشرعية.

ولئن كان ابن أبي جمرة قد جعل قصد شرحه لمختصر صحيح البخاري : التزكية والتحلية، فإن ذلك لا يتم إلا بالفقه في الدين بمعرفة الأحكام والفهم السليم لطرق الاستنباط، ومنهما يتكون الفقه، وهذا القصد وجدناه مثبتا عند ابن أبي جمرة في شرحه لحديث رسول الله ﷺ "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" إذ يقول "الفقه هو الفهم. يقال "فقه فلان إذا فهم" قال تعالى "فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا" أي لا يفهمون حديثا والفهم هنا يحتمل معنيين الأول أن يكون المراد الفهم في أحكام الله، والثاني أن يكون المراد الفهم عن الله ... وهذا الفقه لا يؤخذ إلا بالتعلم .. فيأخذ أولا بالحفظ والضبط والاجتهاد في مطالعة الكتب الصحاح فإذا فعل ذلك كان له الأجر على نفس فعله ذلك إن كان خالصا لا يشرك فيه غيره وأجره أجر الناقل الثقة"[2].

انطلاقا من هذا النص وبعد جولات في أدوات فقه ألفاظ الحديث عند أبي جمرة والتي بسطناها بأمثلة تطبيقية، سنرى كيف يسلك هذه الإدوات في عقد جامع ثم يعملها في استنباط الأحكام الفقهية، وكيف يتعامل مع الخلاف الفقهي، وكيف يبني اختياراته لأنه يذم التقليد ويدعو إلى الاجتهاد في زمن عز فيه ذلك.

أ – اختصار الموضوع في عناوين فقهية

إذا كان فقه البخاري في تراجمه فإن ابن أبي جمرة في شرح صحيح البخاري سلك نفس المسلك مع فارق يتجلى في وضع البخاري لترجمته في بداية الحديث أو الأحاديث التي ترتبط به بخلاف صاحب بهجة النفوس الذي يجزئ الحديث الواحد بحسب ما يوجد فيه من مواضيع متعددة، ويضع لكل جزء تصديرا يختصر على القارئ استخلاص الفائدة العامة من النص عموما وأجزائه على وجه التفصيل مع ما يتضمنه من أحكام، وبذلك استحق

---

(1) نفسه : ج 1، ص 80.

(2) نفسه : ج 1، ص 106.

كتاب ابن أبي جمرة أن يكون كتاب فقه حديث بامتياز رغم جولات المؤلف رحمه الله في كل مجالات العلوم الإسلامية المتعلقة بطبيعة الموضوع والتي تقف على فهم النص بما يحقق فعلا ابتهاج النفس ويعرفها بما لها وما عليها. وحتى أقرب المنهج إلى من عز عليه مطلب الكتاب أو شاء أن يختصر الطريق في قراءته وفهمه أورد أمثلة موضحة.

* قسم الإمام رحمه الله حديث بدء الوحي إلى عناوين متعددة يصدر بها كل جزئيات النص كما يلي:

- معنى الخلوة، فضل غار حراء، النهي عن التبتل
- متى تكون العبادة مندوبة، إيناس الله العالمين من عباده بالمرائي، مقامات الترقي
- ما يليق بالمبتدئ، فضل الخلوة، التزود، حكمة إعلام الأهل والعشيرة بموضع الخلوة.
- الشغل المباح في الخلوة، جواز التورية.
- الإجابة على أظهر المحتملات، جواز الإيمان دون نظر، تعليل نزول آية اقرأ أولا.
- بيان التأديب والمبالغة فيه، تجديدَ التأديب بثلاث مرات.
- البشر أفضل من الملائكة، بيان التحلي وتقديم التخلي عليه.
- لم كان الغط ثلاثا.
- فصل التفكر، التداوي.
- جواز إخبار الرجل أهله بما يصيبه أو يلم به.
- خروج المرأة مع زوجها.
- معنى الناموس، إيمان ورقة بن نوفل.
- الحكم بالتجربة.
- تفسير قوله تعالى وثيابك فطهر.
- معنى حمو الوحي وتتابعه.

وهكذا يلاحظ القارئ الكريم أن المؤلف رحمه الله تناول في هذا الحديث سبعة وعشرين موضوعا وضع لها عناوين كبرى وهذه المواضيع يجزئها بدورها كما مر معنا سابقا إلى وجوه ومباحث وتساؤلات وما شابه.

* النموذج الثاني : حديث قيام الأمة المحمدية على الحق إلى قيام الساعة [1].

هكذا صدر الإمام رحمه الله هذا الحديث وجزء مواضيعه إلى عناوين جزئية كالتالي :

- معنى كونه ﷺ قاسما.
- ضرب الأمثال، الإجمال في طلب الدنيا.
- التوكل، ما المراد بالأمة.
- القيام على أمر الله، قله عدد المتمسكين بالحق.
- معنى أمر الله.
- شرف النبي وأفضلية أمته.

على هذا المنحى صار ابن أبي جمرة في كتابه من بدايته إلى نهايته مسهلا الأمر على القارئ في تتبع كنوز النص وسبر أغواره لاكتشاف درره بنفس دقيق وعبارة سهلة رحمه الله.

ب – وضع ملخص للحديث وما يتضمنه من أحكام

سبق أن وضحنا أن المؤلف رحمه الله يسمي هذه الملخصات التي يضعها في بداية كلامه عن كل حديث "بظاهر الحديث"، غير أن الذي يهمنا هنا هو صياغة هذا الظاهر الذي غالبا ما يتميز بعبارات مختصرة دقيقة اللغة جامعة المعنى مختصرة للمضمون العام للنص تشفي غليل المقتصد وتشوق السابق إلى الخيرات إلى مزيد من تفاصيل النص وجزئياته المرتبطة بهذا المختصر المفيد، وقد حافظ المؤلف رحمه الله على هذا المنهج في بداية الكتاب إلى نهايته على نحو بلغ فيه من البراعة في الصنعة الحديثية حدا كبيرا، في العصر الذي خفت فيه الهمم العلمية، إذا ما قيست بأزهى عصور المدرسة الحديثية بالمغرب والأندلس في القرن الرابع والخامس وردحا من السادس الهجري، وإليكم نماذج من هذه الملخصات

- قال رحمه الله بعد أن أورد نص حديث الرؤيا في تعذيب العصاة الذي رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه "ظاهر الحديث يدل على دوام سؤال النبي ﷺ للصحابة رضي الله عنهم إثر الصلاة على من رأى منهم رؤيا وعلى دوام تعبيرها لهم وأنه ﷺ أخبرهم في هذا اليوم الذي لم ير أحد شيئا ما رأى هو عليه الصلاة والسلام في نومه[2].

---

[1] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 114.

[2] نفسه : ج 2، ص 115.

- حديث "لا حسد إلا في اثنين" الذي رواه ابن مسعود ﷺ قال المؤلف رحمه الله "ظاهر الحديث يدل على جواز الحسد في الصفتين المذكورتين ومنعه في ما عدا ذلك، والكلام عليه من وجوه"[1].

- حديث الإنابة في الحج، الذي رواه ابن عباس ﷺ قال بن أبي جمرة "ظاهر الحديث يدل على جواز النيابة في الحج[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف رحمه الله يلجأ في فترات نادرة إلى تخليص ما يوجد في الحديث من أحكام فقهية بعد جولات في أدق جزئياته ومعانيه. من ذلك على سبيل المثال ما أورده في آخر مدارسته لحديث سؤال القبر وفتنته، وبعد أن سرد فيه ما يقرب من خمسين وجها. قال رحمه الله "يترتب على مجموع هذا الحديث من الفقه وجهان : الأول تقوية الإيمان ورسوخ اليقين لكثرة ما فيه من الدلالة على عظم القدرة وعظم القادر، كما تقدم في غير ما موضع قبل هذا. الثاني، أخذ الهبة للارتحال والأخذ بطريق الخلاص. والعمل على ذلك ما دام المرء يجد لنفسه مهلة في هذه الدار لكثرة ما فيه من الإخبار والتبيين لطرق الخلاص وغيرها، فهل من مشمر لخلاص نفسه قبل حلوله في رمسه لأنه لا ينفع اعتذار مع تقدم الإنذار"[3].

ج – صياغة الحكم وذكر متعلقه من النص

إن استنباط الأحكام الشرعية يتطلب البحث في النصوص عن مواطن الاستشهاد ومظان رصد الحجة دون إطلاق في الاستدلال بالنص، وإذا كان هذا الإطلاق في الاستدلال بالنصوص واستنباط الأحكام الشرعية منها مما غصت به كتب الفقه والحديث فإن ابن أبي جمرة قد اختار لنفسه منهجا لتقريب الشقة على الباحث عن الحكم الشرعي حيث يضع أصبعه على مواطن الاستدلال في النص. وقد صار على هذا المنهج من بداية الكتاب إلى نهايته مترسما منهج الاختصار في الاستدلال، والاتجاه إلى المقصد مباشرة، ومن أمثلة ذلك ما ذكر في الوجه السابع عشر من كلامه من حديث بدء الوحي تحت عنوان "الشغل المباح في الخلوة" فيه دليل على أن الشغل اليسير الضروري لا يكون قاطعا للعبادة، ولأنها أخبرت

---

[1] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 2، ص 126.

[2] نفسه : ج 2، ص 158.

[3] نفسه : ج 1، ص 129.

عنه عليه السلام أنه كان "يخرج إلى التعبد الليالي العديدة"، ولم تذكر ذلك في رجوعه إلى أهله فدل على أن ذلك ضد الكثير واليسير مع الكثير هو في حكم التبع، ثم رجوعه ثانيا للتعبد دال على تعلق قلبه بالعبادة ما دام في الضرورة التي خرج إليها فهو تعبد مستمر"[1].

ومن ذلك ما ذكره أيضا في الوجه الثالث من كلامه عن حديث انتظار الإمام للصلاة قال "يؤخذ منه أنهم لا ينتظرون الإمام إلا إذا أمرهم . يؤخذ ذلك من جمع هذا الحديث مع الحديث الذي ذكر فيه أنه عليه السلام، خرج ليصلح بين قبائل العرب وحان وقت الصلاة فقدم الصحابة رضوان الله عليهم أبا بكر ﷺ فأتاهم ﷺ وهم في الصلاة فأتم الصلاة معهم فلما فرغ قال لهم"حسن ما فعلتم"[2] أو كما قال عليه السلام لأنه حين خرج ولم يأمرهم أن ينتظروه بالصلاة، فلما جاء وقت الصلاة قاموا بما به أمروا وهنا لما أمرهم بأن ينتظروا امتثلوا"[3].

والأمثلة من هذا لا يكاد يخلو منها حديث الشيء الذي يعطي صبغة الاضطراد لهذه الطريقة الأصيلة في عمل ابن أبي جمرة.

4 – منهجه في التعامل مع الخلاف الفقهي وبناء اختياراته

إن المتتبع لكلام بن أبي جمرة وهو يقف أمام القضايا التي تكون مثار خلاف فقهي يجد نفسه أمام معالم أساسية تحكم تعامله مع الخلاف الفقهي، وسأحاول غير مدع الإحاطة الكاملة أن أسرد المعالم التي وقفت عليها في كتاب بهجة النفوس تعطي صورة تحتذى في تناول القضايا الخلافية.

أ – إيراد الحكم الراجح بدليل دون ذكر الخلاف

حين يرى ابن أبي جمرة أن ما سيذهب إليه من حكم فقهي مرتكزه الدليل الواضح، يذكر الحكم ودليله دون التعرض إلى ما قد يعترض صوره من خلاف يراه مرجوحا؛ أو ليس وراءه عمل وإن كان في المسألة خلاف بين العلماء مذكورا في كتبهم ومثارا في نقاشهم ومجالس علمهم، من ذلك ما ذكر في حديث بدء الوحي وبالضبط في الوجه التاسع منه قال "فيه دليل على أن العبادة لا تكون إلا بعد إعطاء الحقوق والواجبات وتوفيتها لأنه عليه

---

[1] نفسه : ج 1، ص 12.
[2] رواه البخاري في كتاب الأذان من حديث سهل بن سعد الساعدي
[3] نفسه : ج 1، ص 222.

السلام لم يكن ليرجع لأهله إلا لإعطاء حقهم فكذلك غيره من الحقوق يجب إعطاؤه وتوفيته وحينئذ يرجع إلى المندوبات[1].

ومن ذلك ما ذكره في حديث الإنابة في الحج في المسألة المتعلقة بسماع الأجانب لصوت المرأة قال "وفيه دليل على جواز كلام المرأة والأجانب يسمعونها وإن كان كلامها عورة لا يجوز أن يسمعه أجنبي لكن عند الضرورة جائز، يؤخذ ذلك من كون ابن عباس روى كلامها وأنه سمعه وهو أجنبي عنها ولكن من أجل الضرورة لكونه مع النبي ﷺ وهذه قد سألته تسمع كلامها، ويؤخذ منه جواز الجلوس مع الحكام والفقهاء المتقين وإن كان الناس يأتونهم رجالا ونساء، يؤخذ ذلك من كون ابن عباس كان مع النبي ﷺ حين سألته هذه، وهو المروي عنه عليه السلام في الأحاديث لأنه لم يكن قط يجلس إلا ويجلس معه الصحابة رضي الله عنهم، ومن أجل ذلك تقررت الأحكام، ولو لم يكن ذلك جائزا وكان يكون من الخاص به لكونه يقرر الأحكام وتنقل عنه لكان يذكر ذلك ويبينه[2].

والأمثلة من هذا كثيرة مضطردة في كلام ابن أبي جمرة ومعلوم أن العالم الفقيه الذي تكون له اختيارات فقهية يدافع عنها بالدليل ويقتنع بفحواه، خليق بأن يقدر علمه ويبجل فهمه ويحتذى منهجه.

ب – ذكر تأويلات مختلفة مفترضة والرد عليها

يعرض العلماء عادة التأويلات المختلفة للنصوص الشرعية ثم يعملون فيها قواعد الترجيح أو الجمع بعد أن ينسب القول إلى قائله ويُدرس مذهبه في المسألة وتعرض دلائله ثم يناقش بما يؤيد أو يعارض رأيه من النصوص الشرعية أو الدلائل الاجتهادية. على هذا جرت سنة تداول القضايا الخلافية عند علمائنا، إلا أننا وجدنا ابن أبي جمرة يستعرض كثيرا من التأويلات والأقوال على سبيل الافتراض إذ يتسع أفق الشيخ لكي يستقرأ كل التساؤلات التي يمكن أن تثار بخصوص معنى النص أو بعض أحكامه ويصوغ ذلك بعبارة "لقائل أن يقول" ثم يجيب بما يقنع الباحث ويهدي الحائر ويشفي غليل السائل، فأنت حينما تقرأ كلام الرجل فإنك تجده يقرأ خاطرك وينوب عنك في طرح سؤالك ثم هو يجيب

---

[1] نفسه : ج 1، ص 10.

[2] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 2، ص 159.

بما يريح الصدور، والأمثلة كثيرة ومضطردة، في شرح ابن أبي جمرة لمختصر صحيح البخاري.

ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما ذكره في الوجه الرابع والستين من كلامه عن حديث بدء الوحي قال "فيه دليل على أنه عليه السلام أمر بالإنذار حين نزول الوحي عليه من غير تراخ في ذلك ولا بطء لأنه أتى بالفاء في قوله "فأنذر" وذلك يفيد التعقيب والتسْبيب. لقائل أن يقول النبي ﷺ أرسل بشيرا ونذيرا فلم أمر في الآية بالإنذار دون البشارة ؟ والجواب أنه إنما أمر يالإنذار أولا لأن البشارة لا تكون إلا لمن دخل في الإسلام ولم يكن إذ ذاك من دخل فيه"[1].

ومن ذلك ما ذكره في الوجه السابع والثلاثين من كلامه عن حديث وفد عبد قبس حيث قال "لقائل أن يقول" أمرهم رسول الله ﷺ بأربع ثم أتى في التفسير بخمس، وهي شهادة أن لا إلاه إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وإعطاء الخمس، والجواب أنهم إنما سئلوا عن الأعمال الموجبة لدخول الجنة فأمرهم عليه السلام أولا بالأصل الذي تترتب عليه الأعمال وهو الإيمان ثم أجابهم بعد ذلك بالأربع، فإن قال قائل : نعد الإيمان من الأربع، ونجعل الآخر زائدا على الأربع قيل له ليس الأمر كذلك، قد علم أنهم مؤمنون بالأدلة التي تقدمت في الحديث. على ما بيناه لكن احتاج إلى ذكر الإيمان هنا للمعنى الذي قدمناه، وهو أن لا يكون الفرع إلا على أصل متحقق فذكره ليقعد هذه القاعدة الشرعية[2].

ومن ذلك أيضا ما ذكره في الوجه السادس من كلامه عن حديث "رفع العلم بقبض العلماء" حيث قال "لقائل أن يقول هذا الحديث معارض لقوله عليه السلام في الحديث المتقدم. "لا تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله". وأخبر هنا بأن العلم يقبض وإذا قبض العلم بقي الجهل فيقع الضلال كما قد نص النبي ﷺ عليه والجواب "أنه لا تعارض بينهما، لأن المراد بالطائفة المذكورة في الحديث المتقدمة أنها تبقى موفية بالحق الذي يلزمها لا تخل منه بشيء، وأما العلم الذي هو النور فليس هو عندهم كما كان عند من تقدمهم يؤيد هذا المعنى قوله عليه السلام " أنتم في زمان من

---

(1) نفسه : ج 1، ص 23.
(2) ج 1، ص 99.

ترك عشر ما أمر به هلك ويأتي زمان من أتي فيه بعشر ما أمر به نجا"[1] يريد في أعمال البر من المندوبات عدا الفرائض، لأن الفرض في أول الزمان وآخره مطلوب على حد سواء، وإنما المعبر هنا الذي عليه وقع عليه النص ما عدا الفرض من أعمال البر، لأن الدين مطلوب بفرضه وندبه وأدبه ونفله، وكان الصدر الأول رضي الله عنهم يحافظون على توفية جميع ذلك وكان النبي ﷺ يطلب منهم ذلك[2]. والأمثلة من هذا كثيرة ومضطردة.

وهكذا نلاحظ أن الرجل يملك حدسا دقيقا في رصد ما قد يعن للقارئ من أسئلة متعلقة بالنص والإجابة عنها بمنهج سليم ينفي التعارض الظاهر، ويجيب عن تساؤلات الحائر، وينفي التأويل البائر، معتمدا في ذلك على نصوص مدعمة لما يذهب إليه أو توجيه عقلي يستقيم مع قواعد التفكير العلمي المقنع، ولعل عادة المناظرة التي كان يعرفها التقليد العلمي في الأندلس، كان لها هذا التأثير البالغ في منهج ابن أبي جمرة فجعلته يتجاوز التساؤلات المثارة إلى ما يمكن أن يثار، وهذا ينبأ عن تطور واضح في مسار مناهج فقه حديث رسول الله ﷺ خصوصا والفقه على وجه العموم.

ج – ذكر اختلاف العلماء في المسألة وعرض أقوالهم دون ذكر أسمائهم

حينما يتعلق الأمر بتوسيع مدارك القارئ عن طريق إطلاعه على جملة آراء العلماء في المسألة فإن ابن أبي جمرة يذكر هذه الآراء كلها دونما حاجة إلى استقراء أسماء قائليها، لأن الغرض والقصد حاصل بذكر الرأي وحجته، ومن جميل صنعه أنه يعرض الأقوال وأدلتها ويترك للقارئ حرية اختيار الرأي المناسب دون أن يتدخل بترجيح إن لم تدع ضرورة لذلك، خاصة حينما لا يكون للخلاف أثر في ما علم من الدين بالضرورة، إنما هو اختلاف يثري الفكر ويوسع المدارك، ويرجح حينما يتطلب الأمر ذلك، وهذا منهج فريد يعكس هامش الحرية العلمية في فكر الرجل، والأمثلة من هذا كثيرة ومتنوعة تغطي الكتاب من الدفة إلى الدفة نختار منها نماذج على سبيل التوضيح. فقد ذكر المؤلف في الوجه السادس من كلامه على حديث قتال المسلمين "إخباره عليه السلام عن القاتل بدخول النار هل المراد به التأبيد وإن تاب أو اقتص منه أو في حال إن تاب أو اقتص منه ارتفع الإثم ولم يدخل النار ؟ فقد اختلف العلماء في ذلك خلفا وسلفا فمن قائل يقول ليس له توبة وهو ابن عباس

---

(1) انفرد به الترمذي في كتاب الفتن من حديث أبي هريرة وقال فيه غريب.
(2) ج 1، ص 141.

وزيد بن ثابت في أحد قوليهما، ومن قائل يقول له توبة وهو المشهور وهو مذهب أهل السنة، واحتج الأولون بقوله تعالى "ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاءه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما" واحتج الآخرون بالآي والحديث أما الآي فقوله تعالى:"ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا إلا من تاب وآمن وعمل عملا صلحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما" فاستثنى عز وجل التائبين من غيرهم، وتأولوا ما احتج به الأولون بأن قالوا إن ذلك جزاءه إن جازاه، وأما الحديث فقولهﷺ "التوبة تجب ما قبلها"، وهذا اللفظ يعم القتل وغيره فمن أخرج القتل من تحت هذا العموم يحتاج إلى دليل، وقد كان بعض العلماء إذا سئل هل للقاتل توبة ينظر في حال السائل، فإن ظهرت له عليه أمارات الندم على تهمة القتل قال له توبة، وإن ظهرت له علامات الشراهة وإرادة الإقدام على القتل قال لا توبة له، فبلغ ذلك بعض القضاة من العلماء فاستحسنه هذا ما تضمنه اختلافهم في التوبة[1].

وفي حديث بدء الوحي وبالضبط في قضية إيمان ورقة بن نوفل قال : وقد اختلف العلماء في إيمان ورقة فمن قائل يقول : لم يحصل له الإيمان بعد لأنه لم يبلغ عمره زمن الرسالة، ومن قائل يقول قد حصل له الإيمان وهو الأظهر، لأنه تمنى أن ينصر النبي ﷺ ومن جملة النصرة أن يكون على طريقته، وقد حصل له الإقرار بالرسالة حيث قال : "هذا الناموس الذي نزل على موسى"، فأقر أن الله عز وجل موجود وأنه هو الذي يرسل جبريل عليه السلام إلى أنبيائه عليهم السلام، وهذا هو الذي يمكنه في ذلك الوقت لأن النبي ﷺ لم يكن أرسل بعد[2].

وفي الوجه السابع والستين من نفس الحديث قال ابن جمرة في معنى قوله عز وجل "ولا تمنن تستكثر"[3] قد اختلف العلماء في معناه فمن قائل معناه لا تبطل صدقتك بالمن ومنه قوله عز وجل "لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى"[4] ومن قائل يقول معناه لا تمنن بكثرة العمل فتكسل عن العبادة، ومن قائل يقول معناه "لا تعط الهدية لأن تثاب عليها"،

---

[1] نفسه : ج 1، ص 59.
[2] نفسه : ج 1، ص 21.
[3] سورة المدثر : الآية 06.
[4] سورة البقرة : الآية 264.

وهذا كله جار على القاعدة التي قررنا، وهو أن الخطاب للأمة وهو عليه السلام هو المتلقي للخطاب والعموم يشمل كل الذي بيناه.

وهكذا نرى أن الرجل تدخل بالترجيح في المثالين الأولين بصيغة لينة "وهو الأظهر" أو "المشهور" دون أن ينتصر لرأي ولم يتدخل في ترجيح رأي من ما ذهب إليه العلماء في فهم المثال الأخير.

د – رد الأفهام المخالفة للدليل بعد إيرادها دون ذكر أصحابها بالاسم

ليس الغرض من رد الأفهام المختلفة أن يعرف أصحابها ضرورة، إنما الأساس أن يعرف الرأي ويناقش فيؤيد أو يعارض، ولذلك دأب ابن أبي جمرة رحمه الله في سياقه كلامه عن الأحاديث أن يستعرض في المسألة الواحدة أحيانا أفهاما متعددة للنص ويردها إن كانت لا تستقيم على المحجة ولا تقوم لها حجة .

ففي كلام المؤلف عن حديث كراهة النخامة في المسجد قال في الوجه العاشر والحادي عشر "فيه وجوه من الفقه، منها الدليل على طهارة النخامة لكونه ﷺ جعلها في ردائه وأمر للمصلي أن يفعله وإنما منعها من القبلة لأنها مما يستقذر، وليس يلزم أن كل ما يستقذر نجس، وفيه رد على الذين يقولون أن كل ما تستقذره النفس حرام واحتجوا بقوله تعالى "وحرمنا عليهم الخبائث"[1] وهذا حجة عليهم، وفيه التسوية بين الثلاثة وجوه "يشير إلى قول الرسول ﷺ "فلا يبزقن في قبلته، ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف ردائه فبزق فيه ورد بعضه على بعض وقال أو يفعل هكذا" لأنه خير فيها إلا أنه إذا كانت الاثنتان بتلك الشروط المذكورة قبل وإلا لم يبق إلا طرف الرداء وليس إلا[2].

وفي حديث "السبعة الذين يضلهم في ظله يوم لا ظل فيه إلا ظله" قال المؤلف رحمه الله "في الوجه الخامس "فيه دليل على أن إعطاء الأجور على الأعمال لا يترتب على علة عقلية ولا علية، يؤخذ ذلك من أن هذه الأعمال السبعة فيها واجب وفيها مندوب والثواب فيها على حد واحد وقد أجمعت الأمة بمقتضى الأدلة الشرعية على أن الفرائض أعلى من غيرها من الأعمال، فلو كان التواب لعلة من العلل ما كان يسوي بين ثواب الفرض والندب، وقد سوى بينهما هنا فليس ذلك لعلة، فإن احتج محتج بأن يقول تساووا في الظل

---

(1) سورة الأعراف : الآية 157.

(2) بهجة النفوس : ابن أبي جمرة،ج 1، ص 187.

عنهم وتفاوتوا فيه في عظمته وامتداده وغير ذلك من حسن أوصافه، كما أن أهـل الجنـة يدخلون الجنة ويتفاوتون في المنازل، فالجواب أن الذي أخبرنا بالجنة أخبر بتفاوت المنازل فيها والذي أخبر بالظل لم يفرق، وأمور الآخرة غيب والغيب لا مجال فيه للقياس ولا للعقل إنما الشأن فيها التصديق بها على ما جاءت به[1].

وهناك جزئيات أخرى تحكم منهج أبن أبي جمرة في استعراض قضايا الخلاف الفقهي لم نشأ أن نعرج عليها إما لعدم استطرادها حتى تكون قاعدة، أو لأنها تأتي في السياق دون أن تكون مستهدفة لذاتها وإنما جاءت استطرادا لا يتعلق بصلب الموضـوع جـاءت علـى سبيل التوسع فقط[2]. واقتصرنا على المعالم الأربعة الكبرى المضطردة في الكتاب، ونود أن نشير هنا إلى أن أخلاق أهل التصوف أثرت في تعامل ابن أبي جمرة مع القضايا الخلافيـة والمخالفة فاتسم رده بالأدب والليونة وعدم التشهير، وتجنب التعصب واسـتعراض آراء المخالفين بكل نزاهة، وكثيرا ما وجدناه يزكيها بقوله "وهذا التوجيه جيد أو لا بأس به" إن كان كذلك، وإلا رده بالحجة والمنطق وأدب الحوار والمناظرة، ومما يشد الانتباه أن ابن أبي جمرة في كثير من مواضع كتابه كان يختم الكلام عن الحديث بموعظة جامعة تأخذ بالألباب وكأنه يشير إلى أن الهدف من العلم أسمى على كل حال من الانتصار لرأي، وإنما الغنيمـة كل الغنيمة أن يفوز الإنسان برضاء الخالق عن طريق الإخلاص في العلم والعمل، ومن درر تلك المواعظ الجامعة أسوق نموذجا ينير طريق الباحث ويمسح عن نفسه من قد يعتريها من شعور بالاعتزاز إذا انتصر رأيه أو ظهر، أو تغفر له ما قد يكون قد وقع في نفسه من بطر أو عدم إنصاف لآراء المخالفين استجابة لحظ النفس.

ففي نهاية كلامه عن حديث بدء الوحي الذي صال فيه وجال قال "اللهم اجعلنا ممن وفـى ببيعـة نبيـك محمـد المصـطفى ﷺ في السـر والعلانيـة، وأذهبـت عنـه الشـكوك والاعتراضات وعافيته من الوسواس والنزاعات، وسلكت به منهاج أهل السنة والسنن، وعدلت به عن طريق الزيغ والزلل، وحميته بعنايتك في الاعتقاد والقول والعمل، واجعلنا من عبادك الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم[3].

---

(1) ج 1، ص 226.

(2) انظر على سبيل المثال : ص 141-179 وغيرها من بهجة النفوس.

(3) نفسه : ج 1، ص 56.

وعلى كل فالمستنتج من كل هذا، ومن استعراضنا لأقوال بن أبي جمرة وترجيحاته الفقهية، أن الرجل لا يتعصب لمذهب بل يميل إلى الحجة والنظر ويتبع الدليل، والحق حيث وجده، ولذلك كان يقول عند استعراض ما استنبط من الحديث "فيه دليل لأهل السنة، أو فيه دليل لمالك، أو فيه دليل لأهل الصفة" إلا أن أثر التصوف في فقهه باد وظاهر يميل إليه عند الترجيح والاختيار منضبطا في ذلك إلى السنة والأثر دونما غلو أو بطر أثابه الله على ذلك.

5 – التقعيد عند ابن أبي جمرة

لا يكاد الباحث يتصفح محتويات كتاب بهجة النفوس حتى يقف على عقلية في التقعيد متع الله بها الرجل صاحب الكتاب إذ تراه يصوغ معلوماته حول النص أو حول بعض أحكامه في عبارات يصح أن تصبح قواعد يقاس عليها في ما شابه من القضايا، والحق أقول إن دراسته القواعد الأصولية والفقهية والتربوية وحتى الفلسفية أحيانا وتطبيقاتها في فقه ابن أبي جمرة ليحتاج إلى رسالة خاصة تبترز أهمية هذا الجانب وأصالته في فكر علماء الغرب الإسلامي وخاصة الفقهاء المحدثين منهم، وإثارة الاهتمام بمثل هذا الموضوع يقتضي أن نبرز بعض جوانبه في بهجة النفوس بشكل يغري القارئ لمزيد من البحث والتنقيب فأركز على ما يلي :

أ – منهج المؤلف في التقعيد وميزات ذلك

إذا كانت القواعد عادة ما تصاغ عن طريق الاستقراء وتبع الظواهر المشتركة فيما تتقاطع فيه فإن ابن أبي جمرة خالف هذه القاعدة وصاغ من كل نص قاعدة ترتبط به مباشرة بأسلوب مركز فتميز منهجه في التقعيد تفصيلا بما يلي:

1 – صياغة قاعدة فقهية أو تربوية أو ما شابه انطلاقا من لفظ النص أو معناه أو ما يرتبط بفحواه من أسئلة، مثال ذلك قوله في حديث إتيان الصلاة بالسكينة "ظاهر الحديث إتيان الصلاة بالسكينة وإتمام ما فات منها والكلام عليه من وجوه. الوجه الأول "أن الحكم الشرعي لا يكون إلا بعد تحقق موجبه" يؤخذ من قوله عليه السلام (ما شأنكم) فلما ذكروا استعجالهم إلى الصلاة حينئذ قال لهم الحكم في ذلك لأن استعجالهم احتمل أن يكون لما ذكروا أو لعذر عرض لهم، لأن الحوادث لا تنحصر[1].

---

[1] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 215.

وقوله في حديث غسل دم الحيض:"وهنا سؤال لم قالت (ثوبها) ولم تقل ذراعها أو غير ذلك من أسماء الثياب فالجواب "أن الإخبار بالأعم أفصح وأبين في الحكم"[1].

2 – قد تتكرر نفس القاعدة بلفظها أو بما يقرب منه في حالة تكرر موجب لها من لفظ آخر أو معناه أو ما ارتبط به من أمثلة يجاب عنها، مثال ذلك.

الوجه السادس والأربعون من الكلام عن حديث بدء الوحي فيه دليل على أن "من ادعى شيئا فعليه أن يأتي بالدليل على صدق دعواه وإن كان صادقا في نفسه مصدقا عند غيره" لأن خديجة رضي الله عنها كانت من الصدق والتحري حيث كانت، وكان النبي ﷺ في تصديقها حيث كان على ما تقرر من أحوالهم وعلم، ولكن بعد ذلك كله لما أن قالت للنبي ﷺ والله ما يخزيك الله أبدا، لم تقتصر على ما ادعته حتى أتت له بالأدلة التي هي سبب ما أخبرت به عن محامده عليه السلام ومآثره ثم لم تقنعها تلك الأدلة حتى ذهبت معه إلى ورقة نصرة لدعوتها حتى أثبتت ما ادعته دون شك ولا احتمال[2].

نفس القاعدة جاءت في كلام المؤلف عن حديث سجود السهو قال في الوجه العشرين" فيه دليل على طلب البينة فيما لا يعرف وإن كان القائل صادقا" يؤخذ ذلك من سؤال سيدنا ﷺ في تصديق ما قال ذو اليدين وهو الذي سماه سيدنا ﷺ ذا الشهادتين، لأنه كان عنده من أصدق الصوفية وكلهم صادقون فلما أخبره بما لا يعلم طلب منه البينة على قوله"[3].

مثال2 : في الوجه السابع حديث وفد عبد قيس قال المؤلف رحمه الله "قولهم "بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر" أي أن هؤلاء الكفار يقطعون بينهم وبين النبي ﷺ فلا يستطيعون الحجة إليه بسببهم إلا في الشهر الفرد الذي يرتفع فيه القتال وفيه دليل على "إبداء العذر عند العجز على توفية الحق واجبا كان أو مندوبا[4].

نفس القاعدة وردت في الوجه الثاني من كلام المؤلف على حديث حبه ﷺ التيامن قال : الوجه الثاني فيه دليل على أن عدم الاستطاعة، عذر في ترك المستحب، وكذلك في

---

[1] نفسه : ج 1، ص 166.
[2] نفسه : ج 1، ص 19.
[3] نفسه : ج 1، ص 195.
[4] نفسه :ج 1، ص 96.

الفرائض فإذا كان في الفرائض فمن باب أولى"[1] والمتبع للكتاب سيقف على أمثلة أخرى من هذا القبيل.

3 – الصياغة اللغوية الجامعة والمختصرة بما يحقق المقصود من فهم النص وتركيز أهم ما يستفاد منه في ذهن السامع، بالإضافة إلى تقنين الفقه أو التربية أو المنطق في قوالب تصلح للقياس وتغني عن تتبع الجزئيات. ولإدراك ذلك تأمل هذه النماذج من القواعد الواردة في بهجة النفوس.

- الحكم للمتقدم. (ج 1 ص 235)
- الأحكام الشرعية أتت على الغالب من أحوال الناس. (ج 1 ص 236)
- الأحكام في الأخرى جارية على مقتضى الأصول الشرعية في هذه الدار (ج 1 ص 125)
- يحمل القوي في الأحكام محمل الضعيف . (ج 1 ص 220)
- عدم الحكم بالمحتمل (ج 1 ص 195)
- تقرير الحكم بالفعل أعظم مما يكون بالقول. (ج 1 ص 180)
- الجواب لا يكون إلا بعد تمام الخطاب. (ج 1 ص 97)
- السؤال بالجنس أفيد من السؤال بالنوع. (ج 1 ص 132)
- مجاور الشيء يعطي حكمة. (ج 1 ص 154)

وبتتبع هذه القواعد وطريقة صياغتها نكتشف ما يلي :

- براعة الرجل في استحصار وصياغة القاعدة المناسبة لطبيعة النص حال شرحه.
- استحضار معارفه الفقهية والحديثية والأصولية والمنطقية والتربوية الراسخة أثناء صياغة مثل هذه القواعد وهذا يدل على أن هذه القواعد ليست وليدة اللحظة وإنما هي وليدة تراكم علمي متناسق لا يهب الله حسن استثماره إلا لمن رزقه بسطه في العلم والفهم.

ب – أنواع القواعد في مؤلف بن أبي جمرة ونماذج من طريقة عرضها

بالتتبع الدقيق للجزء الأول فقط من كتاب بهجة النفوس وجدنا مادة ثرية متنوعة في التقعيد والقواعد فمنها القواعد الفقهية ومنها الأصولية ومنها التربوية واللغوية وغيرها

[1] نفسه : ج 1، ص 188.

وسنذكر هذه القواعد التي وقفنا عليها في الجزء الأول من الكتاب فقط مقسمة إلى مجالاتها مع إيراد نماذج من طريقة ابن أبي جمرة في بنائها وعرضها.

1 – قواعد فقهية ومنها

- جواز إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجبا كان أو مندوبا . (ج 1 ص 96)
- الفروع لا تترتب على الأصول إلا بعد تحققها (ج 1 ص 18)
- للعالم أن يضرب الأمثال في تقرير الأحكام بقدر ما يفهم المخاطب ما أريد منه.(ج1ص114)
- الاستدلال على حال المرء بفعله (ج 1 ص 134)
- التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائزة بقرينة ما. (ج 1 ص 146)
- تخصيص الظواهر لا يكون إلا بالنيات. (ج 1 ص 147)
- المراد من المكلف معرفة حكمه الحكيم في الأشياء واتباعها (ج 1 ص 154)
- مجاور الشيء يعطي حكمه (ج 1 ص 154)
- ذكر ما يخجل ذكره إذا دعت الضرورة إليه. (ج 1 ص 163)
- السنة في الأمور أن يؤخذ الأيسر منها. (ج 1 ص 165)
- لا يكون الستر إلا بما تجيزه الشريعة تحرزا من أن يكون تدليسا أو كذبا أو محرما(ج1ص169)
- تبيين الحكم بالفعل أرفع منه بالقول (ج 1 ص 194)
- تقرير الحكم بالفعل أعظم مما يكون بالقول (ج 1 ص 180)
- عدم الحكم بالمحتمل. (ج 1 ص 195)
- طلب البنية في ما لا يعرف وإن كان القائل صادقا. (ج 1 ص 195)
- الظاهر يستدل به على الباطن حيث لا يمكن وصولنا إلى الباطن (ج 1 ص 197)
- لا يقطع في الشيء الحكم إلا بالدليل الذي لا يحتمل التأويل (ج 1 ص 198)
- يحكم للشخص بمقتضى فعله في الوقت ولا ينظر لما تقدم (ج 1 ص 118)
- الحكم الشرعي لا يكون إلا بعد تحقق موجبه (ج 1 ص 215)
- يحمل القوي من الأحكام محمل الضعيف (ج 1 ص 220)

- لا يجب الدخول في العبادة حتى تتم شروطها (ج 1 ص 220)
- الحكم بقرينة الحال إذا لم يحتمل غير وجه واحد (ج 1 ص 223)
- ما هو من الضرورة البشرية ليس بمناف للعبادة إذا فعل على مشروعيته. (ج 1 ص 223)
- الكناية عن القبيح شرعا والإعراض عن تسميته. (ج 1 ص 231)
- الحكم للمتقدم (ج 1 ص 236)
- الأحكام الشرعية أتت على الغالب من أحوال الناس. (ج 1 ص 236)

نماذج من صياغة بعض هذه القواعد

- "لا يقطع في الشيء بالحكم إلا بالدليل الذي لا يحتمل التأويل".

قال المؤلف رحمه الله في شرحه لحديث سترة المصلى والمرور بين يديه. "الوجه الخامس فيه دليل على أن لا يقطع بالشيء في الحكم إلا بالدليل الذي لا يحتمل التأويل" يؤخذ ذلك من أنه عليه السلام لم يسمه شيطانا إلا بعد الدفع ولم يرجع، فإن رجع فليس بشيطان، ودرجة الفقه في ذلك أنه قد يكون مشغول الخاطر لم ير المصلي أو يكون لم يتبين له أنه يصلي أو غير ذلك من الأعذار فإذا دفعه ولم يرجع فلم يبق إذ ذاك عذر وحكمنا له بأنه شيطان على تحقيق ويقين[1].

- الحكم الشرعي لا يكون إلا بعد تحقق موجبه

في حديث إتيان الصلاة بالسكينة قال المؤلف رحمه الله ظاهر الحديث إتيان الصلاة بالسكينة وإتمام ما فات منها والكلام عليه من وجوه، الوجه الأول:"أن الحكم الشرعي لا يكون إلا بعد تحقق موجبه" يؤخذ من قوله على السلام (ما شأنكم) فلما ذكروا استعجالهم احتمل أن يكون لما ذكروا أو لعذر عرض مهم لأن الحوادث لا تنحصر[2].

- الأحكام الشرعية أتت على الغالب من أحوال الناس

في حديث تقديم العَشاء على الصلاة قال المؤلف رحمه الله ظاهر الحديث يدل على جوار تقديم العشاء إذا وضعت وإن أقيمت الصلاة والكلام عليه من وجوه ... الوجه الثاني عشر فيه دليل على أن "الأحكام الشرعية أتت على الغالب من أحوال الناس"، يؤخذ ذلك من تقديم العَشاء وعلى الصلاة لأنه جبلت النفوس بالميل إلى طعمها هذا هو الغالب من أحوال الناس فجاء ذلك على حكم الغالب.

---

(1) نفسه : ج 1، ص 188.
(2) نفسه : ج 1، ص 215.

2 – قواعد أصولية ومنها

- استنباط الأحكام بالأظهر من الأدلة (ص133).
- المراد من المكلف معرفة حكمة الحكيم في الأشياء واتباعها (ص154).
- تقرير الحكم بالفعل أعظم مما يكون بالقول (ص166).
- الخطاب العام يشرك فيه أهل الخصوص والعوام والخطاب الذي هو للخواص لا يشاركهم فيه العوام (ج 1ص181).
- الأخبار بالأعم أفصح وأبين في الحكم (ص166).
- التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائزة بقرينه ما (ص 146).

نماذج من صياغة هذه القواعد

- استنباط الأحكام بالأظهر من الأدلة

في حديث "أسعد الناس من قال لا إلاه إلا الله" قال المؤلف رحمه الله في الوجه الخامس عشر "فيه دليل على استنباط الأحكام بالأظهر من الأدلة" لأنه عليه السلام جعل الظن هنا قطعيا لقوة الدليل الذي ظهر له على ذلك وهو الحرص على الحديث مشيرا إلى قول رسول الله ﷺ لأبي هريرة حين سأله عن أسعد الناس بشفاعته ﷺ "لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث"[1].

- التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائزة بقرينة ما.

قال المؤلف رحمه الله في الوجه السادس من أوجه كلامه عن حديث الحساب والعرض "فيه دليل على أن "التفرقة بين اللفظين الافتراق الحكم جائزة بقرينة ما" يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام "من حوسب عذب" وقوله تعالى "فسوف يحاسب حسابا يسيرا"، فاللفظ واحد في الحساب ووقعت التفرقة بينهما بالصفة لأنه عليه السلام قل : في الواحد لو لم ييسر عليه لهلك، فوصفه بالتيسير وفي الأخرى أضاف إليه الهلاك فليس من ييسر عليه هلك[2].

- الخطاب العام يشترك فيه أهل الخصوص والعوام ، والخطاب الذي هو للخواص لا يشاركهم فيه العوام.

---

[1] ج 1، ص 129.

[2] ج 1، ص 146.والحديث رواه البخاري في كتاب العلم من حديث أبي هريرة.

في الوجه الثالث عشر من كلام المؤلف عن حديث تقديم العشاء على الصلاة، قال المؤلف رحمه الله "يؤخذ منه أن الخطاب العام يشترك فيه أهل الخصوص والعوام والخطاب الذي هو للخواص لا يشاركهم فيه العوام مثل هذا الأمر هنا اشتراك في الكل، ومثل المحسنين لم يدخل على المحسنين غيرهم [1].

3 – قواعد في فقه التربية ومنها

- السائل إذا كان يحتمل وجهين أو وجوها فيجاوب المسؤول على الأظهر من المحتملات ويترك ما عداها (ص 13).
- الإنسان إنما يخاطب بما يعرف (ص 17).
- الاختصار في الكلام هو المطلوب (ص 18).
- يبدأ من الجواب بالأهم والآكد (ص 97).
- الجواب لا يكون إلا بعد تمام الخطاب (ص 97).
- من أدب العلم حسن السؤال (ص 130).
- السؤال بالجنس أفيد من السؤال بالنوع (ص 132) .
- ما يخص الشخص نفسه آكد عليه مما هو فيه مع غيره (ص 134).
- جواز ذكر ما يخجل ذكره إذا دعت الضرورة إليه (ص 163).

نماذج من صياغته لهذا النوع من القواعد

- <u>الجواب على الأظهر من المحتملات وترك ما عداها</u>

قال المؤلف رحمه الله في حديث بدء الوحي "الوجه العشرون فيه دليل على "أن أمر السائل إذا كان يحتمل وجهين أو وجوها فليجاوب المسؤول على الأظهر من المحتملات ويترك ما عداها" لأنه لما أن كان لفظ جبريل عليه السلام يحتمل طلب القراءة. من النبي ﷺ ابتداء هو الأظهر ويحتمل طلب القرآن منه كما يلقى إليه وهو المقصود في هذا الوضع كما ظهر بعد أن أجاب النبي ﷺ على أظهر الوجوه وهو المعهود من الفصحاء في تخاطبهم [2].

---

(1) ج 1، ص 181.
(2) نفسه : ج 1، ص 13.

- يبدأ من الجواب بما هو أهم وآكد

في الوجه السابع والعشرين من حديث"وفد عبد قيس قال رحمه الله قوله "وأمرهم بالإيمان بالله وحده" فيه دليل على أنه "يبدأ من الجواب بما هو أهم وآكد"، لأنه عليه السلام بدأ أولا بالأصل الذي هو الإيمان ثم بعد ذلك أجاب على الغير[1].

- من أدب العلم حسن السؤال

الوجه الخامس: قوله ﷺ "من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة" إشارة إلى سؤال أبي هريرة رضي الله عنه في حديث "أسعد الناس من قال لا إلاه إلا الله"فيه دليل على أن "من أدب العلم حسن السؤال" لأنه سأل عن الشفاعة ولم يذكر ما عنده من خبرها وما وقع له من النظر والتردد حتى اضطر إلى ذكرها[2].

- قواعد في فقه المصطلح ومنها

- التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائزة بقرينة ما (ص 146).
- الإخبار بالأعم أفصح وأبين في الحكم (ص 166)
- جواز حذف بعض الكلام إذا كان هناك ما يدل عليه (ص 195).
- جواز بدل الأسماء الشرعية بالاصطلاحية والعادية إذا لم يخرجها ذلك عن الفائدة المقصودة(ص 234).
- جواز الإخبار بالكل على الجزء (ص 94).
- قرينة الحال إذا تحققت أخرجت اللفظ عن ظاهره إلى ما دلت عليه القرينة (ص 167).

نماذج من صياغته لهذا النوع من القواعد

- جواز بدل الأسماء الشرعية بالاصطلاحية والعادية إذا لم يخرجها ذلك عن القاعدة المقصودة.

في الوجه الخامس من تناول المؤلف رحمه الله لحديث تقديم العَشاء على الصلاة" قال "يؤخذ منه "جواز بدل الأسماء الشرعية بالاصطلاحية والعادية إذا لم يخرجها ذلك من الفائدة التي قصدها" يؤخذ ذلك من تسميته ﷺ الآذان بالإقامة، لأنه لم يخرجها بكونه سماها بما جرت به العادة فيها عما وضعت له لأنه لا تقدم الصلاة حتى يدخل وقتها، وقد قال

[1] نفسه: ج 1، ص 17.
[2] نفسه: ج 1، ص 120.

مالك رحمه الله : "بالمعاني استعبدنا لا بالألفاظ" فإذا بقي المعنى الذي استعبدنا به لم يلحقه ذلك خلل جاز لنا أن نعبر بما نشاء من العبارات الجائزة المعروفة[1].

- الإخبار بالأعم أفصح وأبين في الحكم

في الوجه السابع من كلام المؤلف عن حديث "غسل دم الحيض" قال رحمه الله "وهنا سؤال لم قالت (ثوبها) ولم تقل ذراعها أو غير ذلك من أسماء الثياب ؟ فالجواب أن "الإخبار بالأعم أفصح وأبين في الحكم" لأنها لو قالت اسم ثوب من ثيابها كنا نلحق باقي الثياب به بالقياس، والذين لا يقولون بالقياس يقصرون الحكم على الذي نطقت به ليس إلا، كما هي أفهامهم في جميع الأحكام يقصرون الحكم على المنطوق به ليس إلا، فلما كانت الفائدة في العام في الذي يجمع أنواع الثياب أتي به عاما. ويترتب عليه من الفقه : أن المخبر بشيء يتعلق به حكم أن يخبر بأعم ما يكون في ذلك وإن كان مع الاختصار فحسن [2].

التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائزة بقرينة ما.

قال المؤلف رحمه الله في شرحه لحديث الحساب والعرض "... الوجه السادس فيه دليل على أن التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائزة بقرينة ما" يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام : من حوسب عذب وقوله تعالى (فسوف يحاسب حسابا يسيرا)[3] فاللفظ واحد في الحساب، ووقعت التفرقة بينهما بالصفة لأنه عليه السلام قال : في الواحد لو لم ييسر عليه لهلك، فوصفه بالتيسير وفي الأخرى أضاف إليه الهلاك فليس من ييسر عليه هلك[4].

تلك أمثلة من صياغة ابن أبي جمرة للقواعد الفقهية والأصولية والتربوية والاصطلاحية والكتاب من مبدئه إلى منتهاه زاخر "بقواعد أخرى في المنطق والفلسفة والتصوف من قبيل "من ادعى شيئا فعليه أن يأتي بالدليل على صدق دعواه وإن كانت تشهد له أدلة على مقالته[5]/ التجربة تحدث علما زائدا على العلوم لا يلحق بالعقل ولا بالنظر ولا بالقياس[6]/ الفروع لا تترتب على الأصول إلا بعد تحققها[7]. ومن قبيل جواز

(1) ج 1، ص 234.
(2) ج 1، ص 166.
(3) سورة الانشقاق : الآية 8
(4) ج 1، ص 146.
(5) ج 1، ص 19.
(6) ج 1، ص 22.
(7) ج 1، ص 98.

الحكم بالشاهد على الغائب[1] / الظاهر يستدل به على الباطن حيث لا يمكننا الوصول إلى الباطن[2] والزهد لا يسهل إلا بالتقوى[3] / ولا يجوز ذكر ما يرد على السادة من الأحوال إلا بين أبناء جنسهم الذي يكون فيهم الأهلية للترقي ولا تجوز بين العوام إلا لضرورة تعين عليهم فعلها[4].

والحقيقة أن أساليب التقعيد عند ابن أبي جمرة ومنهجه في ذلك يقتضي أكثر من وقفة للمتأمل، غير أننا في هذا الباب اكتفينا بذكر بعضها بناء الملاحظات التي أبدينا في مطلع حديثنا عن الموضوع. وإن ما استخرجناه من كتاب بهجة النفوس من درر وفوائد علمية ومنهجية تجعلنا نحث الباحثين على تخصيص الكتاب بدراسة فاحصة. تسبر أغواره وتكشف أسراره فالرجل كتب كتابه بروح الزاهدين وعلم العارفين، ومنهج النظار النافذين، غير أن جهده هذا لم يخل من ثغرات ننبه إن شاء الله إلى بعضها.

6 – مما ينتقد على المؤلف رحمه الله

إن جولتنا في كتاب بهجة النفوس جعلتنا نقف على ما نعتقده هنات وعثرات ما كتب الله أن يسلم عباده منها إظهارا لكماله .

وغرة ما نشير إليه إيراد الحكايات والروايات دونما سند ولا نسبة، وهذا المسلك جعل النصوص التي استخدمت في متن الشرح تتأرجح بين الصحيح والضعيف بل والموضوع أحيانا، الشيء الذي يجعل الكتاب في حاجة إلى تحقيق علمي دقيق.

وقد أسقطه هذا أحيانا في الاستشهاد بالإسرائيليات وهذا أثر لغياب إسناد النصوص إلى أصحابها أو مصادرها.

ومن ذلك قوله في شرح حديث رفع العلم بقبض العلماء. "فيه دليل على أن الضلال المخوف لا يقع مهما بقي من الطائفة المذكورة (طائفة الحق) يبين هذا ويوضحه ما رُوي عن أحد بني إسرائيل أنه مر على قرية وقد أهلكها الله فقال يا رب كيف أهلكتهم وكنت أعرف فيهم رجلا صالحا فأوحى الله إليه أنه لم يَغَرْ لي يوما قط.

---

[1] ج 1، ص 127.
[2] ج 1، ص 197.
[3] ج 1، ص 115.
[4] ج 1، ص 181.

فأفاد ذلك أن موافقته لهم على الباطل وإن كان يعرف الحق كانت سبب هلاكهم ولو خالفهم ما هلك ولا هلكوا"[1].

وعلى كل حال فهذا الذي ذكرنا يذوب في بحر المعارف الجليلة الفقهية والتربوية والأصولية واللغوية التي وقفنا عليها وعلى نماذج منها في كتاب بهجة النفوس.

غير أن ميزان العلم والشرع يقتضي أن ننبه الدارسين إليها حتى يشتغلوا بتحقيق الكتاب وإبراز درره صافية نقية نقاء صحيح البخاري ومختصره لابن أبي جمرة، وحتى تبتهج النفوس وتعرف ما لها وما عليها. وبالله التوفيق.

---

[1] بهجة النفوس : ابن أبي جمرة، ج 1، ص 142 وانظر مثالا آخر في ج 1، ص 192.

الفصل الثاني : المسلك الثاني الاشتغال بتاصيل الأحكام الفقهية، وفقه أحاديث الأحكام أحكام الرسول لابن الطلاع (ت 497هـ) نموذجا

* المؤلفات في هذا المسلك

لا يكاد يشتهر من المصنفات المغربية في أحاديث الأحكام خاصة ،إلا كتب ابن الخراط عبد الحق الإشبيلي عليه رحمه الله.

وقد استطعنا أن نجمع في هذا البحث ما تناثر في المصادر من المؤلفات في أحاديث الأحكام وفقهها عند علماء الغرب الإسلامي.

والذي نقرره في بداية كلامنا عن هذه المؤلفات أننا من خلال الاستقراء يتبين لنا أن طرائق جمع الحديث عند علماء الغرب الإسلامي، لم ينفصل فيها الحديث عن الفقه والأحكام لأسباب فصلناها في نشأة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي .

والمسألة الثانية هي أن علماء الحديث بالغرب مروا بمرحلتين في اشتغالهم بفقه أحاديث الأحكام، ففي المرحلة الأولى كانوا يبحثون عن تأصيل الفتاوي والأحكام المتداولة في الأندلس مجردة عن أصولها، من الأدلة الشرعية. يبحثون عن مستنداتها من السنة النبوية وفقه كبار الصحابة والتابعين حسب ما كانت تقتضيه قواعد الجدل والمناظرة السائدة في الأندلس، ثم انتقلوا في المرحلة الثانية إلى تأليف كتب خاصة في أحاديث الأحكام وفقهها.

أ – المرحلة الأولى التأليف في تأصيل الأحكام الفقهية

وأول ما وقفنا عليه كتاب "الدلائل والإعلام على أصول الأحكام" لأبي مروان عبد الملك بن القاضي ابن محمد بن بكر السعدي ت 303 هـ .

وقد عرفنا من ترجمة الرجل ميله إلى النظر والحجة وجلوسه للمناظرة، ولا يتأتى له ذلك إلا باعتماد الدليل مما صح من سنة رسول الله ﷺ ولم يشتهر الكتاب عن صاحبه لأنه انتقل من مركز العلم قرطبة إلى الشرق.

وهذا الميل إلى الحجة والنظر هو الخط الذي برز وظهر بعد عودة بقي بن مخلد وابن وضاح من رحلتهم المشرقية، وهو الذي جعل قاسم بن أصبغ ت 340 هـ يصنف كتابا في الحديث على أبواب الفقه سماه المجتبى (بالباء) نسجه على منوال المنتقى لابن الجارود، والذي نعلم أنه مختار من السنن المسندة إلى رسول الله ﷺ في الأحكام.

وقد كان لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي ت 347 هـ ميل إلى الحديث وتأصيل الأحكام الفقهية، فصنف كتابا في سبع مجلدات في فقه الحسن البصري، وكتابا آخر في أجزاء كثيرة في فقه الزهري، وهما من فطاحل علماء الحديث في طبقة كبار التابعين،

ودائما في سياق تأصيل الأحكام الشرعية بعد ظهور مذهب الحجة والنظر، سعى أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ت 392 هـ إلى تأليف كتاب "الدلائل على أمهات المسائل" يعرض فيه أصول مسائل الفقه المالكي وأحكامه، ذاكرا للخلاف العالي انطلاقا من موطأ مالك ومصادر السنة الأخرى، خاصة وأن الرجل اشتغل برواية البخاري وبلغ درجة الإتقان في حفظ الحديث ومعرفة الرجال والإتقان للنقل والبصر بالنقد والحفظ للأصول.

ولم يكن أهل الغرب الإسلامي في حاجة إلى كتب أحاديث الأحكام لانشغالهم الطويل بالموطأ الذي يعتبر كتاب فقه وأحكام،يغنى عن التصنيف في هذا المجال، ويحقق الغاية والمراد، ولهذا بدأ هذا النوع من التأليف الخاص بأحاديث الأحكام في المنتصف الثاني من القرن الخامس الهجري، بعدما نشطت مجالس المناظرة بين المالكية والظاهرية.

ب – المرحلة الثانية تصنيف كتب خاصة في أحاديث الأحكام والاشتغال بفقهها

وقد بدأت هذه المرحلة مع محمد بن الفرج بن الطلاع القرطبي ت 497 هـ في كتابه "أقضية الرسول" أو أحكام الرسول كما سماه ابن خير في الفهرست[1] والذي جمع فيه القضايا التي حكم فيها الرسول ﷺ في القتل والرجم والسرقة والجهاد والزواج والطلاق والبيوع والوصايا، ثم علق على هذه القضايا شارحا ومبينا لأوجه الفقه فيها.

---

[1] الفهرست : ابن خير، ص 216.

وفي منتصف القرن السادس الهجري ألف أحمد بن عبد الملك بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك الأنصاري المعروف بابن أبي مروان ت 549 هـ كتابه المنتخب "المنتقى في أحاديث الأحكام" قال فيه ابن الأبار "جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع، وعليه بنى أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي كتابه في الأحكام ومنه استفاد"[1].

وفي المنتصف الثاني من هذا القرن استوى هذا النوع من التأليف على سوقه إذ ألف الإمام العلم مفخرة الأندلس عبد الحق الإشبيلي توفي 581 هـ أحكامه الثلاث الكبرى والوسطى والصغرى، والتي قال الكتاني في التعريف بها "كتاب الأحكام الكبرى انتقاها من كتب الأحاديث ... وله أيضا الوسطى في مجلدين، وهي المشهورة اليوم بالكبرى، ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته فيما نعلم، والأحكام الصغرى في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه وضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة الموطأ والستة وفيها أحاديث من كتب أخرى ذكر في خطبتها أنه تخير أحاديثه صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد قد نقلها الإثبات وتناولها الثقات"[2].

وقد خص أستاذنا الفاضل الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله الكتب الثلاث لعبد الحق ببحث مفصل في كتابه علم علل الحديث بالمغرب.

وفي هذا الزمن (منتصف القرن السادس الهجري) ألف أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة الخزرجي أبو جعفر ت 582 كتابه آفاق الشموس وإعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية. وقد ذكره ابن الأبار في التكملة[3] وهو ثاني كتاب في مجال الأقضية النبوية بعد كتاب ابن الطلاع السابق الذكر غير أنه لم يشتهر شهرته لأسباب ذكرناها في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي.

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 54.تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 179/178.
(3) التكملة : ابن الأبار، ج 1،ص 76. تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

وقد ألف علي بن محمد بن إبراهيم بن موسى الأنصاري الخزرجي الفاسي أبو الحسن المعروف بابن الحصار ت 611 هـ كتابه المسمى "تقريب المرام في تهذيب أدلة الأحكام"[1].

كما ألف محمد بن علي بن حماد بن عيسى بن أبي بكر الصنهاجي أبو عبد الله ت 628 هـ كتابه الإعلام بفوائد الأحكام لعبد الحق الإشبيلي[2].

وألف أبو عبد الله محمد بن علي بن عربي الحاتمي المرسي توفي 638 هـ كتابه "جامع الأحكام في معرفة الحلال والحرام" وهو عبارة عن أحاديث مسندة في الأحكام[3].

ومما وقفت عليه في الزمن المحدد لهذه الدراسة اشتغال محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي خطيب جامع القرويين توفي 655 هـ بشرح الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، في كتاب سماه "أنوار الأفهام في شرح الأحكام" وصل فيه إلى كتاب الأقضية. وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي من تصنيف أبي محمد عبد العزيز بن بزيرة التونسي ت 663 هـ[4].

وبهذا الكتاب ختم التأليف في هذا المجال في الغرب الإسلامي، لتشتهر بعد ذلك المؤلفات المشرقية في الأحكام ككتاب الإلمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد ت سنة 702هـ، وتقريب الأسانيد وترتيب المسانيد لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت 802 هـ الذي جمع فيه أحاديث الأحكام لابنه أبي زرعة، ثم كتاب بلوغ المرام من أحاديث الأحكام لخاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني ت 852 هـ.

هذه لمحة عن مؤلفات فقه أحاديث الأحكام بالغرب الإسلامي عبر حلقاتها منذ بداية القرن الرابع الهجري إلى نهاية السابع الهجري.

وقد اخترت من هذه المؤلفات نموذجا أدرس منهجه في التأليف وأدواته في فقه الحديث.

---

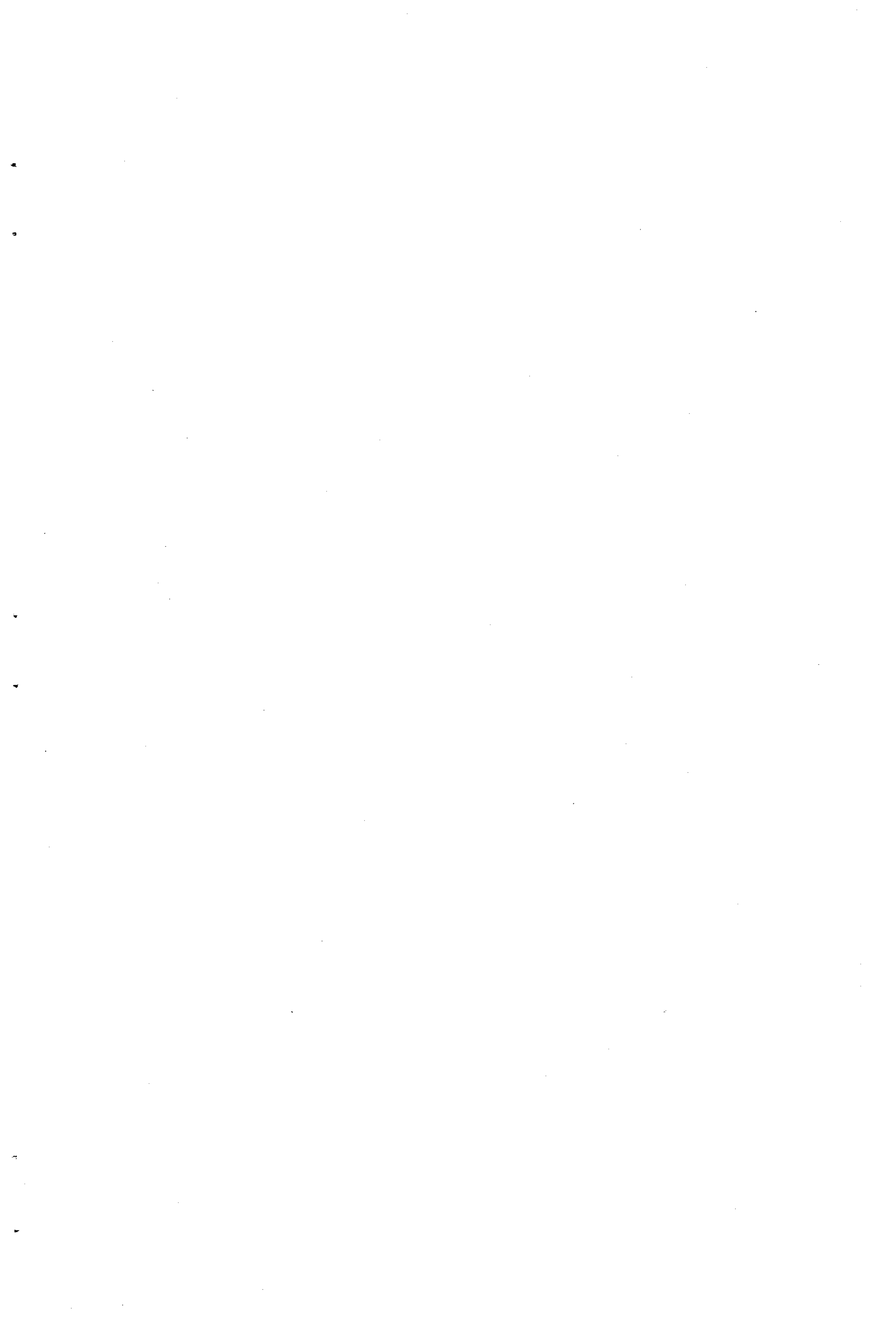
(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، 8/1.

(2) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 166.

(3) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 1، ص 533.

(4) علم العلل بالمغرب : د. إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 133.

ذلكم هو كتاب "أقضية الرسول" لابن الطلاع، لكونه فاتحة التأليف في هذا المجال ولوجوده مطبوعا متداولا، ولكونه لا يقتصر على جمع الأحاديث، وإنما يتناولها بالشرح والاستنباط، ولكون صاحبه يذهب مذهب الحجة والنظر ويتبع الدليل والأثر. فأقول وبالله التوفيق.



منهج أبي الفرج ابن الطلاع
في كتاب أحكام الرسول ﷺ

1 – أهمية الكتاب

حاز الشيخ العالم العلامة المحدث عبد الله محمد بن فرج القرطبي المعروف بابن الطلاع السبق في هذا النوع من التأليف في الغرب الإسلامي، فلم نجد في هذه المنطقة من اشتغل بهذا المسلك قبله، وقد ذكر في مقدمة الكتاب دوافع تأليفه له إذ يقول : "حملني على جمع هذا الكتاب أنني وجدت لأبي بكر ابن أبي شيبة صاحب المسند رحمه الله من تصنيفه كتابا ترجمه بكتاب أقضية الرسول، ولم يذكر فيه إلا أقضية قليلة، وهو كتاب صغير ورأيت فيما روى أبو محمد الباجي عن أحمد بن خالد عن ابن وضاح قال سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول نظرنا فيما قضى فيه رسول الله ﷺ وأمر بالقضاء فيه فلم نجده إلا نحو مائة حديث، فرأيت أن أتتبع أقضيته تبركا بها ومحبة فيها، وحرصا على الاقتداء بها وقوفا عند أوامره ونواهيه، لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"[1] وقال الله تعالى "فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم[2]..."[3].

وبقراءة متأنية للكتاب وجدناه جامعا في بابه غزير الفائدة، أصيل المنهج، وقد ذكرنا في حديثنا عن مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي، أن طغيان فقه الفروع في العصر المرابطي، جعل كثيرا من العلماء يميلون إلى البحث عن أصول الأحكام القضائية والشرعية فيما أثر عن رسول الله ﷺ ومنها تأليف ابن الطلاع هذا الذي عزل عن الفتوى، ونزعم أن ذلك كان بسبب خروجه عن منهج الدولة في العمل بفقه الفروع، وميله إلى الأثر. وهو المنهج الذي قوي بعده في العصر الموحدي كما فصلنا ذلك في حديثنا عن أثر الدولة في تاريخ المدرسة.

---

[1] سورة الحشر : الآية 07.

[2] سورة النور : الآية 63.

[3] أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 126.

وبذلك يكون لاشتغال ابن الطلاع بهذا النوع من التأليف دافعان : أحدهما علمي ذكره في خاتمة الكتاب ونقلناه منه، وثانيهما بداية تحوله نحو الأثر ورفضه لواقع الأندلس العلمي السائد في نهاية المنتصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وقد وجدنا في الكتاب سمات علمية تبرز أهميته تتمثل فيما يلي :

1 – كونه كتابا متقدما في جمع أحاديث الأحكام

2 – جمع قضاء رسول الله ﷺ من مصادر مختلفة في الحديث والسيرة والتاريخ والتفسير وكتب أسباب النزول، وأسباب ورود الحديث، ومصادر الفقه عند الأئمة من أهل المذاهب والأثر والحديث فجاءت مادته غزيرة متكاملة تمكن القارئ من المقارنة والاستنباط.

3 – حفظ مادة علمية مهمة جدا من مصادر أندلسية مفقودة ككتاب الدلائل للأصيلي، وتفاسير الموطأ المتقدمة كالقنازعي وابن مزين ومصادر الفقه المالكي كالواضحة والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني وغيرهما مما سنفصله في حديثنا عن مصادره.

4 – كونه الكتاب الجامع لأحكام الرسول وأقضيته، الأكثر استعابا من كتاب ابن أبي شيبة صاحب المسند، ولم نجد من ألف في الاستدراك عليه. وقد ضم الكتاب ما قضى به رسول الله ﷺ في قضايا عرضت عليه، وما أمر بالقضاء فيه في غير مجلسه، وما قضى به رسول الله ﷺ اجتهادا ثم راجعه بعد نزول الوحي، وما قضى فيه رسول الله ﷺ ثم راجعه لما بدا له من قرائن ودلائل جديدة، وما قضى به صحابة رسول الله ﷺ ثم أقرهم عليه، وما ثبت عن رسول الله اختلاف القضاء فيه وتعدد أحكامه. وما لم يقض فيه رسول الله ﷺ انتظارا للوحي فلم يتنزل فتوقف فيه.

وإن كان المصنف رحمه الله لم يرتب كتابه على هذا الترتيب، وإنما هو استنتاج من قراءتنا له. فإن إعادة ترتيب الكتاب على هذا النسق مع دراسته سيكتشف للمشتغلين بفقه الحديث أصولا جديدة في منهج رسول الله ﷺ في القضاء في كل هذه الجوانب التي ذكرنا نصا واجتهادا.

4 – يتضمن الكتاب ما قضى به الصحابة وكبار التابعين بعد وفاة الرسول ﷺ عملا بما قضى به رسول الله ﷺ أو اجتهادا في فهم قضائه.

5 – يتضمن الكتاب مذاهب الأئمة من الفقهاء والمحدثين في فهم قضاء رسول الله ﷺ والعمل به والنسج على منواله، وبناء أحكامهم في الفروع عليه في مصادر فقههم.

6 – يعتبر الكتاب من أصول الاتجاه الأثري في المدرسة المالكية، وقد وجدنا في الكتاب مخالفات للمذهب وتوجيهات له بما يستقيم والأثر من السنة في نماذج سنعرضها.

7 – يسوق جل النصوص الحديثية التي استشهد بها مخرجة من أصولها وتكفي القارئ عناء البحث عن مظانها من كتب الحديث.

ولذلك اكتفينا بتخريج بعض الأحاديث التي ساقها دون نسبتها إلى مصدرها تتميما للفائدة في الفقرات التي استشهدنا بها من الكتاب.

بهذه المواصفات والسمات برز كتاب ابن الطلاع في أقضية الرسول واستحق أن نعتمده نموذجا في فقه أحاديث الأحكام بالغرب الإسلامي.

2 – مصادر مادته العلمية

ذكرنا أن ابن الطلاع استمد مادته العلمية في قضاء رسول الله ﷺ من مصادر مختلفة في السيرة والحديث والتفسير وعلوم القرآن والفقه وشروح الحديث والأثر. جمعها من أربعة وثلاثين ديوانا وكتابا.

فقد انتقى مادته من نصوص السنة من موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم وسنن النسائي، وأبي داود، ومصنف عبد الرزاق، ومسند ابن أبي شيبة ومسند البزار، ومسند بقي بن مخلد.

ومن كتب فقه الحديث من تفسير الموطأ لابن مزين ت 259 هـ وأبي جعفر ابن نصر الداودي ت 402 هـ في كتابه النامي في شرح الموطأ، وشرح الموطأ لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ت 413 هـ وشرح الحديث لأبي عبيد، وأعلام السنن للخطابي.

ومن كتب الفقه على المذاهب كتاب "الدلائل على أمهات المسائل" لأبي عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ت 392 هـ وقد نقل عن هذا الكتاب المفقود كثيرا، والمدونة لسحنون ومختصرها، والمستخرجة، وكتاب الواضحة لابن حبيب ت 238 هـ والنواد والزيادات لابن أبي زيد القيرواني، وكتاب ابن شعبان، وكتاب محمد نصر المروزي (دون تسميتهما) وأحكام ابن زياد، وكتاب أحكام القرآن، وكتاب المفضل، كلاهما للقاضي إسماعيل، وكتاب

الأموال لأبي عبيد، ومن كتب السيرة كتاب السير لابن هشام، وقد وجدته ينقل عن مغازي ابن عقبة، والواقدي، وتاريخ ابن خيثمة، وشرف المصطفى دون أبي يشير إلى مؤلفه. وقد اعتمد من مصادر اللغة والأدب كتاب الكامل للمبرد، ومن كتب التفسير وأسباب النزول تفسير ابن سلام، والهداية لمكي بن أبي طالب، ومعاني القرآن للزجاج والنحاس.

وقد وفق ابن الطلاع رحمه الله في جمع المادة العلمية في كل مسألة من مظانها وقارن بينها واستنبط منها ودرس أسانيدها ومتونها على نحو سنبينه في منهجه في الكتاب من حيث المبنى والمعنى.

3 – منهجه في الكتاب من حيث المبنى

بدأ أبو عبد الله كتابه بصياغة قواعد في القضاء وشروط من يتولاه، نحا فيه منحى أهل الأثر حيث قال "لا يحل لمن تقلد الحكم بين الناس أن يحكم إلا بما أمر به الله عز وجل في كتابه، أو بما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه حكم بها، أو بما أجمع عليه العلماء، أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة، واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى على أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقه معا مع عقل وورع، وكان مالك رحمه الله يقول في الخصال التي لا يحصل القضاء إلا بها لا أراها تجتمع اليوم في أحد، فإذا منها في الرجل خصلتان رأيت أن يولى : العلم والورع. قال عبد الملك بن حبيب رحمه الله تعالى "فإن لم يكن فعقل وورع، فبالعقل يسأل وبه تصلح خصال الخير كلها، وبالورع يعف، وإن طلب العلم وجده، وإن طلب العقل إذا لم يكن فيه لم يجده"[1].

وقد قسم ابن الطلاع كتابه هذا إلى أبواب، وضع تحت كل باب ما تشابه وتقارب من المسائل التي قضى فيها رسول الله ﷺ في الدماء أو البيوع أو الأحوال الشخصية أو الجهاد أو ما إلى ذلك.

وقد قسم الكتاب إلى خمسة أبواب كبرى هي :

- كتاب الدماء
- كتاب الجهاد
- كتاب النكاح

---

[1] أقضية الرسول : ابن الطلاع، مقدمة الكتاب.

- كتاب الطلاق
- كتاب البيوع
- كتاب الأقضية
- كتاب الوصايا
- حكم رسول الله في معان مختلفة

ثم إن الرجل جمع في كل كتاب ما يندرج تحته من قضايا ومسائل فرعية قضى فيها رسول الله ﷺ أو أمر بالقضاء فيها.

وقد رتب هذه الأبواب ترتيبا اجتهاديا، غير أن بدأه بكتاب الدماء كان معللا بنص الحديث قال ابن الطلاع "وأبدأ في ذلك بأقضيته ﷺ في الدماء لما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم وغيره، أن أول ما يقضي الله تبارك وتعالى بين الناس يوم القيامة في الدماء، وأول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة، فمن وجدت له صلاة نظر في سائر عمله، ومن لم توجد له صلاة لم ينظر في شيء من عمله، وليس بعد الشرك بالله عز وجل أعظم من قتل النفس"[1] ثم ساق الأحاديث التي على هذه الشاكلة تحَرِّم دم المسلم وتبين حُرمته عند الله.

وفي كل مسألة من المسائل التي قضى فيها رسول الله ﷺ سلك ابن الطلاع في بناء مادتها العلمية مسلكا يجمع فيه المادة العلمية المتعلقة بها من مختلف المصادر التي ذكرنا من التفسير والحديث وأسباب النزول والورود، وأقوال الأئمة وأحيانا يختم ذلك باستنباطات من اجتهاداته، ونكتفي بعرض نموذج من هذه المسائل.

قال ابن الفرج : "حكم رسول الله ﷺ فيمن ضرب امرأة حاملا فطرحت جنينها "في الموطأ والبخاري ومسلم عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عبد الرحمن عن أبي هريرة : أن امرأتين من هذيل، رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة، عبدة أو وليدة، وفي حديث آخر في كتاب مسلم فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها" وفي حديث آخر فضربتها بعمود فسطاط وهي حبلى، وكانت ضرتها فقتلتها" فجعل النبي ﷺ دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها، وفي كتاب

(1) أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 3.

النسائي ضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها، فقضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة وأن تقتل بها، وكذلك ذكر غير النسائي أن النبي ﷺ قتلها مكانها، وقيمة الغرة التي قضى بها رسول الله ﷺ خمسون دينارا أو ستمائة درهم قاله قتادة وغيره، وبه قال مالك بن أنس، وفي مصنف عبد الرزاق عن عكرمة أن اسم الهذلي الذي قتلت إحدى امرأتيه الأخرى هو حمل بن مالك بن النابغة، واسم القاتلة أم عقيق ابنة مسروح من بني سعد بن هذيل، والمقتولة مليكة بنت عويمر من بني لحيان بن هذيل، وفي البخاري ما يدل على أن النبي ﷺ لم يقتل الضاربة، وذلك أنه قال حدثنا عبد الله بن يوسف عن الليث عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد أو وليدة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها وزوجها وأن العقل على عصبتها"[1].وهكذا ساق ابن الطلاع في المسألة ما اجتمع فيها من نصوص الحديث والسيرة برواياتها المختلفة ومن مظانها المتعددة، ثم بسط أقوال الأئمة في فقه ما قضى به رسول الله ﷺ وعلى هذا النهج سار في بناء مسائل الكتاب في الأغلب. وذلك بمنهج في الاستنباط واضح المعالم، دقيق الإعمال، يميل إلى الأثر في الترجيح والتعليق والاجتهاد، نفصل جزئياته في معرض حديثنا عن منهج ابن الطلاع في كشف معاني الحديث والاستنباط منه.

وقد ختم ابن الطلاع أقضية الرسول بما قضى فيه من القضايا المختلفة، وما صنع صحابته رضوان الله عليهم به ﷺ في وفاته (غسله وكفنه ودفنه).

ثم ختم كل ذلك بالحديث عن سبب تأليفه لهذا الكتاب، على عكس ما نعرفه عند مؤلفي عصره من بيان السبب والمنهج في المقدمة. مستعرضا بعدها مصادره وأسانيده في روايتها إلى شيوخه بمختلف طرق التحمل، وقال في ختامها "هذا ما انتهى إلي من أسانيدهم ورواياتهم على حسب الاجتهاد والله الموفق لا رب غيره، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وعشرته الطاهرين وسلم تسليما"[2].

---

(1) أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 09.

(2) أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 128.

4 - منهج ابن الطلاع في بناء الأحكام الفقهية

سنفرد هذا المقام بحول الله لبيان ثلاث قضايا أساسية في كتاب أقضية الرسول لابن الطلاع:

أ – أدواته في بناء الأحكام التي قضى بها رسول الله ﷺ

ب – منهجه في التعامل مع الخلاف الفقهي

ج – اجتهاداته واختياراته وتعليقاته.

أ – أدواته في بناء الأحكام التي قضى بها رسول الله ﷺ

لم يكتف ابن الطلاع بنقل ما قضى به رسول الله ﷺ من أحكام في المسائل والنوازل التي عرضت عليه من مصادر السنة ولكنه بناها بناء من خلال إعمال جملة من الأدوات العلمية المفيدة في البحث عن مثل هذه القضايا في مصادر متعددة ومتنوعة وعرضها على بعضها، وقارن بين الروايات والأسانيد فيها، وأعمل موازين الجرح والتعديل في بعض رجالها، واستخرج منها ظروف النازلة وحيثياتها وعرض مع كل مسألة ما شابهها وشاكلها مما قضى فيه رسول الله ﷺ، واستعان بما يوضح الحكم من أسباب النزول وأسباب الورود، وتكلم عن اللغة والمصطلح، وصاغ قواعد في أصول الفقه والحديث جديرة بالتدبر والتأمل في فهم نصوص السنة، فكان منهجه هذا جديرا بالدراسة التفصيلية من خلال أمثلة توضيحية، نلحظ من خلالها كيف أعمل ابن الفرج هذه الأدوات العلمية في جمع وفهم ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قضاء وأحكام.

1 – جمع الروايات المتعددة في نفس الموضوع.

اعتمد ابن الطلاع كما رأينا في مصادره على كتب السنة الجامعة التي رواها عن شيوخه كالبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وموطأ مالك وبعض المصنفات والمسانيد، وقد أفاد من هذه المصادر كلها في عرض الروايات المختلفة لنصوص الحديث الواردة عن رسول الله ﷺ بهدف معرفة ما تضمنته هذه الروايات المختلفة من زيادة في التفسير، أو اختلاف في اللفظ، يؤدي إلى اختلاف في المعنى والاستنباط أو تأكيد لصحة الرواية وشهرتها.

وقد أفاد ابن الطلاع كثيرا من فقه النصوص المجموعة من هذه المصادر، إذ مكنه ذلك من الاستنباط السليم وتجنب الفهم السقيم، فصوب كثيرا مما نقل منسوبا إلى رسول الله من أحكام وعلل ما استنبط من أفهام، فرجح بين الروايات واختار أصحها، وذلك بإعمال ميزان الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد في غير ما موضع من الكتاب، من أمثلة ذلك قوله : في الساحر كيف يقتل ؟ "في الحديث أن يهودية سمت النبي ﷺ في شاة واسم اليهودية "زينب بنت الحارث بن سلام" وأكثرت من السم في الذراع فلما وضعتها بين يدي رسول الله ﷺ تناول الذراع فأكل منها مضغة فلم يسغها ومعه بشر بن البراء بن معرور، وقد أخذ منها كما أخذ النبي ﷺ، فأما بشر فأساغها وأما النبي فلفظها، ثم قال إن هذا العظم ليخبرني أنه مسموم، ثم دعا اليهودية فاعترفت، فقال ما حملك على ذلك قالت قلت إن كان ملكا استرحنا منه، وإن كان نبيا لم يضره، فتجاوز عنها رسول الله ﷺ ومات بشر من أكلته التي أكل فاتفق البخاري ومسلم وإسماعيل القاضي وابن هشام على أن النبي ﷺ عفا عنها، وذكر أبو داود في مصنفه وذكره أيضا صاحب كتاب شرف المصطفى أن النبي ﷺ أمر بقتلها بسبب من مات من المسلمين من أكل الشاة، وفي حديث آخر في كتاب الشرف أنه صلبها، وفي مصنف عبد الرزاق أتى ﷺ بساحر فقال "احبسوه فإن مات صاحبه فاقتلوه" وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال حد الساحر ضربة بسيف"[1] ذكره ابن سلام في تفسيره، وقتلت عائشة "مدبرة" سحرتها فيما يذكر ولم يثبت، وإنما ثبت أنها باعتها، وفعلت ذلك أيضا حفصة، ووقع قتل حفصة لها في أحكام القرآن لإسماعيل القاضي، وذكر أن عثمان أنكر ذلك عليها إذ فعلته دون أمر السلطان، وذكر ابن المنذر أن عائشة باعتها، وذكر الحديث عن النبي ﷺ "حد الساحر ضربة بسيف" وقال في إسناده مقال لأنه من راويه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف"[2]. ثم ذكر ما في كل هذا من الفقه .

2 – ذكر حيثيات الحكم وظروف الواقعة من أحداث السيرة والتاريخ

القضايا التي حكم فيها رسول الله ﷺ هي أحاديث مرفوعة إليه وهي نوازل ومسائل عرضت عليه ﷺ بوقائع وأحداث استمع إليها رسول الله ﷺ أو شاهدها وعايشها فإذا

---

(1) رواه الترمذي في السنن والحاكم في المستدرك.

(2) أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 21.

عرض الحكم معزولا عن حيثياته قد يصعب فهمه والقياس عليه فيما شابه من وقائع قد تعرض للناس بعد وفاة رسول الله ﷺ.

لذلك حرص ابن الطلاع في منهجه أن يبحث في المصادر عن أسباب ورود هذه الأحكام عن رسول الله ﷺ فعرضها مع الحكم، يساعد على فهمها والاستنباط منها، وذكر قياس الصحابة عليها في وقائع عرضت عليهم من بعده، وكذا فعل التابعون من بعدهم وهذه قاعدة منهجية مضطردة في الكتاب من الدفة إلى الدفة إذ ذكر ابن الطلاع لكل نازله ظروفها من أحداث السيرة والتاريخ حتى يضع حكم رسول الله ﷺ في سياقه ووقائعه.

ومن أمثلة ذلك، قول ابن الطلاع في "حكم رسول الله ﷺ بالسلب للقاتل يوم حنين" في الموطأ والبخاري عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قَدَّ رجلا من المسلمين فاستدرت له حتى أتيته من ورائه فضربته بالسيف على حبل عاتقه، فأقبل علي فضممته ضمة وجدت فيها ريح الموت، ثم أدركه الموت فأرسلني فلقيت عمر بن الخطاب فقلت ما بال الناس قال : أمر الله. ثم إن الناس رجعوا وجلس رسول الله ﷺ فقال "من قتل قتيلا له عليه بينة له سلبه"، فقمت فقلت من يشهد لي ؟ ثم جلست، ثم قال الثانية "من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه" فقمت وقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال الثالثة مثله فقمت فرآني رسول الله ﷺ فقال مالك يا أبا قتادة فاقتصصت عليه القصة، فقال رجل صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتيل عندي فارضه منه، فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه "لا هاء الله" إذا لا يعمد إلا أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه "ويروى يعمد بغير (لا)" وفي البخاري في كتاب الأحكام قال أبو بكر كلا لا يعطيه أصيبغ من قريش، ويدع أسدا من أسد الله فقال النبي ﷺ صدق فأعطه إيله، فبعت الدرع فابتعت به مخرقا، فإنه لأول مال تأثلته في الإسلام"[1].

3- جمع السائل المماثلة التي قضى فيها رسول الله ﷺ في موضع واحد

تحدثنا عن منهج ابن الطلاع في بناء كتابه وذكرنا أن الرجل قسمه إلى كتب، وتحت كل كتاب ذكر عناوين فرعية ضمنها قضاء رسول الله ﷺ فيها، وقد وجدنا من الأسس

---

[1] أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 40/39.

المنهجية التي اعتمدها ابن الطلاع في بناء الأحكام والاستنباطات الفقهية جمعه للمسائل التي قضى فيها رسول الله ﷺ تحت عنوان واحد، وفائدة ذلك أن مثل هذا الصنيع يمكننا من معرفة أنواع الأحكام التي قضى بها رسول الله ﷺ فهل قضى في المسائل المشابهة بنفس الحكم، أو قضى في هذه المسائل بأحكام مختلفة، وما علة ذلك، وبناء عليه هل يجوز للمسلمين أن يأخذوا من هذه الأحكام إن اختلفت على وجه التخيير ؟ أم لابد وأن ينظروا إلى العلل الداعية للاختلاف ؟.

وقد وجدنا في كتاب ابن الطلاع اختلاف الأئمة في الاستنباط من أحكام رسول الله ﷺ بسبب ما وصلهم من تعدد صور قضائه ﷺ في القضايا المختلفة، ولن يحسم الخلاف إلا بالمنهج الذي سلكه ابن الطلاع حين جمع المسائل المتشابهة في موضع واحد، وأحكام رسول الله ﷺ فيها ذاكرا لملابساتها وحيثياتها عارضا لخلاف الأئمة حولها مبينا ومفسرا لها بالجمع والترجيح أحيانا.

ومن أمثلة ذلك قول ابن الطلاع في حكم رسول الله ﷺ في السارق يسرق مرارا "في الموطأ مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم" عن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان، بن أمية قيل له من لم يهاجر هلك فقدم صفوان ابن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه، فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع يده فقال صفوان إنني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ فهذا قبل أن تأتيني به".

وفي كتاب النسائي عن ابن محيريز قال سألت فضالة بن عبيد عن تعليق يد السارق في عنقه فقال : سُنَّة، قد قطع رسول الله ﷺ يد السارق وعلق يده في عنقه. وفي مصنف أبي داود وفي البخاري وكتاب مسلم أن قريشا همهم أمر المرأة المخزومية التي سرقت، قالوا ومن يكلم رسول الله فيها. ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ. فكلم رسول الله ﷺ فقال : أتشفع في حد من حدود الله؛ فقال أسامة يا رسول الله استغفر لي، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فأثنى على الله عز وجل بما هو أهله، ثم قال : "أما بعد إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا

عليه الحد، والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر بتلك المرأة المخزومية فقطعت يدها"، وفي حديث آخر في كتاب مسلم، أن أم سلمة كلمت فيها رسول الله. فقال لو كانت فاطمة لقطعت يدها، فقطعت، وفي حديث آخر أن هذه المخزومية كانت تستعير الحلي والمتاع فتجحد فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها[1]، وفي مصنف عبد الرزاق أن النبي ﷺ أتي بعبد سرق، فأتي به أربع مرات فتركه، ثم أتي به الخامسة فقطع يده، ثم أتي به السادسة فقطع رجله ثم أتي به السابعة فقطع يده، ثم أتي به الثامنة فقطع رجله، وفي الواضحة أن النبي ﷺ أتي بسارق فقال اقتلوه قالوا يا رسول الله إنما سرق قال اقطعوه، ثم أتي به سارقا فقال اقتلوه فقالوا إنما سرق يا رسول الله فقال اقطعوه، حتى قطعت قوائمه الأربع، ثم أتي به أبا بكر وقد سرق بفيه فأمر به أبو بكر فقتل.

وهذا عند أكثر العلماء خاص في ذلك الرجل وحده إلا ما قال أبو مصعب صاحب مالك أنه إن سرق في الخامسة قتل، وفي مصنف أبي داود أن النبي ﷺ أمر بقتله في الخامسة فقتل وألقي به في بئر. قال جابر ورمينا عليه الحجارة، وفيما روى الأصيلي عن شيوخه ببغداد ووجدته بخطه أن رجلا كان يسرق الصبيان فأتي به إلى النبي ﷺ فقطع يده.

عن عبد الرزاق عن الثوري عن رجل عن الحسن قال : أتي النبي ﷺ بسارق سرق طعاما فلم يقطعه فقال سفيان، والذي يفسد من نهاره كالثريد واللحم وشبهه ليس فيه قطع ولكن يعزر[2].

فها أنت ترى أن النصوص التي جمعها الرجل في تطبيق رسول الله ﷺ لحد السرقة في مناسبات متعددة مكنتنا من معرفة ما تقطع فيه اليد وما لا تقطع، وصرامة رسول الله ﷺ في تنفيذ الحد، وماذا يصنع باليد بعد قطعها عبرة للناس وعظة، وماذا يفعل بالسارق يسرق مرارا.

فالأحكام يكمل بعضها بعضا وجعلها في الموضع الواحد يسهل الاستنباط منها والقياس عليها والنسج على منوالها.

---

[1] رواه النسائي من حديث ابن عمر في كتاب قطع السارق .

[2] أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 19-20.

4 – الاستعانة بتطبيقات الصحابة لأحكامه ﷺ وأقوالهم في فهمها

الصحابة شهود التنـزيل، لذلك كانت تطبيقاتهم بعد وفاته ﷺ لما قضى به وهو بين ظهرانيهم يعد الفهم السليم عن رسول الله ﷺ، وأقوالهم في شرح حيثيات الحكم والتعليق عليه، نابعة عن مزيد اطلاع على أحوال الحكم مما لم يرد في النصوص المنقولة بالرواية.

بناء على هذا كان من منهج ابن الطلاع وهو الرجل المائل إلى الأثر، إيراد أقوال الصحابة في شرح القضاء النبوي، بالإضافة إلى صور من تطبيقاتهم لهذا الحكم في عصرهم إرشادا للعلماء المشتغلين بالفقه والاستنباط، وتجد في الكتاب مادة ثرية من النصوص الموقوفة على الصحابة من بينها قول ابن الطلاع "في حكم رسول الله ﷺ فيمن طلق دون الثلاث ثم راجعها بعد زواج، أنها على بقية الطلاق " في مصنف عبد الرزاق مالك وسفيان بن عينية عن الزهري عن ابن المسيب، وحميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار كلهم يقولون سمعت أبا هريرة يقول : سمعت عمر يقول "أيما امرأة طلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين ثم تركها حتى تنكح زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الأول فإنها عنده على ما بقي من طلاقها"، وعن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب مثل قول عمر وعن عمران ابن الحصين وأبي هريرة مثله، وعن ابن المبارك عن عثمان بن مقسم أنه أخبره أنه سمع أبي بن كعب يحدث عن رجل من قومه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قضى فيها أنها على ما بقي من الطلاق، وبهذا أخذ مالك، وذكر أيضا عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه عن أبي مخلد عن ابن عباس وشريح قالا : نكاح جديد وطلاق جديد، وعن ابن عمر وابن عباس مثله، وعن ابن مسعود وعطاء مثله وقال (الثوري) ومعمر قول الفريقين كليهما. إن لم يصبها الآخر فهي على ما بقي من الطلاق، قال معمر قاله النخعي ولم أسمع فيه اختلافا، وهو فقه حسن[1].

[1] أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 69-70.

5 – الاستعانة بأقوال العلماء من المحدثين والمفسرين والفقهاء في فقه الأحكام

وهؤلاء هم ورثة الأنبياء المطلعون من المصادر أو بالرواية عن الشيوخ على أسباب الورود والنزول، فيقارنون بين النصوص الواردة في السنة، وينظرون فيها بقواعد المفصل والمجمل، والمقيد والمطلق، والخاص والعام وغيرها. فكان لابد من الاسترشاد بأقوالهم وأفهامهم فيما نقل عن رسول الله ﷺ من أحكام.

وقد وجدنا ابن الطلاع ينقل في هذا الصدد عن علماء المشرق والمغرب، وينقل من مصادر موجودة في وقتنا؛ وأخرى مفقودة لم يتيسر لنا الاطلاع عليها، فنقل بعض أقوال الإمام البخاري وأبي داود ونقل عن الخطابي في معالم السنن، وعن الأصيلي في الدلائل، وغيرها من مصادر الحديث التي بسطناها خلال حديثنا عن مصادر ابن الطلاع في كتابه هذا، وعن أئمة الفقه على اختلاف المذاهب. فنقل عن أبي حنيفة والشافعي والأوزاعي ومالك وعن ابن حزم الظاهري، واختار من هذه الأقوال وعلق عليها ورجح بينها على نحو سنعرفه من خلال كلامنا عن تعامل ابن الطلاع مع الخلاف الفقهي. واتجاهه المذهبي.

فمن أمثلة ما نقل ابن الطلاع عن أئمة الحديث قوله : في حكم رسول الله ﷺ في إقامة الحد على الزاني "وتأول البخاري أن التغريب النفي فترجم الباب في كتابه : البكران يجلدان وينفيان"[1] وقوله في حكم رسول الله ﷺ في السرقة "قال سفيان والذي يفسد من نهاره كالثريد أو اللحم وشبهه ليس فيه قطع ولكن يعزر"[2].

وفي حكم رسول الله ﷺ في الأسرى قال ابن الطلاع "وفي تفسير ابن سلام قال الحسن : أطلق النبي ﷺ الأسرى فمن شاء منهم رجع إلى مكة، وقال ابن سيرين الطلقاء أهل مكة والعتقاء أهل الطائف[3].

---

[1] أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 17.

[2] أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 20.

[3] نفسه : ص 26 .

وفي حكم رسول الله في بني قريظة وبني النظير نقل ابن الطلاع عن ابن عبيد قال "وقال سفيان بن عينية إنا لا نعلم أن النبي ﷺ عاهد قوما فنقضوا العهد إلا استحل قتلهم غير أهل مكة فإنه من عليهم"[1] .

وغير هذا من الأقوال التي نقلها ابن الطلاع مذيلا بها أحكام رسول الله ﷺ على سبيل التفسير والتفصيل

ب – تعامله مع الخلاف الفقهي

يعرض ابن الطلاع لأقوال الفقهاء أصحاب المذاهب فيبسطها بأدلتها ويسوق حجتها، ومما استنتجناه ونحن نتبع كيفية تعامل ابن الطلاع مع الخلاف الفقهي أن الرجل ينتصر لمذهب مالك حينما يعززه الأثر .

كما وجدناه يرد أفهام وتأويلات الشافعية والحنيفة والظاهرية بما صح لديه من نصوص، وما ترجح لديه من الأدلة، إذ يبين موقع الخطأ في الاجتهاد إذا عارض النص، ويصوغ ما يصوب ذلك من الأثر الثابت عن رسول الله ﷺ من غير تعصب ولا إجحاف .

فإذا آل الأمر إلى الاجتهاد حيث لا نص، وجدنا الرجل يعرض الآراء كلها دون أن يعلق أو يرجح، وإنما يعرض الآراء أمام العلماء عرضا ليكون الاختيار والترجيح لهم بحسب مقتضيات النازلة والواقعة . ففي ذلك رحمة وسعة . وبذلك تجد في الكتاب مادة مهمة في الخلاف العالي بين الأئمة وإن كان نصيب علماء مذهب مالك في الكتاب أوفر من غيرهم، لأنه نقل من مصادر هذا المذهب كالواضحة والمدونة والمستخرجة وغيرها، ودرس على فقهاء المذهب بالأندلس فتشرب أصوله، وعرضها بعد ذلك على ما رواه واشتغل به من مصادر السنة، فكان خير ممثل للاتجاه الأثري في مدرسة الإمام مالك .

ومن أمثلة تعامله مع الخلاف الفقهي قوله في حكم رسول الله ﷺ "قال مالك : المساقاة جائزة في كل أصل له ثمرة مثل النخيل والعنب والتين والزيتون والرمان والفرسك والجوز واللوز والورد وشبه ذلك، وعلى ما اتفقا من الجزء . قال الشافعي لا تجوز المساقاة إلا في النخيل والكرم خاصة على النصف لأن في ذلك الخرص ، وللشافعي قول آخر أنها تجوز المساقاة في كل أصل ثابت، وقال أبو حنيفة لا تجوز المساقاة أصلا لأنها أجرة مجهولة،

---

[1] نفسه : ص 30 .

وخالف في ذلك فعل النبي ﷺ. وأبي بكر وعمر في خيبر، واحتج بأن أهل خيبر حين فتحت كانوا كالعبيد ويجوز بين السيد وعبده ما لا يجوز بينه وبين الأجنبي، والحجة أيضا على أبي حنيفة أنهم لم يكونوا عبيدا لأنهم أقروا على المساقاة حياة رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدراً من أيام عمر حتى أجلاهم ولم يبايعوا ولا عتقوا، ولم يرو أحد من أهل الحديث أن رسول الله ﷺ أخذ من أهل خيبر جزية أم لا إلا أن نزول براءة كان بعد خيبر، فيدل ذلك على أنه أخذ منهم الجزية والله أعلم .والحجة على الشافعي في منعه المساقاة إلا في النخل أو الكرم مساقاة النبي ﷺ أهل خيبر على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر، فمنع الشافعي المساقاة في الزرع، لأن الأرض تكرى بما يخرج منها وفيه النص، وأجازها في الكرم ولا نص فيه قياسا على النخل وجمهور العلماء على خلافه في كتاب مسلم[1] .

وهكذا نرى أن ابن الطلاع ناقش رأي أبي حنيفة والشافعي بما ثبت من الأثر وإجماع العلماء.

ج – اجتهاداته واختياراته وتعليقاته

تجد وأنت تقرأ كتاب ابن الطلاع أنه في كثير من المناسبات ، بعد عرض النصوص المتعلقة بالمسألة يقول (وفيه من الفقه كذا) فتلك استنباطات فقهية لابن الطلاع مما عرض من نصوص وآراء وفيها تتفتق عبقريته الفقهية وتظهر اجتهاداته بجلاء، ويعرض هذه الاستنباطات مشفوعة بالإشارة إلى موضع الحجة من النصوص، والتي حصلت لديه من التأمل فيها وعرض ما فيها من قضايا، والمقارنة بينها بالترجيح أو الجمع أو التفصيل في أقوال العلماء فيذكرها اتباعا ويختم بها كلامه عن المسألة، ومن ذلك قوله "قول النبي ﷺ "إعتدي عند ابن أم مكتوم" يوجب لها السكنى، وفيه من الفقه إباحة خطبة رجلين امرأة، ونكاح المولى قرشية، لأن فاطمة بنت قيس هي أخت الضحاك بن قيس قرشية فهرية ، وأنه لا غيبة فيمن سئل عن الناكح أن يذكره بما فيه، وإن كان النبي ﷺ لم يذكر إلا ضرب أبا جهم للنساء وفقر معاوية إلا أن أهل العلم أجازوا ذلك في النكاح، وفيمن سئل عنه بعد أن شهد على أحد، وفيمن يتخذ إماما ، وفيه أن يوصف الرجل بأكثر ما فيه، وقد كان أبو جهم ينام ويأكل ويجلس فوصفه النبي ﷺ أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وفيه إباحة خروج

---

(1) أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 90 .

المطلقة من بيتها إذا آذت أهل الزوج بلسانها وبذت عليهم، كما فعلت فاطمة بأهل زوجها وهي الفاحشة التي قال الله عز وجل "لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يـاتين بفاحشة مبينة"[1] ذكر ذلك ابن مزين وغيره ، وقيل إنما شكت رداءة المنزل إلى الـنبي ﷺ فأذن لها، وفيه أن لا نفقة للمبثوتة، وقال بعض أهل العلم إنها لـيس لهـا سـكنى بهـذا الحديث، وفيه زيارة الرجال المرأة الصالحة، وفيه القضاء على الغائب لأن أبا عمر طلقهـا وهو غائب بالشام، وأمرها النبي ﷺبالنكاح، قاله الأصيلي، وفي مصنف أبي داود وقال عمر بن الخطاب لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم لم تحفظ"[2] .

وإلى جانب عرض هذه الاستنباطات الفقهية نجد في الكتاب قضايا أخرى غير مضطردة ولكنها إشارات تكشف عن ثراءه من جهة، وسعة اطلاع مؤلفه من جهة ثانية. ومن ذلك إشارة إلى بعض القضايا في أصول الفقه، وأصول الحديث، واللغـة، والمصـطلح، وكشـف غوامض الأسماء المبهمة الواردة في بعض الأسانيد والمتون، وذلك بعرضها من خلال أسانيد أو متون أخرى، وتعليقاته على بعض أقوال العلماء والجمع بين مختلف الحديث، وغير ذلك مما وجدناه إشارات وشذرات لا تدخل في أصل المنهج وإنما تأتي عرضا في الكتاب .

تلك قراءة في كتاب ابن الطلاع، كشفنا من خلالها أصول منهجه في المبنـى والمعنـى، استنبطنا منها قواعد في التعامل مع أقضية الرسول ﷺ يقاس عليها وينسج على منوالهـا كل من اشتغل بهذا النوع من سنة رسول الله ﷺ وهـي نمـوذج لتعامـل علمـاء الغـرب الإسلامي مع أحاديث الأحكام في هذا الوقت المتقدم من تاريخ مدرسة فقه الحديث (القرن الخامس الهجري)، ورحم الله ابن الطلاع وأنار طريقه بصدقته الجارية.

---

[1] سورة الطلاق : الآية 01.
[2] أقضية الرسول : ابن الطلاع، ص 56 .

الفصل الثالث: المسلك الثالث: التصنيف الموضوعي للسنة والاشتغال بفقهه الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية(نموذجا)

1 – المؤلفات في هذا المسلك

من طرق التأليف في فقه الحديث بالغرب الإسلامي السعي إلى جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد وشرحها.

وقد بدأ هذا النوع من التأليف مبكرا في الأندلس قبل الاشتغال بمصادر السنة الكبرى باستثناء موطأ مالك.

ولا تخفى أهمية هذا الصنف من التأليف في فقه الحديث، إذ بواسطة ذلك تعرف الناسخ من المنسوخ والمطلق من المقيد، والأحاديث التي يفسر بعضها بعضا، والروايات المختلفة للحديث الواحد الشيء الذي يعين على الاستنباط، ولذلك أصبحت هذه القاعدة من القواعد الذهبية لفقه السنة النبوية يختل الفهم بدونها وتتضارب النتائج، ولذلك كان من شروط المجتهد العلم بالسنة ناسخها ومنسوخها مطلقها ومقيدها .. وهذا لا يتأتى إلا بهذا الشكل من التأليف الذي وجدناه متجذرا في المدرسة المغربية في فقه الحديث ولم ينقطع الاشتغال به على مر العصور .

وأول ما نذكره في هذا الباب خلال القرن الثالث الهجري كتاب "ما روي في الحوض والكوثر" لأبي عبد الرحمن بقي بن مخلد (ت 276 هـ) وهو كتاب جمع فيه جميع الأحاديث المتعلقة بالموضوع والتي وصلت إلى أربعة وثلاثين حديثا ينسب كل مجموعة من الأحاديث إلى راويها من الصحابة ، وقد ترجح عندي أن الكتاب جزء من المصنف المسند لبقي بن مخلد[1] .

وقد دعت الحاجة إلى محاربة البدع والمحدثات بما صح من السنة النبوية، تخصيص مؤلف لذلك فألف ابن وضاح القرطبي -أو دون تلاميذه عنه على خلاف بسطناه في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي- كتابا سماه "ما جاء في البدع والنهي عنها"

---

[1] انظر معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي من هذا البحث .

اشتمل على نحو ثلاثمائة حديث ونيف الواردة في الموضوع مقسمة منهجيا على محاور جامعة .

كما دعت المناقشات الكلامية التي سادت في القرن الثالث الهجري إلى الاحتكام إلى السنة في إثبات ما احتار العقل في إدراكه وأشكل فهمه، فألف ابن وضاح نفسه كتابا سماه "ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى"، على نفس النسق المنهجي للكتاب السابق ضمنه الأحاديث الواردة في الموضوع.

وفي بداية القرن الرابع الهجري ألف الفقيه الحافظ محمد بن فطيس بن واصل الغافقي الإلبيري (ت 319) كتابا في "الدعاء والذكر"، وكتابا في "الروع والأهوال"، لا نشك أنه ضمنها الأحاديث الواردة في الموضوع بحكم اشتغال الرجل بالحديث وحفظه كما وصفه الذهبي في التذكرة إذ قال فيه "فقيه من حفاظ الحديث"[1] .

ولتقريب فقه السنة من الناس برز إلى الوجود خلال هذا القرن فقه الجزاء من الأحاديث فألف خالد بن الجباب القرطبي ت 322 هـ كتاب "الإيمان" وكتاب "الصلاة". وألف محمد بن أحمد بن تميم ابن تمام بن تميم التميمي أبو العرب ت 333 هـ "جزءا في الموت والجنائز وعذاب القبر"، و"كتاب المحن" وكتاب الوضوء والطهارة"، و"كتاب الصلاة"، وكان الرجل حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث والرجال والعلل مع ورع وفضل[2] وقد وقفنا من كتبه هذه على "كتاب المحن"[3] .

وقد وقفنا على مؤلف نفيس كان من أثر علم الكلام في فقه السنة، وتوجيه السنة لعلم الكلام، وهو كتاب "السنة وإثبات الرؤية والقدر والقرآن" لوهب بن مسرة بن فرج بن حكيم التميمي الحجاري أبو الحزم ت 346 هـ وقد استقدم الرجل إلى قرطبة كما ذكرنا في ترجمته لتعرض عليه أصول الحديث والفقه حتى ينظر فيها، نظرا لتبصره وعلمه فقوم النظر وسدده بالسنة .

وفي ختام القرن الرابع الهجري وقفنا على مؤلف آخر أنفس وأجل وأشمل، محققا مطبوعا لمحمد بن عبد الله بن أبي زمنين المري ت 399 هـ سماه "أصول السنة" وموضوعه

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 802 .
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3 ، ص 889 .
(3) انظر معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي من هذا البحث .

أصول العقائد من السنة يقول في الداعي إلى تأليفه، "وبعد فإن بعض أهل الرغبة في اتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث تشرف على مذاهب الأئمة في اتباع السنة والجماعة الذين يقتدى بهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به في الإيمان بالقدر وعذاب القبر والحوض والكوثر والميزان والصراط وخلق الجنة والنار والشفاعة والنظر إلى الله عز وجل يوم القيامة فأجبته لما سأل بتأليف هذا الكتاب"[1] .

فجمع بذلك محتويات الكتب السابقة التي ذكرنا وتدخل بين الفينة والأخرى بالتعليق والشرح ، فكان بذلك أجل مؤلف في الاعتماد على منهج السنة وأقوال السلف في مجال الاعتقاد.

وفي هذا الصنف من التأليف أي جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد وشرحها وجدنا كتابا أقرب إلى الفقه منه إلى الحديث، إلا أن الشواهد الحديثية فيه وافرة وفقهها فيه ظاهر، ذلكم هو كتاب "الأموال" لشارح البخاري أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر ت **402** هـ. وهو مطبوع متداول يبرز الفقه الاقتصادي المبكر لدى علماء الغرب الإسلامي المعتمد على السنة، وإذا ما انتقلنا إلى القرن الخامس الهجري وجدنا هذا الصنف من التأليف ترسخ وانتشر، إذ ألف الإمام علي بن أحمد بن حزم القرطبي ت **456** هـ كتاب "حجة الوداع" وهو من تراثه المطبوع، أبدع فيه وأجاد في موضوع فقه الحج وأركانه في ضوء آخر حجة حجها رسول الله ﷺ هي حجة الوداع "أتت من طرق شتى وبألفاظ مختلفة، ووصفت فصول ذلك العمل المقدس في أخبار كثيرة من غير أن يتصل ذكر بعض ذلك ببعض حتى صار ذلك سببا إلى تعذر فهم تأليفها على أكثر الناس، وحتى ظنها قوم كثيرة متعارضة وترك أكثر الناس النظر فيها من أجل ما ذكرنا، فلما تأملناها وتدبرناها بعون الله عز وجل لنا وتوفيقه إيانا لا بحول لنا وقوتنا، رأيناها كلها متفقة ومؤتلفة مسندة ومتصلة، بينة الوجوه واضحة السبل لا إشكال في شيء منها حاشا فصلا واحدا لم يلح علينا فصل الحقيقة فيه أي النقلين هو منها، فنبهنا عليه ، وهو أين صلى رسول الله ﷺ الظهر يوم النحر أبمنى أم بمكة، فلعل غيرنا يلوح له بيان ذلك ، فمن استبان له ما أشكل علينا منه

---

(1) مقدمة الكتاب بتحقيق عبد الله بن محمد البخاري تحت عنوان رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين .

يوما ما فليضفه إلى ما جمعناه ليقتني بذلك الأجر الجزيل من الله تعالى ، ومع ذلك فما نيأس من أن يشرف لنا وجه الصحيح وبالله التوفيق"[1] .

فانظر إلى قيمة الوعي بالتفسير الموضوعي لنصوص السنة في هذا الزمن وأثره في الاستنباط الفقهي من هذه المقدمة الدقيقة لابن حزم عليه رحمه الله وبركاته .

وفي النصف الأول من القرن السادس الهجري وجدنا أن الإمام أبا بكر محمد بن عبد الله بن العربي العافري الإشبيلي المالكي ت **543** هـ لما نظر في كتاب الشهاب للقضاعي وجد من بين أحاديثه ضعافا وواهيات ومراسيل وموقوفات، فاستخار الله أن يجمع في موضوع الأدب والمواعظ من الحديث المستقيم، ويعرض عن السقيم، فجمع كتابا سماه "سراج المهتدين في آداب الصالحين" وهو في مجلد لطيف ذكرنا أنه طبع بتطوان عام **1412** هـ بتحقيق أبي أويس محمد بوخبزة التطواني .

وقد نسج على منواله الإمام أحمد بن معد التجيبي الأندلسي فألف كتابا سماه: "الكوكب الدري المستخرج من كلام النبي"، قال فيه أبو أويس محمد أبو خبزة محقق السراج السابق الذكر "وقفت عليه فوجدته أسعد حالا من قاضينا (أي ابن العربي) حيث وفق في الاختيار وسدد في التحري والاستبصار"[2].

قلت وهو في موضوع الآداب والمواعظ شأنه شأن السراج لابن العربي.

وقد اشتغل عمنا حفظه الله إدريس الصمدي بتحقيق مفخرة الدراسة الموضوعية لنصوص السنة في القرن السابع الهجري، وهو كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لأبي الحسن علي بن بن القطان الفاسي المحدث الكبير ت **628** هـ . إذ لم يسبق أن ألف أحد في هذا الموضوع قبله بحيث قسم الكتاب إلى محاور فقهية ساق في كل محور ما اندرج تحته من حديث، ثم أعمل في ذلك مشرط العالم المدقق فاستخرج كنوزا عز نظيرها في الحديث والفتاوي مرتبة بدءا بالمقطوع فالمظنون على نحو سطره بتفصيل في مقدمة كتابه وتحدثنا عنه في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي، ومن أراد الزيادة فالكتاب مطبوع بتقديم شيخنا الدكتور فاروق حمادة حفظه الله لخدمة السنة النبوية وعلومها.

---

[1] كتاب حجة الوداع من المقدمة : ابن حزم، تحقيق ممدوح حقي .

[2] من نسخة مخطوطة تعرف ببعض مصادر التراث الأندلسي مكنني حفظه الله من نسخة مصورة منها.

وأختم هذا الصنف من التصنيف في فقه الحديث بصنيع أبـي الخطـاب محمـد ابـن حسن بن دحية الداني السبتي ت 633 هـ الـذي ألـف كتـاب "الابتهـاج في أحاديـث المعراج"، جمع فيه ما تفرق في كتب الحديث والسيرة، فنال بذلك قصب السـبق، ولـه أن يفتخر بذلك حين يقول "فإن هذا الكتاب يسفر عن وجوه الحقائق ويكشف عن الدقائق، ويوضح مستقيم المنهاج في أحاديث المعراج، على نحو ما جاراني في ميدانه مجار ولا باراني في مضماره مبار" فرقت فيه بين الصحيح والسقيم، وسلكت منهاجا هو في صفة المستقيم، وحللت عقد المشكلات، ورددت بالبراهين على الشبهات، وبينت أن ذلك كـان بـالروح والجسد، وكشفت حقيقة الأمر إلى غاية المدى ويسير الأمد، وهو على ذلك كبير الفوائـد والمدد، كثير الإفادات في يسير المدد، وأحسنت الكلام على مذهب المحققين وحسبت كفيت في الرد على المبطلين"[1].

ولا أحسب في نهاية كلامي عن هذا النوع من التصنيف في فقه الحديث إلا أن هذا السير قد استمر بعد القرن السابع الهجري، ولهذا نقول أن الدعوة المعاصرة إلى إعادة النظر في مناهج فقه السنة في ضوء الموضوع لا الموضع فكرة تشربها أهل الأندلس والمغرب عبر مسيرتهم الفكرية ولم تكن بدعة معاصرة. فلنلتمس طـريقهم في التـأليف وأدواتهـم في الفهم. من خلال تتبع تفاصيل منهاج التأليف في هذه الكتب فتلك خزائن لم تفتح بعـد وإن مفاتيحها لتنوء بالعصبة أولي القوة .

---

[1] مقدمة الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية.



منهج أبي الخطاب ابن دحية
في كتاب الابتهاج في أحاديث المعراج نموذجا

مدخل

رغم ما قيل في ابن دحية فإن جهوده في الحديث وفقهه بارزة ظاهرة لا تخفى على ذي لب مشتغل بالسنة، فقد كان الرجل كما قال ابن الأبار "بصيرا بالحديث معتنيا بتقييده مكبا عليه حسن الخط، معروفا بالضبط، له خط وافر من اللغة ومشاركة في العربية"[1] وهذه المؤهلات العلمية تجد أثرها في مؤلفاته العديدة وإنتاجه الغزير، ولئن كان أغلبها في السيرة فإن أحسن كتاب يعرف منه جهده ومنهجه وعلمه هو كتاب "الابتهاج في أحاديث المعراج" والذي اخترناه نموذجا للدراسة لثلاثة أسباب :

1 – لأنه من الكتب المصنفة في الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد

2 – لأنه أول كتاب جامع في موضوع الإسراء والمعراج، مؤلف بنفس العالم النافذ المتفحص المحرر للأسانيد والمتون.

3 – لأن منهجه واضح وجلي، وتقسيماته دقيقة لم تغادر من أحاديث المعراج صغيرة ولا كبيرة إلا أحصتها وكشفتها. فقد ناقش الأسانيد وتحدث عن المشكل والمختلف، وشرح الغريب واستخرج العبر والفوائد.

ومدخلنا إلى دراسة منهج ابن دحية في كتاب الإبتهاج قوله في مقدمته "فإن هذا الكتاب يسفر عن وجوه الحقائق، ويكشف عن قناع الدقائق ويوضح مستقيم المنهاج في أحاديث المعراج، على نحو ما جاراني في ميدانه مجار، ولا باراني في مضماره مبار، فرقت فيه بين الصحيح والسقيم، وسلكت منهاجا هو في صفة المستقيم وحللت عقد المشكلات، ورددت بالبراهين على الشبهات، وبينت أن ذلك كان بالروح والجسد، وكشفت حقيقة الأمر إلى غاية المدى، ويسير الأمد، وهو على ذلك كبير الفوائد والمدد، كثير الإفادات في

---

[1] انظر مصادر ترجمته في باب معجم علماء فقه الحديث بالغرب الإسلامي من هذا البحث.

يسير المدد ، وحسنت الكلام على مذهب المحققين وأحسنت في الرد على المبطلين ، وهذا أول ما أقول وبالله امتداد التوفيق وهو الهادي إلى سواء الطريق"[1].

من خلال هذه المقدمة وضح ابن دحية الغاية والمقصد من كتابه، وأصول منهجه فيه، غير أن الإجمال لا يغني عن التفصيل، وكشف الدرر لا يلام فيه التطويل، خاصة وقد وقفت بعد قراءة دقيقة للكتاب عن خصائص في المبنى والمعنى كسب فيها المؤلف قصب السبق، ولئن شئت أن ألخص كلامي عن جهد الرجل في كتابه لقلت : بز الأنداد في دراسة الإسناد، وكشف المشكل والمختلف والغريب بفكر لبيب، واستنبط المعاني والفقه والفوائد، بمنقاش دقيق ومنهج راشد .

وسأقسم كلامي عن الذي ذكرت إلى قسمين :

- منهج الرجل في كتاب الإبتهاج من حيث المبنى
- منهجه في الكتاب من حيث المعنى

فأقول وبالله التوفيق

I – كتاب الإبتهاج في أحاديث المعراج من حيث المبنى

إن بناء كتاب الإبتهاج يقوم على ثلاثة أركان:

أ – جمع الأحاديث الواردة في الموضوع

يسوق ابن دحية جميع الأحاديث والروايات الواردة في الإسراء والمعراج ويدرس سندها بالنقير والقطمير، جمعا من كتب الحديث والسيرة والتواريخ ويوردها في نسق متتابع، ناقدا الرجال، مبينا درجتهم في الرواية والإسناد، ناقلا أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم منبها على الضعيف والسقيم، ومثبتا للمستقيم والسليم، مصححا لكثير من الأوهام والأغلاط التي ترد في كتب التاريخ والسير مستعرضا أقوال من يحتج بأقوالهم من العلماء والفقهاء مشرقا ومغربا، مرجحا قول من قويت حجته منهم بالدليل أو بحجة العقل والتعليل ، ثم يسوق في كثير من الأحيان الأحاديث بسنده المتصل إلى رسول الله ﷺ عن شيوخه بالمغرب الإسلامي أو المشرق. فتحصل لديه من الروايات التامة لحديث الإسراء والمعراج كاملا

---

[1] مقدمة الابتهاج لابن دحية.

روايتان : الأولى عن شيخه الصالح النبيل الثقة أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن أبي الفتح الصيدلاني قراءة منه عليه بمنزله بأصبهان، بسنده المتصل إلى أبي ذر الغفاري عن رسول الله ﷺ . والسند الثاني عن الشيخ الفقيه أبي الفتح محمد بن قاضي المصرين الكوفة وواسط العراق، أبي العباس أحمد بن بختيار المندائي قراءة منه عليه لجميع مسند الإمام أحمد بسنده إلى مالك بن صعصعة عن رسول الله ﷺ.

هذا بالإضافة إلى الأحاديث الجزئية الأخرى التي تحدثت عن زمن الإسراء ومكانه وكيفيته بشكل متفرق مما ضمنه الجزء الأول من الكتاب.

وغايته وقصده من كل ذلك تنقيح الروايات وضبطها، إذ سيتعامل في الجزء الثاني من الكتاب مع ما صح منها لا غير، إذ يقول في بداية القسم الثاني "شرح ما تقدم من غرائب اللغات في الأحاديث المتقدمة من رواية الثقات الأثبات"[1].

ب – شرح الغريب

يخصص ابن دحية الجزء الثاني من بناء الكتاب لشرح غريب الألفاظ الواردة في متون الأحاديث الصحيحة التي جمعها، وبما أنه يتعامل مع أحاديث لا مع حديث واحد فقد قسم كلامه في هذا الجزء إلى مواضيع يندرج تحت كل موضوع من الغريب والمسائل ما يناسبه فجاء القسم كالتالي:

ـ الرد على المشبهة

شرح فيه غريب الألفاظ التي ظاهرها التشبيه ثم فصل الكلام فيها بمنهج نبسطه في حديثنا عن منهج الكتاب من حيث المعنى.

ـ فصل في إبطال حجج من قال إنها نوم

ـ شق الصدر

ـ الإسراء بالروح والجسد

ـ رؤية رسول الله ﷺ ربه ليلة الإسراء

ـ النظر إلى الله عز وجل في الآخرة

---

[1] الابتهاج في أحاديث المعراج : ابن دحية، ص 33.

ومن منهج ابن دحية في شرحه للغريب ألا يكتفي ببيان اللفظ، وإنما يسوق ما يتعلق به من معنى وما يقع فيه من خلاف بين العلماء كل بدليله، حتى يخلص إلى ما يروي الغليل ، وسنعرف بتفصيل الأدوات التي أعملها ابن دحية في شرح الغريب في حديثنا عن منهجه في الكتاب من حيث المعنى.

ج – فوائد حديث الإسراء

وهو الجزء الثالث من بناء الكتاب ضمنه ما عن له بفكره الثاقب من فوائد لغوية وحديثية وفقهية وأصولية وغيرها، وصاغ فيها من القواعد المنهجية في فقه الحديث ما يحتذى به ويهتدى .

وقد استخرج من الحديث أو الأحاديث ما يربو على ستين فائدة ناقش فيها وناظر، ونقل عن العلماء الأفذاذ وصاغ من التأويلات ما يستقيم به الفهم، وانساق مع ما صح من النصوص، وأسقط الواهي والضعيف، واستبعد من الاحتمال ما لا يحتمل، وساق في النصوص المستشهد بها ما أسند واتصل، فقدم لنا مادة نقية لا تمحل فيها ولا تعسف ، وستعرف في حديثنا عن منهجه في الكتاب من حيث المعنى كيف تعامل مع آراء المخالفين من الفرق، وكيف استعرض آراءهم وبسطها للنقد وكيف بنى اختياراته واستنباطاته بشكل يسهل على العقل استيعابه.

ثم ختم ذلك بخاتمة ليست كالخواتم إذ لم تتضمن على العادة ما خلص إليه البحث والدرس، ولكنها بسط لقضية من قضايا البحث في حديث الإسراء، وهي قضية سدرة المنتهى وكأنه يشير إلى أن قضايا الحديث لا تنتهي، وأن سبر أغواره فيه زيادة لمستزيد ممن وهبه الله بسطه في العلم والفهم .

إذ لم يضع ابن دحية لفوائده حدودا، وإنما قال للناس هذا حديث الإسراء أمامكم ظله ممدود باب الاجتهاد فيه غير مسدود. وما استنبط منه من فوائد، فيه المقبول والمردود، ولذلك كان آخر ما قاله في نهاية الكتاب "ولنقتصر على هذا المقدار مما أوردناه من صحيح الأخبار وكشفناه في حديث الإسراء من غوامض الأسرار وأثرناه من كوامن الآثار، واقتدحناه من زند الاحتجاج وأذكيناه من سراج العلم الوهاج"[1].

---

[1] من خاتمة كتاب الابتهاج لابن دحية.

هذه أركان بناء كتاب الإبتهاج لابن دحية، يتضمن كل ركن من الأركان من فنون الحديث وقواعد الاستنباط ما نبسطه في كلامنا عن منهج الكتاب من حيث المعنى.

2 ـ منهجه في صياغة المعنى والاستنباط الفقهي

وغايتنا من ذلك أن نعرف الصناعة الحديثية الفقهية التي عقدها متناثر في ثنايا الكتاب، أعملها الرجل في الشرح والاستنباط وهي منقدحة في ذهنه مبسوطة في تكوينه على عادة علماء عصره، فشرح بها الغريب وبسط الكلام عن المختلف والمشكل، وشرح السنة بالسنة والسنة بالقرآن، وعرض أقوال العلماء ومذاهبهم وأقوال الفرق وأدلتهم، وسنقسم الكلام في هذا إلى خمسة أقسام :

- منهجه في دراسة الأسانيد ونقد الرجال
- منهجه في دراسة المتن لفظا ومعنى
- منهجه في التعامل مع الخلاف الفقهي وبناء اختياراته العقلية والنقلية
- صياغته لقواعد في منهجيته في فقه الحديث.

أ – منهجه في دراسة الأسانيد ونقد الرجال

يرى ابن دحية أن النص إذا لم يستقم سنده فلا يمكن أن تبنى عليه أفهام واستنباطات، ولذلك خصص كما بينا ذلك الجزء الأول من الكتاب لإيراد ما جاء في الموضوع من أحاديث ثم اعمل مشراط النقد فيها حتى يميز الصحيح من الضعيف ليبني عليه مادته العلمية فيما جاء بعد من أبواب في كتابه .

ومنهجه في ذلك أن يعرض كل الأحاديث والأقوال الواردة في الباب بأسانيدها صحيحها وضعيفها، ثم بعد ذلك ينبه على ما كان منها ضعيفا مع بيان بسبب ضعفه لعلة في سنده، والتنصيص على ما كان منها صحيحا باعتماد أقوال أئمة الجرح والتعديل، مثالنا على ذلك قوله في وقت الإسراء والمعراج .

"قال ذو النسبين رضي الله عنه "وكان الإسراء برسول الله ﷺ ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الأول، قاله الإمام العالم أبو إسحاق إبراهيم ابن إسحاق الحربي ، وذكر الواقدي محمد بن عمر القاضي حدثني أسامة بن زيد الليثي عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال : أسري بالنبي ﷺ ليلة سبع عشرة من شهر ربيع الأول، وذلك قبل الهجرة بسنة، وذكر

الواقدي أيضا عن رجاله، أن المسرى كان في ليلة السبت لسبع عشرة من شهر رمضان في السنة الثانية عشرة من المبعث قبل هجرته إلى المدينة بثمانية عشر شهرا، وكان الواقدي يضع الأحاديث على رسول الله ﷺ قاله أبو عبد الرحمان النسائي، وقال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، الواقدي كذاب ، وقال يحيى بن معين ليس بثقة وقال أبو زرعة كان يضع الحديث .

وقيل كان الإسراء في رجب ، وفي إسناده رجال معروفون بالكذب ، وقال الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا فيما حدثني الشيخان الفقيهان العالمان قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن عطاء اللخمي، والأستاذ أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي قراءة مني عليهما قال : حدثنا القاضي الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري سماعا عليه قال حدثنا الفقيه العالم أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي قال أخبرنا الشيخ الفقيه العالم أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي قراءة عليه سنة أربعين وأربعمائة، قال أخبرنا العالم اللغوي أبو الحسين أحمد بن فارس.

قال ذو النسبين رضي الله عنه وحدثنيه عاليا في رحلتي إلى المشرق جماعة من شيوخي، منهم الشيخان الصالحان أبو جعفر محمد بن أحمد بن سلفة، وأبو القاسم عبد الواحد بن أبي مطهر الصيدلانيان وابن إسماعيل قراءة مني عليه بقصر خوزستان قالوا :

حدثنا الأديب الثقة أبو القاسم غانم بن أحمد الأسود قال أخبرنا أبو الحسن أحمد علي بن القاسم بن إبراهيم الخياط قال أخبرنا أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا سماعا من لفظه، قال ذو النسبين رضي الله عنه وهذا عال جدا لأن غانما هذا بمنزلة الخطيب مؤرخ بغداد لأنه يروي عن القاضي أبي زرعة روح بن محمد الرازي عنه وكذا رواه عنه ابن الأكفاني ..

قال ابن فارس "فلما أتت لرسول الله ﷺ إحدى وخمسون سنة وتسعة أشهر أسري به من بين زمزم والمقام إلى بيت المقدس" قال ذر النسبين رضي الله عنه وفيه اختلاف كبير سأذكره إن شاء الله في ترجيح حديث الإسراء[1] .

---

[1] الابتهاج : ابن دحية، ص 13.

وهكذا نرى في هذا المثال أن ابن دحية نقل الأقوال الواردة في المسألة من طريقين: من الكتب والمؤلفات بإسناد الكلام إلى أصحابه، ثم نقد رجاله وبيان درجته، ثم ما تحصل لديه من أسانيد عن شيوخه بالأسانيد المتصلة أو المرفوعة مع بيان درجتها وقيمة الاحتجاج بها مع التنبيه إلى الأسانيد العالية، وقد وجدت هذا مضطردا في الكتاب ساريا بين أوراقه ومباحثه، وخلصت من كل ذلك إلى أن الرجل يقذف بأقوال رجال الجرح والتعديل على الواهي والضعيف فيدمغه فإذا هو زاهق، ويبني على ما يصح من الأسانيد ويستقيم، وهذا هو صنيع جهابذة الحديث وفقهه.

ب – منهجه في دراسة المتن لفظا ومعنى

إن دراسة اللفظ والمعنى ظاهرة وجلية في الجزء الثاني والثالث من الكتاب، وقد خص الجزء الثاني بدراسة الغريب من ألفاظ المحدثين وإن كان لا يخلو من بيان المساق والمعنى، وخص الجزء الثالث ببيان المعنى واستنباط الفوائد، وإن كان لا يخلو من الإشارة إلا ما يقتضيه السياق من بيان الألفاظ خاصة في الأحاديث المستشهد بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى قضية منهجية مهمة في الكتاب، وهي أن ابن دحية لا يكتفي بعرض الشاهد من السنة كما هو الشأن عند غيره، ولكنه يعالجه بأدوات الشرح والاستنباط كما يفعل تماما مع الأحاديث الأصلية في موضوع الكتاب، ولهذا كثرت الاستطرادات في الكتاب فتجده يتكلم عن مواضيع فقهية وحديثية لا علاقة لها مباشرة بموضوع الكتاب، ولكنها تدور في فلكه ويربطها بالموضوع خيط رفيع لا يدركه إلا ابن دحية حين يذكره، ولعل هذا ما جعل محقق الكتاب الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب يعتبر هذه الاستطرادات الموجودة في الكتاب خللا في المنهج حين قال "وفي ثنايا الكتاب كله يستطرد استطرادات تخرج القارئ عن الموضوع الذي يعالجه وهذا ولا شك عيب في التأليف"[1] قلت : كيف نعتبر الحديث عن رؤية الله تعالى في الدار الآخرة مثلا استطرادا من ابن دحية وهو يتحدث عن رؤية الرسول ﷺ لربه ليلة الإسراء والمعراج، إذ الجامع بين الموضوعين إمكانية الرؤية من البشر للخالق وهو الموضوع الأصلي الذي يندرج تحته رؤية الرسول ﷺ لربه ليلة الإسراء والمعراج، ولا يستقيم هذا إلا ببيان ذلك، وأحيانا يكون

[1] مقدمة المحقق لكتاب الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية.

الدافع إلى الاستطراد ذكر ما في الموضوع ومجاله من أحاديث وأقوال لا يستقيم الفهم إلا بجمعها وتفصيل الكلام فيها وانظر مثالا على ذلك جوابه عن السبب الذي من أجله كان الإسراء والمعراج ليلا ولم يكن نهارا[1].

أ – أدواته في شرح لفظ الحديث

بعد هذه الإشارة التي يقتضيها سياق حديثنا عن منهج ابن دحية في دراسة المتن تقول أن الرجل استخدم أدوات في شرح الغريب من ألفاظ الحديث هي كالتالي :

❄ شرح الغريب من ألفاظ السنة بالقرآن

مثالنا على ذلك قول ابن دحية في شرح قوله ﷺ "يقرفون فيه"في حديث المعراج "وفي رواية الأوزاعي "يقذفون" بالذال المعجمة وهو الصحيح أي يتقولون ويكذبون وأصل القذف الرمي بالشيء وقذف السب رمي الإنسان بالفاحشة ويكون من التقول بالظن والترجيم كما قال جل من قائل ."ويقذفون بالغيب من مكان بعيد"[2] أي يرجمون ويتقولون"[3] .

وقوله في قوله ﷺ "حتى ظهرت بمستوى" أي علوت من قوله جلا وعلا "ليظهره على الدين كله"[4] أي يعليه على الأديان كلها"[5] .

❄ شرح غريب السنة بالسنة

ويكون عند ابن دحية بأحد امرين :

إما بإيراد روايات أخرى لنفس الحديث تتضمن تغييرا في اللفظ المراد شرحه بحيث يشرح الأول الثاني أو يعين على ذلك، مثل "يقرفون" و"يقذفون" في رواية الأوزاعي لحديث الإسراء" وهو المثال الذي سقناه قبل قليل.

ومنه قوله في شرح قوله ﷺ في حديث الإسراء "لا تضامون في رؤيته" حكى فيها أوجها منها "تضامون" بضم التاء وتشديد الميم و"تضامون" بفتح التاء وتشديد الميم و"تضامون" بضم التاء وتخفيف الميم و"تضارون" بتشديد الراء و"تضارون" بتخفيف

---

[1] الابتهاج : ص 124 وما بعدها.
[2] سورة سبأ : الآية 24.
[3] المنهاج : ابن دحية، ص 37 .
[4] سورة التوبة : الآية 09.
[5] نفسه : ص 49 .

الراء و"تضاهون" بالهاء وكل لفظ يختلف عن غيره في المعنى وقد ساق معنى كل وجه على حدة بأمثلة من لغة العرب [1] وكل المعاني القصد منها وضوح الروية وعدم الشك في المرئي.

وإما بإيراد نصوص أخرى غير الحديث الأصلي ورواياته، تتضمن شرحا وتفسيرا فالسنة يفسر بعضها بعضا.

ومن ذلك قوله في حديث شق الصدر "ثم أطبقه" يعني الإطباق ستر ما كان بدأ بالتفريج من صدره حين غسله وإعادته إلى حالته الأولى، وكذا قال أنس في صحيح مسلم: كنت أرى أثر المخيط على صدر رسول الله ﷺ [2].

❄ الاستعانة باللغة والشعر

وهذا كثير ومضطرد في الكتاب، وقد شهر عن ابن دحية اشتغاله باللغة وقواعدها فاستعمل قدراته اللغوية لكشف ما غمض من الألفاظ.

ومن ذلك قوله في شرح لفظ (الأسودة) قال: الأشخاص، جمع سواد مثل قذال وأقذلة كأفرخة في جمع فراخ، والأساود جمع الجمع قال الأعشى:

تناهيتم عنا وقد كان فيكم أساود صرعى لم يوسد قتيلها

والسواد الشخص يتراءى لك من بعد لا تتحقق حقيقته، أو جمع سواد من الناس وهم الجماعة ومنه قوله عليكم بالسواد الأعظم أي الجماعة المجتمعة على طاعة الإمام، وسبيل المؤمنين[3].

❄ الاجتهاد الخاص في فهم الغريب دون الرجوع لأي أداة

وقد وجدنا ابن دحية يشرح كثيرا من الغريب باجتهاده، دون حاجة إلى الرجوع إلى أي أداة معينة على الفهم. قال ابن دحية في شرح قوله ﷺ "بينا أنا في الحطيم" الحطيم هو ما بين الباب إلى المقام [4] ومنه قوله في شرح "سدرة المنتهى" شجرة في السماء السابعة أسفل العرش، لا يجاوزها ملك ولا نبي، وقد أظلت السماوات والجنة إليها ينتهي ما يعرج من

---

[1] الابتهاج: ابن دحية، ص 87 وما بعدها.
[2] نفسه: ص 35.
[3] نفسه: ص 40.
[4] نفسه: ص 55.

الأرض وما ينزل من السماء فيقبض[1] قلت : وهذا مما لا يقطع في تفسيره إلا النقل، ولا مجال فيه الاجتهاد لأنه غيب، وقد وجدت ابن دحية يسلك هذا المسلك فيما لا يمكن إدراكه عقلا حين قال معلقا على القاضي أبي محمد بن عطية في تفسيره لسورة "ق" عند قوله تعالى "واستمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب" قال كعب : يعني صخرة بيت المقدس، وصفها بالقرب من السماء، قال بن دحية "وهذا الخبر وإن كان بوحي، وإلا : فلا سبيل إلى الوقوف على صحته[2] فكيف يسوغ لنفسه أن يناقض قاعدة قررها في نفس الكتاب.

وعليه فلا إخال الرجل إلا مستندا إلى أثر في تفسيره لسدرة المنتهى لم يذكره، ما دمنا عرفنا من منهجه تحرى النقل الصحيح والوقوف عند النص إن حصل قصد الفهم، دون اللجوء إلى الاجتهاد أو التأويل.

❄ نقله من مصادر شرح الغريب

وقد وجدناه يشرح الغريب باعتماد مصادر شرحه المختصة فيه، سواء في ذلك مصادر اللغة فيما كان لغة كقوله "وقوله ﷺ منتقع اللون" أي كاشفه، يقال : انتقع لونه وامتقع بالميم وهو أقوى اللغتين إذا تغير من حزن أو دهش أو غيره، ويقال أيضا التقع باللام كل ذلك إذا تغير لونه قاله الخليل في كتاب العين [3] وقد وجدناه ينقل عن علماء اللغة كثيرا من كلامهم في شرح الألفاظ.

كما وجدناه ينقل المعنى الاصطلاحي من الكتب المختصة في غريب الحديث، ومن ذلك قوله "في شرح قوله ﷺ "وقلال الهجر" جمع قلة والقلة ما يقله الإنسان من الأرض أي يرفعه وقيل القلة هي جب الماء وقد فسرها الشافعي بأنها تسع مائتين وخمسين رطلا حكاه عنه القاضي أبو الفضل في مشارق الأنوار[4] .

ب – منهجه في عرض معنى الحديث ومسائله

إن الكلام عن معنى الحديث كما هو معروف ومتداول عند المشتغلين بفقه الحديث يقتضي بسط ما قد يعترض القارئ من مشكل في أوجه فهم الحديث أو تعارض ظاهر

---

(1) نفسه : ص 54 .
(2) نفسه : ص 107 .
(3) نفسه : ص 58.
(4) نفسه : ص 54.

يقتضي التوضيح أو جمع للروايات والنصوص الشارحة لبعضها أو اجتهاد ونقل لأقـوال العلماء في المسألة .

وقد وجدنا عند ابـن دحيـة أدوات دقيقـة في اسـتخراج المعنـى واسـتنباط الفوائـد والأحكام من أحاديث المعراج بسطها في ما يلي :

1 – شرح السنة بالقرآن

وهذا منهج أصيل عند علماء الحديث إذ أن الوحي يشرح بعضه بعضا قال ابن دحية في شرح قول رسول الله ﷺ في حديث شق الصدر "ثم أتيت بطست من ذهب مملوءة إيمانا فغسل قلبي ثم حشي ثم أعيد" قال "وجيء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانا فـأفرغ على قلبه وقد كان مؤمنا ولكن الله تعالى قال "ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم "[1] والزيادة ها هنا في نشء للإيمان آخر، لأن قبله "هو الذي أنزل السـكينة في قلـوب المـومنين"[2] جـاء في التفسير أنها سكون القلب وطمانينته وذلك أشهر ما قيل وأصحه[3] .

وقال في نفس المسألة في الفائدة التاسعة عشرة من فوائد الحديث "فغسل قلبه ليورث ذلك في صدره سعة، ويفارقه الذي قال الله العظيم فيه "ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون[4]"[5].

وقال في الفائدة الرابعة والأربعين من الحديث "إن الحق جـل وعـلا أراد أن يطلـع محمدا على كونه معروفا في أهل السماوات قبل خلقه وبعثه، لأنه حين استفتح قيل مـن هذا ؟ قال جبريل قيل ومن معك؟ قال محمد فقيل أو قد بعث إليه ؟ قال نعم ولم يقولوا من محمد ؟ بل قالوا مرحبا ، وهذا أحد معاني قوله عز وجل "ورفعنا لك ذكـرك" أي عـرف جميع أهل السماوات والأرض ذكره [6].

---

(1) سورة الفتح : الآية 4

(2) الابتهاج : ابن دحية، ص 66.

(3) نفسه : ص 54.

(4) سورة الحجر : الآية 97.

(5) نفسه : ص 116 .

(6) نفسه : ص 138 .

2 – شرح السنة بالسنة

وهذا من فوائد جمع النصوص الحديثية الواردة في الموضوع الواحد، إذ قد يحمل نص زيادة تفسير وبيان، أو تقييد لإطلاق، أو تخصيص لعام على نحو ما هو معروف في دور السنة بالسنة للقرآن، أو دور السنة بالنسبة للسنة.

ولهذا كان من مسلك ابن دحية أن يفهم السنة في ضوء السنة، ويقف عندها لا يتعداها إلى التأويل إن كان الحديث صحيحا ولا يقبل التأويل، ومن ذلك قول ابن دحية في شرح قول الملائكة لرسول الله ﷺ في حديث الإسراء "أهلا بالنبي الصالح" وتسميته ﷺ بالنبي الصالح فالرجل الصالح في اللغة هو المقيم لما يلزمه من حقوق الله سبحانه وحقوق الناس وهي كلمة جامعة لمعاني الخير كله . ثبت وصح باتفاق عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال قال الله عز وجل "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، ذخرا من بله ما أطلعتهم عليه" ثم قرأ (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون " [1]حدثنا إسحاق بن نصر قال حدثنا أبو أسامة عن الأعمش قال حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ يقول الله : اعددت لعبادي الصالحين ... الحديث [2] .

ومن طرق شرحه للسنة بالسنة إيراده للروايات المتعددة للحديث الواحد المتضمنة زيادة تفسير وقد سقنا على ذلك أمثلة في شرح ألفاظ السنة بالسنة كالروايات المتعددة للفظ (تضامون) والتي تنبني على كل معنى من معانيه، معاني متعددة للنص[3] .

والمتصفح للكتاب كله يجد أنه عبارة عن جمع الأحاديث في موضوع واحد يشرح بعضها بعضا وهو المنهج العام لهذا المؤلف، وهو فيها يقارن بين الروايات ويختار أصحها وأتمها لفظا وأبلغها للمقصود، ومن ذلك جمعه لكثير من الآثار التي تنص على رؤية الله تعالى يوم القيامة من قرآن وأحاديث وأقوال العلماء الشارحة لها[4] .

---

(1) سورة السجدة : الآية 17.

(2) نفسه:ص51– 52.والحديث رواه البخاري في كتاب التفسير،سورة السجدة باب "فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين"

(3) نفسه: انظر ص 89 .

(4) نفسه: ص 83 وما بعدها .

3 – عرضه لمشكل الحديث

تتضمن أحاديث الإسراء والمعراج مشكلا يقتضي بسطا وفهما، وقد وجدنا أن الرجل يسلك في ذلك طرق المحدثين في بيان مشكل الحديث فإما أن يعرض الأمر على القرآن والسنة المبينة، أو يذكر في ذلك تأويلات العلماء وأقوالهم، أو يجتهد بما فتح الله عليه من فهم.

– فمن فهمه لمشكل الحديث في ضوء القرآن الكريم قوله في إخباره ﷺ عن رؤية الله "وليس في الحديث المتفق على صحته مع غيره من الأحاديث تشبيه الخالق بالخلق، ولا الرائي بالمرئي، وإنما فيه تشبيه النظر بالنظر والرؤية بالرؤية" ثم قال بعد أن ناقش أقوال المشبهة "وإذا رجع الكلام في هذه المسألة إلى السمع فأقوى دليل ما ذكرناه في قصة موسى الكليم، من الكتاب الكريم، والخبر المروي الثابت عن النبي عليه أشرف التسليم، فنقول برؤية الله تعالى مع نفي ما يؤدي إلى صفات النقص والتجسيم، فقوله سبحانه "ليس كمثله شيء"[1] دل على نفي المماثلة فيعتقد أصل الصفات ونفي المماثلة[2].

– ومن فهمه للمشكل بالسنة بالسنة :

قوله "كيف يكون الإيمان والحكمة في طست من ذهب والإيمان عرض، والأعراض لا يوصف بها إلا محلها الذي تقوم به، ولا يجوز فيها الانتقال لأن الانتقال من صفة الأجسام لا من صفة الأعراض.

فنقول إنما عبر ﷺ عن ما كان بالحكمة والإيمان، كما عبر عن اللبن الذي شربه وأعطى فضله عمر رضي الله عنه بالعلم.

ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال "بينما أنا نائم إذ رأيت قدحا أتيت به فيه لبن، فشربت منه حتى إني لأرى الري يجري في أظافري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا فما أولت ذلك يا رسول الله قال "العلم" وهذا نص صحيح مسلم وهو أتم، فعبر رسول الله ﷺ عن الماء بالحكمة كما عبر عن اللبن بالعلم، وهي إشارة نبوية لا تقدح في الأمور العقلية[3].

---

(1) الشورى : 11.
(2) الابتهاج : ص 91 وما بعدها .
(3) نفسه : ص 117/-118.

- ومن فهمه للمشكل بذكر تأويلات العلماء

فهمه للحديث المروي في الصحيحين "أُرسل ملك الموت إلى موسى فلما جاءه فقأ عينه" والحديث طويل.

فبعد أن جمع ابن دحية مختلف روايات الحديث قال "وقد تكلم العلماء في تأويلات هذا الحديث قالوا "لطمه بالحجة، وفقأ عين حجته، وهو كلام مستعمل في اللغة معروف.

وقال لي جماعة من علماء شيوخي رحمهم الله : إن هذا الحديث ليس فيه ما يحكم على موسى عليه السلام بالتعدي، لأن موسى دافع عن نفسه من أتاه لإتلافها، وقد تصور له في صورة آدمي ولم يعلم إذ ذاك أنه ملك الموت، فدافعه عن نفسه مدافعة أدت إلى ذهاب عين تلك الصورة التي تصور له فيها الملك امتحانا من الله تعالى، فلما جاءه بعد وأخبره أنه رسول رب العالمين استسلم للموت الذي هو سبيل الأولين والآخرين[1].

وحين يعدمه النص أو النقل عن العلماء، وجدناه يجتهد في الفهم بما فتح الله به عليه من علم، وذلك مثل قوله في الفائدة الرابعة عشرة "وأما كون البراق استصعب عليه ولم يمكنه من ركوبه فيما ذكر حفاظ الأثر وثقات أهل السير ليلة الإسراء فإن ذلك هيبة له وفرح بركوبه إياه تشرفا وتبركا كما يتجنى الحبيب على حبيبه[2] .

وقوله في فهم رجوع الرسول ﷺ من السماء السادسة التي فيها موسى عليه السلام إلى السماء السابعة يراجع ربه في الصلاة وفي ذلك إشكال الجهة والتحيز

قال "كان موسى عليه السلام في السماء السادسة وموضع السؤال في السماء السابعة، وكان رجوعه وتحوله بين هذين المكانين، ولا يلزم من موضع السؤال أن يكون المسؤول فيه أو يكون حائزا له لتعالي الله جل وعلا وتنزيهه عن الجهة والمكان فرجوع النبي ﷺ إليه رجوع إلى السؤال فيه لشرف ذلك الموضع على غيره. كما أن الطور موضع سؤال موسى في الأرض، ومكة موضع حج الناس، وعرفة موضع وقوف الناس للسؤال، فمكان سؤاله ﷺ غير مكان سؤال موسى، فهو رجوع من مكان موسى إلى مكان السؤال لاستحالة المكان على من انفرد بالعظمة والجلال[3].

---

(1) الابتهاج : ص 94 .
(2) الابتهاج : ص 108.
(3) الابتهاج : ص 50-51 .

وعلى مثل هذا المنهج سار ابن دحية في فهم مشكل الحديث الوارد في أحاديث المعراج، أو الشواهد الحديثية التي تساقها في معرض الشرح.

والقاعدة الكبرى في ذلك أن لا يلجأ في فهم المشكل إلى الاجتهاد والتأويل، إلا إذا انعدم الشارح من النقل، وقد صاغ هذا بنفسه حين قال "أما العقلي ففيه من الإشكالات وغوامض الشبهات وورود السؤالات ما لا تطمئن النفس فيه إلى الدلالات، فالصحيح فيه الالتجاء إلى السمعيات من القرآن العظيم والخبر الصحيح الوارد عن العدول الأثبات"[1].

4 – عرضه لمختلف الحديث

وقد اعترضت ابن دحية في أحاديث الإسراء صور من المختلف، وهي الأحاديث أو الروايات التي ظاهرها التعارض، وكان من مقاصده في تأليف الكتاب التعرض لها وبيانها غير أنها على قلتها في الكتاب مكنتنا من أن نقف على أدوات دقيقة استخدمها ابن دحية في فهم المختلف.

فقد وجدناه يجمع بين الأحاديث الصحيحة المتعارضة ظاهرا وذلك بإعمالها بمبناها ومعناها دون السعي إلى تأويلها، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالأخبار التي لا نسخ فيها كما هو معلوم.

ومن ذلك قوله في قضية شق الصدر "اعلموا قرر الله لديكم الحق وحسنه وجعلكم من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أن هذا التقديس والشق كان مرتين، وبه يتفق الجمع بين الروايتين، إذ هي كلها صحيحة، وبه قال جماعة العلماء منهم القاضي المهلب بن أبي صفرة في شرح مختصر صحيح البخاري له ... فالمرة الأولى في حالة الطفولة لينقي قلبه من مغمز الشيطان، وليطهر ويقدس من كل خلق ذميم ... والثانية في حال الاكتهال وبعد ما نبئ، وأراد الله أن يرفعه إلى الحضرة المقدسة التي لا يصعد إليها إلا مقدس ... وفي المرة الأولى غسل بالثلج لما يشعر به الثلج من ثلج اليقين وبرده على الفؤاد، وكذلك هنالك حصل له اليقين بالأمر الذي يراد به وبوحدانية ربه، وأما في الثانية فإنه كان موقنا فإنما طهر لمعنى آخر وهو الذي ذكرناه في دخول حضرة القدس ولقاء الملك القدوس[2].

---

(1) الابتهاج : ص 91 .

(2) الابتهاج : ص 65 .

ووجدناه أيضا يسعى عند الجمع بين النصوص الحديثية الصحيحة إلى تأويل معناها حين لا يستقيم الجمع بين ظاهر النصوص، كما هو الشأن في الروايات الصحيحة من أحاديث المعراج التي تحدد أصل النيل والفرات في السماء السابعة، أو عند سدرة المنتهى في السماء السادسة، أو في السماء الدنيا. "قال ابن دحية "وقد ثبت بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ أن أصلها فوق السماء السابعة على ما في حديث مالك بن صعصعة... وقد جاء أيضا من حديث شريك عن أنس ليلة أسري برسول الله ﷺ فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطردان فقال ما هذان النهران يا جبريل قال هذا النيل والفرات عنصرهما"

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد في باب وكلم الله موسى تكليما، وحديث مالك بن صعصعة غير متزلزل الإسناد عند العلماء النقاد.

وقد جاء في صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود من قوله "إن سدرة المنتهى هي في السماء السادسة والمسند هو الذي عليه المعتمد ... فإن قيل كيف طريق الجمع بين الحديثين وقد وردا في الصحيحين، وقد دل أحدهما أن النيل والفرات عند سدرة المنتهى أصلهما في السماء السابعة ودل الثاني على أنها في السماء الدنيا لذكره عنصرهما وهو أصلهما.

قلنا طريق الجمع بين الحديثين، أن رسول الله ﷺ رأى في أصل سدرة المنتهى أربعة أنهار، نهران باطنان ونهران ظاهران فسأل عنهما جبريل فقال أما الباطنان فنهران في الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات، ثم في حديث شريك عن أنس عن النبي ﷺ فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطردان فقال "ما هذان النهران يا جبريل ؟ قال هذا النيل والفرات عنصرهما.

ولنا في التأويل وجهان سديدان.

أحدهما أن يكون محمولا على ظاهره، ويكون معناه أنه لما رأى عند سدرة المنتهى هذين النهرين مع نهري الجنة وذلك في السماء السابعة، ورأى في السماء الدنيا هذين النهرين مع نهري الجنة كان لاختصاصهما بسماء الدنيا معنى سمى ذلك الاختصاص عنصرا، ولا تمتنع أن يكون لجميع الأنهر أصل واحد هو عند سدرة المنتهى، ثم يكون لاختصاص هذين

النهرين بسماء الدنيا أصل من حيث الاختصاص، وهو الامتياز لهما دون نهري الجنة، سمي ذلك الامتياز والاختصاص عنصرا أي عنصر امتيازهما واختصاصهما فهذا وجه سديد.

والوجه الثاني أن يكون عنصرهما مبدأ يتعلق به خبر سابق لم يتقدم له ذكر من حيث اللفظ، لكن من حيث العهد، ويكون معناه "هذا النيل والفرات. فيتم الكلام. ثم يكون عنصرهما ما كنت رأيت عند سدرة المنتهى يا محمد، فاكتفى بالعهد السابق عن إعادة الكلام وهذا وجه سديد أيضا.

وقد صح الجمع بين الحديثين ، فلم يتعارضا ولم يتنافيا ولم يتناقضا[1].

ولم نقف على أمثلة أعمل فيها النسخ أو الترجيح، وهي من القواعد الظاهرة في فهم مختلف الحديث عند العلماء، وذلك راجع إلى كونه استخدم في هذا الكتاب من قواعد فهم المختلف ما احتاج إليه.

3 – منهجه في التعامل مع الخلاف الفقهي وبناء اختياراته

بما أن منهج الرجل في الكتاب كشف ما أشكل من النصوص أو من معناها، وبما أننا وضحنا فيما سبق كيفية تعامل ابن دحية مع فهم النصوص وما أشكل منها، فإننا سنعرض هنا لكيفية عرض صاحب المنهاج لآراء العلماء وتأويلاتهم وأدواته في ترجيح ما يراه صحيحا منها. وكيف يعرض آراء الفرق الكلامية في فهم كثير من القضايا المتعلقة بالإسراء والمعراج ؟ وكيف يناقش حججهم وبراهينهم؟ وكيف يبني في النهاية اختياراته في فقه الحديث من حيث لفظه ومعناه واستنباط الأحكام منه؟.

أ – إيراد مختلف الآراء في المسألة الواحدة مع الترجيح والاختيار

حين يعرض ابن دحية لقضية خلافية فإنه يعرض ما يوجد فيها من نصوص من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والمفسرين وفقهاء الحديث، حتى يقف الباحث المطلع على كل هذه النصوص الواردة في الموضوع فيتمكن من المقارنة بينها وترجيح ما يعن له منها حيث يقوى الدليل، وهذا منهج أصيل يدلك على حرص الرجل على بناء الاختيارات في فهم النصوص على أساس سليم وواضح ، يفسح المجال أمام العلماء للمناظرة والجدال في ضوء ما ثبت من نصوص صحيحة مسندة .

---

[1] الابتهاج : ابن دحية، ص 150.

ثم إن علم الرجل وتبحره في الحديث والتفسير والعربية أهله كي يدرس هذه الأقوال سندا ومتنا ويخلص في النهاية إلى رأي تسنده أدلة اختارها.

وسأسوق مثالا واحدا من بين الأمثلة العديدة التي وقفت عليها في الكتاب لبيان كيفية عرض القضايا الخلافية عند ابن دحية على نحو ما ذكرنا.

ففي مسألة رؤية رسول الله ﷺ ربه ليلة الإسراء قال ابن دحية "وقد اختلف العلماء. هل رأى محمد ﷺ ربه جل وعز ليلة الإسراء؟ فأنكرها علي عليه السلام، وبه قال جميع الشيعة، وكذلك روي في الصحيحين معا عن عائشة أنها قالت "من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية".

وفي جامع أبي عيسى الترمذي عن ابن عباس رآه وكذلك قال كعب.

وقال أبو الحسين علي بن إسماعيل الأشعري وجماعة من أصحابه أنه رأى الله تعالى ببصره وعيني رأسه وقال: كل آية أوتيها نبي من الأنبياء فقد أوتي نبينا محمد ﷺ مثلها، وخص من بينهم بتفضيل الرؤية.

وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وذكر إنكار عائشة أنه رآه. فقال الزهري ليست بأعلم عندنا من ابن عباس.

وقول أبي هريرة في هذه المسألة كقول ابن عباس أنه رآه.

وكان عروة بن الزبير يشتد عليه إنكار عائشة خالته.

وقال النقاش في تفسيره عن ابن حنبل أنه سئل، هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقال رآه، رآه حتى انقطع صوته وهذا مشهور عن ابن حنبل.

قال ابن دحية ولا أقطع بقول النقاش في هذا الباب، لأنه عندهم كذاب" قال ذو النسبين رضي الله عنه "وليس في هذا الباب حديث متواتر عن النبي ﷺ يوجب العلم والعمل فيقطع به ولا نص من القرآن قاطع، إذ المعول فيه على آيتي النجم والتنازع فيهما مأثور والاحتمال لهما ممكن"[1].

وهكذا نرى أن ابن دحية عرض الأقوال الواردة في الموضوع وتدخل بين الفينة والأخرى لبسط صدق الدليل فرجح رواية الصحابي الأعلم على نحو ما صنع في قول ابن

---

[1] الابتهاج: ابن دحية، ص 74.

عباس رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنهم وطعن في رواية النقاش عن ابن حنبل باستخدام الجرح والتعديل . ثم بنى اختياره الذي مفاده أن مثل هذه القضايا الغيبية لا يقطع فيها بخبر آحاد، أو برأي، إنما المعول فيها على ما تواتر من السنة أو ما كان قطعي الدلالة من القرآن الكريم .

وستجد قارئ الكتاب أن هذا المنهج في عرض الأقوال في القضايا الخلافية مضطردا في الكتاب كقضية الإسراء بالروح والجسد والنظر إلى الله عز وجل في الآخرة وقضية شق الصدر وغيرها.

والذي نشير إليه هنا هو أخلاق العالم التي ميزت ابن دحية وهو يعرض لآراء الأئمة فلم يجده يهجم أو يسخر أو ينقص من قيمة عالم أو رأي وإنما يعرض أمام الناس أقوال العلماء وحججهم بما يقتضيه الأدب والأمانة، ثم يعرض رأيه معللا ومؤيدا بما يقنع ويشفي الغليل.

ب – مناقشة آراء الفرق الكلامية وبناء اختياره

كثيرة هي القضايا الكلامية التي خاض فيها أقوام قبل ابن دحية بزمن طويل، ثم إن شهرة آرائهم وذيوعها جعلها مادة للنقد والتحليل من طرف كل عالم تعرض لفقه أحاديث متضمنة لمسائل خلافية في الإلاهيات والغيبيات.

والنماذج من هذا كثيرة ومتعددة في كتاب الإبتهاج، فقد وجدناه يناقش المشبهة والباطنية والمجسمة والمعتزلة وغيرهم في كثير من القضايا المتعلقة بالإسراء والمعراج، وباستقرائنا لهذه النماذج وجدنا الرجل يسلك في عرض هذه الأقوال والرد عليها ما يلي :

1 – إيراد أقوالهم ومذاهبهم في المسألة مع أدلتهم على وجه الإنصاف

2 – مناقشة ما اعتمدوا عليه من النصوص سندا ومتنا بالحجة والبرهان

3 – الاجتهاد في تأويل ظاهر النصوص الصحيحة التي اعتمدوا عليها مدعما تأويلاته بالنصوص الصحيحة وأقوال العلماء الثقاة

4 – الوقوف عند الدليل من القرآن أو السنة الصحيحة وخاصة ما كان منهما قطعي الدلالة على المراد.

وقد وجدنا ابن دحية يكثر من عبارات التأفف وعدم الرضى حينما يعرض لأقوال شاذة لا دليل لها . وهو يناقش المذاهب الكلامية مثل قوله "والباطنية -قبحها الله- تقول والقلب خلاف هذا" أي خلاف الشرح الظاهر للقلب وهو المضغة التي في الجسد كما جاء الحديث الصحيح"[1].

وقال بعد "وفي قولهم (أي الباطنية) إن الفرائض أسماء رجال أمروا بالبراءة منهم، فحذار من قولهم حذار"[2] وقوله في عرض مذهب المجسمة "أعوذ بالله من مذهب يؤدي إليه".

وحتى تتضح المنهجية التي استنتجناها من صنيع ابن دحية في مناقشته لآراء الفرق المخالفة نسوق المثال التالي :

قال ابن دحية (فصل في إبطال حجج من قال أنها نوم) أي حادثة الإسراء والمعراج "احتجوا بقوله تعالى "وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس"[3] فسماها رؤيا وهو قول ابن الكلبي، وزعم أنه روى ذلك عن أبي صالح عن ابن عباس قالوا : وقد سماها في الحديث مناما في قوله "بين النائم واليقظان" وقوله "وأنا نائم ثم استيقظت" فدل على أنها كانت في نوم لا رؤية عين.

والجواب : أما احتجاجهم بقول ابن الكلبي، فابن الكلبي : هو محمد بن السائب كذاب وضاع لا يجوز قبول خبره ولا الاحتجاج بحديثه، وقد روى أبو العاصم النبيل عن سفيان الثوري، قال لنا ابن الكلبي ما قد ثبت عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه عني .

وقد اتفق علماء النقل على ترك ابن الكلبي.

وأبو صالح واسمه باذان ويقال باذام بالميم وهو مولى أم هانئ بنت أبي طالب شقيقة علي رضي الله عنهما .

---

(1) الابتهاج : ابن دحية، ص 67.

(2) الابتهاج : ابن دحية، ص 67.

(3) سورة الإسراء : الآية 60.

قال الإمام أبو أحمد عبد الله بن عدي في كتاب الجرح والتعديل له : أبو صالح الـذي روى عنه الكلبي اسمه باذام مولى أم هانئ بنت أبي طالب يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه ولم يروه ولا أعلم أحدا من المتقدمين رضيه.

وقال أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ أبو صالح كذاب

وأما احتجاجهم بالآية فالذي ثبت بنقل العدل عن العدل عن ابن عبـاس في قولـه تعالى "وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس" قال هي رؤيا عين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به إلى بيت المقدس أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب القدر.

قال الحسن هي رؤيا معاينة وليست رؤيا منام ...

وقوله تعالى "أسري" هذا اللفظ يقع على البدن والروح جميعا في اللغة والـدواب تحمل الأجسام ولا تحمل الأرواح

وقد ثبت وتواتر بنقل العدول عن رسول الله ﷺ أنه عرج به علـى دابـة يقـال لهـا البراق ووصف خلقها ...

وقوله تعالى "فتنة للناس" يؤيد أنها رؤية عين وإسراء بشخص، إذ ليس في الحلم فتنة ولا يكذب به أحد، لأن كل واحد يرى مثل ذلك في منامه من الكون في سـاعة واحـدة في أقطار متباينة .

على أن المفسرين قد اختلفوا في هذه الآية وقالوا إنها نزلت في قضية الحديبية ومـا وقع في نفوس الناس من ذلك.

وأما احتجاجهم بقولهم إنه قد سماهـا في الحـديث منامـا في قولـه ﷺ "بـين النـائم واليقظان" وقوله أيضا "وهو نائم" وقوله "ثم استيقظت وأنا في المسجد الحرام" فلعل قوله "استيقظت" بمعنى "أصبحت" وهو لغة محفوظة قرشية، ويدل عليه أن مسراه لم يكن طول ليلة وإنما كان في بعضها.

وقد يكون قوله "استيقظت وأنا في المسجد الحرام" لما كان غمره من عجائب طالع من ملكوت السماوات والأرض وخامر باطنه من مشاهدة الملأ الأعلى، وما رأى من آيات ربه الكبرى فلم يستفق ويرجع إلى حال البشرية إلا وهو بالمسجد الحرام" ...

وقال المطوعي في بعض الأخبار "إنه أخذه غشيان فلما أفاق رأى نفسه في بيت أم هانئ رضي الله عنها.

قال ذو النسبين ﷺ وهذه كانت حاله ﷺ عند نزول الوحي عليه"[1].

وهكذا نرى أن ابن دحية ناقش الرجال بمنهج الجرح والتعديل، ونقل أقوال المفسرين في فهم آيات القرآن الدالة على الإسراء، وأول ما جاز تأويله من ظاهر الحديث باعتماد اللغة وأقوال العلماء، ثم بنى على كل ذلك اختياره في المسألة. وتتميز اختياراته عن غيره بقوله "قال ذو النسبين" وهذا تكرر كثيرا في الكتاب[2].

وتجدر الإشارة هنا ونحن نسوق منهج ابن دحية في الخلاف أننا لم نجده ينتصر لمذهب من المذاهب الفقهية أو الكلامية، وإنما وجدناه متحررا يقتفي أثر الأثر والدليل، ويميل في اختياراته إلى حيث يوجد النص لا يتجاوزه إلى التأويل، إلا إذا اعتمد هذا التأويل على ما صح من النصوص، أو انعدم النص.

4 – صياغة قواعد منهجية في فقه الحديث

إن تتبعنا لمنهج فقه الحديث عند ابن دحية في كتاب المنهاج في أحاديث المعراج ،مكننا من الوقوف على قواعد منهجية في فقه الحديث كان يصوغها في معرض شرحه للنصوص ويبني عليها اجتهاداته واختياراته، وقد قمت باستقصاء هذه القواعد وجمعها من صفحات الكتاب ورتبتها ترتيبا يعين القارئ على معرفة مساقها من بداية الكتاب إلى نهايته وأول هذه القواعد قوله:

– "الجرح أعمل من التعديل"، وتفسيره لهذه القاعدة قوله: "لأنه شهد بأمر خاص، وعلم من باطن الحال ما لم يعلمه من شهد بظاهرها وهو أمر طارئ عليه، وقد ساق هذه القاعدة في معرض تعارض الجرح والتعديل بين جرح الإمام يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي لمحمد بن فليح بن سليمان أبو عبد الله الأسلمي، ورواية البخاري عنه وذلك في قضية السنة التي وقعت فيها الهجرة[3]

---

[1] ابن دحية: المنهاج، ص 60 وما بعدها.
[2] أنظر الصفحات: 30-31-34-37-49-55-68-75 وغيرها.
[3] الابتهاج: ابن دحية، ص 71.

- الصحابي الذي شهد الوحي إذا فسر آية من القرآن أنها نزلت في كذا فهو حديث مسند باتفاق أهل الصنعة[1]

- الصحابي إذا فسر آية وجب الاعتماد على تفسيره إذا لم يكن فيها قول آخر، وقد فسرها بقوله : "فحينئذ لا يكون أحدهما أولى في الاعتماد على قوله من الآخر"[2].

- حيث تتطرق التأويلات وتتسلط الاحتمالات فليس للقطع إليه سبيل

- العقلي فيه من الاشكالات وغوامض الشبهات وورود السؤالات ما لا تطمئن النفس فيه إلى الدلالات فالصحيح فيه الالتجاء إلى السمعيات من القرآن العظيم والخبر الصحيح الوارد عن العدول الأثبات[3].

وقد وجدنا هذا مضطردا عند ابن دحية في كتاب الإبتهاج إذ وجدناه يقف عند الدليل من النص لا يتعداه إلى إعمال العقل، كما وجدناه يلجأ إلى التأويل لظاهر الكتاب أو السنة بالدليل من الكتاب والسنة الصحيحة، كما رأينا في الأمثلة التي يناقش فيها القضايا الخلافية بين العلماء أو الفرق أو المذاهب[4].

- "الخبر إن كان بوحي، وإلا فلا سبيل إلى الوقوف على صحته" وقد ساق هذه القاعدة في معرض حديثه عن القضايا الغيبية التي لا تدرك بالعقل، وقاعدته هذه جاءت في معرض تعليقه على القاضي أبي محمد بن عطية صاحب المحرر الوجيز الذي نقل قول كعب رضي الله عنه في شرح قوله تعالى "واستمع يوم يناد المنادي من مكان قريب" قال كعب "يعني صخرة بيت المقدس وصفها بالقرب من السماء"[5] . وقد وجدنا تطبيقات لهذه القاعدة عند ابن دحية في تعرضه لمثل هذه القضايا الغيبية في الإسراء والمعراج فهو يقف في تفسيرها على ما ثبت لديه من نصوص الوحي وذلك لتقديمه السمعيات على العقليات كما رأينا في القاعدة الخامسة من هذا الترتيب، وأوضح تطبيق لهذه القاعدة قول ابن دحية في مسألة هل ركب أحد البراق من الرسل أو الملائكة ؟"وإنما نعرف من هذا ما عرفنا به

[1] الابتهاج : ابن دحية، ص 72 .

[2] الابتهاج : ابن دحية، ص 72 .

[3] نفسه : ص 91 .

[4] انظر تأويله لحديث الأعرابية التي أجابت بقولها "الله في السماء" ص 100.

[5] نفسه : ص 107 .

ونقله العدول إلينا من قول من يجب التسليم له ﷺ وليس في هذا مجال نظر ولا قياس وإنما هو أمر توقيفي نقلي "[1].

- الكلام على ما صح وإسقاط الحديث الموضوع والمنكر لأنه خزي في الدنيا يصلى صاحبه العذاب الأكبر[2].

ولم نقف في الكتاب على استشهاد بحديث إلا خرجه وبين درجته، ولم يحتج إلا بما صح لديه وثبت، وحرص على أن يبين درجة كثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة التي استشهد بها في مواطن الخلاف، وبين درجة رجالها وعلل أسانيدها وهذا من منهجه في مناقشة أدلة المخالفين كما بيناه في حينه. ولذلك يقول في قاعدة أخرى متممة لهذه ومفسرة.

- "المسند هو الذي عليه المعتمد"

- "لا يقبل قول الصحابي إذا صح عن رسول الله ضده" وقد ساق هذه القاعدة في معرض حديثه عن النصوص الواردة في أصل النيل والفرات الوارد الكلام عنهما في قصة المعراج وذلك حين تعارض لديه حديث مالك ابن صعصعة الذي فيه أن أصلهما من السماء السابعة عند سدرة المنتهى والذي قال فيه "وحديث مالك بن صعصعة غير متزلزل الإسناد عند العلماء والنقاد" وما رواه مسلم عن عبد الله بن مسعود قوله إن سدرة المنتهى هي في السماء السابعة[3].

هذه جملة من القواعد كان ابن دحية يصوغها صياغة في معرض فقه الحديث، وقد سكت عن كثير من القواعد التي أعملها تطبيقا دون أن ينص عليها لفظا، وهي التي سعينا إلى الكشف عنها حين رمنا الكلام عن منهج ابن دحية في فقه الحديث من خلال هذا الكتاب الجليل "الإبتهاج في أحاديث المعراج".

وقد وجدنا من منهج الرجل أن يناقش بعض القضايا في أصول الحديث والتي ينبني عليها إعمال الدليل في الفهم أو الاستنباط، ومن أظهر ما وجدنا كلامه عن خبر الآحاد وأنه يوجب العلم والعمل في الأحكام والاعتقاد حيث يقول "وأما خبر الواحد فهو ما رواه الرجل الواحد الثقة ... وقال أكثر العلماء علماء الأثر والفقه والنظر منهم أحمد بن محمد

---

[1] الابتهاج : ابن دحية، ص 109 .
[2] الابتهاج : ابن دحية، ص 112 .
[3] الابتهاج : ابن دحية، ص 149.

بن حنبل، ومحمد بن خواز بنداد والحسين ابن علي الكرابسي صاحب الشافعي، وداود الظاهري أن خبر الواحد يوجب العلم والعمل جميعا، وذكر ابن خواز بنداد أن هذا القول يخرج على مذهب مالك، وعلى قبول خبر الواحد الصحابة والتابعون وفقهاء المسلمين وجماعة أهل السنة يومنون بخبر الواحد يدينون به في الاعتقاديات ، وأنكر العمل بخبر الواحد أهل الأهواء والبدع كالجبائي والقاسياني والرافضة، ويد الله مع الجماعة [1].

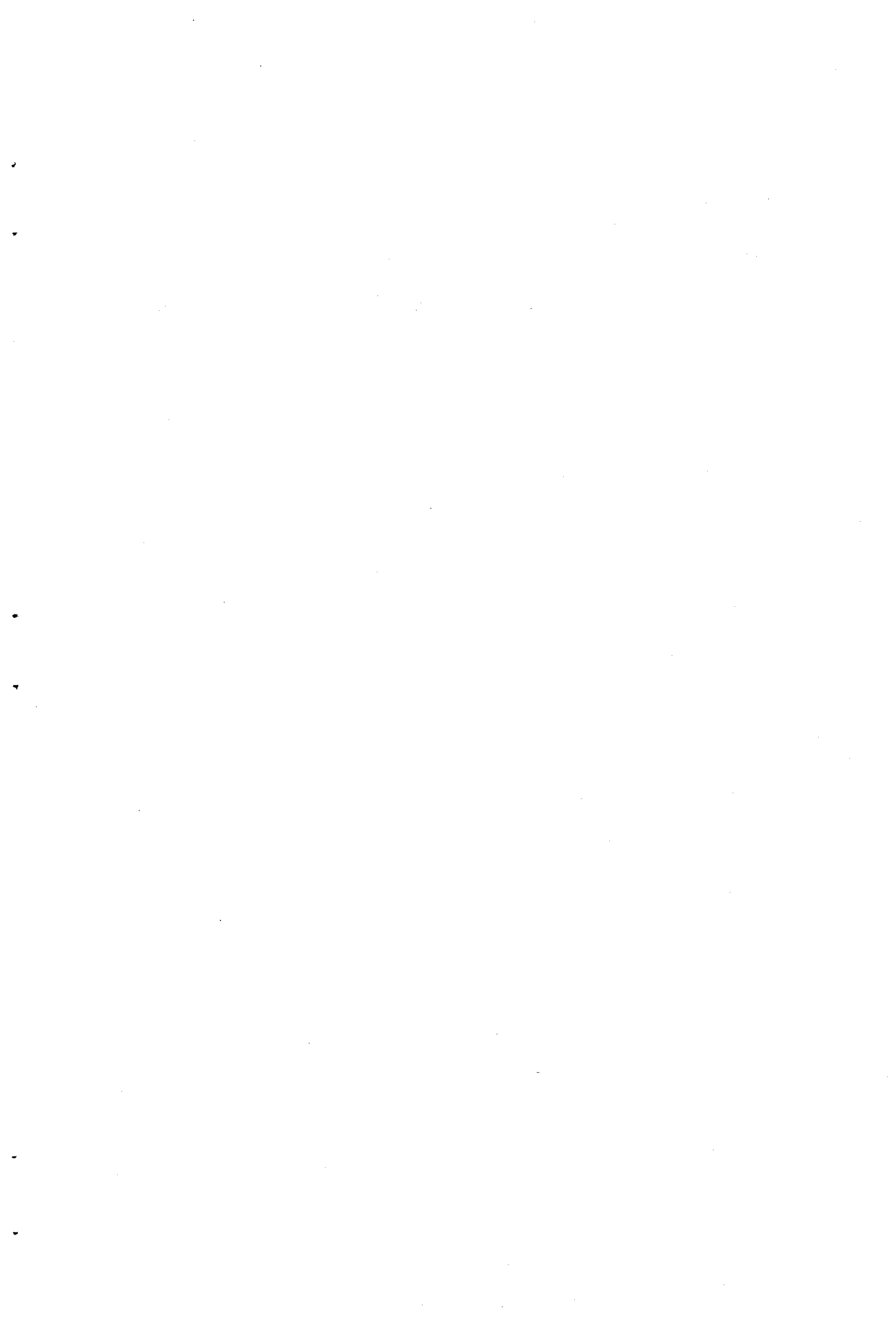
ومثل هذه القضايا في أصول الحديث وقضايا أخرى من الفقه والتاريخ وغيرها هي من الاستطرادات التي اعتبرها محقق الكتاب الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب عيبا في التأليف، ولكنني اعتبرها مرتبطة بفقه الحديث لكونها تفضل في كثير من القضايا التي لو بقيت معلقة لاختل الفهم فابن دحية يغرف من كل علم عند الحاجة ما ارتبط بالموضوع .

وتلكم هي معالم منهج ابن دحية في كتاب الإبتهاج في أحاديث المعراج تكشف عن علم الرجل وبراعته في تتبع الفوائد وشرح الغرائب ودراسة السند، وإعمال منهج الجرح والتعديل والاستنباط والترجيح وغيرها مما يكشف عن رصيد ابن دحية العلمي من القرآن والسنة والسيرة واللغة والأصول والفقه، ويزيف الطعون التي وجهت إليه وشككت في أصول علمه وورعه.

وبذلك نكون قد كشفنا عن منهج دقيق في فقه الحديث من حيث المبنى والمعنى يسترشد به في فقه سنة رسول الله ﷺ.

---

(2) قلت حكاية الإجماع على العمل بخبر الواحد في العقائد أمر غير مسلم إذ أن المتفق عليه بين المذاهب المعتمدة أن خبر الواحد يوجب العلم والعمل به في الأحكام. أما العمل به في الإعتقاديات فهو محط اختلاف، وقد فصلت ذلك في كتابي منهج التعامل مع خبر الآحاد دراسة في نقد النص وتوظيفه الصادر عن مطبعة الهداية بتطوان عام 1994.



الفصل الرابع: المسلك الرابع: التاليف في علوم الدراية المعينة على الاستنباط تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي (نموذجا)

1. التأليف في هذا المسلك

قسم علماؤنا عليهم رحمة الله علوم الحديث إلى علوم رواية غايتها دراسة السند والمتن، وعلوم دراية غايتها الإعانة على فهم ما غمض من ألفاظ الحديث ومسالكه وعلله وغيرها. ومن هذه العلوم علم غريب الحديث وعلم مختلف الحديث، ومشكل الحديث، وغيرها. وقد وجدنا علماء الغرب الإسلامي قد ضربوا بالسهم الوافر في هذه العلوم فخلفوا في هذا المجال تراثا كشفوا فيه عن غريب الحديث ومشكله ومختلفة، هذا بالإضافة إلى ما تتضمنه مؤلفاتهم في فقه الحديث من مادة علمية زاخرة وأدوات دقيقة في تتبع ما غمض من لفظ الحديث. أو ما اعتقد أنه متعارض من النصوص أو المعاني.

وسنستعرض بالترتيب التاريخي مؤلفات علماء الغرب الإسلامي في الغريب والمشكل مما وقفنا عليه ونحن نتتبع تراث الغرب الإسلامي في فقه الحديث.

أ – التأليف في غريب الحديث

وأول ما وقفنا عليه في بداية القرن الثالث الهجري اهتمام عبد الملك بن حبيب (ت 238 هـ) بشرح غريب موطأ مالك الذي ذكره ابن فرحون في الديباج[1].

وإذا كان كتاب ابن حبيب قد اهتم بالموطأ أكثر من غيره من كتب الحديث، فإن المحدث قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي ت 302 هـ ألف كتاب "الدلائل في غريب الحديث" نافس به المؤلفات المشرقية التي عاصرته خاصة كتاب ابن قتيبة الدينوري ت 276 هـ والذي اعتقد الناس أنه لم يبق بعده وبعد كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ) لقائل مقال، إلا أن كثيرا من المصادر المهتمة بتاريخ فنون الحديث لا تشير في الغالب إلى كتاب السرقسطي رغم أن ابن الفرضي قال فيه "بلغ فيه الغاية في الإتقان" .. ونقل كلام إسماعيل بن القاسم البغدادي فيه إذ يقول "كتبت كتاب الدلائل وما أعلم وضع مثله في

[1] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 8 وما بعدها.

الأندلس" قال ابن الفرضي معلقا "ولو قال إسماعيل إنه ما وضع بالمشرق مثله ما أبعد"[1] وقال فيه أبو علي القالي ... "ما أعلم أنه وضع في الأندلس مثل كتاب الدلائل"[2]. ولا عجب في ذلك ما دام الرجل قد استدرك على أبي عبيد وابن قتيبة وذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة أن العنوان الكامل للكتاب "الدلائل فيما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث"[3] .

وفي القرن الخامس الهجري اعتنى أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحميدي (ت **488** هـ) بغريب الصحيحين فألف فيهما كتابه المشهور تفسير غريب ما في الصحيحين. والذي يوجد مطبوعا. وهو من الآثار النفيسة التي وصلتنا من تراث الأندلس، ومعلوم أن صاحبنا اشتغل بالجمع بين الصحيحين قبل أن يشرح غريبهما قال الحميدي في مقدمة كتابه "وقد ذكرنا ما في كل مسند من الغريب أولا فأول على ذلك الترتيب ليكون متى أشكل عليه شيء منه قصد إليه فوجده في غريب ذلك المسند مفسرا على حسب ما وجدناه بعد البحث عنه في مظانه الاجتهادية فيه وبالله التوفيق"[4].

وقد ذكر ابن الخطيب في الإحاطة أن محمد بن أحمد بن أبي خيثمة الجياني (ت **540** هـ) ألف في شرح غريب البخاري مصنفا مفيدا[5] وهو كتاب مغمور لم يشتهر شهرة ما سبق من المؤلفات، إذ لم نعثر على مادة علمية في كتب التواريخ والفهارس كافية لتسليط الضوء عليه . فاكتفينا بما ورد في الإحاطة وعنه نقلت المصادر المتأخرة.

ويمكننا أن نقول إن واسطة عقد المؤلفات في الغريب عند علماء الغرب الإسلامي هو كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي ت **544** هـ والذي قيل فيه "لو كتب بماء الذهب أو وزن بالجوهر لكان في حقه قليلا " وقد جمع فيه ما تفرق في المؤلفات قبله في شرح غريب الصحيحين وموطأ مالك . كما ذكر ذلك المؤلف في المقدمة .

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2 ، ص 605 .

[2] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 155 .

[3] نفسه

[4] مقدمة تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي .

[5] الإحاطة : ابن الخطيب، ج 2 ، ص 315 .

ولم يكتف في الكتاب بعرض الغريب، وإنما تكلم أيضا عن ما أشكل من المعاني واختلاف الروايات فيها. قال القاضي عياض "فنظرت في ذلك فإذا جمع ما وقع من ذلك في جماهير تصانيف الحديث وأمهات مسانيده ومنثورات أجزائه يطول ويكثر، فأجمعت على تحصيل ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار الموطأ والجامع الصحيح والمسند الصحيح، إذ هي أصل كل أصل ... ولم يؤلف في هذا الشأن كتاب مفرد[1].

وقد اختصر هذا الكتاب الجليل إبراهيم بن يوسف بن قرقول الفاسي ت 569 هـ. في كتابه مطالع الأنوار على صحاح الآثار، وهو من تلاميذ القاضي عياض، ولم يقتصر على الاختصار بل له زيادات على المشارق كما ذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة[2].

وقد وجدت بعد هذا في القرن السابع الهجري من اشتغل بغريب الموطأ إذ ذكر صاحب الذيل والتكملة أن محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفرني قاضي تلمسان ت 625 هـ ألف كتابا في شرح غريب الموطأ سماه "الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه، وسماه كذلك لكونه اقتضبه من كتابه "المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار"[3] كما ذكر أن للرجل شرحا لغريب الشهاب للقضاعي[4].

ب – التأليف في مختلف الحديث ومشكله

لا تخلو مؤلفات فقه الحديث المغربية من تناول مشكل الحديث ومختلفه بما يزيل التعارض والالتباس ويساعد على الاستنباط والقياس، إلا أن إفراد مشكل الحديث بالتصنيف لم نقف فيه على أثر كبير عند علماء الغرب الإسلامي وإن كان إسهامهم في الباب لم يعدم.

وأول ما وجدناه اشتغل بهذا النوع من علوم الحديث تصنيفا، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد المتوفى 520 هـ الذي هذب معاني الآثار للطحاوي، ومعلوم أن الطحاوي أبو جعفر أحمد بن محمد ت 321 هـ ألف كتابه المعاني ذكر فيه الآثار المأثورة

---

(1) انظر مقدمة كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض .

(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25 .

(3) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، القسم 1، ص 317 .

(4) نفسه .

عن رسول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهم أن بعضها ينقض بعضا وبين ناسخها من منسوخها ومقيدها من مطلقها وما يجب به العمل وما لا يجب" وعمل ابن رشد على تهذيبه واختصاره في كتاب سماه تهذيب معاني الآثار للطحاوي ذكره ابن بشكوال في الصلة[1] .

وفي منتصف القرن السادس الهجري ألف محمد بن خلف بن موسى الإلبيري (ت 537 هـ) كتابه "شرح مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري" ذكره ابن الأبار في التكملة [2] .

وقد أكمل القاضي عياض كتاب المعلم بفوائد مسلم للإمام المازري ت 536 وجعل قصده وغرضه من ذلك قوله في مقدمة تأليفه إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم " وكثيرا ما وقفنا في الكتاب المذكور (أي المعلم) على أحاديث مشكلة لم يقع لها تفسير وفصول مجملة لابد لها من تفصيل وتحرير فكثرت الرغبات في التعليق على ما مضى من تلك الأمور " فغلب على الكتاب بعد ذكر الفوائد وتفصيل المجمل ذكر المشكل وشرحه بأدوات أهل الحديث الحذاق المهرة .

وفي نهاية القرن السادس وبداية السابع ألف الشيخ المتصوف عبد الجليل ابن موسى القصري توفي 608 هـ كتابه "تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام" وهو كتاب في أحاديث الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه [3] .

وقد ذكرته أغلب المصادر المترجمة لعبد الجليل القصري، وتحدثت المصادر المتأخرة عن وجوده مخطوطا بتركيا كما بينا ذلك في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي .

وفي منتصف هذا القرن وجدنا الإمام الفقيه المحدث أبو العباس القرطبي أحمد ابن عمر بن المزين ت 656 هـ يسمى كتابه في شرح مسلم "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" وهو مطبوع متداول، ورغم أنه لم يقتصر فيه على بيان المشكل، إلا أنه كان مادته الغالبة كما بينا في كلامنا المفصل عن منهجه في هذا البحث .

---

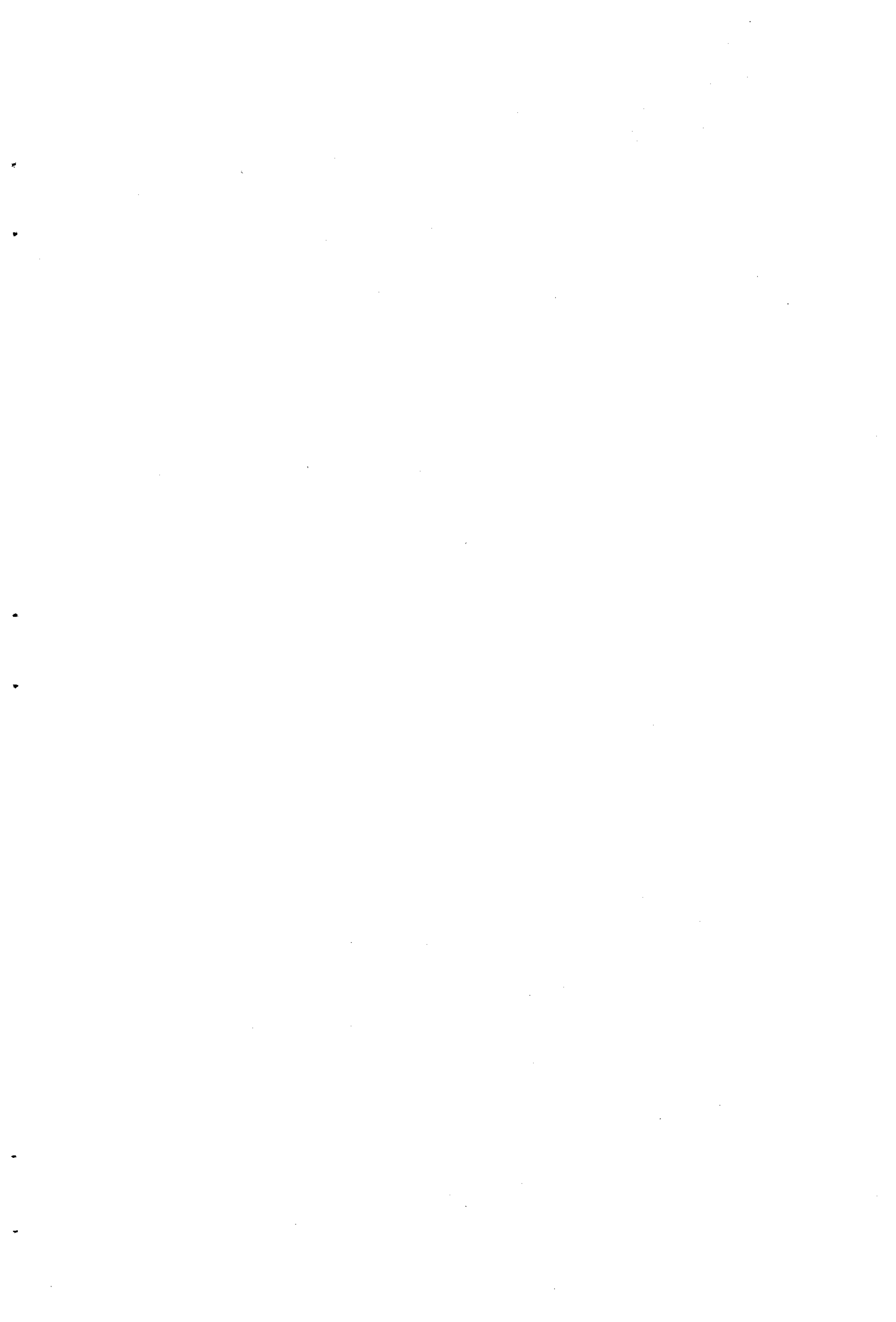
[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ، ص 576 .

[2] التكملة : ابن الأبار، ج 1 ، ص 358 ت ر 1278 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. .

[3] انظر معجم مؤلفات فقه الحديث من هذا الكتاب.

وهكذا وجدنا المؤلفات في المشكل والمختلف على قلتها قد تناولت بالشرح والبيان مصادر السنة الأصول (البخاري ومسلم والموطأ) وعلقت على كتب المشارقة بعد روايتها واستيعابها كما فعل ابن رشد في تهذيب معاني الآثار للطحاوي، ولا يخفى على العالم المدقق دور هذه الأصناف من علوم الدراية في فهم المعاني واستنباط الأحكام من السنة النبوية.

وقد اخترنا نموذجا من هذا التراث لتسليط الضوء على منهجه وأدواته في فهم الغريب، ذلكم هو المؤلف النفيس "تفسير غريب ما في الصحيحين" للإمام المحدث البارع أبو عبد الله الحميدي، لما فيه من مادة علمية زاخرة، ولما رسمه للمؤلفين بعده من منهج دقيق، وصنع من أدوات أعملها في كشف الغريب بنفس العالم المدقق الذي جمع في الحديث بين علوم المغرب في مرحلة التكوين، والمشرق في مرحلة التأليف فأقول وبالله التوفيق.



منهج الإمام أبي عبد الله الحميدي في كتاب: تفسير غريب ما في الصحيحين"نموذجا"

مدخل

إن عناية أبي عبد الله الحميدي بالصحيحين ملك عليه حياته العلمية في مرحلة التكوين والدرس بالأندلس، وفي مرحلة العطاء والإنتاج حين استقر بالمشرق، وقد عرف عن صاحب جذوة المقتبس رحمه الله ميله إلى مذهب أهل الحديث وانتصاره لأبي محمد بن حزم لكونه اختص به وأكثر عنه وشهر بصحبته.

وقد اخترنا كتاب الحميدي (شرح غريب ما في الصحيحين) نموذجا للدراسة في مجال التأليف في علوم الرواية المعينة على الاستنباط لسببين.

1 – لأن الحميدي عرف باهتمامه بهذا النوع من علوم الحديث وحثه على ذلك، وجدنا ذلك عند ابن بشكوال في الصلة حين قال "وأخبرنا القاضي الإمام بلفظه قال سمعت أبا بكر بن طرخان ببغداد يقول سمعت أبا عبد الله الحميدي يقول: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الاهتمام بها: كتاب العلل وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني، وكتاب المؤتلف والمختلف وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الأمير ابن ماكولا، وكتاب وفيات الشيوخ وليس فيه كتاب، وقد كنت أردت أن أجمع في ذلك كتابا فقال لي الأمير رتبه على حروف المعجم بعد أن ترتبه على السنين، قال ابن طرخان فشغله عنه الصحيحان وتوفي رحمه الله ببغداد سنة 488 هـ"[1].

2 – لكون الرجل جمع بين الفقه والحديث قولا وعملا كما نقل ذلك الذهبي[2] وقد ظهر ذلك فعلا في منهج تعامله مع الغريب في كتابه الذي نحن بصدد الحديث عن منهجه، إذ لم يكتف بشرح الغريب، بل تعدى ذلك أحيانا إلى الاستنباط الفقهي، وعرض الخلاف والترجيح، وشرح الحديث وفق سياقه وهو بهذا يتميز عن غيره من كتب شرح الغريب التي ألفت قبله أو بعده.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ح 2 ، ص 560 .

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4 ، ص 1228 .

ولرصد المسالك الكبرى لمنهج الحميدي في شرح غريب مـا في الصـحيحين، نسـوق كلام الحميدي في مقدمة الكتاب والذي رسم فيه معالم منهجه الكبرى مـن حيـث المبنـى والمعنى إذ يقول "وبعد فإنا لما فرغنا بعون الله وتأييده إيانا من كتابنا الجمع بين الصحيحين الذي اقتصرنا فيه على متون الأخبار بالحفظ والتذكار، أردنا أن نفسـره بشـرح الغريـب الواقع في أثناء الآثار ، فلا يتوقف المستفيد له من مطالعته ولا ينقطع بالتفتيش لما أشكل عليه في دراسته ، ورأينا أن ذلك أولى بما أعناه به ، وهديناه إليه ، وقد ذكرنا ما في كل مسند من الغريب أولا فأول على ذلك الترتيب، ليكون متى أشكل عليه شيء منه قصـد إليـه فوجده في غريب ذ لك المسند مفسرا حسب ما وجدناه بعد البحث عنه في مظانه والاجتهاد فيه وبالله التوفيق والسداد"[1].

وبناء على هذا وبعد قراءة مفصلة للكتاب سأرتب كلامي عـن مـنهج الحميـدي في كتابه على النسق التالي :

- منهج المؤلف في الكتاب من حيث المبنى
- منهج المؤلف في صياغة المعنى

1 – منهج كتاب غريب ما في الصحيحين للحميدي من حيث المبنى

بكل يسر وسهولة يستطيع قارئ كتاب الغريب الباحث فيه أن يكشف أصول منهجيته من حيث المبنى، فقد رتب الأحاديث على المسانيد حتى يسهل على البلحث العثور على ضالته بمجرد معرفة للصحابي الراوي للحديث عن رسول الله ﷺ ثم يشـرع في شـرح غريـب الأحاديث الواردة في مسنده أولا فأول على الترتيب، فبدأ بمسند الخلفاء الأربعة أبي بكـر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ثم من تلاهم من صحابة رسـول الله ﷺ دون أن يكون ترتيبهم على حروف المعجم، مقتصرا على الأحاديث الـتي رويـت عـن هـؤلاء في صحيحي البخاري ومسلم دون غيرهما غير آخذ بعين الاعتبار كثرة الرواية عنـد بعـض الصحابة عن بعض، فقد تأخر مسند أبي هريرة وهو من المكثرين عن غيره، ممن كان أقل منه رواية كسمرة بن جندب أو معقل بن يسار وغيرهم .

---

[1] مقدمة تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي.

ثم إن الرجل قدم مسانيد الصحابة من الرجال وخص مسانيد النساء بفصل من الكتاب جعله بعده .

وقد شكلت مسانيد الصحابة من الرجال 169 مسندا ، أما مسانيد الصحابيات من النساء فقد استهله بمسانيد أمهات المؤمنين رضي الله عنهن ثم تلاه بمسانيد الصحابيات حيث وصلت عدد مسانيد الصحابيات أربعة عشر مسندا .

وإن كان الحميدي لم يحدثنا في المقدمة عن اعتباراته المنهجية في ترتيب مسانيد الصحابة، إلا أن الذي نرجحه بعد عرض هذه المسانيد أن المعتبر قرب الصحابي من رسول الله ﷺ ومنزلته منه وهذه علة بدايته بمسانيد الخلفاء الأربعة الذي نص ﷺ على اتباع سنتهم، ثم تلاهم ببعض المبشرين بالجنة كعبد الرحمن بن عوف ثم باقي الصحابة .

وفي مسانيد النساء الصحابيات ابتدأ بأمهات المؤمنين ثم من تلاهم من كبار الصحابيات .

وقد قطع الحميدي على نفسه العهد أن يذكر الغريب داخل كل مسند أولا فأول، بشكل يسهل معه الحصول على المطلوب لقارئ كتاب الجمع بين الصحيحين، وما يصعب عليه فهمه مما أشكل واستغرب من ألفاظ الأحاديث أو سياقات معانيها .

ولذلك بنى كتابه على ذكر اللفظ الغريب أو العبارة المشكلة. ثم شرحها بما أفاء الله عليه من علم نقلي وعقلي سنعرف تفاصيله في حديثنا عن أدوات فهم الغريب في كتاب الحميدي .

2 – منهج الحميدي في بناء المعنى

بعد استقراء وتتبع صنيع الإمام ابن عبد الله في شرحه لغريب الصحيحين استطعنا أن نقف على معالم في منهج الرجل في شرح الألفاظ من حيث مبناها ومعناها كما استطعنا أن نقف على أدوات دقيقة اضطرد استعمالها في الكتاب قصد تبسيط المعنى .

وعليه فسنقسم الكلام عن منهج الحميدي في الكتاب من حيث المعنى إلى قسمين :
أولهما أدواته في شرح الغريب ونقصد بها ما استعان به من علوم ومعارف ونصوص وأقوال وغيرها لبسط المعنى والوصول إلى المقصود واجتهاده في ذلك .

وثانيهما المنهج الذي سلكه في بناء المفاهيم من حيث ترتيب هذه المواد العلمية وعرضها والتعامل معها وكيفية المزج بينها وبين غيرها مما يقتضيه المقام والسياق كبيان المشكل والمختلف وبسط الرأي المخالف ومناقشته، وبناء اختياراته، وأحيانا عرض الاستنباط الفقهي وإثارة قضايا في العقيدة والحديث والتفسير واللغة وغيرها .

أ – أدواته في شرح الغريب

إذا ما رجعنا إلى مقدمة المؤلف نجد أبا عبد الله قد رسم لنفسه منهاجا إلتزم فيه بالبحث عن معنى اللفظ في مظانه وذلك باعتماد النقل، أو الاجتهاد فيه حينما يعوزه ذلك.

فقد كان الحميدي وفيا لمنهجه هذا حيث وجدناه في النقل يستعين بالقرآن والسنة وأقوال الصحابة. وينقل أقوال المفسرين والمحدثين وأهل اللغة. كما وجدناه يستعين بالسيرة والتاريخ والشعر وأسباب ورود الحديث، والناسخ والمنسوخ، وعرض الروايات المختلفة للفظ المتضمنة زيادة تفسير، وفي إعمال الاجتهاد وجدناه يوظف سياق الحديث، واللغة والإعراب، والمقابلة والترادف، وعادات العرب واستعمالاتهم، وأقوالهم، وما ائتلف خطه واختلف معناه على سبيل المقابلة والتوضيح.

وسنعرض على سبيل الإشارة إلى نماذج من هذا قصدنا أن نعرف كيف أعمل أبو عبد الله هذه الأدوات في فهم الغريب.

❶ – فهم الغريب في ضوء القرآن وعلومه

في مسند عمر رضي الله عنه في شرحه لكلمة دبر قال "دبرت الرجل أدبره" إذا تبعته وكنت خلفه في أي معنى كان، قال الله تعالى ﴿والليل إذ أدبر﴾[1] أي تبع النهار وكان بعده"[2].

وقال "في مسند سهل بن سعد الساعدي" "ينظر" بمعنى رؤية العين، وينظر أيضا بمعنى ينتظر قال تعالى ﴿هل ينظرون إلا سنة الأولين﴾ [3] أي هل ينتظرون إلا نزول العقوبة بهم"[4].

ومن ذلك قول الحميدي في شرح قول المصلي (سمع الله لمن حمده) أي : تقبل الله منه وأجاب حمده ، ويقال : اسمع دعائي أي أجب دعائي ، لأن السائل عرض الإجابة والقبول،

---

(1) سورة المدثر : الآية 33.

(2) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 48 .

(3) سورة فاطر : الآية 43.

(4) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 134 .

فذكر مراده وغرضه باسم غيره للاشتراك الذي بين القبول والسمع، فوضع السمع موضع القبول والإجابة، ومن ذلك قوله تعالى "إني آمنت بربكم فاسمعون"[1] أي استمعوا مني الطاعة والقبول، ومنه قوله ﷺ "أعوذ بك من دعاء لا يسمع"[2] أي لا يجاب، وعلى هذا تأولوا قول الله عز وجل "إنك لا تسمع الموتى" أي لا تقدر أن تلزم الكفار قول الحق وتصديقه، ومنه قوله "سماعون للكذب"[3] أي قائلون للباطل وقوله (إنما يستجيب الذين يسمعون)[4] يعني الذين يصغون إليك إصغاء القبول والطاعة ومثل هذا متسع كثير[5].

وقد وجدنا الرجل يستعين بعلوم القرآن في بعض الأحيان، ومنه قوله في شرح "السبع المثاني" من حديث أبي سعيد بن المعلى "وسميت فاتحة الكتاب مثاني لأنها تثنى في كل ركعة من الصلاة، وسمي القرآن كله مثاني لأن القصص والأمثال تثنى فيه وقيل في قوله "ولقد آتيناك سبعا من المثاني"[6] إنها فاتحة الكتاب وقيل : هي السور التي تقصر عن المئين، وتزيد عن المفصل، وقيل لها مثاني لأن المئين جعلت مبادئ والتي تليها مثاني[7].

وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب اشتمل إلى جانب شرح غريب الحديث على شرح الكثير من غريب القرآن، وخاصة الألفاظ الواردة في مصدري الوحي قرآنا وسنة.

وقد رام النقل من القرآن وفهم الغريب في ضوئه في غير ما موضع من الكتاب، والمتصفح لفهرس الآيات القرآنية الموجودة في نهاية المؤلف والذي وضعته محققته "زبيدة محمد عبد العزيز" يكشف أن الرجل لم يكن ليلجأ إلى غير القرآن حينما يجد ضالته فيه فالوحي يشرح بعضه بعضا والقرآن والسنة يخرجان من مشكاة واحدة.

– ❷ شرح غريب السنة بالسنة

من المسلم به أن السنة يشرح بعضها بعضا سواء تعلق الأمر باستعمال اللفظ في أحاديث متعددة وفي سياقات مختلفة، أو تعلق بشرح اللفظ في نفس سياق الحديث الوارد فيه، أو يستشكل فهم اللفظ على الناس فيقصدوا إلى رسول الله ﷺ ليبين بالنص الشارح

---

[1] سورة يس : الآية 25.

[2] رواه الترمذي في كتاب الدعوات وقال حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والنسائي في الاستعاذة وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة.

[3] سورة المائدة : الآية 41.

[4] سورة الأنعام : الآية 36.

[5] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 299 .

[6] سورة الحجر : الآية 87.

[7] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 451 وانظر كذلك شرحه للأحرف السبعة ص 148.

والموضح، كما عرف عن رسول الله ﷺ في بيانه للفظ (الظلم) و (المفلس) وغيرها وقد قرر الإمام رحمه الله هذه القاعدة في كتابه حين قال: :وكلام رسول الله ﷺ مضموم بعضه إلى بعض ويتلقى جميعه بالقبول"[1] .

وقد وجدناه رحمه الله يطبق هذه القاعدة عمليا. إذ يقف عند شروح السنة للغريب قبل أن يبحث عن المعنى في مصادر أخرى، وقد وجدنا هذا مضطردا في الكتاب من بدايته إلى نهايته في غير ما موضع، وذلك بالبحث عن نصوص أخرى شارحة أو روايات أخرى لنفس الحديث متضمنة زيادة تفسير، أو ذكر سبب ورود الحديث وغير ذلك مما يعين على الفهم .

فمن فهمه للغريب بإيراد سبب الورود قوله في مسند عبد الله بن عمر : "لا عدوى" العدوى أن يكون ببعير جرب أو بإنسان برص أو جذام، فتتقي مخالطته أو مواكلته مخافة أن يعدو ما به إليك، ويتعلق بك منه أذى ، فأبطل الإسلام ما كانت الجاهلية تتوهمه وقال عليه السلام "لا عدوى"[2].

ومن فهمه للغريب باعتماد الروايات المختلفة لمتن الحديث المتضمن للغريب قوله في شرح قوله ﷺ"إذا قال الرجل : هلك الناس فهو أهلكهم" قيل : معناه في من رواه برفع الكاف، أي من آيس الناس ، فقال : هلكوا بمعنى استوجبوا العقوبة والمصير إلى العذاب، وقنطهم من رحمة الله فهو أشدهم هلاكا، لأنه سد بابا من الرجاء في الله، لم يغلقه على عباده. وقيل : هو أخشاهم لله ، ومن رواه بفتح الكاف ، أراد فهو الذي يوجب لهم ذلك لا الله (عز وجل). إذ لا دليل له على هلاكهم عند ربهم[3] .

وقد وجدنا أبا عبد الله يبحث في نصوص أخرى من السنة عن شرح للفظ الغريب، ومن ذلك قوله في (أشكل العين) "يقال عين شكلاء إذا كان في بياضها حمرة يسيرة، وقيل الشكلة في العين حمرة في سوادها وفي الحديث "قلت لسماك : ما ضليع الفم ؟ قال عظيم الفم. قلت ما أشكل العين ؟ قال : طويل شق العين[4].

---

[1] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 427 .

[2] نفسه : ص 176 .

[3] نفسه : ص 358 .

[4] نفسه : ص 87 وما بعدها . والسؤال عن ما ورد في حديث جابر بن سمرة قال "كان رسول الله ﷺ ضليع الفم أشكل العين منهوس العقبين والذي رواه الإمام مسلم في كتاب الفضائل.

❸- فهم الغريب في ضوء أقوال الصحابة

ومن مشارب النقل عند الحميدي في شرح الغريب بحثه عن أقوال الصحابة في فهم ما غمض من كلام رسول الله ﷺ لأنهم إما سألوه عن ذلك فأجابهم أو علموا معناه من معايشتهم للوحي وتنزلاته، لأنهم أعلم الناس بالعربية واستعمالات اللفظ فيها، فكل ذلك يجعل من فهم الغريب في ضوء كلامهم منهجا مستقيما ونهجا سليما، الأخذ به أولى من الاجتهاد، وهذا منهج الحميدي في شرح الغريب.

والأمثلة من هذا متعددة في الكتاب منها قوله في شرح لفظ (البهش) قال : "الحركة والانزعاج فقد تكون لترحيب واستبشار بقول أو رأي، فلان بهش بي أي رحب وتلقى بالبشر، وقد يكون لمدافعة ومنه قول أبي بكرة في الفتنة "لو دخلوا على ما بهشت إليهم بقصبة" أي ما دفعتهم بها ولا قابلتهم[1] .

وقوله في شرح قوله ﷺ "صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال" يعني عند ارتفاع الشمس ورمض الفصال أي تحترق الرمضاء وهو الرمل، بحر الشمس، فتبرك الفصال من شدة حرها وإحراقها أخفافها، وكذلك قال عمر لراعي الشاة "عليك الظلف من الأرض، لا ترمضها"[2]. ومنه قوله في شرح (الركاب) : واحد الركب، وهو ما يضع الراكب على البعير رجله فيه ويعتمد به عليه عند ركوبه وقد قال عمر رضي الله عنه : "واقطعوا الركب وانزوا على الخيل نزوا" أراد منهم ألا يعتادوا الاعتماد على الركب ، لأنه قد يكون الأمر أعجل من ذلك ، والنزو على الخيل الوثوب عليها[3] .

❹- فهم الغريب في ضوء أقوال العلماء من المحدثين والمفسرين وأهل اللغة وبناء اختياراته وترجيحاته

إن المتصفح لكتاب تفسير غريب ما في الصحيحين لا يكاد يجد صفحة تخلو من نقول عن المختصين من العلماء من أهل الحديث والتفسير واللغة وغيرهم. إذ يذكر آراءهم واختلافاتهم ، ثم يعمل في ذلك أدوات الترجيح بين الأقوال حين يتطلب الأمر الترجيح في الفهم، أو يجمع بينها إن اقتضى المقام الجمع، ثم يبني اختيارات تبرز جهوده واجتهاده .

---

[1] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 94 .
[2] نفسه : ص 124 .
[3] نفسه : ص 200 .

فقد وجدنا أبا عبد الله ينقل عن الهروي وابن الأنباري والإمام أحمد بن حنبل والإمام الشافعي رحمهم الله وأبي عبيد وابن عرفة وابن الأعرابي والقتبي والأزهري والأصمعي والزجاج والأخفش وابن السكيت وغيرهم ممن اشتغلوا بالحديث والفقه والغريب واللغة مضيفا أقوالهم إليهم أو محيلا في بعض الأحيان على مصادرهم كالمصنف في الغريب لأبي عبيد، وكتاب الغريبين للهروي، أو المجمل له أيضا وهو كثير النقل عنه ، ولم يكن الحميدي زاملة بل كان ناقدا للأقوال دارسا لها مرجحا ما استقام الدليل على ترجيحه منها بانيا اختياراته المستقلة واجتهاداته في فهم اللفظ في ضوء ما عرضه من النقل وإعمال الاجتهاد . وقد وجدنا من أدوات الترجيح التي أعملها أبو عبد الله في بناء اختياراته من بين أقوال هؤلاء العلماء .

أ – ترجيحه لما استحسنه شيوخه في الدرس، مثل قوله في شرح "وخسف القمر" ذهب نوره وقيل الخسوف للقمر، والكسوف للشمس وقيل إذا ذهب بعضها فهو الكسوف، وإذا ذهب الجميع فهو الخسوف وكان سعد بن علي شيخنا في اللغة يستحسن هذا[1] .

ب – ترجيحه بما ذهب إليه المختصون في علم الغريب

مثل قوله في شرح (ونعم الوكيل) معناه الكافي قال تعالى "ألا تتخذوا من دوني وكيلا"[2] وقيل الوكيل الرب. أي : ونعم الرب، وقيل معناه ونعم الكفيل بأرزاقنا. قال ابن الأنباري والمختار من هذا أن يكون المعنى "كافينا الله ونعم الكافي" فيكون الذي بعد نعم موافقا للذي قبلها كما يقولون : رازقنا الله ونعم الرزاق ... فيكون هذا أحسن في اللفظ"[3].

ج – الترجيح بما عضده النص من الحديث الصحيح

ومن ذلك ما أورده في شرحه لحديث رسول الله ﷺ "منعت العراق درهمها وقفيزها... الحديث" قال "وفي تفسير المنع وجهان أحدهما أن النبي ﷺ أعلم أنهم سيسلمون وسيسقط ما وظف عليهم بإسلامهم فصاروا مانعين بإسلامهم ما وظف

---

[1] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 150 .
[2] سورة الإسراء : الآية 02.
[3] ص : 338 .

عليهم" ... وقيل أنهم يرجعون عن الطاعة وهذا وجه، وقد استحسن الأول بعض العلماء، وكان يكون هذا لولا الحديث الوارد الذي أفصح فيه برجوعهم عن الطاعة أخرجه البخاري من حديث سعيد بن عمر عن أبي هريرة قال "كيف أنتم إذا لم تجدوا دينارا ولا درهما فقيل وكيف ترى ذلك ؟ قال "والذي نفسي بيده عن قول الصادق المصدوق، قال عمر ذاك قال "تنتهك ذمة الله وذمة رسوله فيشد الله قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم"[1] .

د – ترجيح المعنى الأقرب إلى لفظ الحديث

ومنه قوله في شرح (نهى أن يصلي الرجل متخصرا) ونهى عن الخصر في الصلاة جاء باللفظين فقيل هو وضع اليد على الخصر في الصلاة من غير ضرورة، وقيل هو أن يتوكأ على عصا، وهذا بعيد لأنه لا تعلق للعصا بالخصر في الصلاة، وقيل معناه أن يقرأ من آخر السورة آية أو آيتين ولا يقرأ السورة بكاملها في فرضه والأول أقرب إلى لفظ الحديث[2] .

هـ – الترجيح بما تعضده اللغة

ومنه قوله "وأما (السلام) فقال فيه قوم السلام الله (عز وجل) والمعنى الله عليكم أي على حفظكم، وقيل معناه السلامة عليكم، قالوا والسلام جمع سلامة، وقيل السلم بمعنى التسليم نقول سلمت عليه أي سلمت عليه تسليما، إلا أن العطف في النص عليه بقوله ورحمة الله يقوي القول الأول"[3].

و – الترجيح بالأولى

ومنه قوله في شرح "وتكسب المعدوم" في صفة رسول الله ﷺ "منهم من جعل الكسب لنفسه وأن يصل إلى كل شيء معدوم فلا يتعذر عليه لبعله، وقيل يكسب المعدوم أي :يعطيه غيره ويوصله إلى ما هو معدوم عنده، يقال كسبت مالا، وكسبت زيدا مالا أي أعنته على كسبه ، ومنهم من عداه بالألف فقال أكسبت زيدا مالا ، وأنشد "وأكسبني مالا وأكسبته حمدا" وهذا الوجه أولى من الأول وأشبه بما قبله في باب التفضيل والإنعام إذ لا

---

[1] ص : 363 .
[2] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 337 .
[3] نفسه : ص 342 .

إنعام ولا تفضل في أن يكسب هو لنفسه مالا كان معدوما عنده، وباب الحظ والسعادة في الاكتساب غير باب التفضل والإنعام[1].

ز – الترجيح بقول الإمام في اللغة الثقة المتقن في الحديث

ومنه قوله في شرح (الرطبة) في قول من قال "نزل رسول الله ﷺ على أبي فقدمنا إليه طعاما ورطبة" كذا في الرواية في كتاب مسلم في ما وقع إلينا من نسخ كتابه وحكاه أبو مسعود بالواو ولعله وجد ذلك في رواية أخرى، ورواه أبو بكر الخوارزمي في كتابه بالواو كما حكاه أبو مسعود وذكر عن النضر بن شميل في تفسير ذلك أن الوطبة : الحَيْسُ. قال : وذلك أنه يجمع بين التمر البري، والأقط المدقوق والسمن الجيد ثم يستعمل، والنضر بن شميل هو الذي روى الحديث عن شعبة على الصحة ثم فسره وكان إماما في اللغة ثقة متقنا في الحديث [2].

ح – الترجيح بالاجتهاد

قال الحميدي (الشسع) السير الذي يكون بين الاصبعين ويدخل في الخرز وهو الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام، والزمام السير المثنى الذي يعقد في الشسع ، ويقال للزمام القبال أيضا وقد جاء أنه كان لنعل رسول الله ﷺ قبالان ، وقد قيل، القبال الشسع، والأول أصح لأنه الذي يشد فيه الشسع ، وكلاهما مشدود بصاحبه [3].

هذا أبرز ما وقفنا عليه من أدوات الترجيح والاختيار بين أقوال العلماء في شرح الغريب تنم عن دقة في الاختيار والاعتبار. وننبه هنا إلى أننا وجدنا الحميدي في كثير مما سوى هذا يعرض الأقوال دون أن يتدخل بترجيح حين لا تدعو الحاجة إلى ذلك، ويترك الباب مفتوحا للاجتهاد وإغناء كتب الغريب بالأفهام المختلفة مادامت لا تمحل فيها ولا بعد عن المقصود، وحين تتساوى الأفهام في قوتها يسعى في كثير من الأحيان إلى الجمع بينها وتبنى ما جاء فيها على سبيل التوسع والاستطراد غير المخل. ووجدناه أيضا ينبه على الأفهام غير السليمة والشاذة والتمحل في التأويل، والذي يعتبره فتنة حين يقول "الفتنة الغلو في التأويل المظلم الذي لا دليل عليه والمفتون المائل إليه بإفراط وغلو وتقصير عن

---

(1) نفسه : ص 507-510 .

(2) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 444 .

(3) نفسه : ص 323 .

الجواب" [1] أما ما كان من الخوض في المتشابه فقاعدته في ذلك قوله "والصواب عند أهل التحقيق ترك الخوض في هذا لأنه لا يعلم إلا بوحي مع الإقرار بأنه لا علم لنا إلا ما علمنا مع حفظ القلب من أن يلم به وجه من وجوه التشبيه الذي قد نفته الأدلة الجلية. وشفاؤنا منه قوله تعالى "ليس كمثله شيء"[2] والسلامة بهذا مضمونة والجراءة فيه والاقتحام عليه غير مأمون ، وبالله التوفيق[3] .

❺ – شرح الغريب باعتماد السيرة والتاريخ

سيرته ﷺ هي الشرح العملي لسنته، ولذلك تضمنت كثيرا من بيان ما أجمل من أقواله ﷺ وقد تكرر إعمال الحميدي للسيرة وأحداثها في فهم ما غمض من الألفاظ في أحاديث الصحيحين في غير ما موضع من كتاب تفسير غريب ما في الصحيحين. ومنه قوله "الخبر والمخابرة" المزارعة على النصيب وقيل أصله من خيبر لأن رسول الله ﷺ أقرها في أيدي أهلها على النصف من محصولها فقيل : خابرهم أي عاملهم على خيبر[4] .

وقوله "الحزب" الطائفة والأحزاب طوائف من اليهود وقريش وسائر القبائل اجتمعوا على حصار النبي ﷺ بالمدينة وقتاله مع أبي سفيان فدعا عليهم النبي ﷺ فقال (اللهم منزل الكتاب سريع الحساب اهزم الأحزاب وزلزلهم" فهزمهم الله عز وجل بلا قتال كما جاء في القرآن "وزلزلوا زلزالا شديدا" أي ازعجوا وحركوا، والزلازل عند العرب الأمور التي تحرك الناس وتزعجهم[5] .

وأورد قصة ذات النطاقين في شرح لفظ (المنطق)[6]. وهكذا نرى أن ألفاظا من السنة لا تفهم إلا إذا وضعت في سياقها من أحداث السيرة التي قد تكون سببا لورود الحديث جملة، وقد يعمل أبو عبد الله أحداث السيرة لفهم اللفظ الغريب أو المشكل، مثال ذلك قوله ﷺ "الإيمان يمان والحكمة يمانيه"[7] ذكر الحميدي من تأويلات ذلك قوله "وهو أن

---

[1] نفسه : ص 504 .
[2] الشورى : 11.
[3] نفسه : ص 344 .
[4] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 116 .
[5] نفسه : ص 123 .
[6] نفسه : ص 166 .
[7] البخاري : كتاب المناقب.

النبي ﷺ قال هذا القول وهو يومئذ بتبوك ، ومكة والمدينة حينئذ بينه وبين اليمن، وأشار إلى ناحية اليمن وهو يريد مكة والمدينة[1].

ومن إعماله لأحداث التاريخ في فهم الغريب قال الحميدي في شرح لفظ (استحال الشيء) "تحول من حالة إلى غيرها قال ابن الأنباري هذا مثل معناه "أن عمر لما أخذ الدلو (هكذا في النص) عظمت في يده"، لأن الفتوح كانت على عهده أكثر مما كانت على عهد أبي بكر لانشغاله بارتداد العرب والسعي في ردهم إلى الإسلام، ومعنى استحالت انتقلت من الصغر إلى الكبر[2].

❻ – فهم الغريب في ضوء أقوال العرب وعاداتهم وأشعارهم

الشعر ديوان العرب وقد بنيت مقاييس اللغة على الاستعمالات الأصلية للألفاظ في لغة العرب، ولا يكاد باحث في الغريب من القرآن أو السنة يستغني عن هذه الأداة، وقد كان أبو عبد الله إلى جانب إتقانه للحديث عارفا باللغة ملما بمصادرها على اختلاف أوجهها، وقد ذكرنا في كلامنا عن نقل الرجل لأقوال أهل اللغة والحديث والتفسير، أعلام اللغة الذي نقل عنهم الحميدي أو أحال على كتبهم. ولكنه في ما سنذكره هنا لا ينقل بل يجتهد في فهم اللفظ في ضوء عادات العرب واستعمالاتهم للألفاظ في الشعر والنثر . وهو معين جدا على فهم اللفظ في سياق الحديث ، خذ مثالا على ذلك قول الحميدي في شرح لفظ (الزحف) الزحف التقدم وهو في حديث حذيفة بمعنى العجز عن المشي فهو يزحف من قعود كفعل الصبي قبل أن يقوى على المشي [3]. وقوله في شرح (الخزامة) حلقة من شعر تجعل في أحد جانبي المنخرين من البعير رياضة له ، والمراد (يعني في الحديث) انه لو وجد أبو بكر عهدا من رسول الله ﷺ لأحد انقاذ له ورجع إليه[4].

وقوله في (الوضوء) "من الوضاءة وهي الحسن، ثم صار التنظيف بالماء نوعا من الحسن والوضوء في الصلاة الذي تستباح به الصلاة، هو جميع ما ورد النص بالاتيان به لها[5].

---

[1] نفسه : ص 301 .
[2] ص : 276 .
[3] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 78 .
[4] نفسه : ص 123 .
[5] نفسه : ص 419 .

وقوله (يتضحى) أي يتغذى ، والأصل فيه أن العرب كانوا يسيرون في ظعنهم فإذا مروا ببقعة من الأرض فيها كلأ وعشب، قال قائلهم : ألا ضحوا رويدا أي ارفقوا بالإبل حتى تتضحى، أي تنال من هذا المرعى، ثم وضعت التضحية مكان الرفق لرفقهم (بالمال)[1] في ضحائها لتصل إلى المنزل وقد شبعت"[2]. أما الشعر فقد أعمله الحميدي حيث ما دعت الحاجة إليه في فهم الغريب من الحديث ومنه قوله "بقي يبقى، إذا رقب الشيء ورصده ورعاه" قال الشاعر "بقينا رسول الله" أي انتظرناه، وتوقعنا مجيئه[3].

وقوله في (الركاب) واحد الركب وهو ما يضع الراكب على البعير رجله فيه... وقد يقال للإبل التي تصلح للركوب ركاب، قال الشاعر "ما على الركب من وقوف الركاب"[4]. ومثل هذا مفرق في ثنايا الكتاب في غير ما موضع.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أننا وجدنا الرجل يشير إلى أصل الألفاظ غير العربية حين لا يجد شاهدا من عادة العرب ولا أقوالهم ولا أشعارهم ولم تألفه أسماعهم ولا قبلته أوجه صرفهم وإعرابهم، فيعلم أن اللفظ دخيل فيشير إلى ذلك بالإحالة والدليل، كقوله في "الماذيانات" الأنهار الكبار والواحد ماذيان كذلك كتب منها المعجم وليست بعربية ولكنها سوادية[5]. وقوله في (الألوة) العود الذي يتبخر به، وأصلها كلمة فارسية عربت"وقوله في (صنع سورا) أي طعاما يدعو إليه ، وهذه لفظة فارسية قال الهروي : وفي هذا أن الرسول ﷺ تكلم الفارسية وفي الكتاب أمثلة أخرى على هذا المنحى[6].

وهكذا فإن الرسول ﷺ كان يستعير الألفاظ من استعمالها الأصلي ويعملها في النص على غير ذلك الوجه على نحو ما كانت تفعله العرب على سبيل الكناية والاستعارة، أو يستعملها بحسب ما استعملت له في الغالب كما رأينا في الوضوء، ولذلك كان لابد من التأكد من مدلولات الألفاظ في سياق الحديث حتى لا يقع الخلط، وهذا الذي كان يقصده الحميدي في الغالب وهو يشرح اللفظ بحيث ينبه على أصل استعماله في اللغة ثم يقارن ذلك بما يفيده سياق الحديث معضدا ذلك بما يؤيده من قرآن أو سنة أو قول صحابي، أو

---

(1) والمال يطلق على الإبل وسائر الحيوانات.

(2) نفسه : ص 141 .

(3) نفسه : ص 155 .

(4) نفسه : ص 200 .

(5) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 116 .

(6) نفسه : ص 112 .

نقول عن علماء اللغة والشرع . ولعل الحميدي في هذا قد فطن إلى تنبيه شيخه ابن حزم الذي كان يقول : "والأصل في كل بلاء وعماء وتخليط وفساد اختلاط الأسماء ووقوع اسم واحد على معان كثيرة فيخبر المخبر بذلك الاسم وهو يريد أحد المعاني التي تحته فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراده المخبر فيقع البلاء والإشكال وهذا في الشريعة أضر شيء وأشده هلاكا لمن اعتقد الباطل إلا من وفقه الله تعالى[1].

❼ – <u>الاستعانة باللغة والإعراب</u>

ذلك أن حركات إعراب الألفاظ مؤثرة في معناها، ولذلك كان علماء الرواية رضوان الله عليهم ينبهون على الروايات المختلفة اللفظ مهما كان التغيير فيه، أو في حركاته ألا ترى أن المعنى يتغير في روايتي لفظ (أهلكهم) بحسب حركته في حديث رسول الله ﷺ "إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكَهم" بالنصب وفي رواية (أهلكُهم) بالرفع، وقد نبه الحميدي إلى هذا في شرح هذا اللفظ[2] .

وقوله ﷺ في من ترك صلاة العصر (كأنما وتر أهله وماله) قال الحميدي (أي أصيب فيهم ونقص ... ثم قال .. "والإعراب في اللام على وجهين : من نصب أهل، جعله مفعولا ثانيا وأضمر في وتر مفعولا لم يسم فاعله ، عائدا إلى الذي فاتته الصلاة ، ومن رفع أهله لم يضمر، وأقام أهله مقام ما لم يسم فاعله لأنهم المصابون المأخوذون، واختصاره : أن من رد النقص إلى الأهل والمال رفعهما، ومن رده إلى الرجل نصب المال واضمر ضميرا يقوم مقام المفعول أي وتر أهله وماله[3] .

ومن أوجه استعانته باللغة سوقه لمرادفات اللفظ ولما ائتلف خطه واختلف معناه حتى يميز منها ما يتناسب وسياق الحديث وحتى يرفع اللبس عن الأفهام.

فإذا أورد مرادفات اللفظ فإنما يكون ذلك على سبيل التوسع والبيان، وهو في هذا غير مكثر إذ لم نقف إلا على أمثلة معدودة دعت الحاجة إليها أحيانا مثل قوله "البدْن والهَدْيُ

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم، ج 8 ، ص 101 .

[2] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 358 .

[3] نفسه : ص 297 .

والهَدِي ، اسم لكل ما يهدى ويتقرب به في الحرم من النعم"[1] وقوله زملوني ودثروني واحد ، وكل شيء قد لفف في شيء فقد زُمِّل[2].

وقوله (يثلغ رأسه) يشدخه ، وحقيقة الشدخ فضخك الشيء الرطب بالشيء اليابس حتى ينشدخ ، يقال ثلغه يثلغه ثلغا، والفضخ والثلغ والشدخ كلها بمعنى واحد[3] . وقوله (النحلة) العطية ، نحل واعطى ووهب بمعنى واحد [4]. وقوله في شرح (النمام) النمام والقتات والديبوب والقلاع والمثلب والقشاش، والنمال، والنمل، بمعنى واحد[5]. وغير ذلك من الأمثلة.

أما حين يسوق ما ائتلف خطه واختلف معناه فإنما قصده في ذلك كشف الخلط والعماء في فهم اللفظ لأن ذلك مؤثر في السياق الذي فيه قيل اللفظ في الحديث. وهذا أهم من الأول لأثره في المعنى ولذلك وجدنا الحميدي لا يغفل ذكر ما يلتبس فهمه مع غيره حين تدعو الضرورة إليه وقد تكرر ذلك في كتاب تفسير غريب ما في الصحيحين في غير ما موضع من ذلك قوله (رجل مُؤدٍ) بالهمز (والدال المهملة) كامل الأداة ذو قوة على ما يستعان به فيه والأداة الآلة ... وأما من قال (مود) بلا همز فقد وهم لأنه من أودى منه (يودي إذا هلك)[6].

ومنه قوله (الفَخْذُ) دون القبيلة، وفوق البطن، والفخد العضو المعروف وفَرَّقَ في المجمل بينهما، فقال : الفخِذُ معروف، والفخذ بسكون الخاء دون القبيلة وفوق البطن، والجمع أفخاذ[7].

ومنه قوله التأبين على وجهين ، فتأبين الحي ذكره بالقبيح ومنه قوله (أبنوا أهلي) أي ذكروهم بسوء، وفي ذكر مجلس رسول الله ﷺ (كان لا يؤبن فيه الحُرُم) أي لا تذكر بقبيح ،

---

(1) نفسه : ص 206 .
(2) نفسه : ص 509 .
(3) نفسه : ص 97 .
(4) نفسه : ص 121 .
(5) نفسه : ص 151 .
(6) نفسه : ص 67 .
(7) نفسه : ص 480 .

والوجه الآخر : تأبين الميت وهو مدحه بعد موته، والثناء عليه والشاهد قول الشاعر "لعمري وما دهري بتأبين هالك"[1].

وانظر إلى قوله (العقال) في حديث علي "عقال البعير"، وهو الحبل الذي يربط به ويقيد، و(العقال) أيضا في غيره صدقة عام.

وهكذا ينبه الحميدي على المعنى المقصود في الحديث من معاني اللفظ مبينا ما يتناسب والسياق وهذا من دقة تفسيره للغريب وبيانه له.

ومن صور إعماله للغة في فهم الغريب سوقه للألفاظ المتقابلة زيادة في بسط المعنى، وهذا أمر يغني الملكة اللغوية للسامع والمتلقي، ومنه قوله (الهوام) واحدها هامة وقيل الهوام الحيات وكل ذي سم يقتل، فأما ماله سم ولا يقتل فقد قيل: هو السَّوام كالعقرب والزنبور، ومنها الهوام مثل القنافذ والخنافس والفأر واليربوع وقد تقع الهامة على كل ما يدب من الحيوان[2].

وقوله (الطيب) ضد الخبيث ويقال للحلال طيب وللحرام خبيث[3]

وقوله (الحسد) أن يرى الرجل أن فيه نعمه فيأمل أن تنتقل عنه ويتمنى أن تزول عنه وتصير له دونه، (والغبط) أن يتمنى أن يكون له مثلها ولا يتمنى أن تزول عنه[4].

❽ – الاستعانة بسياق الحديث

للسياق دوره في فهم اللفظ فمعرفة ما قبل الكلام وما بعده مساعد على كشف المعنى المراد ولذلك وجدنا الإمام أبا عبد الله يستعين بالسياق وينص على ذلك صراحة في غير ما موضع، بل وينقل الجزء الكامل من الحديث بالسطر والسطرين ليظهر المعنى بجلاء.

قال الحميدي : " قول رسول الله ﷺ لا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر) قوله "حتى يذر" دليل على الشروع في ذلك بالمساومة والمخاطبة وقيل، ذلك عند المقاربة". فإيراد سياق اللفظ هنا ضروري لكشف معنى كلمة (يذر)[5].

---

[1] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 530 .
[2] نفسه : ص 311 .
[3] نفسه : ص 315 .
[4] نفسه : ص 349 .
[5] نفسه : ص 440 .

ومن ذلك قوله في شرح (النعال السبتية) منسوبة إلى السبت والسبت جلـود البقـر المدبوغة بالقرظ تتخذ منها النعال، وحديث بن عمر يدل على أن السبت ما لا شعر فيه من الجلود، لأنه لما قيل له أتلبس النعال السبتية ؟ قال رأيت النبي ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فأنا أحب أن ألبسها[1].

وقد وجدنا الحميدي يقول بالحرف في غير موضع (ومعناه في الحديث كذا) (او معناه ها هنا كذا) بعد أن يعرض معاني اللفظ المتعددة[2].

قلت : هذا مجمل ما وقفت عليه من أدوات أعملها أبو عبد الله الحميدي في تفسـير غريب ما في الصحيحين بسطتها بأمثلة وحاولت أن أستخرج منها قواعد في فهم الغريب نسترشد بها في فهم غريب حديث رسول الله ﷺ في غير ما ورد في الصحيحين من سنة رسول الله ﷺ.

ب – منهج الحميدي في صياغة المعنى

إن ما سبق أن أشرنا إليه من أدوات منثورة، سلكها الحميدي في عقد انتظمت أجزاءه ليعطينا مادة علمية رصينة ومنهجا في صياغة المعنى دقيق الصناعة، وهذا هو الذي وضعناه تحت عنوان منهج الحميدي في صياغة المعنى وأبرز معالمه .

– ❶ إعمال هذه الأدوات بحسب ما يقتضي المقام

يلفت انتباهك وأنت تقرأ بتمعن صنيع الحميدي في تفسير غريب ما في الصحيحين أن الرجل يقتصد في شرح لفظ ويطيل في شرح آخر، وبالاستقراء ثبت لدي أن هذا الأمر لم يكن اعتباطا وإنما كان قصدا مقصودا، وقاعدة الحميـدي في شـرح الغريـب الوصـول إلى المقصود من أحسن طريق، ولذلك وجدناه يكتفي بشرح اللفظ داخل سياق الحديث إن كان ذلك كافيا لبسط معناه وتمييزه عما سواه، ويعمل الإعراب واللغة ويعيد الكلمة إلى أصلها وينبش في عادات العرب وأقوالهم وأشعارهم للكشف عنها تارة حينما يقتضي الأمر ذلك خاصة إذا كان لحركات الإعراب أثر في تغيير معنى اللفظ أو كان اللفظ مما هجر من اللغة العربية، وتارة يذكر المعاني المتعددة للفظ واحد على سبيل التمييز والمقارنة، وذلك حينما

---

[1] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص : 189 .

[2] انظر على سبيل المثال : ص 169و179و201و205و206 وغيرها من تفسير غريب ما جاء في الصحيحين.

يكون اللفظ مشتركا وأوجه استعماله متعددة، وأحيانا يستعين بالروايات المتعددة للفظ إن كانت متضمنة لزيادة تفسير فالوحي يشرح بعضه بعضا.

- ❷ ذكر المعاني المتعددة للفظ والتوسع فيه عند الخلاف

وقد وجدنا من قواعد الحميدي بسط الكلام عن اللفظ إذا كان محط اختلاف في معناه بين العلماء حتى يحرر موطن الخلاف ويسبر أغواره، ثم يرجح بما بسطناه من أدوات الترجيح إن كان للترجيح ضرورة، أو يجمع بين الأقوال بما يتيسر به الجمع فهو أولى إذا تأتى، وقد ذكرنا أمثلة من ذلك في معرض حديثنا عن أدوات الترجيح.

- ❸ تكرار شرح اللفظ إذا تكرر وروده في الأحاديث

ومن منهج الرجل تكرار شرح اللفظ الغريب إذا تكرر وجوده في أحاديثه الصحيحين منبها على ذلك بقوله (وقد تقدم) وأحيانا دون أن ينبه على ذلك.

وقد تكرر هذا كثيرا في الكتاب وقد وجدنا أن الحميدي يسلك في تكراره لشرح اللفظ مسلكين اثنين:

أ - تكرار نفس المعنى ولو مختصرا حينما لا يكون في الحديث ما يغير المعنى بحسب سياق استعماله، ومنه قوله في شرح قوله ﷺ "ولا ينفع ذا الجد منك الجد" قال في صفحة **126** "الجد هنا الغنى والحظ في الرزق، أي لا ينفع ذا الغنى منك غناه، إنما ينفعه الطاعة والإيمان ومنه الحديث الآخر في وصف القيامة "وإذا أصحاب الجد محبوسون)[1] يعني ذوي الحظ والغنى.

وقال في ص **127** "ولا ينفع ذا الجد منك الجد" أي لا ينفع ذا الغنى منك غناه وحظه في الدنيا وإنما ينفعه الإيمان بك والعمل بطاعتك.

ب - ذكر المعنى بصيغة مخالفة لما سبق بحسب ما يفرض سياق الحديث كقوله في شرح (أكثر أهل الجنة البله) في مسند أبي هريرة، "لأنهم اغفلوا أمر دنياهم وجهلوا حذق التصرف فيها والاصطياد لها واقبلوا على آخرتهم ، فأتقنوا مساعيها وشغلوا أنفسهم بها، وليس من عجز عن اكتساب الدنيا وتخلف في الحذق بها وأعرض عنها إلى اكتساب

---

[1] من حديث أسامة عن رسول الله ﷺ قال : "قمت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين وإذا أصحاب الجد محبوسون، غير أن اصحاب النار قد أمر بهم إلى النار. وقمت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء" رواه البخاري في كتاب النكاح.

الباقيات الصالحات مذموما ، وهؤلاء الذين خصت الجنة بهم رحمة من الله بها، إذ وفقهم لها كما خصت النار بالمتكبرين ومن ذكر معهم[1] .

وفي شرح نفس الجملة من مسند عائشة رضي الله عنها قال "وقوله (أهل الجنة). لم يرد قلة معرفتهم بالواجبات عليهم، ولكن أراد عدم المعرفة بالمكر والخديعة وسائر ما لا يحسن استعماله في الدين ولا في العشيرة[2].

– ❹ في صيغ النقل والرواية

رغم ما عرف به الرجل من تحريه في النقل والرواية فإن إسناد الأقوال والنصوص فيه مقال في كتاب شرح تفسير غريب ما في الصحيحين وأغلب ما وقفنا عليه بالاستقراء.

أ – عدم إسناد النصوص الحديثة المستشهد بها في معرض الشرح وعدم الإشارة إلى مظانها إلا في مواضع نادرة من الكتاب والتي اكتفى فيها بذكر الصحابي راوي الحديث[3] والنادر لا حكم له إذ القاعدة ألا يذكر مظان الحديث المستشهد به ولا إسناده، ولذلك سعينا إلى تخريج الأحاديث التي استشهد بها في النصوص التي نقلناها من الكتاب.

ب – ينسب الأقوال إلى أصحابها بأسمائهم في غالب الأحوال (قال بن الأعرابي قال الهروي، قال ابن الأنباري، قال الإمام أحمد قال الشافعي ...إلخ" وقل ما يشير إلى المصادر ككتاب الغريبين أو المجمل أو المصنف أو غيرها، وقد وجدناه في غير ما موضع ينقل بصيغ التمريض (وقيل كذا) كل هذا يجعل الكتاب في حاجة إلى جهود علمية إضافية حتى يصدر في حلة جديدة تجمع بين إخراج نصه وتخريج نصوصه.

❺ – الاستنباط الفقهي

اشتمل كتاب الحميدي رغم اختصاصه في الغريب على استنباطات فقهية كثيرة من الأحاديث التي يشرح غريبها، وذلك عملا بقاعدة "تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز" فإذا تطلب المقام الكشف عن حكم فقهي مستنبط من سياق اللفظ الغريب زيادة في بيانه وتوضيحه وكشف غموضه فعل، وخاصة إذا كان الحديث من أحاديث الأحكام، ومنهج الرجل في ذلك أن يعرض رأيه الفقهي مختصرا واجتهاده في الاستنباط أو ما ينتصر له من

---

(1) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص : 126 .

(2) نفسه : 535 .

(3) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 466 مثلا حديث سبرة بن معبد في تحريم زواج المتعة.

آراء الفقهاء مدققا محررا، ذلك أننا لم نجده يذكر خلافا فقهيا في مسألة ما. ولا نسبة رأي فقهي إلى قائله وبيان حجته، لأن المقام ليس مقام استنباط ولكن الحاجة دعت إلى ذلك لمزيد بيان .

ونعلم أن كثيرا من الاستنباطات الفقهية تدور على اللفظ وصيغته أو معانيه وأوجهه، وهذا من أسباب اختلاف الفقهاء ، فإذا اتضح معنى اللفظ سهل الاستنباط. وفي مثل هذه المقامات كان الحميدي يذكر ما يميل إليه من أحكام فقهية مستنبطة من الحديث دون حكاية خلاف ولا تعدد آراء إلا ما ندر (مسألة أو مسألتان) حسب ما وقفت عليه في الكتاب[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستنباطات الفقهية تعددت وتنوعت لتشمل العقيدة والعبادات والمعاملات من عقود وبيوع وأحوال شخصية وآداب. فمن استنباطاته في العقيدة مثلا قوله "اللات والعزى صنمان لأهل الجاهلية كانوا يحلفون بهما تعظيما لهما ، فأمروا أن يقولوا لا إلاه إلا الله ، أي أنه أحق بالتعظيم، وقد ورد النهي عن الحلف بغير الله عز وجل[2]. ومن استنباطاته في العبادات قوله في شرح (التحصيب) نزول المحصب وهو الشعب الذي يخرج منه إلى الأبطح في طريق منى، أراد أن النزول فيه ليس بواجب ولا سنة لأن النبيﷺ نزل فيه اتفاقا من غير أن يقصده بأمر ولا استحسان، والنزول فيه وتركه مباحان، وللنزول فيه مزية التبرك بأثره ﷺ [3].

ومن استنباطاته في العهود والعقود ، قوله "في شرح (من فارق الجماعة شبرا فميتة جاهلية) قال "وكل جماعة عقدت عقدا يوافق الكتاب والسنة فلا يجوز لأحد أن يفارقهم في ذلك العقد فإن خالفهم فيه استحق الوعيد"[4].

وقوله في شرح (السوْم) في المبايعة أن يطلب بسلعته ثمنا ، والمنهي عنه من ذلك على مذهبين: أحدهما أن يتقارب البيّعان في البيع ، ولم يبق إلا اشتراط النقد أو نحوه ، فيجيء آخر يساوم بها ، ويريد شراءها فيكون ذلك فسادا على الأول، والثاني في من يقول بالخيار

---

[1] مسألة (لا يبع بعضكم على بيع بعض) ذكر فيها قولان دون ترجيح والثانية مسألة (السوم في المبايعة) ذكر فيها مذهبان دون ترجيح.

[2] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 311 .

[3] تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 158 .

[4] نفسه : ص 160 .

قبل المفارقة أن يساوِم الرجل بالسلعة فيشتريها ، ثم يجيء آخر فيساوم بها إفسادا على الأول[1].

ومن استنباطاته في الأحوال الشخصية قوله في شرح (المتعة) أصل التمتع الانتفاع ، واستمتعت بالشيء وتمتعت به انتفعت به ، ومتعة المطلقة ما تعطاه مما تنتفع به ، وكان التمتع في أول الإسلام واقعا على النكاح إلى أجل معلوم، وكان ذلك حلالا ثم حرم ذلك رسول الله ﷺ إلى يوم القيامة ، ونص على ذلك بقوله عليه السلام في حديث سبرة بن معبد المخرج في الصحيح "يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة"[4].

– ❻ في التعامل مع مشكل الحديث ومختلفة

إن غالب ما تعرض له الحميدي في مشكل الحديث متعلق بما ذُكر فيها عن ذات الله تعالى وصفاته، وقد وجدت أن الرجل يسعى في ذلك إلى التأويل البعيد عن التمحل وذلك بصرف المعنى عن الظاهر المتبادر منه بدليل من النص يستند إليه في الغالب، وقبل أن أسوق أمثلة تؤكد هذه القاعدة التي ذكرت أورد نصين للإمام الحميدي في كتاب تفسير غريب ما في الصحيحين يرسمان منهجه في ما ذكرت أولهما أنه يعرف (الفتنة) بالغلو في التأويل الفاسد الذي لا دليل عليه ، والمفتون المائل إليه بإفراط وغلو[2] ، وثانيهما قوله في ما لا يمكن تأويله "والصواب عند أهل التحقيق ترك الخوض في هذا لأنه لا يعلم إلا بوحي مع الإقرار بأنه لا علم لنا إلا ما علمنا، مع حفظ القلب من أن يلم به وجه من وجوه التشبيه الذي قد نفته الأدلة الجلية وشفاؤنا فيه قوله تعالى "ليس كمثله شيء"[3] والسلامة بهذا مضمونة والجراءة فيه والاقتحام عليه غير مأمون وبالله التوفيق[4].

وعملا بهذين القاعدتين لم نجد الرجل يلجأ إلى التأويل في مثل هذه المواضع إلا إذا وجد في النصوص ما يؤيد تأويله وإلا توقف .

---

(1) نفسه : ص 350 .
(2) نفسه : ص 466، والحديث رواه مسلم في كتاب النكاح.
(3) نفسه : ص 504 .
(4) سورة الشورى : الآية 11.
(5) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 344 .

ومن ذلك قوله في (القدم التي يضع الله عز وجل في النار) هم الذين قدمهم من شرار خلقه ليكونوا فيها وأثبتهم لها فهم قدم الله للنار ، كما أن المسلمين قدم الجنة أي مثبتون لها في ما قدم من حكمه، حكى ذلك الهروي عن الحسن البصري قال أبو العباس ثعلب : القدم كل ما قدمته، قال الله تعالى "أن لهم قدم صدق عند ربهم" أي سابقة في الخير نالوا بها المنازل الرفيعة وأصل القدم الشيء "فقدمه قدامك ليكون عدة لك إذا قدمت عليه"[1].

ومن التأويل الذي عضدته السنة قوله في معنى عبارة (اهتز العرش لموت سعد بن معاذ) قيل معناه : ارتاح بروحه حين صعد به ، واستبشر بكرامته على ربه ، وكل من خف لأمر وارتاح له ، فقد اهتز له ، وقيل : سريره الذي حمل عليه إلى تربته، وهذا رفع للفضيلة ، والأكثر على أنه عرش الرحمن، وهو كذلك مذكور في الحديث الصحيح ، ومعناه خرج أهل العرش بقدومه على الله ، لما رأوا من منزلته وفضله وإكرام ربه له وقد ذكر الهروي هذا المعنى في كتابه[2].

أما حين لا يتعلق الأمر بمثل هذه الألفاظ المتشابهة التي يخشى أن توقع في التشبيه، وإنما يتعلق الأمر بما يمكن أن يعمل فيه الاجتهاد لفهم مشكله. فإن الحميدي لا يستنكف عن ذلك . ومنه اجتهاده في فهم قول رسول الله ﷺ حين رأى السكة "ما دخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل" قال الحميدي "السكة هنا الحديدة التي يحرث بها" فذكر الذل في دخوله كل بيت تدخله السكة ، وذلك لأن المسلمين إذا أقبلوا على الدهقنة والاشتغال بالزراعة شغلوا عن الغزو ، فأخذهم السلطان بالمطالبات وتعلل عليهم بالنيابة عنهم بالجهاد ، علم رسول الله ﷺ بما ينال الناس بعده من الذل عند تغير الأحوال"[3]، قلت وهذا تأويل حسن يصرف الحديث عن ظاهره الذي يفيد كراهة الاشتغال بالفلاحة والذي لا ينسجم وموقف الإسلام من الغرس والحرث والزرع المعروفة في نصوص القرآن والسنة.

وقد وجدنا الرجل حين لا يجد ما يؤيد به اجتهاده أو تأويله ولا يجد نقولا عن العلماء في الموضوع فإنه يتوقف، ومنه قوله في شرح قول رسول الله ﷺ (لا عدوى) هو أن يكون

---

(1) نفسه : ص 344

(2) نفسه : ص 264 .

(3) نفسه : ص 441 .

ببعير جَرَب ، أو بإنسان برص أو جذام فتتقي مخالطته ومؤاكلته خوفا من أن يعدوه ما به إلى ما يخالطه ، أي يجاوزه إليه ويتعلق به ، ويقال: أعداه الداء وقد أبطل الإسلام ذلك بقوله ﷺ (لا عدوى) والعلم لله وحده[1].

وفي سياق شرح الغريب يشير الحميدي إلى مختلف الحديث كما أشار إلى مشكله، وذلك بإعمال الاجتهاد في التوفيق بين النصوص ببيان العلة والمقصد، وقد وفقنا على هذا في موضعين من الكتاب أحدهما قال فيه الحميدي " "الحلف" أصله المعاقدة والمعاهدة على المعاضدة والإنفاق فما كان منه في الجاهلية على القتال والفتن بين القبائل والغارات فذلك الذي ورد نفيه في الإسلام والنهي عنه بقوله (لا حلف في الإسلام)[2] وما كان فيه في الجاهلية على نصرة المظلوم ، وصلة الأرحام كحلف "المطيبين" وما جرى مجراه فهو الذي قال فيه رسول الله ﷺ (وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة "[3]، يريد من المعاقدة على الخير والنصر للحق ، وبذلك تآلف الحديثان ، وقد حالف رسول الله ﷺ في الإسلام بين قريش والأنصار حتى آخى بينهم، وهذا هو الحلف الذي يقتضيه الإسلام والممنوع منه ما خالف حكم الإسلام [3].

وهذه الأمثلة القليلة التي وقفنا عليها في بسط المشكل والمختلف أو بعض ما وقفنا عليه من الإشارة إلى الناسخ والمنسوخ من الحديث، أو مناسبة الحديث، أو أسباب وروده، لا تسعفنا في رصد منهج الرجل في التعامل مع هذه القضايا إلا أنا كشفنا في إيرادها عن بعض الأدوات التي أعملها في عرضه، وهي دالة لا محالة على حذقه في إعمال ما سواها من الأدوات في مثل هذه المواضع سواء في مجالس الدرس أو في ما سوى هذا الكتاب من مؤلفات أخرى.

– ❼ في شرح الأحاديث وبسط معناها

مما وقفنا عليه في شرح تفسير غريب ما في الصحيحين أن الحميدي يبسط معنى الحديث ويشرحه حينما يكشف غريب ألفاظه وهذا غير مضطرد في كتابه غير أنه تكرر في

---

(1) تفسير غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص 304 .

(2) كتاب الحوالة : البخاري.

(3) كتاب السير : الدارمي.

(4) نفسه : ص 394 ، وانظر الموضع الثاني في ص 361 .

غير ما موضع من الكتاب، وذلك حين لا يتأتى فهم اللفظ إلا بالإشارة إلى معنى الحديث كليا.

ومن ذلك قوله في شرح قول رسول الله ﷺ "لا يمنع فضل الماء ليمنع الكلأ" "الكلأ: المرعى يابسه ورطبه وقال ابن الأنباري ، الكلأ : النبات، ومعنى الحديث : أن البئر يكون في البادية أو في صحراء ويكون قربها كلأ فإذا ورد عليها وارد فغلب على مائها ومنع من يأتي بعده من الاستسقاء منها، كان بمنعه الماء مانعا للكلأ لأنه متى ورد رجل بإبله ، فأرعاها من ذلك الكلأ ثم لم يسقها قتلها العطش، فالمانع من ماء البئر مانع من النبات القريب منه، ولو أنه هو الذي حفر البئر لنفسه وإبله، لم يحل له منع ما نقل من ذلك، فهو نص الحديث[1].

أو حين يكون اللفظ الغريب يحتمل تأويلات متعددة لا تظهر إلا ببسطها، ومن ذلك قوله في شرح قول رسول الله ﷺ "نساء كاسيات عاريات" تفسير ذلك على ثلاثة أوجه أحدها كاسيات من نعم الله عز وجل عاريات من الشكر، والثاني أن يكشفن بعض أجسامهن ويسدلن الخمر من ورائهن فتكشف صدورهن فهن كاسيات عاريات، إذ بعض ذلك منكشف ، الثالث أن يلبسن ثيابا رقاقا تصف ما تحتها، فهن كاسيات في ظاهر الأمر عاريات في الحقيقة[2].

أو حين يكون اللفظ ورد في الحديث مجملا وفصل في حديث آخر فكلام رسول الله ﷺ مضموم بعضه إلى بعض ويتلقى جميعه بالقبول كما قال الحميدي[3].

ومنه قوله في شرح (الكبائر) ما عظم من الذنوب، واحدتها كبيرة ... والكبائر هي الموبقات وفي الحديث "اجتنبوا السبع الموبقات فذكر الشرك والسحر وقتل النفس وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات"[4] وروينا عن ابن عباس أنه قال "هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع" علما بأنه عليه السلام وإن كان نص على سبع في الحديث فقد نص على غيرها في غير هذا الحديث".

---

(1) ص : 298 .

(2) ص : 384 .

(3) تفسير غريب ما في الصحيحين : ص 427 .

(4) رواه البخاري في كتاب الوصايا، ومسلم في كتاب الإيمان، والنسائي في كتاب الوصايا، وأبو داود في كتاب الوصايا أيضا.

ثم ساق الحميدي كثيرا من الأحاديث التي تفصل هذا وضمها إلى بعضها في نسق بديع ثم قال مستنتجا "وكل ما جاء في النص بأنه كبير فهو من الكبائر، وأن ما عدا ذلك فهو من السيئات التي وعد الله بغفرانها"[1].

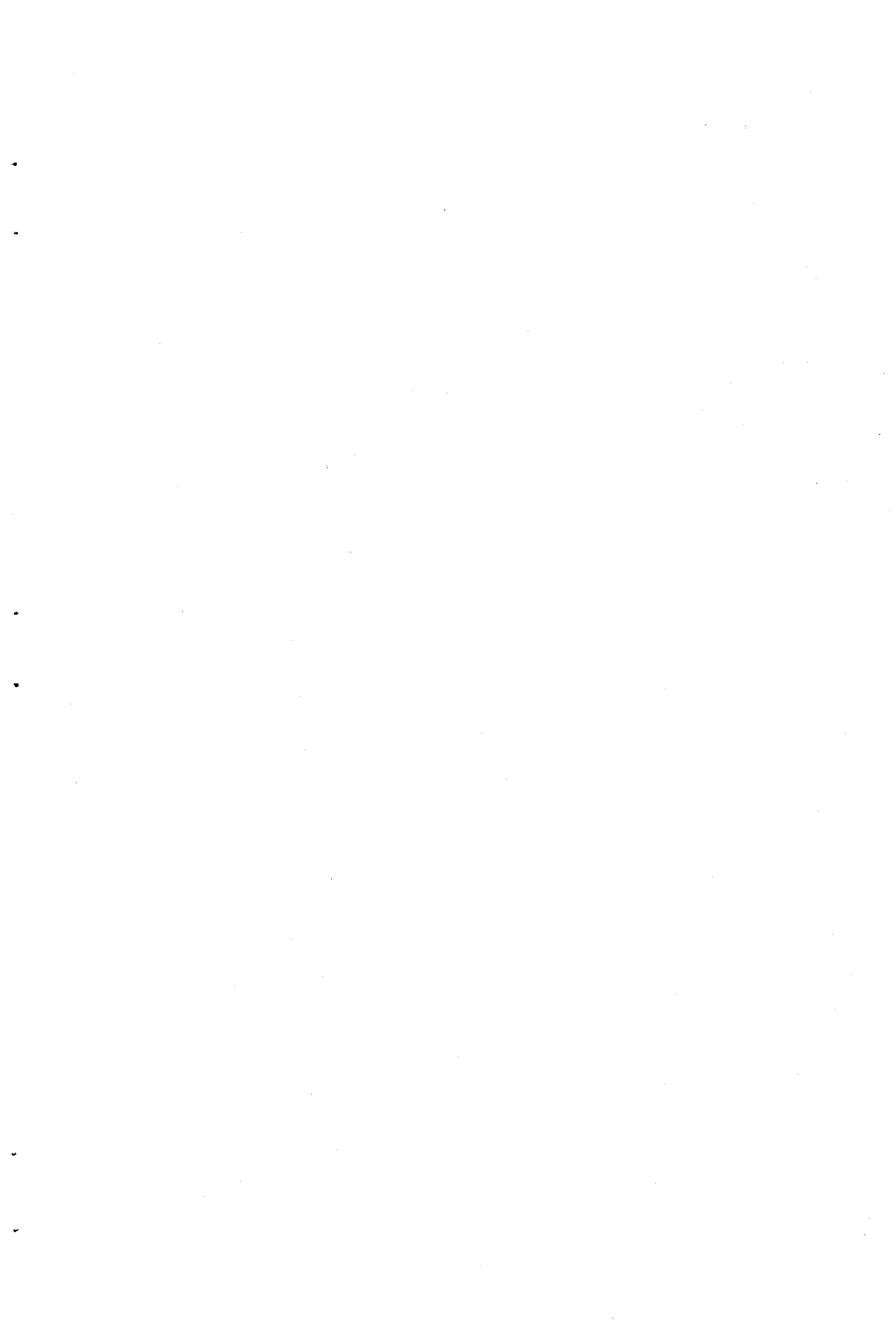
هذا بعض ما وفقنا الله تعالى للوقوف عليه في كلامنا على منهج الإمام أبي عبد الله الحميدي في كتابه تفسير غريب ما في الصحيحين، بعد الغوص في بحر معارفه للخروج ببعض ما يشتمل عليه من درر في الحديث واللغة والفقه تصدق قول من قال في الرجل "كان الإمام الحميدي ورعا ثقة إماما في الحديث وعلله وروايته متحققا في علم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث"[2].

رحم الله أبا عبد الله. فقد حقق بكتابه هذا ما قصده من شرح غريب ما في الصحيحين، فلا يكاد يستغني المطالع لهما عن هذا الكتاب فقد اختصر فيه ما تفرق في غيره بأسلوب خال من الاستطراد، وبنفس عالم يتغيى الصواب ويتسلح بالعلم والتقوى فيقذف الله في قلبه من نور العلم ما يصل به إليه، فهو نعم الهادي وعليه التكلان.

---

(1) ص : 427 و 428 و 429 .

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4 ، ص 1218 .



الفصل الخامس :المسلك الخامس:العناية بفقه الأفراد من الأحاديث بغية الرائد في ما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد للقاضي عياض(نموذجا)

ـ المؤلفات في هذا المسلك

وجدنا عند علماء الغرب الإسلامي اهتماما كبيرا بفقه أفراد من الأحاديث مستلة من مصادرها تخصص بالدراسة لمقاصد وغايات نجملها فيما يلي :

– إما كون الحديث من جوامع كلمه ﷺ عليه مدار أصول الإسلام وقواعده وأحكامه.

– أو كون الحديث من المطولات التي تضمنت غزير الفوائد والفرائد فتنوعت جوانب الاستنباط منه.

– أو كون الحديث مثار خلاف أو جدل في معناه ومبناه سندا أو متنا فاقتضى أن يبسط الكلام عنه في مجالس المناظرة أو تبادل الرسائل بين العلماء.

ومما ألف علماء الغرب الإسلامي في فقه الأفراد من الحديث اعتبارا للمقصد لأول من هذه المقاصد : صنيع أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد المقرئ ت **444** هـ في كتاب الأربعة أحاديث التي تتفرع منها السنن[1].

وعلى منواله نسج أبو يوسف عمر بن عبد البر النمري ت **463** هـ في كتاب نسبه إليه الودياشي في برنامجه سماه الأربعة أحاديث التي بني عليها الإسلام ومدار العلم عليها وسائر السنن غير خارج عنها بطرقها ووجوهها[2] ومن ذلك تأليف أبي علي الغساني ت **499** هـ خبر في فوائد قوله ﷺ لاتزال طائفة من أمتي[3].

وقد سعى بعد هذين العلمين وفي وقت متأخر عنها محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي المهدي الموحدي إلى شرح قواعد الإسلام من خلال حديث عمر[4] المعروف بحديث جبريل عن الإيمان والإسلام والإحسان.

---

(1) البرنامج : الودياشي، ص 266 .

(2) البرنامج : الودياشي، ج 1 ، ص 552 .

(3) الفهرست : ابن خير، ص 198 .

(4) انظر مجموع مؤلفات المهدي (مطبوع).

وهو نفس الحديث الذي أفرده بالشرح صالح بن يزيد بن شريف النفزي الرندي ت 684 هـ والذي ذكره صاحب الإحاطة[1].

ومما ألف علماء الغرب الإسلامي اعتبارا للمقصد الثاني، جزء في الفوائد المحصورة في حديث بريرة مولاه عائشة رضي الله عنها.. الولاء لمن اعتق "الوارد في الصحيحين، لعبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي ت 522 هـ [2].

وشرح حديث أم زرع الذي اشتغل به كل من أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي المتوفي 543 هـ [3]. وأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي ت 544 هـ في كتابه المطبوع بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد[4].

- ومما ألف علماء الغرب الإسلامي اعتبارا للمقصد الثالث

تأليف أبي الوليد الباجي سليمان بن خلف ت 474 هـ في رسالته عن حديث المقاضاة الذي كان مثار جدل بدانية في قضية كتابه رسول الله ﷺ يوم الحديبية فألف رسالته تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب[5] وقد كانت مناظرات أبي بكر بن العربي مع فقهاء زمانه دافعا له لتأليف أجزاء في أحاديث ثار حولها الجدل سندا ومتنا فوجدنا في ثراته الحديثي جزءا في شرح حديث الإفك، ورسالة في حسم الداء في الكلام عن حديث السوداء[6] . ومناقشة سند ومتن حديث عقبة بن عامر "ليس من البر الصيام في السفر"[7] وشرح حديث جابر في الشفاعة[8].

وألف محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي توفي 655 هـ مقالة على حديث "إذا نزل الوباء بأرض ... الحديث[9].

وألف محمد بن أحمد بن حجاج اللخمي الإشبيلي ت 654 هـ مقالة في معنى حديث: قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن"[10] .

---

(1) الإحاطة : لسان الدين بن الخطيب، ج 3 ، ص 360 .

(2) الفهرست : ابن خير، ص 222 .

(3) معجم المحدثين والمفسرين والقراء : عبد العزيز بنعبد الله، ص 14 .

(4) مطبوع وزارة الأوقاف المغربية 1975 .

(5) انظر تفصيل ذلك في كلامنا عن الرسالة في معجم مؤلفات فقه الحديث من هذا البحث .

(6) السوداء صحابية كانت تقوم بخدمة المسجد النبوي وماتت فدفنها الصحابة دون أن يؤذنوا بها رسول الله ﷺ ولما علم بوفاتها صلى على قبرها. انظر سير أعلام النبلاء ، ج 20 ، ص 199 .

(7) مخطوط الخزانة الوطنية بمدريد رقم 5349 وقفت عليه مكتوب بخط جيد.

(8) الشجرة : ابن مخلوف، ص 136 وما بعدها .

(9) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، س 8 ، ج 1 ، ص 365 .

(10) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، ج 6 ، ص 19 .

وقد وجدنا في نهاية القرن السابع الهجري شروحا لحديث عبادة "بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئا" و"حديث الإفك" و"حديث الإسراء"[1] .

وقد اخترت نموذجا للدراسة المنهجية في هذا المسلك من التأليف كتاب بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد للأسباب التالية:

1 – لأنه كتاب علم شامخ من أعلام الحديث، أبو الفضل القاضي عياض اليحصبي السبتي الذي جمع بين الرواية والدراية واللغة والفقه وغير ذلك.

2 – لأنه كتاب مطبوع متداول منذ 1975 لم أقف على من خص منهجه بدراسة مفصلة عدا دراسة تقديمية لمحققي الكتاب وإشارات مقتضية في بضع صفحات في كتاب القاضي"عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية" للدكتور البشير علي أحمد الترابي.

3 – لأنه ضم دررا وفوائد منهجية في المبنى والمعنى تسعفنا في رصد قواعد علماء الحديث في التعامل الموسوعي مع الأفراد من أحاديث رسول الله ﷺ لم يتضمنها غيره من سائر شروح حديث أم زرع فهو أوسعها وأكملها .

---

[1] كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 2 ، ص 1040 .

منهج القاضي عياض في كتاب بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد (نموذجا)

1 – حديث أم زرع وعناية العلماء به

قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث أم زرع من كتاب النكاح في صحيح البخاري "باب حسن المعاشرة مع الأهل : "وقد شرح حديث أم زرع إسماعيل ابن أويس شيخ البخاري ، ورويتا ذلك في جزء إبراهيم بن ديزيل الحافظ من روايته عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث ، وذكر أنه نقل عن علة من أهل العلم لا يحفظ عددهم ، وتعقب عليه فيه مواضع أبو سعيد الضرير النيسابوري وأبو محمد قتيبة كل منهما في تأليف مفرد ، والخطابي في شرح البخاري وثابت بن قاسم ، وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصح ثم أبو بكر بن الأنباري، ثم إسحاق الكاذي في جزء مفرد، وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن أبي عبيلة وعن غيرهما ، ثم أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الزمخشري في الفائق، ثم القاضي عياض وهو أكملها وأجملها وأوسعها وأخذ عنه غالب الشراح بعده وقد لخصت جميع ما ذكروه"[1].

هذه شهادة الحافظ في عناية العلماء بحديث أم زرع وقيمه بغية الرائد للقاضي عياض بين هذه الشروح، وسنبسط إن شاء الله الكلام عن منهج القاضي عياض في كتابه هذا من حيث المبنى والمعنى حتى نعرف أنه أجدر بهذه الأوصاف التي ذكرها ابن حجر في تقريظه ومدحه بالسعة والجمع وذلك اتباعا للمسار الآتي :

1 – منهجه في الكتاب من حيث المبنى

2 – طريقته في عرض الروايات والأسانيد

3 – منهجه في عرض الغريب

4 – منهجه في عرض معاني الحديث

---

(1) شرح صحيح البخاري كتاب النكاح : ابن حجر فتح الباري.

5 – منهجه في الاستنباط الفقهي.

2 ـ منهج الكتاب من حيث المبنى

قال القاضي الأعدل الحجة الأكمل الحافظ الأفضل المجد أبو الفضل عياض ابن موسى بن عياض اليحصبي السبتي رحمه الله في السبب الدافع إلى تأليف الكتاب وبيان مسلكه في بنائه.

"الحمد لله رب العالمين وأفضل صلواته على مصطفاه محمد خاتم النبيئين .

وفقت –أدام الله توفيقك– ونهج لمنهج الحق طريقك، على ما سألت عنه من حديث أم زرع وتفسير مشكل معانيه وأغراضه، وفتح مقفل غريبه وألفاظه فاستعنت بالله على إجابتك واستمددته التوفيق إلى الصواب من قصد إرادتك ، والله يعصم كلا بتقواه ، ويسبغ عليك نعماه ، بعزه لا إلاه سواه ورأينا أن نبتدئ بالحديث وسياق متنه مع اختلاف ألفاظ نقلته وزيادة بعضهم على بعض في سرده ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده ، وشرح غريبه وعويص إعرابه ، ومعاني فصوله وما يتعلق به من فقه وتنقدح منه من فائدة ويتجه فيه من وجه بحول الله تعالى"[1].

هكذا خط أبو الفضل في مقدمة كتاب بغية الرائد منهجه من حيث المبنى، فكان كتابه استجابة لرغبة طلبة العلم وحاجتهم إليه ، وكان منهجه دقيق الترتيب جيد البناء يتركب كما يلي :

1 – دراسة مفصلة عن روايات الحديث ومتونه مقارنا بينهما معملا مشرط العالم المحدث في كشف أصحها وأوفاها، مفيضا الكلام عن جزء الحديث المرفوع إلى رسول الله ﷺ أهو كل الحديث أم تعليقه ﷺ في قوله لعائشة رضي الله عنها "كنت لك كأبي زرع لأم زرع" ناقلا أقوال العلماء من أهل الحديث الذين ذهبوا في المسألة مذاهب ثلاث :

1 – كون القصة من كلام عائشة رضي الله عنها

2 – كون القصة من حكاية هشام عن عقبة الوارد في سند الحديث

3 – كون القصة كاملة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ

---

(1) مقدمة بغية الرائد : القاضي عياض.

وفي كل الأوجه لا خلاف في رفع الجزء الأخير من الحديث وهو قوله ﷺ معلقا على القصة "كنت لك كأبي زرع لأم زرع"

قال القاضي عياض "وقال أبو الحسن الدارقطني الصحيح عن عائشة أنها هي التي حدثت النبي ﷺ بقصة النسوة فقال لها حينئذ: "كنت لك كأبي زرع لأم زرع"

2 – ذكر أقوال العلماء في مكان وقوع القصة والذي رجح أنها وقعت في (خثعم) وهو بطن من بطون اليمن، وهنا نبه على ضعف بعض الروايات التي تحكى عن وقوعها بمكة زمن الجاهلية كما نبه على حديث موضوع ركب على حديث أم زرع قرأه في بعض كتب الأدب.

3 – شرح الحديث جزءا جزءا بادئا بقول الأولى فالثانية ... وهكذا بحيث يبدأ بالكلام عن عربية الجزء وغريبه ثم الحديث عن معانيه ثم الاستنباط الفقهي منه بهذا الترتيب.

غير أننا وجدنا تحولا في بناء الكتاب ابتداء من الكلام عن قول (الثانية) ذلكم أننا وقفنا في ص 57 من الكتاب على تنبيه يقول فيه القاضي عياض "كنت نويت أن أذكر ما في كلام كل واحدة من هؤلاء النسوة من أبواب الفصاحة، وأنبه على ما فيه من فنون البلاغة ، وأبين ما اشتمل عليه من أبواب البديع على مذهب أهل هذه الصناعة ، فإن كلام هؤلاء النسوة من الكلام العالي الفصيح الجامع للفظ المختار والنظم المتناسب والمليح، والمعني الجيد البليغ الصحيح، لكني رأيت أن إفراد الكلام عليه عند شرح قول كل واحدة يطول ، لما يتوجب من التكرار والمداخلة في بعض الفصول، فرأيت تأخير ذلك إلى آخر الحديث أولى، ليتأتى الكلام عليه دفعة ويفيض سجلا ، جريا على ما اشرطته من الاختصار، وكرها لما بسطته من عذر الإكثار والعون من الله جل اسمه"[1].

وهكذا اقتصر الكتاب بعد كلام الثانية على نواح ثلاث : الكلام عن الغريب، وتتبع المعاني. والاستنباط الفقهي، وقد وجدنا في آخر الكتاب فصلا خاصا ببلاغة الحديث ولغته ، وهكذا تكامل بناء الكتاب بدراسة الحديث سندا ومتنا على نحو لم يُجاريه فيه مجار، بحيث ينهل طلاب العلم على مختلف مقاصدهم ومشاربهم من مادة الشرح ما يشفي غليلهم ويحقق رغبتهم .

---

[1] بغية الرائد : القاضي عياض، ص 57-58 .

ونشير في النهاية إلى أن القاضي عياض خص قول الحادية عشرة (أم زرع) بمزيد من التفصيل والإطالة على نحو لم يفعله فيما سبق لعلة تشبيه الرسول ﷺ لمعاملته لعائشة رضي الله عنها بمعاملة أبي زرع لأم زرع.

3 – منهج القاضي عياض في صياغة المعنى والاستنباط الفقهي

وسنركز فيه على مجالات أربعة تبعا لبناء الكتاب، إذ نبرر منهج الرجل في الكلام عن روايات الحديث وبسط متونه واختلاف ألفاظه، ثم نتكلم عن منهجه في رصد الغريب وأدواته في الكشف عنه وبيانه، ثم نقف على طريقته في بسط المعاني وعرضه لأقوال العلماء في فهم الحديث، ثم نختم بقواعده في الاستنباط الفقهي من الحديث فأقول وبالله التوفيق.

أ – دراسته لروايات الحديث وأسانيده

قال القاضي رحمه الله في مقدمة بغية الرائد "وطرقنا في هذا الحديث كثيرة متشعبة جئنا ببعضها عن أئمة شيوخنا وبعضهم يزيد على بعض أو في متن الحديث بينهم اختلافات وزيادات، وتقديم وتأخير، فجئنا بأكملها رواية وأحسنها سياقا بعد تقديم أشهر أسانيدنا فيها إيثارا للاختصار والائتلاف، واستظهارا بمن نهج لنا هذا السبيل من قدوة الأسلاف، ونبهنا على موضع الخلاف فيها مما يفيد فائدة، أو يزيله فقرة شاردة، وثم زيادات من غير الطرق التي ذكرناها، جلبنا بعضها، ونبهنا على ما أمكن منها والله ولي التوفيق.

وهكذا حدد القاضي عياض في بداية الحديث طرق روايته للحديث عن شيوخه عن طريق السماع والقراءة والمكاتبة والتي يظهر منها أن القاضي عياض تلقى الحديث في مجالس الحديث خلال رحلته إلى الأندلس، لأن أغلب طرق تحمله للحديث كانت قراءة على شيوخه، باستثناء روايته عن الشيخ الحافظ أبي الغساني فكانت مكاتبة، وهذا الذي يرجح عندي أنه لم يلقه كما يتضح من خلال كتاب الغنية للقاضي عياض فقد أجازه ولم يلقه[1].

---

(1) بسطت الكلام عن رحلة القاضي عياض إلى الأندلس، في دراسته أنجزتها تحت عنوان "الصلات العلمية بين سبتة وقرطبة من خلال رحلة القاضي عياض إلى شيخه أبي محمد عبد الرحمن بن عتاب" في ندوة الحديث والمحدثون بسبتة والتي توجد قيد الطبع بكلية أصول الدين بتطوان.

وقد وصلت طرق رواية القاضي عياض للحديث إلى ثمانية. اختلفت في العلو والنزول وهذه الطرق المختلفة مكنته من المقارنة والموازنة بين المتون. بحيث انتقل بعد ذكر هذه الأسانيد وطرق الرواية إلى سوق متن الحديث، والذي مزج في كل جزء منه بين مختلف الروايات مثل قوله : "قالت الأولى "زوجي لحم جمل غث" ويروي "فخر على رأس جبل وعر" ويروى "وعث" لا سهل فيرتقي، ولا سمين فينتقى" ويروى "فينتقل" وفي بعض الروايات "على رأس قوز وعث" ليس بلبد فيتوقل ولا سمين فينتقل" "ولا لي عنده معول" ويروى "ولا له عندي معول"[1].

وهكذا سار في عرض الروايات المختلفة في كل جزء من أجزاء الحديث وفي هذا فائدة عظمى ستظهر بجلاء حينما سيتكلم القاضي عن غريب الحديث إذ أن هذه الروايات المختلفة يشرح بعضها بعضا في كثير من الأحيان.

– وبعد عرض الحديث بمختلف رواياته انتقل إلى دراسة سنده، مبينا أنه لا خلاف في صحته إذ خرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن طريق عروة عن عائشة، ونقل كلام العلماء عنه وختم كل هذا بيان للخلاف في المرفوع من الحديث إلى رسول الله ﷺ على نحو ذكرناه في حديثنا عن منهج الكتاب من حيث المبنى.

ب – منهجه في عرض الغريب وشرحه

– خصص القاضي عياض للكلام عن غريب كل جزء من أجزاء الحديث موطنا خاصا لم يخلطه بكشف المعاني العامة للحديث، ولا بقضايا الاستنباط الفقهي حتى يكون أسهل في التناول، ولا يشغب الاشتغال بغيره على جودة الكلام فيه، مستعينا بأدوات نبسط نماذج منها مع أمثلة تكشف عن براعة الرجل ونباهته ومنها :

1 – شرح غريب الحديث بالقرآن والسنة

2 – نقل أقوال علماء الغريب واللغة

3 – ذكر أقوال الصحابة

---

(1) بغية الرائد : القاضي عياض، ص 07.

4 – الاستعانة بأمثال العرب وعاداتهم وأشعارهم .

5 – تتبع أوجه استعمال اللفظ بكافة احتمالاته وبمختلف رواياته

6 – عرض المعاني المختلفة للفظ الواحد مع الجمع أو الترجيح

7 – الاستعانة بالروايات المتعددة للفظ والتي يشرح بعضها بعضا

8 – عرض المعاني التي يتوصل إليها باجتهاداته وتأويلاته وبناء اختياراته.

وهذا المنهج الذي كشفناه من خلال متابعة دقيقة لفقرات الكتاب يستطيع المرء أن يقف في الكتاب على أمثلة تفصيلية مثلها نكتفي بعرض نماذج منها نلخص فيها كيف جمع القاضي بين أداتين أو أكثر من أدوات شرح الغريب التي استخرجناها بالاستقراء .

قال القاضي عياض في غريب قول الثانية "لا أبث" لا أنشر ولا أذكر، ومن رواه "أنت" فمن هذا يقال :"نث الحديث ونثه" : بمعنى [نشره][1]. إلا أن النون أكثر ما يستعمل في الشر ، وهو بمعنى أنبأ في الرواية الأخرى أي أعلم، قال أبو عبيد : والعجر تعقد العصب والعروق في الجسد حتى تراها ناتئة، والبجر مثلها، إلا أنها مختصة بالبطن، وقال نحوه الأصمعي، وقال ابن الأعرابي : العجرة نفخة في الظهر ، فإذا كانت في السرة فهي بجرة، ثم ينقلان إلى الهموم والأحزان، ونحوه عن ثعلب والأصمعي قال ومنه قول علي رضي الله عنه يوم الجمل "إلى الله أشكر عُجري وبجُري"، أي همومي وأحزاني، وقال أحمد بن عبيد العجر في البطن والجنب، والبجر في السرة . وقال الأصمعي أنها تستعمل في المعايب أيضا، قال الهروي عجره وبجره أي عيوبه وقاله بن أبي أويس وابن حبيب ، وقال ابن السكيت أسراره، وقال نحوه المبرد وبه فسر قول على ﷺ قال : "أي ما أسر من أمري"، وحكى نحوه عن الأصمعي قال عنه "وهو كلام سائر" ومن أمثال العرب : لقي فلان فلانا فأبثه عجره وبجره أي أسراره، وقال أبو سعيد النيسابوري إنما عنت أن زوجها كثير العيوب متعقد النفس عن المكارم"[2].

---

[1] لعلها سقطت من المتن ولا يستوي المعنى بدون إضافتها بحسب السياق.

[2] بغية الرائد : القاضي عياض، ص 59-60 .

ففي هذا المثال الذي يقاس عليه سواه نجد الرجل قد أعمل أدوات عدة مما ذكرنـا في شرح الغريب فقد اعتمد اختلاف الروايات ونقل أقوال أصحاب الغريب واللغة، وحكى أقوال الصحابة، وعرج على أقوال العرب وعاداتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن منهج الرجل أن يشرح اللفظ الغريب بكافة رواياته المختلفة ما دام حديث أم زرع قد صحت منه روايات اختلفت ألفاظها، فنجد القاضي لا يكتفي بشرح اللفظ حسب رواية واحدة وإنما بشرحه بحسب سياقة في الروايات المختلفة كما يظهر من خلال هذا النص في شرح (أبث) و (أنث) وفيما عداه من الأمثلة.

– ومن أمثلة شرح الغريب باجتهادات القاضي وتأويلاته دون حاجة إلى إعمال أدوات فهم الغريب قوله في غريب قول الرابعة "زوجي كليل تهامة ..." القر : البرد، والسآمة : الملل، والوخامة : الثقل يقال رجل وخيم : أي ثقيل، وطعام وخيم، ثقيل غـير مسـتمرئ : ومرعى وخيم : لا تنجع عليه الماشية[1].

– ومن حكاية لأقوال الأئمة في شرح الغريب والسعي إلى الجمع بينها قوله : قولها "زوجي العشنق" فالعشنق الطويل قاله أبو عبيد وغيره من الشارحين، وخطأه في ذلك عبد الملك بن حبيب وقال: العشنق المقدام على ما يريد، الشرس في أموره بدليل بقية وصفها له، وقال أبو سعيد النيسابوري قولا يجمع التفسيرين قال : العشنق الطويل النحيف، الذي ليس أمره إلى امرأته، وأمرها إليه، فهو يحكم فيها بما يشاء وهي تخافه[2].

– ومن أمثلة شرحه للغريب بالقرآن والحديث . قال القاضي عياض غريب قولها في جارية أبي زرع "لا تبث حديثا" أي لا تنشره وتظهره : يقال بثثث فلانا سري، أي : أظهرته له وأطلعته عليه وأصله النشر قال الله تعالى "كالفراش المبثوث"[3]. قال القاضي "وقيل معنى قولها "رفيع العماد" أي طويل، قال المبرد يقال رجل طويل العماد، إذا كان معمدا أي طويلا ، ومنه حديث يزيد بن أبي سفيان عند موته "قد علمت –يعني قريشا– أنا أصبحهم وجوها وأطولهم عمودا وأسعدهم جدودا ..."

---

(1) نفسه : ص 67 ، وانظر أمثلة عديدة في ص 43-44-45-48-67-75-100-107-124-125-127-148-169 ...

(2) بغية الرائد : القاضي عياض، ص 63 .

(3) نفسه : ص 149 . والآية من سورة القارعة رقم 04.

فعلى هذا يكون "طويل النجاد" تأكيدا لما تقدم وفي ضمنه أنه صاحب سلاح وشكة"[1].

ولم يكتف القاضي عياض بعرض النقول في شرح النصوص بل كثيرا ما وجدناه ينتقد مذاهب العلماء في فهم اللفظ ويوجه الفهم إلى ما يستقيم بما ينقدح في ذهنه من دليل مرجح، ولا يسلم بما لا يراه سليما من أقوال العلماء وإنما ينتقد ويوجه، فيبني على ذلك خيارات جيلة تكررت كثيرا في غير ما موضع من الكتاب يصدرها غالبا بعد عرض الأقوال بـ"قال الفقيه القاضي رحمه الله" ولعل هذه العبارة من إنشاء الطالب المتلقي في مجلس القاضي أو ناسخ الكتاب.

ففي تفسير قول السادسة قال القاضي عياض "قولها عياياه أو غيا ياء" قال أبو عبيد الصحيح "عيا ياه " بالعين المهملة فأما بالمعجمة فليس بشيء .. قال القاضي وفقه الله" وقول أبي عبيد أن الغيا ياء بالغين المعجمة ليس بشيء ولم يفسره، وتابعه على ذلك سائر الشارحين، فقد ظهر لي فيه معنى صحيح إن شاء الله في اللغة بين في التأويل، وهو أن يكون مأخوذا من الغياية وهي كل ما أظل الإنسان فوق رأسه من سحاب وغيره ونحو ذلك، ومنه سميت الراية غاية ، فكأنه غطي عليه من جهله وسترت عنه مصالحه"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن القاضي رحمه الله حين ينسب الأقوال إلى أصحابها من أهل اللغة أو الغريب إنما ينسبها إليهم بالأسماء غالبا، مثل قوله (قال أبو عبيد، قال ابن الأنباري قال ابن منلة ...) وهكذا، وقل ما وجدناه يشير إلى المصادر والتي حصرنا مواضعها في الكتاب فكانت كالتالي "قال صاحب العين (ص63) وقال أبو عبد الله حمزة بن الحسن الأصبهاني في شرح الأمثال (ص73) قال صاحب العين (ص30) ورأيت صاحب لحن العامة قال (ص 114) وحكى أبو عبد علي القالي في كتابيه "البارع" والأمالي" (ص 127) ومثله في كتاب العين للخليل ص 128 وفي كتاب العين (ص 133) وفي كتاب العين (ص137).

---

[1] نفسه : ص 98 .
[2] بغية الرائد : القاضي عياض، ص 89 .

فها أنت ترى أن أكثر ما أشار إليه القاضي من مصادر هو كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وأشار في مواضع قليلة إلى ما عداه، وهذا إذا ما قورن بالنصوص المنقولة يعتبر غيضا من فيض، ولم نجد المحققين للكتاب قد كلفوا أنفسهم عناء رد النصوص إلى أصولها ومصادرها وإنما اكتفوا بعرضها كما وردت، وبذلك فإن الكتاب يحتاج إلى جهد آخر في التحقيق والتدقيق والله ولي التوفيق.

ج – منهجه في صياغة معاني متن الحديث

فصل القاضي رحمه الله في كتابه بين شرح الغريب وشرح المعنى العام للسياق الوارد فيه، ولكنه بناه عليه إذ بدأ بالغريب وثنى بالمعنى وختم بالاستنباط الفقهي، على غرار ما بيناه في منهج الكتاب من حيث المبنى وهذا لعمري منهج دقيق إذ لا يستقيم الاستنباط إلا بفهم معنى السياق ولا يستقيم معنى السياق إلا بفهم الغريب، فهو بناء متراص الصفوف متكامل المراتب.

وقد وجدنا بالاستقراء أن القاضي عياض رحمه الله يبني منهجه في عرض المعنى على ما يلي :

1 – فهم المعنى في ضوء القرآن والسنة

2 – الاستعانة بأقوال الصحابة

3 – عرض أقوال العلماء ومذاهبهم

4 – الاستعانة بأقوال العرب وعاداتهم وأمثالهم وأشعارهم

5 – سوق الاحتمالات المتعددة للمعنى ومناقشتها

6 – بناء المعنى على اجتهادات القاضي واختياراته

7 – التنبيه على ما لا يستقيم من الأحكام والتأويلات

وسنسوق في كل هذه القضايا الممنهجة أمثلة نكشف من خلالها جهود الرجل في بسط معاني الحديث ونبرز من خلالها للباحثين في معاني السنة مسلكهم ليقضوا تفثهم من

فهمها، ويحققوا مرادهم من بيانها، بما يستقيم وقواعد الفهم السليم، المحقق للنفع العميم، فأقول وبالله التوفيق.

1 – فهم المعنى في ضوء القرآن والسنة

الوحي يفسر بعضه بعضا، لذلك وجدنا علماءنا رضي الله عنهم لا ينفكون يبحثون في ثنايا نصوص الوحي عن ما يفصل المجمل، ويقيد المطلق، ويخصص العام، فذاك كله بيان، وقد استعان القاضي عياض رحمه الله في بسط بعض جوانب حديث أم زرع من حيث المعنى بنصوص شارحه من القرآن والسنة .

فمن أمثلة اعتماد القرآن الكريم، قوله في شرح قول أم زرع في نعت ضيف أبي زرع "في رتع وري" أي تنعم قال الله تعالى "نرتع ونلعب"[1] واكثر تفاسيره ترجع إلى اللهو والمسامرة"[2].

ومنه قوله في شرح معنى قول أم زرع في أبي زرع "وآتاني من كل سائمة زوجا" قال القاضي عياض "أرادت بقولها هذا كثرة ما أعطاها من جمع ما يروح إلى منزلها ويرعى بفنائها من إبل وبقر وغنم وعبيد ودواب، وأنه أعطاها أصنافا من ذلك ولم يقتصر على الفرد في ذلك حتى ثناه وطعمه إحسانا إليها وتكرما عليها ... والزوج يقع على الواحد ويقع على الإثنين ولذلك قالوا زوجان ولكن لا يقع على واحد إلا إذا كان معه آخر ... والزوج الصنف ومنه قوله تعالى "أو يزوجهم ذكرانا وإناثا" وقوله[3] "وكنتم أزواجا ثلاثة"[4] أي أصنافا"[5].

وكما استعان القاضي عياض بالقرآن على شرح الحديث فإنه أفاد أيضا من نصوص السنة وعلومها فاستعان بالنصوص شارحة من أقواله ﷺ وأفعاله وأعمل الروايات المختلفة المتضمنة لزيادة تفسير ونبه في بعض الأحيان إلى مختلف الحديث حين تدعو الحاجة إلى ذلك، ومن ذلك قوله في شرح قول السادسة في زوجها "إذا أكل لف" "هذه امرأة ذمت

---

(1) يوسف : 12.
(2) بغية الرائد : القاضي عياض ، ص 152 .
(3) سورة الشورى : الآية 50.
(4) سورة الواقعة : الآية 7.
(5) نفسه : ص 166-176.

زوجها فوصفته أولا باللؤم والبخل والبرم والنهامة والجرازة وسوء المعاشرة وليس هذا من مكارم الأخلاق ... وروي عن النبي ﷺ "لا خير في طعام ولا شراب ليس له سؤر .."[1]

ومن إعماله للروايات المختلفة المتضمنة زيادة تفسير قوله في شرح قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها "كنت لك كأبي زرع لأم زرع" تطييبا لنفسها ومبالغة في حسن معاشرتها لما ذكرته أم زرع من حسن صحبته لها وشكرته في جماع حاله معها، ثم استثنى من ذلك الأمر المكروه منه بقوله عليه الصلاة والسلام "إنه طلقها وأني لا أطلقك" تتميما لتطييب نفسها ، وإكمالا لطمأنينة قلبها، ورفعا للإيهام لعموم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما يذم سوى طلاقه لها ومثله قوله عليه السلام في الرواية الأخرى "في الألفة والرفاء لا في الفرقة والخلاء"[2].

ومن تنبيهه إلى مختلف الحديث حين تدعو الحاجة إليه قوله في تفسير قول الخامسة في زوجها "لا يسأل عما عهد" ذكر القاضي عياض أن ذلك كان من خلق رسول الله ﷺ واستدل على ذلك بنصوص من السنة ثم قال [تنبيه : إن قيل كيف يصح ما تأولته من هذه الأحاديث أن خلق نبينا ﷺ موافقة لقولها "ولا يسأل عما عهد" على التفسير الذي ذكرته؟ وفي الصحيح عنه ﷺ وقد أتي بإدام من إدام البيت فقال "ألم أر برمة فيها لحم ؟" فقيل لحم تصدق به على بريرة فقال "هو عليها صدقة ولنا هدية"[3].

فالجواب أن ما تأولته ظاهر بين من الأحاديث المذكورة ونص بلفظه في حديث علي كما قدمناه. أما قصة بريرة فليس من هذا، فإن السؤال عما عهد قبل والاستقصاء عنه والمناقشة من حيث ذهب هو المذموم، وأما استدعاؤه الشيء الحاضر العتيد كلحم بريرة فليس من هذا، فكيف وقد يمكن أن يكون سؤاله عن لحم بريرة واستدعاؤه ليبين لهم هذه السنة التي هي إحدى سنن الحديث، وفَهِم عنهم صلى الله عليه وسلم إذ قدموا له إدام البيت وتركوا سيد الإدام (اللحم) وهو حاضر أنهم حملوا إخباره بتحريم الصدقة عليهم

---

[1] بغية الرائد : القاضي عياض، ص 82 .والحديث الذي ذكره القاضي عياض لم أقف عليه.
[2] نفسه : ص 167 .
[3] رواه البخاري في كتاب الهبة.

عاما في مثل هذا، ودل أن هذا قصدهم احتجاجهم عليه بأنه صدقة فبين لهم ﷺ سنته في ذلك"[1].

2 – الاستعانة بأقوال الصحابة والتابعين

الصحابة هم أقرب الناس إلى فهم مراد النبي ﷺ لأنهم عايشوا الوحي، وكانت ألسنتهم أقرب إلى صفاء اللغة من غيرهم، لذلك اعتبرت أقوالهم من طرف علماء الحديث أثرا يستعان به في فهم نصوص القرآن والسنة، وعلى سننهم سار القاضي أبو الفضل في شرح حديث أم زرع فأتى من أقوالهم بما يفيد في صياغة المعنى في غير ما موضع من كتابه، ففي كلامه عن أصل قصة الحديث قال "فيه من الفقه التحدث بالأخبار وطرف الحكايات تسلية للنفس وجلاء للقلب ... ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال "سلوا هذه النفوس ساعة بعد ساعة فإنها تصدأ كما يصدأ الحديد" ويروى عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول إذا أفاض من عنده في الحديث بعد القرآن والتفسير أحمضوا : أي إذا مللتم من الحديث والفقه وعلوم القرآن فخذوا من الأشعار وأخبار العرب، كما أن الإبل إذا ملت ما حلا من النبات رعت الحمض وهو ما ملح منه، ومنه قول الزهري : هاتوا من أشعاركم فإن الإذن مجاجة والنفس حمضة أي : إنها لتشتهي الشيء بعد الشيء كما تفعل الإبل، ومنه قول أبي الدرداء "إني لأستجم نفسي ببعض اللهو ليكون ذلك عونا لي على الحق، وقال علي رضي الله عنه "القلب إذا كره عمى"وقال بعض الحكماء إن للآذان مجة وللقلوب مللا، ففرقوا بين الحكمتين ليكون ذلك استجماما، وهذا كله ما لم يكن دائما متصلا وإنما يكون في النادر والأحيان"[2].

3 – عرض أقوال العلماء في المعنى ومناقشتها

يعتبر القاضي رحمه الله آثار السلف في فهم النص، ويقف عند أقوالهم مستعرضا لها، أو جامعا بينها، أو مرجحا بأدب يقدر جهد المجتهد وأجره، فينقل من الأقوال المنسوبة إلى أصحابها ما يعين على الفهم، ويقدح في الذهن معرفة جوانب خفية من النص وهب الله

---

[1] بغية الرائد : القاضي عياض، ص 76 –77 ، وانظر مثالا آخر في موقفه من الأحاديث المبيحة للمزاح والأخرى الناهية عنه، ص 181 وما بعدها .

[2] بغية الرائد : القاضي عياض، ص 38 .

فهمها لمن خصه من عباده بالعلم والفهم وزاده فيه بسطة، وحض على اتباع خطاهم وسننهم في التفكير والاجتهاد.

وهكذا نجد القاضي أبا الفضل يستعرض أقوال العلماء فيما خفي من المعاني مصوبا ما حقه الصواب ومنبها إلى بعض ما يقع فيه الزلل من الأفهام، الناتج عن تمحل في التأويل أو شبهه، ومقارنا بين الأقوال جامعا بينها إذا ما اقتضى المقام ذلك، مرجحا لما عضده الدليل من العقل أو النقل، وسننه في هذا حري بأن تقتفي وتتبع.

وهذا الذي ذكرنا هو صلب الكتاب وعموده فلا تكاد تخلو منه صفحة من نقل قول في الغريب، أو المعنى، أو الاستنباط الفقهي.

ومن ذلك قوله في شرح قول الخامسة "زوجي إذا دخل فهد" ... قال أبو عبيد: لا يتفقد ما ذهب من ماله ولا يلتفت إلى معايب البيت وما فيه فكأنه سله عن ذلك ... وقال أبو أويس: تقول إن دخل وثب علي وثوب الفهد، وإن خرج كان كالأسد على الناس جرأة وإقداما.

قال القاضي رضي الله عنه "وقد يظهر لي فيه وجه آخر مع صحة ما ذكروه وبيانه: وذلك أنهم بنوا قولها "فهد" على الاشتقاق من خلق الفهد والمثل المضروب به في النوم، وفي الفهد أيضا مثل آخر ذكره أصحاب الأمثال كما ذكروا الأول وهو قولهم "أكسب من فهد" قال أبو عبد الله حمزة ابن الحسن الأصبهاني في شرح الأمثال "وذلك أن الفهود الهرمة التي تعجز عن الصيد تجتمع على فهد فتى فيصيد عليها كل يوم شبعها" قلت: فلا يمتنع أن يكون قولها "إذا دخل فهد" أي إذا جاء المنزل جاءه بالكسب والخير والفوائد كما يفعل الفهد في كسبه، ولا فرق بين هذا التأويل والأول إذ كل واحد اشتق من خلق الفهد وكانت العرب تتمادح بالكسب والاستفادة[1].

وفي حديث أبي بكر "إنك تكسب العدوم" ومثله في وصف ورقة للنبي ﷺ وهذا أحد التأويلين في هذين الحديثين ... فلا يبعد هذا التأويل عندي وإن الأول أليق وأظهر في الكلام لمطابقة لفظه ومعناه قولها "وإذا خرج أسد" كما سنبينه عند الكلام على

---

(1) القاضي عياض: بغية الرائد، ص 70 وما بعدها.

ما فيه من البلاغة وأبواب الفصاحة إن شاء الله كما أن قولها أيضا "ولا يسأل عما عهد" من معنى "إذا دخل فهد" وفيه مطابقة ومماثلة للتأويل والثاني، تحمل كل فقرة على معنى مفرد أولى بالكلام الفصيح وأسعد"[1].

فها أنت ترى الرجل في هذا المثال يفتح الباب أمام كل التأويلات الاجتهادية مادام لها مسوغ ويربطها بالنص رابط، ويستعرضها لإغناء ملكتنا في الفهم ثم لا يستنكف بعد ذلك أن يبني اختيارا له فيه من التبصر الكثير، وكان يكفيه أن يعرض من الأقوال ما ارتاحت إليه نفسه بداية ولكنه يقصد بناء منهج في الفهم، أكثر مما يقصد كشف الغطاء عن المعنى، فالأول عزيز، والثاني متيسر للغالب من المشتغلين بالعلم.

وكثيرا ما وجدنا الرجل يستعرض الأقوال استعراضا لا تعليق عليه، وذاك حينما تكون كل الأقوال مقبولة لا خلاف فيها وهذا هو الأعم الغالب في الكتاب.

4 ـ الاستعانة بعادات العرب وأقوالهم وأشعارهم وأمثالهم في فهم المعنى

فقد وجدنا الرجل يرجع إلى ديوان العرب المتضمن لأشعارهم وأمثالهم وعاداتهم فيسوق منه ما يسهل الوصول إلى المعنى، خاصة وأن حديث أم زرع ورد فيه من الجمل والألفاظ ما يحتاج إلى هاد خريت يضرب في غيابات اللغة. لأن أغلب ما ورد فيه من ألفاظ وجمل مما هجر منها بعد اختلاط الألسن، ولهذا لا يمكن فهم حديث أم زرع إلا بالرجوع إلى مقاييس اللغة وأصول الاستعمال الأول للفظ مما كانت الألسنة تذكره زمن أم زرع دون تمحل ولا تكلف .

ولذلك لا غرابة أن نجد كتاب القاضي عياض "بغية الرائد" مليئا بأسماء أعلام اللغة ومصادرها تدهشك ملكاته في استحضار الأقوال والأمثال والأشعار والعادات، وكأن الرجل لم يعش في الأندلس وإنما عاش بين قبائل العرب في شبه الجزيرة العربية يلتقط من الأفواه درر الكلام ويرضع من أثدائهم لبن الفصاحة والبلاغة.

وخلاصة القول أن كتاب بغية الرائد مصدر للغة، حري بأن يخص لدراسة لغته بحوث ودراسات، لأنه كتاب يجمع بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، بل ويمزج بينهما ليخرج للناس

---

[1] نفسه : ص 74.

بيانا فصيحا، خاصة وأنه قد خصص من الكتاب بابا للبلاغة بز فيه الأقران، تتبع بالنقير والقطمير صورها وأشكالها، ورصد في الغالب الأعم كل جوانب اللغة الأخرى من إعراب واشتقاق ومقابلة وترادف وما إلى ذلك مما يعين على فهم الحديث، وسأكتفي في هذا المقام (مقام الاستعانة بأقوال العرب وأمثالهم وعاداتهم) بمثال واحد فالكتاب كله أمثلة قابلة للدراسة الدقيقة في هذا المجال من الدقة إلى الدقة .

قال القاضي رحمه الله في شرح قول الرابعة "زوجي كليل تهامة" معناه "وصفته بحسن صحبتها وجميل عشرتها واعتدال حاله وسلامة باطنه، وثقتها به، وضربت المثل بليل تهامة من بلاد الحجاز –مكة وما ولاها– بلاد راكدة الريح وبهذا سميت تهامة قال الأصمعي : العرب تقول إذا انحدرت من ثنايا ذات عرق فقد اتهمت إلى البحر، وإذا تصوبت من ثنايا العرج فقد استقبلت الأراك والمرخ وشجر تهامة، وأتهمت. قال الأصمعي : والتهمة : الأرض المتصوبة إلى البحر قال ابن دريد : التهم : الحر، وركود الريح وبه سميت تهامة وأنشد غيره.

نجد برد نجد بعدما لعبت بنا تهامة في حمائها المتوقــد.

وقال الحسن الهمذاني : تهامة : ما استطال من جزيرة العرب بين بحرها العربي والسراة وكانت فيه طمأنينة وحرارة[1].

وهذا المثال وحده يقنعك بأنك إذا أردت أن تحقق نصوص الكتاب اللغوية فستجد نفسك في بحر لجي من دواوين الشعر ومصادر اللغة ما إن مفاتحها لتنوء بالعصبة أولى القوة.

5 – الاجتهاد في عرض الاحتمالات المتعددة للمعنى بدليل داخل السياق أو خارجه

إن الاحتمالات التي تعن للمجتهد في معنى النص لابد وأن يكون لها مسوغ يعتمد عليه، وإلا كانت تمحلا وسوء تأويل، والقاضي أبو الفضل رحمه الله لا يشعرنا بالملل ونحن نقرأ الاحتمالات المتعددة للمعنى الذي يصوغه بأدوات الاجتهاد التي ملك ناصيتها، ذلك أن

---

[1] بغية الرائد : القاضي عياض، ص 68 .

ما يذكر في سياق الشرح لا يمكن أن يعتبر استطرادا لأن القصد فيه واضح، وهو أن يقول للناس إن سنة رسول الله ﷺ باب واسع يلجه كل من تسلح بأدوات الاجتهاد التي اتفق عليها العلماء، وأنه لا معنى لأن نقصر ما حقه الاجتهاد على فهم واحد لأن في ذلك تحجير على السنة وظلم لها.

وقد تعددت احتمالات المعنى عند القاضي عياض لبعض أجزاء حديث أم زرع اعتبارا لأدوات أعملها في الفهم، إما باعتبار قرائن في سياق الحديث، أو تعدد رواياته، أو لاعتبارات لغوية أو لإعمال نصوص أخرى من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين الميسرة للفهم على نحو ما ذكرنا من أمثلة سابقة

وإليك مثالا يطبق فيه القاضي ما ذكر ليعرض الاحتمالات المتعددة للمعنى كثرت في الكتاب نماذج منه في اجتهاداته لفهم المعنى .

ففي قول أم زرع (فخرج من عندي أبو زرع والأوطاب تمخض) قال القاضي عياض "يحتمل أنها أرادت تبكير خروجه من منزلها، وغدوه لذلك، لأنه وقت قيام الخدم والعبيد، لأشغالهم ومهنهم وانطوى أثناء ذلك كثرة خير داره، وغزر لبنه وأن عندهم منه ما يشرب صريحا ومخيضا، ويفضل عن حاجتهم حتى يمخضوه في الأوطاب ويستخرجوا زبده وسمنه ...

ويحتمل أن تريد أنه خرج في استقبال الزمن وطيبه وربيعه ووقت يمخض الناس، وإن خروجه إما لسفر أو غيره كان في هذا الزمان، فتكون الفائدة في الاحتمال الأول تعريفا بخروجه عنها بكرة من النهار، وفي الاحتمال الثاني خروجه عنها في فصول الزمان"[1].

وهكذا جمع القاضي بين الاحتمالين ما دام الاجتهاد مبنيا على سياق الحديث والقرائن والأحوال.

6 – النقد والتوجيه لكثير من آراء الأئمة في القضايا المختلفة

مهمة العالم المقاربة والتسديد وتوجيه الأفهام إلى الصواب ونقد ما حقه النقد وتصويب ما حقه ذلك.

---

(1) بغية الرائد : القاضي عياض، ص 157 .

ولذلك وجدنا عند القاضي عياض رحمه الله تنبيها إلى بعض الأفهام الفاسدة والتأويلات المتمحلة، يبرز علتها ويكشف وجه الخطأ فيها بما عن له من الأدلة والبراهين والقرائن.

وقد وجدنا الرجل عندما يعرض وجهة نظره في المسألة منتقدا رأي من قال بغيرها، يقول في أدب العالم "والله أعلم".

ومما وقفنا عليه من أمثلة في الكتاب قوله في شرح قول أم زرع (عكومها رداح) قال الفقيه القاضي عياض ﷺ "ما قاله أبو عبيد وغيره صحيح معروف، ومعناه ظاهر ولا أدري لم أنكره ابن حبيب، وهو بنفسه معنى ما فسره هو به مع مساندة سائر الرواة لما قاله أبو عبيد، فإن روايتهم كلهم (رداح) لا كما قاله ابن حبيب عن أبي أويس : ((دراح) لم يذكرها غيره ولا شرحها سواه، ولا سمعناها من شيخ، وما وجدت هذه اللفظة في جماهير اللغة وصحاح العربية"[1].

ومن توجيهاته قال رحمه الله "ذكر أبو سعيد النيسابوري أن جمع وطب على أوطاب في هذا الحديث منكر في العربية، لأن فعلا لا يجمع على أفعال. قال الفقيه القاضي "وإنكاره أن يجمع وطب على أوطاب في العربية فهذه عربية صحيحة، منقولة عن أفصح العرب وبأصح الطرق، فحكاها النبي ﷺ أو حكتها عائشة بحضرته ورواها التابعون، ولا يكون لحنا، وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة، وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق في أكثر اللغة، ولا يقال في مثل هذا منكر ولا خطأ، وإنما يقال نادر، وكيف وأهل هذا الشأن يخالفونه ؟ قال الخليل جمع الوطب وطاب وأوطاب وحكى مثله ابن دريد في الجمهرة"[2].

ومنه ذلك قوله : قال المهلب ابن أبي صفرة الفقيه : "فيه من الفقه جواز التأسي بأهل الإحسان من كل أمة ألا ترى أن أم زرع أخبرت عن أبي زرع تجميل عشرته فامتثله النبي ﷺ " قال الفقيه القاضي أبو الفضل ﷺ وهذا عندي غير مسلم، لأنا لا نقول أن النبي ﷺ اقتدى بأبي زرع بل أخبر أنه لها كأبي زرع، وأعلم أن حاله معها مثل حال أبي

---

(1) نفسه : ص 132-133.
(2) نفسه : ص 154 .

زرع، ذلك لا على التأسي به ، وأما قوله بجواز التأسي بأهل الإحسان من كل أمة فصحيح ما لم تصادمه الشريعة[1].

وهكذا نرى الإمام ينتقد كثيرا مما ذهب إليه الأئمة في اللغة والغريب والمعنى والفقه، ويوجهه بأسلوب العالم الخبير بأصول الجدال والمناظرة المتخلق بأخلاق الصفوة الكرام من أهل الحديث الذين نضر الله وجههم بدعاء رسول الله ﷺ.

7 – بناء اختياراته واجتهاده في فهم المعنى

لم يكتف القاضي عياض بالنقل، وإنما أعمل فيه التوجيه والنقد، وهذا أهله لبناء اختيارات واجتهادات في الفهم مدعمة بما يطمئن إليه من العقل والنقل، فأنت ترى الرجل وهو يستعرض آراء الأئمة في قضية من قضايا النص مقارنا بينها ومحللا، ثم يخلص إلى بناء اختيار له أو اجتهاد في المسألة مبني على ما أفاء الله عليه به من دليل من اللغة أو الشعر أو أقوال الصحابة والتابعين وسائر أهل الاختصاص من العلماء أو نصوص الوحي المعصوم.

وهذا ظاهر في ثنايا الكتاب، ولا يحتاج إلى بحث وتنقيب، إذ يجد القارئ آراء تندرج تحت عناوين (لعل صياغتها كما ذكرنا من طرف طلبة القاضي عياض أو ناسخ الكتاب) فصلوا فيها آراء القاضي عن غيره ووضعوها تحت قولهم (قال القاضي أبو الفضل رضي الله عنه أو (قال الفقيه القاضي رضي الله عنه أو (قال القاضي أدام الله توفيقه) أو (أعلى الله قدره) أو (أدام الله عزه أو (قال القاضي) أو (قال القاضي أيده الله أو وفقه الله أو رحمه الله). إلا أنك تجد اختيارات أخرى في ثنايا الكلام جديرة بالاهتمام. لم يشر إليها بما ذكر، ومن أمثلة ذلك قوله رضي الله عنه بعد استعراض أقوال العلماء رضي الله عنهم في الدعاء المسنون قوله للمتزوج، قال : والذي أختاره ما صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا رفأ الرجل يتزوج قال بارك الله لك وبارك عليك، قال : والزيادة غير محظورة، وقد ذكر أبو داود والترمذي هذا الحديث من طريق أبي هريرة وزاد فيه (وجمع بينكما في خير)[2].

فصحة الرواية من القضايا التي بنى عليها القاضي أقواله كما يفعل أغلب أهل الحديث .

---

(1) نفسه : ص 171 .

(2) نفسه : ص 177 .

د – منهجه في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث

خص القاضي عياض استنباط الأحكام من الحديث بمباحث خاصة في الكتاب تبعا لأجزاء الحديث، بعد أن يستعرض في كل جزء ما تعلق منه باللغة والغريب والمعنى، لأن بسط ذلك ميسر لعملية الاستنباط.

وهكذا استنبط من مستهل الحديث تسعة أحكام فقهية استخرجها بدقة من سياق العبارات وألفاظها وإشاراتها وهي كالتالي :

1 – في استهلال هذا الحديث من الفقه حسن عشرة الرجل مع أهله وتأنيسهن واستحباب محادثتهن بما لا إثم فيه.

2 – وفيه منع الفخر بحطام الدنيا وكراهته.

3 – وفيه جواز إخبار الرجل زوجه وأهله بصورة حاله معهم وحسن صحبته إياهم.

4 – وفيه من الفقه إكرام الرجل بعض نسائه بحضرة ضرائرها بما يراه من قول أو فعل وتخصيصها بذلك.

5 – وفيه من الفقه جواز تحدث الرجل مع إحدى زوجاته ومجالستها في يوم الأخرى.

6 – وفيه من الفقه جواز الحديث عن الأمم الخالية والأجيال البائدة والقرون الماضية وضرب الأمثال بهم لأن في سيرهم اعتبارا للمعتبر، واستبصارا للمستبصر، واستخراج الفائدة للباحث المستكثر.

7 – وفيه من الفقه التحدث بملح الأخبار وطرف الحكايات تسلية للنفس وجلاء للقلب، وهذا كله ما لم يكن دائما متصلا وإنما يكون في النادر والأحيان.

8 – وفيه من الفقه بسط المحدث والعالم لما أجمل من علمه لمن حوله وبيانه لهم من تلقاء نفسه.

9 – وفيه من الفقه سؤال السامع العالم شرح ما أجمله له.

واستنبط من بعض أجزاء الحديث في أصل الحكاية ومتنها حكمان اثنان :

1 – استدل بعض العلماء من هذا الحديث على ذكر السوء والعيب إذا ذكره أحد فيمن لا يعرف بعينه وإسمه. أنه ليس بغيبة وأن الغيبة أن تقصد معينا بما يكره.

2 – في هذا الحديث جواز وصف النساء ومحاسنهن مع النساء والرجال إذا كن مجهولات.

واستنبط من قوله ﷺ "كنت لك كأبي زرع لأم زرع" في خاتمة الحديث من الأحكام:

1 – فيه من الفقه جواز قول المرء لصاحبه بأبي أنت وأمي وفداك أبي وأمي وهما بمعنى واحد.

2 – وفيه من الفقه شكر المرأة إحسان زوجها

3 – وفيه من الفقه تقريظ الرجل في وجهه بما فيه إذا علم أن ذلك غير مفسد له ولا مغير لنفسه

4 – وفيه من الفقه جواز ترفيه المتزوج بلفظ الرفاء على ما كانت عليه عادة العرب

5 – وفيه من الفقه جواز المزح في الأحايين وإباحة المداعبة مع الأهل، وبسط الوجه واللسان مع جميع الناس، بالكلام الحلو السهل فهو من حسن العشرة.

6 – وفيه من الفقه أن المشبه بالشيء لا ينزل منزلته في كل شيء

7 – ذكر بعض من تكلم على معاني الحديث أن في هذا الحديث من الفقه قبول خبر الواحد.

وبذلك يكون جماع ما استنبط القاضي رحمه الله من الحديث ثمانية عشر حكما.

❄ منهج القاضي عياض في بناء هذه الأحكام

بنى القاضي رحمه الله هذه الأحكام على تأمله في لفظ الحديث وسياقه، وما عضد ذلك من نقول وأقوال من الكتاب والسنة، ومذاهب الأئمة وما ساند ذلك من أصول الأحكام الاجتهادية كمقاصد الشريعة والعرف والأحوال، وعمل الصحابة.

فلا يكاد يوجد حكم من الأحكام التي ذكرنا إلا وله أكثر من سند في العقل أو النقل، بعد الإشارة إلى متعلقة من الحديث المقصود بالشرح لفظا أو سياقا، وبيان ذلك ما يلي :

- ذكر الحكم المستنبط.
- ذكر متعلقه من حديث أم زرع.
- ذكر ما يؤيد ذلك من أدلة العقل والنقل.
- أحيانا يذكر بعض المسائل الخلافية ويناقشها ويبين اختياره فيها.

وهذه الأحكام التي استنبطها مقسمة إلى قسمين :

1 – قسم لم يحك فيه الخلاف وإنما ذكره وذكر مستنده فيه

2 – قسم حكى فيه خلاف الأئمة وناقش أدلتهم، ثم بنى اختياراته المعضدة بما اطمئنت إليه نفسه من أدلة العقل والنقل، ولبسط منهج الرجل في صياغة هذه الأحكام الفقهية سنتناول ذلك من جهتين :

أ – أدواته في الاستنباط الفقهي

باستقراء مباحث استنباط الأحكام الفقهية في كتاب بغية الرائد أعمل أبو الفضل رحمه الله أدوات في استنباط بحسب ما يقتضيه المقام نهلها من العقل والنقل فوجدناه يعتمد من أدوات النقل نصوص السنة والسيرة وأقوال الصحابة وأقوال أئمة الفقه والحديث.

ووجدناه يعتمد من أدوات العقل والاجتهاد مقاصد الشريعة الإسلامية ومراعاة العرف والأحوال، وإذا قلنا أنه كان يسوق من هذه الأدوات ما يقتضيه المقام، فإننا اخترنا مثالا جمع فيه بين أغلب هذه الأدوات.

قال القاضي رحمه الله "وفيه من الفقه (أي حديث أم زرع) جواز المزح في الأحايين، وإباحة المداعبة مع الأهل وبسط الوجه واللسان مع جميع الناس بالكلام الحلو السهل، فهو من حسن العشرة وطيب النفس وقد كان النبي ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقا.

وروى عنه أبو هريرة قال : قالوا يا رسول الله ﷺ إنك تداعبنا قال إني لا أقول إلا حقا"[1] ورويت عنه أحاديث مشهورة في ممازحته بلالا، وأبا عمير، وخواتا، وزاهرا، وأنسا،

---

[1] رواه الترمذي في كتاب البر والصلة.

وعائشة وغيرهم، وقال لعجوز : "إن الجنة لا تدخلها العجوز"[1] وقال لامرأة سألته عن زوجها "أهو الذي بعينه بياض"[2] وقال لآخر لأحملنك على ابن الناقة"[3]، وقال لجابر (فهلا بكرا تداعبها وتداعبك) ويروى (تلاعبها وتلاعبك)[4]. في أخبار معروفة كلها دالة على تواضعه وانبساطه ... ويحكي مثله عن جماعة من الصحابة والأئمة مثل علي بن ثابت وابن سيرين والشعبي وغيرهم، ولا أعلم أحدا منع الدعابة مع الأهل والانبساط مع العامة وأهل البيت وقد قال عمر ﷺ "ينبغي أن يكون الرجل في أهله كالصبي فإذا التمس ما عنده وجد رجلا" وعن زيد بن ثابت أنه كان أفكه الناس في أهله إذا جلس مع القوم.

وأما ما روي في ذم المزاح والنهي عنه مثل ما حدثناه القاضي محمد بن إسماعيل (وذكر السند إلى ابن عباس) قال رسول الله ﷺ "لا تمار أخاك ولا تمازحه"[5] وحدثنا أحمد بن محمد الخولاني (وذكر السند إلى عبد الله بن السائب عن أبيه عن جده) عن النبي ﷺ قال : "لا يأخذ أحدكم متاع أخيه جادا لاعبا"[6] وقول عمر بن عبد العزيز "فإنه يجر القبيحة ويورث الضغينة ... فليس هذا من المزاح المحمود المباح، فإن ما يهيج الضغائن، ويعد من الكذب أو يتسلط به على عرض رجل أو ماله، فليس هو من المزاح المحمود ولا هو من جنس ما مزح به النبي ﷺ فإنه ليس في مزاح النبي ﷺ شيء زائد على خفض الجناح، وبسط الجانب وجلب التودد، ومن ذهب إلى أنه يسقط الهيبة كما قال أكثم بن صيفي. فلعله الاكثار منه والتخلق به حتى يؤدي إلى سقوط المروءة واستشعار سمة السخافة والمجانة، وإنما المحمود منه ما قل ونذر، واستجمعت به النفس عند كلامها كما قدمناه في أول الكتاب وبيناه"[7].

وهكذا يقنعك القاضي عياض رحمه الله بالحجة والدليل من سيرة رسول الله ﷺ وأقواله وأقوال الصحابة، وكبار الأئمة، ويعرض ما خالف هذا الرأي من نصوص وآراء

---

[1] الترمذي في كتاب الشمائل عن الحسن البصري مرسلا.

[2] لم أقف عليه

[3] الترمذي في كتاب الشمائل عن أنس.

[4] البخاري في باب تزويج الثيبات من كتاب النكاح، ورواه أصحاب السنن، وقد استقصى محققوا كتاب بغية الرائد طرقه ومتونه فلننظر في ص 180.

[5] الترمذي في كتاب البر والصلة عن ابن عباس.

[6] رواه الترمذي في كتاب الفتن والإمام أحمد في مسند الشاميين.

[7] بغية الرائد : ص 181-182 .

على مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الأعراض، ثم يخلص إلى حكم جامع ظاهر على غيره.

ب – تعامله مع الخلاف الفقهي وبناء اختياراته

حين يتعلق الأمر بمسألة خلافية. فإن القاضي رحمه الله يعرضها بما اشتملت عليه من آراء الأئمة وأدلتهم، ثم يثني بإعمال أدوات النقد إما في الرواية المستشهد بها، أو التنبيه على فهم غير مستقيم بدليل أقوى وحجة أبين، ثم يختم ببناء اختياره في المسألة على ما تطمئن إليه نفسه من أدلة وحجج، وهكذا فإن العلم لا يقوى رأيه إلا إذا قورن بغيره، والرجل يملك من قوة الحجة ما يحمله على بسط رأيه مع غيره ممن خالفه، ويبني اختيارات بأدوات تحدثنا عنها، ويثير انتباهك في كلام عالم سبتة سلاسته ومنطقه وأدبه الجم في استعراض آراء غيره وإيراد تنبيهاته وتوجيهاته بنفس العالم الذي يقصد الصواب حيث كان.

ومن أمثلة ذلك قوله عليه رحمه الله "استدل بعض العلماء من هذا الحديث على أن ذكر السوء والعيب إذا ذكره أحدنا فيمن لا يعرف بعينه واسمه أنه ليس بغيبة، وأن الغيبة أن تقصد معينا بما يكره فإن النبي ﷺ قد حكى عن بعض هؤلاء النسوة ما ذكرنه من عيب أزواجهن، ولا يحكي عن نفسه أو غيره ﷺ إلا ما يجوز ويباح، وقال مثل ذلك أبو سليمان الخطابي، ورأيت شيخنا الإمام أبا عبد الله محمد بن علي التميمي (المازري صاحب المعلم بفوائد مسلم) لا يرتضي هذا القول، قال "إنما يكون هذا حجة لو سمع النبي ﷺ امرأة تغتاب زوجها ولا تسميه فأقرها عليه، وأما هذه الحكاية عن نساء مجهولات غير حاضرات ينكر عليهن فليس بحجة في جواز ذلك، وحالهن كحال من قال : في العالم من يسرق ويزني، فلا يكون غيبة قال : ولكن المسألة لو نزلت فوصفت المرأة زوجها بما هو غيبة وهو معروف عند السامع، فإن ذلك ممنوع. ولو كان مجهولا لكان لا حرج فيه على رأي بعضهم الذي قدمناه قال : وللنظر فيه مجال" قال القاضي أبو الفضل أعلى الله قدره "وما قاله الشيخ رضي الله عنه فيه للنظر أيضا مجال عندي. وتحقيق المسألة : أن فائدة النهي عن الغيبة. الحماية من أذى المؤمن، فإذا ذكر المجهولون عند القائل والسامع بالقبيح دون أن يذكر لهم اسما أو وصفا عساهم أن يعرفهم به غيرهما، ليس بغيبة، لأن مثل هذا لا يصل به أذى للمقول فيه إذ لا

يتأذى إلا بتعينه إما عند القائل أو السامع أو من يبلغه الخبر. وهذا مثل قولك في العالم من يفسق وفي ابن آدم من يسرق، فهذا ليس بغيبة. وقد أشار إلى نحو هذا الحارث بن أسد المحاسبي قال : وقال إبراهيم : لا يكون غيبة ما لم يسم صاحبها. وكان النبي ﷺ إذ بلغه عن أحد شيء لم يصرح به، وكان يقول ما بال أقوام يفعلون كذا وهو ﷺ وإن عرفهم فليس بمغتاب لهم، إذ نيته غير الغيبة والأذى بل التحذير والعظة. ولو فعل ذلك إنسان لمثل هذا لم يكن مغتابا"[1].

قال الفقيه القاضي أبو عبد الله "وإنما حكى عن نساء مجهولات غير حاضرات ينكر عليهن" غير سديد عندي، فإن الحجة إنما هي في حكايته ﷺ عنهن أو الحكاية له عليهن ما حكي، ولو حكى الرجل عن غائبة أنها قالت في زوجها كذا ونبزته بكذا لكان غيبة من الراوي والسامع له. وإنما الحجة في هذا الحديث حكايته ﷺ عن المجهولات، والمقول فيهم مجهولون عند جميع السامعين والحمد لله رب العالمين[2].

وبعد : فهذا غيض من فيض ما اكتنزه كتاب بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد والدرر، في استخراج المعاني والفكر وبسط اللغة والغريب بما عن من أصول النقل والنظر، واستنباط فقهي أعمل فيه الجهد فما قصر.

ذلك هو منهج أبي الفضل في كتابه هذا زاد الله فضله، عشت بين صفحاته أياما بجهد المقل، فالرجل جبل يصعب أن يرتقى، ويكفينا من رحيق الكتاب ما وجدنا وقدمنا والله المستعان.

---

(1) نفسه : 56 .
(2) نفسه : ص 57 .

خلاصة الباب

بعد حصرنا لمؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي، نظمناها في مسالك خمسة وأدرجنا في كل مسلك ما ألف فيه على مر تاريخ المدرسة من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، حتى يكون الباحثون نظرة مفصلة عن جهود علمائنا رضوان الله عليهم في فقه سنة رسول الله ﷺ.

ثم أدرجنا في كل مسلك نموذجا للدراسة بسطنا بالأمثلة منهجه في المبنى والمعنى، غايتنا أن نكشف عن أصول وقواعد وأدوات ومناهج علمائنا في فقه السنة النبوية.

وهكذا تمكننا بحمد الله تعالى أن نتعرف على منهج سبعة من أهم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي

منهج أبي الوليد الباجي في كتاب المنتقى في شرح الموطأ.

منهج أبي العباس القرطبي في كتاب المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص صحيح مسلم.

منهج ابن أبي جمرة في كتاب بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري.

منهج ابن الطلاع في كتاب أقضية الرسول.

منهج ابن دحية في كتاب الإبتهاج في أحاديث المعراج.

منهج الحميدي في كتاب تفسير غريب ما في الصحيحين.

منهج القاضي عياض في كتاب بغية الرائد في ما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد.

وهكذا استخرجنا من كل كتاب منهجه في المبنى، واستنتجنا من ذلك أن علماءنا رضوان الله عليهم كانوا يبنون كتبهم على حاجة الطلبة حتى يسهل تناولها ثم يقسمونها تقسيما منهجيا دقيقا حتى ترتبط فيه المعاني، وتتضح فيه الأفهام، ويحرصون في كل ذلك على الاستيعاب والاستقصاء .

كما استخرجنا من هذه الكتب قواعد ومناهج في شرح الحديث من حيث غريبه، ومشكله، ومختلفه، وما يقتضي سياقه، فاستعانوا في ذلك بكل ما يخدم المعنى من القرآن أو السنة، أو أقوال الصحابة ومن بعدهم من السلف رضوان الله عليهم، أو أعملوا

اجتهاداتهم في الفهم بما أفاد الله عليهم من العلم أصول الشرح من علوم الشريعة. كأصول الفقه ومقاصد الشريعة وعلوم القرآن والحديث وقواعد الاجتهاد.

كما استخرجنا من هذه الكتب قواعد مصاغة في فقه الحديث، لم يخل منها كتاب، إلا أنها كانت بارزة في مؤلف دون مؤلف، تشكل ثروة مهمة جدا من الناحية المنهجية لفهم السنة النبوية واستطعنا أن نقف بحمد الله على مناهج وأدوات في استنباط الأحكام الشرعية من نصوص السنة، كما وقفنا على طريقة تعامل علمائنا رضوان الله عليهم مع الخلاف الفقهي، وبناء اختياراتهم الفقهية على ما ترجح لديهم من قوة الحجة والبرهان نقلا وعقلا والحمد لله.

خاتمة البحث

وهكذا يكون هذا البحث بحمد الله قد استوى -بحسب القدرة والجهد- على سوقه، آملين أن يكون القصد فيه قد تحقق، فنكون بذلك قد أمطنا اللثام عن فترة مهمة من تاريخ مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، من حيث نشأتها وتطورها، وأثرها من العلماء والمؤلفات، ونماذج من مناهج فقه الحديث فيها، وكانت أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث بحسب الأبواب ما يلي :

1 - فيما يتعلق بالباب الأول، الذي خصصناه لتاريخ المدرسة نشأتها وتطورها إلى نهاية القرن السابع الهجري، تمكنا بحمد الله من تتبع تفاصيل نشأة المدرسة في أحضان المدرسة المالكية أولا، ثم تلاحقها مع اتجاه الحديث والأثر بعد عودة بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح من رحلتهما إلى الغرب الإسلامي، وفي هذا الإطار ناقشنا حقيقة الخلاف بين الفقهاء والمحدثين بالأندلس خصوصا، وبينا أنه كان خلافا مع فقهاء الفروع من جهة لما أدخله هذان العالمان من مصادر جديدة تعتمد في الفقه والإفتاء والقضاء مزاحمة بذلك فقه المسائل في مدرسة مالك، وخلافا من جهة ثانية مع اتجاه الأثر في مدرسة مالك، الذي كان يدعو إلى الإقلال من الحديث والإكثار من الفقه، في حين وسع الرجلان من الرواية على حساب الفقه فكان خلافا في منهج التعامل مع السنة النبوية.

وكان هذا التلاقح الذي تم بين الاتجاهين المنتسبين إلى الأثر والحديث، الأثر البالغ في وضع أسس مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي.

وفي إطار تاريخ المدرسة، مكننا البحث من التأكيد على أن الأندلس عرفت الحديث ودراسته وعلومه قبل رحلة بقي وابن وضاح، خلافا لما كان سائدا في كثير من الدراسات التي ذهبت إلى أن "الأندلس لم تكن قبلهما دارحديث، ولم يكن أهلها يدرسون هذا الشأن ولا كانوا يعرفونه، فبينا أن القوم اشتغلوا بالأثر والحديث وعلومه مدارسة وتأليفا، وإن كان ذلك لا يخرج عن الاشتغال بالموطأ، إلا أنهم بحثوا في علله وغريبه وشرحه، وخلف علماء هذا العصر مؤلفات في هذا المضمار.

ثم تتبعنا بعد مرحلة النشأة تفاصيل تطور حركة المدرسة في القرن الرابع الهجري، والذي كان بحق كما سميناه مرحلة جمع وبناء، إذ فيه دخلت مصادر السنة إلى الغرب

الإسلامي، وشرع طلبة الحديث وعلماؤه في الاشتغال بها، والنسج على منوالها. فنشطت بذلك مجالس فقه الحديث وقويت الرحلات العلمية في الغرب الإسلامي في هذا العصر، ودخل هذا المصر من مصادر السنة ما لم يدخله قبل، وقد بينا في هذا الفصل سمات المدرسة في هذه المرحلة وخصائصها من حيث مجالس العلم، والرحلة لطلب الحديث ومميزات حركة التأليف فيها.

وخلال القرن الخامس الهجري عصر الطوائف والمرابطين، كانت المدرسة قد نضجت واستوت، وهو عصر خفت فيه الرحلة نحو المشرق، وعكف الناس على دراسة ما جمع لديهم من تراث حديثي إبان القرن الرابع الهجري، فنشطت حركة التأليف، وبرز أعلام بزوا أقرانهم في المشرق، وطبقت شهرتهم الآفاق، وكان عميدهم الإمام الحجة أبو عمرو يوسف بن عبد البر القرطبي صاحب التآليف المشهورة، وتوسع الاهتمام بكتب الحديث الكبرى بالإضافة إلى الموطأ.

وفي هذه المرحلة تمكنا بحمد الله من مناقشة رأي المراكشي في المعجب، الذي جعل المرحلة خالية من الاشتغال بالكتاب والسنة، فبينا بالحجة والبرهان أوجه المبالغة في هذه الدعوى، وبينا أن المرابطين حينما اعتمدوا فقه الفروع وساد في عصرهم أهله، فإن ذلك لا يعني نسيان النظر في الكتاب والسنة، ولكن العصر كان على عكس ذلك، عصر حركة فوارة في الحديث والفقه.

وعلى غرار صنيعنا في المراحل السابقة، من تاريخ المدرسة، فقد سلطنا الضوء على خصائصها ومميزاتها من حيث حركة التأليف ومجالس فقه الحديث.

وقد عرفت المدرسة بعد سقوط المرابطين وبزوغ نجم الموحدين خلال القرن السادس الهجري، تحولا كبيرا في مسيرتها بعد أن نبذت الدولة الجديدة الاشتغال بالرأي والفروع، وشجعت الاجتهاد والاشتغال بالأثر والظاهر من الكتاب والسنة، فكان العصر بحق عصر توسع و اكتمال في مدرسة فقه الحديث، ذلك أن اتجاهات ثلاث قد برزت في هذا العصر بوضوح وتزاحمت جهودها في خدمة السنة النبوية، وهي: اتجاه الحديث والأثر المستقل عن المذهبية، والذي قاده أبو الحسن ابن القطان الفاسي، والاتجاه الأثري في مدرسة مالك الذي

برز فيه أعلام كبار كالقاضي عياض وابن العربي والمازري وغيرهم، واتجاه الظاهر الذي تبنته الدولة واتخذته مذهبا لها وشجعت الاشتغال به على خلاف بين الدارسين.

وفي هذه المرحلة ناقشنا كلام المراكشي في المعجب أيضا، الذي نسب فيه إلى يعقوب المنصور الموحدي قصد محو مذهب مالك من المغرب مرة واحدة، وبينا بالحجة والدليل أن الرجل إنما حارب الاشتغال بفقه الفروع في مذهب مالك، وأن اتجاه الأثر في المذهب نفسه قد قوي واستوى وانتشر، على نحو لم يعرف قبل هذا القرن ولا بعده.

وقد خصصنا في هذا الفصل مباحث تبرز خصائص هذا العصر في حركة الرحلة ومجالس العلم وحركة التأليف في فقه الحديث.

وقد انحسرت المدرسة وبدت عليها علامات الركود نهاية القرن السابع الهجري، وذلك نتيجة سقوط كثير من المراكز العلمية الكبرى بالغرب الإسلامي، وتفرق العلماء في الأمصار، واستقراركثير منهم في المشرق، بعد حالة التدهور والتمزق السياسي الذي لم تحل جهود الدولة المرينية دون وقوعه، فكان العصر عصر ركود في حركة التأليف، إذ اشتغل الناس بالاختصار والتعليق والإكمال، فخف نشاط مجالس الحديث نظرا لهجرة العلماء إلى المشرق، إذ نقلوا معهم إشعاع المدرسة إلى هناك وظهر أثرهم في مؤلفات فقه الحديث المشرقية بعد هذا العصر، وبهذا نكون قد رحلنا بالقارئ في هذه المسيرة المباركة، نبرز ما كان خفيا من جوانب عملية وتاريخية ونناقش ما اعتقدناه مجانبا للصواب من آراء في تاريخ المدرسة بما توفر لنا من نصوص، ونكشف خصائص ومميزات كل مرحلة في مراحل ومجالس العلم وحركة التأليف في فقه الحديث.

وقد خلف هذا التاريخ رجالا وأعلاما كانوا وقود هذه المسيرة اشتهر منهم البعض، وبقي الكثير منهم مغمورا غير معروف، فكان القصد في الباب الثاني من هذا الكتاب، تصنيف معجم لهؤلاء العلماء مرتبين ترتيبا تاريخيا من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، فانتقلنا بين صفحات كتب التراجم والفهارس والتواريخ والأثبات والمشيخات، نجمع المادة العلمية ونصنفها بما يفيد الباحثين والدارسين، فتمكنا بحمد الله من جمع حوالي مائة وعشرين ترجمة لعلماء نذروا جهودهم للاشتغال بفقه الحديث بالغرب الإسلامي، فرحلوا لذلك وعادوا بالزاد الوفير من مصادر السنة وعلوم الحديث، وجلسوا للإقراء، فأخذ

عنهم جحافل الطلبة، وتكون على أيديهم فطاحل العلماء الذين حملوا مشعل هذه المدرسة ورسخوا جذورها، وأحسب أن هذا المعجم كان جامعا، لم يغفل مِنَ العلماء مَن ينبغي أن يغفل، إذ جمعنا في كل ترجمة ما تفرق في المصادر الأصلية من جهود كل محدث في فقه الحديث والاشتغال به، وهذا ما سيعين الدارسين الذين يرومون البحث في عالم بعينه، أو دراسة مرحلة تاريخية بعينها، إذ سيجدون في هذا المعجم المادة الأساس لانطلاق بحوثهم .

وقد ورد في ثنايا هذه التراجم، ذكر لعشرات المؤلفات في فقه الحديث، وهي زبدة هذا التاريخ العلمي الواسع، جردناها منها ورتبناها ترتيبا تاريخيا، وخصصنا الباب الثالث من هذا البحث للتعريف بها، وجمع المعلومات حولها، بما يساعد الباحثين على الاطلاع عليها، والاشتغال بها دراسة وتحقيقا، وقد كانت حصيلة ما جمعنا من مؤلفات في فقه الحديث حوالي مائة وعشرين كتابا، منها المخطوط والمطبوع والمفقود، فكان عملنا في الباب أن نذكر الكتاب، ونحقق اسمه من المصادر، ونسبته إلى مؤلفه، وموضوعه ومنهجه وعناية العلماء به، وكونه مخطوطا مع أماكن وجود نسخه، أو مطبوعا مع تاريخ طبعه و تحقيقه، وذلك بحسب ما توفر لنا من مادة علمية عن كل كتاب . ثم وضعنا كل ذلك بين أيدي الباحثين من الذين يرومون الإشتغال بالدراسة والتحقيق، وأبرزنا بذلك جهود علماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث، وكشفنا الغطاء عن كثير من المؤلفات المغمورة، فكان هذا العمل معجما في مؤلفات الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة الى مرحلة الركود والإنحسار .

وقد تفحصنا هذه المؤلفات ونظرنا فيها بعين التصنيف،فوجدناها تنتظم في خمسة مسالك كبرى هي :

- الاشتغال بفقه حديث مصادر السنة الكبرى .
- الاشتغال بالتصنيف الموضوعي للحديث وفقهه .
- التأليف في أحاديث الأحكام وتأصيل الأحكام الفقهية .
- الاشتغال بالتأليف في علوم الدراية المعينة على الاستنباط .
- الاشتغال بفقه الأفراد من الحديث .

وقد عقدنا لكل مسلك فصلا بسطنا فيه المؤلفات فيه، عبر تاريخ المدرسة، فكانت معاجم مصغرة جمعت الأجزاء إلى بعضها، إذ يجد القارئ فيها مثلا، المؤلفات في فقه حديث الموطأ، أو مؤلفات في فقه حديث الجامع الصحيح للبخاري... وقس على ذلك، وهذا ولا شك يعين الباحثين ويرشدهم إن هم أرادوا دراسة عناية علماء الغرب الإسلامي بكتاب بعينه أو مسلك من مسالك التأليف.

وكانت عصارة هذا الباب، اختيار نماذج من المؤلفات في كل مسلك من هذه المسالك، نتناولها بالدراسة والتحليل قصد كشف منهجها في فقه الحديث، وقد تمكنا بحمد الله من بسط الكلام عن منهج فقه الحديث في سبع مؤلفات من مصادر فقه الحديث في الغرب الإسلامي، راعينا في انتقائها أصالتها وتنوعها، وحددنا معايير اختيارها، وهكذا درسنا بحمد الله :

- منهج أبي الوليد الباجي في فقه الحديث من خلال كتاب المنتقى في شرح الموطأ.
- منهج أبي العباس القرطبي في فقه الحديث من خلال كتاب المفهم لما أشكل من صحيح مسلم.
- منهج ابن أبي جمرة الأندلسي في فقه الحديث من خلال كتاب بهجة النفوس في شرح ملخصه لصحيح البخاري.
- منهج أبي الخطاب بن دحية في فقه الحديث من خلال كتاب الابتهاج في أحاديث المعراج.
- منهج أبي عبد الله الحميدي في فقه الحديث من خلال كتاب تفسير غريب ما في الصحيحين.
- منهج القاضي عياض في فقه الحديث من خلال كتاب بغية الرائد فيما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد.

وقد كشفنا في هذه الجولة الواسعة في تفاصيل هذه الكتب والمؤلفات، عن تنوع في المناهج من حيث المبنى و المعنى، وبسطنا الحديث بالأمثلة عن مناهج في فهم الغريب والمشكل والمختلف، ومناهج في بسط معاني المتن، ومناهج في استنباط الأحكام، ومناهج في

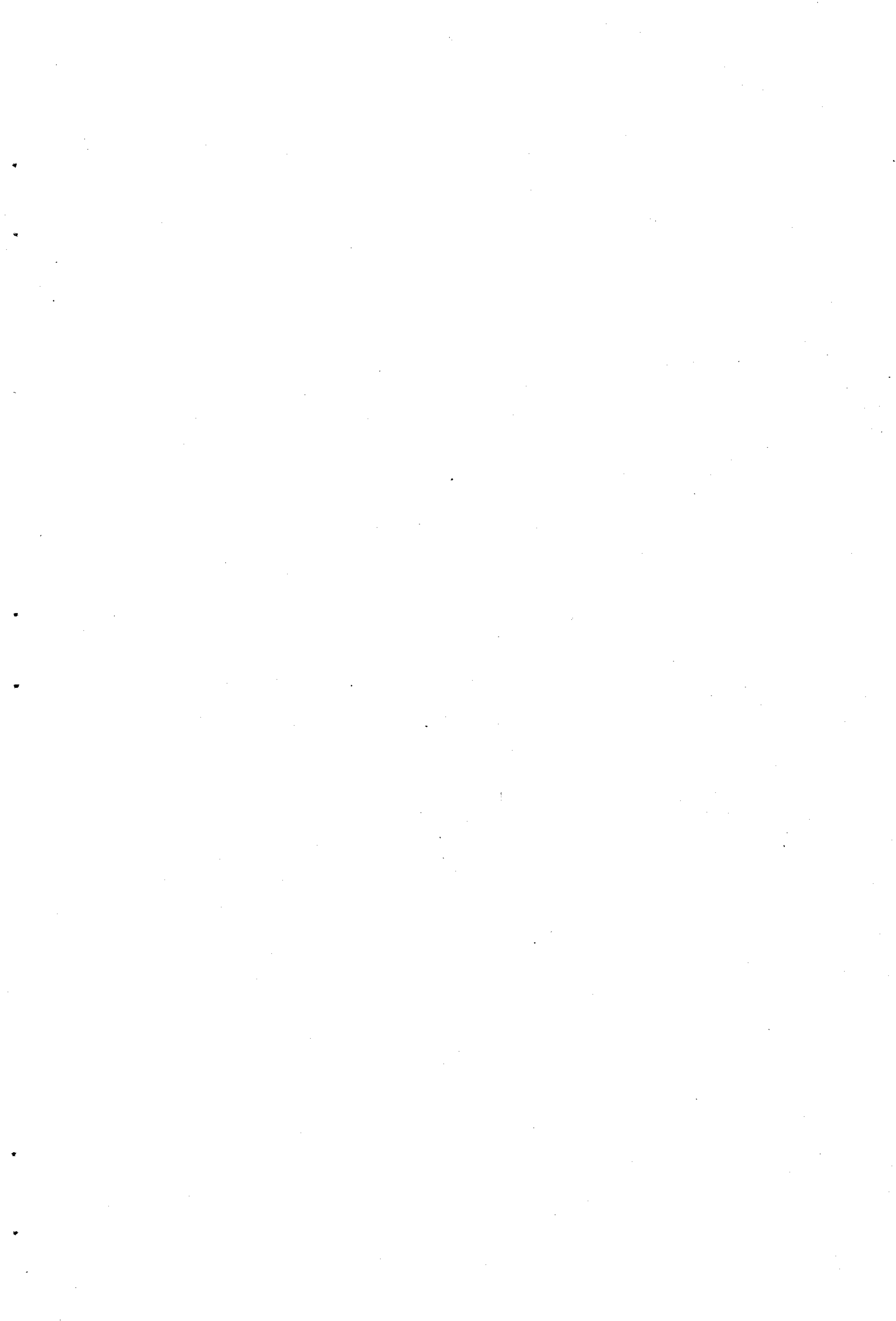
التعامل مع الاختلاف الفقهي وبناء الاختيارات الفقهية، وهي غاية ومطلب المشتغلين بالحديث، والملاذ الآمن الذي ترومه الأمة لتصحيح تعاملها مع السنة النبوية .

وهذه المرحلة التاريخية التي تناولناها بالبحث، والأعلام الذين أدراجناهم في المعجم، والكتب التي صنفناها ثم درسنا نماذج منها، هي مقدمة للدراسات التاريخية والمنهجية الواسعة التي يحددها المشروع الضخم الذي يندرج هذا البحث فيه، والذي حددنا معالمه وتصوره في مدخل هذا الكتاب .

فتجميع هذه المعلومات التاريخية والعلمية، والقواعد و المناهج التي استخرجناها من هذه المؤلفات مع غيرها مما سيدرس ويبحث، هي المادة العلمية التي ستشكل حصيلة هذا المشروع وخلاصته، وهي صياغة منهج علمي للتعامل مع السنة النبوية.

وهكذا نكون بحمد الله قد وضعنا الخطوات الأولى لهذا المشروع الضخم، مثيرين انتباه الباحثين إلى أهميته وطريقة العمل فيه، فينبري للاشتغال في إطاره خلص من أبناء هذه الأمة من الخلف العدول، والصلاة والسلام على سيد المرسلين القوي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس



فهرست أعلام فقه الحديث

فهرست مؤلفات فقه الحديث

فهرست المصادر والمراجع

علوم القرآن

1 - الإحكام والنسخ في القرآن : محمد حمزة،دار قتيبة،الطبعة الأولى.

الحديث

2 - أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء : محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية جلة،الطبعة الثالثة 1990م

3 - أصول الحديث : الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الرابعة 1981م.

4 - أعز ما يطلب : محمد بن تومرت (المهدي) تحقيق عبد الغني أبو العزم مؤسسة الغني للنشر المغرب،1997 م.

5 - أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم : عبد الله محمد بن فرج المالكي،مطبعة دار الكتب العربية مصر.

6 - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : أبو العباس أحمد القسطلاني، دار الفكر.

7 - إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح : ابن رشيد السبتي تحقيق محمد الحبيب بلخوجة،الدار التونسية للنشر،1976.

8 - إكمال إكمال المعلم لشرح صحيح مسلم : للإمام أبي عبد الله الأبي المالكي-ت-822هـ دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

9 - الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي : الدكتور علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية – بيروت- لبنان،الطبعة الأولى 1998م-1419هـ .

10 - الإلماع : للقاضي عياض بن موسى اليحصبي تحقيق :السيد أحمد صقر، دار التراث المكتبة العتيقة القاهرة –تونس، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

11 - الابتهاج في أحاديث المعراج : أبو الخطاب ابن دحية ت 663هـ حققه رفعت فوزي عبد المطلب،مكتبة الخانجي القاهرة مطبعة المدني،الطبعة الاولى 1996م.

12 - الإمام البغوي وجهوده في دراسة الحديث النبوي وفقهه : توفيق الغلبزوري،نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

13 - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف : إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسيني الحنفي المكتبة العلمية بيروت - لبنان+ ،الطبعة الأولى 1982م - 1402هـ .

14 - التجريد لكتاب التمهيد أو التقصي لما في موطأ مالك من الحديث، ابن عبد البر القرطبي،دار الكتب العلمية بيروت، 1350هـ.

15 - التجيبي المحدث السبتي" بين الرواية والدراية : محمد المنتصر الريسوني،منشورات جمعية البعث الإسلامي، مطبعة النور تطوان،الطبعة الأولى 1990م-1411هـ.

16 - التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة : أبوعبد الله محمد ابن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي ت سنة 671هـ، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي،الطبعة الخامسة1997م-1417هـ.

17 - التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح : الحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي المالكي، تحقيق الأستاذ أحمد لبزار .،طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،1991م-1411هـ،

18 - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي ت911 هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الرابعة.

19 - الجرح والتعديل في المدرسة المغربية، د إبراهيم بن الصديق، رسالة مرقونة بدار الحديث الحسنية.

20 - الحديث والمحدثون : محمد أبو زهو،دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان،1984م- 1404هـ.

21 - الرحلة في طلب الحديث : للخطيب البغدادي الإمام الحافظ أبو بكر احمد بن علي بن ثابت، تحقيق: نور الدين عتر،دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

22 - الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة : محمد بن جعفر الكتاني،دار البشائر الإسلامية،الطبعة الرابعة 1986م- 1406هـ،

23 - السنة : محمد بن نصر المروزي،مؤسسة الكتب الثقافية،الطبعة الأولى -1988م-1408هـ.

24 - القاضي عياض وجهوده في علم الحديث : الدكتور البشير علي حمد الترابي،دار ابن حزم،الطبعة الأولى 1997م-11418هـ،

25 - الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية-بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

26 - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : للقاضي الحسن بن عبد الرحمان الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب،دار الفكر،الطبعة الثالثة1984م-1404هـ.

27 - المدخل لدراسة السنة النبوية،الدكتور يوسف القرضاوي، الدوحة - قطر، بدون تاريخ.

28 - المعلم بفوائد مسلم : للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر،دار الغرب الإسلامي،الطبعة الثانية -1992م

29 - المفهم شرح مختصر صحيح مسلم للقرطبي : أبو العباس القرطبي ت 656هـ تحقيق الحسيني أبو فرحة - الأحمدي أبو النور - إبراهيم الإبياري حمزة الزين-محمد ابن عبد الحكيم القاضي -،دار الكتاب المصري -دار الكتاب اللبناني،بدون تاريخ

30 - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، : للإمام الباجي،دار الكتاب العربي،بدون تاريخ.

31 - المنهج المقترح في فهم المصطلح : الشريف حاتم بن عارف العوني،دار الهجرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 1996م-1416هـ.

32- الناسخ والمنسوخ من الحديث : لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي،دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة الأولى 1995م-1416هـ.

33 - النجم من كلام سيد العرب والعجم : لأبي العباس الاقليشي، تحقيق مكراز حسن،نسخة مرقونة بكلية الآداب بالراط.

34 - بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد : القاضي عياض، تحقيق صلاح الدين الادلبي - محمد حسن أجانف -محمد عبد السلام الشرقاوي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1975م.

35 - بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة ما لها وما عليها شرح مختصر صحيح البخاري : أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

36 - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي : للإمام الحافظ أبي العلاء محمد عبد الرحمان بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1990م-1410هـ.

37 - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : الحافظ المزي تحقيق عبد الصمد شرف الدين،المكتب الإسلامي بيروت،الطبعة الثانية 1984م.

38 - تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب : لأبي الوليد الباجي، تحقيق أحمد البراز، نسخة مرقونة بدار الحديث الحسنية الرباط.

39 - تدريب الراوي في شرح تقريب النووي : للحافظ جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم .،دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1985م - 1405 هـ .

40 - تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم : للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي، تحقيق : الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى 1995م-1415هـ.

41 - تقييد المهمل وتمييز المشكل : الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب،1997م-1418هـ.

42 - تلقين الوليد الصغير : عبد الحق الاشبيلي، مطبعة المهدية تطوان،الطبعة 1952م.

43 - جامع العلوم والحكم : زين الدين أبي الفرج عبد الرحمان ابن شهاب الدين ابن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي. ،دار الفكر،بدون تاريخ.

44 - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله : أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي قدم له وعلق عليه محمد عبد القادر أحمد، عطا، مؤسسة الكتب الثقافية،الطبعة الأولى سنة- 1995م1415هـ.

45 - حجة الوداع : ابن حزم تحقيق ممدوح حقي،دار اليقظة بيروت،

46 - دراسات أصولية في السنة النبوية : الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي،دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة، الطبعة الأولى 1991- 1412.

47 - رياض الجنة بتخريج أصول السنة،لأبي عبد الله بن أبي زمنين ت 399 هـ، تحقيق عبد الله محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1415هـ.

48 - شعب الإيمان : الإمام أبي محمد عبد الجليل بن موسى، بن عبد الجليل الأندلسي المعروف بالقصري ت سنة 608 هـ دار الكتب العلمية بيروت،الطبعة الأولى 1995- 1416هـ .

49 - صحيح مسلم بشرح النووي : الإمام النووي،دار الكتب العلمية بيروت لبنان، بدون تاريخ.

50 - علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي : د: إبراهيم بن الصديق،طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1995م-1415هـ.

51 – كشف غوامض الأسماء المبهمة الواردة في متون الأحاديث المسندة : أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد- الدكتور محمد كمال الدين عز الدين،عالم الكتب – بيروت،الطبعة الأولى 1987م.

52 – فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بدون تاريخ.

53 – فتح المغيث شرح ألفية الحديث : الإمام شمس الدين محمد ابن عبد الرحمان بن محمد السخاوي،دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان،الطبعة الاولى – 1993م- 1414هـ.

54 – قدوة الغازي : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين ت 399هـ تحقيق ودراسة عائشة السليماني،دار العرب الاسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1989م.

55 – كتاب التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة،للحافظ العلائي ت 761 هـ تحقيق مرزوق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1991

56 – كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس : أبي بكر ابن العربي المعافري تحقيق – الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى – 1992م.

57 – كتاب تأويل مختلف الحديث : الإمام ابن قتيبة الدينوري- ت – سنة 276 هـ دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.

58 – كتاب ما جاء في البدع والنهي عنها : محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر،دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 1996م.

59 – كتاب معرفة علوم الحديث : الامام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الاولى 1986م – 1406هـ.

60 – كيف نتعامل مع السنة النبوية، الدكتور يوسف القرضاوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – دار الأمان الرباط، الطبعة الثالثة 1993م-1414هـ.

61 – مختصر صحيح البخاري : للإمام عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأزدي – ت – 699 هـ،دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 1993م-1413هـ.

62 – مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين : الدكتور نافذ حسين حماد، دار الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة، 1414 هـ – 1993م.

63 – مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر في الحديث والفقه : الأستاذ محمد بن يعيش،طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، 1994م-1414هـ.

64 – مشارق الأنوار على صحاح الآثار : القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق : البلعمشي أحمد يكن، طبع بوزارة الأوقاف بالرباط،1982م-1402هـ

65 – مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي : عبد الهادي أحمد الحسيسن،مطابع الشويخ ديسبريس تطوان،1983م-1402هـ

66 – مفتاح السنة أو تاريخ عنوان الحديث : محمد عبد العزيز الخولي+، دار الكتب العلمية القاهرة، الطبعة الثالثة 1980م- 1400هـ .

67 – مفتاح كنوز السنة : محمد فؤاد عبد الباقي،دار الحديث - القاهرة،الطبعة الأولى 1991 م – 1411هـ .

68 – مقدمة ابن الصلاح : الإمام المحدث الحافظ أبي عمر وعثمان بن عبد الرحمان ابن الصلاح،دار الكتب العلمية بيروت،1978م-1398هـ.

69 – منهج الإمام البخاري في علم الحديث : الدكتور يوسف الكتاني،مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1404هـ – 1984م.

70 – منهج نقد المتن : صلاح الدين بن أحمد الأدلبي،منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت،الطبعة الأولى 1983م – 1403هـ

71 – نزهة النظر شرح نخبة الفكر : الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،دار الكتب العلمية بيروت لبنان، بدون تاريخ.

72 – نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام : تحقيق الدكتور فاروق حمادة، دار الثقافة الدار البيضاء.

الفقه

73 – الإستذكار : أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري

تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر–دمشق بيروت–دار الوعي –حلب، 1993م.

74 – الكافي في فقه أهل المدينة المالكي : لشيخ الإسلام أبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى – 19870 1407

75 – المحلى : ابن حزم الأندلسي. ط دار الفكر، دار الكتب العلمية بيروت 1988/1408.

76 - النظر في أحكام النظر بحاسة البصر : للإمام الحافظ المجتهد أبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي، دراسة وتحقيق : إدريس الصمدي وظبطه الدكتور فاروق حمادة، دار إحياء العلوم- بيروت-دار الثقافة، الطبعة الأولى-1996م-1416هـ.

77 - فرائض الإسلام للإمام ابن الطلاع القرطبي : دراسة وتحقيق - الحسن ازكيت -خالد الصمدي،نسخة مرقونة بالمدرسة العليا للأساتذة -تطوان،1998م

78 - كتاب الأموال : أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي ت402 هـ، تحقيق رضا محمد سالم شحاتة،مركز إحياء التراث العربي الرباط.

79 - كتاب الواضحة في السنن والفقه "جزء كتاب الطهارة " : لعبد الملك بن حبيب،دار الحديث الحسنية الرباط، 1994م.

80 - مذاهب الحكام في نوازل الأحكام : للقاضي عياض وولده محمد تحقيق محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1990م.

81 - مسائل أبي الوليد ابن رشد : محمد الحبيب التجكاني،منشورات دار الآفاق الجديدة- المغرب، الطبعة الأولى 1992م - 1412هـ .

أصول الفقه

82 - الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم الأندلسي، ط دار الفكر بيروت لبنان.

83 - الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بدون تاريخ.

84 - المنهاج في ترتيب الحجاج : لأبي الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1987.

السيرة النبوية

85 - السيرة النبوية : لأبي محمد عبد الملك بن هشام المغافري، ت سنة 213هـ دار الجيل بيروت، طبعة جديدة منقحة 1975م

86 - مصادر السيرة النبوية وتقويمها : د فاروق حمادة، دار الثقافة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1980م.

التصوف

87 - الخطاب الصوفي مقاربة وظيفية : الدكتور محمد مفتاح،مكتبة الرشاد، الطبعة الأولى 1997م-1417هـ.

88 - كتاب القربى إلى رب العالمين بالصلاة على محمد سيد المرسلين : ابن بشكوال ت 578 هـ، تحقيق كريستسنا دي لابونتي، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي مدريد، 1995م.

89 - مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة : أبو العباس ابن العريف تحقيق الدكتورة عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1993م.

تراجم

90 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لابن فرحون المالكي ت 799هـ تحقيق محمد الأحمدي أبو النور دار التراث القاهرة، بدون تاريخ.

91 - أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : محمد بن حارث الخشني دراسة وتحقيق ماريا لوسا أبيلا ولويس مولينا،المجلس الأعلى للأبحاث العلمية مدريد.

92 - أخبار وتراجم أندلسية : إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، الطبعة الثانية - 1979م -1399هـ .

93 - أعلام القصر الكبير : محمد بن عبد الرحمان بن خليفة، مطبعة طنجة، 1993م.

94 - أعلام الفكر والأدب في العصر المريني : محمد بن عبد العزيز الدباغ، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة -1- 1992م.

95 - الإتحاف الوجيز في تاريخ العدوتين : محمد بن علي الدكالي تحقيق مصطفى بو شعراء، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، 1986م.

96 - الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة السابعة 1986م.

97 - الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام : أبو العباس إبراهيم تحقيق عبد الوهاب بن منصور المطبعة الملكية،1976م.

98 - برنامج، الرعيني ت 666 هـ، تحقيق إبراهيم شبوح،طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق، الطبعة 1962م.

99 - البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان : أبو عبد الله ابن مريم التلمساني، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، بدون تاريخ.

100 - التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي : لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي المعروف بابن الزياب تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب الرباط 1984م.

101 - التعريف بالقاضي عياض لولده أبي عبد الله محمد : تقديم وتحقيق الدكتور محمد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.

102 - التكملة لكتاب الصلة : لابن الأبار القضاعي تحقيق د عبد السلام الهراس، دار المعرفة ودار الفكر للطباعة والنشر الدار البيضاء المغرب.

103 - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق :محمد بن شريفة،ط أكاديمية المملكة المغربية1984م.

104 - المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي : ابن الأبارالقضاعي،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة.

105 - بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس : أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي،طبعة دار الكتاب العربي،1967م.

106 - تاريخ علماء الأندلس : لابن الفرضي تحقيق ابراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري القاهرة- دار الكتاب اللبناني، ط-1- 1983م.

107 - تذكرة الحفاظ للذهبي : الامام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي - ت - 748هـ، دار إحياء الثرات العربي،بدون تاريخ.

108 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك، : القاضي عياض السبتي، طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، ابتداء من 1965 إلى1983م

109 - جذوة الإقتباس في ذكر من حل من العلماء بمدينة فاس : أحمد ابن القاضي المكناسي،دارالمنصور للطباعة - الرباط،1973م

110 - جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس : الحميدي أبي عبد الله محمد ابن أبي نصر تحقيق:إبراهيم الابياري، دار الكتاب اللبناني، لطبعة الثانية 1983م.

111 - درة الحجال في أسماء الرجال : أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، ط دار التراث -القاهرة -1971

112 - ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي : الإمام الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

113 - سبك المقال لفك العقال : عبد الواحد ابن الطواح،طبعة دار الغرب الإسلامي.

114 - سير أعلام النبلاء : الإمام شمس الدين الذهبي ت748 ه، تحقيق مجموعة من البلحثين تحت أشراف شعيب الأرنئوط،مؤسسة الرسالة،الطبعة السابعة 1990م.

114 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : محمد بن محمد مخلوف،دار الكتاب العربي بيروت، 1349هـ.

115 - صلة الصلة : لابن الزبير الغرناطي،طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

116 - عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية : أبو العباس العبريني، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت،الطبعة الثانية 1979م.

117 - فهرست بن عطية : تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1983م.

118 - قضاة قرطبة : أبو عبد الله بن الحارث الخشني القروي تحقيق :إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية-دار الكتاب المصري - ط الأولى 1982م.

119 - كتاب الصلة : ابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك، الدار المصرية للتأليف والترجمة،1966 م.

120 - نيل الابتهاج بتطريز الديباج على هامش الديباج المذهب لابن فرحون : أحمد بابا التنبوكتي، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.

فهارس

121 - الدراسات الإسلامية بالغرب الإسلامي أحدث الدراسات والأبحاث والمقالات: بيليو غرافيا خاصة طلبتها من مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الانسانية الدار البيضاء،غير منشورة،1998م.

122 - الرسالة المستطرفة : السيد شريف محمد بن جعفر الكتاني - ت - سنة 1345 هـ دار البشائر الاسلامية،الطبعة الرابعة منقحة 1986- 1406هـ .

123 - الغنية - فهرست شيوخ القاضي عياض : ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي لبنان، الطبعة الأولى 1982- 1402هـ.

124 - الفهرست العام للمخطوطات بمكتبة حسن حسنين عبد الوهاب :عبد الحفيظ منصور،المعهد القومي للآثار تونس،1975م.

125 - المخطوطات العربية الموجودة بمدرسة الدراسات العربية بغرناطة،كاستيو كاستييو،دفاتر تاريخ الاسلام.

126 - المخطوطات العربية والابحاث المختصة في الفقه والحديث بالغرب الاسلامي: بيليو غرافية خاصة أعددتها من أرشيف الخزانة الوطنية بمدريد،غير منشورة،صيف1998م.

127 - المصادر العربية لتاريخ المغرب : محمد المنوني،منشورات كلية الآداب بالرباط،1983

128 - المعين في طبقات المحدثين : شيخ الحفاظ شمس الدين الذهبي، تحقيق : الدكتور محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة للنشر،الطبعة الاولى 1987م-1407هـ.

129 - الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية : عبد العزيز بن عبد الله،مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، - 1976هـ 1396م.

130 - إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي،مؤسسة التاريخ العربي - دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان.

131 - ببليو غرافيا مخطوطة في التعريف ببعض المخطوطات المغربية الأندلسية: محمد بوخبزة التطواني،نسخة خاصة غير منشورة.

132 - تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان،دارالمعارف،الطبعة الخامسة بدون تاريخ.

133 - تاريخ التراث العربي : فؤاد سزكين نقله إلى العربية د محمود حجازي و د فهمي أبو الفضل،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977م.

134 - تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه : محمد ابن عبد الله التليدي،دار البشائر الاسلامية،الطبعة الاولى - 1995م-1416هـ.

135 - ثراث الأندلس تكشيف وتقويم : إعداد جماعة من الأساتذة بإشراف الأستاذ محمد حجي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية،1993-1414

136 - جهود المغاربة في خدمة السنة : أحمد حدادي،رسائل النور سلسلة شهرية تصدرها جمعية البعث الإسلام،مطبعة النور تطوان 1983م.

137 - دليل الأطروحات والرسائل الجامعية : عمر آفا،مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الاولى - 1998م-1419هـ.

138 - دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة : محيي الدين عطية – صلاح الدين حقي – محمد خير- رمضان يوسف،دار ابن حزم بيروت، الأولى سنة 1995م.

139 - فهارس مخطوطات الخزانة الحسنية بالرباط، : محمد العربي الخطابي، مطبعة النجاح الجديدة، 1982- 1986م.

140 - فهرس المطبوعات الحجرية : حفيظ المنصوري عبد الحفيظ أكمايتي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامي، 1996م

141 - فهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنون : عبد الصمد العشاب،طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،1417 -1996م.

142 - فهرست المخطوطات والمصورات قسم الحديث : وزارة التعليم العالي جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، 1985.

143 - فهرست الخزانة العامة الصبيحية بسلا : محمد حجي،منشورات معهد المخطوطات العربية بالأليسكو الكويت،1985 م.

144 - فهرست الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات : عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء إحسان عباس،طبعة دار الغرب الاسلامي بيروت.

145 - فهرست المخطوطات المصورة : معهد المخطوطات العربية بالكويت، القاهرة،1977م.

146 - فهرست دار الكتب الناصرية بتامكروت : محمد المنوني،طبعة وزارة الأوقاف،1973م.

147 - فهرست مارواه عن شيوخه : أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي،دار الآفاق الجديدة - بيروت،الطبعة الثانية 1979م - 1399هـ.

148 - فهرست مخطوطات أبي العباس المرسي : يوسف زيدان،الاسكندرية،1997

149 - فهرست مخطوطات أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبوكتو : اعداد سيدي عمر بن علي، تحرير جوليان يوهانسن،طبعة مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي لندن،1995م.

150 - فهرست مخطوطات خزانة ابن يوسف بمراكش : الصديق بن العربي،منشورات كلية الآداب بمراكش،

151 - فهرست مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس خزانة جامع الزيتونة : عبد الحفيظ منصور،دار الفتح للطباعة والنشر،الطبعة الأولى 1969م.

152 - فهرست مخطوطات المكتبة البدرية مكتبة الشيخ محمد بن حبيش : خضر إبراهيم سلامة،مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية القدس،1987م.

153 - فهرسة مخطوطات خزانة القرويين : محمد العابد الفاسي،مطابع افريقيا والشرق البيضاء،1980م.

154 - فهرست مخطوطات خزانة تطوان : المهدي الدليرو ومحمد بوخبزة،تطوان،1984م.

155 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان،

156 - مجموعة مختارة من المخطوطات العربية النادرة من مكتبات عامة بالمغرب : مركز الأبحاث والخدمات الثقافية،بيروت،الطبعة الاولى1986م.

157 - معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز ابن عبد الله،1972.

158 - معلمة الفقه المالكي : عبد العزيز ابن عبد الله،دار الغرب الاسلامي،الطبعة الأولى 1983م.

159 - معلمة القرآن والحديث بالمغرب الاقصى : عبد العزيز بنعبد الله،منشورات مركز البحوث بوزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،1985م.

160 - مكتبة الأسكو ريال ومخطوطاتها العربية : برايلو خوستيل كالاباسو،مطبوعات المعهد الاسباني العربي للثقافة،1978م.

170 - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي،دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

تاريخ

171 - الإحاطة في أخبار غرناطة : لسان الدين ابن الخطيب تحقيق محمد عبد الله عنان، الشركة المصرية للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة الثانية 1973م.

172 - الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى : أبوالعباس أحمد بن خالد الناصري تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، طبعة دار الكتاب الدار البيضاء1954.

173 - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب : لابن عذاري المراكشي، دارالثقافة بيروت، الطبعة الثالثة 1983م.

174 - التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة : عبد الرحمان علي الحجي، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة 1987.

175 - الحلة السيراء : لابن الأبار القضاعي - ت- 658 هـ دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1963م.

176- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة : علي بن بسام الشنتريني ت 542 هـ تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت،1399 - 1989.

177 - الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية : ابن أبي زرع الفاسي،دار المنصور للطباعة الرباط، الطبعة الأولى 1972م.

178 - الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب : جماعة من الباحثين،منشورات كلية الآداب الرباط، ط الأولى 1997م.

179 - المعجب في تلخيص أخبار المغرب : تأليف عبد الواحد المراكشي ضبط : محمد سعيد العريان - ومحمد العربي العلمي دار الكتاب الدار البيضاء،الطبعة السابعة- 1978م

180 - المغرب عبر التاريخ : إبراهيم حركات،دار الرشاد الحديثة،الطبعة الثانية 1984م-1405

181 - المغرب في حلى المغرب : ابن سعيد المغربي تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط 3

182 - المغرب والأندلس في عصر المرابطين : إبراهيم القادري بودشيش،دارالطليعة بيروت، الطبعة الأولى 1993م

183 - المقدمة : ابن خلدون، الطبعة التجارية.

184 - تاريخ المغرب والأندلس : أحمد المختار عبادي،دار النهضة العربية، بدون تاريخ

185 - تاريخ الأدب الأندلسي : إحسان عباس، دار الثقافة بيروت- لبنان،الطبعة الثالثة -1974م

186 - تاريخ الفكر الأندلسي : أنخيل كونساليس بالينسيا ترجمةحسين مؤنس،مكتبة الثقافة الدينية.

187 - تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : الدكتورعمرالجيدي،منشورات عكاظ1987م-1407هـ

188 - تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس : الدكتور السيد عبد العزيز سالم،دار النهضة العربية - بيروت، 1988.

189 - تحفة القادم : أبو عبد الله محمد بن الأبار القضاعي ت 658هـ طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1986م.

190 - دولة الإسلام في الأندلس - عصر المرابطين والموحدين : محمد عبد الله عنان، مطبعة لجنة التأليف والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى 1964م-1384هـ

191 - رسائل بن أبي الخصال الغافقي : أبو عبد الله بن أبي الخصال الغافقي الأندلسي تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى 1987م.

192 - سبتة ودورها في إثراء الفكر الإسلامي : منشورات جمعية الثقافة الإسلامية، مطابع الشويخ ديسبريس تطوان - المغرب،1984م.

193 - سيرة القيروان ورسالتها الجهادية : محمد العروسي المطوي، الدار العربية للكتاب ليبيا- تونس،1981م.

194 - عامة قرطبة في عصر الخلافة : أحمد الطاهري،منشورات عكاظ،1989م.

195 - قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس : عبد العزيز سالم،دار النهضة العربية - بيروت، 1971م.

196 - قرطبة الإسلامية خلال القرن الخامس الهجري : محمد عبد الوهاب خلاف،الدار التونسية للنشر.

197 - قرطبة في التاريخ الإسلامي : جودة هلال ومحمد محمود صبح، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر،1962م.

198 - كتاب المحن : أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي، تحقيق يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان،1988م.

199 - معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار : لسان الدين بن الخطيب تحقيق محمد كمال شبانة، ط صندوق إحياء التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات العربية المتحدة،

200 - نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان : أبو محمد حسن بن القطان المراكشي، تحقيق محمود علي مكي طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1990م.

201 - نظم وإدارة بني أمية بالأندلس من خلال المقتبس لابن حيان : الدكتورالتهامي الراجي الهاشمي، فصلة من مجلة المناهل عدد 29 الخاص بابن حيان التوحيدي،1984م

202 - نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب : الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1988 م-1408هـ.

أعمال الندوات العلمية

203 - الإمام مسلم : مجموعة من الباحثين، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اسيسكو،1986 م-1406هـ،

204 - الإمام مسلم في ذكرى مرور ألف ومائتي سنة على ولادته : المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اسيسكو الرباط، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع،1988م

205 - المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي وضعية المجموعات وآفاق البحث: مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء1990م.

206 - بحث حول مجالس الحديث بقرطبة : خالد الصمدي، مجلة الحضارة الإسلامية عدد خاص بأعمال ندوة. المراكز الثقافية بالغرب الإسلامي المنظمة بالمعهد العالي للحضارة الإسلامية وهران1993م.

207 - مجهودات وإسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي: أعمال الجامعة الشتوية - إفران 1988، شركة الطباعة صوت مكناس 1988.

208 - ملتقى الدراسات المغربية الأندلسية تيارات الفكر في المغرب والأندلس : منشورات كلية الآداب، جامعة عبد الملك السعدي تطوان1993م.

دراسات وأبحاث

209 - أبجديات البحث في العلوم الشرعية : فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، الطبعة الأولى 1997م- 1417هـ .

210 - أبو عبد الرحمان بقي بن مخلد مؤسس المدرسة الأندلسي في الحديث : نوري معمر،نسخة مرقونة بدار الحديث الحسنية الرباط.

211 - أبو عبد الله الأبي وكتابه الإكمال : عبد الرحمان عون،الدار العربية للكتاب،1983م.

212 - أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني - حياته - آثاره : للدكتور الهادي الدرقاش، دار قتيبة، الطبعة الأولى - 1989م-1409 هـ.

213 - أثر عبد الحق الاشبيلي في الدراسات الحديثية : محمد وثيق، نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

214 - أحاديث الأحكام وتطور التأليف فيها : عبد الصمد بن كيران،رسالة مرقونة بكلية الآداب الرباط.

215 - آراء أبي بكر بن العربي الكلامية : عمار الطالبي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1386هـ.

216 - ابن الفرضي حياته و أثره : أحمد اليزيدي،طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

217 - ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي : حسان محمد حسان،طبعة دار الفكر العربي،

218 - ابن حزم الأندلسي وجهوده في الحديث : المكي قلاينة،نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

219 - ابن عبد البر وجهوده في التاريخ : ليث سعود الجاسم،طبعة دار الوفاء المنصورة، طبعة 1987م.

220 - الإتجاهات الفقهية : الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد،مكتبة الخانجي،1979م-1399 هـ.

221 - الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي : تحقيق الشيخ راشد المريخي نسخة مرقونة بكلية الآداب الرباط.

222 - التأليف في علوم الحديث عند المغاربة إلى نهاية القرن 13 الهجري الظروف العامة والمؤلفات : ضمان شعيب،رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط،1996م.

223 - التصوف المغربي والتصوف الأندلسي اتصال أم انفصال : عبد المجيد الصغير،أعمال ندوة أبو محمد صالح المناقب والتاريخ،النشر العربي الافريقي 1990م.

224 - الحافظ السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه : بديع السيد اللحام،دار قتيبة للطباعة والنشر،الطبعة الأولى 1994م.

225 - الحركة الحديثية بالمغرب في عصر السعيدين : الباشا سالم،رسالة مرقونة بدار الحديث الحسنية الرباط.

226 - الحركة العلمية في سبتة خلال القرن السابع : إسماعيل الخطيب

227 - الحركة العلمية في سبتة خلال القرن السابع الهجري : إسماعيل الخطيب،منشورات جمعية البعث الإسلامي تطوان المغرب مطبعة النور،الطبعة الأولى 1986م.

228 - السنة مصدرا للمعرفة والحضارة،الدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق القاهرة،الطبعة الأولى 1997 م - 1417م.

229 - العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين : محمد المنوني،مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر،الطبعة الثانية 1977م.

230 - المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب : الدكتور أحمد بكيرمحمود، دار قتيبة، الطبعة الأولى - 1990م-1411هـ.

231 - الموسوعات الفقهية في المذهب المالكي (بحث) : عمر الجيدي، مجلة الاحياء عدد 4،1994م.

232 - بقي بن مخلد ومقدمة مسنده : أكرم ضياء العمري،الطبعة الأولى،1984م.

233 - تاريخ المذاهب الإسلامية : الإمام محمد أبو زهرة،دار الفكر العربي، بدون تاريخ

234 - تاريخ الفقه الإسلامي : محمد علي السايس، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى -1990م-1410هـ.

235 - تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس : الدكتور محمد ابراهيم الفيومي، دارالجيل بيروت،الطبعة الأولى-1998م-1418 هـ.

236 - جامع الترمذي في الدراسات المغربية،دالصقلي محمد الحسني،رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

237 - حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري - أبو محمد بن عتاب نموذجا، خالد الصمدي،طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،1415 هـ 1995م.

238 - رسائل ابن حزم الأندلسي : ابن حزم الأندلسي تحقيق إحسان عباس،المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت،الطبعة الأولى 1983م.

239 - سنن أبي داود في الدراسات المغربية : ادريس خرشافي،رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

240 - صحيح مسلم في الدراسات المغربية : عبد الرزاق الجاي،رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط،

241 - فقيه الأندلس عبد الملك بن حبيب (بحث) : الدكتور ابراهيم بن الصديق،مجلة دار الحديث الحسنية العدد الأول،1979

242 - قانون التأويل : للإمام القاضي أبي بكر ابن العربي، دراسة وتحقيق : محمد السليماني،دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة ومؤسسة علوم القرءان بيروت،الطبعة الأولى 1986م.

243 - قضايا ثقافية من تاريخ الغرب الإسلامي : الدكتور عبد المجيد تركي،دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى-1988م-1409 هـ.

244 - مجالس الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري : خالد الصمدي / مجلة الحضارة الاسلامية عدد خاص بأعمال الندوة الثقافية في الغرب الاسلامي،نشر المعهد العالي للحضارة الاسلامية وهران، 1994م.

245 - مخطوطات مغربية في علوم القرءان والحديث،محمد المنوني،مجلة دار الحديث الحسنية الرباط عدد 3،1982م.

246 - مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، يوسف الكتاني،دار لسان العرب بيروت،الطبعة الأولى.

247 - مدرسة الحديث بالغرب الاسلامي من القرن الأول إلى نهاية القرن الثالث الهجري: مصطفى غانم،رسالة مرقونة بكلية الآداب الرباط.

248 - مع القاضي أبي بكر بن العربي : سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى 1987م.

249 - معطيات الحضارة المغربية : عبد العزيز بن عبد الله، دار الكتب العربية الرباط،1963م.

250 - ملاحظات حول مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من التأسيس إلى نهاية القرن السابع الهجري : خالد الصمدي، مجلة الحضارة الاسلامية العدد الثاني،نشر المعهد العالي للحضارة الإسلامية وهران، 1996م.

251 - مناهج تحقيق الثرات بين القدامى والمحدثين : الدكتور رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الاولى 1406 هـ - 1986م.

252 - منهج البحث في الدراسات الإسلامية : د. فاروق حمادة،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط،1995م-1416هـ.

مخطوطات

253 - أحاديث المصافحة : أبو بكر بن العربي،نسخة خاصة مصورة من مخطوطات الخزانة الوطنية بمدريد،رقم 5349

254 - أخبار بن وهب : أبو القاسم بن بشكوال ت 578،مخطوط الخزانة العامة بالرباط، مكروفلم 1660

255 - الأحكام الشرعية الصغرى : عبد الحق الإشبيلي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 218

256 - الأحكام الشرعية الوسطى : عبد الحق الإشبيلي ت 581، مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط، رقم 235.

257 - الأسئلة والأجوبة ومسائل من الحديث : أحمد بن نصر الداودي، مخطوط الخزانة الوطنية بمدريد، رقم 4998

258 - الأمد الأقصى بأسماء الله الحسنى : أبو بكر بن العربي، الخزانة الوطنية بمدريد، رقم 5034

259 - الجامع في الحديث (سمي خطأ الأحكام الكبرى) : عبد الحق الإشبيلي، مخطوط الخزانة الوطنية بمدريد، رقم 4888

260 - الجمع بين الصحيحين : عبد الحق الاشبيلي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، 189ق

261 - الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث : قاسم ابن ثابت بن حزم السرقسطي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 197 ق.

262 - الذخيرة في علم الآخرة : أبو بكر بن العربي، نسخة خاصة مصورة من مخطوط الخزانة الوطنية بمدريد، رقم 5177 ميكروفلم رقم 6533.

- أعلام مالقة : لابن عسكر علي بن خضر الغساني وفي 636 نسخة مصورة.

263 - المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار : لابن عبد الحق محمد بن عبد الحق الكومي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 176 ق

264 - الملخص لأحاديث الموطأ : أبو الحسن القابسي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 5562

265 - المورد الأحلى في اختصار المحلى : مجهول، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 40

266 - المسالك إلى موطأ مالك، : أبو بكر بن العربي، مخطوط الخزانة العامة،رقم 4557، تحقيق محضر ابن دحية، بحث للدكتور إبراهيم بن الصديق نسخة مخطوطة لم تنشر.

267 - جزء مخطوط من كتاب شفاء الصدور في الوصايا والمواعظ والرقائق وغير ذلك من العلم : أبو محمد عبد الرحمان ابن عتاب ت 520 ه،،نسخة خاصة مصورة عن النسخة الموجودة بخزانة بن يوسف بمراكش، رقم 461

268 - شرح الأحكام الصغرى : لابن أبي بزيزة التونسي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 39 ق

269 - شرح الشهاب : أبو القاسم ابراهيم بن الوراق، مخطوط الخزانة الوطنية بمدريد، رقم5146 مكروفلم 5229.

270 - طرق حديث عقبة بن عامر (نسخة خاصة مصورة) : أبو بكر بن العربي، ضمن مجموع بالخزانة الوطنية بمدريد، رقم 5349

271 - قطع من الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأحكام : عمر بن يوسف الورياغلي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 6147 (ق 16).

272 - كتاب الورع : عبد الملك بن حبيب، مخطوط الخزانة الوطنية بمدريد، ضمن مجموع رقم 5146

273 - من البر الصيام في السفر (نسخة خاصة مصورة) : ضمن مجموع بالخزانة الوطنية بمدريد، رقم 5349

أدب :

274 - سراج الملوك، : أبو بكر الطرطوشي ت 520، طبعة دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى 1995

275 - فنون النثر الأدبي بالأندلس في ظل المرابطين : الدكتور مصطفى الزباخ، الدار العالمية للطباعة والنشر -بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1987.

معاجم :

276 - التوقيف على مهمات التعاريف : للشيخ الإمام عبد الرؤوف بن المناوي، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب القاهرة،الطبعة الاولى 1990 - 1410

277 - المعجم الأدبي : جبور عبد النور، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثانية 1984

278 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1981

279 - قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية : إميل يعقوب ، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى 1987.

280 - لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، دار صادر بيروت،

281 - مختار الصحاح : للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان بيروت، طبعة 1993

282 - معجم شيوخ بقي بن مخلد القرطبي : الدكتور نوري معمر، مطبعة الهداية تطوان،بدون تاريخ

283 - معجم فقه ابن حزم الظاهري : لجنة موسوعة الفقه الإسلامي، طبعة جامعة دمشق كلية الشريعة،1966

284 - معجم مصطلحات الحديث : سليمان مسلم الحرش - حسين إسماعيل الجمل، مكتبة العبيكات، الطبعة الأولى 1996 م- 1417هـ .

مجلات :

285 - البحث العلمي : مجلة علمية، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط.

286 - مجلة أخبار التراث العربي : المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، معهد المخطوطات العربية القاهرة.

287 - مجلة الكتاب المغربي : الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر الرباط.

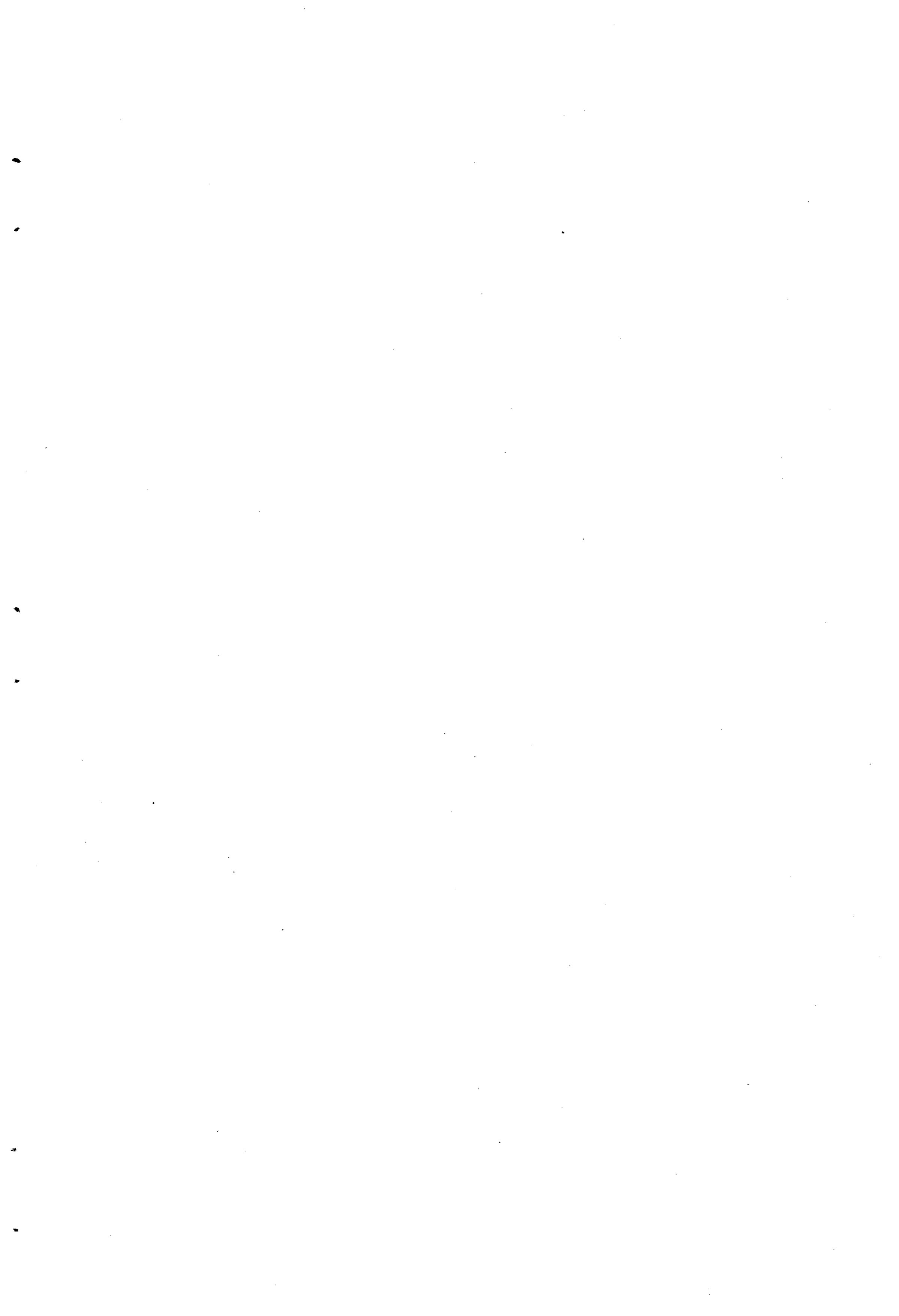
288 - مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد : المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد عدد 29، مدريد 1997م.

289 - مجلة الناشر العربي : اتحاد الناشرين العرب طرابلس ليبيا.

290 - مجلة دار الحديث الحسنية،مطبوعات دار الحديث الحسنية الرباط.

291 - مجلة دراسات مغاربية - (ملف خاص بتراث الأندلس المدون) : مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسلنية، 1996 عدد-3-4

292 - مجلة دراسات مغاربية (ملف خاص) عن الدراسات الأندلسية في العالم العربي وأوربا : مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية،1996 عدد-1-2



فهرست الموضوعات

الجزء الثاني



ثناءالله خان